محاكمة الشيوعيين المصريين
الجزء الثانى عشر

انتفاضة القاهرة فى ١٧ ، ١٨ يناير ١٩٧٧
حوادث ١٩ يناير ١٩٧٧ بالجيزة
قضية حزب العمال الشيوعى المصرى
قضية حزب العمال والحزب الشيوعى المصرى
امام المحكمة العسكرية العليا

الاستاذ / عادل أمين
المحامى

القاهرة / ٢٠٠٢

إهـــــداء ٢٠٠٦
المرحوم / يوسف درويش
القاهرة

محاكمة الشيوعيين المصريين
الجزء الثانى عشر

انتفاضة القاهرة فى ١٧، ١٨ يناير ١٩٧٧
حوادث ١٩ يناير ١٩٧٧ بالجيزة
قضية حزب العمال الشيوعى المصرى
قضية حزب العمال والحزب الشيوعى المصرى
امام المحكمة العسكرية العليا

الاستاذ
عادل أمين
المحامى

القاهرة
٢٠٠٢

البـــاب الاول

انتفاضة القاهرة

فى ١٧ ، ١٨ يناير ١٩٧٧



الفصل الاول

الاخطارات والبلاغات

الخاصة بالحوادث

القاهرة

في الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ اخطر وزير الداخلية النائب العام انه بتاريخ ١٩٧٧/١/١٨ الساعة العاشرة إلا ربع صباحاً وقعت فى مدينة القاهرة مظاهرات وشغب من بعض عمال المنطقة الصناعية بحلوان وطلبة كلية الهندسة بجامعة عين شمس والفنون الجميلة والمعهد التجارى بالزمالك وبعض المدارس الثانوية ، وانضم إليها عناصر اخرى بدعوى الاحتجاج على القرارات الأخيرة برفع اسعار بعض السلع . وامتدت موجات التظاهر لتشمل عدداً من اقسام المدينة مما ادى الى وقوع حوادث حريق عمد واتلافات وتعدى على قوات الشرطة من المتظاهرين وحدوث اضرار ببعض المبانى والسيارات والأجهزة العامة ، وقد تم ضبط تلك الوقائع وضبط عدد من المتهمين فيها بمعرفة اقسام الشرطة المختصه . وقد استمرت وقائع التظاهر حتى الساعة الثالثة من صباح اليوم التالى ١٩٧٧/١/١٩ حتى تم فضها واتخذت الإجراءات المناسبة لتأمين المناطق التى وقعت فيها حوادث الشغب .

ونحيط سيادتكم علماً بأن المضبوطين فى هذه الحوادث محجوزين بسجن طره على ذمة تحقيق النيابة .

وفى الساعة العاشرة من صباح يوم ١٩٧٧/١/٢٠ اخطر وزير الداخلية النائب العام الحاقاً باخطاره السابق بشأن حوادث الشغب التى وقعت فى مدينة

القاهرة فقد تجدد وقوع هذه الحوادث صباح يوم ١٩ يناير الجارى باحياء متفرقة ونتج عنها وقوع عدد من حوادث الحريق العمد والاتلاف والتعدى على المنشأت العامة والخاصة وقد قامت قوات الشرطة بواجبها فى الدفاع عن هذه المنشآت وحمايتها وتم ضبط الوقائع التى ارتكبت بمعرفة اقسام الشرطة المختصة كما تم ضبط بعض المتهمين فى الحوادث وقد حجزوا على ذمة التحقيق مع المتهمين المضبوطين فى اليوم السابق بسجن طره والاستئناف وقد امتد وقوع هذه الحوادث حتى الساعة التاسعة من صباح اليوم .

الاسكندريه

وفى الساعة الثالثة والنصف من صباح يوم ١٩ يناير ١٩٧٧ اثبت الاستاذ مصطفى عبدالرحمن المحامى العام لمدينة الاسكندرية فى محضره انه تلقى اخطاراً من قسم العطارين بوقوع مظاهرات بالمدينة وحدوث تلفيات بعدد من المنشآت العامة وحرائق واصابة عدد من المواطنين ورجال الشرطة ومقتل عدد آخر ، فبادر المحامى العام بالانتقال الى قسم العطارين واستدعى اعضاء النيابة حيث علم بأن الحوادث امتدت الى اماكن تقع فى دائرة نيابة غرب الاسكندريه ، وان مأمور القسم عرض عليه عدداً من المحاضر المحررة عن القتلى والمصابين وحوادث الاتلاف التى تبلغت للقسم فقام بتوزيعها على اعضاء النسابة لتحقيقها .

كما اثبت المحامى العام لمدينة الاسكندريه ان العقيد عبدالبارى السيد من مباحث امن الدولة قدم إليه من الساعة الثالثة من صباح هذا اليوم محضر تحريات عن الاشخاص المحرضين على الحوادث التى وقعت وعددهم ٤٧ شخصاً وطلب ضبطهم وتفتيش اشخاصهم ، فاصدر اذنه بذلك فى الساعة الثالثة وخمس دقائق من صباح يوم ١٩٧٧/١/١٩ .

وفى يوم ١٩٧٧/١/٢٢ اصدر النائب العام ابراهيم القليوبى امره بحظر نشر أو اذاعة أية معلومات عن التحقيقات التى تجريها النيابة العامة بشأن حوادث الشغب التى وقعت فى يومى ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ وما يتصل

بذلك من وقائع وتحقيقات تباشره نيابة امن الدولة وذلك تقديراً للصالح العام ومراعاة لظهور الحقيقة فى احداث هذين اليومين وما يتصل بها من وقائع اخرى، نظراً لما لمسه من تناقض فيما اذيع أو نشر عن هذه التحقيقات مما يؤدى الى عدم الاطمئنان الى ما ينسب صدوره الى النيابة العامة من بيانات وحرصاً على ألا تتناول وسائل الإعلام ما قد يمس المصالح القومية للبلاد وتفادياً لما قد يؤدى إليه النشر من اضرار بسلامة التحقيقات وتعطيل لضبط من قد يستدعى الامر ضبطهم من المتهمين .

الجيـــزة

كـمـا تلقى النائب العـام مـذكـرة من مـدير امن الجـيـزة مـؤرخـه ١٩٧٧/٢/١ بشـأن تسلسل الاحـداث وتطوراتهـا يومى ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ بدائرة محافظة الجيزة جاء بها :

انه فى حوالى الساعة السادسة من مساء يوم ١٩٧٧/١/١٨ عبرت مجموعات من المواطنين كوبرى التحرير قادمة من القاهرة الى ميدان كوبرى الجلاء وقدر عددها بحوالى ١٥٠ شخصاً تقريباً وتبين انهم كانوا يشتركون فى مظاهرة كانت فى ميدان التحرير بالقاهرة وقام هؤلاء بقذف بعض الحجارة على فندق شيراتون مما نتج عنه تلفيات الواجهة الزجاجية لمكاتب شركة مصر للطيران الكائنة بالدور الارضى للفندق ، وعندما تصدت لهم قوات الامن تفرق بعضهم فى اتجاه شارع النيل دائرة قسم العجوزة وقلة منهم الى شارع التحرير حيث قام آخرون بقذف بعض الحجارة على محطة بنزين مصر للبترول بميدان الجلاء ، بينما من اتجهوا الى شارع النيل فقد وصلوا بالقرب من مستشفى هيئة الشرطة وكانوا فى طريقهم الى هذا المكان يقومون بالتعدى على السيارات العامة والخاصة التى يتصادف مرورها او وقوفها بالمنطقة وكانت قوات الامن تتابعهم وتمكنت من تفريقهم بمنطقة مستشفى هيئة الشرطة بعد ان تم ضبط اثنى عشر شخصاً من المتظاهرين .

وفى حوالى الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم ١٩٧٧/١/١٨ خرج

بعض الطلبة المقيمين بالمدينة الجامعية بشارع احمد عرابى بامبابة وتجمع حولهم بعض المارة والاهالى بالمنطقة بميدان الكيت كات واخذوا فى قذف السيارات المارة والموجودة فى الميدان بالحجارة كما قذفوا مكتب بريد امبابة بشارع السودان ووضع بعضهم بعض مواسير المجارى التى كانت موضوعة باستطالة الجزيرة الوسطى بشارع السواحل بعرض الطريق لإعاقة حركة المرور وتم تصدى قوات الامن لهذه التجمعات وتمت السيطرة على الحالة فى الساعة الواحدة صباح يوم ١٩٧٧/١/١٩ وتم ضبط شخصان من المتظاهرين واعيدت مواسير المجارى الى وضعها الاول .

وفى حوالى الساعة السابعة من صباح يوم ١٩٧٧/١/١٩ تلكأ عمال الوردية الليلية بمصنع الشوريجى للغزل والنسيج بامبابة فى الخروج وتقابلوا مع افراد الوردية الصباحية وتوجه بعضهم ليتجمعوا امام مصنع شركة الشرق للصرف الموجودة بنفس المنطقة وقد خرج من المصنع الاخير عمال قسم النسيج وتوجه هؤلاء العمال الى مقر هيئة المطابع الاميرية القريبة من هذه المصانع حيث رفض عمالها الخروج وواجهوا هذه التجمعات بخراطيم المياه فقام المتظاهرون بقذف واجهة مبنى المطابع بالحجارة وترتب على ذلك حدوث تلفيات بزجاج نوافذها وقد تصدت قوات الامن لهذه المظاهرة وحالت دون استمرارها فى التعدى على مبنى المطابع الاميريه .

ثم توجه هؤلاء المتظاهرون الى شارع النيل بامبابه وتجمعوا امام قسم ومركز امبابه حيث قاموا بقذف المبنيين بالحجارة وتم تفريق المتظاهرين ومنعهم من استمرار التعدى ، فعاد المتظاهرون للتجمع بمنطقة تاج الدولة والمنيرة الغربية بامبابه عن طريق الشوارع الفرعية وقام بعضهم بوضع اجسام صلبه على خطوط السكة الحديدية وتعرضت القوات التى حاولت التصدى لهم الى القذف بالحجارة وكانت كثافة المتظاهرين قد ازدادت بشكل كبير ، ثم عاد المتظاهرون حوالى الساعة الثانية عشر ظهر ذلك اليوم الى محاولة مهاجمة

مبنى قسم امبابة وقذفوه بالحجارة مما تسبب فى اتلاف نوافذه الزجاجيه كما اشعلوا النيران باحدى سيارات الشرطة وأتلفوا البعض الآخر منها ومنها سيارة الاطفاء التى كانت قد حضرت لاخماد الحريق ،وكان المتظاهرون يحاولون اقتحام مبنى القسم الذى يوجد به مخازن السلاح وذخيرة مديرية الامن والدفاع الشعبى ،واطلق بعض المتظاهرين الاعيرة الناريه تجاه مبنى القسم ، وتمكنت قوات الشرطة من السيطرة على الموقف والحيلولة دون اقتحام المتظاهرين للقسم وتم تفريقهم واصيب نتيجة لذلك بعض ضباط الشرطة والجنود باصابات مختلفة كان اشدها اصابة عريف سرى بطلق نارى بصدره ونقل للمستشفى حيث توفى بعد ذلك متأثراً باصابته ، كما نتج عن ذلك ايضاً اصابة مواطن من المواطنين المتظاهرين أدت إلى وفاته وتم ضبط ٢٢ شخصاً من المتظاهرين خلال هذه العمليات .

وفى حوالى الساعة الواحدة والنصف بعد ظهر يوم ١٩٧٧/١/١٩ تمكن بعض المتظاهرين بمنطقة المنيرة بامبابه من اشعال النيران فى احدى قطارات الركاب الذى كان قد توقف بسبب ما وضع من عوائق على شريط السكة الحديد بالمنطقة بعد ان قاموا بنهب محتويات القطار وتطاير الشرار والاجزاء المحترقة من القطار الى شونة شركة الشوربجى المجاورة لشريط السكة الحديد فاشتعلت بعض بالات القطن بها ،وقد تصدت قوات الشرطة للمتظاهرين وتوجهت سيارات الاطفاء لاخماد هذه الحرائق إلا ان جموع المتظاهرين تصدت للقوات ولسيارات الاطفاء ووضعت العوائق بالطريق للحيلولة دون وصولها لمكان الحريق وووجهت القوات باطلاق بعض الاعيرة النارية من جانب المتظاهرين إلا انه تم السيطرة على الحالة بعد ذلك واتضح ان المتظاهرين كانوا قد اشعلوا النار ايضاً بمحطة سكة حديد امبابة وتولت سيارات هيئة السكة الحديد اخمادها وتمكن عمال شركة الشوربجى للنسيج بالتعاون مع نقطة مطافى المصنع من السيطرة على الحريق الذى امتد الى شونة الشركة واخماده . ونتج عن كل ما تقدم اصابة بعض رجال الشرطة والمواطنين وتلفيات لبعض

السيارات الخاصة والعامة منها احدى سيارات الاسعاف واكشاك الجمعيات الاستهلاكيه بمنطقة تاج الدولة وشارع السودان وسرقة محتوياتها ومقر وحدة الاتحاد الاشتراكى بجزيرة امبابه .

وتوالت تجمعات المتظاهرين وتحركاتهم بمنطقة امبابه وكانت تلك التجمعات تعاود محاولة التعدى على القوات عند التصدى لها ثم تركزت هذه التجمعات بميدان الكيت كات والمنيرة .

وخلال ذلك وحوالى الساعة الخامسة من مساء نفس اليوم قام المتظاهرون باشعال النيران فى عدد ٢ تروللى باس واتلاف مكتب ناظر المحطة بميدان الكيت كات واستمرت التجمعات وتصدت القوات المسلحة لها حوالى الساعة الثانية من صباح يوم ١٩٧٧/١/٢٠ ، واستمرت بعض المظاهرات تتحرك بمنطقة وسط المدينة فى انحاء متفرقة بدائرة قسم الدقى والعجوزة وتعدى بعضها على السيارات الخاصة والعامة وبعض مبانى المصالح الحكومية والمحال الخاصة وخلال هذه التحركات قذف بعض المتظاهرين مبنى المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية بالحجارة فاتلفوا بعض الواح زجاج المبنى. كما كان مبنى وزارة الزراعة والسيارات المحيطه به سواء الخاصة أو العامة هدفاً للمتظاهرين الذين قاموا بعمليات اتلاف المبنى ولهذه السيارات ، وحوالى الساعة الرابعة والنصف من مساء ١٩٧٧/١/١٩ وكانت قوات الامن تقوم بتفريق تلك المظاهرات والتصدى لها وحالت دون استمرارها للتعدى على المصالح الحكومية والمنشآت الخاصة ، وتم ضبط ١٣ شخصاً من الذين اشتركوا فى تلك المظاهرات وتوفى اثنان واصيب اخرون من المتظاهرين .

وفى منطقة قسمى الجيزة وبولاق الدكرور بدأ تجمع يضم حوالى ٢٠٠ شخصاً بميدان الجيزة فى الساعة التاسعة صباح يوم ١٩٧٧/١/١٩ وبدأوا فى التعدى على وسائل المواصلات العامة والخاصة بعد ان زاد عددهم وبدأت قوات الامن للتصدى لهم لمحاولة تفريقهم ومنع تعدياتهم إلا انهم كانوا يعاودون التجمع وباعداد متزايدة بمنطقة الربيع الجيزى وشارع المحطة وميدان محطة الجيزة ومنطقة نفق الاهرام وميدان الجيزة حتى كوبرى الجيزة وقاموا خلال ذلك

بالاعتداء على مبنى مجمع المصالح الحكومية والمبانى الحكومية الاخرى ومنها مبنى بنك التسليف ومديرية التموين واشعلوا النيران ببعض سيارات الشرطة والسيارات الحكومية المتواجدة امام تلك المصالح وبعض سيارات الترولى والامنبوس وبعض سيارات قوات الاطفاء التى حاولت مكافحة تلك الحرائق وكانت تلك الحوادث فى الفترة من بدء المظاهرات حتى حوالى الساعة الثانية عشر والنصف ظهر ذلك اليوم وحوالى الساعة الواحدة بدء وصول افراد القوات المسلحة بسياراتهم الى ميدان الجيزة حيث شرعوا فى تفريق المتظاهرين الذين كانوا مستمرين فى التجمع فى جميع الشوارع المحيطة بالميدان ومنطقة نفق الاهرام ، وكانوا مستمرين ايضاً فى عمليات اشعال الحرائق بسيارات النقل العام ولافتات الاعلانات ومحطات البنزين ووضع المعوقات بشارع الاهرام .

وانتقلت جموع من المتظاهرين من منطقة الجيزة واتجهت الى شارع الاهرام حيث انضم إليهم بعض اهالى المنطقة المحيطة وحاول بعضهم قذف مبنى محافظة الجيزة بالحجارة إلا ان قوات الشرطة تصدت لهم وحالت دون استمرارهم فى التعدى على مبنى المحافظة ، وهاجم البعض الآخر مبنى وملهى الاوبرج بشارع الهرم وتوالت بعد ذلك مهاجمة باقى الملاهى الليلية بالشارع ونهبت محتوياتها ومحاولة احراق البعض منها وتمكنت قوات الشرطة من مطاردتهم ومنع استمرار تعدياتهم بالمنطقة .

واستمرت التجمعات واعمال الشغب بميدان الجيزة والشوارع المحيطة به وتصدى رجال القوات المسلحة والشرطة لها حتى ساعة متأخرة من الليل وامكن فى هذه الاثناء ضبط عدد ٢٤ من المتظاهرين ونتج عن هذه العمليات وفاة عدد ١٠ مواطنين واصابة عدد ٨٨ مواطناً بدائرتى قسم الجيزة وبولاق الدكرور، كما اصيب بعض ضباط وافراد الشرطة والقوات المسلحة باصابات مختلفة .

حلوان

فى حوالى الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء ١٨ يناير سنة ١٩٧٧ بدأت احداث الشغب بالقاهرة بخروج عمال شركة مصر - حلوان للغزل والنسيج بتحريض العاملين بالشركة فى مظاهرات اخذت تطوف بمنطقة

حلوان مرددة هتافات عدائية ضد سياسة الحكومة وقرارات رفع الاسعار والقيادة السياسية ، ونجح المتظاهرون فى اخراج بعض عمال المصانع الاخرى الكائنة بالمنطقة ، واثناء تجولهم كانوا يتلفون ما يصادفهم من المنشآت العامة والسيارات العامة والخاصة ثم قاموا بتعطيل المواصلات العامة وذلك بوضع الاحجار وفروع الاشجار على امتداد كورنيش النيل وقذف الحجارة على السيارات والمارة لهذا الشارع ، وقد تم عزل منطقة حلوان عن باقى انحاء المدينة ولكن امكن لبعض المتظاهرين التسلل الى وسط المدينة .

كلية هندسة عين شمس

فى الساعة الواحدة والنصف بعد ظهر يوم ١٩٧٧/١/١٨ بدأت مظاهرة من كلية الهندسة جامعة عين شمس قوامها حوالى ٣٠٠ طالب من الدارسين بتلك الجامعة واخذت مسارها حتى شارع الجيش متجهة الى مجلس الشعب وكان بعض المشتركين فيها يرددون هتافات معادية للنظام القائم والقيادة السياسية والحكومة وقرارات رفع الاسعار . وحاول المتظاهرون الالتحام برجل الشارع وانضم الى هذه المظاهرة مظاهرات اخرى خرجت من كلية الفنون الجميلة والتربية بالزمالك والمعهد العالى التجارى بالزمالك وبعض طلبة الثانوى ، وقد تمكن بعض المتزعمين لتلك المظاهرات من توجيهها الى مجلس الشعب وانضم إليهم عدد من العمال الذين تمكنوا من التسلل من منطقة حلوان وبلغ عدد المتظاهرين امام مجلس الشعب فى الساعة الرابعة والنصف حوالى ٢٠٠٠ شخص يرددون نفس الهتافات العدائية واخذوا يقذفون رجال الامن بالحجارة فاسدى إليهم النصح بالانصراف فلم يمتثلوا فانذروا بالتفرق ولكنهم اصروا على موقفهم وحاولوا اقتحام مجلس الشعب فتصدت لهم قوات الامن المركزى وامكن تفريقهم إلا انهم تفرقوا الى مظاهرات فرعيه وانضم الى صفوفها العديد من المواطنين واخذت تجوب منطقة وسط المدينة حيث قام بعض المتظاهرين باتلاف العديد من المنشآت العامة والخاصة ووسائل المواصلات العامة والنقل والسيارات الخاصة واقسام الشرطة وسياراتها وبعض المحلات التجارية

ان مجتمعنا منقسم الى معسكرين متباعدين : معسكر جماهير الشعب الكادحة التى تنتج خيرات الوطن وفى نفس الوقت تعيش حياة لا انسانية فلا تجد قوت يومها وتتدهور كافة انواع خدماتها فالمواصلات مزدحمة والاسكان حتى فى الحوارى غير موجود ومحرومة من ابسط حقوق الرعاية الصحية ، ومعسكر الطبقة الحاكمة التى تعيش حياة مترفه وتحصل على اعلى المرتبات والدخول وتعيش فى قصور شاهقة وتمتلك العربات الفارهة . وقد بلغ الفارق بين المعسكرين فارقاً بشعاً حتى ان دخل الفرد من الطبقة الغنيه يساوى دخل الفرد من الطبقة الفقيرة (٣٠٠) مرة .

ولقد جاءت قرارات الحكومة الأخيرة نتاجاً طبيعياً للوضع اللاديمقراطى الذى اتت فيه هذه الحكومة ، ففى الوقت الذى تحرم فيه جماهير الشعب الكادح من ابسط الحقوق فى التعبير الحر كالاضراب والتظاهر السلمى أو فى اصدار صحف تعبر عن آرائها أو فى التكتل صفاً واحداً فى احزاب شعبية تدافع عن مصالحها . فى هذا المجتمع كان طبيعياً ان تأتى حكومة لاتعبر عن جماهير الشعب لانها انتخبت فى جوسلبت فيه حريات الشعب .

وتلجأ الحكومة دائماً الى تزييف الحقيقة خلف بؤس الجماهير وشقائها فتتعلل بأن الحرب هى سبب الأزمة وتقول ان الحرب واجب وطنى تضحى جماهير الشعب فى سبيله ، ولكن اس البلاء هو ان الحكومة تحمل الطبقات الفقيرة وحدها اعباء الحرب وتعفى منها الطبقة العليا فتزيد الفقراء فقراً وتحافظ على ثراء الاغنياء .

وتطرح الحكومة الحل فى فتح بلادنا امام غزو رأس المال الاستعمارى ، ولقد بات امر الانفتاح هذا جلياً فلم يجلب افتتاح الكاباريهات وتشييد الفنادق السياحية واستيراد السفن آب والبيبسى كولا الامريكى ، وقد كانت بشائره على الطبقة العاملة أن تم طرد وتشريد (١٦٦٠) عامل من المصانع التى تحولت الى الهيئة العربية للتصنيع الانفتاحية .

واليوم يا جماهير الشعب تواصل هذه الحكومة سياسة استغلال الجماهير وسلب قوت يومها فترفع اسعار السلع الاساسية بدعوى سد العجز فى الميزانية بدلاً من مصادرة اموال المليونيرات لسد هذا العجز ، وكان حلم الحكومة ان يمر الامر بسلام كالعادة ...... ولكننا خرجنا جميعاً الى الشوارع لنعلن الرفض بل والتحدى فلم يعد الامر يحتمل السكوت ، رافعين مطالبنا فى ضرورة ربط الاجور بالاسعار فى ارتفاعها المستمر ورفع الحد الادنى للاجور من ١٢ الى ٣٠ جنيهاً مع الغاء بدلات التمثيل وتخفيض اجور الطبقة العليا .

وإذ كنا قد قلنا كلمتنا بالامس وردت الحكومة بالإرهاب بمواجهتنا بالامن المركزى الامر الذى اظهر بجلاء زيف دعاوى السلطة عن الديمقراطية . وليس امامنا الآن إلا أن تواصل ويعزم من حديد اضراباتنا ومظاهراتنا واضعين الحكومة امام امرين اما ان تتراجع وتلغى قراراتها الأخيرة واما ان تستقيل فوراً، وان كنا نعلم ان أية حكومة تأتى فى ظل غياب حريات الشعب لن تحقق مطالبه الاساسيه ... إلا انها خطوة على الطريق .

اليوم قد بدأنا الطريق .... وحركتنا تتقدم بخطى ثابتة وما علينا إلا ان نقف صفاً واحداً خلف مطالبنا واعين لاساليب السلطة إذا حاولت تفتيت وحدة العمال والطلاب والموظفين التى تحققت اسمى صورها بالامس فى الشوارع فى مواجهة الامن المركزى والنضال سوياً ضد سياسة الحكومة .

ولتسقط قرارات الحكومة الأخيرة

ولتسقط الحكومة ذاتها

وعاش تضامن العمال والموظفين والطلاب

وعاش كفاح الشعب المصرى

نادى الفكر الاشتراكى

الخاصة والعامة والفنادق كما اشعلوا النيران فى بعض المبانى والمؤسسات الصحفية ، وقد اصر المتظاهرون على الاستمرار فى التظاهر حتى فجر اليوم التالى واستمروا فى اعمال العنف .

ومنذ الساعة الثامنة من صباح يوم ١٩٧٧/١/١٩ توالى انتشار المظاهرات فى جميع انحاء المدينة واستمر المتظاهرون فى التعدى على المنشآت واقسام الشرطة رغم الاعلان عن ايقاف العمل بالقرارات الاقتصادية الأخيرة الخاصة برفع الاسعار ونتج عن ذلك وقوع حوادث حريق واتلاف وتعدى على رجال الشرطة اصيب من جرائها العديد منهم ومن المتظاهرين ثم اضطرت القوات الى استخدام طلقات الرش فى الهواء ثم على الارجل ثم اضطرت الى اطلاق الاعيره الناريه لاحباط محاولة الاستيلاء على اقسام الشرطة واشعال النار فيها والاستيلاء على الاسلحة الموجودة بها .

ثم صدر قرار الحاكم العسكرى بفرض حظر التجول اعتباراً من الساعة الرابعة مساء هذا اليوم واشتركت بعض وحدات القوات المسلحة مع الشرطة فى تنفيذه .

الترسانة البحرية

قامت مجموعة من عمال شركة الترسانه بالاسكندرية صباح يوم ١٩٧٧/١/١٨ بالعمل على تجميع اكبر عدد ممكن من زملائهم عمال الشركة للخروج فى مظاهرة فى الطريق العام لاعلان احتجاجهم على رفع الاسعار وتأليب الجماهير على الحكومة التى قامت باتخاذ هذه القرارات وبدأ الخروج فى جماعات متفرقة من مقر الشركة الى الطريق العام متجهين الى بعض الشركات المجاورة ، واستمروا فى مسيرتهم حتى وصلوا الى الشركة المصرية للاحذية (باتا) ثم وصلوا الى ميدان التحرير بالمنشية حيث انضم إليهم عمال بعض الشركات الأخرى وبعض افراد من طبقات الشعب المختلفة ووصل عدد افراد هذه المظاهرة الى ما يقرب من عشرة آلاف شخص ، وقد تقابل محافظ الاسكندريه مع بعض افراد هذه المظاهرة واسدى إليهم النصح للعدول عن الاستمرار فى التظاهر إلا انهم رفضوا الامتثال لنصيحته واستمروا فى

تظاهرهم حتى تلاقوا مع جموع طلاب الكليات الجامعية التى خرجت فى مظاهرات مماثلة وقد تسببت هذه المظاهرات فى اتلاف بعض شركات القطاع العام وحرق بعض نقط الشرطة واصابة رجال الشرطة والمواطنين ، وكان المتظاهرون يرددون الهتافات المعادية للقيادة السياسية ولنظام الحكم القائم .

منشور الاتوبيس

فى حوالى الساعة الثامنة صباحاً من يوم ١٩٧٧/١/١٩ استقل الجندى شرطه مصطفى محمود على البرماوى اتوبيس خط رقم ٩ من ميدان رمسيس فى طريقه الى مقر عمله بمديرية امن الجيزة . وفى اثناء وقوفه ناحية الدرجة الاولى حضر إليه المحصل وعندما علم انه شرطى اخبره انه يوجد احد الاشخاص ملتحى يجلس بالدرجة الثانية من الاتوبيس وقد ركب منذ الساعة الخامسة والنصف صباحاً ذهاباً واياباً ويحمل معه لفة كبيرة ويقوم بتوزيع اوراق مطويه على الركاب ، ثم صحبه الكمسارى حيث اشار الى هذا الشخص الذى تبين انه الطالب طلعت حسن معاذ رميح فسأله عن اسمه فرفض الاجابة فاخبره انه شرطى وان يشتبه فيه ويود اصطحابه الى القسم فرفض وكان الاتوبيس قد وصل الى قرب قسم العجوزة فطلب من المحصل ايقاف السيارة وقام بمساعدة بعض الركاب بانزال هذا الشخص بعد ان حصل منه على اللفافه ودخل به الى قسم العجوزة بمعاونة الجنود الموجودين على باب القسم ثم تولى المقدم عصام الدين فتيح الضابط بادارة مباحث إمن الدولة فرع الجيزة التحقيق .

نص المنشور

فلنتضامن ضد قرارات الحكومة

خرجت جموع الشعب لتعلن رفضها وترفع مطالبها المشروعة ، وواجهتها الحكومة بالإرهاب وخرج العمال والموظفون والطلاب والتقى الجميع فى الشارع، التقى معسكر المظلومين المستغلين فى مواجهة ظالميهم .

الفصل الثانى

بلاغات مباحث امن الدولة

الخاصة بالتحريض

(١)

ولم تضيع مباحث امن الدولة وقتاً فسارع العقيد منير محسن من ادارة مباحث امن الدولة فرع القاهرة بتحرير محضر تحرياته فى الساعة الواحدة من صباح يوم ١٩٧٧/١/١٩ الذى اثبت فيه أنه بالنسبة لاحداث الشغب والمظاهرات التى حدثت بالمدينة صباح امس ١٨ الجارى فقد ثبت من التحريات والمعلومات التى توفرت لدى الفرع ان المتزعمين والمحركين لتلك الاحداث من العناصر الماركسية ومدعى الناصرية وهم : (١) صلاح الدين متولى عيسى (٢) شوقية الكردى شاهين (٣) رفيق الكردى شاهين (٤) محمد احمد عيد وشهرته حمدى عيد (٥) عزيزة كامل محمد (٦) احمد سامى الوكيل (٧) رفعت بيومى محمد على (٨) محمد شريف احمد مراد (٩) محمد محمود النمر (١٠) محمد حسن خضر شريف (١١) عادل محمد حامد (١٢) احمد مبروك محمد حسن (١٣)سمير فاضل ابراهيم عبدالرحمن (١٤) عزت عبدالمجيد صبره (١٥) حسن محمد محمود (١٦) على محمد احمد ابوالنجا (١٧) ابراهيم على عبدالوارث (١٨) المشرف مختار حسن (١٩) حسين محمد محمود معلوم (٢٠) ادهم العشماوى انور العشماوى (٢١) حامد متولى احمد جبر (٢٢) حمدى يسن على عوض (٢٣) صابر محمد عماد (٢٤) قمراء اسماعيل عفيفى (٢٥) محمد مجدى محمود (٢٦) سيد عبدالغنى عبدالمطلب (٢٧) عادل عبدالعزيز محمود عبدالرحمن (٢٨) محمود ابوالفضل محمد بدران (٢٩) عادل امام الليثى

(٣٠)عبدالجليل محمد خليفة (٣١) عبدالمجيد عبدالعال عبدالمجيد (٣٢) احمد عبدالرحمن الجمال (٣٣) عثمان حامد محمد على (٣٤) انيس سالم انيس (٣٥)محمد محمود محمد بركات (٣٦) محمد محمد موافى (٣٧) مجدى حسن حسنى محمد زكى (٣٨) مجدى عبدالحميد فرج بلال (٣٩) حسين محمد (٤٠)فيليب جلاب جلاب (٤١) يوسف عبده صبرى (٤٢) على امين شمندى (٤٣) ابوالمعاطى السندوبى (٤٤) رومانى حلمى ، وهم من العناصر المثيرة للشغب .

يعرض للسيد رئيس نيابة امن الدولة العليا رجاء الاذن بضبط المذكورين وتفتيشهم وتفتيش منازلهم ومن يتواجد معه .

ثم اثبت محرر المحضر فى الساعة الثالثة وخمسة واربعون دقيقة من صباح يوم ١٩٧٧/١/١٩ فى نهاية محضره انه اتصل بالاستاذ مصطفى طاهر رئيس نيابة امن نيابة امن الدولة العليا تليفونياً وتلا عليه هذا المحضر وما تضمنه من اسماء المطلوب ضبطهم وتفتيشهم فافاد بأنه اصدر اذناً كتابياً بذلك فى تاريخ وساعة هذا الاتصال واملاه تليفونياً مضمون هذا الاذن لسرعة تنفيذه لدواعى الاستعجال التى تقتضيها حالة الامن على ان يرسل إلينا فيما بعد الاصل المكتوب لهذا الاذن .

وقد اثبت رئيس نيابة امن الدولة العليا الاستاذ مصطفى طاهر فى ١٩٧٧/١/١٩ الساعة ٣:٤٥ص ان اللواء مفتش المباحث العامة بفرع القاهرة اتصل به تليفونياً وتلى عليه محتوى محضر تحريات الفرع عن احداث الشغب التى وقعت اليوم بالقاهرة متضمناً اسماء من دلت هذه التحريات على تحريضهم عليها ومشاركتهم فيها ومجموعهم اربعة واربعون شخصاً (واورد اسماءهم) .

واذ تقدم من هذه التحريات دلائل معقولة على ارتكاب المتهمين جرائم الإثارة والتحريض على التجمهر والتظاهر والمساهمة فيها مما يسوغ الاذن بضبطهم وتفتيشهم .

لــــذلــــك

نأذن لأى من السادة ضباط مباحث امن الدولة بضبط المذكورين وتفتيش اشخاصهم ومساكنهم ومقار اعمالهم وتفتيش اى شخص يتواجد معهم حال التفتيش متى قامت على اتهامه امارات قوية لضبط ما لديهم من اوراق ونشرات أو غيرها متصلة بالجريمة ، على ان يتم ذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اصدارنا الاذن .

هذا وقد حررنا هذا الاصل المكتوب للاذن واملينا مضمونه تليفونياً فى حينه لتنفيذ مقتضاه لدواعى الاستعجال .

رئيس النيابة

(٢)

كما قامت مباحث امن الدولة بتقديم محضر تحريات آخر حرر فى الساعة الثانية وخمسه واربعون دقيقة صباح يوم ١٩٧٧/١/١٩ الذى ذكرت فيه انه بمتابعة نشاط عناصر حزب العمال الشيوعى المصرى تبين ان هيكل الحزب يتكون من :

(أ) لجنة مركزية : تضم قادته الذين يضعون سياساته ويحددون مواقفه من القضايا السياسية والسلطة ويصدرون تبليغاتهم لعناصره وتضم هذه اللجنة كل من :

١- كمال خليل خليل خريج كلية الهندسة جامعة القاهرة .

٢- ابراهيم عبدالعزيز عزام طالب بهندسة القاهرة .

٣- مجدى عبدالفتاح طالب بتجارة القاهرة .

٤- احمد بهاء الدين شعبان طالب بهندسة القاهرة .

٥- أمير حمدى سالم طالب بحقوق عين شمس .

٦- رضوان مصطفى الكاشف طالب باداب القاهرة .

٧- سمير حسن حسنى خريج كلية اداب القاهرة .

٨- محمود حسن الشاذلى اخصائى اجتماعى بوزارة التخطيط .

٩- محمد عزت ابراهيم عامر مهندس بوزارة التخطيط .

١٠- محمد فريد سعد زهران طالب بزراعة القاهرة .

١١- السيد محمد الطراوى طالب بهندسة الازهر .

١٢- طلعت معاذ رميح طالب بآداب القاهرة .

(ب) لجان قيادية : تضم عناصر الحزب التى تقوم العمل بالمحافظات المختلفة وامكن كشف لجان القاهرة والجيزة والاسكندريه والغربية وهى :

القاهــرة:

لجنة الدرب الاحمر وتتكون من :

١- محمود مدحت محمد ابراهيم - مدرس بمدرسة الحلمية الجديدة الاعدادية .

٢- ابراهيم عبدالراضى محمد - طالب بهندسة القاهرة .

٣- ناهد رزق حنا - طالبة بهندسة القاهرة .

٤- خضرى احمد محمد منصور - مهندس بمصنع الكوك .

٥- سميحة احمد الكفراوى - طالبة بآداب القاهرة .

٦- رحمه محمد رفعت - طالبة بكلية البنات الإسلامية .

لجنة المنيل وتتكون من :

١- محمد خالد محمد عبدالحميد مندور - مهندس بميناء القاهرة الجوى.

٢- سلوى ميلاد يعقوب حنا - طالبة بهندسة عين شمس .

٣- نزار محمود سمك - طالب بزراعة القاهرة .

٤- ماجده محمد عدلى - طالبة بطب الازهر .

لجنة روض الفرج وتتكون من :

١- شوقى الكردى محمد نصر شاهين - طبيب بيطرى بشركة القاهرة للأدوية .

٢- احمد محمد محمد فتيح - طالب بهندسة القاهرة .

٣- احمد نصر الدين احمد ابو بكر - مهندس بشركة الحديد والصلب .

٤- فاروق ابراهيم حجاج - طالب بهندسة عين شمس .

٥- محمد محمد فتيح - طالب بهندسة عين شمس .

٦- عبدالظاهر منصور الامبابى - طالب بالمعهد الفنى بالمطريه .

لجنة جامعة القاهرة وتتكون من :

١- احمد زكى احمد محمد - طالب بطب القاهرة .

٢- شهرت محمود امين العالم - طالبة بعلوم القاهرة .

٣- محمد محمد فراج ابوالنور - طالب بكلية آداب القاهرة .

٤- محمد فريد محمد عزت راغب - طالب بكلية الفنون الجميلة .

٥- محمد شوقى سعد حيدر - طالب بكلية الاقتصاد .

٦- انور زينهم - طالب بآداب القاهرة .

٧- اكرام يوسف السيد - طالبة بكلية الاقتصاد .

لجنة جامعة عين شمس وتتكون من :

١- اسامة خليل خليل - طالب بحقوق عين شمس .

٢- عماد حسن صيام - خريج زراعة عين شمس .

٣- محمد خليل خليل - طالب بهندسة عين شمس .

لجنة الجيزة وتتكون من :

١- احمد سيف الاسلام عبدالفتاح - طالب بكلية الاقتصاد .

٢- محمد نديم دراج ضابط احتياط .

٣- احمد محمد صديق عبدالصمد - طالب بمعهد الخدمة الاجتماعية .

لجنة جامعة الاسكندرية وتتكون من :

١- عبدالحكيم تيمور الملوانى - طالب بهندسة الاسكندرية .

٢- عصام الدين عبدالعزيز برعى - طالب بهندسة الاسكندرية .

٣- سعيد محمد ابو شهبه - طالب بهندسة الاسكندرية .

٤- محب ميشيل يوسف - طالب بهندسة الاسكندرية .

٥- محمود محمد الرجال - طالب بطب الاسكندرية .

٦- حنان يوسف عبده - طالبة بتجارة الاسكندرية .

٧- حسنى محمد محمود عبدالرحيم - طالب بهندسة الاسكندرية .

لجنة شركة الترسانة البحرية وتتكون من :

١- السيد مصطفى فرج - عامل بالشركة .

٢- ثناء الله محمود فؤاد - فنى بالشركة .

٣- محمد سالم المهدى - ملاحظ بالشركة .

٤- مسعد السيد صالح - مهندس بالشركة .

٥- محمد حنفى السمان - فنى بالشركة .

لجنة محافظة الغربية وتتكون من :

١- يحيى مبروك شرباش - طالب بطب طنطا .

٢- مصطفى على الخولى - طالب بكلية التربية بطنطا .

٣- محمد عيسى غانم - خريج كلية علوم طنطا .

٤- خالد عبدالفتاح ابراهيم - طالب بطب طنطا .

٥- محمد حلمى ابو العينين معوض - طالب بزراعة المنصورة .

٦- محمد هشام عبدالفتاح ابراهيم - طالب آداب طنطا .

٧- نشأت محمد عيسى - طالب بطب طنطا .

واضاف محرر محضر التحريات ان هذا الحزب يصدر نشرة باسم شيوعى مصرى ونشرتين جماهيرتين باسم الانتفاض وطريق الكادحين .

واقفل المحضر فى الساعة ٢:٤٥ص يوم ١٩٧٧/١/١٩ ويعرض على رئيس نيابة امن الدولة العليا برجاء الاذن بضبط وتفتيش اشخاص المذكورين بالمحضر ومحال اقامتهم ومن يتواجد معهم وقت الضبط .

وفى الساعة الرابعة من صباح يوم ١٩٧٧/١/١٩ اذن رئيس نيابة امن الدولة العليا الاستاذ مصطفى طاهر بضبط الاشخاص المذكورين وعددهم ستون شخصاً وتفتيش اشخاصهم ومساكنهم واى مقار عمل لهم وكذلك ضبط وتفتيش من يتواجد معهم متى قامت على اتهامه امارات قوية .

(٣)

وفى الساعات الاولى من صباح يوم ١٩٧٧/١/١٩ عرض على رئيس نيابة استئناف الاسكندرية الاستاذ حافظ السلمى محضر تحريات العقيد عبدالهادى السيد بمباحث امن الدولة فرع الاسكندريه الذى اثبت فيه ان تحريات الفرع دلت على ان مجموعة من ذوى الميول الشيوعية ومدعى الناصريه من طلبة الكليات بالاسكندريه قد دأبوا فى الآونة الأخيرة على عقد الاجتماعات الدورية فيما بينهم فى الكليات ومبنى اتحاد طلاب جامعة الاسكندرية يناقشون فيها الحالة الاقتصادية فى البلاد وما تمر به البلاد من ازمة اقتصادية ، وقرروا بالامس استغلال فرصة اعلان الحكومة لزيادة اسعار بعض السلع الاستهلاكية والصناعية واتفقوا على القيام بمظاهرة على مستوى الجامعة والخروج بها من

الحرم الجامعى الى شوارع المدينة فى محاولة لإثارة جماهير الشعب ضد السلطة مستغلين سوء الحالة الاقتصادية ومعاناة الجماهير منها وهذه العناصر الطلابية هى :

١- عبدالحكيم تيمور الملوانى (كلية الهندسة) ٢- حسنى محمد عبدالرحيم (كلية الهندسة) ٣- ابراهيم عطيه الباز (كلية الهندسة) ٤- سعيد محمد ابوشهبه (كلية الهندسة) ٥- منصور وفيق محمود لطفى (كلية الهندسة) ٦-صلاح عبدالسلام الديب (كلية الهندسة) ٧- صلاح الدين محمد صالح ابراهيم (كلية الهندسة) ٨- السيد السيد على (كلية الهندسة) ٩- عصام الدين محمد عبدالعزيز البرعى (كلية الهندسة) ١٠- محمد وجدى حسين حمدى (كلية الهندسة) ١١- محمود محمد الرجال (كلية الطب) ١٢- مشيل يوسف عبود (كلية الآداب) ١٣- رمضان صالح احمد السيد (كلية الآداب) ١٤- سعيد شفيق علام (معهد الخدمة العالى) ١٥- يسرى محمد حسن ابراهيم (كلية الآداب) ١٦- محمد عبارى سعد حسن (كلية الزراعة) ١٧- وجدى عبدالعزيز جادو (كلية الزراعة) ١٨- ايمان كمال عبده عوض (كلية الزراعة) ١٩- مجاهد محمد عبدالبارى (كلية التجارة) ٢٠- محمد حمدى بسيونى ابوكيله (كلية التجارة) ٢١- جمال جاب الله احمد يوسف (كلية الزراعة) .

والمذكورون معروفون جميعاً بتعصبهم لميولهم الماركسية ودأبوا على إثارة الشغب والقلاقل والبلبله فى صفوف القاعدة الطلابيه بالجامعة عن طريق مجلات الحائط المناهضة لنظام الحكم القائم كذا عن طريق الندوات وحلقات النقاش .

ومن العناصر الناصرية الطلاب الآتيه اسمائهم :

١- على عبدالرازق عبداللاه (كلية الآداب) ٢- عبدالرحمن حسين عبدالرحمن الجوهرى (كلية الآداب) ٣- محمود محروس على دعبس (كلية الآداب) ٤- محمود حسن رضوان (كلية الآداب) ٥- محمد محمد على حجازى (كلية التجارة) ٦- مجدى محمد خلف عطيه (كلية التجارة) ٧- عادل محمود ابراهيم (كلية التجارة) ٨- محمد عبدالمنعم حسن (كلية الهندسة) ٩- عاطف

محمد عبدالمنعم جلاب (كلية الحقوق) ١٠- كمال محمود عبدالفتاح الرشيدى (كلية الآداب) ١١- عنتر يحيى البرنس (كلية التجارة) ١٢- سعد عبدالعزيز عكازى (كلية التجارة) ١٣- على علاء الدين حسين مرسى (كلية التجارة) ١٤-يونس عبادى احمد (خريج كلية التربية) ١٥- محمد حامد عباس (خريج كلية الصيدلة) ١٦- احمد مدنى احمد محمد (عضو منظمة الشباب) ١٧-ضياء عبدالرحمن محمد الطحان (عضو اتحاد طلبة الهندسة) .

وقد خرجت اليوم مظاهرة من كلية الهندسة بعد ان قامت بتحريض الطلاب على الانضمام إليها وترددت الهتافات المعادية لنظام الحكم . كما خرجت مظاهرة من كلية الآداب فى اتجاه محطة الرمل مساء اليوم .

كما قامت مجموعة من العمال الشيوعيين بشركة الاسكندريه للترسانه البحرية بعقد اجتماع فى مقر الشركة بعد صدور القرارات الاقتصادية برفع اسعار بعض السلع الاستهلاكية وقرروا تجميع اكبر عدد من زملائهم والخروج بهم فى مظاهرة فى الطريق العام بحجة اعلان سخطهم على رفع الاسعار وتأليب الجماهير الشعبية على الحكومة التى قامت باتخاذ هذه القرارات وتنحصر هذه العناصر فى كل من :

١- السيد مصطفى فرج ٢- عبدالرحمن اسعد سليمان ٣- محمد حفنى السمان ٤- ثناء الله محمود فؤاد ٥- عباس عبدالنبى مرسى ٦- محمد مصطفى محمد على ٧- المهندس سعد السيد صالح الطرابيلى ٨- المهندس مرتضى عبدالستار .

وقد افلحت هذه العناصر فى التأثير على زملائهم عمال الشركة وبدأوا فى الخروج فى جماعات متفرقة منذ الصباح من مقر الشركة الى الطريق العام محرضين عمال الشركات المجاورة للانضمام إليهم ، وحاول رجال الامن اقناعهم والعدول عن هذا الاتجاه إلا انهم لم يمتثلوا لهذا النصح واستمروا فى مسيرتهم حتى وصلوا الى الشركة المصرية للأحذية (باتا) واستمروا فى المسير حتى وصلوا الى ميدان التحرير بالمنشيه حيث انضم إليهم العمال من شركات

اخرى وبعض الافراد من طبقات الشعب المختلفة وقد وصل عدد افراد هذه المظاهرة ما يقرب من عشرة آلاف شخص ، وقد تقابل محافظ المدينة مع بعض افراد هذه المظاهرة واسدى إليهم النصح للعدول عن الاستمرار فى التظاهر إلا انهم رفضوا الامتثال لنصيحته واستمروا فى تظاهرهم حتى تلاقوا مع جموع الطلبه ، واتفقت آراء قيادات تلك المظاهرات على الخروج فى شكل عدة مظاهرات تغطى جميع انحاء المدينة مما اعطى الفرصة لبعض مثيرى الشغب من الغوغاء من الاشتراك معهم فى مظاهراتهم وارتكاب بعض حوادث التخريب والاتلاف ونهب بعض المحلات العامة وشركات القطاع العام واتلاف وحرق بعض نقط الشرطة بالمدينة واصابة بعض رجال الشرطة والمواطنين ، وكان المتظاهرون ومتزعميهم يرددون الهتافات المعادية للقيادة السياسية ولنظام الحكم القائم والتحريض علانية على قلب النظام وإثارة السخط والبغضاء للقائمين عليه وزعزعة الثقة فيهم .

ويعرض على السيد رئيس النيابة رجاء الاذن بضبط وتفتيش المذكورين .

وفى الساعة الثالثة وخمس دقائق من صباح يوم ١٩٧٧/١/١٩ اذن الاستاذ حافظ السلمى رئيس نيابة استئناف الاسكندريه ضبط وتفتيش كل من المتهمين السبعة والاربعين المثبتة اسمائهم بالمحضر .

(٤)

وبتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٧٧ الساعة السادسة مساء حرر العقيد على حسن محمود من ادارة مباحث امن الدولة فرع القاهرة محضر تحرياته الذى اثبت فيه انه بالنسبة لاحداث الشغب التى تمت بمدينة القاهرة منذ صباح يوم ١٨ الجارى فقد تبين من التحريات والمعلومات ان المذكورين بعد وهم عمال شركة حلوان للغزل والنسيج ومن المعروفين بميولهم الماركسية من المتزعمين والمحركين لتلك الاحداث التى وقعت يومى ١٨، ١٩ يناير الجارى بمنطقة حلوان وهم :

١- محمد محمد ادريس صالح ٢- عبدالمنعم على حفنى ٣- قدرى محمد

على عبدالعال ٤- احمد فهيم ابراهيم رفاعى ٥- على عبدالرازق حسن سليمان ٦- عبدالرازق محمد السيد الشربتلى ٧- عبدالسلام السيد محمود عامر ٨-فكرى عضامى امام نزار ٩- جوده محمد عطوه ١٠- جمال الدين عبدالظاهر سليمان ١١- جلال محمد السيد ١٢- حسان السيد رمضان ١٣-رجب محمود رفاعى ١٤- حسنى بركات سيد رزق ١٥- صلاح الدين حنفى رمضان ١٦- صلاح محمد عبدالقادر ١٧- الفونس مليك ميخائيل ١٨-عبدالحليم ابراهيم عبدالدايم ١٩- احمد رشوان احمد المتولى ٢٠- صلاح محمد محمد يونس ٢١- رفاعى محمود رفاعى ٢٢- موسى زكريا موسى ٢٣-محمد السيد على سعد ٢٤- محمد محمد فتحى عبدالجواد ٢٥- محمد كمال عواد سليمان .

ويعرض على النيابة رجاء الامر بضبطهم وتفتيشهم .

وفى الساعة الحادية عشرة مساء يوم ١٩٧٧/١/٢٠ اذن الاستاذ عدلى حسين رئيس النيابة بمكتب النائب العام بضبط وتفتيش اشخاص ومساكن ومقدار عمل المذكورين

(٥)

وفى الساعة السابعة والنصف من مساء يوم ١٩٧٧/١/٢٠ قام الرائد محمد اسامه مازن الضابط بمباحث امن الدولة فرع القاهرة بتحرير محضر تحرياته الذى اثبت فيه انه بالنسبة لاحداث الشعب والمظاهرات التى حدثت يومى ١٩،١٨ الجارى فقد تبين انه من بين المزعمين والمحركين لتلك الاحداث من العناصر الماركسية والمشاغبة بالمصانع الفرعية التابعة لشركة مصر حلوان للغزل والنسيج وكانوا يحرضون على التوقف عن العمل والاضراب يومى ١٩،١٨ الجارى كل من :

١- عبدالصبور عبدالمنعم احمد ٢- نصيف حنا ايوب ٣- ابراهيم ابراهيم هلال ٤- طلعت بيومى عيسوى فخر الدين .

كما ان تلك العناصر حرضت عمال مصنع الوايلى التابع لشركة مصر

حلوان للخروج بمظاهرة يوم ١٩ الجارى واتجهت لمصنع سوجات التابع لشركة القاهرة للمنسوجات والتريكو المجاورة لهم حيث قاموا بقذف المصنع المشار إليه بالطوب لاجبار عماله على الخروج بمظاهرة وقد ساهم فى التحريض على مغادرة مصنع سوجات لمصنعهم كلاً من العناصر الماركسية والمشاغبين الآتيه :

١- غريب نصر الدين عبدالمقصود ٢- ابراهيم مختار عبدالله ٣- محمد محمد على محمد وشهرته محمد على القط .

ويعرض على النيابة رجاء الاذن بضبط وتفتيش المذكورين .

وفى الساعة الحادية عشر والربع مساء يوم ١٩٧٧/١/٣٠ اذن الاستاذ عدلى حسين رئيس النيابة بمكتب النائب العام بضبط المذكورين وتفتيش اشخاصهم ومساكنهم ومقار اعمالهم .

(٦)

بتاريخ ١٩٧٧/١/٢١ ارسل مساعد وزير الداخلية لمباحث امن الدولة خطاباً ارفق به مذكرة بالمخطط الشيوعى السرى ومسئوليته عن احداث الشغب الأخيرة والعناصر التى تزعمت هذه الاحداث من الشيوعيين وعدد ٤ كشوف بعناصر التنظيمات الشيوعية السرية (الحزب الشيوعى المصرى ، وتنظيم التيار الثورى ، حزب العمال الشيوعى المصرى ، حزب ٨ يناير) والنشرات السرية الصادرة عن التنظيمات المشار إليها ، وطلب فى نهاية خطابه بالاذن بضبط وتفتيش المذكورين ومحال اعمالهم ومن يتواجد معهم .

مذكــرة

المخطط الشيوعى السرى

ومسئوليته عن احداث الشغب الأخيرة

أكدت حوادث الشغب الأخيرة والتى قادتها العناصر الشيوعية عن حملة من التخريب المنظم تستهدف تفجير الجبهة الداخلية واحداث ثورة شعبية ، ما سبق ان كشفت عنه متابعة النشاط الشيوعى والذى تقوده اربعة تنظيمات سرية

(الحزب الشيوعى المصرى ، والتيار الثورى ، وحزب العمال الشيوعى . والحزب الشيوعى ٨ يناير) تلتقى جميعاً حول هدف استراتيچى محدد تركز جهودها من اجل الوصول إليه وهو الإطاحة بالنظام القائم وتغيير المجتمع تغييراً جذرياً وفرض النظام الشيوعى . ولجأت هذه التنظيمات الى اسلوب تكتيكى مرحلى خاصة فى الفترة الأخيرة عن طريق التحرك الدؤوب المتصاعد نشاطاً لتحقيق نوع من التواجد المؤثر لها والانتشار داخل القطاعات الجماهيرية المؤثرة خاصة قطاعى الطلبة والعمال لايجاد ركائز داخلها من منطلق قناعتها بأن أى نجاح لها فى تحركها سيمثل بالضرورة فرصتها المنشودة لاستغلاله فى تفجير الجبهة الداخلية .

وفى هذا المجال اتبعت اساليب الإثارة والتحريض عن طريق تجسيم المشاكل الجماهيريه وتبنى المطالب الفئوية والمهنية مستغلة ضغوط المشكلة المعيشية لاستعداء الجماهير ضد النظام وطرحت حلولاً لايمكن الاخذ بها فى ظل الظروف الدقيقة التى تمر بها البلاد بهدف الظهور بمظهر الحريص على مصلحتها ولتأكيد عجز النظام عن الوفاء بالمطالب الاساسية للجماهير لافقادها الثقة فيه وصولاً بها الى مرحلة من السخط والغليان الشعبى ، وفى نفس الوقت تحريض الجماهير لانتهاج الاساليب الضاغطة لتحقيق هذه المطالب واجبار السلطة على الاستجابة لها ، ولذا فقد لجأت الى رفع شعار المطالبة بحق الاضراب والتظاهر والاعتصام لتستغل اى موقف طارئ فى خدمة اهدافها وتفجير الثورة الشعبية لتفرض الواقع السياسى الذى تنشده . وقد ساعد هذه التنظيمات على الاسراع بتنفيذ مخططاتها المناخ الديمقراطى السائد وما اتاحه لها التجمع الوطنى التقدمى ولاول مرة فى تاريخ الشيوعية المحلية من حركة علنية على الساحة السياسية بصبغتها الماركسية فى شكل تكتل سياسى داخل التجمع مما ادى الى فتح مجالات منطلقات جديدة لحركتها ضد النظام من خلال منبر علنى وشرعى بالاضافة الى استمرارها فى تحركها السرى ، وقد

نجحت فى السيطرة على معظم تشكيلات التجمع وتحويل النشرات الصادرة عنه لخدمة اهدافها .

وقد كشفت المتابعة عن اتصال بعض هذه التنظيمات بجهات اجنبية خارجية تقوم بالتنسيق معها وتوجهها وتدعمها مادياً للاطاحة بالنظام القائم .

وقد تمثلت مظاهر التحرك الشيوعى فى القطاعات الجماهيرية المختلفة والتى مهدت لما وصلت إليه احداث الشغب والتخريب الأخيرة فيما يلى :

أولاً: القطاع الطلابى :

تعمد بعض قيادات هذه التنظيمات حضور الندوات التى تعقد بالكليات المختلفة بجامعات القاهرة والاسكندريه وعين شمس وبعض الجامعات الاقليمية تحت دعوى مناقشة القضايا الوطنية واسلوب الممارسة الديمقراطية ويركزون فى احاديثهم على ما يلى :

- زعزعة الثقة فى القيادة السياسية والتشكيك فى فاعلية القرارات التى اتخذتها على الصعيدين الداخلى والخارجى .

- التشكيك فى الوضع الاقتصادى والعسكرى والادعاء بأن القيادة تنهج اساليب استسلاميه على صعيد حل القضية الوطنية .

- الادعاء بأن الديمقراطية المطروحة ديمقراطية زائفة وعلى الجماهير ان تهب لتنتزع حقها فى تكوين احزابها المستقلة .

ويشار فى هذا الصدد الى الندوات التى عقدت بجامعة القاهرة ودعى إليها نادى الفكر الاشتراكى بجامعة القاهرة والذى يسيطر عليه عناصر هذه التنظيمات الشيوعية فى الفترة من ١٢-١٥/١٩٧٦ وشارك فيها من قيادات التنظيمات الشيوعية كل من :

١- محمد حسن المنشاوى	تيار ثورى
٢- محمد خالد العوا	تيار ثورى
٣- عيداروس القصير	تيار ثورى
٤- صدقى القصير	تيار ثورى

كذا الندوة التى عقدت بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية يوم ١٩٧٦/١٢/٢٧ والتى شارك فيها الصحفى صلاح عيسى وركز فيها على تشابه المناخ السياسى بعهد الخديوى اسماعيل لمروره بأزمة اقتصادية مماثلة يتشابه فيها دور صندوق الدين مع البنك الدولى حالياً وان النظام القائم يسعى الى الصاق التهم بالوطنيين لتبرير سياسته فى عدم عدالة توزيع الاجور وان الصحف يتم تمويلها من الخارج وتملى عليها سياسات معينة ، وتحريض القطاع الطلابى للتحرك للمطالبة بحق الاضراب والتظاهر لمقاومة ما اسماه الفاشية المصرية والتصدى لها . وقد شارك المذكور فى قيادة المظاهرات التى انتهت باحداث التخريب يوم ١٨ يناير .

كما يشار الى الندوات التى عقدتها العناصر الماركسية بجامعة القاهرة فى الفترة من ٢٠ الى ١٩٧٦/١١/٢٥ والتى انتهت بتزعم العناصر الماركسية لمسيرة توجهت الى مجلس الشعب وحاولت خلال سيرها اثارة الجماهير العادية وخصوصاً عمال قطاع النقل العام وتحريضهم على تعطيل المواصلات ومشاركتهم فى تحركهم المضاد إلا انهم عجزوا عن الالتحام بالجماهير وكان ذلك سبباً فى فشل مخططهم فى ذلك اليوم لتصعيد الاحداث .

ويشار فى هذا الصدد الى ان عناصر هذه التنظيمات الشيوعية كانت تستهدف من وراء ذلك التحرك قياس قدرتها وفاعليتها على تحريك قواعدها داخل القطاع الطلابى ومحاولة ربط حركتها بالقطاع العمالى باعتباره القطاع العمالى المؤثر .

وتجدر الإشارة الى ان احد متزعمى نشاط نادى الفكر الاشتراكى وهو الطالب محمد محمد فتيح عضو حزب العمال الشيوعى بكلية هندسة عين شمس قاد احدى المظاهرات يوم ١٨ يناير وكان يحرض الجماهير على تخريب المنشآت العامة وتعطيل الانتاج لاسقاط النظام وقد امكن تصويره مرفوعاً على الاكتاف اثناء قيادته هذه المظاهرات . كما قاد الطالب الماركسى طلعت رميح

عضو حزب العمال الشيوعى احدى المظاهرات والتى كانت تستهدف تخريب بعض المنشآت الهامة وسط المدينة يوم ١٨ يناير وامكن تصويره وهو يقود المظاهرة محمولاً على الاكتاف .

واستمراراً للمخطط الشيوعى لتفجير ثورة شعبية قام الطالب المذكور يوم ١٩ يناير بتوزيع منشورات على الجماهير يحرضها على الاطاحة بالحكم القائم وقد امكن ضبطه فى حالة تلبس وهو يحمل ١٢٠٠ منشور وبتفتيشه ضبط معه ١٢٥ جنيه ، ويشار الى ان الامكانيات المادية للمذكور وعائلته لاتتيح له تملك مثل هذا المبلغ .

ويشار فى هذا المجال ان عناصر هذه التنظيمات قد تعمدت دعوة كل من الشيوعيين احمد فؤاد نجم وامام محمد عيسى لحضور هذه الندوات واستغلال ما يرددونه من اشعار واناشيد مضاده فى الهاب حماس القاعدة الطلابيه واستعدائها على النظام القائم .

وقد لجأت هذه التنظيمات الى تكوين اشكال تنظيميه داخل الجامعات المختلفة تحت مسميات أسرأو جمعيات أو نوادى دأبت على اصدار العديد من النشرات والبيانات وتوزيعها على القاعدة الطلابيه وخارجها وتتضمن الآتى :

- مهاجمة النظام الاقتصادى وسياسة الانفتاح .
- مهاجمة اسلوب الممارسة الديمقراطية خلال الاحزاب القائمة .
- اثارة الجماهير من خلال الادعاء بعدم وجود حرية التعبير وفرض الرقابة على الصحف .
- تعميق حدة التناقض الطبقى من خلال الادعاء بتفاوت الدخول واستئثار الطبقة الحاكمة بكافة المزايا دون الجماهير الكادحة .

- التحريض على الاضراب والتظاهر بدعوى الضغط على النظام لتلبية مطالب الجماهير .

- التشكيك فى جميع القرارات التى تصدر عن القيادة السياسية داخلياً وخارجياً .

وقد امكن الحصول على عدد ٣٠ بيان ونشرة صادرة عن هذه التكوينات التنظيميه .

هذا ويشار الى قيام العناصر الماركسية فى هذا القطاع باعداد وتعليق العديد من مجلات الحائط بقصد جذب الطلاب لقراءتها وادارة حوار معها فى شكل حلقات نقاش واستقطاب العناصر الصالحة للحركة الماركسية من خلالها .

ويجدر الإشارة فى هذا المجال الى اتباع هذه العناصر لنفس الاسلوب لتجميع المواطنين اثناء احداث الشغب الأخيرة فى حلقات نقاش للتأثير على افكار الجماهير وتحريضها على مشاركتهم فى اعمال الشغب والتخريب .

ثانياً : القطاع العمالى

ركزت قيادة التنظيمات الشيوعية فى حركتها على القطاع العمالى باعتباره من أهم القطاعات المؤثرة على استقرار الجبهة الداخلية والعماد الرئيسى لقوى الانتاج ولاقتناعها بأن ثورتها الشعبية للإطاحة بالنظام القائم لن تتأتى إلا من خلال مشاركة فعالة لهذا القطاع وقد تمثل اسلوب حركتهم وصولاً الى هذا الهدف فيما يلى :

- استغلال كوادرهم داخل المواقع الانتاجية لتهيئة القطاع العمالى للانفجار فى اللحظة المناسبة وقد لجأت لتحقيق ذلك الى الاساليب التالية :

- توزيع المنشورات السرية على العمال والتى تجسم مشاكلهم وتظهر النظام القائم بالعجز التام عن تلبية مطالبهم ودعوتهم للتحرك لانتزاع حقوقهم .

- تحريض العمال على انتهاج اسلوب الاضراب والاعتصام كاساليب ضاغطة يمكن من خلالها قياس مدى استجابة القاعدة العمالية وردود الفعل من القيادة السياسية .

ويشار فى هذا المجال الى التحركات التالية :

تزعمت بعض قيادات الحركة الشيوعية فى الاسكندرية ومن بينهم كل من :

١- **عطية عبدالواحد** : الذى كان يعمل بشركة الغزل والنسيج بكرموز وحالياً بمجمع الالومنيوم بنجع حمادى وعضو حزب العمال الشيوعى .

٢- **خليفة عمران خليفة** : عامل بشركة الغزل الاهلية بالاسكندرية عضو بالحزب الشيوعى المصرى .

٣- **عطيه السيد عياد** : كان يعمل بشركة الغزل والنسيج بكرموز وحالياً بشركة كيما باسوان وعضو حزب العمال الشيوعى .

٤- **عطيه محمد سالم** : كان يعمل بشركة الغزل والنسيج بكرموز وحالياً يعمل بشركة السكر بادفو وعضو حزب العمال الشيوعى .

٥- **ابراهيم محمد سلام** : عامل بشركة الغزل والنسيج بكرموز عضو بالحزب الشيوعى المصرى .

٦- **محمد السيد خليفة** : كاتب بالشركة الشرقية للكتان (تيار ثورى).

٧- **محمد الشاذلى ابو الحسن** : كان يعمل بشركة الغزل والنسيج وحالياً بمصنع السكر (حزب عمال شيوعى) .

تزعم هؤلاء حوادث الاعتصام والاضراب بقطاع الغزل والنسيج بالاسكندريه ومحاولة الامتداد بحركتهم لتشمل القطاع بأكمله .

كما تزعم بعض عناصر تنظيم التيار الثورى ومن بينهم سيد عقب شعبان فى تحريض عمال شركة مصر بشبين الكوم للغزل والنسيج عن طريق مجلات الحائط وتوزيع المنشورات التى تدعو العمال الى الاضراب والتظاهر .

- استثمار مطالب عمال هيئة النقل بالقاهرة وتحريضهم على الامتناع عن العمل مما ينعكس بأثاره على القاعدة الجماهيرية العريضة لاستثارتها واستعدائها .

- محاولة السيطرة على التشكيلات النقابية بالقطاع عن طريق ترشيح بعض عناصرهم أو المتعاطفين معهم واستغلال النقابيين ودفعهم الى التحرك فى الاتجاه الذى يخدم مخططهم فى تحريض واثارة العمال ودفعهم الى الاضراب والاعتصام والتظاهر ومن بينهم :

١- البدرى فرغلى محمد رئيس نقابة شركة القناة للشحن ببورسعيد

٢- حسن على ابو الحسن رئيس نقابة مصنع ٤٥ الحربى بحلوان

٣- عبدالهادى المهدى على عبده رئيس نقابة مصنع الجوت ببلبيس

٤- السيد مصطفى فرج عضو نقابة شركة الترسانة البحرية بالاسكندرية

وتجدر الإشارة الى ان الأخير ومعه كل من محمد سالم المهدى وثناء الله محمود فؤاد العاملين بالترسانه البحرية بالاسكندرية وهم اعضاء بحزب العمال الشيوعى المصرى كانوا على رأس المحرضين لعمال شركة الترسانة البحرية بالاسكندرية والتى اندلعت منها شرارة التخريب بمدينة الاسكندرية .

ثالثاً : حزب التجمع الوطنى التقدمى .

اسفرت المتابعة عن ان بعض التنظيمات الشيوعية السرية دفعت بعض عناصرها القيادية الى استغلال شرعية التحرك من خلال حزب التجمع فى السيطرة على لجانه الرئيسية بهدف توجيه نشاط الحزب لخدمة اهدافها ومخططاتها فى إثارة القاعدة الجماهيرية وتهيئة المناخ الملائم لحركتها فى تفجير الموقف فى الوقت المناسب ، وقد اتبعت فى ذلك اساليب منها :

* استغلال عناصرهم فى اعداد البيانات والنشرات الخاصة بالتجمع

وتضمينها معالجة ماركسية للقضايا المطروحة وتجسيم أوجه المعاناة الجماهيرية والتشكيك في سياسة النظام وذلك بهدف تهيئة الرأى العام للتجاوب فى مراحل مقبلة مع اى تحرك تقوده العناصر الماركسية .

* استغلال الندوات والمؤتمرات التى يعقدها التجمع فى المناسبات المختلفة للترويج لافكارهم ومهاجمة النظام والقيادة السياسية .

* استغلال شرعية التجمع فى اضفاء الشرعية على تحرك مناهض يحرمه القانون بهدف تشجيع الكوادر الشرعية على التحرك فى مواجهة النظام.

ويشار فى ذلك الى اصدار التجمع عدة بيانات تؤيد امتناع عمال النقل العام عن العمل واضراب عمال الغزل والنسيج .

* استغلال المعركة الانتخابية لمجلس الشعب الأخيرة فى التحرك جماهيرياً على مستوى الدوائر الانتخابية المختلفة من خلال بعض الاشكال التنظيمية مثل لجان الوعى الانتخابى .

وتجدر الإشارة فى هذا المجال الى ان حركة هذه اللجان كانت تهدف لتحقيق هدف مرحلى محدود وهو افقاد الجماهير الثقة فى النظام وزيادة سخطها وتهيئتها لعوامل التغيير . وقد تمثل نشاط هذه اللجان فى اصدار المنشورات وعقد الندوات وتعليق الملصقات والكتابة على الجدران وجميعها يتضمن إثارة صريحه وتحريضاً مباشراً للجماهير .

وتأسيساً على ذلك لايمكن اغفال حركة بعض عناصر التجمع خلال الاحداث الأخيرة على النحو التالى :

صدور تعميم عقب اعلان القرارات الاقتصادية مباشرة من قيادة التجمع لجميع اللجان القيادية بالمحافظات لتقصى ردود الفعل الجماهيريه تجاهها ، وتضمينه توجيهاً بأن هذه القرارات تخدم طبقة المستغلين وعلى حساب الطبقات الشعبية الكادحة وتوجيه الجماهير للتحرك ضد هذه القرارات .

ويشـار فى هـذا المجـال ايضـاً الى قـيـام لجـان التـجـمع ببـعض المحـافظات ومنها الشرقية والمنيا وقنا بتزعم الدعوة الى عقد مؤتمرات لمناقشة هذه القرارات انتـهت بالخروج فى مظاهرات مضادة تصاعدت الى حد تخريب بعض المنشـآت وتزعم بعض قـيـادات التـجـمع لحـوادث التـخـريب . ويشـار فى هـذا الصـدد الى ضـبط حمـزه مـصطفى العدوى مقرر حزب التجمع بالسـيدة زينب اثناء مـحاولته وآخـر اشـعـال النار فى مبنى شرطة السـيدة زينب . كذا اشتـراك بعض قيـادات التـجمع من بينـهم كل من : حسين عبدالرازق ويوسـف عبده صـبرى فى قـيادة المظاهرات .

الحركة الشيوعية التنظيمية :

وسنعرض فيما يلى ايضـاحاً للحركة الشيوعية التنظيميه التى اعدت وهيأت المناخ الجـمـاهيـرى العـام طبقـاً لما سلف الإشارة إليـه للاستـجابة لتـحريضـهـا ودعوتها لتفجير الموقف الداخلى لاحداث ثورة شعبية تطيح بالنظام القائم وذلك على النحو التالى :

أولاً: الحزب الشيوعى المصرى

الهيكل التنظيمى لهذا الحزب يتكون من المستويات التالية :

اللجنة المركزية ومقرها القاهرة وتضم قادة التنظيم ويتبعها مسئولو الجهاز الفنى والمكتب السياسى ومكتب الاتصالات الخارجية ومدرسة الكادر وتضم كل من :

١- زكى مراد ابراهيم	محـام
٢- محمود محمد توفيق	محـام
٣- مبارك عبده فضل	موظف بدار الثقافة الجديدة
٤- سيف الدين محمد صادق	محترف شيوعى

٥- احمد نبيل الهلالى محـــام

٦- رفعت السعيد بيومى مدير مكتب خالد محيى الدين

٧- عبدالمنعم الغزالى الجبيلى صحفى بمؤسسة الاهرام

٨- ابراهيم عبدالحليم صحفى بدار الهلال

٩- محمد على عامر الزهار موظف بوكالة نوفوستى

١٠- محمد يوسف الجندى صاحب دار نشر قطاع خاص

مكتب الاتصالات الخارجية ويضم كل من :

١- ميشيل كامل صحفى يقيم فى بيروت مسئول الاتصال بالاحزاب الشيوعية العربية .

٢- محمود امين العالم يقيم بفرنسا مسئول الاتصال بالاحزاب الشيوعية الأوربيه .

٣- احمد رفاعى السيد عبدالله خبير بالامم المتحدة ومسئول المؤتمرات العلمية ومنظمات الشيوعية الدولية .

٤- حليم احمد طوسون خبير بالاتحاد العالمى للنقابات والمسئول عن المؤتمرات والمؤسسات الاشتراكية .

هذا بالاضافة الى الهيئات الحزبية التى تتكون من لجان القطاعات والمناطق والاقسام والخلايا ويضم الهيكل التنظيمى للحزب عدد ١٣٠ عضواً مرفق كشف باسمائهم .

ويصدر الحزب نشرات دورية محررة على الآلة الكاتبة ومطبوعة بالروتيو وذلك على النحو التالى :

نشرتان جماهيرتان الاولى بعنوان كفاح الشعب والثانية بعنوان الارض والفلاحين امكن الحصول على عدد من كل منها .

نشرة تنظيمية بعنوان الوعى صدر منها سبعة اعداد امكن الحصول على صورة من كل منها .

مجموعة من التحليلات السياسية امكن الحصول على ١٧ عدد منها .

ثانيا: تنظيم التيار الثورى:

يتكون الهيكل التنظيمى على النحو التالى :

قيادة مركزية وتضم كل من :

١- محمد عباس فهمى موظف بالتربية والتعليم

٢- محمد طاهر البدرى موظف بالتربية والتعليم

٣- محمد خالد العوا اخصائى اجتماعى بمديرية شباب القاهرة

٤- عيداروس احمد السيد القصير موظف بشركة مصر للتجارة الخارجية

لجان قيادية

وتضم كوادر التنظيم التى تقود العمل فى المحافظات المختلفة ويضم الهيكل التنظيمى للحزب عدد ٦١ عضواً مرفق كشف باسمائهم .

ثالثا: الحزب الشيوعى ٨ يناير

هذا التنظيم يضم بعض القيادات الماركسية المتطرفة والتى كانت تتخذ مواقف رافضة للتنظيمات الأخرى التى اعلنت انهاء وجودها المستقل عام ١٩٦٥ وتحاول من خلال حركتها المكثفة جذب عناصر من التنظيمات الأخرى وتجنيد عناصر جديدة ويشار الى ان احد قيادات هذا التنظيم هو توفيق فانوس جرجس ويعمل بالمركز الثقافى السوفيتى بالاسكندريه .

امكن الحصول على عدد ٨ وثيقة صادرة عن هذا التنظيم وتم تحديد ١١ عضواً مرفق كشف باسمائهم .

رابعاً: حزب العمال الشيوعى المصرى

يتكون الهيكل التنظيمى لهذا الحزب من :

لجنة مركزية وتضم كل من :

١- محمود حسن الشاذلى	اخصائى اجتماعى
٢- طلعت معاذ رميح	طالب بآداب القاهرة
٣- محمد فريد سعد زهران	طالب بزراعة القاهرة
٤- كمال خليل خليل	خريج هندسة القاهرة
٥- ابراهيم عبدالعزيز عزام	طالب بهندسة القاهرة
٦- سمير حسن حسنى	خريج آداب القاهرة
٧- أمير حمدى سالم	طالب بحقوق عين شمس
٨- احمد بهاء الدين شعبان	طالب بهندسة القاهرة

بــؤر شـوريـه:

وتضم عناصر التنظيم خلال المواقع الانتاجية والاحياء السكنية والتجمعات الطلابية .

ويضم هذا التنظيم ١١٦ عضواً مرفق كشف باسمائهم .

ويصدر هذا التنظيم المطبوعات التالية :

نشرة جماهيرية بعنوان الانتفاض امكن الحصول على ٦ اعداد منها .

نشرة جماهيرية بعنوان طريق الكادحين امكن الحصول على العدد الوحيد الذى صدر منها .

نشرة تنظيمية بعنوان شيوعى مصرى امكن الحصول على خمسة اعداد منها .

مجموعة من التحليلات السياسية امكن الحصول على ثمانية اعداد منها .

الدور القيادى للشيوعيين فى تفجير الموقف خلال يومى ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧

على ضوء ما تقدم ينكشف ويتأكد الدور القيادى للعناصر الشيوعية فى تهيئة المناخ الجماهيرى للانفجار واستثمار المعاناة الجماهيرية لتتحول من مرحلة الانفعال والقلق والترقب التى كانت تسود الجماهير الى مرحلة من مراحل الغليان الشعبى فى اللحظة الحرجة التى كانت تتربص لها . وقد وجدت هذه العناصر فرصتها المواتيه على اثر صدور القرارات الاقتصادية الأخيرة اسرعت مباشرة الى استغلالها وتفجير الموقف استشعاراً منها بأن التجاوب الجماهيرى مع حركتها المضادة ، واضعة فى اعتبارها ان من الظواهر الحتمية التى تقترن بجميع المظاهرات مشاركة الغوغاء فيها بما يحقق لها سرعة الانتشار والاتجاه الى التخريب وبما يتضمن تداعى الموقف وصولاً الى اشعال جذوة الثورة الشعبية ضد النظام .

ويبدو احداث يومى ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ بالنظرة العفويه انها انعكاس جماهيرى عفوى نتيجة رفض شعبى للقرارات الاقتصادية ، ولكنه فى حقيقة الامر استثمار فعلى لعناصر الحركة الشيوعية المحلية لنجاح حركتها للمساهمة فى الاصرار على تفجير الموقف والتصاعد به ، ويمكن تحديد الملامح الجزئية التى تؤكد ذلك فيما يلى :

ان الانطلاقة الاولى للتحرك المضاد بدأت داخل المواقع العماليه بشركة مصر حلوان للغزل والنسيج بالقاهرة والترسانه البحرية بالاسكندرية ويتميز كلا الموقعين بكثافة عماليه وتجمع شيوعى داخل كل منهما تزعم التحريض على التظاهر والخروج الى المواقع الجماهيرية والعمالية الأخرى فى محاولة لدفعها للمشاركة فى هذا التحرك وهم :

شركة مصر حلوان للغزل والنسيج :

١- السيد محمد فايد ٢- محمد سيد على سعد ٣- احمد فهيم ابراهيم
٤- الفونس مليك ميخائيل ٥- حامد السيد رمضان ٦- نصيف حنا ايوب

٧-طلعت بيومى عيسوى ٨- غريب نصر الدين ٩- محمد على القط .

وسبق الإشارة الى ان الخامس سكرتير حزب التجمع الوطنى التقدمى بالشركة والسادس والسابع والثامن اعضاء فى الحزب الشيوعى المصرى .

الترسانة البحرية بالاسكندرية :

١- السيد مصطفى فرج ٢- محمد سالم المهدى ٣- محمد حفنى السمان ٤- ثناء الله محمود فؤاد ٥- عبدالرحمن سيد ريحان ٦- عباس عبدالنبى المرسى .

وتجدر الإشارة الى ان الاربعة الاول اعضاء بحزب العمال الشيوعى المصرى .

كما تزعمت العناصر الماركسية التحرك فى القطاع الطلابى بنفس اسلوب التصاعد بنشاطها من خلال المظاهرات والالتحام بالجماهير لاحداث حالة من الفوضى وتخريب المنشآت ، ومن بينها كل من :

جامعة عين شمس :

١- محمد محمد فتيح ٢- فاروق ابراهيم حجاج ٣- امير حمدى سالم ٤-اسامه خليل خليل ٥- محمد حسن خليل ٦- محمد بهائى الميرغنى ٧-منصور عطيه رمضان .

جامعة الاسكندريه :

١- عبدالحكيم تيمور الملوانى ٢- حسنى محمد عبدالرحيم ٣- ابراهيم عطيه الباز ٤- سعيد محمد ابوشهبه ٥- منصور توفيق عمر لطفى ٦- عصام البرعى ٧- محمود محمد الرجال ٨- محب ميشيل يوسف .

وجميعهم اعضاء بحزب العمال الشيوعى .

ان اسلوب التحرك كان متماثلاً فى جميع المواقع من حيث ترديد الهتافات ورفع الشعارات والمطالبة بسقوط النظام والحكومة ، إذ كان التماثل واضحاً فى وسائل التخريب التى استهدفت مرافق الخدمات الحيويه لوسائل النقل العام ومكاتب البريد ومحطات السكك الحديدية والجمعيات الاستهلاكية واقسام الشرطة ووحدات المطافى .

وقد بدا واضحاً ان العناصر الماركسية قد استهدفت الامتداد بنشاطها الى مختلف محافظات الجمهورية ، ويشار فى هذا الصدد الى التعميم الذى صدر عن حزب التجمع الوطنى لجميع قياداته فى المحافظات لتوجيه الجماهير للتحرك فى مواجهة الحكومة .

ونستعرض فيما يلى بعض الوقائع التى تؤكد دور الشيوعيين فى هذه التحركات وذلك على النحو التالى :

* ضبط الشيوعى طلعت رميح عضو حزب العمال الشيوعى متلبساً بتوزيع منشورات يستعدى الجماهير ضد الحكومة وقد ظهر فى بعض الصور التى التقطت للمظاهرات فى بعض المناطق .

* قام الشيوعى محمد فتيح عضو حزب العمال الشيوعى بقيادة احدى المظاهرات والتى قامت بتخريب بعض المنشآت بمدينة القاهرة يوم ١٨ يناير وتم تصويره وهو محمول على الاكتاف .

* قام الشيوعى محمد عبدالفتاح مطاوع عضو الحزب المصرى بتزعم احدي المظاهرات بالاسكندريه لتخريب بعض المنشآت العامة واصيب عند تصدى قوات الامن لها باصابات ادت لوفاته .

* قام الشيوعى فاروق احمد رضوان عضو الحزب الشيوعى المصرى بتزعم احدى المظاهرات بمدينة القاهرة والتى كانت تقوم باعمال تخريبيه وتعاملت معها قوات الامن مما ادى الى اصابته ونقل الى مستشفى المنيل الجامعى للعلاج .

وقد يشار فى النهاية الى انه على الرغم من السيطرة على الموقف التى حالت دون تحقيق الشيوعيين لهدفهم الاستراتيجى فى الاطاحة بالنظام بالرغم مما اعلنته وسائل الإعلام من اعادة النظر فى القرارات الاقتصادية ، إلا انه لوحظ ان ثمة اتجاه يتزعمه الشيوعيين والناصريين يسعى الى استمرار كل ما حدث وتصويره على انه مجرد انتفاضة شعبية ضد القرارت الاقتصادية الأخيرة . وهذا الاتجاه تجاهل ابعاد المخطط الشيوعى الذى قاد احداث الشغب الأخيرة وحرض عليها وصولاً الى تحقيق نجاح جزئى ويتركز فى الآتى :

* اسقاط الحكومة الحالية .

* تأكد مسئولية حزب مصر على المستوى الجماهيرى عن كل نتائج هذه الاحداث مع كل ما يتضمنه ذلك من نتائج مؤثرة على كيان الحزب شعبياً وتنظيمياً .

* امتداد دائرة تأثير تلك النتائج على ميزان الموقف السياسى الحالى الذى يتمتع فيه هذا الحزب بالأغلبية البرلمانية بحيث يتطور الموقف الى ان يظهر الامر وكأن حزب الاغلبية الذى يحمل مبادئ ثورة ٢٣ يوليه وثورة ١٥ مايو قد فقد رصيده الشعبى .

*النتائج المنطقية التى يمكن ان تتحقق بعد ذلك من تدعيم الكيان السياسى للاحزاب الأخرى واهمها حزب التجمع بقواعده الماركسية والتنظيم الناصرى الذى يسعى الى الظهور على المسرح السياسى كحزب سياسى يمثل ثورة يوليو .

الحزب الشيوعى المصرى

١) زكى مراد ابراهيم ٢) سيف الدين صادق ٣) مبارك عبده فضل ٤)محمود محمد توفيق ٥) ميشيل كامل ميخائيل ٦) ابراهيم محمد عبدالحليم ٧)ظريف عبدالله ميخائيل ٨) عبدالمنعم الغزالى الجبيلى ٩) احمد الرفاعى

السيد عبدالله ١٠) حليم احمد حسن طوسون ١١) احمد نبيل احمد نجيب الهلالى ١٢) رفعت السعيد بيومى ١٣) محمد يوسف الجندى ١٤) فاروق على ثابت ١٥) راويه ابراهيم عبدالعظيم ١٦) فاطمة محمد الديساوى ١٧) رشدى ابوالحسن محمد ابوالحسن ١٨) محمد هانى الحسينى شحاته ١٩) عبداللطيف محمد المفتى ٢٠) عبدالمنعم عبدالحليم نصر ٢١) محمود زكى الحفناوى ٢٢)فاروق عبدالحميد عبدالموجود ٢٣) عبدالقادر احمد احمد شهيب ٢٤) محمد على عامر الزهار ٢٥) برسوم فؤاد برسوم ٢٦) مصطفى مصطفى درويش ٢٧) عبدالعزيز محمد الصباغ ٢٨) جوده سعيد الديب ٢٩) سيد الموجى ٣٠)نصيف حنا ايوب ٣١) جابر محمد محمد الجيزى ٣٢) سمير السيد مصطفى النحاس ٣٣) صلاح زكى سيد احمد شعبان ٣٤) محمد على شقبون ٣٥) عبدالمنعم محمد على القصاص ٣٦) سمير عبدالباقى عوض ٣٧) محمد محمد احمد عيد الشهير بحمدى عيد ٣٨) ايفلين عشم الله اسكندر ٣٩) السيد جمال اسحق ابراهيم ٤٠) حسن على ابوالخير ٤١) كريمة عبدالعزيز ابراهيم ٤٢)على السيد محمد مشالى ٤٣) جميل عبدالعاطى خير الله ٤٤) انور فتحى على السيد ٤٥) مختار احمد السويفى ٤٦) ماهر على بيومى ٤٧) زهدى ابراهيم العدوى ٤٨) ماجد عبدالوهاب البادى ٤٩) محمد السيد يونس ٥٠)صابر زايد اسماعيل ٥١) سعيد صالح مبروك ٥٢) احمد محمد مصطفى ٥٣) سعيد مصطفى احمد حماد ٥٤) عادل محمد على النحاس ٥٥) صابر الجندى ٥٦) محمد حامد البلاس ٥٧) محمد احمد الليثى جعفر ٥٨) متولى محمد بحر ٥٩) حسين مصطفى عبد ربه ٦٠) ابراهيم محمد سلام ٦١) السيد حسن عبده حسين ٦٢) خليفة عمران خليفة ٦٣) سعد عبداللطيف الساعى ٦٤)اسماعيل مراد محفوظ ٦٥) محمد محمود ابراهيم مراد ٦٦) عريان نصيف ناشد ٦٧) محمد صلاح ابراهيم القفص ٦٨) جابر عبدالعزيز ندا ٦٩) القطب

حمزه القطب ٧٠) شبل السيد سالم ٧١) عادل محمد الجربوح ٧٢) جميل اسماعيل حقى ٧٣) على محمد حفنى الصباغ ٧٤) فاروق محمد خلف ٧٥)حلمى توفيق احمد توفيق الشيمى ٧٦) احمد احمد العطار وشهرته سد ٧٧) حامد محمد عبد ربه الخولى ٧٨) مصطفى عبدالله ٧٩) محمد محمد عطا العفيفى ٨٠) عاطف عبدالحميد ٨١) السيد سعد اسماعيل طه ٨٢) سعيد شبل كساب ٨٣) فاروق على احمد ناصف ٨٤) صفى الدين صبرى على عيد ٨٥)مصطفى رجب رمضان وشهرته طرطور ٦) محمد طاهر امين الطناحى ٨٧) محمد الانور الحيوان ٨٨) محمد ابراهيم ميعاد ٨٩) صلاح الدين عبدالعزيز محمد سعيد ٩٠) عطيه سويلم السيد ربيع ٩١) عوض الله مصطفى عوض الله خليفة ٩٢) احمد يوسف عبدالخالق ٩٣) عبدالمهدى عبدالمهدى الصباغ ٩٧)الشربينى شحاته عبدالعال ٩٨) محمد محمد العراقى عوض الله وشهرته الشيخ محمد ٩٩) عطيه عبدالواحد الصيرفى ١٠٠) ابراهيم متولى نوار ١٠١)احمد عمر طاسه ١٠٢) عبدالله السيد هاشم ١٠٣) جبريل عبدالمنعم رضوان ١٠٤) محمد محمود الرجال ١٠٥) إيهاب عبده زغلول ١٠٦) كمال كمال الزراعة ١٠٧) بسيونى عبدالغفار مرعى ١٠٨) بهنسى ابراهيم الشهاوى ١٠٩) اسامة مصطفى رفعت ١١٠) محمود مسعد عبدالحليم غطاس ١١١)محمد على ابوالوفا زلاط ١١٢) عبدالحميد احمد عبدالمجيد ١١٣) فخرى طه شرابيه ١١٤) متولى انور محمد قطوم ١١٥) سعيد محمد ابو زيد الاهل ١١٦) على حجازى حجازى كدش ١١٧) البدرى فرغلى محمد ١١٨) حسن على الألفى ١١٩) رضا زكى الوكيل ١٢٠) عبدالسلام وهبه الالفى ١٢١) محمد سيف الدين حسن عبده ١٢٢) محمد ابراهيم عويس ١٢٣) فاروق احمد رضوان ١٢٤) ابراهيم صديق على ايوب ١٢٥) محمد عبدالله محمد زهران ١٢٦) محمود حمدى ابراهيم ١٢٧) سيد عبدالعظيم حسن ١٢٨) ماهر سمعان اسحاق غبريال ١٢٩) محمود جمال الدين حجازى ١٣٠) محمد ابوالعلا الاسود .

حزب العمال الشيوعي المصرى

١) كمال خليل خليل ٢) ابراهيم عبدالعزيز عزام ٣) مجدى عبدالفتاح ٤)احمد بهاء الدين شعبان ٥) امير حمدى سالم ٦) رضوان مصطفى الكاشف ٧) سمير حسن حسنى ٨) محمود حسن الشاذلى ٩) محمد عزت ابراهيم عامر ١٠) محمد فريد سعد زهران ١١) السيد جمعه الطراوى ١٢) طلعت معاذ رميح ١٣) محمود مدحت محمد ابراهيم ١٤) ابراهيم عبدالراضى محمد ١٥)ناجى رزق حنا ١٦) خضرى احمد محمد منصور ١٧) سميحه احمد الكفراوى ١٨) رحمه محمد رفعت ١٩) محمد خالد عبدالحميد مندور ٢٠)سلوى ميلاد يعقوب حنا ٢١) نزار محمود سمك ٢٢) ماجده محمد عدلى ٢٣) شوقى الكردى محمد نصر شاهين ٢٤) احمد محمد محمد فتيح ٢٥) احمد نصر الدين احمد ابو بكر ٢٦) فاروق ابراهيم حجاج ٢٧) محمد محمد فتيح ٢٨)محمد عبدالظاهر منصور الامبابى ٢٩) احمد زكى احمد محمد ٣٠)شهرت محمود امين العالم ٣١) محمد محمد فراج ابو النور ٣٢) محمد فريد محمد عزت راغب ٣٣) محمد شهاب مسعد حيدر ٣٤) انور زينهم ٣٥) اكرام يوسف السيد ٣٦) اسامه خليل خليل ٣٧) عماد حسن صيام ٣٨) محمد حسن خليل ٣٩) احمد سيف الاسلام عبدالفتاح ٤٠) محمد نديم دراج ٤١) احمد محمد صديق عبدالصمد ٤٢) عبدالحكيم تيمور الملوانى ٤٣) عصام الدين عبدالعزيز برعى ٤٤) سعيد محمد ابو شهبه ٤٥) محب ميشيل يوسف ٤٦) حنان عبده يوسف ٤٧) محمود محمد الرجال ٤٨) احمد الشاذلى ابوالحسن ٤٩) عطيه السيد عباد ٥٠) عطيه محمد منيع ٥١) عطيه محمد سالم ٥٢) حسنى محمد محمود عبدالرحيم ٥٣) السيد مصطفى فرج ٥٤) ثناء الله محمود فؤاد ٥٥)محمد سالم المهدى ٥٦) مسعد سيد صالح ٥٧) محمد حفنى السمان ٥٨)يحيى مبروك شرباش ٥٩) مصطفى على الخولى ٦٠) محمد عيسى غانم ٦١) خالد عبدالفتاح ابراهيم ٦٢) محمد حلمى ابوالعينين معوض ٦٣) محمد

هشام عبدالفتاح ابراهيم ٦٤) نشأت محمد عيسى ٦٥) محمد رجائى محمد الميرغنى ٦٦) محمد صفائى محمد الميرغنى ٦٧) محمد بهائى محمد الميرغنى ٦٨) سعيد حفنى احمد السيد ٦٩) حسين عبدالوهاب شاهين ٧٠) رجب محمود جمعه ٧١) صلاح الدين يوسف عبدالحافظ ٧٢) علاء الدين يوسف عبدالحافظ ٧٣) بهاء الدين يوسف عبدالحافظ ٧٤) طارق محمد ابراهيم ٧٥)محمد محمد المدنى ٧٦) عبدالرحمن عثمان محمود ٧٧) عدلى محمد محمد عليوه ٧٨) محمد عصام الدين هندى ٧٩) لطفى عزمى مصطفى ٨٠) فتحى محمد احمد زياده ٨١) صلاح السيد عبدالرحيم ٨٢) فتحى سيد فرج ٨٣)وجدى عبدالعزيز جادو ٨٤) منصور توفيق محمود لطفى ٨٥) رمضان صالح احمد ٨٦) ابراهيم عبدالبار ٨٧) ابو الفتوح السيد عياد ٨٨) سيد احمد حفنى ٨٩) محمد ابوالمكارم احمد ٩٠) حسان هاشم عثمان ٩١) جابر محمود مبارك احمد ٩٢) احمد الغول ٩٣) عبدالله محمد محمود حسن ٩٤) احمد فؤاد نجم ٩٥) محمود احمد محمود الخطيب ٩٦) سمير يوسف غطاس ٩٧) نبيل عتريس يوسف رضوان ٩٨) عبدالمنعم السيد عبده كراويه ٩٩) حميده حسن الشاذلى ١٠٠) عبدالمحسن سيد احمد شاشه ١٠١) ابراهيم حسن الحسينى منصور ١٠٢) محمود عبدالعظيم الوردانى ١٠٣) محمود حسين البيطار ١٠٤) ممدوح عتريس عطيه رضوان ١٠٥) عماد الدين عتريس عطيه رضوان ١٠٦) كاميليا عتريس رضوان ١٠٧) ناديه محمود محمد احمد شكرى ١٠٨) منصور عطيه رمضان ١٠٩) محمد نجيب اسماعيل ١١٠) محمد وائل احمد صلاح ١١١) مصطفى زكى محمود طه ١١٢) عبدالحفيظ عبدالعليم ابوالليل ١١٣) احمد عبداللطيف حمدى عبداللطيف ١١٤) بهيه احمد محمد الخطيب ١١٥) سميه عبدالقادر عرفه ١١٦) محمد محمود عبدالسلام .

حـزب ٨ يـنـايـر

١) توفيق فانوس جرجس ٢) عوض مصطفى الباز ٣) عبدالرحيم محمود شعيب ٤) على غريب على المصرى ٥) فتحى مطاوع عبدالمجيد ٦) عبده طارق يوسف ٧) سباق حسن السيد ٨) رضا عبدالله جرجس ٩) عادل عوض احمد عطيه ١٠) مصطفى حسن محمد عشرى ١١) سمير حسن محمود العربى .

تنظيم التيار الثورى

١) محمد عباس فهمى ٢) محمد حسن المنشاوى ٣) محمد طاهر احمد البدرى ٤) عيداروس احمد السيد القصير ٥) محمد خالد عبدالله العوا ٦)عبدالله محمود المهيلمى ٧) جاب الله ورده ٨) فكرى على امام ابراهيم ٩)زكريا امام مصطفى رجب ١٠) سيد حميده محمد احمد العشرى ١١)محمد زينهم عبدالله محمود عبدالرحمن ١٢) الدكتور عبدالمنعم تليمه ١٣) عدليه ميخائيل مندى جرجس ١٤) صدقى احمد سيد احمد القصير ١٥) سمير عبدالرحمن السيد النعمانى ١٦) سيد عقب شعبان ١٧) فريد حسن على مصطفى ١٨) فؤاد ابراهيم حجازى ١٩) على مأمون ٢٠) فؤاد اسرائيل غالى ٢١) محمد على الشخيبى ٢٢) محمد على حسن الخليعى ٢٣) عبدالرحيم رياض الكريمى ٢٤) فاطمه قبارى سعد حسن ٢٥) حسن عوض الله الباجورى وشهرته عاشور ٢٦) صبرى محمد احمد الجوهرى ٢٧) فوزى حامد الدسوقى عباس ٢٨) احمد عبدالكريم طلبه ابراهيم ٢٩) عبدالفتاح حسن بدوى ٣٠) مجدى احمد عطيه ٣١) ابراهيم احمد فريد مخلوف ٣٢) عوض عاشور ٣٣) سعيد عبدالعزيز السيد ٣٤) عبدالوهاب على عبدالكريم ٣٥) محمد عبدالفتاح احمد مصطفى ٣٦) عوض شعبان عبداللطيف ٣٧) وجدى عبدالعزيز جادو ٣٨) سامى جاد الله رزق الله جرجس ٣٩) عبدالفتاح عبدالرحمن الجمل

وشهرته عبده ابو دراع ٤٠) رضا عطيه عبدالمؤمن ٤١) عبدالعزيز جاد المولى ٤٥) حافظ الشرنوبى ٤٦) محمد على قزامل ٤٧) محمد كيلانى على فتح ٤٨)نصر عبدالوهاب عبدالمعطى الفقى ٤٩) حسين عبدالستار سيد احمد شاهين ٥٠) حسن مصيلحى حمزه البسيونى ٥١) طه السيد احمد دياب ٥١)محمود عبدالمطلب السيد ٥٢) بدوى السيد بدوى ٥٣) سعد الدسوقى الجمل ٥٤) محمد محمد موافى ٥٥) احمد كامل عواد ٥٦) صلاح محمد عبده محمد حسن ٥٧) محمود محمد خلف ٥٨) محمد احمد لطفى حسونه ٥٩)حسن عبدالمنعم حسن احمد الحيوان ٦٠) صبرى عباس احمد النجار .

وبتاريخ ١٩٧٧/١/٢١ الساعة الثالثة والنصف اصدر الاستاذ مصطفى طاهر رئيس نيابة امن الدولة العليا بضبط الاشخاص الواردة اسماءهم بهذه الكشوف الأربعة وتفتيش اشخاصهم ومساكنهم ومقار اعمالهم ومن يتواجد معهم حال قيام امارات قوية على اتهامهم .

(٧) بور سعيد

أفاد العميد محمد سامى محمد خضير رئيس مباحث امن الدولة ببورسعيد انه بمتابعة الادارة للحالة بمدينة بورسعيد ومحافظاتها وصل الى علمه انه من بين التيارات الشيوعية الموجودة بالمحافظة تيار يطلق عليه تيار الرفض وهى مجموعة من الشيوعيين عرفت بين التنظيمات الشيوعية الأخرى انها ترفض كل شئ بما فى ذلك حزب اليسار باعتباره حزباً اقامته الدولة . وهذه المجموعة سبق ان اتهمت فى احداث قصر الثقافة عام ١٩٧٤ حيث اخذت موقفاً معادياً من الحكومة وحقق معها بمعرفة النيابة العامة وصدرت قرارات بحبسها فى هذا التاريخ وهى ترتبط مع بعض العناصر من التنظيمات الشيوعية الأخرى . وانه كان لابد للادارة ان تحدد التبعيه الحزبية لهذه المجموعة تحديداً واضحاً فكلف بعض العناصر من مصادره باجراء اتصالات ولقاءات مع القياديين من هذه المجموعة فى بورسعيد ومن يتواجد منهم بالقاهرة بالجامعات

وتمكن احد المصادر خلال شهر يناير ١٩٧٧ من تأكيد التبعية الحزبية لكل من صبرى سكرانه والسيد زرد ومجدى الدقاق حيث شاهد المصدر لديهم جريدة الانتفاض ودخل معهم فى مناقشات افادت ان فكرهم هو فكر حزب العمال الشيوعى المصرى والمعروف بالتشدد المطلق فى مواقفه العدائية من النظام ومن كل ما هو دون الحزب حتى ولو كان يسارياً .

واضاف العميد سامى خضير انه تمكن عن طريق مصدر آخر بمدينة بوسعيد فى بداية شهر فبراير ٧٧ من تأكيد هذه المعلومات عندما اتصلت به هذه المجموعة التى تضم صبرى سكرانه وحسن بنوان ومحسن أبو سمره وحصل منهم المصدر على نشرة الانتفاض التى تصدر عن حزب العمال الشيوعى المصرى . كما تأكد للادارة ايضاً من مصادر اخرى ان مجيد سكرانه شقيق صبرى سكرانه وهو من العناصر المتشددة جداً بفكرها ويأخذ موقف الحذر التام لشعوره بأن نشاطه مرصود من اجهزة الامن السياسى كان يمر على بعض المرتبطين به ويقرأ عليهم ويطلعهم على مضامين ما يصل إليه من نشرات خاصة بحزب العمال الشيوعى المصرى مما أكد انه يعمل فى نفس الخط وبنفس الفكر هو وشقيقه صبرى .

واوضح العميد سامى خضير انه كلف ضباط الفرع بتغطية كافة اوجه هذا النشاط وضربه قانوناً فى الوقت المناسب عندما يتجاوز حالة التقوقع الى حالة الظهور الى مسرح النشاط العلنى . ولعلم الادارة المسبق باحتمال توزيع منشورات أو الكتابة على الحوائط ليلة الاستفتاء فقد اخطر مدير الامن علماً لتكثيف الملاحظة . وعندما علمت الادارة ببدء تحرك هذه المجموعة بتوزيع نشرة بعنوان (بيان حزب العمال الشيوعى المصرى - لن يوقف الإرهاب انتفاضة الشعب) وموقعه من المكتب السياسى للحزب وكان ذلك من الساعة التاسعة مساء يوم ٩ فبراير سنة ١٩٧٧ ، فقام المقدم عصام السيد بتحرير محضر تحريات وعرضه على وكيل اول النيابة الكلية للاذن بتفتيش اشخاص ومساكن

الافراد المعنيين فى هذا التنظيم ، والذى اذن بذلك واسفر التفتيش عن ضبط بعض النشرات من جريدة الانتفاض والنشرات الأخرى الدالة على جوهر هذا النشاط المعادى .

وأوضح العميد سامى خضير ان هذه المجموعة ظهر نشاطها بداية من ديسمبر سنة ١٩٧٤ عندما ابرزت اتجاهها فى قصر الثقافة من النظام القائم وهاجمته عن طريق ملصقات وضعت داخل قصر الثقافة وشعارات وهتافات رددت من هذه المجموعة اعقبتها اجراءات قانونيه ضدهم .

واضاف سامى خضير انه دعى من حزب اليسار لحضور اجتما ع كان يرأسه خالد محيى الدين وكمال رفعت وكانت هذه المجموعة تحضر هذا الاجتماع ، وقد لمس بوضوح تحديها السافر لنظام الحكم واصرارها على رفض كل شئ بما فى ذلك خالد محيى الدين وحزب اليسار ، وقرر مجيد سكرانه ومجدى الدقاق فى هذا الاجتماع ان نظام حكم السادات اصبح عارياً تماماً ولاينقصه إلا سقوط ورقة التوت وحملها حملة شعواء على النظام وقالوا ان التنظيمات السرية الشيوعية قائمة الى ان يقوم الحزب الشيوعى العلنى وانه لايمكن للدولة ان توقف هذا التيار ، كما ذكرا كذلك ان حزب الاخوان قائم وان الاحزاب الثلاثة التى انشأتها الدولة لايمكن ان تقوم لها قائمة . وذكر العميد سامى خضير انه قد حدث هرج واضح خلال هذا الاجتما ع مما اقتضى من الادارة ضرورة التركيز لمعرفة حقيقة هذه المجموعة الرافضة والتى كانت تطلق عليها التنظيمات الشيوعية الأخرى المحافظة التروتسكيين الرافضين دون تحديد لانتمائهم الحزبى . كما تبين من المتابعة انهم دفعوا خلال انتخابات مجلس الشعب الأخيرة ببعض الشباب الواقعين تحت تأثيرهم للتصدى بالخطابة ولو بالقوة فى الندوات التى كانت تعقد لصالح مرشحى حزب مصر . وفى اعقاب حوادث ١٨ ، ١٩ يناير تكشف للادارة تبعية هذه المجموعة لحزب العمال

الشيوعى المصرى الذى لايؤمن إلا بمنطق العنف والرفض ، كما تبين للادارة أن بعض عناصرهم مثل صبرى سكرانه ومجدى الدقاق والسيد زرد قد شاركوا فى عمليات التظاهر والتخريب بالقاهرة والجيزة ايام ١٨ ، ١٩ وان مجدى الدقاق قد قام بتوزيع نشرة الانتفاض بالمدينة الجامعيه مقابل عشرة قروش للنسخة ، وقد اخطرت مباحث امن الدولة بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٤ بهذا النشاط بالقاهرة كما اخطرت اعتباراً من اول فبراير الجارى بتصاعد هذا النشاط عن طريق مجلة الانتفاض والنشرات وعمليات التوعيه الماركسية وفق ايديولوچية الحزب ببورسعيد .

واوضح العميد سامى خضير ان اعضاء هذا التنظيم ببورسعيد هم : مجدى الدقاق والسيد زرد وصبرى رزق سكرانه ومجيد رزق سكرانه ومحمد حسن بنوان ومحسن ابراهيم ابو سمره وعاطف محمد عبدالجواد وصلاح محمود المنسى وعلى ابراهيم عثمان .

واضاف سامى خضير ان هذا الحزب يهدف الى الاطاحة والقضاء على نظام الحكم الحالى وتقويض ركائزه بين الجماهير ودفعها الى الازدراء برئيس الجمهورية والحكومة القائمة حيث يصف رئيس الجمهورية بأنه قائد حكم رجعى عفن ويدعو الجماهير الى النضال بانتفاضتها الشعبية حتى الموت ضد مواقفه ، كما دعا فى نشرته الصادرة بتاريخ ١٩٧٧/٢/٤ الى التصدى من اجل عدم اقرار القانون ٢ لسنة ١٩٧٧ واعتبر تقديم هذا القانون ارهاباً لطلائع الشعب المصرى ، كما ان التنظيم يركز على الربط فيما بين العمال والطلبة لتحريكهم ضد النظام واصرارهم على حقهم فى التظاهر والاضراب مع ضرورة النضال لتكوين احزاب شعبية وطنية والمطالبة بالإفراج عن كافة المقبوض عليهم ممن شاركوا فى الانتفاضة .

وبتاريخ ١٩٧٧/٢/١٠ اصدر وكيل النيابة الكلية ببورسعيد اذنه بضبط وتفتيش الاشخاص الواردة اسماءهم فى محضر التحريات .

(٨)

مجموعة العمار

وفى الساعة العاشرة والنصف مساء يوم ١٠فبراير سنة ١٩٧٧ حرر المقدم عبدالوهاب زغلول رئيس مباحث امن الدولة ببنها محضر تحرياته الذى اثبت فيه ورود معلومات مؤكدة ان بعض العناصر الماركسية المتطرفة التى لها ارتباطات بحزب العمال الشيوعى المصرى يحوزون نشرات سرية معدة للتوزيع تتضمن تحريض الجماهير ضد النظام والمطالبه باسقاطه وهم :

١- رضا عبده جاد الشاذلى علام ، طالب بجامعة الزقازيق بعزبة القرود ببنها .

٢- محسن شوقى محمد زيدان ، طالب بالمعهد العالى الصناعى بالمطريه بناحية العمار مركز طوخ .

٣- محمد كمال عبدالفتاح شعيب ، مهندس زراعى ويقيم بناحية العمار مركز طوخ .

٤- قنديل محمد يوسف منصور الشاذلى علام ، ويقيم بناحية العمار مركز طوخ .

٥- ابراهيم السيد الديب ، مهندس زراعى ويقيم بناحية العمار مركز طوخ.

٦- عبدالعزيز عبدالسلام احمد منصور الشاذلى علام ، مهندس زراعى ويقيم بناحية العمار مركز طوخ .

٧- أحمد احمد الشاذلى علام ، من ناحية العمار مركز طوخ .

٨- ناهد السيد عفيفى نصرت شاهين ، وتقيم بناحية العمار مركز طوخ .

وطلب محرر المحضر الاذن بتفتيش شخص ومسكن هذه العناصر ومن يتواجد معها .

وفى يوم ١٠/١/١٩٧٧ الساعة ١٢ مساء (منتصف الليل) اذن وكيل اول النيابة الكلية بينها للمقدم عبدالوهاب زغلول رئيس مباحث امن الدولة ببنها ومن يعاونه او ينتدبه بتفتيش اشخاص ومساكن المذكورين بمحضر التحريات .

(٩)

فى الساعة الحادية عشر من مساء يوم ١٢/٢/١٩٧٧ حرر العقيد منير محسن الضابط بمباحث امن الدولة فرع القاهرة محضره الذى اثبت فيه انه وصلت معلومات مؤكده تفيد ان الطالب عبدالخالق فاروق حسن بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ماركسى الفكر ومن المرتبطين بحزب العمال الشيوعى المصرى قد حاول اليوم إثارة طلبة جامعة القاهرة وتحريضهم للخروج فى مسيرة ، وقد امكن مراقبته وتتبعه عقب انصرافه من الجامعة حيث تم القبض عليه بدائرة مصر القديمة . ويعرض للاذن بتفتيش سكنه .

وفى الساعة الواحدة والنصف من صباح يوم ١٣/٢/١٩٧٧ اذن الاستاذ عدلى حسين رئيس النيابة بمكتب النائب العام بذلك .

(١٠)

فى ١٣/٢/١٩٧٧ تقدم مساعد وزير الداخليه لشئون مباحث امن الدولة بمذكرة الى نيابة امن الدولة بشأن تحرك بعض العناصر الماركسية المرتبطة بحزب العمال الشيوعى المصرى بجامعة القاهرة وانه بتاريخ هذا اليوم حاولت بعض العناصر الماركسية تحريض الطلبة على التظاهر والامتناع عن الدراسة وتمثل نشاطهم فى تعليق بعض مجلات الحائط التى تتضمن هجوماً على النظام وتوزيع بيان بعنوان فلنوحد صفوفنا ضد الارهاب والتجويع بتوقيع اسرة الجراحى ، ٢١ فبراير يتضمن مهاجمة السياسة الحالية ويطالب بالإفراج عن المقبوض عليهم ومحاكمة المسئولين والنضال لإسقاط القوانين الأخيرة وكذلك تحريض الطلبة على التظاهر والامتناع عن الدراسة وذلك عن طريق المرور فى

مسيرة بالحرم الجامعى مرددين الهتافات المعادية وقذف مبنى ادارة الجامعة بالحجارة مما ترتب عليه تهشم لبعض النوافذ ومحاولة اقتحام قاعة الجامعة الكبرى لاتخاذها مركزاً لاعتصامهم وقد تصدى لهؤلاء الطلبه بعض العاملين بمكتب الامن والنظام بالجامعة وحاولوا تفريقهم وقد اصيب نتيجة لذلك بعض العاملين بمر فق النظام ، وقد تفرق المتظاهرون على اثر ذلك واتفقوا على عقد مؤتمر يوم الاربعاء القادم ١٦ فبراير الحالى ومحاولة الاعتصام بالجامعة بعد هذا المؤتمر وتزعم هذا التحرك كل من الطلبة الماركسيين سمير حسن حسنى خريج كلية الاداب واحمد عبدالعزيز بيومى طالب بكلية العلوم وسيد زرد طالب بطب الاسنان ومصطفى الخطيب طالب بكلية الهندسة وعفيفى فؤاد صليب طالب بكلية الآداب والثلاثة الاول سبق صدور اذن نيابة امن الدولة بضبطهم وتفتيشهم لاشتراكهم فى التنظيمات الشيوعية وهاربين ، وقد تم ضبط الرابع وهو مصطفى الخطيب بعد ان شوهد يتزعم مسيرة بالحرم الجامعى بعد خروجه من الجامعة بمنطقة بين السرايات .

وقد نيلت هذه المذكرة بأذن صادر من الاستاذ مصطفى طاهر رئيس نيابة امن الدولة العليا بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٣ الساعة ١١:٤٠ مساء بضبط وتفتيش جميع الاسماء الواردة فيها .

(١١)

وفى الساعة الثالثة من مساء يوم ١٩٧٧/٢/١٤ حرر الرائد عبدالسلام يوسف الضابط بمباحث امن الدولة بالجيزه محضر تحرياته الذى اثبت فيه انه بملاحظة الحالة اليوم بجامعة القاهرة شوهد جمع من الطلبة يرددون هتافات معادية لسياسة الحكم ويتجولون داخل الجامعة من اجل تحريض الطلبة على الاضراب عن الدراسة والاعتراض على القرارات التى تم الاستفتاء عليها .

وقد شوهد الطالب ماهر سيد بدوى الطالب بالسنة الثانية بكلية العلوم

جامعة القاهرة ضمن العناصر التى تقود المسيرة والمظاهرة مردداً الهتافات الآتيه : انه يجب الاعتراض على الاستفتاء الخاص بالقرارات الاستثنائيه ، ان كبار المسئولين ينهبون قوت الشعب ، مهاجمة الشرطة والمباحث ووصفهم بالعملاء ، انه يجب الامتناع عن الدراسة واستمرار التظاهر لاجبار السلطة على الرجوع عن قرارتها والافراج عن زملائه المضبوطين .

ونظراً لما قام به المذكور من جمعه حوالى مائة طالب والقائه هذه الهتافات فقد قام محرر المحضر وزملائه بالفرع بمتابعته حتى انتهاء المسيرة وخروجه خارج الجامعة حيث تم ضبطه اثناء هبوطه من الاتوبيس بجوار كوبرى الجامعة.

وعرض الامر على نيابة امن الدولة فى الساعة الخامسة من مساء ذات اليوم حيث اذن الاستاذ عدلى حسين رئيس النيابة بتفتيش مسكنه لضبط ما يفيد التحقيق .

كما تقدمت مباحث امن الدولة بصور فوتوغرافية امكن التقاطها للمذكور خلال اشتراكه فى المظاهرات التى وقعت بالجامعة ايام ٧٦/١١/٢٥ ، ٧٧/٢/١٣ ، ١٩٧٧/٢/١٤ .

(١٢)

وفى الساعة الثالثة والنصف بعد ظهر يوم ١٩٧٧/٢/١٤ حرر المقدم عصام الدين فتيح الضابط بادارة مباحث امن الدولة فرع الجيزة محضره الذى اثبت فيه ان تجمع فى هذا اليوم بداخل الحرم الجامعى امام قاعة الجامعة حوالى ٣٠٠ طالب وطالبة من مختلف كليات الجامعة واخذ البعض يخطب فيهم مطالبين جميع طلبة الجامعة بالانصراف عن المحاضرات والانضمام إليهم وكان يتزعمهم طالب بكلية التجارة يدعى محمود محمد مرتضى حيث كان يطالب جموع الطلبة المحتشدة بضرورة الاستماع إليه وعدم التوجه الى المحاضرات ، ثم بدأ فى القاء كلمته التى هاجم فيها سياسة رئيس الجمهورية ووصفه بأنه اكثر من هتلر وموسولينى وانه يحاول قمع حركة الطلاب الحرة الشريفة بمنعهم

من التظاهر والاضراب للتعبير عن مطالبهم فى اقامة حياة حرة داخل البلاد التى استشرى فيها الظلم والفساد ومندداً بأن اجهزة السلطة متمثله فى المباحث قد ضربت بالرصاص الكثيرين من ابناء الشعب الابرياء ، وطالب الطلبة بعدم الخوف من القوانين وان اتحادهم سيجبر السلطة على الغاء هذه القوانين، وبعد ان انتهى من خطابه حمله بعض الطلبة على اعناقهم وبدأ فى مسيرة داخل الجامعة تردد الهتافات المعادية لرئيس الجمهورية ولنظام الحكم ، ثم تسلل المذكور بين الطلبة ، وقام محرر المحضر بمتابعته حيث جلس على كافيتريا كلية التجارة وبدأ فى الالتفاف حوله اعداد كبيرة من الطلبة بعضهم كان يعارضه ، وكان يقوم بالإشارة الى البعض الآخر الى عدة اماكن لتعليق المجلات الحائطيه .

واضاف محرر المحضر انه عقب انصراف المذكور من داخل الحرم الجامعى تم ضبطه بشارع عبدالسلام عارف حيث اتضح انه يدعى محمود محمد مرتضى طالب بكلية التجارة جامعة القاهرة .

وافاد محرر المحضر انه شوهد المذكور بتاريخ ١٢ ، ١٣ الجارى وهو يتولى قيادة المظاهرات التى حدثت بالجامعة فى هذين اليومين .

وعرض الامر على نيابة امن الدولة برجاء الاذن بتفتيش منزل الطالب محمود محمد مرتضى ، وقد اذن الاستاذ عدلى حسين رئيس النيابة بذلك فى الساعة الرابعة وخمسة وخمسين دقيقة من يوم ٧٧/٢/١٤ بذلك .

وفى الساعة العاشرة والنصف من مساء نفس اليوم اثبت الضابط محرر المحضر انه امكن الحصول على صور فوتوغرافيه للمسيرة التى حدثت صباح اليوم داخل الحرم الجامعى تثبت اشتراك الطالب المذكور فى هذه المسيرة .

(١٣)

وفى الساعة الثالثة وخمسة واربعين دقيقة بعد ظهر يوم ١٩٧٧/٢/١٤

حرر المقدم عصام فتيح الضابط بادارة مباحث امن الدولة فرع الجيزة محضره الذى اثبت فيه انه بتتبعه المظاهرات التى حدثت بجامعة القاهرة فى هذا اليوم اعتباراً من الساعة العاشرة صباحاً حتى الساعة الثانية ظهراً شوهدت الطالبة ايمان عطيه محمد الطالبة بكلية العلوم جامعة القاهرة تقف على السلم امام قاعة اجتماعات الجامعة بجوار الطالب محمود محمد مرتضى الذى كان يقود المتظاهرين بالهتافات المناهضة ، وعقبت الطالبة المذكورة على ذلك بأن القت كلمة طالبت فيه الطلبة بالاتحاد ضد قرارات السلطة والتنديد بأن الجيش المصرى ترك مواقعه فى مواجهة اسرائيل ونزل الى الميادين بمدرعاته ، وطالبت الطلاب بالاتحاد لتعرية وجه النظام ، كما اتهمت السلطة بالتعاون مع المخربين فى احداث ١٨ ، ١٩ يناير لتشوه حركة الانتفاضة الشعبية ، ثم حمل بعد ذلك الطالب محمود محمد مرتضى على الاعناق يردد الهتافات المناهضة ، وكانت المذكورة يرافقها طالب آخر اتضح انه يدعى حسين عبدالستار سيد احمد شاهين يسيران فى المظاهرة مرددين نفس الهتافات ومشجعين للطلبة على الاستمرار فى الهتاف ، ثم انصرفت الطالبة ايمان محمد وحسين عبدالستار سيد احمد شاهين من المظاهرة التى طافت بالجامعة على مختلف الكليات .

واضاف محرر المحضر ان الطالبة المذكورة قامت بتعليق بعض المجلات الحائطية فى مختلف انحاء كلية التجارة والعلوم بعناوين : التخريب مسئولية السلطة الحاكمه -لنواصل الكفاح- حفل تأبين شهداء ١٨ ، ١٩ وجه النظام الحقيقى . وبعد ان قامت بتعليق المجلات توجهت الى كافيتريا كلية التجارة والتقت بكل من الطالب محمود محمد مرتضى نصر والطالب عبدالستار سيد احمد شاهين حيث مكثوا بعض الوقت ثم قام الثلاثة بالاتجاه الى اماكن تعليق مجلات الحائط حيث قاموا بنزعها واحتفظت بها الطالبة ايمان عطيه محمد داخل حقيبة بلاستيك حمراء اللون .

واضاف محرر المحضر انه قام بمرافقة بعض زملائه بتتبعهم خارج حرم الجامعة حيث تم ضبطهم جميعاً وانه قد ضبط مع الطالبة ايمان عطيه محمد المجلات الحائطية داخل الحقيبة البلاستيك الحمراء وانه بمواجهتها بالمجلات اعترفت بحيازتها لها وانها مكتوبة بخط يدها وموقعه عليها منها .

وعرضت ادارة مباحث امن الدولة المحضر على نيابة امن الدولة العليا برجاء الاذن بتفتيش مسكن الطالبة ايمان عطيه محمد والطالب حسين عبدالستار سيد احمد .

وفى الساعة الخامسة وعشرين دقيقة اذن الاستاذ عدلى حسين رئيس النيابة بتفتيش مسكن كل من حسين عبدالستار سيد احمد شاهين وايمان عطيه محمد حيث قامت ادلة كافية على انهما حرضا وشجعا وقادا تجمهراً بهدف مناهضة النظام القائم وتعطيل الدراسة بجامعة القاهرة .

(١٤)

وبتاريخ ١٩٧٧/٢/١٥ حرر المقدم جمال ابو ذكرى الضابط بمباحث امن الدولة محضره الذى اثبت فيه انه فى حوالى الساعة الحادية عشر والنصف من صباح اليوم تبلغ له من مراقب عام النظام بجامعة عين شمس . بوجود تجمهر داخل الحرم الجامعى بالفناء الواقع بين كليتى الحقوق والآداب ، وتبين من التحريات ومعلومات المصادر ان شخصاً من خارج الجامعة غريباً عن الوسط الطلابى قد حضر صباح اليوم الى الحرم الجامعى واحضر معه عدة مجلات حائط وبيانات خطيه تتضمن هجوماً على النظام واثارة ضد الحكومة والقيادة السياسية وشخص رئيس الجمهورية والاعتراض على القوانين التى صدرت اخيراً ، ثم قام الشخص المذكور بتحريض عدد من الطلاب على التجمهر وعلى تعطيل الدراسة وترديد الهتافات المعادية مثل السادات ده يبقى مين يبقى حرامى الحفيانين ومهما يوسعوكي يا قلعة مش حايسكت صوت الجامعة ،

وصوت الجامعة ياما قال خلوا بالكم من العمال . كما تضمنت الهتافات ايضاً تحريض الطلاب والمواطنين على التصدى للسلطة والثورة عليها ومهاجمة المهندس سيد مرعى ومجلس الشعب .

وقد نجح الشخص المذكور فى جمع عدد كبير من الطلاب فى المظاهرة التى قام بها داخل الحرم الجامعى ، وقد دعا المتظاهرين الى الخروج بمظاهرة خارج الجامعة والالتحام برجل الشارع إلا ان القاعدة الطلابية لم تستجب له .

وقد تمكن محرر المحضر ومساعده من القبض على هذا الشخص عقب خروجه من الجامعة مباشرة وذلك بشارع الخليفة المأمون اسفل نفق العباسيه فى الساعة الثانية والربع بعد الظهر ووجد معه كمية من المنشورات والبيانات تتضمن التحريض ضد النظام الحالى ومهاجمة سياسة الحكومة وتبين انه يدعى عمر عباس حلمى حسن طبيب امتياز بمستشفى الجلاء وخريج طب عين شمس.

وفى الساعة الثالثة وعشرون دقيقه تم اخطار رئيس نيابة امن الدولة بالواقعه فأمر بتفتيش منزل المتهم .

(١٥)

وفى الساعة الثانية والنصف بعد ظهر يوم ١٩٧٧/٢/١٦ حرر المقدم نبيل صيام الضابط بمباحث امن الدولة فرع الجيزة محضره الذى اثبت فيه انه بملاحظة الحالة بالحرم الجامعى يوم ١٩٧٧/٢/١٦ بمناسبة الاحداث الطلابيه شوهدت الطالبة آمال حسين جامع تقوم بلصق مجلات حائطيه على حائط بعض الكليات الجامعية ومنها حائط مبنى كلية العلوم ، وان هذه المجلات تحوى عبارات مناهضة للنظام القائم وتدعو للإثارة والحض على الاعتصام ومقاومة السلطة والتظاهر للإفراج عن الطلبة والغاء القانون ٢ لسنة ١٩٧٧ .

واضاف محرر المحضر ان المذكورة طالبة بكلية الهندسة جامعة القاهرة ، وقد حضرت بتاريخ ٧٧/٢/١٦ الى داخل الحرم الجامعى للصق المجلات

الحائطيه بكلية العلوم . وقد قام عميد الكلية بتمزيق هذه المجلات إلا ان المذكورة استمرت فى لصق مجلات حائطيه اخرى تتضمن نفس المضمون .

ونوه محرر المحضر بأن الطالبة المذكورة سبق ان اشتركت فى المسيرة الطلابيـة التى طافت بالحرم الجامعى يوم الاثنين ٧٧/٢/١٤ وكانت ضمن العناصر القيادية لهذه الظاهرة وكانت تردد هتافات عدائية للنظام القائم وامكن فى هذا اليوم تصوير تلك المسيرة فوتوغرافياً .

واضاف انه تم متابعة المذكورة حتى خرجت من الحرم الجامعى حوالى الساعة الواحدة وخمسين دقيقة بعد ظهر يوم ١٩٧٧/٢/١٦ وامكن ضبطها وعثر معها على مجلتين حائط مكتوبة بخط اليد تتضمن التحريض على الاضراب والتظاهر والمطالبة بالافراج عن الطلبة المقبوض عليهم على ذمة الاحداث الأخيرة والغاء القانون ٢ لسنة ١٩٧٧ باعتباره يمثل هدماً للديمقراطية .

وقد عرض الامر على نيابة امن الدولة برجاء الاذن بتفتيش مسكن الطالبة آمال حسين جامع ، فأذن الاستاذ عدلى حسين بذلك .

(١٦)

وبتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٧ حرر المقدم بدر القاضى الضابط بادارة مباحث امن الدولة فرع الجيزة محضر تحرياته الذى اثبت فيه ان التحريات افادت ان العمانى الجنسية خليفة شاهين خليفة الطالب بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة والذى يحمل جواز سفر صادر من دولة الامارات يتحرك فى مجال الاتصال ببعض القوى المناهضة بالداخل خاصة بحزب العمال الشيوعى وذلك لصالح بعض جبهات الرفض العربية وانه يحوز بمنزله بعض المستندات والاوراق والممنوعات التى تؤيد نشاطه .

رجاء الاذن بضبطه وتفتيشه وتفتيش مسكنه وكذلك سيارته رقم ١٠٩١٢ جمرك القاهرة لضبط أية ممنوعات .

وفى الساعة الحادية عشر وخمسة واربعون دقيقة مساء يوم ١٩٧٧/٢/٢٢ اذن وكيل نيابة الدقى للمقدم بدر القاضى بتفتيش مسكن المذكور لضبط اى منشورات أو مطبوعات مناهضة للنظام الاساسى للبلاد وضبط وتفتيش شخصه وكذلك سيارته ، على ان يحرر محضر بالاجراءات .

وفى الساعة السادسة من صباح يوم ١٩٧٧/٢/٢٣ حرر بدر القاضى محضره الذى اثبت فيه انه قام بضبط وتفتيش شخص ومسكن خليفة شاهين خليفة الذى اسفر عن العديد من الكتب الماركسية ودراسة بعنوان خطوط عريضه حول الاوضاع فى الجبهة الشعبية لتحرير عمان التى تؤمن بالفكر الماركسى والعديد من الاوراق الخطية .

وفى الساعة التاسعة من مساء يوم ١٩٧٧/٢/٢٣ عرض الامر على الاستاذ مصطفى طاهر رئيس نيابة امن الدولة العليا الذى انتدب احد ضباط مباحث امن الدولة لسؤال المتهم عما نسب إليه ومناقشته فى مضبوطاته على ان يعرض على النيابة باكر .

وفى الساعة التاسعة وثلاثون دقيقة من مساء يوم ١٩٧٧/٢/٢٣ أشر اللواء حسن ابو باشا مساعد وزير الداخلية لشئون مباحث امن الدولة بانتداب السيد العقيد مصطفى عبدالقادر الضابط بالادارة لتنفيذ ما اشر به رئيس النيابة .

وفى الساعة العاشرة مساء يوم ١٩٧٧/٢/٢٣ اثبت العقيد مصطفى عبدالقادر انه بسؤال المتهم افاد بالآتى :

اعرب انه عضو بالجبهة الشعبية لتحرير عمان ، كما انه احد اعضاء التنظيم السرى داخل هذه الجبهة وهى الحركة الثورية الشعبية فى عمان والخليج العربى ومسئول عن تنظيم هذه الجبهة بالقاهرة ، واوضح ان هذا التنظيم يعتنق الفكر الماركسى .

كما قرر ان هناك علاقة قائمة بين سفارة اليمن الديمقراطية بالقاهرة وتنظيم الجبهة الشعبية لتحرير عمان وان طابع هذه العلاقة هو قيام هذه السفارة بدور الموصل لبريد الجبهة المذكورة من عدن الى القاهرة وبالعكس وكذا تسهيل علاقات واتصالات هذه الجبهة بالسفارة وحركات التحرر الوطنى . وانه شخصياً تولى القيام بدور الاتصال بين تنظيم الجبهة المذكورة وسفارة اليمن الديمقراطية بعد سفر ممثل الجبهة عبدالله على ناصر ، ومن خلال ذلك تعرف على بعض اعضاء هذه السفارة من الدبلوماسيين وهم (على معوض ومحمد سيف ومحمد سعد) وكذا أحد اليمنيين ويدعى محمد على وهو من عناصر الجبهة القوميه والذى تولى فيما بعد الاتصال باعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى عن طريقه (أى عن طريق خليفة شاهين خليفة) .

وقرر ان احد الدبلوماسيين بسفارة اليمن الديمقراطية عرض عليه فى عام ١٩٧٤ ان يعرفه ببعض العناصر الديمقراطية المصرية من اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى وان هذا الدبلوماسى المذكور هو على معوض ممثل اليمن الديمقراطية السابق بجامعة الدول العربية ، وان المذكور قد قام فعلاً باعداد لقاء له مع ممثل عن حزب العمال الشيوعى المصرى ويدعى كمال ويعتقد ان هذا الاسم اما صحيحاً أو حركياً ، وكان هدف الدبلوماسى المذكور من تحقيق هذا اللقاء اقامة اتصالات بين الجبهة الشعبية لتحرير عمان وهذا الحزب عبر سفارة اليمن الديمقراطية لتوثيق العلاقات بينهما فى مجال تبادل الفكر والمعلومات ودعم نشاط هذا الحزب خاصة وأنه يعتقد أن هناك اتصالاً مباشراً بين الدبلوماسى المذكور وعضو حزب العمال الشيوعى المصرى كمال طوال الفترة التى استمرت اتصالاته شخصياً بالأخير ، اذ ان كلاهما يطلب منه تحديد مواعيد للقاء الطرف الآخر .

واضاف انه داوم الاتصال بممثل حزب العمال الشيوعي المصرى كمال لأكثر من عام تقريباً فى اطار لقاءات دوريه تحدد من اسبوع الى عشرة ايام تقريباً مع اتخاذ احتياطات الامن الكفيلة بعدم كشف هذه الاتصالات وكان يتم فى هذه اللقاءات تبادل المعلومات عن حركة الحزب المذكور ومواقفه المضادة لنظام الحكم بمصر وعمله على اسقاطه ، هذا بالاضافة الى قيام المدعو كمال بتسليمه عدة نسخ من مجلة الانتفاض التى تصدر عن الحزب والتى كان يقوم بدوره بارسالها الى قيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان عن طريق الحقيبة الدبلوماسية لسفارة اليمن الديمقراطية وكذا ارسال المعلومات الخاصة بنشاط تنظيم الجبهة الشعبية لتحرير عمان بالبلاد وان الدبلوماسى اليمنى على معوض هو الذى كان يقوم باستلام كافة محتويات هذه الرسائل ليتولى وضعها بالحقيبه الدبلوماسيه الخاصة بالسفارة ، كما كان يمده بالرسائل الواردة له من الجبهة بالخارج والتى كانت تحوى مطبوعات وتعليمات سرية خاصة بالجبهة.

وانه فى غضون عام ١٩٧٥ واثناء لقاء له مع الدبلوماسى اليمنى على معوض قرر له المذكور ان حزب العمال الشيوعي المصرى فى حاجة الى ماكينة للكتابة – آلة كاتبه وانه بدوره عرض هذا الموضوع على كمال الذى اكد له احتياجهم لذلك ، وبعد ذلك سلمه المدعو على معوض صندوقاً كبيراً ثقيل الوزن غلافه من الخارج خاص بسجائر كنت وانه يرجح ان ما بداخله كان الآلة الكاتبة المنوه عنها وطلب منه تسلميها للمدعو كمال وقد قام بذلك فعلاً .

واضاف بأنه يجزم بأن حزب العمال الشيوعي المصرى قام بطبع نشراته السرية على هذه الآلة الكاتبة بعد ذلك نظراً لأن النسخة الوحيدة التى استلمها من مندوب الحزب قبل استلامه لهذه الآلة الكاتبة محررة بخط اليد ومسحوبة فقط على الرونيو ، اما النشرات الأخرى خاصة بالانتفاض والتى استلمها عقب ذلك فقد كتبت اصلاً على الآلة الكاتبة ، كما ان ممثل الحزب كان يمده ببعض الاعداد من نشرة الحزب الأخرى المعنونه شيوعى مصرى .

وقرر انه يعلم ان الدبلوماسى اليمنى على معوض كان يدعم حزب العمال الشيوعى المصرى بالاموال ولكن عن غير طريقه ، إلا انه شخصياً قام بتسليم المدعو كمال مبلغ مائة جنيه معونة للحزب نظراً لعلمه منه ان الحزب فى ضائقه مادية ، وان هذا المبلغ جمع نصفه منه شخصياً اما النصف الآخر فمن مسئول معه بالجبهة الشعبية لتحرير عمان بالبلاد ويدعى جمعه راشد .

كما قرر انه كان يقوم بتسليم احدى نسخ الانتفاض التى يحصل عليها من ممثل الحزب كمال الى تنظيم الجبهة الشعبية لتحرير عمان لاطلاع الاعضاء عليها بداخل مصر ،وكذا تسليم نسخة اخرى الى تنظيم الجبهة الشعبية بالبحرين وهو تنظيم سرى آخر قائم بالبلاد للاطلاع عليها ايضاً فى اطار التعاون القائم بين هذه ألتنظيمات العربية والفصائل الماركسية المصرية وعلى رأسها حزب العمال الشيوعى المصرى من خلال تبنى العقيدة الماركسية .

وأفاد انه بعد ان غادر الدبلوماسى اليمنى على معوض البلاد تولى القيام بدوره فى مجال التعاون معه فى اطار حركته مع حزب العمال الشيوعى المصرى وتوصيل رسائله مع الجبهة الشعبية لتحرير عمان بالخارج من والى القاهرة الدبلوماسى اليمنى محمد سيف بسفارة اليمن الديمقراطية ، وانه فى خلال هذه الفترة قام ممثل حزب العمال الشيوعى كمال بتعريفه بعضو آخر بالحزب يدعى اسماعيل والذى داوم على اتصال به بعد ذلك بنفس الصورة التى كان يتصل بها كمال معه وفى اطار اسلوب الامن والسرية المتبعين فى ذلك . وان ممثل الحزب الجديد اسماعيل استمر فى تسليمه نشرات حزب العمال الشيوعى المصرى الانتفاض كما طلب منه تزويده بمجلة الهدف التى تصدرها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالخارج وانه استطاع الحصول على نسخ من هذه المجلة من احد القياديين البارزين بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين باتحاد طلبة فلسطين بالقاهرة ويدعى طلعت والذى سبق له ايضاً ان سلمه نسخة من

مجلة الانتفاض الصادرة عن حزب العمال الشيوعى وعلم منه فى مرحلة لاحقه مدى علاقته بحزب العمال الشيوعى المصرى عبر سفارة اليمن الديمقراطيه .

واضاف انه اخبر محمد سيف رغبة حزب العمال فى الحصول على مجلة الهدف المشار إليها فكان يمده دورياً بثلاث نسخ منها يقوم بتسليمها لممثل الحزب اسماعيل ، وقد لاحظ نشر هذه المجلة لبعض مواد نشرة الانتفاض الخاصة بحزب العمال الشيوعى المصرى ، كما انه علم من محمد سيف ومن على معوض من قبله ان تنظيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالبلاد يستلم رسائله ايضاً القادمة من الخارج عن طريق سفارة اليمن الديمقراطيه وقد تأكد من الفلسطينى طلعت المشار إليه بعاليه انه مسئول الجبهة فى هذا الشأن .

كما قرر ان ممثل حزب العمال الشيوعى المصرى اسماعيل قام خلال اتصالاته به باصطحابه الى شقة خاصة بحزب العمال الشيوعى المصرى بضاحية مصر الجديدة بشارع جسر السويس لاحظ ان بها بعض وثائق الحزب ومطبوعاته وان بعض الاجتماعات الحزبية تعقد بها وانه يستطيع الارشاد عن هذه الشقة .

كما اضاف ان المدعو اسماعيل قام بتعريفه بأحد عناصر حزب العمال الشيوعى من المصريين ويدعى بدوى والذى التقى به مرتين لمناقشته فى اوضاع حزبيه تعترض قيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان بالخارج وكان احد هذه اللقاءات بالشقة التى اصطحبه اسماعيل إليها بعاليه .

وذكر انه فى غضون عام ١٩٧٦ عاد الدبلوماسى اليمنى على معوض الى البلاد لقضاء فترة من الزمن قام خلالها بتكليفه بتقديم احد اليمنين الجنوبيين ويدعى محمد على من عناصر الجبهة القوميه المقيمة بالبلاد الى ممثل حزب العمال الشيوعى المصرى اسماعيل ليتولى مسئولية الاتصال معه بدلاً منه ، وقد قام بتنفيذ هذه المهمة وانتهت صلته بالحزب منذ ذلك الحين نظراً لسفره ،

ولما عاد البلاد فى يناير ١٩٧٧ لم يعاود الاتصال بالحزب بعد عن طريق سفارة اليمن الديمقراطية نظراً لانشغاله .

وقرر خليفة شاهين خليفة انه كان يلتقى باليمن الجنوبى محمد قاسم بمنزل الأخير ، وقد حضر عدة اجتماعات تضم بعض الطلبة المصريين من الماركسيين يذكر منهم الطالب احمد بهاء الدين بكلية الهندسة ومن جماعة انصار الثورة الفلسطينية وعضو بنادى الفكر الاشتراكى بجامعة القاهرة ، وكذا طالب مصرى آخر يدعى يسرى أو صادق من جامعة طنطا ، وكان يتم فى هذه الاجتماعات طرح بعض الآراء الماركسية والبحث فى اوضاع الحركة الطلابية المصرية وموقف الفصائل المصرية المختلفة ايديولوجياً واستراتيجياً ، وكان احمد بهاء الدين يطرح خلال هذه الاجتماعات بصفة خاصة تصوراته عن حركة التيارات السياسية المختلفة بالساحة المصرية وجميعها فى موقف المعارضة من نظام الحكم نظراً لانتماءاتها الماركسية وتركيزه بصفة خاصة على وجود تيار ماركسى يشكل فصيلاً ثورياً بالقطاع الطلابى لم يوضح اسمه ، إلا انه يرجح ان ما يعنيه بهذا التشكيل قد قرأ مقالاً عنه بمجلة الهدف الصادرة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وانه يرى ان المذكور (احمد بهاء الدين) من المنتمين لهذا التنظيم.

وقرر خليفة شاهين خليفة ان فتاة لبنانيه تدعى عرب وتدرس بمعهد السينما بالقاهرة من اعضاء منظمة العمل الشيوعى بلبنان ، على علاقة وثيقة ببعض اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى ومن بينهم كمال واسماعيل ويدوى وانه كان يسلمها شخصياً بعض المطبوعات والنشرات الخاصة بالجبهة الشعبية لتحرير عمان لتوصيلها الى هذه العناصر . وان فتاة اخرى بحرانيه تدعى هناء حسن الجشعى بالدراسات العليا بكلية الاقتصاد بجامعة القاهرة من اعضاء الجبهة الشعبية لتحرير عمان على اتصال ايضاً بعناصر حزب العمال

الشيوعى المصرى ومن بينهم الثلاثة المذكورين بعاليه . وانه تعرف عن طريق الفتاة اللبنانيه عرب اثناء وجوده ببيروت عام ١٩٧٥ على اللبنانى هانى منداس وعلم منه انه عنصر اتصال لحزب العمال الشيوعى ببيروت هذا بالاضافة الى شخص لبنانى آخر يدعى فارس وهو الذى سبق ان عرفه بالفتاة عرب . كما انه تقابل فى العراق فى فبراير عام ١٩٧٦ مع احد المصريين الموجودين هناك يدعى طاهر عبدالحكيم وهو يدعو الى اقامة حزب شيوعى واحد وله تحفظات على انقسامات الحركة الشيوعية بمصر .

وبتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٥ الساعة الحادية عشر والنصف صباحاً قام المقدم محمود العطار الضابط بمباحث امن الدولة بتحرير محضره الذى اثبت فيه انه بناء على اذن النيابة الصادر باصطحاب العمانى خليفة شاهين خليفة للارشاد عن الشقة التى التقى فيها مع مسئولى حزب العمال الشيوعى المصرى ، فقد قام الضابط محرر المحضر باصطحاب المذكور حيث ارشده عن المنزل رقم٨ شارع الامام على بمنطقة الالف مسكن والشقة رقم٧ بالدور الرابع بهذا المنزل وهى شقة مفروشة يقيم بها بعض الطلبه لم يتعرف العمانى المذكور عن احد منهم ، واوضحوا انهم يقيمون بهذه الشقة منذ شهر يناير ١٩٧٧ ، وبمراجعة العمانى خليفة شاهين خليفة قرر انه حضر الى هذه الشقة خلال شهر يونيه ١٩٧٦ والتقى فيها بمسئولى حزب العمال . وانه بالتحرى عن مستأجر الشقة خلال الفترة التى اوضحها تبين ان المستأجر كان يدعى محمد خالد محمد ابراهيم وقد استأجرها فى ١٩٧٦/٤/١٨ وتركها فى اوائل سبتمبر ١٩٧٦ وقد قام محرر المحضر بالاتصال بمالكة الشقة فأكدت ذلك وسلمته عقد الإيجار الخاص بهذه الشقة الفترة من ١٩٧٦/٤/١٨ والتى غادرها فى سبتمبر سنة ١٩٧٦ واسمه محمد خالد محمد ابراهيم بطاقة شخصية رقم ٣٠١٣٠ مدنى مصر القديمة ، كما سلمته مالكة الشقة ورقة مكتوبة بخط يده توضح أن محل

عمله العلاقات العامة الدار العربية الحديثة للطباعة والنشر والإعلان ١١ شارع عبدالخالق ثروت ، كما ناقشها محرر المحضر في اوصافه فقررت انه ابيض البشرة عيونه تميل للزرقه وشعره يميل للصفره وحواجبه صفراء تقريباً .

واضاف محرر المحضر ان معلومات الادارة اكدت ان البطاقة الشخصية رقم ٣٠١٣٠ مصر القديمة خاصة بالمدعو محمد خالد محمد ابراهيم جويلى وموضح عمله بها الدار العربية الحديثة للطباعة والنشر واقامته ٥٦ شارع المقياس بالمنيل .

وذكر محرر المحضر انه امكنه الحصول على صورة للمذكور وبعرضها ضمن عدة صور لاشخاص آخرين على خيفة شاهين خليفة انتزع صورة محمد خالد محمد ابراهيم جويلى من بينها وقرر ان هذا هو بدوى الذى التقى به فى الشقة المذكورة .

واضاف محرر المحضر ان المعلومات المسجلة عن محمد خالد محمد ابراهيم جويلى انه ماركسى قيادى بحزب العمال الشيوعى المصرى وسبق اتهامه فى القضية رقم ٨١ لسنة ١٩٧٢ حصر امن دولة عليا الخاصة بالاضطرابات الطلابية عام ١٩٧٢ ، كما تم ضبطه واتهامه فى القضية ٩٠٢ لسنة ١٩٧٢ حصر امن دولة عليا الخاصة بالتحركات المضادة لبعض العناصر من مثيرى الشغب ، كما اتهم فى القضية ١٠ لسنة ١٩٧٥ الخاصة بالتنظيمات الشيوعية (اليسار الجديد) ، وطلب الاذن بضبطه وتفتيشه ومن يتواجد معه .

وفى يوم ١٩٧٧/٢/٢٨ الساعة الثانية عشر ظهراً اذن الاستاذ مصطفى طاهر رئيس نيابة امن الدولة العليا بذلك .

الفصل الثالث

اقوال ومذكرات رئيس مجموعة النشاط المحلى

بالادارة العامة لمباحث امن الدولة امام النيابة

بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٢ قام رئيس نيابة امن الدولة العليا بسماع اقوال العقيد محمد فتحى قته رئيس مجموعة النشاط المحلى بالادارة العامة لمباحث امن الدولة الذى افاد ان متابعة النشاط الشيوعى اسفرت عن كشف عدة تنظيمات سرية تعمل على الساحة المصرية وهى الحزب الشيوعى المصرى وحزب العمال الشيوعى وتنظيم التيار الثورى ومنظمة ٨ يناير ، وقد سبق ضبط بعض عناصر هذه التنظيمات فى قضايا سابقة وآخرها القضية رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ حصر امن الدولة ، ومنذ الافراج عن عناصرهم فى منتصف عام ١٩٧٥ استمروا فى مزاولة نشاطهم السرى خلال تجنيد عناصر جديدة وتسكينها فى خلايا سرية واصدار نشرات سرية توزع على كوادرهم وكذا اصدار نشرات جماهيرية للاستعانه بها فى استقطاب عناصر جديدة ونشر افكارهم من خلالها فى القطاعات الجماهيرية وخاصة قطاعى العمال والطلبة باعتبار ان هذين القطاعين يمثلان ثقل معين يؤثر على استقرار الجهة الداخلية فى حالة تمكنهم من تحريكها ، وتمثل اسلوب تحرك هذه التنظيمات خلال هذه المرحلة فى محاولات مستمرة لتشكيك الجماهير واثارتها ضد النظام مرتكزين على منطلقين اساسيين : الاول الحالة الاقتصادية وسوء الخدمات وما يسمونه بتدهور مستوى المعيشة وظهور طبقة جديدة فى ظل سياسات السلطة الحالية مما يعمق هذا الصراع الطبقى ، والثانى القضية الوطنية من خلال التشكيك فى الخطوات التى تتخذها القيادة لحل مشكلة الاحتلال والقضية الفلسطينية تحت دعوى ان القيادة تعمل على الاستسلام للقوى الامبرياليه الامريكيه وتتخلى عن حليفها الطبيعى والصديق وهو المعسكر الاشتراكى بقيادة الاتحاد السوفيتى . واشار فى هذا الصدد الى ان عناصر هذه التنظيمات كانت تستغل المناسبات

المختلفة وتدعو الى عقد مؤتمرات وتبنى بعض المطالب الفئوية والمهنية وتحريض قطاع العمال على انتهاج اساليب الاضراب والاعتصام كأساليب ضاغطه حتى تجاب مطالبهم ، وقد عمدت بعض عناصر هذه التنظيمات وخاصة اعضاء الحزب الشيوعى المصرى الى التسلل الى حزب التجمع لاستغلال شرعية تحركهم من خلاله فى تنفيذ مخططهم والتى تمكنهم من التأثير عليه وتوجهه لما يحقق هذا الغرض .

واضاف فتحى قته ان المتابعة كشفت عن ان هذه التنظيمات كانت تتحين الفرصة المناسبة لتفجير الجبهة الداخلية وصولاً الى اشعال ثورة شعبية تطيح بالنظام القائم ، وقد سنحت لهم هذه الفرصة بصدور بعض القرارات التى اتخذت لتصحيح المسار الاقتصادى واستشعارهم باحتمالات عدم تجاوب الجماهير الشعبية مع هذه القرارات ، فقد عمدوا الى تصعيد الموقف وتحريض الجماهير على التظاهر والاضراب تحسباً منهم ان تداعى الموقف والاحداث سيؤدى فى النهاية الى عدم السيطرة على الموقف وامكان تنفيذ هدفهم فى تغيير النظام .

وقرر الشاهد إذا كانت حركتهم قد فشلت يومى ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ فهذا لايرجع الى تراجع منهم وانما كان لاجراءات الامن المواجهة التى تمت وانتهت باشتراك القوات المسلحة فى السيطرة على الموقف والقرار بضبط اعضاء هذه التنظيمات . واضاف انه اشار الى تفصيلات ذلك والى الوقائع المحددة عن هذا التحرك المعادى قبل وابان الاضطرابات فى مذكرة التحريات التى قدمها الى النيابة والتى استصدر بموجبها اذون الضبط والتفتيش .

وقدم الشاهد مذكرتين الاولى بعنوان (دور قوى النشاط المضاد فى احداث الشغب الأخيرة) والثانية بعنوان (حول خروج حزب التجمع الوطنى التقدمى على ضوابط الممارسة الديمقراطية) .

وقرر الشاهد انه يشير فى صدد دور حزب التجمع انه بالرغم من عدم وجود معلومات عن تورط هذا الحزب أو انخراطه فى اعمال تخريبيه بصفته

حزباً علنياً شرعياً ، إلا انه اشار الى بعض الوقائع التى قد تلقى ضوءاً على حركة بعض عناصر هذا الحزب ومن ذلك قيام رفعت السعيد بيومى باصدار برقية بالتلكس يوم ١٨ يناير سنة ١٩٧٧ وجهت الى مقررى الحزب بالمحافظات المختلفة اشار فيها الى عدم تجاوب الجماهير مع القرارات الاقتصادية وضرورة التحرك لمساندة حركة الجماهير الشعبية فى اتجاه رفض هذه القرارات وقد ترتب على ذلك ان عقدت بعض لجان الحزب فى المحافظات اجتماعات واتخذت قرارت بضرورة الخروج فى مظاهرات وقد تزعمت عناصر من هذا الحزب المظاهرات فى يوم ١٩ يناير فى قنا والمنيا والسويس والشرقية والجيزة والقاهرة كما ان الحزب اصدر تعميماً يوم ١٩ يناير يؤكد على اصراره على حق الاضراب والتظاهر بالرغم مما تكشف عن دور المظاهرات واتجاهها الى اعمال العنف والتخريب .

وسئل الشاهد عن اهداف حزب العمال الشيوعى المصرى ووسائله فى بلوغ هذه الاهداف حسبما افصحت وثائقه ، فقال ان هذا التنظيم يهدف الى اسقاط النظام القائم ويتهمه بالخيانة والعمالة عن طريق اشعال ثورة شعبية تطيح به ، وقد ورد بمذكرة الادارة المؤرخة ١٩٧٧/٢/١ التى قدمت الى النيابة بعض المقتطفات التى تشير وتدل على هذا المعنى وهذا التنظيم رافض لكل جوانب هذا النظام السياسية والاقتصادية والاجتماعية للإطاحة الثوريه به . وقد أكدت المتابعة ان هذا التنظيم قد وضع مخططاً يهدف الى تهيئة المناخ الجماهيرى استعداداً لفرصة مناسبة يستطيع فيها عن طريق كوادره تفجير الموقف الداخلى واشعال الثورة الشعبية وقد وضح من خلال المتابعة دور عناصر هذا التنظيم فى القطاع الطلابى والقطاع العمالى عن طريق تبنى بعض المشاكل وطرح الحلول التى لايمكن تنفيذها فى ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الحالية وذلك من خلال الدعوة لعقد المؤتمرات وتعليق مجلات الحائط وتوزيع نشراته السرية واستغلال بعض القنوات الشرعيه فى الجامعة مثل الاتحادات الطلابيه والاسر والنوادى السياسية فى تهيئة جماهير الطلبه والعمال

باتخاذ مواقف رافضة من النظام بل وتحريضها على القيام بمسيرات بهدف قياس مدى قدرتها على تحريك الجماهير ومشاركة رجل الشارع فى اى تحرك مضاد ، وقد بدا واضحاً دور عناصره فى اضطرابات يومى ١٨ ، ١٩ يناير من تزعمه للمظاهرات وتوزيع المنشورات ، بل وعقب انتهاء احداث هذين اليومين استمرت عناصره فى محاولات مستمرة لتحريض الجماهير وخاصة فى القطاع العمالى واصدار منشورات متتابعة حتى يوم الاستفتاء على القوانين الخاصة بحماية الوطن والمواطن املاً فى استجابة القاعدة الجماهيرية والوصول بها الى قمة التقدم واضعاً فى اعتباره تداعى الموقف وتدهوره واشتراك الغوغاء فيه مما يكفل حالة من الفوضى تفقد السلطة الشرعية السيطرة على مقاليد الأمور.

اما عن اهداف تنظيم الحزب الشيوعى فهذا الحزب ينتهج الخط الماركسى اللينينى التقليدى حيث يعتمد على تجنيد اكبر عدد ممكن من الكوادر فى مختلف المواقع التى تمكنه من نشر افكاره ومبادئه الى ان يصل الى مرحلة يستشعر فيها انه اصبح من القوة التى تتيح له تحقيق هدفه الاستراتيجى وهو تغيير نظام الحكم واقامة النظام الشيوعى ، ووصولاً الى هذا الهدف الاستراتيجى يتبع هذا عدد من وسائل تكتيكيه من بينها اقامة تحالفات مع قوى سياسية اخرى يرى انها تتحد معه فى نفس الخط مرحلياً ، ومن بينها ايضاً اشتراك بعض عناصره فى حزب التجمع الوطنى واستغلال حرية تحركهم من خلال هذا الحزب الأخير فى استقطاب عناصر جديدة والتحرك فى مأمن من متابعة جهات الأمن له تحت شعار الشرعية ، وكل هذه الوسائل تتيح لهم نشر افكارهم وتكوين قاعدة عريضة تتعاطف معهم يمكن استغلالها فى مراحل متقدمة لتنفيذ الهدف النهائى .

وبالنسبة لوصول الحزب الشيوعى المصرى و بلوغ اهدافه فى اقامة المجتمع الشيوعى باتباع الوسائل السلمية ، فطبقاً للنظرية الماركسية فإن وصول اى حزب شيوعى الى هدفه النهائى لايمكن ابداً بالطرق السلمية إلا فى حالة واحدة إذا كان مسموحاً بوجود حزب شيوعى علنى مثل اوربا الغربية ،

اما فى دولة كمصر لاتسمح بوجود احزاب شيوعية علنيه فلا يمكن ان تكون وسائل هذه الاحزاب فى الوصول الى اهدافها وسائل مشروعة ، ويتضح ذلك من خلال النشرات السرية الصادرة عن الحزب والتى تدعو الى تغيير النظام وتطبيق الماركسية اللينيه . ومن مطالعة نشراته الجماهيريه نجدها بالنسبة لحوادث الاضرابات العماليه تتضمن تأييداً واضحاً صريحاً لها مما يدل على ان هذا الحزب يحبذ هذه الإثارة ويحرض على اسلوب القيام بالاضرابات كاحدى وسائل بث دعوته ، وفى التقرير الذى اصدره الحزب فى اكتوبر سنة ١٩٧٦ عن تعليقه عن الاحداث من يوليه ١٩٧٥ الى سبتمبر ١٩٧٦ يتحدث عن انه فى حالة اتخاذ الحكومة بعض الاجراءات ضد الشيوعيين بمناسبة االانتخابات فإن على الحزب ان يواجهها بكافة الوسائل القانونيه منها وغير القانونيه وهذه اشارة صريحه تؤكد ان الحزب يعمل بالوسائل غير المشروعة بالاضافة الى استغلاله الوسائل المشروعه التى اتاحها له حزب التجمع .

وقد لاحظ رئيس النيابة المحقق ان التقرير المؤرخ اكتوبر ١٩٧٦ ان الحزب يحدد موقفه من السلطة برفع شعار التغيير فى السلطة لا اسقاط السلطة ، كما يتضمن هذا التقرير نقداً من جانبه لما يسمى باليسار المغامر الطفولى الرافض لكل شئ ، وسأل الشاهد الا يعنى ذلك ان الحزب يهدف لتحقيق اهدافه بالوسائل السلمية ؟ فاجاب فتحى قته بأن قيادات هذا التنظيم يعتبرون ان افكارهم واسلوب حركتهم هو انسب اسلوب والاضمن فى تحقيق اهدافهم ومن هذا المنطلق يعيبون على بعض القوى اليساريه الاخرى وخاصة تنظيم حزب العمال الشيوعى ان حركته تتسم بالعنف وعدم التروى والاندفاع مما يعطى الفرصة للسلطة بضرب التنظيمات الشيوعيه وكل الفصائل اليسارية ، ومن هنا يتهمونهم باليسارية الطفوليه التى لاتدرك عواقب هذه الحركة الرعناء من وجهة نظرهم . اما ما جاء بالتقرير خاصاً بتغيير السلطة وليس اسقاطها فهذا يندرج تحت مفهوم المرحليه فى التحرك حيث يعتبرون ان السلطة القائمة تضم عدة اجنحة من بينها جناح يمينى يعمل على جر البلاد الى المعسكر

الرأسمالى وجناح معتدل يتيح الفرصة لعمل توازن بين المعسكرين الاشتراكى والرأسمالى ، ومن هنا جاءت دعوتهم للتغيير بمعنى تنحية او ابعاد الجناح اليمينى الذى يستشعرون ان حركته فى غير صالحهم بعكس الجناح الآخر حيث انه فى اعتقادهم ومن وجهة نظرهم سيكون من السهل عليهم عن طريق اساليب الضغط أو عرض بعض المقترحات أو طرح بعض الحلول للمشاكل السياسية والاقتصادية ستقربهم اكثر الى الخط والمناخ الذى يتيح لهم حرية الحركة والوصول الى نتائج اسرع فى تحقيق الهدف النهائى .

وعندما سئل فتحى قته عما إذا كان للحزب الشيوعى المصرى دور فى التحريض على الاضطرابات الأخيرة يومى ١٨ ، ١٩ يناير ، فأجاب بأنه لم ترد إليه معلومات للآن عن دوره كحزب فى هذه الاحداث وانما رصد فقط مواقف معينه لبعض عناصره .

أما عن منظمة التيار الثورى ، فقد ذكر فتحى قته ان هذا التنظيم يعتنق افراده الماركسية اللينينيه ويسعون فى حركتهم الى تطبيقها كهدف نهائى ، إلا ان وسيلتهم هى التظاهر بتأييد النظام القائم باعتباره اتاح الفرصة للديمقراطية وإن كانوا يلحون على ضرورة السماح بحزب شيوعى شرعى يستطيعون من خلاله الوصول للهدف النهائى ، ويعتمدون فى هذه المرحلة على تجنيد عناصر جديدة وتوسيع قاعدة كوادرهم إلا انهم اساساً فى هذه المرحلة يتبنون سياسة مهادنة السلطة لا عن اقتناع منهم بها وانما تحاشياً من ان توجه لهم ضربة تجهض حركتهم .

وقد لاحظ رئيس النيابة المحقق ان وثائق تنظيم التيار الثورى المقدمة من جانب امن الدولة فى القضية تتضمن برنامجاً انتخابياً يحمل الدعوة الى عقد جمعية تأسيسية لاجراء تعديل الدستور بحيث يتم اختيار رئيس الجمهورية عن طريق الانتخاب ، كما ان هذه الوثائق تهاجم انشاء حزب شيوعى موحد فى هذه المرحلة وتهاجم مجلة الحزب الشيوعى المصرى المعنونه (الانتصار) وان كثيراً من وثائق هذا التنظيم تهاجم اسلوب الاضراب عن العمل وتصفه

بالاسلوب الغوغائى والفوضوى وتطالب باخضاع الصراع الطبقى للصراع الوطنى وتدعو الى مساندة السلطة الحالية مع الصراع ضد اخطائها ، كما ان هذه الوثائق تنتقد حزب التجمع فى سياسته الاقتصادية ، وتساءل رئيس النيابة ألا يعنى ذلك ان منظمة التيار الثورى المرحلة الحالية لاتقف موقف العداء من السلطة الشرعية وانما تتبنى فى الوصول الى اهدافها الوسائل السلمية ؟

واجاب فتحى قته بقوله ان هذا التنظيم كغيره من التنظيمات الشيوعية يعتنق الماركسية اللينينيه ويسعى الى تحقيقها كهدف نهائى إلا انه فى المرحلة الحالية يتبع اسلوباً يعتقد من وجهة نظره انه هو الانسب للوصول الى هذا الهدف النهائى ، وهذا الاسلوب يعتمد على عدم الجهر باسقاط النظام ويدعو بدلا منه الى اسلوب يسمى الوحدة والصراع أى يتظاهر بمساندة السلطة فى مواقفها وفى نفس الوقت يصارعها تحت دعوى تحقيق الصالح لما يراه اخطاء من وجهة نظره ، وهذا الاسلوب يتيح لهم حرية الحركة وعدم نفور الجماهير منهم مما يتيح لهم الفرصة لاستقطاب عناصر جديدة . وبالنسبة لموقف التنظيم من انتخابات رياسة الجمهورية والاضراب وتوحيد الحركة الشيوعية فى تنظيم واحد والمسألة الوطنية والديمقراطية ونقد السياسة الاقتصادية لحزب التجمع ، فيرجع ذلك اساساً الى اعتقاد اعضاء هذا التنظيم بأن اسلوب حركتهم هو الاسلوب الامثل للشيوعيه فى المرحلة الحالية وصولاً الى اهدافها .

فسأله رئيس النيابة المحقق وهل يعنى ذلك ان منظمة التيار الثورى لاتهدف فى المرحلة الحالية الى تغيير النظم الساسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة والمجتمع فى مصر ؟ فاجاب تحديداً فى المرحلة الحالية لاترفع شعار اسقاط النظام فى كل هذه الجوانب إلا ان هذا الموقف مرحلى وهذا لايمنع انها كمنظمة شيوعية تهدف الى ما تهدف إليه أية منظمة شيوعية اخرى فى مراحل تالية .

فسأله رئيس النيابة عن حدود المرحلة التى تتبنى فيها منظمة التيار الثورى سياسة مهادنة السلطة ، فأجاب بأنه لايمكن توقيت هذه المرحلة زمنياً ويتوقف

ذلك على تحليل التنظيم لمواقف القيادة السياسية وطالما انه يسير فى الاتجاه الذى يرون انه يحقق لهم بعض الاهداف المرحلية من وجهة نظرهم فيمكن ان يستمر هذا الموقف ويمكن بالمقابل اذا تغير موقف القيادة بما لا يتلاءم ووجهة نظر التنظيم ان يغير من اسلوبه فى الوقت الملائم بالنسبة له .

وعندما سئل فتحى قته عما إذا كان لمنظمة التيار الثورى دور ما بصفتها الحزبية فى اضطرابات ١٨ ، ١٩ يناير ، اجاب بأنه لم ترد إليه معلومات حتى الآن فى هذا الشأن . ولم يصدر عن هذه المنظمة قبل الاحداث أو اثنائها أواعقابها مما يدل على تحبيذ أو تأييد تلك الاضطرابات .

وبالنسبة لمنظمة ٨ يناير فقد أبان فتحى قته ان المتابعة كشفت عن منظمة شيوعية سرية تعتنق الماركسية اللينينيه وتسعى لتحقيق اهدافها باسم حزب ٨ يناير ، ويتضح فكر هذا التنظيم من خلال الوثائق الصادرة عنه والتى يتضح منها رفضه لسياسة النظام فى كافة المجالات واشادة بما اسماه بكفاح الطبقة العاملة فى مواجهة النظام وتأييده واشادته للاساليب الاثارية ومنها حق الاضراب والتظاهر والاعتصام لبعض المواقع العماليه ودعوته للطبقة العاملة بصفة خاصة الى الاستمرار فى اتباع مثل هذه الاساليب كوسيلة للضغط على النظام للاستجابة لمطالبه دون الاخذ فى الاعتبار للظروف الاقتصادية التى تمر بها البلاد انطلاقاً من ان النظام يمثل حسب وجهة نظرهم نظاماً برجوازياً لايتيح الفرصة للجماهير فى التعبير عن رأيها أو تحقيق مطالبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، واضاف انه يستطيع ان يؤكد ان هذه المنظمة تتبع اساليب غير مشروعة وتحبذ فى نشراتها الاضراب والاعتصام والتظاهر كوسيلة لبلوغ الاهداف : إلا انه قرر انه لم يصل الى الادارة حتى الآن ما يفيد ان لهذه المنظمة دور فى الاضطرابات الأخيرة يومى ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ بصفتها التنظيمية .

هذا وقد اثبت بعد ذلك رئيس النيابة الاوراق المقدمة من الشاهد وهى :

(١) **مذكرة معنونة (دور قوى النشاط المضاد فى احداث الشغب الأخيرة)** وهى تكاد ان تكون صورة مطابقة **للمذكرة المعنونه (المخطط الشيوعى السرى ومسئوليته عن احداث الشغب الأخيرة)** وتزيد عنها فى انها اكثر تفصيلاً فى بيان حركة الانشطة المعادية وقد اضافت الى العناصر المضادة المذكورة بالمذكرة الأخيرة من اسمتهم العناصر الناصريه الرافضه ، واوضحت اسهامهم مع عناصر من حزب التجمع الوطنى وغيرهم من اعضاء التنظيمات الشيوعية السرية فى احداث الاضطرابات يومى ١٨ ، ١٩ ينايرالماضى ، واشير بها الى ان الاحداث تصاعدت فى هذين اليومين عقب صدور تعميم من السكرتارية العامة لحزب التجمع الوطنى بعد اعلان القرارات الاقتصادية مباشرة ابلغ لجميع اللجان الفرعية بالمحافظات لتقصى ردود الفعل الجماهيرية ازاء تلك القرارات مع توجيه القيادات لمشاركة الجماهير فى التحرك ضدها ، وان لجان حزب التجمع فى بعض المحافظات دعت الى مؤتمرات خرجت بمسيرات تطورت لمظاهرات قامت باعمال التخريب . كما اشير بالمذكرة الى مواقف بعض عناصر من حزب التجمع الوطنى فى تلك الاضطرابات ومنهم: حمزه مصطفى العدوى بالسيدة زينب وحسن حسين مندور هيكل بالبدرشين وابراهيم مختار عبدالله ومحمود عبدالله محسن بالسويس وحمدى البكرى سرحان بالشرقيه ومحمد مصطفى فواز بقنا وفتح الله كامل خفاجه بالمنيا وصابر محمد بركات بشبرا الخيمه وعبدالسلام وهبه الالفى ببورسعيد ، بالاضافة للإشارة الى ان المتهمين فاروق على ثابت ورفعت السعيد بيومى من اعضاء التجمع وفى نفس الوقت فإنهما عضوان قياديان بالحزب الشيوعى المصرى . كما رصدت المذكرة بعض النتائج التى اسفرت عنها عملية التفتيش والضبط بالنسبة لبعض المتهمين مما لايخرج فى جملته عما توضح فى هذا الشأن بالمذكرة المشتملة على بيان الادلة المقدمة من مباحث امن الدولة المؤرخة ١٩٧٧/٢/١ .

وتضمنت المذكرة كذلك تحت باب (مؤشرات التحرك المضاد) ان التحرك خلال تلك الاحداث بدأ من مدينتى القاهرة والاسكندرية من مواقع عمالية

وطلابيه ذات كثافة كبيرة وتضم عناصر شيوعية هى التى بدأت بتفجير الموقف فى تلك المواقع وقامت خاصة اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى بقيادة المظاهرات وتوزيع النشرات خلالها والانتشار بها لمواضع التجمع الجماهيرى . وشاركت فى تلك المظاهرات كذلك بعض العناصر الناصرية الرافضة وعناصر من حزب التجمع .

وفى نهاية المذكرة وتحت عنوان (النتائج المستخلصه) جاء بالمذكرة ان كافة تلك العناصر المضادة حاولت خلال الاضطرابات استغلال الازمة فى القيام بثورة شعبية اعتماداً على نشر حالة من الفوضى تفقد السلطة الشرعية المقدرة على السيطرة على مقاليد الأمور وتؤدى لاسقاطها وفرض النظام الشيوعى ، وان انحسار هذه الموجة المضادة لم يكن نتيجة تراجع القوى التى فجرتها بل بسبب تدخل قوات الامن بالاشتراك مع القوات المسلحة .

(٢) المذكرة المعنونه (حول خروج حزب التجمع الوطنى التقدمى على ضوابط الممارسة الديمقراطية) وتتضمن سرداً لبعض المواقف والشواهد التى تنم عن تجاوز حزب التجمع للضوابط التى تحكم حركة عمل التنظيمات السياسية وهى الضوابط المتمثلة فى ضرورة التمسك بالوحدة الوطنية والاشتراكية والسلام الاجتماعى واوردت المذكرة من تلك المواقف والشواهد ان حزب التجمع يدعو لتجميع كافة فصائل اليسار فى الساحة السياسية بما يتواقع مع نفس دعوة الحزب الشيوعى المصرى ، وان العناصر الشيوعيه تسللت الى المراكز القيادية بحزب التجمع واستغلتها فى حركتها ، وان تلك العناصر الشيوعية المسيطرة على التجمع عمدت الى اثارة وتجسيد المشاكل الجماهيرية بغرض استعداء الجماهير على النظام الحالى . وبينت المذكرة انعكاس ذلك الموقف فى عدد من النشرات الصادرة عن حزب التجمع واشارت لتماثل النقد الموجه لسياسة الانفتاح الاقتصادى فى مطبوعات حزب التجمع ونشرات الحزب الشيوعى المصرى السرية ، بالاضافة الى قيام المذكرة بتعداد نشرات اخرى للتجمع تنطوى على الاثارة ضد السلطة السياسية القائمة مع التنويه عن اتفاق

موضوعاتها مع بعض نشرات الحزب الشيوعى المصرى السرية .

هذا بالاضافة الى تنويه المذكرة عن استغلال الندوات التى يقيمها حزب التجمع فى ذات الاغراض السالفة .

وتحت باب بعنوان (التحريض على الاضراب) نوهت المذكرة عن تبنى حزب التجمع الدعوة الى اباحة حق الاضراب وخصت بالذكر ما تضمنته نشرته المسماه (التقدم) فى عددها الصادر فى اكتوبر ١٩٧٦ حول اضراب عمال هيئة النقل العام بالقاهرة من ضرورة الاعتراف بحق الاضراب وتنظيمه . كما نوهت عن تأييد حزب التجمع فى عدد من نشراته مواقف العمال الذين قاموا باضرابات فى مناسبات مختلفة ، واشارت الى اتفاق ذلك فى المعنى مع ما يصدر من نشرات الحزب الشيوعى المصرى .

وتحت عنوان (ما الذى قدمه الشيوعيون للتجمع) اعادت المذكرة القول بسيطرة العناصر الشيوعيه على تشكيلات التجمع المختلفة وان استقراء معظم نشراته يكشف عن معالجتها للقضايا السياسية الداخلية والخارجية من وجهة نظر تتفق مع وجهة النظر الماركسية .

وانتهت المذكرة الى ان العناصر الشيوعيه استغلت وجود التجمع فى الاضطرابات الأخيرة للتحرك المضاد فى خدمة اهدافها . وضربت المذكرة امثلة على ذلك بمواقف بعض هذه العناصر اثناء الاضطرابات وبالتكليف السابق الإشارة إليه الصادر عن التجمع اثر صدور القرارات الاقتصادية التى اعقبتها الاضطرابات بالاضافة الى التنويه عن اصدار التجمع فى اعقاب الاضطرابات منشوراً يحمل فيه اجهزة الامن مسئولية التخريب فى محاولة منه ابعاد هذه المسئولية عن العناصر الشيوعية .

(٣) صورة برقية بالتلكس يوم ١٩٧٧/١/١٨ موجهة الى مقررى حزب التجمع الوطنى بمناسبة عرض الميزانية على مجلس الشعب والقرارات الاقتصادية الأخيرة موقعة من رفعت السعيد سكرتير العمل الجماهيرى بالحزب تدعوهم لموافاة الحزب بتقارير سريعة عن رد فعل الجماهير ازاء القرارات والى التركيز فى شرح وجهة نظر الحزب بالنسبة للقرارات على انها لاتعالج المشكلة

الاقتصادية وتعكس انحيازاً ضد الطبقات الفقيرة لصالح الطبقات الغنية ، وتحدد مطالب التجمع الأولية فى الاتصال باعضاء مجلس الشعب من مختلف الفئات لحملهم على رفض القرارات المذكورة ، كما تدعو المقررين لتنظيم حركة الجماهير الشرعية فى الاتجاه المتقدم ،وتعد المبرقه باصدار الحزب بياناً مفصلاً فى يوم الخميس التالى :

(٤) صورة بيان صادر عن حزب التجمع فى ١٩٧٧/١/١٩ يشتمل على ان الجماهير فوجئت بقرارات رفع الاسعار وان الطبقات الشعبية هى التى ستتحمل عبئها وان رد الفعل التلقائى لدى الجماهير كان رفض تلك القرارات ومحاولة التعبير عن الرفض بالتوجه لمجلس الشعب ، وان تدخل قوات الامن المركزى لوقف حركة الجماهير بالقوة ادى لصدامات دامية واعمال عنف وتخريب وان وزير الداخلية سارع بالقاء التبعة على بعض التيارات السياسية كما حاولت بعض الصحف توجيه الاتهام لحزب التجمع بأنه كان من وراء التخريب والمظاهرات .

ويتحدث البيان عن حقائق الموقف من وجهة نظر واضعيه فيشير الى :

١- ان موقف الحزب والسياسة الاقتصادية للحكومة معروف وانه طالما حذر من سوء عاقبتها .

٢- ان الحزب فى برنامجه الانتخابى وفى بياناته الأخرى طالب باصلاحات اقتصادية لم تنفذ .

٣- وان الحزب ارسل عقب احداث يوم ١٩٧٧/١/١٨ برقيه لفروعه بالمحافظات برفض القرارات الاقتصادية ويدعوهم للاتصال باعضاء مجلس الشعب للعمل على رفضها .

وانتهى البيان الى ان الحزب مع تأكيده على حق الجماهير فى التظاهر السلمى تعبيراً عن مطالبها إلا انه يؤكد على ضرورة حماية المنشآت ويدين التخريب ومحاولة اعداء الحزب استغلال حدوث التخريب فى اسناد الاتهام إليه.

ويطالب فى الختام وقف ما اسماه باغتيالات بعض المواطنين وبوقف تنفيذ القرارات الاقتصادية .

الفصل الرابع

أمر الإحالة

فى القضية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٧ حصر أمن دولة عليا

والمقيدة برقم ٥٧ لسنة ١٩٧٧ جنايات أمن دولة

والمقيدة برقم ١٩٧٧/١٨٤٤ جنايات عابدين

(١٩٧٧/٦٧ك وسط القاهرة)

ابراهيم مصطفى القليوبى النائب العام

بعد الاطلاع على القضية وما تم فيها من تحقيقات:

نتهم:

١- محمد عزت عامر	مهندس بوزارة التخطيط
٢- محمود حسن الشاذلى	باحث بوزارة التخطيط
٣- طلعت معاذ رميح	طالب بكلية آداب القاهرة
٤- محمد فريد سعد زهران	طالب بكلية زراعة القاهرة
٥- كمال خليل خليل	خريج كلية الهنسة
٦- أمير حمدى سالم	طالب بكلية حقوق عين شمس
٧- احمد بهاء الدين شعبان	طالب بهندسة القاهرة
٨- احمد مصطفى اسماعيل	طالب بكلية الإعلام
٩- يحيى مبروك شرباص	طالب بكلية طب طنطا
١٠- سيد احمد حفنى	فنى سباكة بمجمع الالومنيوم

١١- مصطفى على الخولى	هـــارب
١٢- نادية محمود محمد شكرى	طالبة بكلية آداب عين شمس
١٣- محمد محمد محمد فتيح	طالب بكلية هندسة عين شمس
١٤- عبدالحكيم تيمور الملوانى	طالب بكلية هندسة عين شمس
١٥- محمد هشام عبدالفتاح ابراهيم	طالب بكلية آداب جامعة طنطا
١٦- خالد عبدالفتاح ابراهيم	طالب بطب طنطا
١٧- احمد محمد صديق	طالب بكلية الخدمة الاجتماعية
١٨- فاروق ابراهيم حجاج	طالب بكلية هندسة عين شمس
١٩- محمد شهاب الدين سعد حسن بدر	طالب بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
٢٠- شهرت محمود امين العالم	طالبة بكلية علوم القاهرة
٢١- احمد عبداللطيف حمدى عبداللطيف	طالب بكلية آداب القاهرة
٢٢- رانده عبدالغفار البعثى	طالبة بكلية زراعة عين شمس
٢٣- نجوى عبدالغفار البعثى	هــاربـــه
٢٤- شوقيه الكردى نصر شاهين	دبلوم تجارة
٢٥- فاتن السيد عقيفى	طالبة بكلية آداب عين شمس
٢٦- رزق الله بولس رزق الله	طالب بكلية تكنولوچيا حلوان
٢٧- محمد الطيب احمد على	هارب
٢٨- ماجدة محمد عدلى	طالب بطب الازهر
٢٩- عمر محمود عبدالمحسن خليل	طالب بكلية هندسة عين شمس
٣٠- سميحة احمد احمد الكفراوى	طالبة بكلية آداب القاهرة
٣١- محمود مدحت محمد على	هارب
٣٢- اسامة خليل خليل	هارب
٣٣- اكرام يوسف خليل	طالبة بكلية السياسة والاقتصاد
٣٤- محمد نعيم صادق دراج	ملازم اول احتياط

٣٥- مسعد السيد صالح الطرابيلى	مهندس بشركة الترسانة البحرية
٣٦- ثناء الله محمود محمود	فنى بشركة الترسانة البحرية
٣٧- محمد حفنى عبدالرحمن السمان	فنى بشركة الترسانة البحرية
٣٨- السيد مصطفى فرج مصطفى	عامل بشركة الترسانة البحرية
٣٩- محمد رفيق الكردى نصر شاهين	طالب بمعهد سالذيان الايطالى
٤٠- محمد ابو المكارم احمد طه	فنى بمجمع الالومنيوم بنجع حمادى
٤١- صبرى رزق على سكرانه	طالب بكلية طب القاهرة
٤٢- مجيد رزق على سكرانه	مدرس بمدرسة الصنايع الثانوية ببورسعيد
٤٣- عاطف محمد عبد الجواد	طالب بكلية التكنولوجيا
٤٤- محمد حسن محمد نبوان	طالب بالمعهد الفنى الصناعى ببورسعيد
٤٥- محسن محمد عبدالحميد أبو سمره	طالب بمدرسة بورسعيد الثانوية الصناعية
٤٦- شوقى الكردى محمد نصر شاهين	طبيب بيطرى بشركة القاهرة للأدوية
٤٧- محمد كمال محمد عبدالفتاح شعيب	هـــارب
٤٨- قنديل محمد يوسف منصور الشاذلى	مهندس زراعى مجند
٤٩- محمد عيسى غانم	مجند بكلية ضباط الاحتياط وحدة ١٤١٤ جـ٤٢
٥٠- صلاح الدين يوسف عبدالحافظ	هـــارب
٥١- طارق محمد ابراهيم	طالب بهندسة اسيوط
٥٢- عماد حسن صيام	خريج زراعة عين شمس مجند بسلاح المهندسين
٥٣- احمد زكى احمد محمد	هـــارب
٥٤- رحمه محمد رفعت محمود	هـــاربة
٥٥- عدلى محمد احمد عليوه	هـــارب
٥٦- ابراهيم عطيه الباز	طالب بهندسة الاسكندرية
٥٧- لطفى عزمى مصطفى	طالب بكلية حقوق اسيوط
٥٨- رمضان صالح احمد السيد	طالب بكلية آداب الاسكندرية

٥٩- محمد احمد ابراهيم الخطيب	طالب بكلية طب القاهرة
٦٠- حمدى عبدالفتاح مبروك	طالب بكلية تجارة القاهرة
٦١- رضوان مصطفى رضوان الكاشف	هـــارب
٦٢- محمد عواد شفيق احمد	محاسب بشركة مصر للبترول
٦٣- محب ميشيل يوسف عبود	طالب بكلية آداب اسكندرية
٦٤- احمد محمد محمد فتيح	طالب بهندسة القاهرة
٦٥- ممدوح عتريس عطيه رضوان	خريج
٦٦- محمود سيد البيطار	محاسب بالمقاولين العرب
٦٧- سمير يوسف غطاس	هـــارب
٦٨- عطيه السيد عياد	موظف بشركة كيما بأسوان
٦٩- حسنى محمد محمد عبدالرحيم	طالب بهندسة الاسكندرية
٧٠- محمود محمد محمد رجال	طالب بطب اسكندرية
٧١- خالد محمد عبدالحميد مندور	هـــارب
٧٢- سلوى ميلاد يعقوب	طالبة بكلية هندسة عين شمس
٧٣- احمد نصر الدين احمد ابوبكر	مهندس بشركة الحديد والصلب
٧٤- محمد فكرى عبدالظاهر منصور الامبابى	هـــارب
٧٥- السيد السيد الدماطى	عامل بمحلج شركة النيل بالمحلة
٧٦- رجب محمود جمعه	هـــارب
٧٧- محمد خالد ابراهيم جويلى	موظف بالدار العربية الحديثة للتجارة الخارجية
٧٨- منصور عطيه رمضان	مجـــنـــد
٧٩- محمد حسن خليل	هـــارب
٨٠- محمد بهائى محمد الميرغنى	طالب بكلية آداب عين شمس
٨١- خالد محمد السيد الفيشاوى	طالب بكلية الإعلام
٨٢- خليفة شاهين خليفة	طالب بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

٨٣- جمعه راشد جمعه — طالب بطب الازهر
٨٤- محمد عوض خميس عوض — اخصائى اجتماعى
٨٥- زكى مراد ابراهيم — محـامـى
٨٦- محمود محمد وفيق — محامى هارب
٨٧- مبارك عبده فضل حجى — هـــارب
٨٨- سيف الدين محمد صادق — هـــارب
٨٩- محمد على عامر الزهار — هـــارب
٩٠- عبدالقادر احمد شهيب — صحفى بروز اليوسف هارب
٩١- رشدى أبو الحسن محمد — صحفى بروز اليوسف
٩٢- معتز محمود زكى الحفناوى — مـجـنـد
٩٣- محمد هانى محمد الحسينى — مأمور ضرائب
٩٤- ماهر على بيومى — محاسب بوزارة الاسكان
٩٥- عبدالمنعم عبدالحليم ابوالنصر — محاسب بالبنك المركزى - مجند
٩٦- فاروق عبدالحميد عبدالموجود — هـــارب
٩٧- ابراهيم متولى نوار — خريج كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
٩٨- نادر عبدالوهاب احمد عنانى — مهندس بالمصانع الحربية
٩٩- محمد سيف الدين احمد عبدالكريم — مـــدرس
١٠٠- جميل اسماعيل حقى سالم — صـيـدلـى
١٠١- مجدى طه فتح الله شربيه — فنى بشركة مصر للغزل والنسيج كفر الدوار
١٠٢- محمد ابراهيم عويس — مدرس بالمعهد الازهرى بأسيوط
١٠٣- محمد محمد عطا العفيفى — مفتش ادارى بشركة مطاحن وسط الدلتا بطنطا
١٠٤- عريان نصيف ناشد — مفتش تحقيقات بمديرية الزراعة بالغربية
١٠٥- جابر عبدالعزيز ندا — موظف بمصنع الكاوتش بطنطا
١٠٦- شبل السيد سالم — ملاحظ صحة بمكافحة البلهارسيا

١٠٧- عبدالله السيد هاشم المغربى	عامل بشركة اتوبيس كفر الشيخ
١٠٨- بهنسى ابراهيم عبده الشهاوى	موظف بمحلات عمر افندى بدسوق
١٠٩- محمد عبدالله محمد زهران	مدرس ابتدائى
١١٠- ماهر سمعان اسحق غبريال	محامى
١١١- زهدى ابراهيم العدوى	رسام بمجلة روز اليوسف
١١٢- حسن على ابوالخير	رئيس قسم تفتيش بمصنع ٤٥ الحربى
١١٣- سمير عبدالباقى عوض	مخرج مسرحى بالثقافة الجماهيرية
١١٤- سيد عبدالعظيم حسن	فكهانى
١١٥- محمد محمود البرمبالى	طالب بكلية تجارة الاسكندرية
١١٦- فاروق على ناصف	مفتش بشركة اتوبيس شرق الدلتا
١١٧- عادل محمد الجردوح	مفتش مالى بمديرية رعاية الشباب بطنطا
١١٨- قطب حمزه قطب	موظف بشركة طنطا للكتان والزيوت
١١٩- فاروق احمد رضوان	محامى
١٢٠- فاروق على ثابت	محامى بالهيئة العامة للتعاونيات للبناء والإسكان
١٢١- نصيف حنا ايوب	رئيس قسم التصدير شركة مصر حلوان بالوايلى
١٢٢- محمد احمد عبدالشهير بمحمد عيد	هارب
١٢٣- محمد محمد فتحى عبدالجواد	طالب بكلية زراعة الازهر
١٢٤- محمد كمال عواد	عامل بشركة الحديد والصلب
١٢٥- على عبدالرازق حسن سليم	مراقب بشركة الحرير كفر العلو
١٢٦- عبدالرازق محمد السيد الشربتلى	رئيس وردية بشركة مصر حلوان
١٢٧- جلال محمد السيد خليل	مراقب بشركة مصر حلوان
١٢٨- حامد السيد رمضان	رئيس قسم النسيج بشركة مصر حلوان
١٢٩- حسن بركات سيد رزق	عامل بشركة مصر حلوان
١٣٠- صلاح محمد محمد يونس	مراقب بشركة مصر حلوان
١٣١- موسى زكريا موسى	امين مخزن بشركة مصر حلوان

١٣٢- محمد سيد على سعد	مباشر بقسم النسيج بشركة مصر حلوان
١٣٣- عبدالمنعم على حنفى	نساج بشركة مصر حلوان
١٣٤- قدرى محمد على	ميكانيكى بشركة مصر حلوان
١٣٥- الفونس مليك ميخائيل	رئيس قسم صيانة بشركة حلوان
١٣٦- محمد محمد ادريس	كاتب بشركة مصر حلوان
١٣٧- احمد فهيم ابراهيم الرفاعى	مساعد رئيس وردية بشركة مصر حلوان
١٣٨- عبدالسلام السيد محمود عامر	كاتب بشركة مصر حلوان
١٣٩- عبدالحليم ابراهيم عبدالدايم	عامل شركة مصر حلوان
١٤٠- صلاح الدين حنفى رمضان	عامل شركة مصر حلوان
١٤١- صلاح محمد عبدالقادر	عامل شركة مصر حلوان
١٤٢- رفاعى محمود رفاعى	عامل شركة مصر حلوان
١٤٣- احمد رضوان احمد	مراجع بشركة مصر حلوان
١٤٤- رجب محمود الرفاعى	مساعد رئيس وردية بشركة مصر حلوان
١٤٥- عبدالصبور عبدالمنعم احمد	رئيس قسم نسيج بمصنع القياس
١٤٦- ابراهيم ابراهيم احمد هلال	رئيس الورشة الميكانيكية بمصنع شتا التابع لشركة مصر حلوان
١٤٧- غريب نصر الدين عبدالمقصود	رئيس الورش الميكانيكيه بشركة القاهرة للملبوسات والتريكو
١٤٨- مجدى عبدالحميد فرج بلال	طالب بهندسة عين شمس
١٤٩- حسين محمد حسن عبدالرازق	صحفى بجريدة الاخبار
١٥٠- حمزه مصطفى حسن العدوى	محاسب بشركة الشرق للتأمين
١٥١- رفعت بيومى محمد على	هارب
١٥٢- محمد شريف احمد مراد	هارب
١٥٣- احمد عثمان عبداللطيف	هارب
١٥٤- ابوالمعاطى سليمان السندوبى	طالب بكلية هندسة القاهرة

١٥٥- زين العابدين فؤاد عبدالوهاب	مدرس بمعهد شبرا الدينى الثانوى
١٥٦- عزت عبدالحميد صبره	طالب بكلية تربية عين شمس
١٥٧- صلاح السيد متولى عيسى	هـــارب
١٥٨- احمد فؤاد نجم	شـاعـرعـامـيـه
١٥٩- حمدى ياسين على عكاشه	خريج كلية حقوق عين شمس - مجند
١٦٠- حسين محمد محمود معلوم	طالب بكلية تربية عين شمس
١٦١-سيد عبدالغنى عبدالمطلب عبدالحق	طالب بكلية تجارة عين شمس
١٦٢- احمد عبدالرحمن الجمال	موظف بجامعة عين شمس
١٦٣- احمد مبروك محمد حسن	طالب بكلية هندسة عين شمس
١٦٤- محمد محمود جاد النمر	هـــارب
١٦٥- عبدالرحيم رياض الكريبى	مدير انتاج بمصنع مغاغه للتجفيف
١٦٦- وجيه يوسف الشريتلى	مـؤلـــف
١٦٧- عمرو عباس حلمى حسن	طبيب بمستشفى الجلاء للولادة
١٦٨- ايمان عطيه محمد	طالبة بكلية علوم القاهرة
١٦٩- ماهرت سيد بلوى	طالبة بكلية علوم القاهرة
١٧٠- آمال حسين حافظ جامع	طالبة بكلية هندسة القاهرة
١٧١- محمود محمد مرتضى	طالب بكلية تجارة القاهرة
١٧٢- حسين عبدالستار سيد احمد شاهين	طالب بتجارة القاهرة
١٧٣- مصطفى محمد مصطفى الخطيب	طالب بهندسة القاهرة
١٧٤- عبدالخالق فاروق حسن محمد	طالب بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
١٧٥- مجدى تاج الدين خطاب	طالب بكلية اداب القاهرة
١٧٦- عفيف فؤاد صليب	هـــارب

بأنهم فى غضون الفترة من أواخر سنة ١٩٧٣ حتى منتصف شهر مايو سنة ١٩٧٧ بجمهورية مصر العربية .

أولا: المتهمون من الاول حتى الحادى والثمانين

أنشأوا منظمة ترمى الى قلب النظم الاساسية السياسية والاقتصادية للدولة والهيئة الاجتماعية باستعمال القوة والارهاب والوسائل الأخرى غير المشروعة ، بأن شكلوا منظمة شيوعية سرية باسم "**حزب العمال الشيوعى المصرى**" تروج لهدم النظام السياسى المقرر والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى البلاد عن طريق دعوة الجماهير بواسطة النشرات السرية وغيرها من اساليب الدعاية المثيرة الى القيام بثورة شعبية للإطاحة بالسلطة الشرعية وفرض النظام الشيوعى بالقوة والعنف ، وحاولوا - عن طريق منظمتهم - قلب دستور الدولة وتغيير شكل الحكومة فيها بالقوة ، بأن دبرت وشاركت عناصرهم فى اطار تنفيذ المخططات الهدامة لحزبهم - فى التجمهر وقيام المظاهرات والاضطرابات على نطاق شامل خلال يومى ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ باثارتها جماهير الدهماء بالهتافات والنشرات وغيرها من الوان الدعاية المغرضة ودفعها الى ارتكاب جرائم التظاهر والتخريب ومقاومة السلطات وسواها من الجرائم الجسيمة التى وقعت خلال هذين اليومين وانتظمتها تحقيقات النيابة العامة المشار إليها بالاوراق ، مستهدفين من ذلك اشعال ثورة شعبية تقضى على نظام الحكم القائم وتفرض الشيوعية بالعنف والارهاب ، وخاب اثر محاولتهم نتيجة احباطها بما تم اتخاذه من تدابير الامن والنظام .

ثانيا: المتهمان الثانى والثمانون والثالث والثمانون:

اتصلا بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى لاغراض غير مشروعة وبهدف التشجيع والمعاونة ، بأن اجريا اتصالات منتظمة ببعض عناصره لتبادل نشراته ومطبوعاته السرية مع عدد من منظمات الرفض العربية الأخرى ، كما امدا هذه العناصر بمبالغ مالية بقصد دعم نشاط الحزب فى البلاد .

ثالثا: المتهم الرابع والثمانون

اتصل اتصالاً غير مشروع بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى بقصد التشجيع والمعاونة ، بأن آوى عدداً من عناصره الصادر بشأنهم أوامر بالضبط

والتفتيش بقصد تمكينهم من الهرب ومواصلة نشاطهم التنظيمى فى خدمة اهداف الحزب .

رابعاً: المتهمون من الخامس والثمانون حتى الثانى والعشرين بعد المائة :

انشأوا منظمة ترمى الى قلب النظم الاساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة والهيئة الاجتماعية ، وكان استعمال القوة والوسائل غير المشروعة ملحوظاً فى ذلك ، بأن شكلوا منظمة شيوعية باسم **"الحزب الشيوعى المصرى"** تسعى الى القضاء على الانظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة عن طريق مناهضة السلطة الشرعية والدعوة لاقامة تحالفات معادية لمجابهتها ، وتأليب الجماهير ضدها بالنشرات السرية وغيرها من وسائل التشهير والدعاية التى تشمل على تحبيذ الاضراب والتظاهر بهدف تغيير السلطة بهذه الوسائل غير المشروعة وتحقيق النظام الشيوعى .

خامساً: المتهمون من الاول حتى الثانى والعشرين بعد المائة

عدا المتهمين من الثانى والثمانين للرابع والثمانين ايضاً:

روجوا لتغيير مبادئ الدستور الاساسية وهدم النظم الاساسية الاجتماعية والاقتصادية للهيئة الاجتماعية باستعمال القوة والعنف والوسائل الاخرى غير المشروعة ، بأن انضموا لمنظمتى حزب العمال الشيوعى المصرى والحزب الشيوعى المصرى ، سالفتى الذكر ، واللتين تروجان بوسائل الدعاية والإثارة لما تقدم سعياً فى فرض النظام الشيوعى - وحاز بعضهم نشرات ومطبوعات ومحررات اخرى صادرة عن هاتين المنظمتين تتضمن التحبيذ والدعاية لمبادئها واهدافها بقصد ترويجها وتوزيعها بين افراد الجمهور .

سادساً: المتهمون من الثالث والعشرين بعد المائة حتى المتهم الأخير

اذاعوا عمداً بيانات وشائعات كاذبة ومغرضة وبثوا دعايات مثيرة ضد نظام الحكم القائم وحرضوا علانية على كراهته والازدراء به عن طريق اصدار مجلات الحائط ووضع الملصقات وتوزيع النشرات وبواسطة الخطابة والقاء

الاشعـار فى الاجـتـمـاعـات والندوات العـامـة ،ويتـرديد الهـتـافـات والشـعـارات المناهضـة فى المسيرات والمظاهرات والتجمعات الشعبية ، وذلك بهدف التشهير بالسلطة الشـرعيـة والتنديد بمخـتلف سـيـاسـاتهـا والطعن فى قـدرتهـا على الاضطلاع بمسئولياتها على نحو من شأنه اثارة البغضاء ضد النظام القائم وتكدير السلم العام ، وحاز بعضهم محررات ومطبوعات معدة للترويج والتوزيع على افراد الجمهور تشتمل على التحريض والإثارة سالفى البيان ، وكان ذلك فى زمن الحرب .

سابعاً: المتهمون من التاسع عشر بعد المائة

حتى السابع والخمسين بعد المائة ايضاً

ارتكبوا جريمة محاولة قلب نظام الحكم المقرر فى البلاد بالقوة وما نشأ عنها من الجنايات مما هو مشار إليه بالتهمة الاولى ، بأن انضموا الى غيرهم من العناصر الشيوعية سالفة الذكر فى احداث الاضطرابات والقلاقل يومى ١٨و١٩ يناير سنة ١٩٧٧ بمساهمتهم فى تدبير وقيادة مظاهرات ومسيرات معادية تألفت خلال هذين اليومين قاصدين من ذلك اشعال فتنة عامة تقضى الى اندلاع ثورة شعبية للإطاحة بالسلطة الشرعية ، واحبطت محاولتهم نتيجة تصدى السلطات لها .

ثامناً: المتهمون من الحادى والعشرين حتى التاسع والعشرين ،

ومن السابع والستين بعد المائة حتى المتهم الأخير ايضاً

فى خلال الفترة اللاحقة على نفاذ احكام القانون رقم٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية امن الوطن : دبروا وشجعوا وشاركوا فى تجمهر يؤدى الى اثارة الجماهير بدعوتهم الى تعطيل تنفيذ القوانين واللوائح بهدف التأثير على ممارسة السلطات الدستورية ومعاهد العلم لاعمالها باستعمال القوة والتهديد باستعمالها ،وذلك ببث الدعايات المثيرة وترديد الشعارات والهتافات العدائية وترويج بعضهم لنشرات سرية بقصد حمل الجماهير على التجمهر والتظاهر ضد السلطات بالقوة والعنف مستهدفين تجدد اعمال الفوضى والارهاب

وتعطيل الدراسة بالقوة ، وشارك بعضهم فى مظاهرات ومسيرات تألفت لهذا الغرض .

بـنـاء عـلـيـه

يكون المتهمون جميعاً قد ارتكبوا الجنايات والجنح المعاقب عليها بمقتضى المواد ٣٩ و٤٠ و٤١ و٨٧/١ و٩٨/أ و٩٨/ب و٩٨/ب مكرراً و٩٨/د و٩٨/هـ و١٠٢ مكرراً و١٧١ و١٧٤ من قانون العقوبات .

والقوانين ارقام ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية امن الوطن و١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر و١٤ لسنة ١٩٢٣ بشأن المظاهرات بالطرق العامة .

لـذلـك

وبعد الاطلاع على القانون رقم١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن اعلان حالة الطوارئ .

وعلى الأمر الجمهورى رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن احالة بعض الجرائم لمحاكم امن الدولة العليا والمعدل بالأمر الجمهورى رقم ١٩ لسنة ١٩٦٨ .

نـأمـر :

أولاً : بإحالة الدعوى الى محكمة امن الدولة العليا بدائرة محكمة استئناف القاهرة لمعاقبة المتهمين طبقاً لنصوص مواد الاتهام سالفة الذكر ، مع استمرار حبس المتهمين المحبوسين .

ثانياً : بالقبض على المتهمين الهاربين وحبسهم احتياطياً .

ثالثاً : بندب المحامين اصحاب الدور للدفاع عن المتهمين .

ومرفق بهذا الامر قائمة باسماء شهود الاثبات وفحوى شهاداتهم وملاحظات النيابة العامة فى الدعوى .

النائب العام

صدر فى ١٩٧٧/٥/٣١

(ابراهيم مصطفى القليوبى)

الفصل الخامس

أدلة الثبوت

المقدمة من النيابة ضد المتهمين

بالنسبة للمتهم الاول محمد عزت عامر :

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى ومن ضمن اعضاء لجنته المركزية ، وانه كان مرشح هذا الحزب فى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة عن دائرة مصر القديمة وعاونه اعضاء الحزب اثناء الحملة الانتخابية باصدار وتوزيع النشرات التى تستهدف تعبئة الجماهير واثارتها ضد السلطة .

٢- تبين من تحقيقات القضايا ارقام ٨٨٥ لسنة ١٩٧٦ و٥٧ لسنة ١٩٧٦ و٥٨ لسنة ١٩٧٧ حصر امن دولة عليا المنضمة ان المتهم تقدم للترشيح لعضوية مجلس الشعب فى الانتخابات الأخيرة عن دائرة قسم مصر القديمة ، فاستغل مع انصاره من العناصر المناهضة فى شن حملة شعواء ضد نظام الحكم الحالى والقائمين عليه تحت ستار الدعاية الانتخابية بان عمد هو وانصاره الى اصدار النشرات والبيانات وكتابة الشعارات المتضمنة الطعن على السلطة الشرعية ومهاجمة كافة سياساتها الخارجية والداخلية بدعوى انحيازها للاستعمار والرأسمالية ومعاداة الطبقات الفقيرة ، كما عقدوا العديد من الندوات ونظموا المسيرات والمظاهرات لترويج وبث ذات الافكار والمبادئ الهدامة ، وقد اتضح من مقارنة ما صدر عن المتهم وزمرته من الاقوال والبيانات خلال تلك الحملة الانتخابية مطابقتها للبرامج والشعارات التى طرحها حزب العمال الشيوعى المصرى والتزامها نفس خطه السياسى الرامى الى اثارة حرب طبقية واشعال ثورة ضد الدولة والمجتمع .

٣- جاء باعترافات المتهم احمد مصطفى اسماعيل ان المتهم عضو فى حزب العمال الشيوعى ، وانه تبين له ذلك من خلال نشاطه فى محيط الجامعة ومن خلال ما كان يصدره من نشرات انتخابية تتفق فى فحواها مع الخط السياسى للحزب .

بالنسبة للمتهم الثانى محمود حسن الشاذلى:

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى ، ومن ضمن اعضاء لجنته المركزية ، وانه كان مرشح الحزب المذكور فى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة عن دائرة الدرب الاحمر وعاونه اعضاء الحزب اثناء هذه الحملة الانتخابية باصدار وتوزيع النشرات التى تستهدف تعبئة الجماهير فى وجه السلطة ، ومن ذلك قيام المتهم محمد فريد سعد عبدالقوى زهران بكتابة احد المنشورات التى وزعها المذكور اثناء تلك الحملة والذى صدر باسم لجان الوعى الانتخابى بالدرب الاحمر متضمناً التنديد بأجهزة الامن واتهامها باتباع اساليب القمع والإرهاب ضد المتهم فى تلك الانتخابات.

٢- تبين من الإطلاع على القضية رقم ٨٥٤ لسنة ١٩٧٦ حصر امن دولة عليا المنضمة ان المتهم استغل فرصة الترشيح لعضوية مجلس الشعب فى الانتخابات الأخيرة عن دائرة الدرب الاحمر فى القيام بحملة واسعة ترمى الى مهاجمة السلطة والتشهير بنظام الحكم القائم عن طريق توزيع النشرات ووضع الملصقات وكتابة الشعارات المثيرة المتضمنة وصف القائمين على السلطة بالعمالة والخيانة والتنديد بكل سياسات النظام الحالى فى المجالين الداخلى والخارجى ، كما اسفرت اجراءات تفتيش منزله فى القضية المذكورة عن ضبط العديد من البيانات المطبوعة وملصقات الحائط المعدة للتوزيع والنشر والمتضمنة جميعها الطعن فى القيادة السياسية والانظمة القائمة والدعوة الى ما وصف

بالمعارضة الثورية لمجلس الشعب بما يتفق مع الخط السياسى المعادى للحزب المذكور ، هذا بالاضافة الى ضبط نشرتين لمجلة الانتقاض لسان حال حزب العمال الشيوعى المصرى الصادرتين فى ١٩٧٦/١/١٧ و١٩٧٦/٢/٧ بحيازته .

٣- جاء باعتراف المتهم احمد مصطفى اسماعيل عضو حزب العمال الشيوعى انه تبين له من خلال اشتراكه فى نشاط هذا الحزب ان المتهم عضو فيه وقد حضر بهذه الصفة عدداً من الندوات التى نظمتها عناصر الحزب بالجامعة .

بالنسبة للمتهم الثالث طلعت معاذ رميح :

١- ورد بتحريات محاضر مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى وانه احد عناصره التى تمارس نشاطها فى محيط النوادى والاسر الجامعية لنشر وتوزيع دعايته وقد تم تصويره بيوم ١٩٧٧/١/١٨ وهو يقود احدى المظاهرات المعادية عند مجلس الشعب وانه تم ضبط المتهم متلبساً بتوزيع نشرات معادية صادرة عن احدى الجماعات التابعة للحزب فى محيط الجامعة وهى تهاجم النظام القائم وتصفه بأنه يعمل على تزييف الحقيقة وتدعو الجماهير الى الوقوف ضده بالاضراب والتظاهر لتجبره على التخلى عن السلطة .

٢- اعترف المتهم احمد مصطفى اسماعيل بالتحقيقات ان احدى الاسر الطلابية باداب القاهرة هى احد خلايا حزب العمال الشيوعى المصرى وان المتهم عضو بارز فيها وفى تحرير ما يصدر عنها من مجلات الحائط والتى تضمنت بتاريخ ١٩٧٧/١/١٥ مقالاً يتنبأ بصدور القرارت الاقتصادية الأخيرة ويدعو اعضاء الحزب الى التصدى لها .

٣- ورد باقوال الشاهد مصطفى محمود البرماوى انه ضبط المتهم متلبساً بتوزيع النشرات المذكورة باحدى سيارات النقل العام بتاريخ ١٩٧٧/١/١٩ .

بالنسبة للمتهم الرابع محمد فريد سعد زهران :

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو باللجنة المركزية لحزب العمال الشيوعى المصرى ، وانه حرر بخطه وطبع العديد من البيانات والنشرات التى صدرت عن الجماعات المختلفة التى تعمل لحساب الحزب بالجامعة والتجمعات الشعبية ، ومنها تحريره البيان الموجه الى جمهور الناخبين بالدرب الاحمر اثناء انتخابات مجلس الشعب الأخيرة لاثارتهم ضد السلطة بزعم القبض على المتهم محمود حسن الشاذلى الذى كان مرشح الحزب المذكور فى تلك الانتخابات .

٢- اسفر تفتيش منزل المتهم عن ضبط كمية كبيرة من النشرات وملصقات الحائط والبيانات والتحليلات السياسية الصادرة عن الحزب المذكور وبعض الجماعات التابعة له فى محيط الجامعة ، ومن ذلك ضبط اعداد مجلة الانتفاض لسان حال الحزب الصادرة بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٧ و١٩٧٦/٥/١٥ و١٩٧٦/٩/١١ ومجلات حائط صادرة باسم المتهم وآخرين من ذوى الميول المعادية تشتمل على نقد للنظام القائم والقائمين عليه فى عبارات مثيرة بالاضافة الى الاصول الخطية ومسودات الطباعة الخاصة بها ، وصور كاريكاتورية تتناول فى سخرية السياسة العامة للدولة وكبار المسئولين ، فضلاً عن اعداد ضخمة من التحليلات السياسية تكرس العداء ضد النظام الحالى ومؤسساته المختلفة .

بالنسبة للمتهم الخامس كمال خليل ابراهيم:

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى وانه شارك فى مسيرة ١٩٧٦/١١/٢٥ المعادية التى خرجت من جامعة القاهرة الى مجلس الشعب وكان من متزعمى تلك المسيرة وقدمت صورتين فوتوغرافيتين له محمولاً على الاعناق اثناءها ، كما جاء بها انه كان من بين اعضاء الحزب الذين قاموا بالاعداد للمظاهرات وتوزيع المنشورات المعادية ابان اضطرابات ١٨ و١٩ يناير .

٢- ورد باقوال الشاهد محمد حاتم زهران ان المتهم كان يحضر الندوات التى يعقدها اعضاء الحزب فى الجامعات والتجمعات الشعبية للتنديد بسياسة الدولة ولتحريض الجماهير على كراهية نظام الحكم القائم .

بالنسبة للمتهم السادس امير حمدى سالم:

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من قيادات حزب العمال الشيوعى المصرى وضمن اعضاء لجنته المركزية وانه كان من عناصر الحزب التى تزعمت المظاهرات التى بدأت من جامعة عين شمس يومى ١٨ و١٩ يناير سنة ١٩٧٧ ، وانه دأب على تحريض طلاب الجامعة للخروج بمسيرات معادية منها مسيرة ١٩٧٦/١١/٢٥ التى توجهت من الجامعة الى مجلس الشعب ، وكان من بين افرادها ، وقدمت صوراً فوتوغرافيه للمتهم اثناء هذه المسيرة .

٢- جاء بشهادة مصطفى السروت مراقب النظام بجامعة عين شمس ان المتهم اعتاد اثارة الطلاب وتحريضهم على التظاهر ضد السلطة والتشهير بالنظام القائم ومناهضته .

٣- جاء بشهادة سيد زهدى عبدالرحيم فى القضية رقم ٨٨٥ لسنة ١٩٧٦ امن دولة عليا المنضمة ان المتهم قام بالخطابة فى حفل انتخابى خلال انتخابات مجلس الشعب الأخيرة لتأييد مرشح حزب العمال الشيوعى المتهم محمد عزت عامر على نحو يتضمن اثارة للجماهير وتحريضها ضد النظام الحالى .

٤- تبين من الاطلاع على القضيتين ٨٨٥ لسنة ١٩٧٦ و٥٧ لسنة ١٩٧٧ حصر امن دولة عليا المنضمتين ان المتهم سبق ضبطه فيهما اثناد حملة الانتخابات الاخيرة لمجلس الشعب بدائرة قسم مصر القديمة وذلك لمشاركته فى حفل انتخابى لصالح المتهم محمد عزت عامر بالخطابة فى الجماهير واثارتها ضد السلطة وكذلك لمحاولته طبع منشور انتخابى للدعاية للمتهم الأخير يشتمل

على الطعن على نظام الحكم القائم واتهامه بموالاة الاستعمار بما يتطابق مع فحوى النشرات السرية التى اصدرها حزب العمال الشيوعى المصرى .

بالنسبة للمتهم السابع احمد بهاء الدين شعبان:

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى وانه كان من متزعمي المسيرة المعادية التى خرجت من جامعة القاهرة الى مجلس الشعب صباح يوم ١٩٧٦/١١/٢٥ .

٢- جاء باقوال الشاهد محمد حاتم زهران ان المتهم كان يحضر الندوات التى يعقدها اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى فى الجامعات والتجمعات الشعبية للتنديد بسياسة الدولة والتحريض على كراهية نظام الحكم القائم وانه شاهده يوم ١٩٧٧/١/١٨ بالقرب من الدرب الاحمر اثناء المظاهرات وقد طلب منه المتهم ضرورة الالتقاء به صباح يوم ١٩٧٧/١/١٩ امام محطة سكة حديد باب اللوق للالتحام بالعمال وتحريضهم على القيام بمظاهرات اخرى وفى صباح هذا اليوم شاهد المتهم يقود مظاهرة بميدان التحرير ردد فيها الهتافات المعادية لنظام الحكم .

٣- جاء باعتراف المتهم خليفة شاهين خليفة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى بأنه اجتمع به حيث حدثه عن اوضاع العناصر الطلابية المناوئة للسلطة وغيرها من التيارات السرية الموجودة فى الساحة السياسية .

بالنسبة للمتهم الثامن احمد مصطفى اسماعيل ابو زيد:

١- جاء بشهادة المقدم عبدالعزيز القمحاوى رئيس فرع مباحث امن الدولة بالمحلة الكبرى انه قام بضبط المتهم بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٤ متلبساً بتوزيع نشرات سرية لحزب العمال الشيوعى المصرى تحرض العمال وتدعوهم الى مواصلة الاضراب ضد السلطة ،وانه واجهه بذلك فاعترف بعضويته فى الحزب وبتحريره وتوزيعه تلك المنشورات فقام الشاهد بتفتيش مسكنه فعثر على منشورات مماثل.

٢- اعترف المتهم فى التحقيقات بأنه جند فى صفوف حزب العمال الشيوعى فى اعقاب اضراب عمال المحلة سنة ١٩٧٥ بواسطة المتهم مصطفى الخولى وانضم الى خلية يرأسها المتهم محمد عيسى غانم الذى كان مسئوله التنظيمى كما شكل هو خلية اخرى بناء على تكليف الأخير وحضر اجتماعات تنظيميه لمجموعة الحزب بالمحلة الكبرى وبأنه تحقق من انضمام المتهم السيد السيد الدماطى لصفوف الحزب ومن حضوره لقاءاته التنظيميه بالمحلة ، واعترف بأنه شارك مع المتهم مصطفى الخولى فى تثقيف احدى خلايا الحزب بقرية جنزور ، وبأنه شارك فى الدعاية الانتخابية لأحد مرشحى الحزب بدائرة مركز بركة السبع بمناسبة انتخابات مجلس الشعب الأخيرة كما ساهم فى الجامعة ايضاً بتحرير مجلات الحائط التى تهاجم النظام الحالى وسياسة الحكم مردداً فيها آراء الحزب ، وشارك كذلك فى الندوات العامة التى نظمها اعضاء الحزب ومنهم المتهمون محمد عزت عامر ومحمود حسن الشاذلى واعترف ايضاً بتحريره وتوزيعه النشرات المضبوطة فى حيازته وان ذلك كان بقصد اثارة العمال بالمحلة الكبرى فى اعقاب الاضطرابات الأخيرة فى اتجاه تجديد واحياء تلك الاضطرابات .

بالنسبة للمتهم التاسع يحيى مبروك شرباص :

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من قيادات حزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- اسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط نشرتين من النشرات التى يصدرها الحزب باعداد كبيرة هما : "الانتفاض وشيوعى مصرى" وكذلك اوراق محررة محررة بخط اليد ومنشورات تتضمن تعريضاً بالسيد/ رئيس الجمهورية وتحريضاً لمواجهة ما اسمى بخيانة النظام القائم ، كما اسفر تفتيش شقة التنظيم بطنطا - التى كان المتهم يحتفظ بمفتاحها عن ضبط مجموعات كبيرة

من "نشرة الانتفاض" وكذا عدد من مجلات الحائط التى تهاجم وتشهر بالنظام القائم احداها محررة بواسطة وتحمل اسمه .

٣- تم تسجيل حديث بين المتهم وواحد مصادر جهات الامن فى ١٩٧٧/١/٢٧ مأذون به من القاضى ذكر المتهم خلاله : ان حركتهم ذات شقين: علنى يتمثل فى مجلات الحائط والمناقشات العامة والندوات ، وسرى يتمثل فى الحركة التنظيميه السريه لهم .

٤- قرر الشاهد حسن عبدالعزيز حسين ان المتهم صارحه بانتمائه الى منظمة شيوعيه سريه تسعى الى القضاء على النظام الحالى بالقوة والعنف .

٥- ورد باقوال المتهم احمد مصطفى اسماعيل ان المتهم عضو فى حزب العمال الشيوعى المصرى .

بالنسبة للمتهم العاشر سيد احمد حفنى:

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى وانه حرر بخطه الوثيقه التنظيميه المعنونه "سلطة يوليو بين الاستعمار الامريكى والجماهير الشعبية" .

٢- ضبط لدى المتهم وكر تنظيمى لحفظ اوراق ومطبوعات الحزب يضم اعداداً ضخمة من نشرتى الانتفاض وشيوعى مصرى" التى يصدرهما الحزب وعديداً من التحليلات والمقالات السياسية تشتمل على التنديد بالنظام القائم ومهاجمته فى مختلف المجالات فتهاجم حرب اكتوبر المجيدة ، وتجسم السلبيات التى تزعم انها نشأت عنها كما تهاجم مواقف السيد رئيس الجمهورية سواء بالنسبة لاتفاقية الفصل بين القوات أو بصدد العلاقات مع امريكا والاتحاد السوفيتى ويغلب على هذه المقالات الطابع الشيوعى الماركسى ، ويدون بها صراحة ان كاتبيها ينطلقون من النظرية الماركسية اللينينيه ويناضلون من اجل الشيوعيه .

بالنسبة للمتهم الحادى عشر مصطفى على الخولى:

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو حزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- ضبط بمسكن المتهم لدى تفتيشه ، اوراق تنظيميه تتصل بنشاط الحزب المذكور تشتمل على بحث المسائل المتعلقة بهيكله وتمويله ووسائل مباشرة نشاطه وتحركه واساليب تصديه للسلطة وتشهيره بسياستها عن طريق ما يعرف بلجان الدعاية للبرنامج الوطنى الديمقراطى .

٣- قرر المتهم احمد مصطفى اسماعيل بالتحقيقات ان المتهم كان مسئول التنظيم بمحافظة الغربية وانه قام بتجنيده بالحزب فى اعقاب احداث المحلة عام ١٩٧٥ وكلفه بمساندة احد مرشحى الحزب فى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة ،واضاف انه اشترك مع المتهم فى تثقيف احد خلايا الحزب بقرية جنزور وانه كان يسلمه اعداداً مختلفة من نشرة الانتفاض لسان حال الحزب كما انه كان يستأجر شقة للتنظيم بمدينة طنطا لمزاولة نشاط الحزب بها .

٤- قرر المتهم محمد هشام عبدالفتاح بالتحقيقات ان المتهم عضو بالحزب المشار إليه ودعاه للانضمام إليه وسلمه اعداداً من نشرة "الانتفاض" التى يصدرها وهى التى تم ضبطهما لديه .

٥- قدمت مباحث امن الدولة تسجيلاً صوتياً لمقابلة تنظيميه تمت بين المتهم واحد المصادر بتاريخ ١٩٧٦/٥/١٧ تبين من الاطلاع على محضر تفريغها انها انطوت على ما يفيد عضوية المتهم بمنظمة شيوعية سرية واجرائه مع المصدر نقاشاً تنظيمياً تفصيلياً حول هيكل حزب العمال الشيوعى المصرى ومستوياته المختلفة ومطبوعاته السريه ومنها الجريدة الجماهيرية "الانتفاض" والجريدة الداخلية "شيوعى مصرى" ووسائل التمويل وكيفية تجنيد الاعضاء الجدد وقواعد الامان وغير ذلك من الشئون التنظيميه والتعبير عن الخط السياسى فى

معاداة السلطة الشرعية والنظام القائم ، بالاضافة الى الافصاح عن موقفه من المنظمات الشيوعية الأخرى وغيرها من الاتجاهات المعادية .

بالنسبة للمتهمة الثانية عشرة نادية محمود محمد شكرى :

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهمة من اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى ، وانها حررت بخطها بعض وثائقه التى صدرت فى اعقاب اضطرابات يناير الماضى متضمنة الإشادة بها والدعوة الى تجديدها وابراز دور الحزب فى تنظيمها وقيادتها ، ومن بينها الوثيقة المعنونة" المهام الملحة للحركة الشيوعية لحزب العمال الشيوعى المصرى" والتى تم ضبطها لدى المتهم محمد كمال شعيب أحد اعضاء خلية الحزب بينها .

٢- أسفر تفتيش مسكن المتهمة عن ضبط نشرة "الصراع" احدى النشرات السرية التى يصدرها الحزب ، وقد ورد بها تفصيل لسياسة الحزب ودور لجانه التنظيمية والقيادية فى كيفية استقطاب الجماهير وكذا بيانات اخرى مناهضة توزعها العناصر المعادية بالجامعة تنتقد الاوضاع القائمة بالبلاد بدعوى افتقاد الحرية والديمقراطية وتدعو للتلاحم بين الجماهير والاحزاب الشيوعية ، فضلاً عن مجموعة من الأوراق تضمنت تنديداً بالسياسة التى تنتهجها الدولة وتعريضاً بالمسئولين فيها .

٣- أسفرت اعادة تفتيش مسكن المتهمة بمناسبة القبض على شقيقها المتهم محمد محمود شكرى متلبساً بتوزيع نشرات شيوعية سرية عن ضبط كشكول يحمل اسمها وبه بعض التحليلات السياسية والرموز التنظيمية وقرر شقيقها أنه يخصها لدى عرضه عليه .

بالنسبة للمتهم الثالث عشر محمد محمد محمد فتيح :

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى وانه قام بالتحريض على اعمال التظاهر التى وقعت بجامعة

عين شـمس يوم ١٩٧٧/١/١٨ كـمـا تزعم بعض المظاهرات التى خـرجت من الجامعة فى هذا اليوم وتوجهت لمنطقة باب الشعرية وميدان العتبة .

٢- قدمت مباحث امن الدولة صوراً فوتوغرافية للمتهم اثناء قيادته للمظاهرات المشار إليها بالتحريات ابان اضطرابات يناير الماضى .

٣- جاء بشهادة محمد حاتم محمود زهران ان المتهم عضو بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى وحضر العديد من اجتماعاته التنظيميه وانه اشترك فى التحريض وقيادة المظاهرات التى خرجت من جامعة عين شمس يوم ١٩٧٧/١/١٨ فى بداية الاحداث .

٤- جاء بشهادة محمد عز الدين عنتر ان المتهم اشترك فى المظاهرة المعادية التى خرجت من جامعة عين شمس يوم ١٩٧٧/١/١٨ وكان محمولاً على الاعناق بميدان عبده باشا .

٥- جاء باقوال الشاهد مصطفى السروت ان المتهم اعتاد التظاهر والاعتصام بجامعة عين شمس ضد السلطة الشرعية .

بالنسبة للمتهم الرابع عشر عبدالحكيم تيمور الملوانى:

١- ورد بتحريات مباحث الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى ، وانه دأب على اثارة القلاقل فى صفوف القاعدة الطلابيه عن طريق مجلات الحائط المناهضة وكذا عن طريق الندوات وحلقات النقاش ، وانه كان من العناصر التى تزعمت المظاهرات التى خرجت من جامعة الاسكندريه ابان الاضطرابات التى حدثت فى شهر يناير الماضى .

٢- اعترف المتهم بالتحقيقات انه فى ظهر يوم ١٩٧٧/١/١٨ اشترك فى تجمهر مع آخرين من طلبة كلية الهندسة وساروا فى مظاهرة يرددون فيها الهتافات المثيرة احتجاجاً على القرات الاقتصادية بزيادة اسعار بعض السلع ، وانه والمتجمهرون توجهوا فى مظاهراتهم الى الكليات الأخرى حيث انضم إليهم

عدد آخر من الطلاب كما قرر انه شارك فى الندوات التى عقدت بالجامعة فى غضون شهر ديسمبر الماضى سنة ١٩٧٦ ونشر فى احداها بياناً مناهضاً بعنوان "**مصر الى اين ؟**" ، واستطرد الى انه يرى ضرورة قيام الحزب الشيوعى وانه طالما عبر عن آرائه السياسية المناهضة من خلال مجلات الحائط، وهاجم سياسة النظام القائم بدعوى خيانته وتصفيته للقضية الفلسطينية واقر بأنه حرر مقال "**مصر الى اين ؟**" المنشور بمجلة الحائط المعنونه "**وجهة نظر**" والمضبوطة بكلية الهندسة والى تحمل اسمه ، وقد تبين من الاطلاع عليه ان المتهم المذكور عمد الى صياغته فى عبارات تتضمن اثارة فئات الشعب المختلفة ضد نظام الحكم الحالى واثارة السخط والبغضاء ضد القائمين عليه وزعزعة الثقة فيهم .

بالنسبة للمتهم الخامس عشر محمد هشام عبدالفتاح ابراهيم:

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- ضبط لدى تفتيش مسكن المتهم ٣٣ عدداً من نشرة الانتفاض لسان حال حزب العمال الشيوعى الصادرة بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٩ و١٩٧٦/٨/٢١ و١٩٧٦/٩/١١ و١٩٧٦/١٠/٣٠ و١٩٧٦/١١/٦ ، وكذا مجلة حائط يصدرها المتهم يحيى شرباص عضو الحزب الذى تربطه به علاقة وثيقة ، وبأنه اتصل بأولهما فى شأن نشاط الحزب فتسلم منه اعداداً من نشرة الانتفاض لمطالعتها واعداداً اخرى للاحتفاظ بها لحين طلبها واضاف ان اعداداً اخرى كانت تسلم لشقيقه خالد عبدالفتاح ابراهيم ، واقر كذلك بحيازته لما ضبط بمسكنه من نشرات تنظيميه واوراق تتضمن تحليلات واشعار سياسية مناهضة للنظام القائم .

بالنسبة للمتهم السادس عشر خالد عبدالفتاح ابراهيم:

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعي المصرى .

٢- ضبط بحيازة المتهم لدى تفتيشه مسكنه ٣٣ عدداً من نشرة الانتقاض لسان حال الحزب الصادرة بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٩ و ١٩٧٦/٨/٢١ و ١٩٧٦/٩/١١ و ١٩٧٦/١٠/٣٠ وكذا مجلة حائط يصدرها المتهم يحيى شرباص تتضمن هجوماً على النظام القائم ونيلاً منه ووصف بالخيانة .

بالنسبة للمتهم السابع عشر احمد محمد صديق :

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال . الشيوعى المصرى .

٢- اسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط اعداد كبيرة من نشرة "**الانتقاض**" لسان حال الحزب ومنشور معاد معنون "**العالم كله من صنع ايدينا**" صادر عن الحزب فضلاً عن عديد من البيانات المناوئه التى اصدرتها الاسر التابعة للحزب فى الجامعة .

٣- جاء بشهادة سيد زهدى عبدالرحيم ان المتهم قام بالخطابه فى حفل انتخابى إبان الانتخابات الأخيرة لمجلس الشعب لتأييد مرشح حزب العمال الشيوعى المتهم محمد عزت عامر على نحو يتضمن تحريضاً وإثارة للجماهير ضد السلطة الشرعيه والقائمين عليها .

٤- تبين من الاطلاع على القضية رقم ١٩٧٦/٨٨٥ امن دولة عليا المتضمنه ان المتهم سبق ضبطه فيها متلبساً بتوزيع منشور انتخابى مناهض بعنوان "**برنامجنا العمالى الديمقراطى**" لصالح المتهم محمد عزت عامر الذى دلت التحريات على انه كان مرشح الحزب فى الانتخابات الأخيرة لمجلس الشعب عن دائرة مصر القديمة ويتضمن المنشور ذات برنامج الحزب المشتمل على مبادئه وآرائه والذى صدر عنه بنفس العنوان فى نشراته السريه المتعددة .

بالنسبة للمتهم الثامن عشر فاروق ابراهيم ابراهيم حجاج :

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من قيادات حزب العمال الشيوعي المصرى .

٢- تم تسجيل حديث للمتهم بإذن من السلطة القضائيه مع احد مصادر جهات الأمن تبين من محضر تفريغه ان المتهم يقوم بنشاط حزبى ملموس .

٣- ورد باقوال الشاهد محمد حاتم زهران ان المتهم من اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى وانه عرض عليه اعداداً مختلفة من مجلة الانتفاض لسان حال الحزب ودعاه للانضمام إليه وطلب منه ضم آخرين لدخوله كما اشار فى شهادته الى قيام المتهم بدور بارز فى التحريض والإثارة السابقة على قيام اضطرابات ١٨ و١٩ يناير الماضى وفى الاعداد لعدة اجتماعات حضرها مع غيره من الاعضاء تطبيقاً للخط السياسى للحزب فى التمهيد لقيام ثورة شعبية.

٤- جاء باعتراف المتهم احمد مصطفى اسماعيل بالتحقيقات ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى .

٥- جاء بشهادة مصطفى السروت ان المتهم من العناصر المناهضه التى اعتادت تحريض الطلاب على التظاهر والاعتصام فى محيط الجامعة ضد النظام القائم .

بالنسبة للمتهم التاسع عشر محمد شهاب الدين سعد حسين بدر :

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى وان له نشاط بارز فى الدعاية والترويج لافكاره ومبادئه فى المجال الطلابى من خلال مجلات الحائط والمؤتمرات والندوات ، وانه ايضاً عضو قيادى بمختلف الجماعات التى تنشط فى اطار الدعاية للحزب المذكور فى مواجهة السلطة والمسئولين كما انه اشترك فى المسيرة المعادية التى خرجت من جامعة القاهرة يوم ١٩٧٦/١١/٢٥ وتوجهت الى مجلس الشعب وتزعمتها بعض عناصر هذا الحزب .

٢- اسفر تفتيش منزل المتهم عن ضبط عديد من البيانات والنشرات الصادرة عن عناصر الحزب فى الجامعة والمعبرة عن خطه السياسى فى مهاجمة نظام الحكم والقائمين عليه واتهامهم بالعمالة والخيانة ، من بينها المنشورات المعنونه **"فلنناضل فى مواجهة سياسة القهر والتشريد ، فلنواجه كل المحاولات الإرهابية "** .

بالنسبة للمتهمه العشرين شهرت محمود امين العالم :

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهمة من اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- ضبط بمسكن المتهمة عند تفتيشه بعض البيانات المناهضة ومنها بيان صادر عن احدى الاسر الجامعية المناوئه بعنوان **"لنساند طلاب المدينة"** يهاجم النظام القائم ويؤيد حق الطلاب فى الاضراب والتظاهر .

٣- اقرت المتهمه باشتراكها فى المسيرة المعادية التى خرجت من جامعة القاهرة فى ١٩٧٦/١١/٢٥ .

٤- قرر الشاهد محمد حاتم زهران ان المتهمه كانت تحضر الندوات التى يعقدها اعضاء الحزب فى الجامعات والتجمعات الشعبيه للتنديد بسياسة الدولة ولتحريض الجماهير على كراهية نظام الحكم القائم وانه شاهدها بميدان التحرير فى الساعة الرابعة من مساء يوم ١٩٧٧/١/١٨ مع بعض المتهمين من اعضاء الحزب وغيرهم اثناء مشاركتها فى المظاهرات التى توجهت الى مبنى مجلس الشعب فى ذلك اليوم .

٥- جاء باعتراف المتهم احمد مصطفى اسماعيل ان المتهمه عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى .

بالنسبة للمتهم الحادى والعشرين احمد عبداللطيف حمدى عبداللطيف :

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ومحاضرها ان المتهم عضو بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى ، وانه فى يوم ١٩٧٧/٢/١٤ وعقب افتتاح

الدراسة بالجامعة اخذ فى تحريض الطلاب ودفعهم الى التجمهر والتظاهر احتجاجاً على صدور قانون حماية الوطن ، وحض الطلاب على تعطيل الدراسة ووزع عليهم بيانات مثيرة بعنوان **"لنوحد صفوفنا ضد الارهاب والتجويع"** اصدرته العناصر الماركسيه المناهضه لإثارة الجماهير ضد السلطة وذلك انطلاقاً من ميوله الشيوعى وعدائه للنظام القائم ، كما قاد المظاهرات التى حدثت فى ذلك اليوم بالجامعة لهذا الغرض ، وقد التقطت له عدة صور فوتوغرافيه اثناء ذلك .

٢- جاء بشهادة الرائد اشرف محمد فهمى والنقيب مصطفى ماهر محمد بمباحث امن الدولة بالتحقيقات ان المتهم تزعم الدعوة الى تعطيل الدراسة عقب افتتاح الجامعة والتظاهر ضد السلطة بهدف التصاعد بالاحداث واستمرار الاضطرابات مردداً الهتافات والشعارات المثيرة المعادية .

٣- ضبط بحيازة المتهم لدى تفتيش مسكنه بيانات واوراق خطيه بعنوان **"فلنتصدى للإرهاب والتجويع"** و**"انتفاضة شعبيه ام مخطط تخريبى"** واوراق اخرى تتضمن هجوماً على السلطة الحالية وتنديداً بالنظام القائم ومهاجمة شخص رئيس الجمهورية ووصفه بالخيانة بمناسبة صدور القرارات الاقتصادية والإشادة باحداث يناير سنة ١٩٧٧ بدعوى انها انتفاضة شعبية ، كما ضبطت كراسة باسمه حرر فيها موضوعاً يتضمن ان اهداف المسيرة المعادية التى توجهت من الجامعة يوم ١٩٧٦/١١/٢٥ الى مجلس الشعب كانت تستهدف توحيد الجماهير الشعبية حول وجهة نظر الحركة التى دبرت وتزعمت هذه المسيرة .

بالنسبة للمتهمه الثانية والعشرين رانده عبدالغفار البعثى:

١- جاء باقوال الشاهد صالح احمد حسن ان المتهمه كانت توزع المنشورات على المارة بالطريق العام صباح يوم ١٩٧٧/٢/١٠ مع المتهمين شوقيه كردى شاهين وفاتن السيد عفيفى ، وانها تمكنت من الهرب حال القبض على المذكورتين وتعرف على صورتها بع ضبطه الواقعه .

٢- جاء باقوال الشاهد محمد حاتم زهران ان المتهمه كانت تحضر الندوات التى يعقدها اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى بالجامعات والتجمعات الشعبية للتنديد بسياسة الدولة وتحريض الجماهير على كراهية نظام الحكم الحالى وانه شاهدها بميدان التحرير فى الساعة الرابعة من مساء ١٩٧٧/١/١٨ مع بعض المتهمين من اعضاء الحزب وغيرهم اثناء مشاركتها فى المظاهرات التى كانت تتجه الى مبنى مجلس الشعب فى ذلك اليوم منذ بداية الاضطرابات .

بالنسبة للمتهمة الثالثة والعشرين نجوى عبدالغفار البعثى:

١- جاء بتحريات بمباحث امن الدولة ان المتهمة من اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى وشاركت فى اضطرابات يناير سنة ١٩٧٧ تنفيذاً لمخطط هذا الحزب .

٢- قدمت مباحث امن الدولة صورة فوتوغرافيه للمتهمة اثناء تزعمها احدى المظاهرات خلال تلك الاضطرابات .

٣- جاء بشهادة محمد حاتم زهران ان المتهمة من بين العناصر الشيوعية المرتبطة بحزب العمال الشيوعى المصرى والتى تشارك فى حركته ونشاطه ، وانه شاهدها ضمن مترعمى المظاهرة المعادية التى خرجت من كليتى الهندسة جامعة عين شمس يوم ١٩٧٧/١/١٨ وتوجهت الى مجلس الشعب واصطدمت بقوات الامن .

بالنسبة للمتهمين الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين

شوقيه الكردى نصر شاهين وفاتن السيد عفيفى:

١- جاء بشهادة كل من السيد جمال ابراهيم وصالح احمد حسن ومحمود على جاد الله وفارس محمد شريف وجلال حامد حسن خليل بالتحقيقات انهم شاهدوا المتهمتين صباح يوم ١٩٧٧/٢/١٠ اثناء قيامهما بتوزيع منشورات مناهضة فقاموا بضبطهما وضبط ما بحوزتهما من تلك المنشورات .

٢- تبين من الاطلاع على المنشورات سالفة الذكر انها تحض الجماهير على الثورة ضد النظام القائم وان من بينها نشرة الانتفاض التى اصدرها حزب العمال الشيوعى المصرى فى ١٩٧٧/١/٢٢ ، وبيان مناهض صادر عن هذا الحزب بعنوان **"لن يوقف الارهاب انتفاضة الشعب"** يندد بالسلطة ويحرض على الثورة عليها .

٣- ورد باقوال الشاهد محمد حاتم زهران ان المتهمة شوقية الكردى كانت تحضر الندوات التى يعقدها اعضاء الحزب فى الجامعات والتجمعات الشعبية للتنديد بسياسة الدولة وتحريض الجماهير على كراهية نظام الحكم القائم وانه شاهدها بميدان العتبة يوم ١٩٧٧/١/١٨ حال قيام المظاهرات به مع بعض المتهمين من اعضاء الحزب تشارك وتحرض على الاستمرار فى التظاهر.

بالنسبة للمتهم السادس والعشرين رزق الله بولس رزق :

١- جاء بمحاضر مباحث امن الدولة انه قد تم ضبط المتهم فى ١٩٧٧/٢/٩ متلبساً بتوزيع منشورات مناهضة صادرة عن حزب العمال الشيوعى المصرى تدعو لاسقاط النظام القائم .

٢- جاء بشهادة حامد عبدالحميد قبيص وابوالمحاسن عبدالحميد بريك ومصطفى محمود احمد ، وشعبان عفيفى عبدالفتاح العمال بشركة مصر

حلوان للغزل والنسيج انهم ضبطوا المتهم يوم ١٩٧٧/٢/٩ يوزع منشورات معاديه على عمال المصانع بمنطقة حدائق القبه وضبطوا معه كمية من هذه المنشورات .

٣- تبين من الإطلاع على المنشورات المضبوطه سالفة الإشارة انها صادرة عن حزب العمال الشيوعى وتتضمن حض الجماهير على الثورة ضد النظام القائم والاشادة باحداث ١٨ و١٩ يناير ووصف القيادة السياسية بالخيانه وتحريض الجماهير على عدم الاستفتاء على تشريعات حماية امن الوطن .

٤- اقر المتهم بالتحقيقات بضبطه متلبساً بتوزيع المنشورات المضبوطه وبأنه تسلم نسخها قبيل ضبطه من المتهم محمد الطيب احمد على الذى شاركه توزيعها على العمال واستطاع الفرار ، وبأنه قصد من توزيع المنشورات تأليب الجماهير ضد السلطة للحيلوله دون الاستفتاء على التشريعات الخاصة بحماية الوطن فى اعقاب اضطرابات يناير .

بالنسبة للمتهم السابع والعشرين محمد الطيب احمد على:

١- جاء بمحاضر مباحث امن الدولة انه قد تم ضبط المتهم رزق الله بولس رزق يوم ١٩٧٧/٢/٩ حال توزيعه منشورات مناهضه بمشاركة المتهم محمد الطيب احمد على الذى لاذ بالفرار .

٢- جاء بشهادة حامد عبدالحميد قبيص سلامه وابو المحاسن عبدالحميد بريك ومصطفى محمود احمد انهم شاهدوا حال ضبطهم المتهم رزق الله بولس رزق آخر يشاركه توزيع المنشورات لاذ بالفرار .

٣- اقر المتهم رزق الله بولس رزق انه تسلم المنشورات المضبوطه من المتهم الذى شاركه توزيعها غير انه تمكن من الفرار عند الضبط .

٤- تبين من الاطلاع على المنشورات المضبوطه سالفة الإشارة انها صادرة عن حزب العمال الشيوعى المصرى وتتضمن حض الجماهير على

الثورة ضد النظام الحالى والاشادة باحداث ١٨ و١٩ يناير ووصف القيادة السياسية بالخيانة وتحريض الجماهير على مقاطعة الاستفتاء على تشريعات حماية الوطن .

بالنسبة للمتهمة الثامنة والعشرين ماجده محمد عدلى يوسف:

١- جاء بتحريات ومحاضر مباحث امن الدولة ان المتهمة من اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى وانه تم ضبطها مع المتهم عمر محمود عبدالمحسن خليل يوم ١٩٧٧/٣/١٤ متلبسه بتوزيع منشورات معادية تدعو للإطاحه بالنظام القائم على طلبة كلية آداب عين شمس .

٢- تبين من الإطلاع على هذه المنشورات انها فى مجموعها تندد بالسلطة الشرعية والنظام الحالى وان من بينها منشوراً معنوناً "**فلنحتفل بيوم ٢٦ فبراير بمزيد من النضال لإسقاط القانون الفاشى**" سبق نشره بالعدد رقم ٢٢ الصادر فى ١٩٧٧/٣/١٦ من نشرة الانتفاض لسان حال حزب العمال الشيوعى المصرى .

٣- جاء بشهادة متولى السيد متولى ومحمد ماجد عبدالحميد وبسيونى احمد سلامه الطلاب بكلية آداب عين شمس ومحمد فهيم حبيب ومجدى بنيامين عطوان وعماد الدين فكرى ابراهيم من موظفى هذه الكلية انهم ضبطوا المتهم يوم ١٩٧٧/٣/١٤ متلبساً بتوزيع المنشورات المناهضه والسالف الإشارة إليها على طلاب الكلية بقصد إثارتهم وتحريضهم ضد النظام القائم .

بالنسبة للمتهم التاسع والعشرين عمر محمود عبدالمحسن خليل:

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من المرتبطين بحزب العمال الشيوعى المصرى وانه تم ضبطه مع المتهمه ماجده محمد عدلى يوم ١٩٧٧/٣/١٤ متلبساً بتوزيع منشورات معاديه تدعو للإطاحه بالنظام القائم على طلبة كلية آداب عين شمس .

٢- تبين من الإطلاع على هذه المنشورات انها فى مجموعها تندد بالسلطة الشرعيه والنظام الحالى وان من بينها منشور معنون **"فلنحتفل بيوم ٢٦ فبراير بمزيد من النضال لإسقاط القانون الفاشى"** سبق نشره بالعدد رقم١١ الصادر فى ١٩٧٧/٣/١٢ من نشرة الانتفاض لسان حال حزب العمال الشيوعى المصرى .

٣- جاء بشهادة متولى السيد متولى ومحمد ماجد عبدالحميد وبسيونه احمد سلامه الطلاب بكلية آداب عين شمس ومحمد فهيم حبيب ومجدى بنيامين عطوان وعماد الدين فكرى ابراهيم من موظفى هذه الكلية انهم ضبطوا المتهم يوم ١٩٧٧/٣/١٤ متلبساً بتوزيع المنشورات المناهضه السالف الإشارة إليها على طلاب الكلية بقصد اثارتهم وتحريضهم ضد النظام القائم .

بالنسبة للمتهمة الثلاثين سميحه احمد احمد الكفراوى:

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهمة عضو بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- جاء بمحضر مباحث امن الدولة المؤرخ ١٩٧٦/١٢/٢٧ ان المتهمة حاولت فى ذلك التاريخ طبع منشور معنون **"نرفض زيارة السفاح"** بمكتب للآلة الكاتبة مملوك لاسامة احمد لبيب الذى بادر بالإبلاغ بالأمر بعد تبينه ان المنشور ينطوى على مناهضة سياسة التحالف المصرى - السورى ويندد بزيارة الرئيس حافظ الاسد للبلاد التى تمت فى اطارها متهماً النظامين بقبول الحلول الاستسلامية على حساب الثورة الفلسطينيه ، وانه فى الموعد المحدد لتسلم النسخ المطبوعة للمنشور حضرت المتهمة لأخذها وأمكن التحقق من شخصيتها وتم صرفها لما رأى من الاستمرار فى متابعة نشاطها حينذاك ، وضبطت كمية نسخ المنشور التى تم طبعها وتبين من الاطلاع عليها فى التحقيقات ان فحوى المنشور مطابق لما سلف وان عدد نسخه يناهز عدة آلاف .

٣- ضبط بحيازة المتهمة لدى تفتيش مسكنها أوراق تنظيميه منها بيان صادر عن نادى الفكر الاشتراكى التقدمى احد واجهات حزب العمال الشيوعى فى ممارسة نشاطه تتضمن هجوماً على سياسة النظام الحالى والتشكيك فيه وتشويه صورة القائمين عليه فى نظر الجماهير .

بالنسبة للمتهم الحادى والثلاثين محمود مدحت محمد على:

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- جاد بأقوال الشاهد محمد حاتم محمود زهران بالتحقيقات أنه شاهد المتهم يقود مظاهره يوم ١٩٧٧/١/١٨ بدائرة قسم الدرب الاحمر وسمعه يحرض المشتركين فيها على التوجه لقسم الشرطة للاعتداء عليه لإشعال الاضطرابات واثارة القلاقل فى مواجهة النظام القائم .

بالنسبة للمتهم الثانى والثلاثين أسامة خليل خليل:

١- ورد بتحريات مباحث أمن الدولة ان المتهم من قيادات حزب العمال الشيوعى المصرى وانه احد عناصره التى تمارس نشاطها فى القطاع الطلابى لنشر وترويج مبادئه ، كما دأب على حضور اللقاءات التنظيميه التى يشترك فيها قادة التنظيم ، وانه كان يقود المظاهرات والمسيرات التى ردد خلالها الهتافات المعادية للنظام الحالى .

٢- تبين من الاطلاع على القضيـة رقم ٨٨٥ لسنة ١٩٧٦ حصر امن الدولة العليا المتضمنة ان المتهم سبق ضبطه اثناء حملة الانتخابات الأخيرة لمجلس الشعب بدائرة قسم مصر القديمة لقيامه بالمشاركة فى اجتماع انتخابى لصالح المتهم محمد عزت عامر انتهى بخروج مظاهرة تألفت من بعض عناصر الحزب طافت بالشوارع مرددة الهتافات ضد السلطة الشرعية وذلك فى اطار الحملة الدعائية التى شنها الحزب خلال تلك الانتخابات بهدف اثارة السخط والكراهية ضد النظام الحالى .

٣- جاء باقوال الشاهد مصطفى السروت ان المتهم اعتاد التشهير بالنظام القائم واثارة الطلبة وتحريضهم على التظاهر فى مواجهة السلطة الشرعية .

بالنسبة للمتهمة الثالثة والثلاثين اكرام يوسف خليل:

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهمة من اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- أسفر تفتيش مسكن المتهمة عن ضبط مجموعة من الأوراق والمضبوطات التنظيميه التى تندد بسياسة الدولة وتشهر بها فى معالجتها للمسائل الاقتصادية .

٣- جاء بأقوال الشاهد محمد حاتم زهران أنه تحقق من انتماء المتهمة الى حزب العمال الشيوعى المصرى .

٤- قرر المتهم احمد مصطفى اسماعيل أبوزيد بالتحقيقات ان المتهمة من اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى .

٥- أقرت المتهمة فى التحقيقات بمشاركتها فى بعض أوجه النشاط المعادى ومنها اشتراكها فى المسيرة المناهضة التى خرجت من جامعة القاهرة متوجهة لمجلس الشعب فى ١٩٧٦/١١/٢٥ .

بالنسبة للمتهم الرابع والثلاثين محمد نديم صادق دراج :

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- ضبط لدى المتهم اوراق تنظيمية تهاجم السلطة الحالية وتتهمها بمحاصرة وتصفية الطبقة العاملة وتنظيماتها الجماهيرية التى تقف فى مواجهة النظام الحالى وقياداته السياسية .

٣- شهد محمد حاتم محمود زهران ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى ، وأنه شاهده مساء ١٩٧٧/١/١٨ بميدان التحرير مع

آخرين يحرضون الناس على التظاهر كما اشترك فى مظاهرة توجهت الى مجلس الشعب .

بالنسبة للمتهم الخامس والثلاثين مسعد السيد صالح الطرابيلى:

١- ورد بتحريات أمن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى وأنه من العناصر الشيوعية المتحركة داخل شركة الترسانة البحرية التى دأبت على تبنى المشكلات وتجسيمها لإثارة القلاقل داخل الشركة ، وانه كان من قادة المظاهرة التى خرجت من الشركة المذكورة يوم ١٩٧٧/١/١٨ وكان يردد خلالها الهتافات المعادية احتجاجاً على صدور القرارات الاقتصادية .

٢- جاء بشهادة كل من السيد ابراهيم الجمل ومحمد عبدالرحمن محمد عبدالفتاح انهما شاهدا المتهم اثناء قيادته للمظاهرة التى خرجت من شركة الترسانة البحرية بالاسكندرية يوم ١٩٧٧/١/١٨ ، كما شاهداه يحرض العمال على التجمهر والتظاهر .

٣- جاء بشهادة كل من جابر عبدالعزيز عبدالرحمن واسامة محمد حسن النجار انهما علما من آخرين ان المتهم اشترك فى المظاهرة المذكورة ، وانه كان يحرض عمال الشركة على التظاهر والتجمهر فى مواجهة السلطة .

٤- أسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط منشورات مطبوعة تتضمن تنديداً بالأوضاع السياسية والاقتصادية للبلاد .

بالنسبة للمتهم السادس والثلاثين ثناء الله محمود محمود:

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى وانه ساهم بدور رئيسى فى الدعاية والترويج لمبادئه بين عمال شركة شركة الترسانة البحرية بالاسكندرية وشارك فى تزعم حركة التحريض على التجمهر والتظاهر بين عمالها ابان احداث يناير الماضى .

٢- جاء بأقوال السيد ابراهيم الجمل وغيره من مستخدمى الترسانة

البحرية الذين شهدوا بالتحقيقات ما يؤيد التحريات بشأن دور المتهم فى التحريض والإثارة فى محيط عمال الترسانة البحرية ، وانه كان من متزعمى التحريض على المظاهرات والاضطرابات التى نشبت بها خلال احداث يناير الماضى ، فضلاً عن مشاركته الفعلية فيها .

بالنسبة للمتهم السابع والثلاثين محمد حفنى عبدالرحمن السمان :

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو قيادى بحزب العمال الشيوعى المصرى وقام بدور رئيسى فى تنظيم وتزعم مظاهرات الترسانه البحرية بالاسكندرية يوم ١٨ يناير الماضى .

٢- جاء بشهادة محمد عبدالفتاح رئيس وحدة الحراسة بشركة الترسانة البحرية ان المتهم كان يحرض عمال الشركة على التظاهر ثم شاهده يقود المظاهرات التى خرجت فى يوم ١٩٧٧/١/١٨ للتنديد بسياسة الدولة بمناسبة صدور القرارات الاقتصادية .

٣- جاء بشهادة جابر عبدالعزيز عبدالرحمن رئيس وحدة الامن والمعلومات بالشركة المذكورة انه علم ان المتهم قام بقيادة المظاهرات التى خرجت من الشركة فى يوم ١٩٧٧/١/١٨ لمجابهة السلطة السياسية وإثارة الاضطرابات بعد صدور قرارات يناير الاقتصادية .

بالنسبة للمتهم الثامن والثلاثين السيد مصطفى فرج مصطفى :

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى وأنه كان من العناصر التى تزعمت المظاهرات واحداث الشغب والتخريب داخل الترسانة البحرية بالاسكندرية .

٢- ضبط المتهم واخرين من اعضاء التنظيم اثناء اختفائهم بشقة للتنظيم بالاسكندرية اسفر تفتيشها عن ضبط مبلغ من المال انكر جميع المقبوض عليهم بها ملكيتهم له فضلاً عن ورقة تنظيمية خطية .

٣- اسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط اوراق خطية وبيانات ومطبوعات تتضمن دراسات فى المذهب الشيوعى .

٤- جاء باقوال الشهود جابر عبدالعزيز عبدالرحيم ومحمد عبدالرحمن موافى والسيد مصطفى الجمل موظفى الامن بشركة الترسانة البحرية أنهم شاهدوا المتهم يحرض على قيام المظاهرة التى خرجت منها يوم ١٩٧٧/١/١٨ ويشارك فى قيادتها .

بالنسبة للمتهم التاسع والثلاثين محمد رفيق الكردى محمد نصر شاهين :

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم كان من المحرضين والمتزعمين للاضطرابات والمظاهرات التى وقعت خلال شهر يناير الماضى احتجاجاً على صدور القرارات الاقتصادية .

٢- جاء بشهادة الشاهد محمد حاتم زهران بالتحقيقات انه تحقق من انتماء المتهم لحزب العمال الشيوعى المصرى وكان يحضر اجتماعاته التنظيمية ، وأنه عقد اجتماعاً تنظيمياً مع عدد من اعضاء الحزب مساء يوم ١٩٧٧/١/١٧ تقرر فيه حضور اجتماع لحزب التجمع الوطنى التقدمى بالمعادى يوم ١٩٧٧/١/١٨ والخروج بعده فى مظاهرة تهتف ضد الحكم الحالى وتندد بسياسته ، كما اضاف الشاهد المذكور انه شاهد المتهم يوم ١٩٧٧/١/١٨ إبان الاضطرابات التى اعقبت صدور القرارات الاقتصادية يحرض الجماهير بميدان العتبة على التظاهر ضد السلطة ولحضهم على مواجهتها احتجاجاً على صدور تلك القرارات .

بالنسبة للمتهم الاربعين محمد ابوالمكارم احمد طه :

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- ضبط لدى المتهم اعداد كثيرة من نشرتى **"الانتفاض"** و**"شيوعى مصرى"** ، اللتين يصدرهما الحزب وكذلك بيان صادر عن لجنة الوعى الانتخابى التى ورد بالتحريات انها احدى اللجان التى شكلها الحزب ، ويهاجم البيان الحكومة القائمة ويصف نظام الحكم بالديكتاتورية وبالسير فى الطريق الذى يتفق مع مصالح الاستعمار .

بالنسبة للمتهم الحادى والاربعين صبرى رزق على سكرانه :

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- ضبط بمسكن المتهم لدى تفتيشه بعض النشرات التنظيمية منها أعداد من نشرة **"الانتفاض"** لسان حال حزب العمال الشيوعى المصرى الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٣ و١٩٧٦/٤/٣ و١٩٧٦/٥/٨ و١٩٧٦/٥/١٥ ،وعدد خاص من تلك النشرة محرر بخط اليد ، كما ضبطت لديه بعض الاوراق الخطية المتضمنه اشعاراً وازجالاً مناهضة يهاجم فيها السلطات القائمة وسياساتها .

٣- تضمنت اقوال الشاهد محمد ابراهيم الشاذلى ان المتهم باشر نشاطاً تنظيمياً معادياً بمنطقة بورسعيد عن طريق عقد اللقاءات وتوزيع نشرات الحزب، كما ان المتهم أبلغه باشتراكه فى احداث التظاهر والشغب التى وقعت بمدينة القاهرة يومى ١٨ و١٩ يناير الماضى .

٤- جاء باعترافات محمد حسين محمد نبوان ومحسن محمد عبدالحميد أبو سمرة ان المتهم شارك فى النشاط التنظيمى للحزب بمدينة بورسعيد عن طريق عقد اللقاءات واصدار وتوزيع النشرات الصادرة عنه .

بالنسبة للمتهم الثانى والاربعين مجيد رزق على سكرانه :

١- دلت تحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- ضبط بمسكن المتهم -لدى تفتيشه- بعض النشرات التنظيمية منها اعداد من نشرة "الانتفاض" لسان حال حزب العمال الشيوعى المصرى والصادرة بتاريخ ١٩٧٦/٣/٦ و١٩٧٦/١٠/٢ و١٩٧٦/١٠/٩ و١٩٧٦/١١/٢٠، كما ضبطت لديه بعض الاوراق الخطية المتضمنة تحليلات سياسية واشعاراً مناهضة لسلطة الحكم ، وقد أقر المتهم بضبطهما بمسكنه .

بالنسبة للمتهم الثالث والاربعين عاطف محمد عبدالجواد:

١- دلت تحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- ضبط بمسكن المتهم لدى تفتيشه ، بعض الاوراق الخطية المتضمنة تحليلات سياسية وازجالاً مناهضة يهاجم فيها السلطات وسياساتها بعبارات مثيرة ، وقد اعترف المتهم بحيازتها .

٣- تضمنت اقوال الشاهد محمد ابراهيم الشاذلى ان المتهم باشر نشاطاً تنظيمياً معادياً بمنطقة بورسعيد عن طريق المشاركة فى اللقاءات واصدار وتوزيع نشرات الحزب .

٤- جاء باعترافات المتهم محمد حسن محمد نبوان ان المتهم شارك فى النشاط التنتظيمى للحزب بمنطقة بورسعيد عن طريق حضور اللقاءات وتوزيع النشرات الصادرة عنه .

بالنسبة للمتهم الرابع والاربعين محمد حسن محمد نبوان :

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- اعترف المتهم فى مرحلة من التحقيقات بمباشرته نشاطاً تنظيمياً معادياً فأقر بصلته بالمتهم صبرى رزق على سكرانه وبأنه أمده ببعض

المنشورات والمطبوعات التنظيمية الصادرة عن حزب العمال الشيوعى منها نشرة **"الانتفاض"** ومنشـــور بعنوان **"لن يوقف الإرهاب انتفاضة الشعب"** ومنشورات أخرى وكلفه بترويجها بيد أنه قام باحراقها ، كما قام بتوزيع بعضها بمدينة بورسعيد بناء على هذا التكليف .

٣- ضبط بمسكن المتهم لدى تفتيشه ، بعض المنشورات التنظيمية الصادرة عن حزب العمال الشيوعى المصرى ، منها نشرة **"الانتفاض"** لسان حال الحزب العدد الاول السنة الخامسة الصادر بتاريخ ١٩٧٧/١/١٢ ، ومنشورين احدهما بعنوان **"لن يوقف الارهاب انتفاضة الشعب"** صادر بتاريخ ١٩٧٧/٢/٤ والثانى بعنوان **"النداء الثالث الى جماهيرنا فى بورسعيد ، كافحوا من اجل اسقاط سلطة القمع والنهب والخيانة"** يشتمل على الإشادة باضطرابات يومى ١٨ و١٩ يناير الماضى مع وصفه النظام القائم بالخيانة ومهاجمته اجراءاته و التصدى لها ويدعو الجماهير بعبارات مثيرة للوقوف ضده والثورة عليه .

٤- تضمنت اقوال الشاهد محمد ابراهيم الشاذلى ان المتهم باشر نشاطاً تنظيمياً معادياً بمنطقة بورسعيد عن طريق المشاركة فى اللقاءات واصدار وتوزيع نشرات الحزب .

٥- جاء اقوال المتهم محسن محمد عبدالحميد ابو سمرة ان المتهم شارك فى النشاط التنظيمى للحزب بمنطقة بورسعيد عن طريق حضور اللقاءات وتوزيع النشرات الصادرة عنه .

بالنسبة للمتهم الخامس والاربعين محسن محمد عبدالحميد ابوسمرة:

١- دلت تحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- اعترف المتهم بتحقيقات النيابة انه تسلم من المتهم صبرى رزق على

سكرانه منشورات تنظيمية وادعى انه قام باحراقها خشية ضبطها لديه ، كما اعترف بأنه تسلم نشرة "**الانتفاض**" من الشاهد محمد ابراهيم الشاذلى والتى كان تسلمها بدوره من المتهم صبرى رزق سكرانه بيد انه ادعى ايضاً باحراقها ، وقرر كذلك ان المتهم صبرى سكرانه التقى به بعد حوادث يومى ١٨ و١٩ يناير الماضى وطلب منه اوراقاً لاستخدامها فى تحرير منشورات توزع على الجماهير لإثارتها بقصد تجديد الاضطرابات .

٣- تضمنت اقوال الشاهد محمد ابراهيم الشاذلى ان المتهم باشر نشاطاً تنظيمياً معادياً بمنطقة بورسعيد عن طريق المشاركة فى اللقاءات واصدار وتوزيع نشرات الحزب .

بالنسبة للمتهم السادس والاربعين شوقى الكردى محمد نصر شاهين:

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو فى حزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- اسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط بيانات ومنشورات معادية تهاجم النظام القائم وتصفه بالاستغلال والاستسلام للرجعية والاستعمار وتدعو الجماهير للتظاهر والاضراب والاعتصام ضده .

٣- قرر الشاهد محمد حاتم زهران بأنه تحقق من انتماء المتهم لحزب العمال الشيوعى المصرى وانه من القائمين بنشاط حزبى ملموس يتعلق بتثقيف اعضاء الحزب والمنضمين إليه بالثقافة الماركسية اللينينيه وانه شاهده فى اجتماعات الحزب التنظيمية مساء يوم ١٩٧٧/١/١٧ التى تم فيها الاتفاق على الخروج بمظاهرات فى اليوم التالى للتعبير عن السخط على الاوضاع القائمة بالبلاد كما شاهده يوم ١٩٧٧/١/١٨ اثناء المظاهرات الموجودة بميدان العتبة بالقاهرة إبان اضطرابات يناير ، وكان يشارك فيها ويثير الجماهير بالهتافات العدائية ضد السلطة .

بالنسبة للمتهم السابع والاربعين محمد كمال محمد عبدالفتاح شعيب:

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بخلية حزبية تابعة لحزب العمال الشيوعى المصرى وانه يمارس نشاطاً تنظيمياً بعقد الاجتماعات وتوزيع النشرات بمنطقة بنها .

٢- اسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط كثير من المطبوعات والمحررات وغيرها من الوثائق التنظيمية الصادرة عن حزب العمال الشيوعى المصرى ، ومن بينها عدة نشرات من جريدة الانتفاض لسان حال الحزب ، فضلاً عن وثيقة خطية بعنوان **"المهام الملحة للحركة الشيوعية المصرية والمهام الملحة لحزب العمال الشيوعى المصرى"** وبيان بعنوان **"لن يوقف الارهاب انتفاضة الشعب"** وتشتمل جميعها على شرح الخط السياسى للحزب بالنسبة للمرحلة التالية على اضطرابات يناير الماضى وعلى ابراز دور الحزب فيها ودعوته الجماهير الى تجديدها ، وقد تبين من محاضر التحريات ان الوثيقتين الآخيرتين مما يتداوله اعضاء الحزب الآخرون فى مجال نشاطهم .

بالنسبة للمتهم الثامن والاربعين قنديل محمد يوسف منصور الشاذلى:

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بخلية حزبية تابعة لحزب العمال الشيوعى المصرى وانه يمارس نشاطاً تنظيمياً بعقد الاجتماعات وتوزيع النشرات بمنطقة بنها .

٢- اسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط نشرتين من جريدة **"الانتفاض"** لسان حال حزب العمال الشيوعى المصرى .

بالنسبة للمتهم التاسع والاربعين محمد عيسى ابراهيم غانم:

١- دلت تحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- جاء باعتراف المتهم احمد مصطفى اسماعيل ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى وكان مسئولاً تنظيمياً عن نشاطه فيه وقد كلفه بتشكيل خلية عمالية للحزب بالمحلة الكبرى وتجنيد اعضاء آخرين ، وكذلك مزاولة نشاطه الحزبى بالجامعة عن طريق مجلات الحائط والاسر الجامعية المرتبطة بالتنظيم .

بالنسبة للمتهم الخمسين صلاح الدين يوسف عبدالحافظ:

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- اسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط اوراق وبيانات تنظيمية واخرى مناهضة منها كتاب معنون **"حكم الخيانة"** يتضمن هجوماً على اتفاقيات الفصل بين القوات فى سيناء وكذا منشورات محررة بخط اليد وتتضمن تنديداً بالأوضاع السياسية والاقتصادية للبلاد .

بالنسبة للمتهم الحادى والخمسين طارق محمد ابراهيم:

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- ضبط بمسكن المتهم لدى تفتيشه بعض الاوراق الخطية من ضمنها وثيقة تنظيمية بعنوان **"مشروع برنامجنا الوطنى الديمقراطى"** صادرة عن الحزب تتضمن برنامجه واهدافه واساليبه وتشتمل على مهاجمة السلطة القائمة ووصفها بالخيانة والعمالة للاستعمار الامريكى ، كما اشتملت الاوراق الأخرى على قصائد شعرية وزجلية فى مهاجمة النظام القائم والقيادة السياسية بعبارات مثيرة جارحه .

بالنسبة للمتهم الثانى والخمسين عماد حسن صيام:

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- ضبط بحيازة المتهم لدى تفتيش مسكنه تحليل سياسى تنظيمى حول الاحداث التى وقعت خلال شهر يناير الماضى يتناولها من وجهة النظر الشيوعية ويعزو حدوثها الى ما اسماه مسلك السلطة المعادى للطبقات الشعبية .

٣- تبين من الإطلاع على القضيتين ٨٥٥ و٨٥ لسنة ١٩٧٦ حصر امن الدولة العليا المتضمنتين ان المتهم سبق ضبطه فيهما بدائرة قسم مصر القديمة اثناء حملة الانتخابات الأخيرة لمجلس الشعب لكتابته شعاراً مناهضة على الجدران وقيامه بالخطابة فى حفل انتخابى مهاجماً السلطة الشرعية ومندداً بسياساتها بزعم انحيازها للاستعمار ومعاداتها للحريات الديمقراطية ،وكان ذلك فى اطار الحملة الدعائية التى شنتها عناصر الحزب ضد النظام القائم لتأليب وإثارة الجماهير ضده إبان الانتخابات الأخيرة .

بالنسبة للمتهم الثالث والخمسين أحمد زكى احمد محمد:

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة أن المتهم عضو بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- ضبط لدى المتهم عند تفتيش مسكنه تحليلات تنظيمية مناهضة لسياسة الحكم الحالى فى المجالين الداخلى والخارجي وتندد بالقائمين عليه وتصفهم بالخيانة .

٣- جاء بشهادة النقيب فاخر فؤاد عبدالنبى ضابط مباحث امن الدولة بحلوان انه شاهد المتهم يوم ١٩٧٧/١/١٩ يحرض عمال مصانع منطقة حلوان على التظاهر ضد السلطة وقاد احدى هذه المظاهرات ردد خلالها الهتافات المعادية والمثيرة احتجاجاً على صدور القرارات الاقتصادية .

بالنسبة للمتهمة الرابعة والخمسين رحمه محمد رفعت محمود:

١- أفادت تحريات مباحث امن الدولة ان المتهمة من اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى ومن اكثر عناصره تعصباً ونشاطاً .

٢- اسفر تفتيش مسكن المتهمة عن ضبط عدد كبير من المحررات الخطية

والمطبوعة بحيازتها تتضمن مقالات وتحليلات سياسية مناهضة ومنشورات صادرة عن بعض الجماعات الطلابية المرتبطة بحزب العمال الشيوعى المصرى تشتمل على التندبد بالنظام والتهجم على رئيس الجمهورية ودعوة صريحة للإطاحة به .

بالنسبة للمتهم الخامس والخمسين عدلى محمد احمد عليوه :

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- ضبط بمسكن المتهم لدى تفتيشه وثيقة تنظيمية بعنوان **"برنامجنا الوطنى الديمقراطى"** كما ضبط لديه أيضاً بعض مجلات الحائط والاوراق المطبوعة والخطية المتضمنة تحليلات سياسية ومقالات مناهضة للسلطة القائمة وسياساتها يهاجم فيها اتفاقيات سيناء وسياسة الانفتاح وقوانين حماية الحريات بعبارات مثيرة جارحة . ويصف السلطة بالخيانة والعمالة وكذا مقالات تشيد بأحداث التخريب التى وقعت بالبلاد يومى ١٨ و١٩ يناير الماضى .

بالنسبة للمتهم السادس والخمسين ابراهيم عطيه الباز :

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى وانه دأب على إثارة القلاقل والبلبلة فى صفوف القاعدة الطلابية عن طريق مجلات الحائط المناهضة كذا عن طريق الندوات وحلقات النقاش ، وانه من بين من تزعموا المظاهرات التى بدأت بجامعة الاسكندرية اثناء الاحداث الأخيرة .

٢- اسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط مجلة حائط بعنوان **"حول الاحداث الأخيرة"** تحوى مقالاً مناهضاً يتهم السلطة الشرعية بخيانة مصالح الطبقات الشعبية واستغلالها وباتباع الاساليب الديكتاتورية البوليسية فى الداخل وسياسة الحلول الاستسلامية فى الخارج .

بالنسبة للمتهم السابع والخمسين لطفى عزمى مصطفى:

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى وانه حرر بخطه المنشور الصادر عن الجماعات الطلابية المؤيدة للحزب بجامعة اسيوط والمنصورة بعنوان "**بيان صادر عن المؤتمر التأسيسى الاول للتجمع الوطنى الديمقراطى بجامعة اسيوط**".

٢- ضبط لدى المتهم عند تفتيش مسكنه ٧٩ مجلة حائط وبيان تنظيمى خطى تشتمل كلها على التنديد بسياسة النظام الحالى وتتهمه بالخيانة وتدعو الى اسقاطه والتخلص منه .

بالنسبة للمتهم الثامن والخمسين رمضان صالح احمد السيد:

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- ضبط لدى المتهم مجموعة اوراق تنظيمية معادية منها مقال محرر بخط اليد عن اسقاط الحكم القائم يتناول ثورة يوليو منذ قيامها مقرراً انها تتخذ موقفاً مضاداً من الحريات والديمقراطية وبأنها وجهت الضربات الى كافة التنظيمات الشعبية والجماهيرية ويزعم اتباع الحكومة اسلوب العنف والكذب فى إسكات الجماهير ، كما يتهم النظام القائم بالخضوع للطبقات الغنية والدوائر الرأسمالية الامبريالية وينتهى الى المطالبة بالإطاحة بالسلطة ونظام الحكم وتحقيق الشيوعية .

بالنسبة للمتهم التاسع والخمسين محمد احمد ابراهيم الخطيب:

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- ضبط بحيازة المتهم لدى تفتيش مسكنه مجموعة من البيانات والمنشورات المعادية الصادرة عن الجماعات المناهضة التى تعمل فى محيط

الجامعة فى اطار تنفيذ الخط السياسى للحزب الرامى الى إثارة وتأليب الطلاب ضد السلطة بدعوى انحيازها للاستعمار والرجعية .

بالنسبة للمتهم الستين حمدى عبدالفتاح مبروك:

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة انه عضو بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- ضبط بمسكن المتهم لدى تفتيشه اعداد مختلفة من نشرة الانتفاض لسان حال حزب العمال الشيوعى ومجموعة كبيرة من الاوراق المحررة بخط اليد المتضمنة مقالات وتحليلات سياسية تشتمل على دراسات فى النظم الماركسية المتطرفة فضلاً عن مهاجمتها السياسية العامة للدولة فى المجالين الداخلى والخارجى ومن بين ما هاجمته اتفاقيات سيناء ونظام الاستفتاء على رئاسة الجمهورية وما أسمى بالقوانين المقيدة للحريات كما تدعو الى المطالبة بحق الاضراب والتظاهر والى اطلاق حرية العمل للاحزاب الشيوعية مع تحريض طبقة العمال على القيام بالثورة الشعبية ضد النظام القائم .

بالنسبة للمتهم الحادى والستين رضوان مصطفى رضوان الكاشف:

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- ضبط بحيازة المتهم لدى تفتيش مسكنه بيانات واوراق تنظيمية منها ما هو بعنوان "**ماذا يجب ان يكون موقف الوطنيين من احتلال الوطن ومن السيطرة الاقتصادية والسياسية الاستعمارية على مقدرات البلاد**" ، "**من اجل مقاطعة ايجابية للانتخابات الجزئية**" ، "**إلى عمال الحديد والصلب المرشحين عن عضوية اللجنة النقابية**" تتضمن هجوماً على السلطة الحالية ووصفها بالديكتاتورية وتتعرض لشخص السيد/ رئيس الجمهورية وتندد بالانتخابات وتطالب العمال بمقاومة النظام الحالى .

بالنسبة للمتهم الثانى والستين محمد عواد شفيق احمد :

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم كان من متزعمى اضطرابات يناير الماضى ومن المحرضين عليها .

٢- جاء باقوال الشاهد محمد حاتم زهران بالتحقيقات انه تحقق من ان المتهم عضو بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى ، وحضر عدة اجتماعات تنظيمية مع بعض اعضاء الحزب كان آخرها اجتماع تنظيمى بمنزل المتهم احمد نصر الدين يوم ١٩٧٧/١/١٨ تقرر فيه حضور اجتماع لحزب التجمع الوطنى التقدمى بالمعادى يوم ١٩٧٧/١/١٨ والخروج بعده فى مظاهرة ضد السلطة والتنديد بسياستها والتشهير بها وانهم عقب ذلك واصلوا اجتماعاتهم بمسكن المتهم شوقى الكردى شاهين لنفس الغرض .

بالنسبة للمتهم الثالث والستين ميشيل يوسف عبود :

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- وانه دأب على إثارة القلاقل بين الطلاب عن طريق مجلات الحائط المناهضة والندوات وحلقات النقاش .

٣- ضبط بمسكن المتهم لدى تفتيشه بعض الاوراق المحررة بخط اليد المتضمنه تحليلات سياسية مناهضة وهجوماً على السلطة القائمة ، كما هاجم الاحزاب الحالية القائمة ، وتدعو الى حرية تكوين الاحزاب الشيوعية باعتبار ان ذلك هو السلاح التنظيمى للطبقات الشعبية من اجل تغيير النظام الاجتماعى تغييراً جذرياً ، وضبطت لديه كذلك بعض الاوراق الخطيه الأخرى التى تحوى تلخيصاً للمراحل الرئيسية فى تاريخ الحركة الشيوعية والشروط الاساسية لنجاحها .

بالنسبة للمتهم الرابع والستين احمد محمد محمد فتيح :

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى وانه من عناصره النشطة فى مجال الدعاية والترويج لافكار ومخططات الحزب من خلال الهيئات الجامعية التابعة له وباستغلالها عضويته لحزب التجمع الوطنى كستار لهذا النشاط المعادى وانه دائم التعريض بالنظام القائم واتهامه بالخيانة ورفع شعار اسقاطه وانه اشترك مع عناصر الحزب فى المسيرة المعادية يوم ١٩٧٦/١١/٢٥ الى مجلس الشعب وكذا فى احداث ١٨ و١٩ يناير الماضى .

٢- جاء باقوال الشاهد محمد حاتم محمود زهران انه تحقق من انتماء المتهم الى حزب العمال الشيوعى المصرى وانه شاهده صباح ١٩٧٧/١/١٨ يقود مظاهرة مناهضة خرجت من كلية الهندسة جامعة عين شمس وطافت بانحاء القاهرة .

بالنسبة للمتهم الخامس والستين ممدوح عتريس عطيه رضوان :

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- ورد باقوال المقدم احمد فؤاد عبدالغفار والنقيب ابراهيم عبدالخالق خفاجة ان المتهم كان احد متزعمي المظاهرات التى وقعت اثناء الاضطرابات بمدينة السويس يومى ١٨ و١٩ يناير سنة ١٩٧٧ .

بالنسبة للمتهم السادس والستين محمود سيد البيطار :

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى وانه سلم احد مصادر جهات الامن بمدينة الفيوم إبان اضطرابات يناير الماضى منشوراً مناهضاً تضمن تحريضاً للعمال والفلاحين

على التحرك لتغيير النظام القائم ، وطلب منه توزيع نسخ من هذا المنشور على اهالى المدينة .

٢- اسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط منشورات مطبوعة واوراق محررة بخط اليد تتضمن تنديداً بسياسة الدولة ، وهجوماً على الاوضاع السياسية والاقتصادية القائمة بالبلاد .

بالنسبة للمتهم السابع والستين سمير يوسف غطاس:

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- ضبط لدى تفتيش مسكن المتهم أشرطة تسجيل تتضمن اشعاراً وازجالاً مناهضة وبيانات وتحليلات سياسية ذات طابع ماركسى معاد ، وصدر بعضها عن الجماعات التى تخدم اهداف الحركة الشيوعية فى محيط الجامعة فضلاً عن كتب ماركسية عديدة .

بالنسبة للمتهم الثامن والستين عطية السيد عياد:

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى وأحد اعضاء لجنة الحزب باسوان ، وأنه من العناصر النشطة فى مجال الترويج للافكار الشيوعية فى الاوساط العمالية ، ودأب على مهاجمة النظام الحالى وتحريض العمال على التظاهر ضده واتباع اسلوب الاضراب والاعتصام فى مواجهة السلطة الشرعية .

٢- ضبط بحيازة المتهم لدى تفتيش مسكنه ثمانين نسخة من بيان صادر عن لجنة الوعى الانتخابى وهى اللجان التى تحرك من خلالها حزب العمال الشيوعى إبان انتخابات مجلس الشعب الأخيرة تتضمن هجوماً على السلطة الشرعية ونظام الحكم والتنديد بسياساته فى المجالات المختلفة .

بالنسبة للمتهم التاسع والستين حسنى محمد عبدالرحيم:

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى ، وأنه دأب على إثارة القلاقل فى صفوف القاعدة الطلابية عن طريق مجلات الحائط الناهضة وكذا عن طريق الندوات وحلقات النقاش وانه كان من بين من تزعموا المظاهرات المعادية التى خرجت من جامعة الاسكندرية إبان الاضطرابات الأخيرة .

٢- ضبطت بكلية الهندسة جامعة الاسكندرية مجلة حائط معنونة "**وجهة نظر**" محررة بواسطة المتهم وآخرين وتحمل اسماءهم وتحوى مقالاً بعنوان "**مصر الى أين**" يتضمن تحريض فئات الشعب المختلفة ضد النظام الحاكم وإثارة السخط والبغضاء ضد القائمين عليه وزعزعة الثقة فيهم .

٣- ضبط المتهم وآخرون اثناء اختفائهم بشقة للتنظيم بالاسكندرية اسفر تفتيشها عن ضبط مبلغ من المال انكر جميع المقبوض عليهم بها ملكيتهم له فضلاً عن ضبط ورقة تنظيمية خطية .

بالنسبة للمتهم السبعين محمود محمد محمد رجال:

١- دلت تحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى وأنه دأب على إثارة القلاقل فى صفوف القاعدة الطلابية عن طريق مجلات الحائط المناهضة لنظام الحكم القائم وكذا عن طريق الندوات وحلقات النقاش ، وانه كان من العناصر التى تزعمت المظاهرات التى بدأت من جامعة الاسكندرية يومى ١٨ و١٩ يناير سنة ١٩٧٧ .

٢- ضبط المتهم وآخرون من اعضاء الحزب بمعرفة الرائد سعد لبيب بدير الضابط بمباحث امن الدولة اثناء اختفائهم بشقة للتنظيم بالاسكندرية اسفر تفتيشها عن ضبط مبلغ من المال انكر جميع المقبوض عليهم ملكيتهم له فضلاً عن ضبط ورقة تنظيمية خطية .

٣- اسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط نسخة من نشرة الانتفاض التى

يصدرها الحزب وكذا اوراق خطية وبيانات مطبوعات تتضمن هجوماً وتشهيراً بالنظام الحاكم والقائمين عليه وتدعو لإقامة المجتمع الشيوعى .

بالنسبة للمتهم الحادى والسبعين محمد خالد عبدالحميد مندور :

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- اسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط محرر خطى بحيازته عبارة عن تحليل سياسى يهاجم النظام القائم ويصفه بالخيانة والعمالة والتفريط فى السيادة الوطنية ، ويهاجم شخص رئيس الجمهورية ويدعو الى الإطاحة به .

بالنسبة للمتهمة الثانية والسبعين سلوى ميلاد يعقوب:

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهمه من اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- قرر الشاهد محمد حاتم زهران انه تحقق من انتماء المتهمة لحزب العمال الشيوعى المصرى وانها كانت تحضر الندوات التى يعقدها الحزب بالجامعات والتجمعات الشعبية للتنديد بالسياسة التى تنتهجها الدولة ولتحريض الجماهير على كراهية نظام الحكم .

بالنسبة للمتهم الثالث والسبعين احمد نصر الدين احمد ابو بكر :

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو قيادى بحزب العمال الشيوعى المصرى وانه دأب على الدعاية والترويج لافكار ومخططات هذا الحزب.

٢- جاء باقوال الشاهد محمد حاتم محمود زهران انه تحقق من انتماء المتهم لحزب العمال الشيوعى المصرى ،وانه يحضر الندوات التى يعقدها اعضاء الحزب فى الجامعات والتجمعات الشعبية للتنديد بالمسئولين وبالسياسة التى تنتهجها الدولة وانه عقد اجتماعاً فى منزله مع آخرين من اعضاء الحزب

مساء يوم ١٩٧٧/١/١٧ بقصد الاعداد والتخطيط لاعمال التجمهر والتظاهر التى كان يدبر لها الحزب بهدف إثارة الجماهير ضد السلطة .

بالنسبة للمتهم الرابع والسبعين فكرى عبدالظاهر منصور الامبابى :

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من قيادات حزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- جاء باقوال الشاهد محمد حاتم محمود زهران انه تحقق من انتماء المتهم لحزب العمال الشيوعى المصرى وانه كان يحضر الاجتماعات التنظيمية للحزب .

بالنسبة للمتهم الخامس والسبعين السيد السيد الدماطى :

ورد باعترافات المتهم احمد مصطفى اسماعيل ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى وكان يباشر نشاطه التنظيمى باحدى خلاياه العمالية بالمحلة الكبرى ويسعى فى تجنيد الآخرين للحزب .

بالنسبة للمتهم السادس والسبعين رجب محمود جمعه :

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- اسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط أوراق تنظيمية منها ما يتضمن تشهيراً بسياسة الدولة الاقتصادية وبعض المطالب التى تتفق مع الخط السياسى للحزب المذكور .

بالنسبة للمتهم السابع والسبعين محمد خالد محمد ابراهيم جويلى :

١- قرر المتهم خليفة شاهين خليفة فى اعترافاته بالتحقيقات أنه احد اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى الذين يتسمون باسماء مستعارة وأنه كان يتسمى باسم حركى هو "بدوى" باعتباره احد اعضاء هذا الحزب ، وقد تعرف عليه عند عرضه عليه بالتحقيقات ، كما ارشد عن الشقة التى كان يلتقى

بها مع المتهم فى اطار نشاطهما التنظيمى ، وهى الشقة التى تبين ان المتهم استأجرها من السيدة/ توحيدة محمد الشربينى بمنطقة المطرية لاستعمالها كأحد مقار للحزب .

٢- قررت السيدة توحيدة محمد الشربينى مالكة الشقة سالفة الذكر ان المتهم استأجر منها هذه الشقة ، وقدمت عقد الإيجار الذى تبين أنه موقع باسم المذكور بتاريخ ١٩٧٦/٤/١٨ مبين به ذات رقم بطاقته الشخصية .

بالنسبة للمتهم الثامن والسبعين منصور عطيه رمضان:

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- ورد باقوال الشاهد مصطفى احمد السروت مراقب النظام بجامعة عين شمس أن المتهم كان من معتادى إثارة الطلبة بالجامعة والمحرضون لهم على الاعتصام والتظاهر والتنديد بنظام الحكم القائم والمطالبة باسقاطه .

بالنسبة للمتهم التاسع والسبعين محمد حسن خليل:

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى وانه احد عناصره التى تمارس نشاطها بين القطاع الطلابى من خلال مجلات الحائط والملصقات والمؤتمرات والندوات لنشر وترويج مبادئه .

٢- جاء بشهادة مصطفى السروت ان المتهم اعتاد التشهير بالنظام القائم وإثارة الطلبة وتحريضهم على التظاهر فى مواجهة السلطة الشرعية .

بالنسبة للمتهم الثمانين محمد بهائى محمد الميرغنى:

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى ، وانه احد عناصره التى تمارس نشاطها بالقطاع الطلابى .

٢- جاء بشهادة مصطفى احمد السروت ان المتهم اعتاد التشهير بالنظام القائم وإثارة الطلاب وتحريضهم على التظاهر فى مواجهة السلطة الشرعية .

بالنسبة للمتهم الحادى والثمانين خالد محمد السيد الفيشاوى:

١- جاء بمحضر تحريات مباحث امن الدولة المؤرخ ١٩٧٧/٥/١٠ انه قد تم ضبط المتهم بمعرفة بعض عمال شركة القاهرة للصباغه والتجهيز بشبرا الخيمة مساء اليوم المذكور حال قيامه بتوزيع نشرة معادية بعنوان "**الذكرى رقم٦ لجمهورية ١٥ مايو الديكتاتورية**" على عمال الشركة ، وضبطوا معه حقيبة من البلاستيك تحتوى على عدد كبير من تلك النشرة ، وتم تفتيش منزله على اثر ذلك فعثر به على اوراق ونشرات اخرى معادية من بينها نشرة بعنوان "**فلنناضل فى مواجهة سياسة القهر والتشريد**" .

٢- جاء باقوال الشهود حليم حلمى بشاى ، ومحمد عبدالمطلب العتابى ، وسيد احمد انور ، وصبحى طه على النجار من عمال شركة القاهرة للصباغة والتجهيز بشبرا الخيمة انهم ضبطوا المتهم متلبساً بتوزيع النشرات المعادية سالفة الذكر وقاموا بتسليمه لرجال الشرطة .

٣- تبين من الاطلاع على مضبوطات المتهم التى اسفر عنها تفتيش شخصه ومنزله ان من بينها نشرتان الاولى بعنوان "**الذكرى رقم ٦ لجمهورية ١٥ مايو الديكتاتورية**" تتضمن هجوماً على ثورة ١٥ مايو التصحيحية والأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة وتعريضاً بالسيد رئيس الجمهورية والمسئولين ودعوة للجماهير للاضراب والتظاهر والالتفاف حول ما وصف بالتنظيم الثورى للعمال. والنشرة الثانية بعنوان "**فلنناضل فى مواجهة سياسة القهر والتشريد**" تتناول بالطعن والهجوم ايضاً النظام الحالى وقيادته فضلاً عن العثور بمنزله على محررات اخرى ومجلات حائط تحتوى على التنديد بالأوضاع القائمة وتثير الطلاب ضده.

٤- جاء بشهادة العقيد/ أمين اسماعيل بمباحث امن الدولة فى التحقيقات ان التحريات دلت على ارتباط المتهم بحزب العمال الشيوعي المصرى وان النشرات التى ضبطت اثناء توزيعها فى الواقعة السالفة صادرة عن الحزب المذكور .

بالنسبة للمتهم الثانى والثمانين خليفة شاهين خليفة :

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم - وهو يحمل جنسية دولة الامارات العربية - يقوم بالاتصال ببعض عناصر حزب العمال الشيوعى المصرى لصالح بعض جهات الرفض العربية .

٢- اعترف المتهم بالتحقيقات بأن احد المسئولين الدبلوماسيين باحدى السفارات العربية بالقاهرة عرفه منذ بداية ١٩٧٤ بشخص مصرى يتسمى باسم مستعار **"كمال"** باعتباره من العناصر المناهضة لنظام الحكم فى مصر ، ولما تعددت اللقاءات بينهما علم انه عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى وتسلم منه عديداً من نشرات **"الانتفاض"** التى يصدرها الحزب ، كما طلب منه المذكور دعم الحزب مالياً لمعاونته فى استمرار نشاطه فقدم له مبلغ مائة جنيه مصرى حصل على نصفه من المتهم جمعه راشد الذى كان يعلم بالغرض من دفعه وبما يجريه من اتصالات ، واضاف انه فى غضون شهر ابريل سنة ١٩٧٥ تسلم من الموظف الدبلوماسى -سالف الذكر- صندوقاً مغلقاً كلفه بتوصيله الى عضو الحزب **"كمال"** وانه رجح ان الصندوق يحتوى على آلة كاتبة لاستخدامها فى كتابة مطبوعات الحزب . واستطرد الى انه تعرف كذلك من خلال هذا الأخير على آخرين تسميا باسمى **"اسماعيل"** و **"بدوى"** وانه التقى بهما فى لقاءات تنظيمية بشقة بمنطقة المطرية قام بالإرشاد عنها . وانه التقى ايضاً بالمتهم احمد بهاد الدين شعبان عضو الحزب خلال سنة ١٩٧٤ بمسكن المتهم محمد قاسم نعمان والذى تحدث معه عن اوضاع الحركة الطلابية المصرية المناوئة للسلطة وغيرها من التيارات السرية الموجودة فى الساحة السياسية . كما ارشد الشاهد الى المتهم محمد خالد محمد ابراهيم جويلى وحدده بأنه عضو الحزب الذى اتصل به بالاسم الحركى **"بدوى"** بالمقر التنظيمى بتلك الشقة .

بالنسبة للمتهم الثالث والثمانين جمعه راشد جمعه :

جاء باعتراف المتهم خليفة شاهين خليفة ان المتهم دفع مبلغاً من المال لدعم حزب العمال الشيوعى المصرى مع علمه بذلك ، كما انه يعلم بأمر اتصاله بعناصر الحزب .

بالنسبة للمتهم الرابع والثمانين محمد عوض خميس عوض :

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- قرر الشاهد سعد لبيب بدير الضابط بمباحث امن الدولة ان المتهم عاد لمزاولة نشاطه الشيوعى المعادى والاتصال بعناصر الحزب الهاربين من تنفيذ الاذن الصادر بضبطهم محاولاً مساعدتهم على الهروب من وجه العدالة بإيوائهم بالشقق المفروشة المستأجرة بمعرفته وانه قام بضبط المتهم وآخرين من اعضاء التنظيم اثناء اختفائهم بشقة للتنظيم بالاسكندرية .

٣- اسفر تفتيش الشقة التى كان المتهم يأوى بها بعض اعضاء الحزب الهاربين السالفة الذكر عن ضبط مبلغ من المال انكر جميع المقبوض عليهم بها ملكيتهم له فضلاً عن ضبط ورقة تنظيمية خطية .

بالنسبة للمتهم الخامس والثمانين زكى مراد ابراهيم :

١- تبين من الرجوع الى تحقيقات القضية رقم ١٠/١٩٧٥ أمن دولة عليا بالنسبة للمتهم ان تحريات جهات الامن فيها أوردت انه عنصر قيادى بتنظيم الحزب الشيوعى منذ نشأته وصار على هذا الاساس عضواً بلجنته المركزية التى تقوم بوضع السياسة العامة التى يسير عليها الحزب فى تحركه ضد السلطة ، وأنه سلم مصادرها عدداً من مطبوعاته السرية ومنها مجلة الانتصار، كما قدمت جهات الامن تسجيلات صوتية لمقابلات تنظيمية اجراها المتهم مع مصادرها منها مقابلة بتاريخ ١٢/٣/١٩٧١ ومقابلة أخرى بتاريخ ٣٠/٦/١٩٧٤ .

٢- تبين من الاطلاع بالتحقيقات على محضرى تفريغ هاتين المقابلتين انهما انطوتا على مناقشة تنظيمية حول الاوضاع السياسية والعامة بالبلاد بقصد رسم استراتيچية الحزب واسلوب عمله ، بالاضافة الى مناقشة بعض الموضوعات التنظيمية الأخرى المتصلة بهيكل الحزب ومستوياته التنظيمية وتمويله وكذلك توزيع مسئوليات اعضائه على مختلف مجالات نشاطه العمالية والطلابية والجماهيرية فضلاً عن بحث المسائل المتصلة بانشاء مدارس الكادر والموضوعات المتعلقة بمطبوعات الحزب ومنها مجلة الانتصار وكيفية تبادلها مع الاحزاب الشيوعية العربية وتنسيق التعاون بصفة عامة مع هذه الاحزاب ، كما تناولت المناقشة الواردة بالتسجيلات وضع برنامج عام الحزب وبرنامج عمل الجبهة التى يحاول تكوينها من مختلف الاتجاهات المعادية للنظام الحالى .

٣- جاء باقوال الشاهد حسن ابراهيم درويش انه تحقق من ان المتهم هو احد مؤسسى الحزب الشيوعى وذلك من خلال ما عقده من لقاءات معه بوصفه مصدراً لجهات الامن وانه تبين ان المتهم قام على هذا الاساس مع غيره من قادة هذا التنظيم بوضع الخطوط الاساسية لتحركه وتمويله وشروط العضوية به .

بالنسبة للمتهم السادس والثمانين محمود محمد توفيق :

١- جاء بتحريات جهات الامن فى القضية رقم ١٩٧٥/١٠ ان المتهم عضو قيادى بمنظمة الحزب الشيوعى المصرى ومسئول الجهاز الفنى به ، وانه بهذه الصفة قام بمعاونة المتهم عبدالقادر شهيب وآخرين من الاعضاء فى نقل ارشيف التنظيم الى مسكن الشاهد محمد ابراهيم الطنطاوى الذى كان يتظاهر بالعضوية حيث كلفه باحراق بعض اجزائه والاحتفاظ بالبعض الآخر وانه درج على عقد لقاءات تنظيمية بقادة واعضاء التنظيم تم تصوير بعضها ، وقدمت الصور بالتحقيقات وتبين من مناظرتها ان من بين المشاركين فيها المتهمين زكى

مراد ابراهيم ومبارك عبده فضل حجى وعبدالقادر شهيب كما ورد بالتحريات ان المتهم حرر بخطه بعض وثائق التنظيم واستأجر مقراً له بالقاهرة .

٢- اسفر تفتيش منزل المتهم فى القضية سالفة الذكر عن ضبط عديد من النشرات التنظيمية التى اصدرها الحزب منها **"مشروع لائحة الحزب الشيوعى المصرى"** و **"مشروع اولى للمناقشة المبدئية لبرنامج الحزب الشيوعى المصرى"** و**"مشروع عمل للقوى الشعبية المصرية"** و **"برنامج التثقيف"** و **"من التجمع الى بناء الحزب"** و**"قواعد الامان فى الاحزاب السياسية"** بالاضافة الى العدد التاسع من نشرة التنظيم المعنونه **"الصراع"** فضلاً عن نشرات صادرة عن التنظيمات الشيوعية فى اسرائيل وسوريا ولبنان .

٣- جاء باقوال الشاهد محمد ابراهيم الطنطاوى فى القضية المذكورة انه تحقق بوصفه مصدراً لجهات الامن من عضوية المتهم فى الحزب ومن انه كان يساهم فى حفظ وثائقه التى يطلق عليها **"أرشيف الحزب"** مضيفاً انه تسلم منه جزءاً من هذا الارشيف لحرقه والتخلص منه فبادر بتسليمه لجهات الامن .

بالنسبة للمتهم السابع والثمانين مبارك عبده فضل حجى :

١- جاء بتحريات جهات الامن فى القضية رقم ١٩٧٥/١٠ بالنسبة للمتهم انه اسس مع آخرين من المتهمين تنظيم الحزب واسهم فى وضع اسسه الفكرية من خلال وثيقة اطلقوا عليها **"القضايا الاساسية لبناء الحزب"** ، كما ساهم فى رسم خطة عمل الحزب فى اصدار العديد من النشرات التى تداولها اعضاؤه وقدمت جهات الامن بالتحقيقات كذلك صوراً فوتوغرافية لعدد من الاجتماعات التنظيمية التى حضرها المتهم فى اطار نشاطه الحزبى .

٢- اسفرت اجراءات تفتيش سكن المتهم فى القضية الحالية عن ضبط نشرات ومطبوعات تنظيمية صادرة عن الجماعات التى تعمل من خلالها الحركة

الشيوعية السرية بالجامعة ، ومنها منشور بعنوان **"فلنناضل فى مواجهة القهر والتشريد"** يتضمن تأييداً للاضراب والتظاهر والاعتصام ودعوة الجماهير الشعبية للثورة ضد النظام القائم ، كما يتضمن فى عبارات مثيرة هجوماً على سياسة الانفتاح الاقتصادى والمسئولين عنها ، وضبطت لدى المتهم ايضاً بعض المحررات الخطية التى يغلب عليها الطابع الماركسى ، وتحوى سرداً لتاريخ الحركة الشيوعية فى مصر وكيفية تكوين التنظيمات الشيوعية .

بالنسبة للمتهم الثامن والثمانين سيف الدين محمد صادق :

١- جاء بتحريات اجهزة الامن فى القضية رقم ١٩٧٥/١٠ ان المتهم عضو قيادى بمنظمة الحزب الشيوعى المصرى وساهم فى تأسيسه وصار بعد قيامه عضواً بلجنته المركزية .

٢- قدمت جهات الامن عدة تسجيلات صوتيه لمقابلات اجراها المتهم مع مصادرها وضح من الاطلاع على محاضر تفريغها بالتحقيقات انضمامه للحزب وارتباطه بقيادته المركزية ومسئوليته عن نقل توجيهاتها لاعضائه .

بالنسبة للمتهم التاسع والثمانين محمد على عامر الزهار :

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بالحزب الشيوعى المصرى .

٢- اسفر تفتيش منزل المتهم عن ضبط بعض الدراسات الشيوعية ، فضلاً عن بيان مناهض معنون **"فلنناضل فى مواجهة سياسة القهر والتشريد"** صادر عن احدى الجماعات الماركسية التى تمارس نشاطها بالجامعة فى خدمة المخطط الشيوعى المصرى ، وتتضمن هجوماً وإثارة ضد السلطة وحضا على التصدى لها بأساليب الاضراب والتظاهر .

٣- تبين من الاطلاع على القضية رقم ١٩٧٥/١٠ حصر امن دولة عليا المنضمة ان المتهم سبق اتهامه فيها بتشكيل خلية شيوعية وباجرائه اتصالات مع

عناصر الحزب الشيوعي المصرى من اجل ادماجها فيه ، وقدمت هيئة الامن القومى عدة تسجيلات صوتية للمتهم مع مصادرها فى القضية السالفة تبين من الاطلاع على محاضر تفريغها بالتحقيقات ما يؤيد ممارسته هذا النشاط .

٤- جاء باقوال الشاهد حسن ابراهيم درويش فى تحقيقات تلك القضية ان المتهم اتصل به فى اطار التحرك الشيوعى بهدف ضم مجموعته لتنظيم الحزب .

بالنسبة للمتهم التسعين عبدالقادر احمد شهيب:

١- جاء بتحريات جهات الامن فى القضية رقم ١٩٧٥/١٠ ان المتهم عضو قيادى بمنظمة الحزب الشيوعى وأحد المسئولين عن جهازه الفنى وانه عقد فى مجال نشاطه الحزبى عدداً كبيراً من الاجتماعات التنظيمية التى امكن تسجيلها وتتناول مختلف أوجه نشاط الحزب بما فى ذلك ضم الاعضاء الجدد واصدار النشرات واعداد جهازه الفنى كما قدمت اوراقاً تنظيمية خطيه له مسلمه منه لمصادرها ، وصوراً فوتوغرافيه للمتهم اثناء مقابلاته فى اطار نشاطه التنظيمى.

٢- تبين من الاطلاع على الصور الفوتوغرافيه للقاءات المتهم التنظيمية وكذلك من محاضر تفريغ احاديثه المسجلة المقدمة من جهات الامن ما يؤيد التحريات بشأن انخراطه فى صفوف الحزب واشتراكه فى مختلف اوجه نشاطه.

٣- جاء باقوال الشهود حسن ابراهيم درويش ومحمد ابراهيم الطنطاوى ومصطفى احمد يوسف مصادر جهات الامن انهم تحققوا من عضوية المتهم فى الحزب واشتراكه فى أوجه نشاطه ، واضاف الأخير انه تسلم من المتهم هو والمتهم معتز الحفناوى آلة طباعة بالرونيو كانت من ضمن اجزاء الجهاز الفنى للتنظيم وانه قام بتسليمها لجهات الأمن .

٤- اسفرت اجراءات تفتيش مسكن المتهم فى القضية رقم ١٩٧٧/١٠٠ عن ضبط ورقتين خطيتين حررهما تتناولان الهيكل التنظيمى للحزب فى الفترة

الأخيرة ومستوياته المختلفة والاسماء الحركية للاعضاء وعدد اعضاء كل مستوى فيه ، وبعضها مرموز له بحروف هجائية مثل "ط.ع" كما تحوى ايضاً نقاطاً لمناقشة بعض المشكلات التنظيمية مثل المشكلات السياسيه ومشكلة ضعف العمل الحزبى ومشكلة ما اسماه ضربة يناير واثارها ونتائجها فضلاً عن مشكلة محاولات التخريب قبل الضربة التالية لها ، واساليب التصدى للسلطة والتشهير بها عن طريق بعض اعضاء التنظيم المشار إليهم بأسماء حركية بالإضافة الى مشكلات الانتقالات والاشتراكات والتحويل وضم اعضاء جدد والامكانيات واماكن الاجتماعات والوثائق التنظيمية والترجمة والآلات الكاتبة ووسائل الاتصال وشروط العضوية وقواعد الامان .

بالنسبة للمتهم الحادى والتسعين رشدى ابو الحسن محمد:

١- جاء بتحريات جهات الامن فى القضية رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ سالفة الذكر ان المتهم كان مسئول منطقة القاهرة فى تنظيم الحزب الشيوعى وعهد إليه بهذه الصفة بإلقاء محاضرات تثقيفية فى مدارس الكادر التى انشأها التنظيم فضلاً عن مسئوليته عن الجهاز الفنى فيه ، وانه حضر العديد من الاجتماعات التنظيمية لمناقشة السياسة العامة للدولة الخارجية والداخلية والعديد من المسائل التنظيمية المتصلة بنشاط الحزب وحركته الجماهيرية والسرية ووسائل انتشاره فى مختلف القطاعات كما جاء بهذه التحريات ان المتهم المذكور امد المتهم عبدالقادر احمد شهيب ببعض المهامات اللازمة للجهاز الفنى للتنظيم.

٢- تبين من الإطلاع على محاضر تفريغ المحادثات المسجلة المشار إليها بالتحقيقات ما يؤيد التحريات بشأن دلالتها على انضمام المتهم للحزب ومشاركته فى نشاطه .

٣- اسفرت اجراءات تفتيش المتهم فى القضية المذكورة عن ضبط اوراق ومطبوعات شيوعية وتنظيمية لديه .

٤- جاء باقوال الشاهد حسن ابراهيم درويش بالقضية المذكورة انه تحقق

بوصفه مصدر الجهات الامن من عضوية المتهم فى الحزب وانه كان المسئول التنظيمى عن احد خلاياه التى انضم إليها الشاهد .

٥- جاء بتحريات مباحث امن الدولة فى القضية الحالية ان المتهم عضو بالحزب الشيوعى المصرى وما يزال يواصل ذات النشاط التنظيمى السالف واسفر تفتيش مسكنه فى هذه القضية عن ضبط بعض الاوراق ذات الطابع الماركسى بالاضافة الى نشرة مناهضة صادرة عن نادى الفكر الاشتراكى بالجامعة تندد بالنظام القائم وسياسته فى المجالات المختلفة ، وتحرض الجماهير على الاعتصام والاضراب والتظاهر فى مواجهة السلطة الشرعية .

بالنسبة للمتهم الثانى والتسعين معتز محمود زكى الحفناوى:

١- جاء بتحريات جهات الامن فى القضية رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ان المتهم عضو بمنظمة الحزب الشيوعى .

٢- اسفرت اجراءات تفتيش مسكن المتهم فى القضية المذكورة عن ضبط اوراق خطية تنظيمية تتضمن شرحاً للخط السياسى للتنظيم وكيفية التحرك وسط الجماهير والسيطرة عليها واساليب العمل بين النقابات المهنية والعمالية . والجمعيات المختلفة وكيفية مجابهة اجهزة الامن .

٣- جاء باقوال الشاهد مصطفى احمد يوسف فى القضية سالفة الذكر انه تسلم من المتهم هو والمتهم عبدالقادر احمد شهيب الجهاز الفنى للحزب المكون من آلة طباعة بالرونيو وانه بادر بتسليمه على اثر ذلك لجهات الامن وقد تم ضبط هذا الجهاز .

بالنسبة للمتهم الثالث والتسعين محمد هانى محمد الحسينى:

١- جاء بتحريات جهات الامن فى القضية رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ان المتهم عضو بتنظيم الحزب الشيوعى وانه بهذه الصفة حضر كثيراً من لقاءاته التنظيمية التى امكن تصوير بعضها وتسجيل ما دار فيها .

٢- قدمت جهات الامن الصور الفوتوغرافيه للاجتماعات التنظيمية التى حضرها المتهم وكذلك مجموعة التسجيلات الصوتية التى بان من محاضر تفريغها انها تؤيد انغماس المتهم فى نشاط الحزب فى مختلف المجالات .

٣- جاء باقوال الشاهد محمد ابراهيم الطنطاوى انه بوصفه مصدراً لجهات الامن انضم الى احدى خلايا الحزب التى كان المتهم عضواً بها .

بالنسبة للمتهم الرابع والتسعين ماهر على بيومى :

١- جاء بتحريات جهات الامن فى القضية رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ انه عضو بمنظمة الحزب الشيوعى وحضر على هذا الاساس عديداً من الاجتماعات التنظيمية .

٢- قدمت جهات الامن فى القضية سالفة الذكر عدة تسجيلات وصور فوتوغرافية بالاجتماعات التنظيمية التى حضرها المتهم خلال نشاطه الحزبى وقد تبين من الاطلاع عليها بالتحقيقات ان المحادثات تتناول أوجه نشاط الحزب ووسائل انتشاره وتأمين حركته واصدار مطبوعات تنظيمية من بينها "مشروع برنامج العمل للقوى الشعبية المصرية ، والملحق الخاص به فضلاً عن تبادل المجتمعين لهذه المطبوعات ، وان الصور المشار إليها خاصة الاجتماعات التنظيمية التى كان يعقدها المتهم مع عناصر الحزب فى اطار هذا النشاط التنظيمى .

٣- اسفرت اجراءات تفتيش مسكن المتهم فى تلك القضية عن ضبط العديد من النشرات والاوراق التنظيمية واهمها اعداد من نشرة الانتصار لسان حال الحزب فضلاً عن غيرها من الوثائق والمطبوعات الأخرى .

٤- جاء باقوال الشاهد محمد ابراهيم الطنطاوى انه تحقق بوصفه مصدراً لجهات الامن من انتماء المتهم لصفوف الحزب وكان مشتركاً فى نفس الخلية التى انضم إليها .

بالنسبة للمتهم الخامس والتسعين عبدالمنعم عبدالحليم ابو النصر :

١- جاء بتحريات جهات الامن فى القضية رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ان المتهم عضو فى منظمة الحزب الشيوعى وحضر العديد من اللقاءات والاجتماعات التنظيمية السرية التى عقدها اعضاؤه لمناقشة مبادئ واهداف التنظيم وخطة عمله .

٢- قدمت جهات الامن صوراً فوتوغرافية لاجتماعات المتهم التنظيمية وكذلك تسجيلات صوتية تبين من الإطلاع على محاضر تفريغها بالتحقيقات انها تدور حول مختلف نشاطات الحزب ووسائل انتشاره وتمويله .

٣- اسفرت اجراءات التفتيش فى القضية المذكورة عن ضبط كثير من المطبوعات والمحررات الماركسية والتحليلات السياسية المناهضة لنظام الحكم بحيازة المتهم .

٤- جاء باقوال الشاهد محمد ابراهيم الطنطاوى انه بوصفه مصدراً لجهات الامن فى تلك القضية انضم الى احدى خلايا الحزب التى كان المتهم عضواً فيها .

بالنسبة للمتهم السادس والتسعين فاروق عبدالحميد عبدالموجود:

١- جاء بتحريات جهات الامن فى القضية رقم ١٩٧٥/١٠ ان المتهم عضو بتنظيم الحزب الشيوعى وقدمت تسجيلات صوتية وصوراً فوتوغرافية لنشاطه التنظيمى .

٢- تبين من الاطلاع على محاضر تفريغ التسجيلات بالتحقيقات تتناول مشاركة المتهم فى التنظيم ولقاءاته بأعضائه لبحث الشئون المتصلة بحركته ونشاطه فى الترويج لمبادئه ونشرها وتجنيد اعضاء جدد ، وتبين كذلك من الاطلاع على الصور الفوتوغرافية المقدمة من جهات الامن انها خاصة بلقاءات تنظيمية حضرها المتهم فى اطار نشاطه الحزبى .

٣- جاء باقوال الشاهد مصطفى احمد يوسف ان المتهم انضم لصفوف

الحزب وشارك فى نشاطه ، وانه تحقق من ذلك بنفسه نظراً لانضمامهما الى خلية حزبية واحدة .

بالنسبة للمتهم السابع والتسعين ابراهيم متولى نوار :

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة الحزب الشيوعى المصرى ، ومسئول نشاطه التنظيمى لمنطقة كفر الشيخ ، وانه يتخذ من عضويته بحزب التجمع الوطنى الوحدوى ستار لنشر وترويج الدعاية الشيوعية .

٢- اسفر تفتيش منزل المتهم عن ضبط مجموعة كبيرة من المحررات والمطبوعات التنظيمية من بينها الاصل الخطى للعدد الاول من مجلة كفاح الشعب التى يصدرها الحزب الشيوعى المصرى الصادر فى سبتمبر بنة ١٩٧٦ . والاصل الخطى لتحليل سياسى مطول بعنوان **"التقرير الاساسى"** يرسم خطة الحزب واسلوب تحركه فى مواجهة السلطة بالاضافة الى ورقة خطية تحدد اساليب عمل الحزب المختلفة فى المجالات العلنية والسرية وفى نطاق اللجوء للقوة والعنف الذى عبّر عنه **"بالكفاح المسلح"** هذا فضلاً عن مقالات وتحليلات اخرى ذات صبغة شيوعية ، وتشتمل جميعها على التنديد بالنظام القائم ومهاجمته بدعوى انحيازه للاستعمار والرجعية وتحرض الشعب على الثورة عليه .

بالنسبة للمتهم الثامن والتسعين نادر عبدالوهاب احمد عنانى :

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بالحزب الشيوعى المصرى وان له فضلاً عن ذلك نشاط علنى بارز فى الترويج للافكار الماركسية المعادية بين العمال عن طريق مجلات الحائط ومن خلال البث والتحريض فى الندوات والاجتماعات .

٢- قدمت مباحث امن الدولة صورتين للمتهم اثناء لقاءين تنظيمتين مع آخرين من اعضاء الحزب .

٣- جاء باقوال الشاهد على السيد محمد سليمان مشالى ان المتهم حسن ابوالخير ضم المتهم لصفوف الحزب ، وانه كان عضواً بنفس الخلية التى ينتمى إليها الشاهد ويرأسها المتهم زهدى العدوى ، وانه حضر معه عدة لقاءات تنظيمية على هذا الاساس .

بالنسبة للمتهم التاسع والتسعين محمد سيف الدين احمد عبدالكريم:

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو فى الحزب الشيوعى المصرى .

٢- ضبط لدى المتهم بعض النشرات والمطبوعات التنظيمية الصادرة عن الحزب منها تحليل بعنوان "**القضايا الاساسية لبناء الحزب**" يتضمن توضيحاً لنكسة يونيو سنة ١٩٦٧ وتحليلاً لثورة ٢٣ يوليو وتقييماً لاحداث مايو سنة ١٩٧١ من وجهة نظر الحزب وآخر بعنوان "**قواعد الامان فى الاحزاب السرية**" يشتمل على توجيهات لاعضاء الحزب بشأن تأمين نشاطهم من تعقب اجهزة الامن ، فضلاً عن احد اعداد نشرة "**الانتصار**" التى يصدرها الحزب .

بالنسبة للمتهم المائة جميل اسماعيل حقى سالم:

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بالحزب الشيوعى المصرى .

٢- اسفر تفتيش مسكن المتهم وصيدليته عن ضبط اوراق خاصة بالنشاط التنظيمى للحزب المذكور منها بيان مطبوع بعنوان "**بلاغ هيئات الحزب والرفاق**" عن اجتماع المكتب السياسى للحزب الشيوعى المصرى موقع باسم السكرتارية السياسية للجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى بتاريخ اكتوبر سنة ١٩٧٦ .

بالنسبة للمتهم (١٠١) مجدى طه فتح الله شرابيه:

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بالحزب الشيوعى المصرى .

٢- ضبط لدى المتهم عند تفتيش مسكنه نشرة تنظيمية صادرة عن المكتب السياسى للحزب الشيوعى المصرى معنونه **"من اجل اسقاط سياسة الردة ، من اجل تحول ديمقراطى شامل"** جاء بها انه قد تم اقرارها من المكتب المذكور فى سبتمبر سنة ١٩٧٦ وبأن الحزب ينتهج سياسة فضح ومعارضة كل ما تمارسه السلطة وما تتخذه من اجراءات فى المجالين الداخلى والخارجى ، والتشهير بها فيما سمى بالتفريط فى الاستقلال الوطنى السياسى والاقتصادى ، واتهام النظام الحالى بالارتداد عن الخط الوطنى التقدمى والمساس بحريات الجماهير كما ضبط بحيازة المتهم اوراق خطية تتضمن قواعد الامن اثناء ممارسة العمل التنظيمى السرى لاعضاء الحزب .

بالنسبة للمتهم (١٠٢) محمد ابراهيم عويس:

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة الحزب الشيوعى المصرى .

٢- ضبط بمسكن المتهم لدى تفتيشه وثيقة تنظيمية صادرة عن الحزب المذكور بعنوان **"مشروع البرنامج الوطنى الديمقراطى"** تتضمن اهدافه وبرامجه واساليبه ، كما تشتمل على مهاجمة السلطات القائمة ووصفها بالخيانة والتبعية للاستعمار الامريكى مع الدعوة للإطاحة بها بالوسائل الثورية ، وضبطت كذلك اوراق محرره بخط اليد تحوى دراسات فى النظم الشيوعية وقصائد شعرية وزجلية مناهضة .

بالنسبة للمتهم (١٠٣) محمد محمد عطا العفيفى:

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم هو احد قادة الحزب الشيوعى المصرى .

٢- ضبط لدى المتهم عند تفتيش مسكنه نشرات الحزب الشيوعى المصرى وهى **"الانتصار"** و **"الارض والفلاح"** فضلاً عن اوراق وبيانات صادرة عن الحزب المذكور تتضمن البرنامج الاول لتثيف الاعضاء الجدد تنظيمياً وتوجيهات

لاعضائه حول قرار اعلان الاحزاب فى مصر فضلاً عن بيان بعنوان **"من اجل اسقاط سياسة الرده"** يهاجم سياسة الحكم الحالى على الصعيدين العالمى والمحلى .

بالنسبة للمتهم (١٠٤) عريان نصيف ناشد:

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم هو احد قادة الحزب الشيوعى المصرى .

٢- ضبط لدى المتهم عند تفتيش مسكنه بعض اعداد من نشرة الحزب الداخلية المعنونه **"الوعى"** والمخصصة للتوزيع على اعضاء الحزب .

بالنسبة للمتهم (١٠٥) جابر عبدالعزيز نذا:

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بالحزب الشيوعى المصرى .

٢- ضبط لدى المتهم عند تفتيش مسكنه اجزاء من نشرة صادرة عن الحزب المذكور بعنوان **"الارض والفلاح"** صادرة فى اكتوبر ١٩٧٦ تتضمن دراسة عن السياسة الزراعية من وجهة نظر الحزب تتهجم على سياسة النظام القائم وتندد بها فى هذا المجال فضلاً عن ضبط اوراق خطية اخرى لديه تتضمن اشعار سياسية مثيرة .

بالنسبة للمتهم (١٠٦) شبل السيد سالم:

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من اعضاء الحزب الشيوعى المصرى .

٢- اسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط عدد من نشرة **"الانتصار"** لسان حال الحزب الشيوعى المصرى الصادرة بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٥ .

بالنسبة للمتهم (١٠٧) عبدالله السيد هاشم المغربى:

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من عناصر تنظيم الحزب الشيوعى المصرى . وانه دأب على الدعاية والترويج لافكار هذا الحزب فى القطاع العمالى لاستقطاب وتجنيد عناصر جدد .

٢- اسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط نشرة "**الانتصار**" لسان حال الحزب الشيوعى المصرى وغيرها من التحليلات السياسية والبيانات التنظيمية المعادية .

بالنسبة للمتهم (١٠٨) بهنسى ابراهيم عبدالهادى:

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضواً بالحزب الشيوعى المصرى .

٢- اسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط نشرة مطبوعة بعنوان "**الارض والفلاح**" صادرة عن الحزب الشيوعى المصرى .

بالنسبة للمتهم (١٠٩) محمد عبدالله محمد زهران:

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة الحزب الشيوعى المصرى .

٢- ضبط بمسكن المتهم لدى تفتيشه عدد من نشرة "**الانتصار**" لسان حال الحزب الشيوعى المصرى الصادرة بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٧٦ ، كما ضبط لديه كذلك تحليل سياسى تنظيمى يهاجم السلطة القائمة ويندد بسياسة الدولة الاقتصادية ويحرض العمال على الثورة ضدها .

بالنسبة للمتهم (١١٠) ماهر سمعان اسحاق غبريال:

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بالحزب الشيوعى .

٢- ضبط لدى المتهم عند تفتيش مسكنه منشور صادر من الحزب بعنوان "**بلاغ داخلى الى لجان القطاعات والمناطق**" تهاجم فيه السكرتارية السياسية للحزب السلطة الشرعية وتندد باجراءات الاستفتاء على انتخاب السيد رئيس الجمهورية .

بالنسبة للمتهم (١١١) زهدى ابراهيم العدوى :

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة الحزب الشيوعى المصرى .

٢- جاء باقوال الشاهد على السيد محمد شالى ان المتهم عضو بالحزب وكان يرأس احد خلاياه ويباشر نشاطه التنظيمى بعقد الاجتماعات التى تضم اعضاء الحزب بمسكنه لمناقشة شئونه وتدارس اوجه حركته .

بالنسبة للمتهم (١١٢) حسن على ابوالخير :

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بالحزب الشيوعى المصرى .

٢- قدمت مباحث امن الدولة صوراً فوتوغرافية للمتهم تبين من مناظرتها بالتحقيقات انها تضم عدد من اعضاء الحزب اثناء عقدهم الاجتماعات التنظيمية.

٣- جاء بشهادة على السيد محمد سليمان مشالى ان المتهم ضمه الى الحزب الشيوعى المصرى وكان مسئولاً تنظيمياً عن احد خلاياه .

بالنسبة للمتهم (١١٣) سمير عبدالباقى عوض :

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بالحزب الشيوعى المصرى .

٢- تضمنت شهادة محمد حاتم زهران ان المتهم كان يحضر الاجتماعات والندوات التى تتم فى اطار الترويج والدعاية للمبادئ الشيوعية تلقى قصائد شعرية مناهضة من تأليفه تحث على الصراع الطبقى وهدم النظام الاجتماعى.

بالنسبة للمتهم (١١٤) سيد عبدالعظيم حسن :

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من اعضاء الحزب الشيوعى المصرى .

٢- اسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط مجموعة من البيانات والتحليلات التنظيمية المناهضة تطالب بما اسماه : اطلاق الحريات السياسية للجماهير ورفض كل اشكال الوصاية عليها ويرفع القهر عنها وتطالب بوجود جبهة لمجابهة السلطة الشرعية .

بالنسبة للمتهم (١١٥) محمد محمود البرمبالى :

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة الحزب الشيوعى المصرى .

٢- ضبط بمسكن المتهم لدى تفتيشه ، بيان تنظيمى معاد يتضمن مهاجمة السلطة الحالية ويتهمها بالتحالف مع الامبريالية الامريكية والصهيونية وبالتفريط فى السيادة الوطنية ، ويدعو الجماهير للاضراب والتظاهر والاعتصام ضدها .

بالنسبة للمتهم (١١٦) فاروق على احمد ناصف:

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بتنظيم الحزب الشيوعى المصرى ، وله دور بارز فى مجال الدعاية والترويج لمبادئه وافكاره فى القطاع العمالى .

٢- اسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط مجموعة كبيرة من الاوراق والتحليلات السياسية والتنظيمية ومن ضمنها دراسات خطية لهيكل الحزب وكيفية تشكيل قياداته وواجبات اعضائه .

بالنسبة للمتهم (١١٧) عادل محمد الجردوح :

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة الحزب الشيوعى المصرى .

٢- ضبط بمسكن المتهم لدى تفتيشه بعض المحررات الخطية المتضمنه تحليلات سياسية وازجالاً مناهضة من بينها تحليل بعنوان **"هل يجب الاشتراك فى البرلمانات البرجوازية"** يطالب فيه الشيوعيين بمواصلة النضال ضد السلطة تحقيقاً لاهدافهم .

بالنسبة للمتهم (١١٨) قطب حمزة قطب :

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة الحزب الشيوعى المصرى .

٢- ضبط بمسكن المتهم لدى تفتيشه اوراق خطيه وبيانات مطبوعة

واشرطة تسجيل تحتوى جميعها على تحليلات سياسية وازجال مناهضة تهاجم النظام القائم والمؤسسات السياسية وتستعدى الجماهير عليها بعبارات مثيرة ، ومن بينها وثيقة بعنوان "**البرنامج الوطنى الديمقراطى**" تندد بالتقارب مع امريكا بما تزعمه من انعدام الديمقراطية فى البلاد .

بالنسبة للمتهم (١١٩) فاروق احمد رضوان :

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بالحزب الشيوعى المصرى وانه حرض وتزعم المظاهرات التى وقعت يوم ١٨ يناير الماضى بمنطقة السيدة زينب واصيب خلالها بعيار نارى أثناء تصدى قوات الامن لهذه المظاهرات .

٢- ورد بالتقرير الطبى الخاص بالمتهم انه مصاب بعيار نارى بالزراع الأيمن والبطن .

٣- وقد اقر المتهم بالتحقيقات بتواجده بميدان السيدة زينب اثناء المظاهرات واصابته بالعيار النارى حينئذ .

بالنسبة للمتهم (١٢٠) فاروق على ثابت:

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بالحزب الشيوعى المصرى .

٢- اسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط بيانات ونشرات تنظيميه منها بيانان سياسيان يتضمنان الإشادة باحداث يومى ١٨ ، ١٩ يناير والتنديد بالنظام القائم واتهامه بافتعال اعمال التخريب خلال تلك الاحداث ، كما ضبط لديه العدد الاول من نشرة "**الوعى**" لسان حال الحزب الشيوعى المصرى الصادر فى مارس سنة ١٩٧٦ المتضمن مشروع اللائحة الداخلية للحزب .

٣- جاء بشهادة محمد حاتم زهران ان المتهم حضر عديداً من الاجتماعات التنظيمية لحزب العمال الشيوعى المصرى وكان ينادى بضرورة عدم انعكاس الخلافات القائمة بين قيادات الاحزاب الشيوعية السرية على العمل فى صفوف

الجماهير ، وانه شارك ايضاً فى بعض الاجتماعات فى الفترة السابقة على اضطرابات يومى ١٨ و١٩ يناير الماضى بغرض الاعداد والتخطيط لها .

بالنسبة للمتهم (١٢١) نصيف حنا ايوب :

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة الحزب الشيوعى المصرى وانه انطلاقاً من ذلك انتهز فرصة صدور القرارات الاقتصادية برفع أسعار بعض السلع خلال يناير سنة ١٩٧٧ وحرض عمال مصنع الوايلى التابع لشركة مصر-حلوان للغزل والنسيج على التظاهر ضد السلطة السياسية وتزعم مظاهرة منهم قامت بهذا الغرض .

٢- جاء بشهادة العامل بالشركة عبدالستار ابوالغيط عبدالواحد ومندوب الامن بها عيسى عبدالتواب محمد ان المتهم كان يثير العمال ويدفعهم الى التظاهر وقاد مظاهرة منهم بالفعل يوم ١٩٧٧/١/١٩ احتجاجاً على صدور القرارات الاقتصادية ، وانه من العناصر المعادية للسلطة السياسية ودأب على إثارة القلاقل والاضطرابات فى مواجهتها .

بالنسبة للمتهم (١٢٢) محمد احمد عيد الشهير بحمدى عيد:

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من اعضاء الحزب الشيوعى المصرى . وأنه حرض على التظاهر وإثارة الاضطرابات التى حدثت يومى ١٨ و١٩ يناير الماصى .

٢- جاء بشهادة محمد حاتم زهران ان المتهم من العناصر المناهضة للنظام القائم وانه حرض على اضطرابات يناير سنة ١٩٧٧ وتزعم المظاهرات خلال يومى ١٨ و١٩ يناير وانه دأب على القاء القصائد المعادية للنظام فى الندوات والتجمعات التى يقيمها اعضاء الحزب .

٣- اسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط اوراق خطية ومنشورات تهاجم النظام القائم وتندد بسياساته فى المجالات المختلفة وتصف السلطة الحالية بالدكتاتورية والرجعية وتتعرض لشخص رئيس الجمهورية بالتهجم والتشهير وكذلك بمؤسسات الدولة المختلفة ومجلس الشعب .

بالنسبة للمتهم (١٢٣ و١٢٤) محمد فتحى عبدالجواد ومحمد كمال عواد سليمان:

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهمين حرضوا عمال شركة مصر-حلوان للغزل والنسيج على التظاهر والتجمهر يوم ١٩٧٧/١/١٩ احتجاجاً على صدور القرارات الاقتصادية .

٢- جاء بشهادة النقيب فاخر فؤاد محمد بمباحث امن الدولة انه شاهد المتهمين يحرضان العمال والجماهير بمنطقة حلوان صباح يوم ١٩٧٧/١/١٩ على التظاهر وانهما قادا مظاهرة رددا خلالها الشعارات والهتافات المناهضة للنظام القائم انطلاقاً من ميولهم الشيوعية المعادية .

٣- اسفر تفتيش مسكن المتهم محمد محمد فتحى عبدالجواد عن ضبط اوراق ومنشورات صادرة عن الجماعات الماركسية المعادية للنظام القائم تتضمن هجوماً على السلطة الحالية والتنديد بسياستها وتدعو الطلاب الى الوقوف تجاهها وتصف القائمين بالدكتاتورية وتشيد بنشاط الشيوعيين كما ضبطت اوراق لديه تشتمل على الشعارات التى تتردد خلال المظاهرات المعادية إبان اضطرابات يناير .

بالنسبة للمتهمين (١٢٥ و١٢٦ و١٢٧ و١٢٨ و١٢٩ و١٣٠ و١٣١ و١٣٢) على عبدالرازق حسين سليم ، عبدالرازق محمد السيد الشربتلى ، جلال محمد السيد خليل ، حامد السيد رمضان ، حسن بركات سيد رزق ، صلاح محمد محمد يونس ، موسى زكريا ، محمد سيد على سعد:

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهمين حرضوا عمال شركة مصر-حلوان للغزل والنسيج على التظاهر والتجمهر يوم ١٩٧٧/١/١٨ احتجاجاً على صدور القرارات الاقتصادية ، وقادوا هذه المظاهرات بقصد مجابهة السلطة رددوا خلالها الهتافات المعادية .

٢- جاء بشهادة كل من رشاد الدين حسنى محمود وكيل امن الشركة وجمال الدين محمد محمد مالك وكيل اقسام الامن بها وعرفة محمود عرفه حارس الامن ان المتهمين المذكورين حرضوا وقادوا المظاهرات المعاديه يوم

١٩٧٧/١/١٨ من عمال الشركة مستهدفين إثارة الاضطرابات فى مواجهة السلطة فتعطل الانتاج نتيجة لذلك .

بالنسبة للمتهمين (١٣٣ و١٣٤ و١٣٥ و١٣٦ و١٣٧ و١٣٨ و١٣٩ و١٤٠ و١٤١ و١٤٢ و١٤٣ و١٤٤) عبدالمنعم علي حفنى ، قدرى محمد علي ، الفونس مليك ميخائيل ، محمد محمد ادريس ، احمد فهيم ابراهيم الرفاعى ، عبدالسلام السيد محمود عامر ، عبدالحليم ابراهيم عبدالدايم ، صلاح الدين حنفى رمضان ، صلاح محمد عبدالقادر ، رفاعى محمود رفاعى ، احمد رضوان احمد ، رجب محمود الرفاعى :

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهمين انتهزوا فرصة صدور القرارات الاقتصادية فى شهر يناير الماضى وتزعموا تحريض عمال شركة مصر-حلوان للغزل والنسيج ودعوتهم الى التظاهر والامتناع عن العمل ، وقادوا مظاهرات يوم ١٩٧٧/١/١٨ رددوا خلالها الهتافات والشعارات المعادية لنظام الحكم الحالى مستهدفين الضغط على السلطة وإثارة احداث الفوضى انطلاقاً من ميولهم الشيوعية المعادية للنظام القائم .

٢- جاء بشهادة سيد محمد حسن الشهير بوطنى رئيس مكتب الامن بالشركة وجمال الدين محمد محمد مالك وكيل الامن وعرفه محمود عرفه واحمد عبدالفتاح بسيونى وعلى عبدالرحمن طلبه حراس الامن بالشركة وعبدالمحسن متولى جمعه الميكانيكى بها بالتحقيقات ان المتهمين المذكورين قادوا المظاهرات التى حرضوا على قيامها بالشركة يوم ١٩٧٧/١/١٨ ورددوا خلالها الهتافات والشعارات المعادية للنظام الحالى احتجاجاً على صدور القرارات الاقتصادية به فتعطل الانتاج بالشركة لعدة ايام .

بالنسبة للمتهمين (١٤٥ و١٤٦ و١٤٧) عبدالصبور عبدالمنعم احمد وابراهيم ابراهيم احمد هلال وغريب نصر الدين عبدالمقصود :

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهمين حرضوا وقادوا مصنعى الوايلى التابع لشركة مصر-حلوان وسوجات فى مظاهرة يوم ١٩٧٧/١/١٩

احتجاجاً على صدور القرارات الاقتصادية وانهم رددوا خلالها الهتافات والشعارات المعادية للنظام الحالى وذلك انطلاقاً من ميولهم الشيوعيه المناهضة.

٢- جاء بشهادة كل من عيسى عبدالتواب محمد وصلاح الدين ابراهيم سلام وعبدالستار ابو الغيط عبدالواحد وحسين احمد يوسف مندوبى الامن والعمال بمصنعى الوايلى ووادى النيل بأن المتهمين المذكورين تزعموا دعوة العمال الى التظاهر فى مواجهة السلطة وتعطيل الانتاج فى ذلك اليوم وانهم قادوا هذه المظاهرات رددوا خلالها الشعارات المعادية لنظام الحكم الحالى .

بالنسبة للمتهم (١٤٨) مجدى عبدالحميد فرج بلال:

١- جاء بشهادة المقدم جمال الدين محمد محمد بمباحث امن الدولة ان المتهم من العناصر المعاديه لنظام الحكم القائم ، وانه فى يوم ١٩٧٧/١/١٨ دعا طلاب كلية هندسة عين شمس لمؤتمر حرضهم فيه على التظاهر ضد السلطة الشرعيه تعبيراً عن رفضهم للقرارات الاقتصادية التى صدرت ، ثم تزعم مظاهرة معادية بدأت من مبنى كلية الهندسة جامعة عين شمس واتجهت الى مجلس الشعب مخترقه شوارع العاصمة وكان يردد فيها هتافات مناهضه وطالب باسقاط نظام الحكم القائم ، كما تزعم مظاهرة مماثلة يوم ١٩٧٧/١/١٩ من مبنى كلية الهندسة الى ميدان العتبه - واضاف الشاهد ان المتهم دعا الطلاب فى يوم ١٩٧٧/٢/١٢ لعقد مؤتمر بهدف تعطيل الدراسة بالجامعة بعد استئنافها وقام على رأس مظاهرة اطلق فيها الهتافات المعادية منددأ فيها بتشريعات حماية امن الوطن والمواطن التى تم الاستفتاء الشعبى عليها .

٢- جاء بشهادة حسين احمد خلوصى رئيس قسم النظام بكلية الهندسة بجامعة عين شمس انه اثناء قيامه بعمله صباح يوم ١٩٧٧/٢/١١ بالكلية شاهد السيد/ وكيل الكلية وهو يقوم بنزع بعض مجلات الحائط التى تتضمن مقالات وشعارات مثيرة ومعادية لنظام الحكم وسياساته فتصدى له المتهم ودفعه بيديه لمنعه من نزعها . ولما اصر وكيل الكلية على موقفه قام المتهم بدعوة الطلاب

وقادهم فى مظاهرة وتزعمها وردد فيها الهتافات المعادية لنظام الحكم الحالى .

٣- جاء بشهادة محمد حاتم زهران ان المتهم المذكور كان يحضر الندوات التى يعقدها حزب العمال الشيوعى المصرى بالجامعات والتجمعات الشعبية للتنديد بسياسة الدولة والتحريض على كراهية نظام الحكم القائم . كما ردد مضمون ما شهد به المقدم جمال الدين محمد من ان المتهم تزعم المظاهرة التى بدأت من مبنى كلية الهندسة جامعة عين شمس يوم ١٩٧٧/١/١٨ .

٤- جاء بشهادة محمد عز الدين عنتر ان المتهم تزعم مظاهرة معادية يوم ١٩٧٧/١/١٨ اثر صدور القرارات الاقتصادية بدأت من كلية هندسة عين شمس تردد فيها الشعارات والهتافات المثيرة .

٥- ضبط لدى المتهم تحليلات خطيه سياسية تهاجم النظام القائم والسلطة الشرعيه وتندد بسياستها فيها اسماء القوانين المعطله للحريات والتشهير بها فى هذا المجال .

بالنسبة للمتهم (١٤٩) حسن محمد حسين عبدالرازق :

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من العناصر المعادية وساهم بدور رئيسى فى التحريض على مظاهرات يناير الماضى والمشاركة فيها وقد اكد العميد سيد زكى رئيس فرع مباحث امن الدولة بالقاهرة بالتحقيقات هذه التحريات مضيفاً ان احد مصادره الموثوق بها ابلغه عن مشاهدته للمتهم بنفسه فى المظاهرة التى قامت يوم ١٩٧٧/١/١٨ بمنطقة المعرض وكان يتزعم التحريض على اعمال التخريب والحريق خلالها .

٢- جاء بشهادة محمد حاتم زهران ، ومحمد عز الدين عبده شلبى عنتر ان المتهم دأب على حضور مؤتمرات وندوات جامعية وشارك فيها مع غيره من العناصر المناوئه للنظام القائم فى ابداء اراء معاديه تهاجم وتشكك فى نظام الحكم الحالى والقائمين عليه ، فضلاً عما ذكره الاول من اتخاذ المتهم من عضويته بحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى واجهة علنية لممارسة نشاط ماركسى معاد يستهدف دعم وتشجيع الاتجاهات السرية الشيوعيه فضلاً عن

علمه بمشاركة المتهم فى تزعم وقيادة مظاهرات التخريب التى وقعت يوم ١٨ يناير الماضى .

بالنسبة للمتهم (١٥٠) حمزه مصطفى حسن العدوى:

١- جاء بمحاضر مباحث امن الدولة ان المتهم من العناصر المناهضة للنظام القائم وانه ضبط اثناء قيادته مظاهرة معادية بقسم السيدة زينب يوم ١٩٧٧/١/١٨ بعد صدور القرارات الاقتصادية ، وقدمت صورتين فوتوغرافيتين له اثناء قيادته تلك المظاهرة .

٢- جاء بشهادة الرائد عبدالخالق عبدالسميع الطحاوى رئيس وحدة مباحث قسم السيدة زينب انه ضبط المتهم اثناء قيادته لمظاهرة مساء يوم ١٩٧٧/١/١٨ اتجه الى قسم شرطة السيدة زينب ردد خلالها الهتافات المعادية للنظام الحالى وحرض المتظاهرين على اشعال النار بالقسم وقذفه بالحجارة .

٣- ضبط بحيازة المتهم اوراق خطيه لشعارات وهتافات جاء بالتحقيقات انها ترددت فى المظاهرة التى قامت خلال اضطرابات شهر يناير وقد اقر المتهم بحيازته لهذه الاوراق الخطية وصورتين فوتوغرافيتين سالفتى الإشارة المقدمتين من مباحث امن الدولة له وان ادعى انهما التقطا له فى مناسبة اخرى غير احداث شهر يناير .

بالنسبة للمتهم (١٥١) رفعت بيومى محمد على :

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من العناصر المناهضة للنظام القائم وانه حرض على الاضطرابات التى حدثت خلال يومى ١٨ و١٩ يناير الماضى .

٢- جاء بشهادة نبيل حلمى وحسين احمد خلوصى ومصطفى احمد السروت ومحمد عز الدين عنتر ان المتهم حرض طلاب كلية هندسة عين شمس على التظاهر ضد السلطة يوم ١٩٧٧/١/١٨ وقاد مظاهرة فى هذا اليوم ردد خلالها الشعارات والهتافات المثيرة ضد النظام القائم والقيادة السياسية .

بالنسبة للمتهم (١٥٢) محمد شريف احمد مراد:

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من العناصر المعادية للنظام القائم وانه كان من المحرضين على المظاهرات والاضطرابات التى وقعت يومى ١٨ و١٩ يناير الماضى .

٢- جاء بشهادة كل من محمد عز الدين عنتر وحسين خلوصى نبيل حلمى ومصطفى السروت ان المتهم حرض طلاب كلية هندسة عين شمس على التظاهر يوم ١٩٧٧/١/١٨ احتجاجاً على صدور القرارات الاقتصادية وتزعم مظاهرة ردد خلالها الشعارات والهتافات المثيرة والمعادية للنظام القائم ولرئيس الجمهورية .

بالنسبة للمتهم (١٥٣) احمد عثمان عبداللطيف:

١- جاء بشهادة النقيب محمد مصطفى محمد حسن انه قام بضبط المتهم باحدى السيارات العامة بمدينة القاهرة ١٩٧٧/١/١٨ لترويجه دعايات مثيرة ترمى الى تحريض الجماهير على الوقوف فى وجه السلطة والاشتراك فيما يجرى من اعمال التخريب .

٢- اقر المتهم بركوبه السيارة العامة التى كان يستقلها الشاهد وبضبطه له فيها .

بالنسبة للمتهم (١٥٤) ابو المعاطى سليمان السندوبى:

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من الذين حرضوا وتزعموا المظاهرات التى حدثت بالقاهرة خلال يومى ١٨ و١٩ يناير الماضى بمناسبة صدور القرارات الاقتصادية وقدمت جهة الامن صورة فوتوغرافية التقطت للمتهم اثناء اشتراكه فى تلك المظاهرات .

٢- ضبط بحيازة المتهم لدى تفتيش مسكنه منشور خطى موجه الى جماهير بورسعيد وموقع باسم لجنة الوعى الانتخابى بمناسبة انتخابات مجلس الشعب الأخيرة يتضمن تنديداً بالنظام الحالى وسياساته ، وتشهيراً بالقائمين

عليه ، ورفضا لما اسمى بالقوانين المقيدة للحريات ويصف النظام بالخيانة والعمالة للصهيونيه مطالباً بالإطاحة به .

بالنسبة للمتهم (١٥٥) زين العابدين فؤاد عبدالوهاب :

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم حرض على حوادث التظاهر التى وقعت بالبلاد خلال يومى ١٨ و١٩ يناير الماضى وقد تم التقاط صورتين فوتوغرافيتين له اثناء تزعمه لمظاهرة من هذه المظاهرات كما ورد بمذكرة المعلومات المسجلة عنه انه دأب على القاء القصائد المناهضة خلال المؤتمرات والندوات العامة التى كان يحضرها والمتضمنه التعريض بنظام الحكم القائم ومهاجمة سياساته ووصفه بالخيانة والمطالبة باسقاطه .

٢- جاء باقوال الشاهدين محمد حاتم زهران ومحمد عز الدين عنتر ان المتهم كان يحضر الندوات التى يعقدها اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى فى الجامعات والتجمعات الشعبية للتنديد بسياسة الدولة والتحريض على كراهية نظام الحكم القائم وانه شاهده يوم ١٩٧٧/١/١٨ بميدان باب الشعرية وبعض المتهمين من اعضاء الحزب - يتزعم مظاهرة ردد فيها الهتافات المعاديه لنظام الحكم القائم .

بالنسبة للمتهم (١٥٦) عزت عبدالحميد صبره :

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم كان من بين العناصر التى تزعمت المظاهرات المعادية التى خرجت من جامعة عين شمس يوم ١٩٧٧/١/١٨ والتى كانت فى طريقها الى مجلس الشعب .

٢- اقر المتهم بالتحقيقات بأنه دعى الى عقد مؤتمر بكلية التربية جامعة عين شمس يوم ١٩٧٧/١/١٨ لمناقشة القرارات الاقتصادية التى اصدرتها الحكومة بزيادة اسعار بعض السلع وانه اشترك فى المظاهرات التى خرجت من الكلية عقب هذا احتجاجاً على تلك القرارات والتى اخترقت الشوارع بالهتافات المعادية حتى فرقتها قوات الامن .

بالنسبة للمتهم (١٥٧) صلاح السيد متولى عيسى:

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من العناصر المعادية للنظام الحالى وانه من الذين حرضوا على وقوع الاضطرابات خلال يومى ١٨ و١٩ يناير الماضى .

٢- جاء بشهادة كل من محمد حاتم زهران ومحمد عز الدين عنتر بالتحقيقات ان المتهم من العناصر المناوئة للنظام القائم وانه شارك بنشاطه المعادى فى التحريض على المظاهرات والاضطرابات التى حدثت يومى ١٨ و١٩ يناير ، وذلك بحضوره اللقاءات والاجتماعات والمؤتمرات العامة وإثارة الطلاب والجماهير ضد السلطة الشرعية انطلاقاً من مبادئه الماركسية التى كان يجهر بها للمطالبة بالسماح للحزب الشيوعى فى ممارسة نشاطه علنياً .

بالنسبة للمتهم (١٥٨) احمد فؤاد نجم:

١- تبين من تحقيقات القضية رقم ١٩٧٤/٥٠١ حصر امن دولة عليا المتضمنه ان مباحث امن الدولة ابلغت فى غضون شهر يوليو ١٩٧٤ عن قيام المتهم بنشاط معاد لنظام الحكم القائم يتمثل فى تأليفه قصائد وازجال مناهضة تشتمل على التحريض والإثارة ضد السلطة يروجها عن طريق الإلقاء والغناء فى ندوات علنية وقدمت مباحث امن الدولة تسجيلات صوتية لبعضها تم الحصول عليها بعد استئذان النيابة العامة ، وقد تبين اشتمالها على التعريض بالسلطة الشرعية والتنديد بسياستها والتهجم على الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بأسلوب مقذع مثير يحتوى على الكثير من عبارات السباب والشتائم ، وقد اقر المتهم فى تحقيقات القضية المذكورة بتأليفه تلك القصائد والازجال وبترديده لها القاء وغناء فى الندوات والمحافل المختلفة .

٢- ابلغت مباحث امن الدولة فى القضية الحالية عن استمرار المتهم فى ممارسة ذات نشاطه المعادى فى مواجهة السلطة عن طريق تأليفه وترديد الاشعار المناهضة لها .

٣- جاء بشهادة كل من محمد حاتم زهران ومحمد عز الدين عنتر ان المتهم دأب فى غضون سنة ١٩٧٦ على حضور ندوات واجتماعات بالجامعة وسواها حيث كان يلقى فيها قصائد ، وازجاله المثيرة بهدف بث الكراهية للنظام والسلطة الشرعية .

بالنسبة للمتهم (١٥٩) حمدى ياسين على عكاشة :

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من العناصر المناهضة لنظام الحكم الحالى التى دأبت على التظاهر ضده ، والدعوة لعقد المؤتمرات والندوات السياسية للهجوم من خلالها على كافة سياسات الدولة فى المجالات المختلفة بهدف التشهير بالنظام واظهاره بالعجز فى مواجهة مسئولياته ، وانه تردد على جامعة عين شمس خلال يومى ١٨ و١٩ يناير الماضى رغم تعطل الدراسة بالجامعات رسمياً فى اليوم الأخير .

٢- قدمت مباحث امن الدولة المجلات والملصقات التى كان المتهم يشارك فى تحريرها واعدادها والتى تبين من الاطلاع عليها انها تتضمن الهجوم على سياسة النظام فى المجلات السياسية والاقتصادية ، وتصف القائمين على السلطة بالخيانة والعمالة والتفريط فى حقوق الشعب والوطن وتهاجم سياسة الانفتاح الاقتصادى وتشكك فى اهداف السلطة فى هذا المجال .

٣- اقر المتهم بالتحقيات بأنه تردد على جامعة عين شمس خلال يومى ١٨ و١٩ يناير الماضى عقب عطلة الدراسة بالجامعات رسمياً فى اليوم الأخير ، وانه ادعى بأن كان لغرض شخصى .

بالنسبة للمتهم (١٦٠) حسين محمد محمود معلوم:

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من العناصر المعادية لنظام الحكم الحالى وساهم بدور رئيسى فى التحريض على اضطرابات شهر يناير الماضى والمشاركة فيها .

٢- ضبط بحيازة المتهم لدى تفتيش مسكنه اوراق خطية باسمه تشتمل

على تحليلات سياسية ومقالات مناهضة لنظام الحكم الحالى وسياسته فى المجالين الداخلى والخارجى والتهكم على القيادة السياسية كما ضبط لديه مجلات وملصقات حائط تحمل توقيع المتهم وتتضمن مقالات تحوى نفس الخط الرافض لكل ما تقوم به السلطة الشرعية فى المجالات المختلفة .

بالنسبة للمتهم (١٦١) سيد عبدالغنى عبدالمطلب عبدالحق:

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من العناصر المناهضة لنظام الحكم الحالى وساهم بدور فعال فى التحريض على مظاهرات شهر يناير الماضى والمشاركة فيها .

٢- ضبط بحيازة المتهم لدى تفتيش مسكنه عدة كتيبات بعنوان كلام العيون "تتضمن اشعاراً وازجالاً سياسية مناهضة وعدائية لنظام الحكم القائم فى اسلوب بذئ يمس القيادة السياسية ويشهر بها وبرئيس الجمهورية ، كما تدعو الى الثورة على السلطة الشرعية وكذلك ضبط لديه بيانان يشتملان على مهاجمة سياسية النظام فى المجالات الاقتصادية والسياسية ويصف السلطة القائمة بالخيانة والاستسلام للدوائر الاجنبية بمناسبة اتفاقيات الفصل بين القوات فى سيناء .

بالنسبة للمتهم (١٦٢) احمد عبدالرحمن الجمال:

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من بين العناصر المناهضة للنظام القائم ودأب على حضور المؤتمرات والندوات العامة بجامعة عين شمس حيث كان يلقى الخطب المعادية للسلطة الشرعية مستهدفاً التشكيك فى سياستها والتهجم على سياسة رئيس الجمهورية .

٢- جاء بشهادة الرائد ماهر محمد زايد ومحمد عز الدين عنتر ان المتهم كان يحضر المؤتمرات العامة بكلية هندسة عين شمس حيث كان يلقى الخطب المثيرة والمعادية للنظام القائم .

بالنسبة للمتهم (١٦٣) احمد مبروك محمد حسن:

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من العناصر المناهضة للنظام القائم وأنه حرض على الاضطرابات التى حدثت خلال يومى ١٨ و١٩ يناير الماضى .

٢- ضبط بحوزة المتهم لدى تفتيش مسكنه على اوراق ومنشورات مناهضة من بينها منشور بعنوان **"فلنناضل فى مواجهة سياسة القهر والتشريد"** صادر عن احدى الجماعات التى يعمل من خلالها المخطط الشيوعى داخل الجامعة يهاجم النظام القائم ويندد بسياساته فى المجالات المختلفة .

بالنسبة للمتهم (١٦٤) محمد محمود جاد النمر:

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من العناصر المناوئة للنظام القائم وانه حرض على التظاهر والاضطرابات خلال يومى ١٨ و١٩ يناير الماضى.

٢- ضبط بحيازة المتهم عند تفتيش مسكنه ٦٢ مجلة حائط وعدد كبير من الاوراق الخطية تتضمن هجوماً على النظام القائم والقيادة السياسية ومنهاجها فى كل ما تتخذه من اجراءات بشأن المشكلات الداخلية والخارجية واتهامها بضرب مصالح الشعبية والخروج عن الخط الاشتراكى .

بالنسبة للمتهم (١٦٥) عبدالرحيم رياض الكريمى:

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من العناصر المناهضة .

٢- اسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط عدد كبير من المنشورات السرية المناهضة فضلاً عن مجموعة كبيرة من الاوراق الخطية والتحليلات السياسية المتضمنة تنديداً بالنظام القائم وهجوماً على الاوضاع السياسية والاقتصادية بالبلاد وتعريض بالسيد رئيس الجمهورية وكبار المسئولين بالدولة .

بالنسبة للمتهم (١٦٦) وجيه يوسف الشربتلى:

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من العناصر المعادية للنظام الحالى وحرض على التظاهر والإثارة ضد السلطة القائمة إبان اضطرابات يناير سنة ١٩٧٧ .

٢- جاء بشهادة كل من المقدم على محمود ابوالسعود مأمور قسم المعادى ومحمد نجيب محمد حسن الموظف بادارة مهمات القوات المسلحة وعبدالحميد ابراهيم ميره الموظف بمصنع ٩٩ الحربى ان المتهم دعا الى اجتماع مساء يوم ١٩٧٧/١/١٨ لتأبين من وصفهم بضحايا حادث تصادم لمترو حلوان وانه انتهز فرصة بدء الاضطرابات بمناسبة صدور القرارات الاقتصادية احتجاجاً على صدورها فأخذ يثير الحاضرين ضد النظام القائم داعياً اياهم الى القيام بمظاهرة تتوجه الى منطقة المصانع بحلوان للانضمام الى عمالها المتظاهرين فى ذلك اليوم .

٣- ضبط بحيازة المتهم لدى تفتيش مسكنه تحليل سياسى يشيد باحداث التخريب والاضطرابات التى وقعت يومى ١٨ و١٩ يناير الماضى وقد اقر المتهم بكتابته لهذا التحليل .

بالنسبة للمتهم (١٦٧) ماهر سيد بدوى:

١- جاء بمحاضر مباحث امن الدولة ان المتهم حرض الطلاب بالجامعة ايام ١٢ و١٣ و١٤ فبراير سنة ١٩٧٧ وتزعمهم فى مظاهرة لتعطيل الدراسة استياء من اصدار تشريعات حماية الوطن ردد فيها الهتافات والشعارات المعادية ، وقد التقطت له عدة صور فوتوغرافية فى تلك الاثناء ، كما اشترك فى مظاهرة ١٩٧٦/١١/٢٥ التى نظمتها العناصر الشيوعية الى مجلس الشعب .

٢- جاء بشهادة الرائد نبيل عبدالسلام يوسف بمباحث امن الدولة بالتحقيقات انه تابع المتهم فى نشاطه السالف حيث كان يدفع الطلاب ويشجعهم على تعطيل الدراسة والتظاهر احتجاجاً على القانون رقم ١٩٧٧/٢ وقد التقطت له الصور الفوتوغرافيه اثناء ذلك .

بالنسبة للمتهم (١٦٨) عمرو عباس حلمى حسين:

١- جاء بمحاضر مباحث امن الدولة ان المتهم من العناصر المعادية لنظام الحكم الحالى وانه دأب على التوجه الى جامعة عين شمس لإثارة الطلاب ودفعهم للتظاهر فى مواجهة السلطة وتعطيل الدراسة ، كما قام بتحرير مجلات حائط وملصقات تشتمل على الموضوعات المناهضة والمثيرة لتعليقها بالجامعة احتجاجاً على صدور تشريع حماية الوطن مستهدفاً تصعيد الاحداث وتجديد الاضطرابات.

٢- جاء بشهادة عبدالرازق قبارى وعبدالرحمن عامر الطحاوى ومحمود شرين على محمود حسن الطلاب بالجامعة ان المتهم حضر الى الجامعة يوم ١٩٧٧/٢/١٥ وأخذ فى تحريض الطلاب ودفعهم الى التظاهر والتجمهر والامتناع عن الدراسة والخروج فى مظاهرات الى الشوارع للإعراب عن الاحتجاج على صدور التشريعات الخاصة بحماية امن الوطن .

٣- جاء بشهادة الرائد اسامة مازن بمباحث امن الدولة انه قام بضبط المتهم عقب خروجه من جامعة عين شمس اثر محاولته تحريض طلابها على التجمهر والتظاهر ضد السلطة وبتفتيشه عثر معه على منشورات وبيانات خطية تهاجم السلطة السياسية وتندد بسياسة وتندد بسياسة الحكم ، وتحرض على اسقاطه والتخلص منه .

بالنسبة للمتهمة (١٦٩) ايمان عطيه محمد:

١- جاء بمحاضر مباحث امن الدولة ان المتهمة من العناصر المناهضة لنظام الحكم الحالى وقامت بتحريض طلاب الجامعة واثارتهم ودفعهم للتظاهر ضد السلطة وعدم الانتظام فى الدراسة وتعطيلها يوم ١٩٧٧/٢/١٤ ، وانها قادت مظاهرة بالجامعة ذلك اليوم رددت فيها الهتافات والشعارات المعادية كما قامت بتعليق ملصقات الحائط التى تشتمل على مقالات مثيرة تنحو الى مجابهة السلطة احتجاجاً على تشريعات امن الوطن والمواطن .

٢- ضبط مع المتهمة عند القبض عليها مجلات حائط تتضمن هجوماً على

السلطة الشرعية وتنديداً بما اتخذته من اجراءات حماية الوطن من اعمال الشغب والتخريب يومى ١٨ و١٩ يناير ، وتحبذ هذه الاعمال التخريبية وتتضامن مع مرتكبيها .

٣- جاء بشهادة المقدم عصام الدين فتيح بالتحقيقات ان المتهمة من العناصر المناهضة للنظام الحالى وقامت بإثارة الطلاب ودفعهم للتظاهر لتعطيل الدراسة بالجامعة ومجابهة السلطة فيما تتخذه من تشريعات واجراءات لحفظ الامن والنظام ، ومستهدفة تجديد الاضطرابات واعمال العنف .

بالنسبة للمتهمة (١٧٠) آمال حسين حافظ جامع :

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ومحاضرها ان المتهمة من العناصر المعادية للنظام القائم ، وانها عقب افتتاح الدراسة بالجامعة يومى ١٤ و١٦ فبراير سنة ١٩٧٧ دأبت على تحريض الطلاب على التجمهر والتظاهر ومجابهة السلطة ، وتزعمت المظاهرات احتجاجاً على صدور القانون رقم ١٩٧٧/٢ الذى تم الاستفتاء الشعبى عليه وقد التقطت لها صور فوتوغرافية اثناء ذلك، كما انها توجهت الى كلية العلوم رغم انها طالبة بكلية الهندسة وقامت بتعليق ملصقات حائط تشتمل على مقالات مثيرة ومناهضة للنظام الحالى وتتضمن هجوماً على القيادة السياسية وسياساتها وتدعو الطلاب الى الاعتصام وتعطيل الدراسة .

٢- جاء بشهادة المقدم نبيل عباس صيام بمباحث امن الدولة بالتحقيقات ان المتهمة حرضت الطلاب على التظاهر والاعتصام احتجاجاً على تشريعات حماية الوطن ، وانها تزعمت المظاهرات يومى ١٢ و١٦ فبراير سنة ١٩٧٧ ورددت خلالها الهتافات والشعارات المعادية للنظام القائم وانه حينما القى القبض عليها عثر معها على مجلتى حائط تتضمن مقالات مناهضة تدعو الى التظاهر احتجاجاً على صدور القانون سالف الإشارة وتندد بسياسة النظام الحالى .

٣- تضمنت مجلتا الحائط سالفتا البيان وكذلك بعض الاوراق الأخرى اشعاراً مناهضة .

بالنسبة للمتهم (١٧١) محمود محمد مرتضى:

١- جاء بمحاضر مباحث امن الدولة ان المتهم من العناصر المناهضة للنظام الحاضر ، وقام بدفع الطلاب بجامعة القاهرة وتحريضهم ايام ١٢ و١٣ و١٤ فبراير سنة ١٩٧٧ عقب افتتاح الدراسة على التظاهر والتجمهر ضد السلطة واجراءاتها الهادفة لحماية الوطن ويقصد تعطيل الدراسة وقاد بعضاً من هذه المظاهرات ، وقد التقطت له صور فوتوغرافية اثناء ذلك مرفقه بالتحقيقات.

٢- جاء بشهادة المقدم عصام الدين فتيح بالتحقيقات أنه تابع المتهم فى نشاطه المناهض سالف الإشارة حيث التقط له ثلاث صور اثناء تزعمه للمظاهرات بالجامعة والتى استهدف بها تعطيل الدراسة ومواجهة السلطة احتجاجاً على التشريع الصادر لحماية الوطن .

بالنسبة للمتهم (١٧٢) حسن عبدالستار سيد احمد شاهين:

١- تضمنت مباحث امن الدولة ان المتهم حرض على التظاهر والامتناع عن الدراسة وتعطيلها بجامعة القاهرة يوم ١٩٧٧/٢/١٤ احتجاجاً على القانون رقم ١٩٧٧/٢ وقاد المظاهرات التى قامت فى ذلك اليوم مردداً الهتافات المعادية للنظام ، وقام بتعليق مجلات الحائط التى تشتمل على مقالات مثيرة .

٢- شهد المقدم عصام فتيح بمباحث امن الدولة بالتحقيقات ان المتهم دأب على إثارة الطلاب بالجامعة يوم ١٩٧٧/٢/١٤ لدفعهم للتظاهر ضد النظام وسياساته .

بالنسبة للمتهم (١٧٣) مصطفى محمد مصطفى الخطيب:

١- جاء بمحاضر مباحث امن الدولة ان المتهم من العناصر المناهضة التى حاولت تجديد الاضطرابات بالجامعة فى اعقاب استئناف الدراسة بها بقصد تعطيلها ومواصلة اعمال الشغب .

٢- ضبط لدى المتهم بيان بعنوان **"لنوحد صفوفنا ضد الارهاب والتجويع"** صادر عن العناصر المعادية المرتبطة بحزب العمال الشيوعى المصرى .

٣- جاء بشهادة المقدم عصام فتيح بمباحث امن الدولة بالجيزة بالتحقيقات ان المتهم قام بإثارة الطلاب بتاريخ ١٢ و١٩٧٧/٢/١٣ لدفعهم للتجمهر والتظاهر ضد السلطة .

بالنسبة للمتهم (١٧٤) عبدالخالق فاروق حسن محمد:

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من العناصر الماركسية المرتبطة بحزب العمال الشيوعى المصرى ، وانه حرض وتزعم مظاهرات مناهضة بالجامعة يوم ١٩٧٧/٢/١٢ بقصد تعطيل الدراسة بها والتصدى للتشريعات والاجراءات الصادرة فى اعقاب اضطرابات يناير لحماية امن الوطن.

٢- اسفرت اجراءات التفتيش عن ضبط العديد من الاوراق الخطية بحيازة المتهم تهاجم السلطة الحالية والمسئولين ، وتكشف عن ارتباطه الفكرى بالمنظمة الشيوعية سالفة الذكر ، وتتضمن الإشادة باحداث يناير الماضى وتدعو الى مجابهة السلطة والوقوف ضدها وتندد باجراءات الامن والنظام التى اتخذتها لوقف الشغب والتخريب التى وقعت ابان تلك الاحداث .

بالنسبة للمتهم (١٧٥) مجدى تاج الدين خطاب:

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من الماركسيين المرتبطين بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى وانه حرض وتزعم المسيرات والمظاهرات داخل الجامعة لتعطيل الدراسة يوم ١٩٧٧/٢/١٥ احتجاجاً على الاستفتاء على القانون ٢ لسنة ١٩٧٧ وقام بتعليق ملصقات وتوزيع منشورات مناهضة للنظام الحالى .

٢- ضبط لدى المتهم اوراق ومنشورات صادرة عن الجماعات التى يعمل حزب العمال الشيوعى من خلالها بالجامعة تتضمن هجوماً على السلطة السياسية وسياساتها فى جميع المجالات ، وتشيد بأعمال التخريب التى وقعت فى يناير الماضى ، وتشتمل على تحريض العمال على مجابهة النظام القائم لإسقاطه .

كما ضبطت لديه اوراق خطية تدعو الى التكتل ضد رئيس الجمهورية وتشكيل التنظيمات السرية ضد النظام الحالى لتحقيق الهدف النهائى هو فرض ديكتاتورية البروليتاريا .

بالنسبة للمتهم (١٧٦) عفيف فؤاد صليب:

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من العناصر الماركسية المرتبطة بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى ، وانه عقب استئناف الدراسة بالجامعة يومى ١٢ و١٣ فبراير ١٩٧٧ تزعم الدعوة الى التظاهر وتحريض الطلاب على التجمهر وتعطيل الدراسة اعراباً عن معارضته للقانون رقم٢ لسنة ١٩٧٧ وقاد المظاهرات لهذا الغرض بالجامعة ، ووضع ملصقات حائط تتضمن مقالات مثيرة ضد السلطة ووضع منشورات صادرة عن نادى الفكر الاشتراكى التقدمى احد الاشكال التنظيمية التى يتحرك من خلالها حزب العمال الشيوعى المصرى تدعو الى مهاجمة النظام القائم واسقاطه .

٢- ضبط بحيازة المتهم لدى تفتيش مسكنه العديد من الاوراق الخطية التنظيمية التى تكشف عن ارتباطه بحزب العمال الشيوعى المصرى ، اذ تحوى تحليلات سياسية معادية لنظام الحكم القائم واتهامه بالخيانة ، وتدعو الى اقامة حزب شيوعى لتحقيق الشيوعية فى البلاد ، كما تفصح هذه الاوراق عن اعتناق المتهم المذكور للمبادئ الماركسية المعادية وسعيه لنشرها وتحقيقها .

الفصل السادس

المحاكمة

احيلت القضية الى محكمة امن الدولة العليا بدائرة استئناف القاهرة المشكلة برئاسة المستشار حكيم منير صليب رئيس المحكمة وعضوية المستشارين على عبدالحكم عمارة واحمد محمد بكار المستشارين بمحكمة استئناف القاهرة .

وقد بدأت اجراءات المحكمة بتاريخ ١٩٧٨/٤/١٦ وصدر الحكم فيها بتاريخ ١٩٨٠/٤/١٩ .

وقد بدأت المحاكمة بسماع الشهود ومناقشتهم بمعرفة المحكمة والنيابة والدفاع وتقديم الدفوع ثم استمعت المحكمة الى مرافعة النيابة ودفاع المتهمين .

وقد جاء فى الحكم الصادر فى ١٩٨٠/٤/١٩ :

ومن حيث ان المحكمة قبل مناقشتها لأدلة الثبوت فى الدعوى لابد لها ان تعرض بالبحث والدراسة لاحداث يومى ١٨ و١٩ من يناير سنة ١٩٧٧ تلك الاحداث التى جاء بقرار الاتهام ان المتهمين المنتمين الى حزب العمال الشيوعى قد حرضوا عليها وشاركوا فيها سواء بالتجمهر أو قيادة المظاهرات وما صاحب ذلك من تحريق وتخريب وإتلاف وجرائم اخرى عديدة ، ولكن المحكمة وهى تتصدى لتلك الاحداث بالبحث والاستقصاء لعلها ان تستكشف عللها واسبابها وحقيقة أمرها . ولابد ان تذكر ابتداء ان هناك معاناة اقتصادية كانت تأخذ بخناق الأمة المصرية فى ذلك الحين وكانت هذه المعاناة تمتد لتشمل مجمل مناحى الحياة والضرورات الاساسية للإنسان المصرى فقد كان المصرين يلاقون

العنت وهم يحاولون الحصول على طعامهم وشرابهم ويجابهون الصعاب وهم يواجهون صعوداً مستمراً فى الاسعار مع ثبات فى مقدار الدخول ، ثم ان المعاناة كانت تختلط بحياتهم اليومية وتمتزج بها امتزاجاً فهم مرهقون مكدودون فى تنقلهم من مكان الى آخر بسبب ازمة وسائل النقل وهم يقاسون كل يوم وكل ساعة وكل لحظة من نقص فى الخدمات وتعثر فيها وفوق ذلك كان ان استحكمت أزمة الإسكان وتطرق اليأس الى قلوب الناس والشباب منهم خاصة من الحصول على مسكن وهو مطلب اساسى تقوم عليه حياتهم وتنعقد امالهم فى بناء اسرة ومستقبل . ووسط هذه المعاناة والصعاب كان يطرق اسماع المصريين اقوال المسئولين والسياسيين من رجال الحكومة فى ذلك الوقت تبشرهم باقبال الرخاء وتعرض عليهم الحلول الجذرية التى سوف تنهى ازماتهم وتزين لهم الحياة الراغدة الميسرة المقبلة عليهم ، وبينما افراد هذا الشعب غارقون فى بحار الآمال التى تبثها فيهم اجهزة الإعلام صباح مساء اذ بهم وعلى حين غرة يفاجأون بقرارات تصدرها الحكومة ترفع بها اسعار عديد من السلع الاساسية التى تمس حياتهم واقواتهم اليومية هكذا دون اعداد أوتمهيد فأى انفعال زلزل قلوب هؤلاء الناس وأى تناقض رهيب بين الآمال التى بثت فى قلوبهم قبيل تلك القرارات وبين الإحباط الذى اصابهم به صدورها ، ومن أين لهذا الشعب ومعظمهم محدود الدخل ان يوائموا بين دخول ثابتة وبين اسعار اصيبت بالجنون وإذا بفجوة هائلة تمزق قلوب المصريين ونفوسهم بين الآمال المنهارة والواقع المرير ، وكان لهذا الانفعال وذلك التمزق ان يجدا لهما متنفسا ، وإذا بالاعداد الهائلة من هذا الشعب تخرج مندفعة الى الطرقات والميادين ، وكان هذا الخروج توافقياً وتلقائياً محضاً ، وإذا بهذه الجموع تتلاحم هادرة زاحفة معلنة سخطها وغضبها على تلك القرارات التى وأدت الرجاء وحطمت الامال وحاولت جهات الامن ان تكبح الجماح وتسيطر على النظام ولكن أنى لها هذا والغضب مأجج والآلام مهتاجة ، ووسط هذا البحر الهادر وجد المنحرفون

والصبية سبيلاً الى ارضاء شهواتهم الشريرة فإذا بهم ينطلقون والمخـــربون محرقين ومخربين ومتلفين وناهبين للأموال وهم فى مأمن ومنجاة وقد التهبت انفعالات هاته الجموع وتأجج حماسهم عندما تعرض لهم رجال الامن المركزى بعصيهم ودروعهم وقنابلهم المسيلة للدموع فكان ان اشتعلت الاحداث وسادت الفوضى ولم يكن من سبيل لكبح الجماح وإعادة الامن والنظام إلا فرض حظر التجول ونزول رجال القوات المسلحة الى الميدان ، وامكن حينئذ وبعد جهد خارق استعادة الامن والنظام ، والذى لاشك فيه وتؤمن به هذه المحكمة ويطمئن إليه ضميرها ووجدانها ان تلك الاحداث الجسام التى وقعت يومى ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ انما كان سببها المباشر والوحيد هو اصدار القرارات الاقتصادية برفع الاسعار فهى متصلة بتلك القرارات اتصال المعلول بالعلة والنتيجة بالاسباب ، ولايمكن فى مجال العقل والمنطق ان ترد تلك الاحداث الى سبب آخر غير تلك القرارات فقد اصدرت على حين غره وعلى غير توقع من احد وفوجئ بها الناس جميعاً بما فيهم رجال الامن ، فكيف يمكن فى حكم العقل ان يستطيع احد ان يتنبأ بها ثم يضع خطة لاستغلالها ثم ينزل الى الشارع للناس محرضاً ومهيجاً، ان هذا الفرض غير مقبول ولامعقول ذلك انه لم يقع اى فاصل زمنى ما بين اعلان القرارات وخروج الناس ، فما كانوا يقرأون ويسمعون حتى خرجوا مندفعين من تلقاء انفسهم لم يحرضهم احد ولم يدفعهم فرد أو تنظيم ليعلنوا سخطهم وغضبهم ، وهذا التلاحم الزمنى بين اعلان القرارات واندفاع الجماهير ينفى تماماً احتمالات التحريض أو الإثارة أو استغلال الموقف أو ركوب الموجه لأن فرداً مهما بلغت قوته ودرايته ، وتنظيمياً مهما كانت سرعته ودقة تخطيطه ، لايستطيع ان يحرك هذه الجموع الحاشدة فى لحظات ولايستطيع ان يسيطر على مشاعرها ليوجهها الى تحقيق اغراضه ، ثم هو لايستطيع ان يدفعها لتقوم باعمال التحريق والتخريب والنهب والإتلاف ذلك ان مثل هذه الأعمال الشريرة لابد ان تصاحب بطريق اللزوم العقلى والتلقائية المحضة لابد

ان تصاحب مثل هذه الاضطرابات الامنية الكبيرة فيقع الكثير منها بحكم اندساس اللصوص والمنحرفين ليمارسوا نشاطاتهم فى ذلك الخضم الهائج آمنين مطمئنين ان يمسك بهم احد واذن فإذا قالت سلطة الاتهام ان هناك من المتهمين من حرضوا على تلك الاحداث مما ادى الى اشتعالها ووقوع ما صاحبها من جرائم وانهم كانوا يريدون اشعال الثورة الشعبية فإن قولها هذا لايساير مقتضيات المنطق كما ان مجريات الاحداث فى هذين اليومين لاتتفق مع هذه القالة بل انها تناقضها تماماً من ناحية اسبابها وما وقع فيها من افعال . وتنتهى المحكمة من ذلك كله الى ان القول بوقوع تحريض من المتهمين المنسوب إليهم الانتماء الى حزب العمال الشيوعى هو قول لاينهض عليه دليل بالاوراق ويدحضه تماماً ملابسات الاحداث واسبابها ونتائجها ، ومما يدل على سلامة هذا النظر ان الحكومة قد سارعت واعلنت بكل الوسائل عدولها عن تلك القرارات أملاً منها فى إن هذا العدول سوف يهدئ النفوس . واستناداً الى ذلك فإن المحكمة ترى ان ما ذهبت إليه سلطة الاتهام حسبما سلف ذكره لايجد له سنداً من واقع الاوراق ولا من واقع الاحداث ذاتها والتى اخذت فى اسبابها ودوافعها حسبما انتهت إليه المحكمة آنفاً حكم العلم العام واصبح ذلك حقيقة يقينيه لامراء فيها مما يقتضى ان تلتفت المحكمة عما ذهبت إليه سلطة الاتهام فى هذا الخصوص.

عن التهمة الأولى والرابعة

انشاء منظمة ترمى الى قلب نظام الحكم

ثم بدأت المحكمة عقب ذلك باستعراض أدلة الثبوت التى استندت إليها النيابة العامة والتى انحصرت فى : **أولاً:** مذكرات ومعلومات وتحريات مباحث امن الدولة . **وثانياً:** شهادة ضباط مباحث امن الدولة . **وثالثاً:** شهادة الشهود الذين قدمتهم مباحث امن الدولة وهيئة الامن القومى .

ورابعاً: شهادة غير هؤلاء واولئك من الشهود . **وخامساً:** اعترافات من اعترف من المتهمين . **وسادساً:** الاوراق والنشرات والمطبوعات التى قدمتها مباحث امن الدولة مرفقة بمحاضر التحريات والمعلومات المقدمة منها . **وسابعاً:** الاوراق والنشرات والمطبوعات والمخطوطات التى ضبطت مع المتهمين. **وثامناً:** التسجيلات . **وتاسعاً** : الصور الشمسية .

أولاً: التحريات

بالنسبة للتحريات فقد اوضحت المحكمة انه من المستقر عليه قضاء انه وإن كان الاصل ان للمحكمة ان تعول فى تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من ادلة ما دامت انها كانت مطروحة على بساط البحث إلا انها لاتصلح وحدها لأن تكون قرينة معينة أو دليلاً اساسياً على ثبوت الجريمة . وسوف تناقش المحكمة المذكرات ومحاضر المعلومات والتحريات المقدمة من ادارة مباحث امن الدولة لتستبين مدى فاعليتها فى تعزيز أدلة الدعوى . وتلاحظ المحكمة على تلك المحاضر ابتداء انها قد اعدت وقدمت الى النيابة العامة التى قدمتها بدورها الى المحكمة على اساس ان ضباط مباحث امن الدولة قد استقوها من مصادرهم الى لم تفصح عنها فهى اذن معلومات وتحريات ذات مصدر مجهول وهذا التجهيل الذى احاط بالمظهر تثور معه الظنون حول سلامة وصحة المعلومات التى قدمها الى رجال المباحث فقد تكون هذه المعلومات قد اتسمت بالمبالغة أو التهويل أو التجسيد أو استغلال المواقف ثم ان هؤلاء الضباط عندما تلقوا هذه المعلومات التى احاطت السرية بمصادرها قد اضافوا إليها معلومات مما قد اختذنوه فى سجلاتهم عن النشاط المعادى فى شتى صوره وما تجمع لديهم من معلومات سابقه ليقدموا جماع ذلك الى النيابة العامة فى صور محاضر بالمعلومات والتحريات ومن هذا الخليط من المعلومات التى اعتمدت على مصادر مجهولة ومعارف مختزنه وآراء تقوم على الاستنتاج

والاستنباط كان هذا الحصاد من المحاضر والتحريات وهو ما لا يمكن التعويل عليه فى مجال تعزيز الدليل المثبت للفعل المؤثم ، ومع ذلك فقد اتسمت هذه التحريات بطابع العجله التى افقدتها ما ينبغى لها من دقة وتمحيص ثم انه قد عراها التناقض والتضارب والغموض ، بل ان هذه التحريات فى بعض مناحيها كانت مستحيلة الحدوث والتصديق . ففى ظل تلاحق الاحداث يومى ١٨ و١٩/١/١٩٧٧ اندفع رجال المباحث فى تقديم محاضرهم متلاحقة مثبتين فيها تعليلاً للاحداث وتحديداً للقائمين بها والمحرضين عليها باعداد كبيرة فصدرت لهم اذون الضبط والتفتيش وإذا بالنيابة العامة تستبعد جل هؤلاء الاشخاص فلم تستبق منهم فى مجال الاتهام إلا ذلك العدد من المتهمين (١٧٦ متهماً) . كما ان هذه المحاضر التى اعدتها مباحث أمن الدولة وهى فى عجلة من امرها اوردت اسماء اشخاص باعتبارهم مشاركين فى الاحداث وتبين انهم كانوا بالخارج عندما وقعت ، بل ان تلك التحريات قد انصبت على اشخاص غير المراد استصدار الاذن بضبطهم وتفتيشهم ، مما ترتب عليه القبض على اشخاص لاصلة لهم بالاحداث من قريب أو بعيد هذا فضلاً عن التضارب والاختلاف فى تحديد اسماء قادة التنظيم وعددهم وتورد المحكمة امثلة تؤكد ذلك من واقع الاوراق :

١- احمد لطفى حسونه وحسن عبدالمنعم حسن الحيوان جاء بكتاب مباحث امن الدولة الى النيابة بتاريخ ١٩٧٧/٢/٨ انهما من المتعاونين مع الادارة رغم ان اسميهما جاءا بمحاضر التحريات .

٢- محمد احمد يوسف ورد بشأنه الكتاب رقم ١٣٥٧ الى النيابة انه من المتعاونين مع احد السادة ضباط الفرع فى متابعة النشاط .

٣- على السيد مشالى وهو من مصادر مباحث امن الدولة قبض عليه وفتش منزله .

٤- صدر اذن النيابة بضبط وتفتيش محمد خليل خليل باعتباره عضواً

بحزب العمال الشيوعى وقبض عليه فعلاً إلا ان ادارة المباحث تبينت فيما بعد ان هذا الشخص لاصله له بالنشاط وانه موظف بالمساحة وان المطلوب هو محمد حسن خليل الطالب بكلية الطب .

٥- فتش منزل احمد رفاعى السيد بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٢ وثبت انه بالخارج.

٦- فتش منزل عبدالفتاح عبدالرحمن الجمل بتاريخ ١٩٧٧/١/٢١ وثبت انه معار الى ليبيا منذ فترة طويلة .

٧- فتش منزل محمد محمد على يوسف بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٢ وثبت انه معار للكويت منذ ستة اشهر .

٨- ذكرت مذكرة مباحث امن الدولة المؤرخه ١٩٧٧/١/٢١ ان عدد اعضاء اللجنة المركزية لحزب العمال الشيوعى تسعة اعضاء بينما ورد بالمذكرة المؤرخة ١٩٧٧/١/١٩ ان عددهم اثنا عشر عضواً .

وإيراد اسماء الغائبين عن البلاد ضمن من حرضوا على الاحداث أو شاركوا فيها يجعل المعلومات التى حوتها محاضر التحريات فى بعض مناحيها مستحيلة التصديق ، وإلا فكيف يمكن ان يطمئن ضمير القاضى الى تحريات يقدمها له رجال الضبط ثم يتضح ان بعض الاسماء الواردة بها كان اصحابها خارج البلاد وقت وقوع الاحداث ، انه ليس هناك صورة اوضح ولا اكثر جلاء على عدم جدية التحريات وسلامتها من هذه الصورة بل ان تلك التحريات قد دمغت اشخاصاً باعتبارهم مشاركين فى الاحداث والقى القبض عليهم وفتشت منازلهم ثم تبين بعد ذلك انهم من مصادر مباحث امن الدولة وكأن العجلة التى قدمت فيها محاضر التحريات والاندفاع الشديد قد حال بين مقدميها وبين تمحيص ما تلقوه من معلومات لاستبعاد الزائف والكاذب منها وتقديمها فى صورة مقبولة عقلاً ، فإذا بهم يخلطون بين الغائب والحاضر وبين مصادرهم وغيرهم من المشاركين فى الاحداث ، فأى شطط لحق بتلك التحريات والمعلومات يضعف منها بل ويهدرها اهداراً .

ثانيا: شهادة ضباط مباحث امن الدولة

ثم انتقلت المحكمة بعد ذلك الى مناقشة اقوال شهود الاثبات الذين قدمتهم النيابة العامة فى مجال التدليل على ثبوت الاتهام . وباستعراض الشهادة التى ادلى بها العميد محمد فتحى قته فإنها تجمل فى انه قد تكونت تنظيمات شيوعية منها حزب العمال الشيوعى والحزب الشيوعى المصرى تهدف الى اسقاط النظام القائم وذلك من خلال النفاذ الى التجمعات الطلابيه والعماليه لإثارتها وتحريضها على التظاهر والاضراب واستغلال المطالب الفئوية واصدار النشرات التنظيمية والجماهيريه وكذلك من خلال تجنيد عناصر وتسكينها فى خلايا ،وان الهدف النهائى للتنظيمين هو اسقاط النظام وتطبيق النظام الشيوعى إلا ان هناك اهدافاً مرحليه تسبقه ولكنه لا يستطيع تحديد المرحلة التى وصل اليها اى منهما ، الا ان المنتمين اليهما قد وصلوا الى ذروة تلك المراحل عند احداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ .

ومن حيث ان المحكمة بعد استعراضها لشهادة العميد فتحى قته يستوقفها على تلك الشهادة الملاحظات الآتيه :

اولاً: انه رد المعلومات التى ادلى بها الى مصادر جندتها ادارة مباحث امن الدولة أو تطوعت بتقديم المعلومات ، والى المعارف المدونة فى السجلات لدى الادارة ، والى المتابعة السابقة للنشاط الشيوعى ، فضلاً عن المعلومات التى نقلت إليه من رجال الادارة إبان الاحداث ، ونفى ان يكون قد نزل الى الميدان يتابع بنفسه ويسمع ويرى ، فمعلوماته طبقاً لما قرره هو نفسه هى معلومات منقولة وليست شهادة الناقل كشهادة المدرك بحواسه .

ثانياً: ان ذلك الشاهد قد اعتمد فى كثير من تقريراته على الاستنتاج والاستنباط ، فهو يقرر انه لا يمكن ان يتحرك احد اعضاء الحزبين إلا بناء على تكليف حزبى ، كما يقرر انه لا يمكن لهذين الحزبين ان يتوصلا الى هدفهما

النهائى باسقاط النظام إلا بالعنف ، كما انه لابد ان يتوافق الحزبان فى اهدافهما ووسائلهما وتحركهما . فكل هذا الذى قرره هذا الشاهد انما جاء بطريق الاستنتاج والاستنباط دون ان يقوم عليه دليل يدعمه . ولما كان الاثبات فى المواد الجنائية انما يقوم على الدليل اليقينى وما يعززه من قرائن مما تطمئن إليه المحكمة وتقتنع به ، كما ان الاحكام الجنائيه انما تبنى على الجزم واليقين فان ما قرره الشاهد استنتاجاً واستنباطاً وما قد يعترى الاستنتاج والاستنباط من احتمالات الخطأ والبعد عن الحقيقة ، والواقع فإن ذلك يخرج عن مجال الشهادة التى تعتمد على الادراك الحسى ومن ثم فان المحكمة لا تعول كثيرا على ما ادلى به فى شهادته مستنتجاً ومستنبطاً .

ثالثاً: انه رغم ما احاط بشهادة هذا الشاهد من عوامل ضعف فان استعراض المحكمة لها لا ينبئ عن ان المتهمين المنسوب اليهم الانتماء للحزبين الشيوعيين اللذين يقصدان الى قلب نظام الحكم أو تغيير النظم الاساسيه للمجتمع قد استعملوا القوة أو الارهاب أو اية وسيلة اخرى غير مشروعه أوحتى كان فى مخططهم استعمالها فهو لم يجزم بأن اياً من المتهمين الذين قادوا المظاهرات كان موجها فى ذلك من الحزب الذى ينتمى إليه كما لم يجزم بان الحزب الشيوعى المصرى كان مشاركاً فى الاحداث ، هذا فضلاً عما سبق ان انتهت إليه المحكمة من اقتناعها بان تلك الاحداث كانت تلقائيه ونتيجة مباشرة لقرارات رفع الاسعار . ولا يمكن ان يدخل بعد ذلك فى مجال استعمال القوة المادية أو المعنوية تعليق مجلة حائط فى جامعه وضعت لها ضوابط محددة أوالخروج فى مسيرة سلميه الى مجلس الشعب للمطالبة ببعض الاصلاحات أوباعتناق المنتمين لهذا التنظيم أو ذاك لفكر معين ما دام لم يصحب ذلك مظاهر العنف والارهاب فى صورة مادية كاستعمال السلاح أو التهديد باستعماله أوارتكاب فعل من افعال التخريب أو الاتلاف أو تعطيل المرافق . هذا بالاضافة

الى انه لم يرد فى اقوال هذا الشاهد ان ثمة تحريضا على الاضراب أوالتظاهر ارتكبه هؤلاء المتهمين واتخذ شكل واقعة محددة جازمة سوى ما قرره بشأن التحريض على الاحداث خاصة وانه نفى ان شاهد بنفسه وسمع ورأى ، ومن ثم فإن المحكمة لا توجد فى طيات شهادة هذا الشاهد دليلا يقينيا او قرينة مقنعة على ان ايا من المخربين الشيوعيين قد توافر فى حقه ركن استعمال القوة أو الارهاب أو غير ذلك من الوسائل غير المشروعه ، وانما جاءت شهادته منقولة المعلومات مرتكزة على الاستنتاج خالية من الوقائع المحددة التى تقطع بارتكاب المتهمين المنتمين لاى من الحزبين للجريمة التى تضمنها حكم المادة ٩٨ أ من قانون العقوبات .

ثم تناولت المحكمة بعد ذلك شهادة العميد منير السيد محيسن رئيس فرع النشاط الشيوعى بالقاهرة فقررت ان اقواله لا تخرج عما ردده الشاهد الاول وانه لم يأت بجديد ، وانه لا يستطيع ان يقطع بأن الحزب هو الذى صنع الاحداث ، او ان ما قام به اعضاءه المشاركين فى هذه الاحداث كان بصفه فرديه أو بصفه حزبيه ، كما ان هذا الشاهد قد قرر انه لم ينزل بنفسه الى موقع الاحداث بل كان يتلقى المعلومات من زملائه الضباط ومن مصادره ، الامر الذى يجعل شهادته شهادة منقولة ، كما انه اعتمد على الإستنتاج عندما تحدث عن الهدف النهائى الذى تقصده التنظيمات الشيوعيه والمراحل المختلفة التى تسبق هذا الهدف والوسائل التى يتبعونها ، ومن ثم فإن الشهادة التى ادلى بها هذا الشاهد لا تنهض دليلاً قبل المتهمين المسندة اليهم التهمة التى تضمنتها المادة ٩٨ أ من قانون العقوبات .

واما عن شهادة الشاهد الثالث من ضباط مباحث امن الدولة وهو العقيد عبدالعزيز محمد قمحاوى فقد لاحظت المحكمة ان شهادته قد اقتصرت على واقعة ضبط المتهم احمد مصطفى اسماعيل وما صدر عنه من اعترافات ،

ولكنهـا خلت من أيـه مـعلومـات عن الاهداف التى يسـعى اليـهـا حـزب العمـال الشـيوعى الذى ينتمى اليـه المتـهـم الى تحـقـيـقـهـا وعن الوسـائل التى يتـيح له استخدامها للوصول الى تلك الاهداف .

اما الشاهد الرابـع من ضباط مباحث امن الدولة وهو العميد محمد سامى محـمود خضير مفتش مـباحث امن الدولة ببورسعيد فتخلص شـهادته فى ان المتهمين صبرى رزق سكرانه ومجيد رزق سكرانه ومحمد حسن بنوان ومحسن محمد عبدالجواد وعاطف محمد عبدالجواد وآخرين مـارسوا نشاطا شيوعيا فى مـدينة بور سـعيد إلا ان شـخـصـا يدعى مـحـمد الشاذلى اتصل به مـبلغـا عن نشاط المتهمين وتوزيعهم منشورات تتضمن هـجوماً على النظام وعلى القرارات الاقتصـاديه ودعوة الى مقـاطعة الاسـتفـتاء الذى اجرى فى شـهر فبـراير سنة ١٩٧٧ ، ويبين من ذلك ان اقوال هذا الشـاهد انما جاءت مستقاة من التحريات ومن المصدر محمد الشـاذلى وعن طريق الاستنتاج ومع ذلك فان الوسـائل التى حددهـا الشـاهد لبلوغ التنظيم لاهدافه والتى استمدها من استنتاجاته لا يمكن ان تعد استعمالاً للقوة أو التهديد باستعمالها حسب مفهوم المادة ٩٨ أ عقوبات.

واما الشـاهد الخامس من ضباط مباحث امن الدولة وهو المقدم عبدالوهاب احمـد زغلول فتـخلص شـهـادته فى ان تحرياته التى شـارك فيـهـا مـع غيـره من ضباط فرع بنها وما امـدتهم به مصـادرهم من معلومـات كشفت عن ان المتهم مـحـمد كمـال عبدالفتـاح عضو نشط فى حـزب العمـال الشيوعى وانه يحـضـر المؤتمرات التى تحرض على اسقاط النظام وان تفتيش مسكنه اسفر عن العثور على اعداد من مجلة الانتفاض . واستخلصت المحكمة من عرضها لتلك الشهادة انها جاءت مستقاه من التحريات والمصادر ومع ذلك فهى خاليه مما يدل على ان حزب العمال الشيوعى فى سعيه لإسقاط النظام كان من بين وسائله استعمال القوة والتهديد باسـتعمـالها أو الارهاب وغيـر ذلك من الوسـائل غير المشروعة حسبما اوجبت المادة ٩٨ أ عقوبات .

وعن الشاهد السادس من ضباط مباحث امن الدولة وهو الرائد ابراهيم عبدالخالق خفاجة فتخلص شهادته فى انه كان يتابع المظاهرات التى حدثت فى مدينة السويس يوم ١٩٧٧/١/١٩ ، وانه شاهد ممدوح عتريس عطيه رضوان يقود احدى المظاهرات التى حاولت مهاجمة قسم الاربعين ، وقد جاءت شهادة المقدم احمد فؤاد عبدالغفار رئيس المباحث الجنائية بالسويس متفقة فى اجمالها مع ما قرره الشاهد السابق ، والذى يستفاد من شهادة هذين الشاهدين انها انصبت على ما قارفه ممدوح عطيه عتريس من نشاط لأنها خاليه تماماً من ايه معلومات عن قيام حزب العمال الشيوعى واهدافه ووسائل تحقيق هذه الاهداف.

واما الشاهد السابع من ضباط مباحث امن الدولة وهو الرائد سعد لبيب بدير فقد انصبت شهادته على واقعه ضبط متهمين صدر اذن النيابه بضبطهم وتفتيشهم وكانوا مختبئين فى شقه استأجروها بالاسكندريه إلا ان تلك الشهادة قد جاءت خلوا من اية اشارة الى اهداف حزب العمال الشيوعى المدعى ان المتهمين كانوا على علاقة به والى الوسائل المؤديه الى تحقيق هذه الاهداف .

ثم تناول الحكم اقوال الشاهد الثامن من ضباط مباحث امن الدلة وهو الضابط فاخر فؤاد محمد وكان مكلفا يوم ١٩٧٧/١/١٩ بمراقبة التجمعات فى حلوان وانه شاهد بميدان المحطه كلا من المتهمين احمد زكى احمد ومحمد محمد فتحى ومحمد كمال عواد وهم معروفون له بميولهم الماركسيه شاهدهم يقودون المظاهرات ويجمعون الناس ويهتفون ضد قرارات رفع الاسعار وضد نظام الحكم والقائمين عليه ثم اتجهت المظاهرات الى مبنى القسم وحاولوا تحريض المتهمين على الاعتداء على القسم إلا ان استعداد القوات للرد على الاعتداء حال دون ذلك ، ونفى الشاهد ان يكون احداً من المتظاهرين كان يحمل اسلحة أو آلات تخريب . ولاحظت المحكمة ان شهادة هذا الشاهد قد اقتصرت على تحديد نشاط هؤلاء المتهمين يوم ١٩٧٧/١/١٩ إلا انها قد خلت تماما من

الحديث عن انتمائهم الى حزب أو تنظيم معين وعن اهدافه ووسائله لتحقيق تلك الاهداف .

ثالثا: شهود مصادر مباحث امن الدولة

ثم تعرضت المحكمة بعد ذلك بالدرس والمناقشة لاقوال شهود مصادر مباحث امن الدولة وهيئة الامن القومى ، إلا انها قبل تعرضها لاقوال هؤلاء الشهود وضعت تقييما سليماً ومعياراً عادلاً لهؤلاء الشهود . اذ الشاهد المصدر هو الذي يتقدم الى جهات الامن بمعلومات شفويه أو مكتوبة عن نشاط فردى أو حزبى يرى انه معاد ، فإذا رأت فيه جهات الامن صلاحية او كفاءة لمواصلة امدادها بالمعلومات اعتبرته مصدراً لها واصدرت اليه تكليفات يؤديها ثم يوالى تقديم تقارير بالمعلومات كتابة أو شفاهة تأخذ طابع الدورية والاستمرار وسواء كان هذا الشاهد المصدر متطوعاً بتقديم المعلومات او قابلا لمال قل أوكثر يستعين به على اداء مهمته فان شهادته تحوطها عوامل الشك والريبة كما انها تفتقر الى النزاهة والحيدة التى يلزم توافرها لتكون محل ثقة القضاء ، ذلك ان الشاهد المصدر لابد له ان يندس بين افراد الناس وجماعاتهم ويكسب ثقتهم ويوهمهم بأنه يؤمن بما يؤمنون ويعتنق ما يعتنقون حتى إذا وثقوا به وباحوا اسرارهم وخططهم اسرع الى جهات الامن يقدم لها ما تلقاه من افكار ومعلومات وما تسقطه من اخبار وانباء وما لاحظه من تصرفات وهو فى ادائه لهذه المهمة قد يتناول تلك المعلومات بالتعديل زيادة أو نقصاً حتى يلبسها لباس المعقولية ضمانا لاستمرار صلاحيته كمصدر وقد يكون مدفوعاً فى اداء مهمته بدافع من الانتقام أو الدس أو الاضرار بالغير أو المعاداة لفكر من ينقل عنهم الاخبار والمعلومات ، كما ان ذلك الشاهد وهو يرى نفسه قد حاز ثقة رجال الامن وبالتالى ملتزم وحريص على استمرار صلته بهم قد يخالطه ظل من الاكراه المعنوى يتمثل فى وجوب تقديم تقارير دورية قد يضطرا الى اصطناع

ما حوته من معلومات أو تهويلها ، وأخيراً فإن هذا الشاهد المصدر قد يخالطه ذلك الاحساس بالإكراه المعنوى وهو يدلى بشهادته امام جهات التحقيق وامام القضاء وذلك بسبب خوف أو رجاء وكل هذه الظروف والملابسات التى تكتنف شهادة هؤلاء الشهود المصادر تجعل تلك الشهادة محل شك فى نزاهتها وحيدتها عند الادلاء بها فى مجلس القضاء .

وقد بدأت المحكمة باستعراض اول شهود المصادر وهو محمد حاتم زهران وناقشت ما ورد بشهادته وما احاطها من عوامل الضعف والتهالك ، وان الشاهد قد نفى نفياً قاطعاً ان قائدوا المظاهرات من المتهمين يومى ١٨ ، ١٩ يناير قد ارتكبوا افعال تخريب أو تحريف أو اتلاف أو حرضوا عليها أو اظهروا سلاحا أو تعرضوا لرجال الشرطه بل انهم حرصوا كل الحرص على سلمية المسيرات ، كما ان هذا الشاهد فى مجال سرده لوسائل الحزب للوصول الى هدفه باسقاط النظام ذكر وسيلة اقناع وخاصة العمال بافكارهم وعقد الاجتماعات والندوات وتعليق مجلات الحائط ، ولا ترى المحكمة ان هذه الوسائل التى عددها الشاهد تنطوى على استعمال القوة سواء فى صورها المادية أوالمعنوية أو التهديد باستعمالها وانتهت المحكمة الى انها تستبين من عرضها لشهادة محمد حاتم زهران انه مع كونها شهادة صادرة من مصدر تحوطه الريبةوعدم الاطمئنان بنزاهتها وحيدتها فقد اتسمت بمجافاة مقتضيات العقلوالمنطق وشابتها عوامل الضعف والوهن .

واما عن الشاهد الثانى من الشهود المصادر وهو محمد ابراهيم الشاذلى فتخلص شهادته فى ان محمد حسن بنوان قد عرفه بالمتهم رزق سكرانه وأخرين كما سلمه بعض المنشورات لتوزيعها فقام بحرقها واتصل برجال المباحث وابلغهم بتلك الواقعه وبعد مناقشة استمرت من الثانية عشر صباحاً حتى الثانية من صباح اليوم التالى طلبوا منه مسايرة هؤلاء الاشخاص وامدوه

بمبلغ خمسة جنيهات يقوم بالانفاق منها حتى يستعيد ثقه المتهمين ، وقد لاحظت المحكمة ان هذا الشاهد ومع كونه من الشهود المصادر وتخضع شهادته لتقييم المحكمة وفق المعايير التى سبق ان حددتها فقد ذكر فى اقواله انه تقاضى مبلغ خمسة جنيهات من رجال المباحث للانفاق منها على المتهمين ليكسب ثقتهم ، كما انه ظل قرابة اربع عشر ساعة فى مبنى المباحث بعضها اثناء الليل لابداء معلوماته وهذا الاستبقاء فى مبنى المباحث تلك الساعات الطوال لابد ان يمثل ضغطا نفسيا عليه يلقى ظلاله من الاكراه الذى يشوب ارادته واختياره فيما ادلى به من شهادة امام جهات التحقيق ، كما ان تقاضيه مبالغ نقديه ينطوى على تعرضه لإغراء مادى قد يحفزه الى الانحراف بشهادته عن مقومات الحيدة والنزاهة الواجب توافرها فى مجلس القضاء ، هذا بالاضافه الى ان رجال المباحث قد قاموا بتفتيش منزله كمتهم واوردوا اسمه فى محضر التحريات مما يعمق الشك فى نقاء ارادته من ظلال الاكراه وهو يدلى بشهادته ، ومع ذلك فقد جاءت تلك الشهادة مجهلة بالنسبة لاهداف هؤلاء المتهمين ، كما انه نفى انهم يعتزمون استعمال القوة لتحقيق اسقاط النظام .

ثم تناولت المحكمة اقوال الشاهد الثالث من الشهود المصادر وهو على السيد محمد سليمان مشالى ، وهذا الشاهد قد صدر اذن النيابه العامة بضبطه وتفتيشه ونفذ هذا الاذن بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٢ وقد قامت النيابة باستجوابه كمتهم بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٢ وقررت حبسه ثم افادت مباحث امن الدولة بكتابها رقم ١٦١٥ لسنة ١٩٧٧ المؤرخ ١٩٧٧/٢/١٠ انه من المتعاونين مع الادارة فى متابعة النشاط المعادى فافرجت عنه النيابه فى ١٩٧٧/٢/٢١ وتم بذات التاريخ سؤاله كشاهد فأفاد بأن حسن ابوالخير جنده كعضو فى الحزب الشيوعى المصرى وانه قد حضر العديد من الاجتماعات التنظيميه حضرها اشخاص كثيرون . وعندما سئل هذا الشاهد امام المحكمة نفى ان يكون حسن

ابو الخير قد حاول تجنيده فى الحزب الشيوعى المصرى كما نفى عقد اجتماعات تنظيمية

واما عن الشاهد الاول من مصادر هيئه الامن القومى وهو حسن ابراهيم درويش فقد افاد انه فى حوالى سنة ١٩٧١ التقى باحد الشيوعيين القدامى ويدعى احمد عثمان وكان قد زامله من قبل فى المعتقل وحاول تجنيده فى تنظيم شيوعى جديد فابلغ هيئة الامن القومى بذلك فطلبت منه مجاراته وابلاغها بنشاط هذا التنظيم وفعلاً تظاهر بالانضمام وحدثت لقاءات بينه وبين عناصر من هذا التنظيم منهم زكى مراد . كما انه اتصل بتنظيم آخر يدعى الشروق يتزعمه المتهم محمد على عامر الزهار الذى كان يهاجم التنظيمات الشيوعية الاخرى وطلب منه ترشيح من يصلح لاعمال الطباعة وحفظ ارشيف الحزب الشيوعى المصرى فابلغ هيئة الامن القومى التى رشحت محمد ابراهيم طنطاوى لحفظ الارشيف ومحمد يوسف لاعمال الطباعة وفعلاً قام بتقديمها للحزب ، وقد تساءلت المحكمة كيف يمكن ان يسيغ عقل او يتقبل منطق ان يعمد حزب شيوعى ناشئ يحرص على السرية وتجنب اعين اجهزة الامن الى محاولة تجنيد هذا الشاهد ثم لا يكتفى ذلك الحزب بمحاولة تجنيده بل يصدر اليه تكليفات ذات اهمية وخطوره تتصل بنشاط الحزب وحفظ وثائقه واوراقه؟ كما ان مضمون احاديث هذا الشاهد وروايته عندما تتطرق الى اهداف الحزب الشيوعى المصرى ووسائل تحقيق هذه الاهداف لا يكشف بصورة واضحه عن حقيقة هذه الاهداف ووسائل تحقيقها إذ لم يرد باقوال الشاهد لجوء الحزب الى استعمال القوة .

اما الشاهد الثانى من مصادر هيئة الامن القومي وهو محمد ابراهيم طنطاوى فقد قرر امام المحكمة انه موظف بالمخابرات العامة الى جانب عمله كرئيس لادارة تموين مدينة نصر وتخلص اقواله فى ان هيئة الامن القومى عرضت عليه ترشيحه لحفظ الارشيف الخاص بالحزب طبقاً لطلب حسن درويش وانه تم ترتيب لقاء بينه وبين المتهم عبدالقادر احمد شهيب فى احدى المحلات العامة ضم خلاله الى عضوية الحزب ثم عرض عليه شهيب حفظ ارشيف الحزب لديه وبعد موافقته تم اللقاء فى سيارة كان من ركابها المتهم محمد محمود توفيق وكان الأرشيف بها وطلبوا منه احراق بعض الاوراق وتم نقل الحقائب الخمسة الى شقته ثم قام هو بتسليم هذه الحقائب الى ادارة المخابرات العامة . وقد لاحظت المحكمة ان كثيراً من الوقائع التى ذكرها هذا الشاهد لا يمكن اساغتها عقلاً أو قبولها منطقاً واول هذه الوقائع هى اقدام قيادة الحزب على حفظ الارشيف لدى ذلك الشاهد مع حداثة صلته باعضائه وذلك رغم خطورة هذه الاوراق واحتوائها على نشاطات الحزب وخططه واسماء قياداته واعضائه ، والواقعه الثانيه هى واقعة استلام الارشيف وتسليمه، ذلك انه من غير المعقول ان تسمح سيارة صغيرة فولكس فاجن اربعة افراد وتسع فى نفس الوقت خمس حقائب ، كما ان الرواية التى ذكرها الشاهد عن طريقة تسليم المخابرات العامة لهذه الحقائب ونقل الارشيف اليها عن طريق القائها من الدور الرابع الى ارضيه الشارع هو أمر لا يتقبله عقل فضلاً عن احتمال ان يتناثر ما بها من اوراق نتيجة الارتطام بالارض ، واضاف المحكمة انه بالرغم من مما شاب شهادة ذلك الشاهد من مجافاة للعقل والمنطق فى بعض المواضع فانه بالنسبة للوسائل التى يحقق بها الحزب الشيوعى اهدافه لا يدخل فيها استعمال القوة او التهديد باستعمالها

وبالنسبة للشاهد الثالث من مصادر هيئة الامن القومى وهو مصطفى احمد يوسف فتخلص شهادته الى أن احد ضباط المخابرات قد عرض عليه ان يقوم بمهمة وطنية وهى التقدم الى تنظيم شيوعى على انه يجيد اعمال الطباعة

ويساير اعضاء الحزب ويقدم تقارير عن نشاطهم فوافق والتقى عن طريق حسن ابراهيم درويش باحد اعضاء الحزب وهو عبدالقادر احمد شهيب الذى جنده وعرض عليه حفظ آله طباعة بمسكنه ، وفعلاً تم احضارها ووضعها بالمسكن تحت ملاحظة رجال المخابرات الذين اخذوا الآلة ، ونفى الشاهد المذكور انه تم طبع أيه مجلات أو اوراق عليها . اما حديثه عن اهداف الحزب ووسائله فقد جاء مرسلا غير محدد الوقائع وتضمن قصد الحزب اقامة الحكم الشيوعى عن طريق ابراز مشاكل العاملين وليس فى تلك الوسائل التى رددها الشاهد ما يشير الى استعمال القوة أو الارهاب أو الوسائل الأخرى غير المشروعه .

رابعا: شهادة الشهود الآخرين

واما عن الشاهد محمد عزالدين شلبى الشهير بمحمد نجيب وهو من الشهود من غير رجال المباحث والمصادر فقد قدم لاداء الشهادة من قبل مباحث امن الدولة امام النيابة طبقا لما هو ثابت بمحضرها المؤرخ ١٩٧٧/٢/٣ وادلى فى هذا المحضر بالتفاصيل التى تمت بثلاث ندوات عقدت بمدرج فلسطين بكلية الهندسة جامعة عين شمس وما حدث يوم ١٩٧٧/١/١٨ فى هذه الكليه . وعندما مثل هذا الشاهد امام المحكمة بجلسة ١٩٧٩/٤/٧ قرر انه خلال شهر فبراير ١٩٧٧ حضر رجال المباحث الى منزله واصطحبوه الى مبنى المباحث العامه وواجهوه ببعض الاتهامات وقاموا باحتجازه لليوم التالى وناقشوه حول نشاطه ولم يكن يعرف وضعه هل هو شاهد أم متهم ثم اخذوه الى النيابه العامة حيث ادلى باقواله ثم علم انه اعتبر شاهدا ، ولاحظت المحكمة ان هذا الشاهد عند مثوله امامها لم يذكر شيئاً من المعلومات التى ادلى بها امام جهات التحقيق وعلل ما صدر منه من اقوال حينذاك بأنه تعرض لضغط من رجال المباحث الذين اخذوه من منزله الى مبنى المباحث العامه واحتجزوه لليوم التالى وتحت تأثير هذه الضغوط ادلى بتلك المعلومات وليس فى وسع المحكمة إلا ان تأخذ ما قرره امامها من تعرضه لضغط معين مأخذ الاعتبار ذلك انه ان صح

ما قرره فإن شهادته يكون قد لابسها اكراه نفسى تمثل فى أخذه الى مبنى المباحث واحتجازه واستجوابه ومثل هذا الاكراه يفقد هذه الشهادة اهم مقوماتها وهى صدورها اختياراً ممن ادلى بها وهى لا تعتبر كذلك إذ صدرت اثر اكراه اياما كان نوعه وكائنا ما كان قدره . والمحكمة وهى تأخذ فى اعتبارها ما قرره الشاهد من تعرضه لإكراه ترى انه ليس هناك من ظروف هذا الشاهد وملابسات شهادته ما يقنع باختلاقه لتلك الرواية .

ثم تناولت المحكمة بعد ذلك الدليل المستمد من اعترافات بعض المتهم واستعرضت اعترافات هؤلاء المتهمين توصلاً الى تقييم هذه الاعترافات والتعرف على مدى قوتها فى مجال التدليل على ثبوت الاتهام .

خامساً: اعترافات المتهمين

وبدأت المحكمة بتناولها اعتراف المتهم احمد مصطفى اسماعيل الذى ادلى به فى محاضر تحقيق النيابه وان كان قد انكرها عند مثوله امام المحكمة ، وتخلص اعترافاته فى انه قد تم تجنيده عضوا فى حزب العمال الشيوعى المصرى وانه قد حرر منشورين بإرادته الفرديه دون تكليف حزبى وقام بتوزيعها على عمال شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى دعا فيها الى اسقاط نظام الحكم القائم . والذى استخلصته المحكمة من اعترافات المتهم انه قد حدد هدف حزب العمال الشيوعى باسقاط نظام الحكم القائم ولكنه عند تحديد الوسائل لتحقيق هذا الهدف ذكر تارة انها ثورة الطبقات الشعبية ضد النظام بما يحقق الضغط والقضاء عليه ثم ذكر تارة اخرى ان احد اعضاء هذا الحزب حدد الوسائل بتغيير عقلية العمال وبث روح الكراهية ضد النظام أما رايه الخاص فقد كان النضال الديمقراطى هو السبيل لتحقيق الهدف ، ومفاد ذلك انه قد توصل الى تحديد وسائل الحزب لاسقاط النظام عن طريق الاستنتاج وطريق تلقى المعلومات وهو امر لا يمكن ان يعتد به كدليل يقينى وجازم على ثبوت الاتهام خاصه وان معلومات هذا المتهم عن وسائل الحزب قد جاءت مجهلة

عارية من التحديد والوضوح ومن ثم فإن الاعترافات التى ادلى بها فى تحقيقات النيابة العامة لا تتضمن بين طياتها ما يقطع بأن حزب العمال الشيوعى يسعى الى تحقيق اهدافه عن طريق استعمال القوة أو الارهاب أو الوسائل الاخرى غير المشروعه .

واما عن المتهم الثانى المعترف فى تحقيقات النيابة فهو عبدالحكيم تيمور الملوانى الذى قرر انه يعتنق الفكر الماركسى ويناضل من اجل حق الشيوعيين فى تشكيل حزب لهم يعمل من اجل صالح الجماهير وعندما تمتلك الجماهير وعيها سوف تنتزع حقوقها وتخلق المجتمع الذى لا يوجد به استغلال اقتصادى أو سياسى أو فكرى وان الجماهير سوف تحدد وسائلها اثناء حركتها ، واضاف أنه لم ينضم الى أى حزب أو تنظيم ، وقد خلصت المحكمة الى ان اقوال هذا المتهم خالية تماما من اية معلومات او وقائع عن قيام احزاب سرية ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات أو قلب النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية عن طريق استعمال القوة أو الارهاب أو اية وسيلة اخرى غير مشروعة.

واما عن المتهم الثالث المعترف وهو هشام عبدالفتاح ابراهيم فقد قرر فى تحقيقات النيابة ان نشاطه يتمثل فى مناقشات مع بعض اصدقائه حول الديمقراطيه والمشاكل الاقتصاديه وأنه لا يعتنق فكراً سياسياً معيناً بل يقرأ فى مختلف الاتجاهات وانه يرى انه لابد من خطوات على طريق الديمقراطية مثل تقرير حرية تكوين الاحزاب وان التغيير يجب ان يتم من خلال الوسائل الدستوريه ، وقد اضاف ان المتهم مصطفى على الخولى قد اطلعه على بعض نشرات الانتفاض واخبره انها تصدر عن حزب العمال الشيوعى المصرى وانه حزب سرى يتبنى الفكر الماركسى ويهدف الى تغيير الاوضاع القائمة عن طريق ثورة شعبية وانه قد علم باهداف الحزب ووسائله من الاعداد التى قرأها من مجلة الانتفاض . وقد خلصت المحكمة الى ان اقوال هذا المتهم قد جاءت منقولة

مما اخبره بها احد المتهمين عن اهداف حزب العمال الشيوعى ووسائل تحقيق هذه الاهداف وكذلك مما استنتجه من قراءاته لمجلة الانتفاض ، ولايمكن للمحكمة ان تستخلص من مثل هذه المعلومات التى تضمنتها اعترافات المتهم والتى اعتمدت على النقل والاستنتاج دليلاً قاطعاً يطمئن إليه وجدانها وتقوم عليه عقيدتها فى تحقيق ركن القوة الذى نصت عليه المادة ٩٨ أ عقوبات .

اما المتهم الرابع المعترف فهو رزق الله بولس رزق الله الذى قرر فى تحقيقات النيابة بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٠ انه اثناء سيره بالطريق قابله المتهم محمد الطيب احمد على وكان يوزع منشورات على العمال الخارجين من مصنع الوايلى واخبره ان تلك المنشورات تهاجم القانون الذى يتم الاستفتاء عليه وسلمه بعض المنشورات فقام بتوزيعها وقد قبض عليه بعض العمال وحينئذ اكتشف ان المنشور صادر عن حزب العمال الشيوعى ونفى انه يعتنق فكراً سياسياً معيناً أو ينضم لحزب سياسى وانه لم يعلم بأمر حزب العمال الشيوعى إلا عن طريق الصحف ، وعند سؤاله امام النيابة بتاريخ ١٩٧٧/٣/٧ عدل المتهم عن اعترافاته وقرر انه ادلى بتلك الاعترافات تحت التهديد الذى تعرض له من قبل رجال مباحث امن الدولة إذ وقع عليه اعتداء بالضرب والتهديد بتشريد والده ، ولا ترى المحكمة فى تلك الاعترافات التى ادلى بها المتهم ثم عدل عنها بعد ذلك أيه اشارة من قريب أو بعيد الى الاهداف التى يسعى حزب العمال الشيوعى الى تحقيقها والوسائل التى توصله الى تلك الاهداف .

والمتهمة الخامسة المعترفه هى اكرام يوسف خليل وقد قررت بالتحقيقات انها تنتمى الى اسرة الشهيد عبدالكريم الجراحى بكلية الاقتصاد كما انها عضو بنادى الفكر الاشتراكى التقدمى وقد شاركت فى مسيرة يوم ١٩٧٦/١١/٢٥ الى مجلس الشعب وكانت مسيره سلميه ولكنها لا تعتنق فكراً سياسيا معينا ، ولا تنتمى لأى حزب ، وقد اوضحت المحكمة ان اقوال هذه المتهمة خالية تماماً من الحديث عن قيام تنظيم سياسى من وسائله استعمال القوة لتغير النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية .

والمتهم السادس المعترف هو محمد حسن بنوان وقد قرر عند سؤاله امام النيابة بتاريخ ٧٧/٢/١٠ انه تعرف على المتهم صبرى رزق سكرانه والتقى معه فى افكاره الاشتراكيه وسلمه بعض المنشورات ولما لم يعجبه ماورد بها احرقها، ثم سلمه مجلة الانتفاض وبعض المنشورات لتوزيعها وكانت صادرة عن حزب العمال الشيوعى وتدعو الى مقاطعة الاستفتاء وقام بتوزيعها فعلاً ونفى اشتراكه فى الحزب أو معرفة شئ عن قيادته ، ثم تقدم بطلب الى النيابة يطلب فيه سماع اقواله وعندما اعيدت مناقشته بتاريخ ٧٧/٣/٢٠ قرر ان الاعترافات التى ادلى بها من قبل كانت قد صدرت منه بسبب التهديد والاعتداء الذى تعرض له من احد الضباط ، ومع ان ذلك المتهم قد عدل عما اعترف به ، فإن المحكمة انتهت الى ان هذه الاعترافات قد جاءت خالية من الحديث عن اهداف حزب العمال الشيوعى والوسائل التى يحقق بها هذه الاهداف وبالتالى فلا يعول عليها فى مجال التدليل على اتهام انشاء تنظيم يرمى الى تغيير النظام الاجتماعى.

والمتهم السابع المعترف هو محسن محمود عبدالمجيد ابوسمره وقد سئل بتاريخ ١٩٧٧/٢/١١ - بمعرفة النيابة العامة فقرر ان المتهم محمد حسن بنوان عرفه بالمتهم صبرى رزق سكرانه الذى كان يتحدث عن المظاهرات وضرورة اللجوء اليها لإثارة الجماهير ، كما سلمه منشورات عن طريق محمد حسن بنوان وكذلك مجلة الانتفاض ولكنه احرقها بعد قراءتها لخطورتها ، كما ذكر انه كان يعلم ان صبرى سكرانه عضو فى حزب العمال الشيوعى الا انه لم يطلب منه الانضمام الى هذا الحزب ولم يحدثه عن مبادئه واهدافه ، وقد استخلصت المحكمة من اقوال هذا المتهم رغم عدوله عنها بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٠ معللا صدورها منه بما تعرض له من اعتداء من رجال المباحث ، انها قد جاءت خاليه من الحديث عن الوسائل التى يحقق بها الحزب اهدافه مما يجعلها غير منتجة فى مجال التدليل على ثبوت التهمة الاولى الواردة بقرار الاتهام .

والمتهم الثامن المعترف هو خليفه شاهين الذى ادلى باعترافاته امام النيابه

بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٤ وتخلص فى ان احد الدبلوماسيين بسفارة اليمن الديمقراطيه عرفه بمن يدعى كمال الذى علم منه انه ضمن تنظيم شيوعى مصرى يطلق عليه حزب العمال الشيوعى المصرى الذى يرى انه قبل الوصول الى الثورة الاشتراكية يجب تحقيق الثورة الوطنيه الديمقراطيه عن طريق اطلاق الحريات وتشكيل مختلف الطبقات منظماتها المستقله وتشكيل البرلمان الشعبى المنتخب من كل الشعب ووجوب وجود حزب شيوعى يمثل طبقة العمال وانه عرفه على عناصر اخرى من ذات التنظيم وتبادل معه النشرات والمطبوعات ومنها مجلة الانتفاض وشيوعى مصرى وانه سلمه معونه قدرها مائة جنيه لهذا الحزب كما سلم كمال صندوق يعتقد ان بداخله آله طباعة . ومفاد هذا الاعتراف ان هناك اتصالات بين هذا المتهم واشخاص ينتمون الى حزب العمال الشيوعى المصرى وان هدف هذا التنظيم هو تحقيق الثورة الاشتراكيه عن طريق اطلاق الحريات وتمكين الطبقات من تشكيل تنظيمات مستقله ومنها التنظيم الشيوعى وقيام برلمان منتخب من كل الشعب وهذه الوسائل لا تنطوى على استعمال القوة أو الارهاب أو الوسائل الاخرى غير المشروعه بل انها لاتتعارض مع الوسائل الدستورية والقانونية .

سادسا: الاوراق والنشرات والمطبوعات

ثم تعرضت المحكمة بعد ذلك الى المضبوطات المقدمة فى الدعوى والتى قامت المحكمة بفض ما ارسلته النيابة من احراز محتويه عليها والتأكد من سلامة اختامها وهى تنقسم : قسم تقدم به رجال المباحث العامة مرفقا بالمحاضر ومذكرات المعلومات وغيرها من الاوراق التى قدموها الى نيابة امن الدولة العليا خلال التحقيقات التى اجرتها ، والقسم الثانى هو الذى ضبط مع المتهمين عند تفتيش اشخاصهم ومساكنهم . فبالنسبة للقسم الاول فهو عبارة عن اعداد من مجلة الانتفاض والانتصار وغيرها وكان الغرض من تقديمه هو تعزيز المعلومات التى تضمنتها محاضر رجال المباحث العامة ومذكراتهم بشأن نشاط الاحزاب الشيوعية ودورهم فى احداث ١٨ ، ١٩ يناير وما تلاها من

احداث واهداف هذه الاحزاب والوسائل التى تحقق تلك الاهداف . ولم يرد بتلك المحاضر والمذكرات ان تلك الاوراق والنشرات قد ضبطت مع متهم بعينه أو فى منزل احد المتهمين كما لم يرد انها ضبطت فى مقر اى من هذه الاحزاب أو فى مكان اعد للاجتماع ، ومفاد ذلك ان اى من تلك الاوراق لايمكن نسبتها الى متهم بعينه أو الى حزب من الاحزاب التى تناولتها التحقيقات فى هذه الدعوى ومن ثم فهى اوراق مجهولة المصدر وذلك حتى بفرض ان رجال المباحث قد حصلوا عليها من مصادرهم التى تمدهم بالمعلومات ، تلك المصادر التى احاطت بها السرية ولم تفصح عنها الاوراق وبالتالى فان هذه الاوراق لا يمكن ان تساق كدليل أو حتى قرينة قبل المتهمين .

وفيما يتعلق بالاوراق التى تم ضبطها فى حوزة المتهمين ، فقد اوضحت المحكمة ان المادة (٥٦) من قانون الاجراءات الجنائيه قد نصت على ان توضع الاشياء والاوراق التى تضبط فى حرز مغلق وتربط كلما امكن ويختم عليها ويكتب على شريط داخل الختم تاريخ المحضر المحرر بضبط تلك الاشياء ويشار الى الموضع الذى حصل الضبط من اجله ، كما تنص المادة (٥٧) من ذات القانون على انه لا يجوز فض الاختام الموضوعه طبقاً لاحكام المادتين ٥٣ ، ٥٦ إلا بحضور المتهم أو وكيله ومن ضبطت عنده الاشياء أو بعد دعوتهم لذلك . واضافت المحكمة انه من المقرر ان قانون الاجراءات الجنائية اذ نظم فى المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ منه اجراءات التحريز قد قصد بها المحافظة على الدليل فحسب ولم يترتب اى بطلان على مخالفتها ، ومن ثم فالمرجع فى سلامة هذه الاجراءات هو اطمئنان محكمة الموضوع بها ، كما انه قصد من تلك الاجراءات تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته فى الاثبات .

ومن حيث انه بالنسبة لما تزخر به اوراق الدعوى من مضبوطات تم ضبطها فى حوزة المتهمين فإن المحكمة تلاحظ عليها ملاحظات ثلاث :

اولاً- ان كثيرا منها قد قدم الى النيابة العامة دون اتباع اجراءات التحريز

ثانيا- ان كـثيـراً منهـا لم يقـدم الى النيـابة العـامـة فـور اتمام اجـراءات الضبط بل تراخى تقديمه فترات طالت فى كثير من الاحيان

ثالثا- ان وصف رجال الضبط لما تم ضبطه قد جاء مخالفاً لوصف النيابة لذات المضبوطات عدداً ونوعاً .

وقد استعرضت المحكمة بعد ذلك بعض الامثلة مصداقاً لتلك الملاحظات قبل ان ترتب عليها رأيا حول مدى صلاحية تلك المضبوطات كدليل فى الدعوى بصفة عامة . واوضحت المحكمة بعد هذا الاستعراض التفصيلى ان ذلك كله يقوم معه احتمالات التداخل بين المضبوطات بحيث تختلط المضبوطات التى تم ضبطها مع احد المتهمين مع تلك التى ضبطت مع متهم آخر بطريق الخطأ أو السهو ، كما تقوم ايضا احتمالات العبث بها اثناء تواجدها بمبانى اجهزة الشرطه واثناء نقلها الى مبنى النيابة العامه ، كل ذلك من شأنه ان يوهن الدليل المستمد من تلك المضبوطات وتضعف من قوته التدليليه فى مجال الاثبات .

ثم تناولت المحكمة بالدراسة تلك المضبوطات التى قامت بفض احرازها المحتوية عليها وتبين لها انها تشمل انواعا ثلاثة : **أولاً**: الكتب . **ثانياً**: المجلات والنشرات والبيانات . **ثالثاً** : الاوراق الخطيه .

وبالنسبة للكتب المضبوطه اسفر استعراض المحكمة لها انها كتب يتم عرضها بالاسواق وليس بالاوراق من دليل على منعها من التداول وبالتالى فإن حيازتها لا تشكل جريمة كما انه لا يمكن ان يستخلص من موضوعات هذه الكتب أو ما تحويه من افكار دليلاً أو قرينة على ان من ضبطت فى حيازته ينتمى الى تنظيم او جمعية ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات ولذلك فإن المحكمة تستبعد الكتب المضبوطه ولا تعول عليها تماماً فى مجال الإثبات .

وقد قامت المحكمة باستعراض للمضبوطات التى ضبطت مع المتهمين سواء منها ما هو مطبوع أو مخطوط واوردت مقتطفات تمثل اهداف الحزب الشيوعى المصرى وحزب العمال الشيوعى المصرى ووسائلهما لتحقيق هذه

الاهداف ، واستبانت ان تلك الاهداف كانت اما باسقاط السلطة أو تغييرها ، اما الوسائل فإن بعض المضبوطات قد حددتها بطريق البرلمان المنتخب انتخاباً حراً مباشرا وحددها البعض الآخر بتحقيق الحريات السياسية والديمقراطية وحق تكوين الاحزاب السياسية وحرية الصحافة والتعبير والنشر وحق الاضراب والتظاهر وعقد الاجتماعات والندوات ، وهذه الوسائل التى تحدثت عنها تلك المضبوطات من اجل تحقيق اهداف التنظيمين لا يمكن اعتبارها من قبيل استعمال القوة أو التهديد باستعمالها أو الارهاب أو غيرها من الوسائل غير المشروعة ، بل ان بعض تلك المضبوطات عندما تحدثت عن وسائل التغيير قد اعتبرت ان واقع الحركة الثورية المصريه مازال يشهد مرحله ميلاد جديد وهو لذلك عاجز عن تحقيق هدف الاطاحة بالسلطة فى المدى القصير ، ومن ثم فإن ما تستخلصه المحكمة ان تلك المضبوطات برمتها رغم عوامل الوهن التى اكتنفتها والتى تتمثل فى عدم اتخاذ اجراءات التحريز والتراخى فى ارسالها الى جهات التحقيق والخطأ فى ذكر اوصافها عدداً وموضوعاً ومع قيام احتمالات التداخل والخطأ والعبث فإنها قد جاءت خالية من دليل يقينى أو قرائن أو دلائل على توافر ركن القوة الذى نصت عليه المادة ٩٨ أ عقوبات .

سابعاً: التسجيلات

وانتقلت المحكمة بعد ذلك الى الدليل المستمد من التسجيلات فقررت انه من المقرر قانوناً ان التسجيلات الصوتيه تعتبر من قبيل القرائن القضائيه ولكى تكون لها حجية فى مجال الاثبات الجنائى فإنها يجب ان تساند ادلة قائمة فى الدعوى أو تتضامن مع قرائن اخرى تعززها ، واذ سبق للمحكمة ان عرضت بالبحث لأدلة الدعوى من شهادة الشهود والمضبوطات وانتهت الى خلوها مما يفيد على وجه القطع واليقين ان حزب العمال الشيوعى والحزب الشيوعى المصرى قد قصدا الى سيطرة طبقة اجتماعيه أو الى قلب نظم الدولة الاساسية وكان استعمال القوة والارهاب أو اية وسيلة اخرى غير مشروعة ملحوظاً فى

ذلك فإن التسجيلات كقرينة قضائيه لا يمكن ان يطمئن اليها وجد ان المحكمة فى ثبوت تهمتى انشاء حزب العمال الشيوعى والحزب الشيوعى المصرى استناداً اليها خاصة وان الاصوات تتشابه بما لا يمكن الجزم بنسبة صوت فى تسجيل الى الشخص المدعى بصدوره منه على وجه اليقين ، كما ان التقدم العلمى فى تلك المجالات قد جعل من الممكن احداث تعديلات فى تلك التسجيلات بالحذف والاضافة والادخال واعادة ترتيب الاحاديث بما يمكن من تغيير المعنى رأسا على عقب ، ومع ذلك فإن المحكمه بمراجعتها لتفريغ التسجيلات تبين لها ان التفريغ قد تم بمعرفة مباحث امن الدولة خلافاً لما هو مقرر قانوناً فى المادة ٢٠٦ اجراءات جنائيه من ان النيابة العامة هى صاحبة الحق فى الاطلاع على التسجيلات على ان يتم هذا بحضور المتهم كلما امكن ذلك مما يجعل قيام المباحث بتفريغ تلك التسجيلات وبالتالى الاطلاع عليها لا يتفق مع حكم القانون

ثامناً : الصور الشمسيه

ومن حيث انه بالنسبة للصور الشمسية التى قدمت فى الدعوى تدليلاً على ثبوت الاتهام قبل من اسندت إليهم تهمة انشاء تنظيم يعمل على قلب نظام الحكم ، فإن تلك الصور يمكن اعتبارها من قبيل قرائن الاحوال التى لابد ان تتضامن مع ادلة او قرائن اخرى بما يعززها ويدعمها ، ومن خلال هذا التقييم لتلك الصور الشمسيه فقد استبان للمحكمة من مطالعتها لتلك الصور ومقارنتها بالاشخاص المسندة اليهم لم ترجح حتى احتمال ان تكون قد التقطت لهم ، هذا بالضافة الى ما هو معروف من امكان احداث تغيير وتعديل فى الشكل والملامح تتيحها الاساليب العلمية الحديثة وفضلاً عن ذلك كله فإن هذه الصور لا تنبئ بذاتها عن مكان وزمان وملابسات التقاطها وعلى ذلك فإن تلك الصور لا يعتد بها فى مجال التدليل على ثبوت الاتهام ولذلك فالمحكمة تطرحها اطراحاً.

وحيث ان المحكمة قد استعرضت وناقشت ادلة الاتهام بالنسبة للتهمتين

الاولى والرابعة وهى تهمتى انشاء وتنظيم حزب العمال الشيوعى المصرى وانشاء وتنظيم الحزب الشيوعى المصرى وتبين لها ان كلا من تلك الادلة والقرائن والدلائل قد جاءت خالية مما يقطع بطريق الجزم واليقين ان أيا من حزب العمال الشيوعى او الحزب الشيوعى المصرى يرمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات أو الى القضاء على طبقة اجتماعية أو الى قلب نظم الدولة الاساسيه الاجتماعية أو الاقتصادية أو الى هدم اى نظام من النظم الاساسيه للهيئة الاجتماعيه وكان استعمال القوة أو الارهاب أو اية وسيلة اخرى غير مشروعه ملحوظاً فى ذلك حسبما استلزمت المادة ٩٨ أ عقوبات ، أو ان أيا من هذين التنظيمين قد حاول بالقوة قلب أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهورى أو شكل الحكومة وهو الفعل المؤثم بمقتضى المادة ١/٨٧ عقوبات ، فالشهود من رجال مباحث امن الدولة قد قامت شهادة فريق منهم على الاستنتاج والاستنباط وعلى المعلومات المسجلة لديهم عن المتهمين والتنظيمات المعاديه وتلك التى يمدهم بها مصادرهم ، ومع ذلك فقد خلت مما يفيد ان القوة والارهاب والوسائل غير المشروعه من بين الوسائل التى يركن اليها المتهمين فى تغيير نظام الحكم . وترتيبا على كل ما سلف ذكره فإن الاساس الذى تقوم عليه كلا من التهمتين الاولى والرابعه (انشاء وتنظيم حزب العمال الشيوعى وانشاء وتنظيم الحزب الشيوعى المصرى) ، يكون قد انهار تماماً لعدم توافر ركن القوة المنصوص عليه فى المادة ٩٨ أ عقوبات ولتخلف اركان الجريمة التى نصت عليها المادة ١/٨٧ عقوبات ويتعين القضاء ببراءة المتهمين من الاول حتى الثمانين عدا المتهمين الثالث (طلعت معاذ رميح) والثامن (احمد مصطفى اسماعيل) والعاشر (سيد احمد حفنى) والخامس عشر (محمد هشام عبدالفتاح) والرابع والاربعين (محمد حسن بنوان) والسابع والاربعين (محمد كمال عبدالفتاح) والخامس والخمسين (عدلى محمد احمد عليوه) والسابع والخمسين (لطفى عزمى مصطفى) من التهمة الاولى المسندة اليهم ، وبراءة المتهمين من الخامس

والثمانين حتى الحادى والعشرين بعد المائة عدا السابع والثمانين (مبارك عبده فضل) من التهمة الرابعة المسندة اليهم .

اما المتهمون الثالث والثامن والعاشر والخامس عشر والرابع والاربعين والسابع والاربعين والخامس والخمسين والسادس والخمسين والحادى والثمانين المسندة اليهم التهمة الاولى والمتهمين السابع والثمانين والثانى والعشرين بعد المائه المسنده اليهم التهمة الرابعه فإنه وان كانت المحكمة قد انتهت الى ان الافعال التى ارتكبوها وتضمنها امر الاحالة فى التهمتين الاولى والرابعة لا تتوافر بالنسبة لها اركان هاتين الجريمتين إلا ان تلك الافعال تشكل جرائم اخرى تضمنتها نصوص فى قانون العقوبات ، مما يستوجب ان تسبغ المحكمة عليها الوصف القانونى السليم وتنزل عليها حكم القانون صحيحا وهو ما سوف تعالجه فيما هو آت من مدونات حكمها فى هذه الدعوى .

عن التهمة الثانيه والثالثة

الاتصال بحزب العمال الشيوعى المصرى

ومن حيث انه بالنسبة للتهمة الثانية المسندة للمتهمين الثانى والثمانين (خليفه شاهين خليفه) والثالث والثمانين (جمعه راشد جمعه) عن اتصالهما بحزب العمال الشيوعى المصرى لاغراض غير مشروعة وبهدف التشجيع والمعاونه بأن اجريا اتصالات منظمة ببعض عناصره لتبادل نشراته ومطبوعاته السرية مع عدد من منظمات الرفض العربية الاخرى كما امدا هذه العناصر بمبالغ ماليه بقصد دعم نشاط الحزب فى البلاد ، وبالنسبة للتهمة الثالثة المسندة للمتهم الرابع والثمانين (محمد عوض خميس عوض) عن اتصاله غير المشروع بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى بقصد التشجيع والمعاونه بأن آوى عدداً من عناصره الصادر بشأنهم اوامر بالضبط والتفتيش بقصد تمكينهم

من الهرب ومواصلة نشاطهم الحزبى فى خدمة اهداف هذا الحزب فإن هاتين التهمتين تستلزمان ان تكون المنظمة التى يجرى الاتصال بها اتصالا غير مشروع وامدادها بالاموال ومعاونتها بالتشجيع - ان تكون هذه المنظمة ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات أو القضاء على طبقة اجتماعية والى قلب نظم الدولة الاساسيه وان يكون استعمال القوة أو الارهاب أو اية وسيلة اخرى غير مشروعة ملحوظاً فى ذلك واذ انتهت المحكمة فيما سبق الى تخلف ركن القوة من الجريمة التى تضمنتها التهمة الاولى من قرار الاحالة ونصت عليها المادة ٩٨ أ من قانون العقوبات فإن هاتين التهمتين الثانية والثالثة تضحيان وقد انهار اساسهما القانونى مما يقتضى الحكم ببراءة المتهمين الثانى والثمانين والثالث والثمانين والرابع والثمانين .

عن التهمة الخامسة

الترويج لتغيير مبادئ الدستور

ومن حيث انه بالنسبة للتهمة الخامسة المسندة الى المتهمين من الاول حتى الثانى والعشرين بعد المائة عدا المتهمين الثانى والثمانين حتى الرابع والثمانين والتى نسب اليهم فيها انهم روجوا لتغيير مبادئ الدستور الاساسيه وهدم النظم الاساسية الاجتماعية والاقتصادية للهيئة الاجتماعية باستعمال القوة والعنف والوسائل الاخرى غير المشروعه بأن انضموا لمنظمتى حزب العمال الشيوعى المصرى والحزب الشيوعى المصرى سالفتى الذكر واللتين تروجان بوسائل الدعاية والإثارة لما تقدم سعياً إلى فرض النظام الشيوعى وحاز بعضهم نشرات ومطبوعات ومحررات اخرى صادرة عن هاتين المنظمتين تتضمن التحبيذ والدعاية لمبادئها واهدافها بقصد ترويجها بين افراد الجمهور مما ينطبق عليه حكم المواد ٩٨ ب ، ٩٨ ب مكرر ، ١٧١ ، ١٧٤ ثانياً عقوبات فإن هذه الجريمة تستلزم وفق المواد سالفة الذكر ان تكون المنظمة التى يتم الترويج لها وحيازة المطبوعات والنشرات التى تتضمن التحبيذ والدعاية لها قصدا الى تغيير

مبادئ الدستور الاساسيه وهدم النظم الاساسية الاجتماعية والاقتصادية للهيئة الاجتماعية وفرض النظام الشيوعى - هذه المنظمة لابد ان تكون وسائلها لتحقيق تلك الغاية استعمال القوة والعنف أو الوسائل الاخرى غير المشروعة واذ سبق للمحكمة ان خلصت الى تخلف ركن القوة فإن تلك التهمة تضحى منهارة الاساس ويتعين بالتالى القضاء ببراءة المتهمين من الاول حتى الثانى والعشرين بعد المائة عدا الثانى والثمانين والثالث والثمانين والرابع والثمانين من التهمة الخامسة .

عن التهمة السابعه

محاولة قلب نظام الحكم

ومن حيث انه بالنسبة للتهمة السابعه المسنده للمتهمين من التاسع عشر بعد المائة حتى السابع والخمسين بعد المائه والتى نسب إليهم فيها انهم ارتكبوا جريمة محاولة قلب نظام الحكم المقرر فى البلاد بالقوة وما نشأ عنها من الجنايات مما هو مشار إليه بالتهمة الاولى بأن انضموا الى غيرهم من العناصر الشيوعية سالفة الذكر باحداث الاضطرابات والقلاقل يومى ١٨، ١٩/١/١٩٧٧ بمساهمتهم فى تدبير وقيادة مظاهرات ومسيرات معادية تألفت خلال هذين اليومين قاصدين من ذلك اشعال فتنه عامه تفضى الى اندلاع ثورة شعبية للاطاحة بالسلطة الشرعيه واحبطت محاولتهم نتيجة تصدى السلطات لها مما ينطبق عليه المادة ٨٧/١ عقوبات ، فإن المحكمة فى تعريضها لاحداث ١٨، ١٩/١/١٩٧٧ - قد انتهت الى اقتناعها بأن تلك الاحداث كانت نتيجة مباشرة للقرارات الاقتصاديه برفع الاسعار ومتصلة بها اتصال العلة بالمعلول وانها حدثت بصورة تلقائية دون ان يقع تحريض أو تدبير ادى الى حدوثها وبالتالى فإن الركن المادى لتلك الجريمة يكون منهار الاساس غير قائم على سند من وقائع الدعوى ومجريات احداث هذين اليومين مما يقتضى الحكم ببراءة المتهمين من التاسع عشر بعد المائة حتى السابع والخمسين بعد المائة من التهمة السابقة المسندة اليهم .

عن التهمة السادسه

اذاعة بيانات واشاعات كاذبة

ومن حيث ان النيابة العامة قد اسندت للمتهمين من الثالث والعشرين بعد المائه حتى المتهم الاخير انهم اذاعوا عمدا بيانات واشاعات كاذبة ومغرضه وبثوا دعايات مثيرة ضد نظام الحكم القائم وحرضوا على كراهيته والازدراء به عن طريق اصدار مجلات حائط ووضع الملصقات وتوزيع النشرات وبواسطة الخطابه والقاء الاشعار فى الاجتماعات والندوات العامه وبترديد الهتافات والشعارات المناهضة فى المسيرات والمظاهرات والتجمعات الشعبية وذلك بهدف التشهير بالسلطة الشرعيه والتنديد بمختلف سياساتها والطعن فى قدرتها على الاضطلاع بمسئولياتها على نحو من شأنه اثارة البغضاء ضد النظام القائم وتكدير السلم العام وحاز بعضهم محررات ومطبوعات معدة للترويج والتوزيع على افراد الجمهور تشتمل على التحريض والاثارة سالفى الذكر وكان ذلك فى زمن الحرب .

وباستقراء هذا الوصف الذى اسبغته النيابة العامة على المتهمين المسندة اليهم التهمة السادسة سالفة الذكر تبين ان النيابة طالبت اعمال حكم المادة ١٠٢ مكرر عقوبات والمادتين ١٧١ ، ١/١٧٤ اولا عقوبات . وقد نصت المادة ١٠٢ مكرر عقوبات على انه يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز مائه جنيه كل من اذا ع عمدا اخباراً كاذبة أو بيانات أو اشاعات كاذبه أومغرضه أو بث دعايات مثيرة إذا كان من شأن ذلك تكدير الامن العام أو القاء الرعب بين الناس او الحاق الضرر بالمصلحة العامة وتكون العقوبة السجن وغرامة لا تقل عن مائه جنيه ولا تجاوز خمسمائه جنيه إذا وقعت الجريمة فى زمن الحرب ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى الفقرة الاولى كل من حاز بالواسطه أو احرز محررات أو مطبوعات تتضمن شيئا مما نص عليه فى الفقرة

المذكوره اذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها وكل من حازا أو احرز بأية وسيله من الوسائل الطبع أو التسجيل أو العلانيه مخصصة ولو بصفة وقتيه لطبع أو تسجيل أو اذاعة شئ مما ذكر .

وتنص المادة ١٧٤ عقوبات على انه يعاقب بالسجن مدة لا تجاوز خمس سنين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على خمسمائه جنيه كل من ارتكب باحدى الطرق المتقدم ذكرها فعلا من الافعال الآتية :

اولاً: التحريض على قلب نظام الحكم المقرر في القطر المصرى أو على كراهيته والازدراء به .

وقد احالت هذه المادة في تحديد الطرق والوسائل التى ترتكب الافعال المؤثمة بمقتضاها على المادة ١٧١ عقوبات ، أى ان ما تطالب به النيابة بالنسبة للتهمة السادسه هو تطبيق المادتين ١٠٢ مكرر و ١٧٤ أولاً عقوبات خاصة وان وصف تلك التهمة قد اشتمل على العبارات التى تضمنها نص المادتين سالفتى الذكر .

ومن حيث انه بالنسبة للجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٤ / اولا عقوبات فإنه يشترط ان يقع التحريض على كراهة النظام القائم او على الازدراء به وذلك بالدعوة الى تغيير نظام الحكم بطريق غير مشروع عن طريق بث الكراهية في نفوس الناس ودعوتهم الى ازدرائه ، والكراهية تختلف عن المخالفة في الرأى وعن مجرد الخصومة التى تفرضها الحياة العامة وطبيعة الرأى العام ويجب ان يقع التحريض علناً لتحقيق الجريمة ، وقد وردت وسائل العلانية على سبيل التمثيل بأن يقع الفعل المؤثم في محفل عام أو طريق عام ومكان مطروق وبطريق اللاسلكى والتوزيع والتعريض للانظار والبيع والعرض للبيع ، وبالنسبة للتوزيع فالاصل فيه ان يكون بتسليم نسخ متعددة من المكتوب أو المطبوع أو المرسوم لعدد من الاشخاص بقصد ان يطلع الجمهور على ما جاء فيه ، أى ان يطلع عدة اشخاص بغير تمييز على الورقة المكتوبه أو المطبوعة أو المرسومه ولا يشترط ان يكون التوزيع أو البيع بالغاً حداً معيناً بل يكفى مجرد حصول

هذا التوزيع أو البيع بالغاً ما بلغ متى كان مقترناً بنية الاذاعة ، ولا يجب ان يكون البيع بالغاً حداً معيناً بل يكفى ان يكون المكتوب قد وصل الى عدد من الناس ولو كان قليلاً .

وقد قامت المحكمه بتقدير ومناقشة الدليل المقدم ضد المتهمين من الثالث والعشرين بعد المائه الى الاخير فى خصوص هذا الاتهام .

فبالنسبة للمتهمين الثالث والعشرين بعد المائه محمد محمد فتحى عبدالجواد والرابع والعشرين بعد المائه محمد كمال فقد اعتمدت النيابه فى توجيه التهمه السادسه واسنادها اليهما الى اقوال الرائد فؤاد فاخر عبدالنبى وعلى ما ضبط لدى المتهم محمد محمد فتحى عبدالجواد من اوراق بالإضافة الى التحريات ، وقد استبان للمحكمة من استعراض شهادة هذا الضابط ان التناقض قد عرى بعض الوقائع التى وردت بها ، فقد ذكر فى تحقيق النيابة ان المتهمين محمد محمد فتحى ومحمد كمال عواد قد حملا على الاعناق ورددوا هتافات ضد نظام الحكم إلا انه قرر امام المحكمة ان محمد كمال عواد لم يحمل ولم يردد اية هتافات ، كما ذكر بالتحقيقات ان محمد فتحى وكمال عواد واحمد زكى القوا كلمات ضد نظام الحكم ونفى انه يذكر الهتافات التى ترددت ثم عاد وذكر بعضها ولكنه قرر بالجلسه ان احمد زكى وحده هو الذى القى خطابا ، واوضحت المحكمة ان هذا التناقض والاختلاف فى الوقائع الجوهرية التى حوتها شهادة الضابط والتى ينصب عليها الاتهام يشكك فى مدى تطابق اى من الروايتين سواء تلك التى ذكرها فى تحقيقات النيابه أو تلك التى ادلى بها امام المحكمة مع ما حدث فعلاً فى الواقع وحتى بفرض ان احدى الروايتين تطابق الواقع فإنه لا يمكن القطع بأيهما تلك التى تتفق مع ما وقع فعلاً ، ورغم ذلك فإن هذه الشهادة قد خلت من تحديد الشعارات التى كان المتهمان يرددانها بصورة يقينية فقد نفى هذا الشاهد فى تحقيقات النيابة انه يذكرها وان كان قد عاد وذكر بعضا منها ثم انه لم يذكر شيئا منها امام المحكمة ، وهذا التردد من الشاهد ما بين التقرير بعدم تذكره الشعارات ثم ذكره لبعض

منها بالتحقيقات ثم معاودة عدم تذكرها امام المحكمة يجعل من غير الممكن القطع بأن تلك الشعارات التى ذكرها فى تحقيق النيابة قد قيلت فعلاً وكذلك من غير الممكن تحديد شخص من رددها من المتهمين على وجه الجزم واليقين وبالتالى فإن المحكمة لا تعتد بما قرره الشاهد بشأنها ، وفضلاً عن ذلك فإنه لا يمكن ان يعتبر مجرد ضبط ورقة بها شعارات لدى المتهم محمد محمد فتحى دليلاً يقينياً على ان تلك الشعارات هى بذاتها الشعارات التى كان يرددها المتهمان فى المظاهرة ، ومن ثم فإن شهادة هذا الضابط على ضعفها وتناقضها لا تصلح كدليل جازم على ارتكاب اى من المتهمين للجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٧٤/ اولاً عقوبات وتلك التى تضمنتها المادة ١٠٢ مكررا من ذات القانون .

ومن حيث انه بالنسبة للتحريات فإنها قد جاءت مجهولة المصدر غير محددة الوقائع والافعال ولم تنسب الى اى من المتهمين اية واقعة مما ينطبق عليها حكم المادتين سالفتى الذكر .

ومن حيث انه بالنسبة لما ضبط لدى المتهم محمد محمد فتحى فقد تبين من مطالعتها ان من بينها منشورات من ثلاث نسخ محررة بخط اليد وبالمداد الاسود بعنوان ماذا يجب ان يكون موقف الوطنيين من احتلال الوطن ، وهو يهاجم نظام الحكم القائم ومما ورد به ما يلى :

لقد اصبحت مصر يحكمها نظام تابع وحليف للاستعمار وطبقات رأسماليه مالكة تابعة للاستعمار ، نظام ديكتاتورى بوليسى يكبت ويحرم كل الحريات والحقوق السياسية ويستغل الكادحين حتى الموت ويحرمهم بالقوة والتمرد ضد الجوع والخراب والموت وتأتى رؤوس الاموال الاجنبية لتعتصر آخر قطرة مياه من اجساد الشغيلة . كما ورد به عبارة لقد خانت السلطة مصالح الامة وسعت لتجد لها مكاناً ذليلاً بالبيت الاستعمارى العالمى . وتدرك الجماهير ان تحرير البلاد من الاستعمار والقوة الاستعمارية لن يكن سوى بتحريرها من الطبقة الرأسمالية والسلطة الحاكمة المتحالفة مع الاستعمار .

ومن حيث انه بمواجهة المتهم بالمضبوطات أقر بحيازته لبعض منها ولكنه انكر حيازة المنشور سالف الذكر .

ومن حيث ان المحكمة تستخلص مما ورد بالمنشور ان العبارات التى تضمنها والتى سلف ذكر بعض منها تنطوى على دعايات مثيرة من شأنها تكدير الامن العام كما تحوى اخبارا وبيانات مغرضة تلحق الضرر بالمصلحة العامة ، واذ كان المستفاد من ضبط النسخ الثلاث بمنزل المتهم محررة بخط اليد من شخص واحد انها اعدت لاطلاع الغير عليها فإن حيازتها تدخل فى نطاق المادة ١٠٢/١ -٣ مكررا من قانون العقوبات .

ومن حيث انه يبين مما تقدم ان ما اسند للمتهمين محمد محمد فتحي ومحمد كمال عواد من ترديد هتافات ضد نظام الحكم فى مظاهرة قامت بحلوان يوم ١٩٧٧/١/١٩ لم يقم عليه دليل مقنع بالاوراق ، كما يبين انه قد ضبط لدى المتهم محمد محمد فتحى محررات ثبت للمحكمة ان ما جاء بها من عبارات يدخلها فى نطاق الافعال المؤثمة التى نصت عليها المادة ١٠٢/١-٣ مكررا عقوبات ، ومن ثم فإنه يكون قد ثبت لدى المحكمة ان المتهم محمد محمد فتحى عبدالجواد فى يوم ١٩٧٧/١/٢١ بدائرة محافظة القاهرة حاز منشوراً معداً لاطلاع الغير عليه تضمن اخباراً وبيانات مغرضه ودعايات مثيرة من شأنها تكدير الامن العام والحاق الضرر بالمصلحة العامة ومن ثم فانه يتعين عقابه بالمادة سالفة الذكر وعملا بالمادة ٢/٣٠٤ اجراءات جنائيه ، كما يتعين تبرئة المتهم محمد كمال عواد من التهمه السادسة المسندة إليه عملاً بالمادة ١/٣٠٤ اجراءات جنائيه .

ومن حيث انه بالنسبة للتهمة السادسه المسندة الى كل من المتهمين من الخامس والعشرين بعد المائه حتى الرابع والاربعين بعد المائه فقد ساقت النيابة للتدليل عليها شهادة رئيس مكتب الامن بالشركة ووكيل ادارة الامن وميكانيكى يعمل بالشركه ووكيل اقسام الامن وثلاثة من حراس امن الشركه ، وقد انكر المتهمون ما قرره هؤلاء الشهود وعللوا الاتهام بالصراع الناشب من الانتخابات.

ومن حيث ان التحريات التى قدمت ضد المتهمين قد تضمنها المحضر المحرر بمعرفة العقيد على حسن محمود المؤرخ ١٩٧٧/١/٢٠ والذى جاء به انه بالنسبة لاحداث الشغب التى تمت بمدينة القاهرة منذ صباح ١٩٧٧/١/١٨ فقد تبين من التحريات والمعلومات ان المتهمين من عمال شركة مصر حلوان للغزل والنسيج ومن المعروفين بميولهم الماركسية والمتزعمين والمحركين لتلك الاحداث التى وقعت يومى ١٨ ، ١٩ /١/١٩٧٧ .

وقد اوضحت المحكمة ان الدليل القائم قبل هؤلاء المتهمين العشرين يتمثل فى اقوال الشهود الذين سلف عرض شهادتهم ومع ان بعضهم نفى انه يعرف اشخاص المتهمين بل ارشده آخرون عن تلك الاسماء ، كما ان احد الشهود وهو عرفه محمد عرفه قد عدل عن شهادته برمتها امام المحكمة ونفى انه رأى المظاهرة كما وقع تناقض بين اقوال الشهود حول الافعال التى ارتكبها المتهمون، وبالرغم من ذلك العدول أو التناقض ونقل المعلومات الذى شاب اقوال شهود الاثبات سالفى الذكر إلا ان كلمتهم قد اتفقت على ان ما اتاه المتهمون من افعال هو الهتاف بكلمة ناصر وحمل صور الرئيس جمال عبدالناصر والاحتجاج على قرارات رفع الاسعار وهذه الافعال لا يمكن ان تندرج ضمن الافعال التى أثمتها المادة ١٠٢ مكرر عقوبات التى تستلزم الاذاعة العمدية لاخبار أو بيانات أو اشاعات كاذبة أو مغرضه أو بث دعايات مثيرة مما يترتب عليه من تكدير الامن العام أو القاء الرعب بين الناس أو الحاق الضر بالمصلحة العامة ، ذلك ان الهتاف باسم ناصر وحمل صوره وهو رئيس الدولة السابق والذى يمثل النظام القائم امتدادا لنظام ومبادئ حكمه أو الاحتجاج على قرارات رفع الاسعار لا يمكن ان يدخل فى نطاق المادة ١٠٢ مكرر سالفة الذكر ، كما لا يمكن ايضا ان ينطبق عليه نص المادة ١/١٧٤ عقوبات اذ ان هذه الاقوال المنسوبة للمتهمين لا تمثل تحريضا على كراهية نظام الحكم أو الازدراء به ومن ثم فإن اقوال الشهود لا تتضمن دليلا قبل المتهمين أما التحريات فقد جاءت مجهولة المصدر غير محددة الوقائع مما يتعين معه عدم التعويل عليها واستناداً

الى ذلك كله فإن الافعال التى اتاها المتهمون حسبما قرر شهود الاثبات لاينطبق عليها حكم المادة ١٠٢ مكررا أو ١/١٧٤ عقوبات .

ومن حيث انه بالنسبة لما ضبط لدى المتهمين من اوراق ، فإن اطلاع المحكمة عليها تبينت انها نشرات صادرة عن حزب التجمع ومقال لكمال رفعت رداً على موسى صبرى وخطاب لخالد محيى الدين ونشرات صادرة عن منظمة الشباب وكتب عن الاشتراكيه ونشرة باسم التضامن صادرة عن لجنة مناصرة الشعب الفلسطينى ومجلة الاتحاد السوفيتى ومجلة دراسات اشتراكيه ومشروع برنامج التجمع الوطنى وتقريرين صادرين عن حزب الاحرار الاشتراكيين ، والذى استبانته المحكمة من الاطلاع على هذه المضبوطات ان بعضها كتب متداوله بالسوق وبعضها مجلات تباع بالطرقات وقسم منها مطبوعات صادرة عن تنظيم التجمع الوطنى الوحدوى وتنظيم الاحرار الاشتراكيين وكلاهما له وجود قانونى سليم وقسم رابع عبارة عن آراء وافكار شخصية خاصة بالمتهمين ولم تتضمن هذه المضبوطات كلها اية اخبار أو بيانات كاذبة أو مغرضة أودعايات مثيره من شأنها تكدير الامن العام أو القاء الرعب بين الناس أو الحاق الضرر بالمصلحة العامة ، كما لا تنطوى على تحريض على كراهية نظام الحكم المقرر فى القطر المصرى والازدراء به باحدى طرق العلانيه التى نصت عليها المادة ١٧١ عقوبات . ومن ثم فإن تلك المضبوطات لا تقوم بشأنها الجريمة التى نصت عليها المادة ١٠٢ مكرر عقوبات أو تلك التى نصت عليها المادة ١/١٧٤ اولاً عقوبات واستناداً الى ما تقدم فإن التهمة السادسه المسنده الى كل من المتهمين من الخامس والعشرين بعد المائه حتى الرابع والاربعين بعد المائه لا تقوم على سند صحيح من الواقع والقانون مما يقتضى الحكم ببراءة هؤلاء المتهمين منها.

ومن حيث انه عن الاتهام المسند الى المتهمين الخامس والاربعين بعد المائه عبدالصبور عبدالمنعم احمد والسادس والاربعين بعد المائه ابراهيم ابراهيم احمد جلال موضوع التهمة السادسه فيتحصل فيما جاء بتحريات الرائد اسامه مازن

بمباحث امن الدولة من ان المتهمين من المحرضين لعمال شركة حلوان على الاضراب وفيما جاء باقوال عبدالستار ابو الغيط الموظف بشركه حلوان فرع الوايلى .

وقد استعرضت المحكمة شهادة عبدالستار ابوالغيط بتحقيق النيابه واثبتت تضاربها فى مواضع ثلاثه فبينما قرر تحقيق النيابة الاول ان كلا من نصيف وعبدالصبور وابراهيم كانوا يتحدثون مع العمال ويخبروهم بسبق اضراب زملائهم بمصنعى حلوان وشبرا ويطلبون منهم تحريض باقى العمال على الاضراب نراه فى موقع اخر بتحقيق النيابه بذكر ان نصيف وعبدالصبور فقط هما اللذان كان يتوليان الحديث مع العمال وتحريضهم ، وعند سؤاله امام المحكمة قصر الاتهام على عبد الصبور عبد المنعم على انه هو الذى كان يتحدث مع العمال واكد ان اياً من نصيف وابراهيم لم يحرضا العمال أو يتحدثا معهم مما يجعل المحكمة لا تطمئن الى اقوال الشاهد لتضاربه مع نفسه وعدم استقراره على رواية واحدة ومن ثم يتعين ان تلتفت عن اقوالة وعدم التعويل عليها

ومن حيث ان المتهمين قد انكرا التهمة المسندة اليهما وعزيا ذلك الى وجود خصومات انتخابيه بينهما وبين الشاهد .

ومن حيث ان تحريات المباحث لا تنهض دليلاً أو قرينة قبل المتهمين وبذلك يكون الاتهام المسند الى المتهمين عبدالصبور عبدالمنعم احمد وابراهيم ابراهيم هلال على غير اساس يفتقر الى الدليل ويتعين القضاء ببراءتهم عملاً بنص المادة ١/٣٠٤ اجراءات جنائية .

وفيما يتعلق بالاتهام المسند الى المتهم السابع والاربعين بعد المائه غريب نصر الدين عبدالمقصود موضوع التهمة السادسه فإن الادلة قبله تنحصر فى تحريات المباحث من انه من المحرضين لعمال شركه مصر حلوان على الاضراب والتظاهر يومى ١٨ ، ١٩ يناير سنه ١٩٧٧ ، واقوال كل من صلاح الدين سلام مراقب امن مصنع وادى النيل وحسين احمد يوسف مندوب امن المصنع .

ومن حيث ان كلاً من صلاح الدين سلام وحسن احمد يوسف قررا بتحقيق النيابة انه فى يوم ١٩٧٧/١/١٩ حضرت الى الشركة مظاهرة من العمال يقودها غريب نصرالدين عبدالمقصود وطلب مهددا اخراج العمال وخشية حدوث اى تخريب أو اتلاف بالشركة صرح للعمال بالخروج وتعطيل العمل بالشركه . وبجلسه المحاكمه قرر الاول انه لم يشاهد غريب نصرالدين قائداً أو محرضا للمظاهرة وانه صرح للعمال بالخروج قبل وصول المظاهرة الاخرى الى مقر الشركة ، اما الثانى فقد شهد ايضا انه لم يشاهد غريب نصرالدين يقود المظاهره وفقط سمع اسم غريب يتردد ولا يعرف ما اذا كان هو غريب نصرالدين أو شخصا آخر خلافه لأنه لم يشاهده ، واضاف ان الاقوال المنسوبه إليه فى تحقيق النيابة لم تصدر منه .

ومن حيث ان المتهم انكر التهمة المسنده إليه مقررا انه فى يوم ١٩٧٧/١/١٨ توجه الى عمله ثم انصرف الى منزله فى المواعيد المقدرة ، اما فى يوم /١٩٧٧ ١/١٩ فقد انصرف من المصنع بناء على امر رجال الامن وتوجه الى منزله .

ومن حيث ان التحريات لا تنهض دليلا ، ومن ثم يكون الاتهام المسند الى المتهم موضع شك ولا تثق المحكمة فى صحته ويتعين القضاء ببراءته عملاً بنص المادة ٣٠٤ اجراءات جنائيه .

وفيما يتعلق بالاتهام المسند الى المتهم الثامن والاربعين بعد المائه مجدى عبدالحميد فرج بلال فالأدلة قبله تنحصر فيما جاء بتحريات مباحث امن الدولة واقوال كل من المقدم جمال الدين محمد بمباحث امن الدولة ونبيل محمد حلمى المعاون بكلية الهندسه جامعة عين شمس وحسين خلوصى مراقب النظام بنفس الكلية ومحمد حاتم زهران ومحمد عزالدين عنتر شلبى الشهير بمحمد نجيب وما ضبط بمنزله من مطبوعات

ومن حيث ان التحريات تضمنت ان المتهم وآخرين يعتنقون الفكر الماركسى ويقومون بنشره بين الطلاب ويعملون على إثارة الشغب بين الطلبة وتحرير مجلات الحائط المناهضة التى تهاجم سياسة الدولة ونظام الحكم الحالى . وقد

سئل المقدم جمال الدين محمد بالتحقيقات ولم يسأل بجلسه المحاكمة لعدم ادراج اسمه ضمن قائمة شهود الاثبات ، فذكر ان المتهم من المعروف عنه ارتكاب حوادث الشغب واعداد البيانات ومجلات الحائط التى تهاجم النظام وسياسة الحكومة وانه شاهده يوم ١٩٧٧/١/١٨ يشترك فى الدعوة لعقد مؤتمر بمدرج فلسطين ودعا الطلبة للتظاهر ثم اشترك فى المظاهرة التى اتجهت الى مجلس الشعب وحمل على الاكتاف وكان يردد هتافات تهاجم رئيس الجمهوريه وسياسة الحكومة وتدعوا الجماهير للوقوف فى وجه السلطة والمطالبه باسقاط الحكومة ، وفى يوم ١٩٧٧/١/١٩ قاد مظاهرة اخرى من الجامعة الى ميدان العتبه ، ولما صدر الاذن بالقبض عليه اسرع بالفرار الى ان ظهر مرة اخرى بالجامعة يوم ١٩٧٧/٢/١٢ بعد استئناف الدراسة واخذ فى تحريض الطلبة على التظاهر والاضراب والاحتجاج على القانون (٢) لسنة ١٩٧٧ وتعليق مجلات الحائط واصدار البيانات التى تهاجم شخص رئيس الجمهورية وسياسة الحكومة ، واضاف الشاهد انه لم يضبط اى مجلة حائط مما نسبت الى المتهم .

وقد اوضحت المحكمة انه فيما يتعلق بشهادة المقدم جمال الدين محمد فالمحكمة تلاحظ ان هذا الشاهد لم ينسب للمتهم وقائع ثابتة محدده بل جاءت اقواله مرسلة عن وقائع لم يقم عليها أى دليل ، فهو لم يقدم مثلا احدى مجلات الحائط التى قال ان المتهم قام بنشرها وكانت تهاجم نظام الحكم وتدعوا لكراهيته والازدراء به حتى يمكن للمحكمة ان تقدر مدى مخالفتها للقانون . اما فيما يتعلق بقوله ان المتهم قاد المظاهرة التى خرجت من كلية الهندسه يوم ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ فيكذبه ما قال به الشاهد نبيل محمد حلمى من ان المتهم كان يسير فى المظاهرة يوم ١٩٧٧/١/١٨ كبقية الطلبة ولم يكن يتولى قيادتها وان الهتاف الذى تردد فيها ضد سيد مرعى ومصطفى امين ، كما لم يذكر حسين احمد خلوصى أو عزالدين عنتر شلبى ان المتهم كان يتولى قيادة المظاهرة أو اشترك فيها ، اما فيما يتعلق بمظاهرة يوم ١٩٧٧/١/١٩ فقد قطع وأكد

باقى الشهود عدا المقدم جمال محمد انه لم تخرج مظاهرة من الجامعة فى هذا اليوم نظرا لغلق الجامعه وتعطيل الدراسة .

ومن حيث انه ما ضبط بمسكن المتهم من مطبوعات ومخطوطات غير معاقب على حيازتها قانوناً طبقا لنص المادة ١٠٢ مكرر من قانون العقوبات .

ومن حيث انه لكل ما تقدم ترى المحكمة ان الاتهام المسند الى المتهم مجدى عبدالحميد فرج بلال على غير اساس ويتعين طرحه والقضاء ببراءته عملا بنص المادة ١/٣٠٤ اجراءات .

وفيما يتعلق بالاتهام المسند الى المتهم التاسع والاربعين بعد المائه حسين محمد حسين عبدالرازق موضوع التهمة السادسه فالدليل قبله ينحصر فى التحريات واقوال العميد سيد زكى ومحمد حاتم زهران وما ضبط بمنزله من كتب واوراق .

ومن حيث ان العميد سيد زكى شهد بأن مصدراً سرياً موثوقاً فيه اتصل به تليفونيا اثناء وجوده فى مكتبه يوم ١٩٧٧/١/١٨ واخبره بان المتهم يقود مجموعة من الافراد فى مكان ما بناحية كوبرى قصر النيل يوجههم الى بعض اعمال العنف واضاف انه لم يشاهد بنفسه ذلك كما انه لا يستطيع الارشاد عن المصدر حرصا على دواعى الامن ، كما ان محمد حاتم زهران شهد بانه علم بان المتهم كان يقود مظاهرة عند المعرض .

ومن حيث ان المتهم انكر التهمة المسندة إليه ونفى ما جاء بالتحريات .

ومن حيث انه فيما يتعلق بالتحريات فهى لا تنهض دليلاً أو قرينة ضد المتهم اما عن شهادة العميد سيد زكى فالثابت منها ان الشاهد لم ير بنفسه المتهم يقود المظاهرة كما انه لم يذكر الهتافات التى ترددت فى المظاهرة أو اسم المصدر الذى ابلغه بقيادة المتهم للمظاهرة حتى يمكن للمحكمة ان تقدر مدى جدية شهادته ، ومن ثم لا تعول المحكمة على اقوال هذا الشاهد وتطرحا جانبا. واما عن شهادة محمد حاتم زهران ففضلاً عما شاب هذه الشهادة من عوار سبق بيانه فلم يرد بها انه شاهد المتهم بنفسه يقود المظاهرة بل لم تخرج

شهادته عن كونها شهادة سماعية ومن ثم لا تعول عليها المحكمة وتطرحها جانبا . اما عن المضبوطات فليس فى احرازها ما يخالف نص المادة ١٠٢ مكرر عقوبات لأنها عبارة عن بيانات صادرة عن حزب التجمع خاصة بزيادة الاسعار ، ومن ثم يتعين القضاء ببراءة المتهم من التهمة السادسة عملاً بنص المادة ١/٣٠٤ اجراءات .

فيما يتعلق بالاتهام المسند الى المتهم الخمسين بعد المائة حمزه مصطفى حسين العدوى موضوع التهمة السادسة فينحصر فى تحريات مباحث امن الدولة وما شهد به الرائد عبد الخالق الطحاوى وما ضبط بمسكن المتهم ، فقد جاء بالتحريات ان المتهم ماركسى وضبط اثناء محاولته وآخر اشعال النار بمبنى قسم السيدة زينب ، وشهد الرائد عبدالخالق الطحاوى رئيس وحدة مباحث قسم السيدة زينب بالتحقيقات وجلسة المحاكمة انه فى يوم ١٩٧٧/١/١٨ كان مكلفا بمراقبة حوادث الشغب والمظاهرات واثناء ذلك شاهد المتهم الذى يعرفه شخصياً من قبل يقود مظاهرة تردد هتافات عدائيه ضد نظام الحكم القائم وتهاجم رئيس الجمهورية وتحرض الناس على الانضمام للمظاهرات واقتحام قسم السيدة زينب واشعال النار فيه وقذفه بالحجارة ، وانه بعد ان تمكنت قوات الامن المركزى من تفريق المتظاهرين تمكن هو من القبض على المتهم ، كما ضبط بمنزل المتهم قصاصتان من الورق مكتوب عليها بعض الهتافات بخط اليد وبيانات مطبوعة تهاجم سياسة الانفتاح .

وحيث ان المتهم انكر التهمة المسندة إليه مقرراً انه كان بعمله حتى الساعة الرابعه والربع يوم ١٩٧٧/١/١٨ ثم توجه بعد ذلك الى مسكنه .

ومن حيث انه فيما يتعلق بالتحريات فهى لا تنهض دليلاً أو قرينة قبل المتهم، وفيما يتعلق باقوال الرائد عبدالخالق الطحاوى فلم يذكر الهتافات التى كان يرددها المتهم حتى يمكن للمحكمة تقدير مدى مخالفتها لنص المادة ١٧٤ أولا عقوبات ، اما عن المضبوطات فحيازتها غير معاقب عليها قانوناً لأنه ليس فيها ما يخالف نص المادة ١٠٢ مكرر عقوبات .

ومن حيث انه لكل ما تقدم يكون الاتهام المسند الى المتهم موضوع التهمة السادسه عاريا من الدليل ويتعين القضاء ببراءته عملاً بنص المادة ١/٣٠٤ اجراءات .

وفيما يتعلق بالاتهام المسند الى المتهم الواحد والخمسين بعد المائه رفعت بيومى محمد على والثانى والخمسين بعد المائه محمد شريف احمد مراد موضوع التهمه السادسه فالدليل قبلهما ينحصر فى التحريات واقوال محمد عزالدين شلبى ونبيل محمد حلمى وحسين احمد خلوصى ومصطفى احمد السبروت وما ضبط بمنزل المتهم شريف احمد مراد .

فقد شهد محمد عزالدين وعنتر شلبى بالتحقيقات ان المتهم شريف احمد مراد كان يرأس المؤتمر الذى عقد بكلية الهندسه جامعة عين شمس يوم ١٩٧٧/١/١٨ واقترح الخروج فى مسيرة الى مجلس الشعب للاحتجاج على زيادة الاسعار ووافق عليها اغلب الطلبه المجتمعين فنظم خروجهم كما شهد بأن رفعت بيومى محمد كان اول من قاد المظاهرة سالفة الذكر وكان يردد هتافات تدور حول مهاجمة القرارات الاقتصاديه . وبجلسة المحاكمة قرر انه ادلى بهذه الاقوال وهو فى حالة نفسية سيئة ولم يكن يعرف وضعه كمتهم أو شاهد بعد ان قبض عليه رجال المباحث ووجهوا إليه الاتهام ثم حجزوه الى اليوم التالى ثم تولت النيابة سؤاله بحضورهم وانه لا يستطيع ان يقطع بصحة اقواله التى ذكرها بتحقيق النيابة نظراً لفوات وقت طويل عليها ، وعلى ذلك فإن المحكمة لاتعول على هذه الشهادة أو تأخذ بها نظراً لما لحقها من عوار ، اما فيما يتعلق بشهادة مصطفى احمد السبروت فإن الثابت منها انه لم يرد ذكر لاسم اى من المتهمين ان كان من قادة المظاهرة أو المشتركين فيها والمرددين للهتافات بها ، ومن ثم لا تعتبر شهادته دليلاً قبل المتهمين على ثبوت الاتهام ، واما فيما يتعلق بشهادة نبيل محمد حلمى وحسن احمد خلوصى فإن الثابت منها ان الهتافات التى ترددت اثناء اجتماع المؤتمر وعقب انتهائه كانت ضد سيد مرعى ومصطفى

امين وقرارات رفع الاسعار وهى لا تتضمن التحريض على قلب نظام الحكم المقرر فى القطر المصرى أو على كراهته أو الازدراء به .

وفيما يتعلق بما ضبط بمنزل المتهم احمد شريف احمد مراد فهو غير معاقب على حيازته قانوناً عملاً بنص المادة ١٠٢ مكرر عقوبات .

ومن حيث ان المتهمين انكرا التهمة المسندة اليهما وانكرا ما جاء بالتحريات واقوال الشهود .

ومن حيث انه لكل ما تقدم يكون الاتهام المسند الى المتهم رفعت بيومى محمد على ومحمد شريف احمد مراد مفتقراً الى الدليل وعلى غير اساس ويتعين القضاء ببراءتهما عملاً بنص المادة ١/٣٠٤ اجراءات .

وبالنسبة للمتهم الثالث والخمسين بعد المائة احمد عثمان عبداللطيف فالوقائع المنسوبه اليه طبقاً لما صورته النيابة العامة تتحصل فى انه بتاريخ ١٩٧٧/١/١٨ روج اثناء ركوبه احدى وسائل النقل العام دعايات مثيرة ترمى الى اثرة الجماهير وتحريضها ضد النظام القائم وارتكاب اعمال التخريب موضوع التهمة السادسة . وقد استندت النيابة العامة فى اثبات ما نسب للمتهم الى شهادة النقيب محمد مصطفى حسن الذى يستفاد من اقواله التى ادلى بها فى التحقيق الابتدائى انه ركب فى الساعة الثالثة والنصف من مساء يوم ١٩٧٧/١/١٨ احدى سيارات النقل العام من ميدان التحرير قاصداً مسكنه بعين شمس ورأى المتهم بين الركاب واقفا بجوار السائق وسمعه يتحدث عن خروج العمال فى حلوان بمظاهرات ووصفهم بالرجولة لاحراق المترو ، كما تحدث عن ارتفاع اسعار اللحوم والسجائر ووصف الحكومة بالوساخه واستخف بضباط الشرطة وحبذ ضربهم بالحذاء واضاف ان المتهم قصد من كلامه سالف الذكر إثارة الموجودين بالسيارة وتحريضهم على احراقها الا ان الشاهد نفى ان يكون المتهم قد طلب من احد اتيان هذا الفعل ، ثم اضاف الشاهد ان المتهم هبط من السيارة عند اشارة المرور قبل ميدان رمسيس فهبط فى اثره وقبض عليه وسلمه لقسم شرطة الازبكيه .

وبسؤال الشاهد بجلسة المحاكمة قرر انه ركب السيارة بزيه الرسمى وان المتهم وقف فى البداية على سلم السيارة ثم تحول بالوقف بجوار السائق وسمعه يتحدث بصوت عال عن زيادة الاسعار وعن جوع الشعب وعن ضرورة مقاومة النظام حتى تلغى قرارات رفع الاسعار وان العمال احرقوا قطار حلوان كما سمعه يطلب من السائق ايقاف السيارة واشعال النار فيها احتجاجاً على رفع الاسعار إلا ان السائق اعرض عن طلب المتهم ولفت نظره الى ان السيارة بها شرطة ومباحث مشيراً نحو الشاهد ، مما جعل المتهم يسرع بالنزول عند اشارة المرور الموجودة لدى التقاء شارع عماد الدين بشارع رمسيس وذلك اثناء سير السيارة بينما انتظر هو حتى بلغت السيارة محطة الاوتوبيس على بعد مائتى متر أو ثلاثمائه ولبث واقفاً يترقب الى ان وصل المتهم عنده فالقى القبض عليه واصطحبه الى قسم الشرطه .

وحيث ان المتهم سئل بتحقيق النيابه فانكر ما اسند إليه وقرر انه ركب السيارة من ميدان التحرير قاصداً الوصول الى ميدان رمسيس لاستلام عمله، وانه وقف بجوار زميله سائق السيارة وتحدث فى شئون خاصه بالعمل ، ثم تطرق السائق الى الحديث عن الاسعار وزيادتها كصدى للنقاش الدائر بين الركاب ، وبعد نزوله من السيارة فى شارع رمسيس فوجئ بالشاهد يقبض عليه دون ذنب جناه .

وحيث ان اقوال الشاهد لم تستقم على نهج واحد سواء بالنسبة للوقائع المتصلة بموضوع الاتهام او تلك التى لابستها ، لاختلاف روايته التى ادلى بها فى تحقيق النيابة عن تلك التى وردت فى شهادته بجلسة المحكمة فى بعض المواطن ، كما اتسمت شهادته فى اجزاء منها بمجافاتها للعقل او بالتحامل على المتهم . فبينما يقرر فى تحقيق النيابة ان المتهم شتم الحكومة ووصفها بالوساخة وانه استخف بضباط الشرطه وحبذ ضربهم اذ به فى جلسة المحاكمة لا يذكر شيئاً عن ذلك ، وبينما يقرر فى تحقيق النيابة ان المتهم هبط من السيارة فى اشارة المرور عند ميدان رمسيس وانه هبط فى اثره وقبض عليه اذ به يقرر فى

اقواله بجلسه المحاكمه ان المتهم نزل من السيارة وهى تسير وذلك فى اشارة المرور الموجودة عند تقاطع شارعى عماد الدين ورمسيس وذلك حينما نبهه السائق الى وجوده ، وانه اى الشاهد لم يهبط خلفه مخافه ان ينزل آخرون وتحدث بلبله وآثر الانتظار حتى وقفت السيارة بالمحطه فنزل ولبث ينتظر المتهم حتى اتاه وقبض عليه ، وهى رواية تنبو عن العقل ، ذلك ان الراوية - فيما لو صحت - يفهم منها ان المتهم ما قفز من السيارة وهى تسير الا هربا من الشاهد حتى لا يقبض عليه ، وان الشاهد ما نزل من السيارة حينما وقفت فى المحطة الا ليقبض على المتهم ، فكيف يسعى المطلوب الى الطالب وكأنهما على موعد وكيف يقف الشاهد ساكناً فى المحطه التى نزل فيها وهى على بعد مائتى مترا وثلاثمائه متر من المكان الذى هبط فيه المتهم ولا ينشط للقبض عليه ، وكان المتهم قد اعطاه موثقا انه لابد موافيه حيث كان .

كذلك قرر الشاهد فى اقواله بتحقيق النيابة ان المتهم قصد من العبارات التى جهر بها على مسمع من الموجودين بالسيارة تحريضهم على حرقها مع ان الشاهد نفى سماعه المتهم يطلب من احد اتيان هذا الفعل مما يفهم منه ان ما قرره الشاهد كان مجرد استنتاج ، فإذا ما مثل الشاهد بجلسة المحاكمة صعد الامور درجة بل درجات ، وشهد بسماعه المتهم يطلب من السائق ايقاف السيارة واحراقها وهو قول خلت منه تماماً مذكرته التى حررها بتاريخ ١٩٧٧/١/١٨ وقدمها لقسم شرطة الازبكيه عقب قبضه على المتهم ، كما لم يرد فى روايته بتحقيق النيابة انه سمع المتهم يحرض السائق أو سواه على احراق السيارة ونفى ان يكون المتهم قد طلب من احد مقارفة هذا الفعل ، وبذلك تتمخض شهادة الشاهد فى هذا الشأن الى مجرد ظن وما كان الظن ليغنى من الحق شيئا . فكشف الشاهد بذلك عن مدى تحامله على المتهم فصدرت اقواله عن موجدة فى نفسه ربما لان المتهم قد نال على نحو ما من الفئة التى ينتمى إليها الشاهد فاصبح ظنينا بالتحيف على المتهم والزج به فى هذا الاتهام جزاء تطاوله على ضباط الشرطه وهو امر تخلص منه المحكمة الى

ان هذا الشاهد لم يأت بالشهادة على وجهها ، فنأت اقواله عن ثقة المحكمة فيها واطمئنانها اليها وبات الدليل قبل المتهم الثالث والخمسين بعد المائه محلاً للشك مما يتعين معه القضاء ببراءته من التهمة السادسه المنسوبه إليه عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية

وبالنسبة للوقائع المنسوبة الى المتهم الرابع والخمسين بعد المائة ابوالمعاطى سليمان السندوبى وحسبما صورته سلطة الاتهام موضوع التهمه السادسه ، هو ان المتهم حرض على قيام المظاهرات التى وقعت بالقاهرة يومى ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ احتجاجاً على القرارات الاقتصاديه وانه تم التقاط صور فوتوغرافية له اثناء اشتراكه فى هذه المظاهرات ، كما انه حاز فى مسكنه منشوراً خطياً ينتقد ما سمى بالقوانين المقيدة للحريات ويتضمن التنديد بسياسة النظام القائم ويشهر بالقائمين عليه ويتهمهم بالخيانة والعمالة للصهيونيه ويدعو للإطاحة بهم . واستندت النيابة فى اثبات ما نسب للمتهم الى تحريات مباحث امن الدولة والى ماضبط فى مسكنه من كتب واوارق .

وحيث انه بالنسبة لتحريات مباحث امن الدولة فقد ورد فى مذكرة مؤرخه ١٩٧٧/١/١٩ مقدمة من العقيد منير محسن ان المتزعمين والمحركين لاحداث ١٩٧٧/١/١٨ هم من العناصر الماركسية ومدعى الناصرية واوردت المذكرة اسماء اربعة واربعين شخصاً وورد اسم المتهم من بينهم واسندت إليهم النشاط المذكور إلا ان المذكرة لم تنسب الى المتهم واقعة بعينها أو فعلاً محدداً .

وبالنسبة المضبوطات التى وجدت بمسكن المتهم فإنه يتضح من الاطلاع عليها انها عبارة عن كتابين احدهما بعنوان اليسار الاوربى والآخر بعنوان الماريشال ستالين وكذلك ثلاث بيانات مختلفه صادرة عن تنظيم التجمع الوطنى الوحدوى التقدمى ببورسعيد ومنشور خطى من نسختين بعنوان نداء الى جماهير بورسعيد البطلة يهاجم مواقف مجلس الشعب الذى انحاز لصف الاغنياء ضد الكادحين كما يهاجم الحكومة لاصدراها تشريعات مقيدة للحرية .

ويتضح من الاطلاع على المحضر المحرر بمعرفة الرائد محمد قاسم طعيمه ان الضبط تم يوم ١٩٧٧/٣/١٤ بينما لم تعرض المضبوطات على النيابة

إلا يوم ١٩٧٧/٣/٢٧ اى بعد ثلاثة عشر يوماً من ضبطها ، كما لم يرد فى محضر الضبط أو محضر اطلاع النيابة ان المضبوطات قد جرى تحريزها عقب ضبطها مما وهن الدليل المستمد منها .

وحيث ان المتهم انكر ما اسند إليه ونفى اشتراكه فى المظاهرات يوم ١٩٧٧/١/١٨ وحينما عرضت عليه النيابة العامة صورتين فوتوغرافيتين قدمتهما المباحث العامة للتدليل على اشتراكه فى مظاهرة فى اليوم المذكور نفى ظهوره فيهما ، ولاحظت النيابة ان احدى هاتين الصورتين تختلف ملامحها عن ملامح المتهم .

وحيث انه بالنسبة لتحريات المباحث العامة فإنها لا تعدو كونها مجرد استدلالات دون القرينة ولا ترقى الى مرتبة الدليل ، كما ان دلالة الصور الفوتوغرافية بعيدة عن اليقين سواء من حيث وقوع الفعل المنسوب للمتهم أو زمان وقوعه أو مكانه . كذلك فإن ما ضبط بمسكنه من اوراق وكتب فإنه فضلاً عن العوار الذى لحق اجراءات ضبطها على النحو الذى سلفت الإشارة إليه فإن حيازة المتهم لها لا يشكل جريمة ما ذلك ان نوعية هذه الاوراق وملابسات ضبطها لايستفاد منها انها كانت معدة للتوزيع واطلاع الغير عليها ، ومن ثم تكون التهمة السادسه المنسوبه الى المتهم الرابع والخمسين بعد المائه واهية الاساس عارية من الدليل مما يتعين معه القضاء ببراءته منها .

وبالنسبة للمتهم الخامس والخمسين بعد المائة زين العابدين فؤاد عبدالوهاب فإن الوقائع المنسوبه اليه حسبما صورتها النيابة العامة موضوع التهمة السادسه تتحصل فى انه دأب على القاء قصائد مناهضة للنظام تصفه بالخيانه وتطالب باسقاطه ،وكان يلقى قصائده تلك فى المؤتمرات والندوات العامة التى كان ينظمها اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى فى الجامعات والتجمعات الشعبية وانه حرض على حوادث التظاهر التى وقعت يومى ١٨ ،١٩ يناير سنة ١٩٧٧ وتم تصويره فوتوغرافيا اثناء تزعمه احدى المظاهرات يوم ١٩٧٧/١/١٨ وكان يردد خلالها الهتافات المعادية لنظام الحكم القائم .

واستندت النيابة فى اثباتها ما نسب للمتهم الى تحريات مباحث امن الدولة والى شهادة كل من محمد حاتم زهران ومحمد عزالدين عنتر كما استندت الى اوراق ضبطت بمسكنه والى صورتين فوتوغرافيتين تم التقاطهما له .

وحيث انه بالنسبة لتحريات مباحث امن الدولة فقد تمثلت فى محضر حرره النقيب رجب عبدالحميد السيد الضابط بمباحث امن الدولة بتاريخ ١٩٧٧/٢/٥ وفى مذكرة ارسلت من مباحث امن الدولة الى النيابه فى يوم ١٩٧٧/٢/٦ مرفقة بكتابها رقم ١٢٣٧ لسنة ١٩٧٧ ، وخلاصة ما جاء فى المحضر والمذكرة ان المتهم زين العابدين فؤاد عبدالوهاب من العناصر الماركسية المتطرفة المرتبطة بحزب العمال الشيوعى المصرى وانه شيوعى قيادى وكان له نشاط مكثف فى اصدار مجلات الحائط خلال دراسته الجامعية وشارك فى احداث الطلبة فى يناير سنة ١٩٧٢ وسبق ضبطه على ذمة القضية رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ حصر امن دولة عليا وانه دأب على القاء قصائد خلال المؤتمرات والندوات تعرض بالنظام وتهاجم سياسته وتتهمة بالخيانة وتطالب باسقاطه ، وان المتهم من المحركين والمحرضين على حوادث التظاهر والشغب التى وقعت يومى ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ ، وجاء فى ختام المحضر المؤرخ ١٩٧٧/٢/٥ انه امكن التقاط صورة للمتهم المذكور اثناء قيادته وتزعمه لاحدى المظاهرات التى وقعت فى اليومين المذكورين .

وحيث ان اقوال الشاهد محمد حاتم زهران التى ادلى بها فى تحقيق النيابة تتحصل فى ان المتهم كان يحضر ندوات بالجامعات والتجمعات الشعبية يعقدها اعضاء حزب العمال الشيوعى وكان يحضرها كذلك احمد فؤاد نجم وآخرون للتنديد بالمسئولين والحض على كراهية النظام وانه رآه فى يوم ٧٧/١/١٨ ينضم فى ميدان باب الشعريه الى المظاهرة التى بدأت من كلية هندسه عين شمس وركب موجتها وردد هتافات معادية ضد النظام والمسئولين .

وحيث انه بالنسبة للشاهد محمد عزالدين عنتر فلم يرد باقواله اى ذكر لنشاط قام به المتهم زين العابدين فؤاد عبدالوهاب .

وحيث انه بالاطلاع على الاوراق المضبوطه بمسكن المتهم فانه يتضح انه عبارة عن قصيدتين احداهما بعنوان الجوع والاخرى بعنوان اغنية لعمال المحلة، ومقالين حول موضوع فتح ملف عهد عبدالناصر ، وتقرير بشأن حوادث تزوير الانتخابات بمركز دسوق ، ورسالة خاصة بزوجة المتهم وورقة بها اسماء لبعض الاشخاص من بينها اسم المتهم صلاح عيسى ونشرة صادرة عن احدى الوكالات السوفيتية للانباء .

وحيث انه بالنسبة للصور الفوتوغرافية فإن اول ما ورد بشأنها فى الاوراق كان ملاحظة اقحمت فى نهاية محضر التحريات المؤرخ ١٩٧٧/٢/٥ والذى حرره النقيب رجب عبدالحميد السيد الذى اشار الى التقاط صورة فوتوغرافية للمتهم اثناء قيادته وتزعمه لاحدى المظاهرات التى وقعت اثناء احداث الشغب خلال يومى ١٨ ، ١٩ يناير غير ان مباحث امن الدولة ارسلت للنيابة العامة صورتين فوتوغرافيتين وليس صورة واحدة .

وحيث ان المتهم سئل بتحقيق النيابة فانكر ما اسند إليه وعزا اقحام اسمه فى هذا الاتهام الى سبق اتهامه سنة ١٩٧٢ فى الاحداث الطلابية بالجامعة وقت ان كان طالباً بكلية الآداب ، وكذلك سبق اتهامه سنة ١٩٧٥ ، واقر بأنه هو مؤلف القصيدتين بمسكنه وانه حرر مشروع المقالين المتعلقتين بفتح ملفات عهد عبدالناصر ، ونفى اشتراكه فى المظاهرات يومى ١٨ ، ١٩ يناير ودلل على كذب شهادة محمد حاتم زهران فى هذا الشأن بأن مخارج الفاظه بها عيب لا يؤهله لقيادة المظاهرات وترديد الهتافات ولما واجهته النيابة بالصورتين المقدمتين من المباحث قرر انه جرى تصويره فى ادارة المباحث العامة بعد القبض عليه .

وحيث ان اوراق الدعوى قد خلت من دليل تطمئن اليه المحكمة ، ذلك ان تحريات المباحث لا تعدو كونها مجرد استدلالات هى دون القرينة ولا ترقى الى مرتبة الدليل ، اما شهادة محمد حاتم زهران فإنه من مصادر مباحث امن الدولة بغير شبهة أو مراء ومن ثم فاقواله لابد وان تصدر منسجمة مع تقاريره التى سبق ان رفعها الى المباحث وهى تقارير وصلت الى ساحتها متسربلة

بظلام السرية ، فلا عاصم ولا رقيب ، وانما هى يد تكتب او لسان ينطق ، تحرك صاحبه نوازع البشر ، مستمداً أمنه من الظلمة التى يعمل من خلالها . فكيف يطمئن وجدان المحكمة الى شهادة تدور فى فلك مرسوم ، لا يستطيع الشاهد منه فكاكا ، وأنى له ذلك وهو اسير لمثل تلك التقارير التى كتبها بليل . ومن ليس حرا فى ارادته فهو خليق بان تطرح شهادته .

كذلك فإن المحكمة تلتفت عن الصورتين الفوتوغرافيتين اللتين يظهر فيها المتهم ، نظرا لأن دلالتهما بعيدة عن اليقين سواء من حيث وقوع الفعل موضوع الاتهام أو زمان وقوعه او مكانه، ولا ترى المحكمة فى حيازة المتهم لاى من الاوراق المضبوطه فى مسكنه اية جريمة ، ذلك ان نوعيتها وملابسات ضبطها لا يستفاد منها انها كانت معدة للتوزيع أو اطلاع الغير عليها . ومن ثم تكون التهمة السادسة المسندة الى المتهم الخامس والخمسين بعد المائة غير متوافرة الاركان مفتقرة الى دليل يساندها مما يتعين معه الحكم ببراءته منها .

بالنسبة للمتهم السادس والخسين بعد المائه عزت عبدالحميد صبرى فإن الوقائع المنسوبة إليه حسبما صورته النيابة العامة موضوع التهمة السادسة تتحصل فى ان المتهم دعا يوم ١٩٧٧/١/١٨ الى عقد مؤتمر بكلية التربيه بجامعة عين شمس لمناقشة القرارات الاقتصادية التى إصدرتها الحكمومة بزيادة اسعار بعض السلع وانه كان من بين العناصر التى تزعمت المظاهرات المعادية التى خرجت من جامعة عين شمس فى اليوم المذكور قاصدة مجلس الشعب .

واستندت النيابة فى اثبات ما نسب الى المتهم الى تحريات مباحث امن الدولة والى تقريرات للمتهم اوردها فى اقواله بتحقيق النيابة .

وحيث انه بالنسبة لتحريات مباحث امن الدولة ، فقد ورد اسم المتهم ضمن العناصر الماركسية ومدعى الناصريه التى حركت وتزعمت الاحداث يوم ١٩٧٧/١/١٨ إلا ان المذكرة لم تنسب إليه واقعة بذاتها أو نشاطاً محدداً .

وحيث انه بسؤال المتهم بتحقيق النيابة قرر انه عضو اللجنة التأسيسيه فى جماعة ناصر بكلية التربية بجامعة عين شمس ، وفى يوم ١٩٧٧/١/١٨ عقدت الجماعة ندوة لمناقشة قرارات رفع الاسعار حضرها رئيس اتحاد طلاب الكلية وما يقرب من مائتى شخص ووافق الحاضرون على القيام بمسيرة لمجلس الشعب وبدأت المسيرة فعلاً فى حوالى الساعة الثالثة مساء من الكلية بروكسى، وعرجت على حرم جامعة عين شمس ثم كلية الهندسة ثم اخذت طريقها الى مجلس الشعب بطريقة سلمية الى ان وصلت الى ميدان سليمان باشا وهناك تصدى لها الامن المركزى بالقاء القنابل المسيلة للدموع فانفرط عقد المسيرة وقفل راجعاً الى بيته ، وقرر ان دوره فى المسيرة اقتصر على حفظ النظام ونفى ترديده اى هتاف .

وحيث انه بفتيش مسكن المتهم تم العثور على العديد من الاوراق الصادره عن لقاءات ناصر الفكرية التى نظمها اتحاد طلاب جامعة عين شمس وكذلك بعض الاوراق الخطية التى تضمنت آراء عن جمال عبدالناصر .

وحيث ان ماورد بتحريات مباحث امن لا يعد وكونه مجرد استدلالات دون القرينة ولا ترقى الى مرتبة الدليل ، كما ان ما ورد باقوال المتهم عن اشتراكه فى المسيرة التى خرجت من كلية التربيه يوم ١٩٧٧/١/١٨ لا يعتبر اعترافاً منه بترديد هتافات معاديه للنظام القائم ، ولم يقم دليل من الاوراق على ان المتهم شارك فعلا فى ترديد الهتافات اثناء المسيرة كما لم يثبت ان رجال الشرطه قد اصدروا امراً للمشتركين فى المسيرة بالتفريق وان هذا الامر قد بلغ المتهم ولم يذعن له ، ومن ثم فإن نشاط المتهم المتعلق بالمسيرة يكون غير مؤثم على اى حال اما الاوراق المضبوطة بمسكنه والتى سلف الإشارة اليها فإن حيازتها لا تشكل اية جريمة طالما انها بحكم نوعيتها وظروف ضبطها ليست معدة للتوزيع او اطلاع الغير عليها ، ومن ثم فإن التهمة السادسة المنسوبه الى المتهم السادس والخمسين بعد المائة تكون غير متوفرة الاركان وعارية عن الدليل مما يتعين معه القضاء ببراءته منها .

وبالنسبة للمتهم السابع والخمسين بعد المائة صلاح الدين متولى عيسى فإن محصل الوقائع المنسوبة إليه حسبما صورته النيابه موضوع التهمة السادسة هو ان المتهم المذكور دأب على حضور الندوات والاجتماعات العامه وطالب من خلالها السماح للحزب الشيوعى بممارسة نشاطه بصورة علنيه انطلاقاً من الفكر الماركسى الذى يعتنقه وانه من المناوئين للنظام القائم وحرض على وقوع الاضرابات يومى ١٨، ١٩ يناير سنه ١٩٧٧ .

واستندت النيابة فى اثبات ما نسب الى المتهم الى تحريات مباحث امن الدولة والى شهادة كل من محمد حاتم زهران ومحمد عزالدين عنتر .

وحيث ان تحريات مباحث امن الدولة التى تضمنتها مذكرة العقيد منير محسن المؤرخة ٧٧/١/١٩ مؤداها ان المتهم من العناصر الماركسية ومدعى الناصرية التى حركت وتزعمت الاحداث يوم ١٨ يناير ، إلا ان المذكرة لم تنسب للمتهم واقعة بذاتها أو عملاً محدداً . اما مذكرة العميد محمد فتحى قته المؤرخه ١٩٧٧/١/٢١ فقد اسندت للمتهم انه فى يوم ١٩٧٦/١٢/٢٧ شارك فى ندوه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسيه ، وانه عقد مقارنة بين الازمة الاقتصادية فى عهد الخديو اسماعيل وبين المناخ السائد فى وقت الندوة ، وانه اتهم النظام القائم بالصاق التهم بالابرياء لتبرير سياسته الظالمة فى توزيع الاجور ، واتهم الصحافة بالخضوع لسياسات معينة بسبب التمويل الذى يأتيها من الخارج ، كما ان المتهم حرض القطاع الطلابى على الاضراب والتظاهر لمقاومة ما أسماه بالفاشية المصرية وانه شارك فى قيادة المظاهرات التى انتهت باحداث التخريب يوم ١٨ يناير سنة ١٩٧٧ .

وحيث انه بالنسبة لاقوال محمد حاتم زهران فقد قرر ان المتهم كان يحضر بصفة دائمة الندوات التى تعقد بالجامعة والمؤتمرات الشعبية ويهاجم النظام القائم والمسئولين مستعملاً اقذع الالفاظ ويحض الطلبة وجماهير الشعب على ضرب النظام ، كما كان ينادى بقيام الاحزاب الشيوعية . واضاف الشاهد انه رأى المتهم يوم ١٨ يناير حوالى الساعة الرابعة مساء فى ميدان التحرير

يحض المتظاهرين على الانتشار فى كل مكان ويحثهم على عدم ترك الاحداث حتى لا تهدأ .

وحيث ان اقوال الشاهد محمد عزالدين عنتر التى ادلى بها بصدد نشاط هذا المتهم تتحصل فى انه منذ شهرين - قبل سؤاله فى ١٩٧٧/٢/٣ - عقد ندوة بكلية الهندسه بجامعة عين شمس دعت إليها اسرة التقدم بالكلية وذلك لمناقشة قضية الديمقراطيه فى مصر ، وكان من بين من حضروها كمال الدين رفعت واحمد فؤاد نجم والشيخ امام وصلاح عيسى ، وان الاخير اعترض على قيام الاحزاب بالطريقة التى رسمتها السلطة ودعا لانشاء حزب شيوعى وجاهر بعقيدته الشيوعيه . وردد احمد فؤاد نجم بعض اشعاره فى الندوة وغناها الشيخ امام وكانت تتضمن مهاجمة السلطة .

وحيث انه بسؤال المتهم انكر ما اسند إليه واقر بحضوره بعض الندوات العامة فى الجامعات وغيرها بحكم مهنته كصحفى متخصص فى الدراسات التاريخية وان آفه مصادر المباحث الذين يحضرون امثال هذه الندوات انهم إما عاجزون عن فهم ما يطرح فى الندوة من افكار واما مغرضون يحرفون الكلم عن موضعه .

وحيث انه بالنسبة لتحريات مباحث امن الدولة فإن ما ورد فيها من معلومات مجهولة مصادرها لا ترقى بحال الى مرتبة الدليل ولا تعتد بها المحكمة كقرينة ولا تعدو كونها مجرد استدلالات لا تكفى لتكوين عقيدة المحكمة فيما هو مطروح عليها .

وحيث انه بالنسبة لاقوال الشاهدين محمد حاتم زهران ومحمد عزالدين عنتر فإن اولهما قد ران على شهادته من الشك ما يجعل المحكمة تنبذها ولا تعول عليها ، والآخر صنعت شهادته على يد المباحث وتبرأ منها فى جلسة المحاكمة ، وبذلك يكون الدليل قد انحسر عن التهمة السادسة المنسوبة الى المتهم السابع والخميس بعد المائة بما يتعين معه القضاء ببراءته منها .

اما بالنسبة للوقائع المنسوبة الى المتهم الثامن والخمسين بعد المائه احمد

فؤاد نجم وذلك حسبما صورته النيابة العامة موضوع التهمة السادسة - فإنها تتحصل فى انه قام فى غضون شهر يوليو سنة ١٩٧٤ بنشاط معاد لنظام الحكم القائم يتمثل فى تأليفه قصائد وازجال مناهضة تتضمن التحريض والإثارة ضد السلطة يروجها عن طريق الالقاء والغناء فى ندوات علنية ، وانه تم اجراء تسجيل صوتى لبعض الندوات بعد استئذان النيابة العامة وقد حفلت بالتعريض بالسلطة الشرعيه والتنديد بسياستها والتهجم على الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية باسلوب مقذع ومثير يحتوى على الكثير من عبارات السب والشتائم وان المتهم ظل سادرا فى نشاطه المذكور ولم يقلع عنه .

واستندت النيابة فى اثبات ما نسب للمتهم الى تحريات مباحث امن الدولة والى شهادة كل من محمد حاتم زهران ومحمد عزالدين عنتر والى بعض التسجيلات الصوتيه .

وحيث انه بالنسبة لتحريات مباحث امن الدولة فقد ورد فى المحضر المؤرخ ١٩٧٤/٧/٥ المحرر بمعرفة النقيب مصطفى محمد مرسى ان احمد فؤاد نجم مؤلف الاغانى دأب فى الفترة الاخيرة على تأليف قصائد زجلية تتضمن هجوما على النظام القائم وقيادته وتعمل على إثارة المواطنين ضد تحالف قوى الشعب العاملة وبث روح الحقد فى نفوس الناس ، وان امام محمد احمد عيسى الشهير بالشيخ امام عيسى يقوم بتلحين تلك القصائد وانشادها فى الندوات واللقاءات الخاصة والعامة التى ترتادها العناصر المناهضة ويعلق عليها الاول على مسمع من الحاضرين . ومن بين الاماكن التى يغشاها المذكوران مسكن محمد نصرالدين الغزالى الشهير بسيف الغزالى المقيم بالمنزل ٢٠ شارع الحلمية بالدرب الاحمر .

وبناء على محضر التحريات سالف الذكر اذنت نيابة امن الدولة العليا فى اليوم ذاته بتسجيل احاديث الاشخاص الثلاثه ، وامكن تسجيل امسية شعرية تمت مساء ذلك اليوم بمسكن محمد نصرالدين الغزالى ، وحرر النقيب محمد موسى محضرا آخر بتاريخ ١٩٧٤/٧/٦ ورد فيه ان كلاً من احمد فؤاد نجم

والشيخ امام عيسى حضرا الامسيه وان الاخير تولى الانشاد كما قام احمد فؤاد نجم بالقاء بعض القصائد المناهضة والمروجة للفكر الماركسى اللينينى .

وفى يوم ١٩٧٤/٩/٣ وبناء على اذن من النيابة العامة قام الرائد ثروت القداح الضابط بمباحث امن الدولة بمداهمة مسكن المتهم احمد فؤاد نجم الكائن بالمنزل رقم ٢ عطفه حوش قدم بالغوريه حيث ضبط المتهم والشيخ امام عيسى وآخرين ، وكان من بين ما ضبطه فى مسكن المتهم جهاز تسجيل وبعض الاشرطه وفى ذات التاريخ تم تفتيش مسكن آخر للمتهم يقع فى الشقة رقم ١٩ بالمنزل رقم ١١٦ بشارع العباسية فى حضور زوجته واسفر التفتيش عن ضبط عدد من اشرطة التسجيل وورقتين دونت فيهما بعض القصائد التى نظمها المتهم وخطابين مرسلين له ومفكرة مدون فيها بعض الاسماء وبعض ارقام التليفونات ، كما فتش مسكن المذكور مرة اخرى يوم ١٩٧٥/٢/٢ واسفر التفتيش عن ضبط بيانين مطبوعين غير متشابهين وبعض الاوراق الخطية المحتوية على كلام منظوم وكذلك بعض الكتب .

وعقب احداث يومى ١٨، ١٩ يناير قدم العميد محمد فتحى قته مذكرة بتحريات مباحث امن الدولة عن المخطط الشيوعى ومسئوليته عن احداث الشغب التى وقعت وقد ورد فى تلك المذكرة ان العناصر الماركسية بجامعة القاهرة دعت كلا من الشيوعيين احمد فؤاد نجم وامام محمد عيسى لحضور الندوات واستغلت تلك العناصر ما يلقيانه من اشعار واناشيد مناهضة فى الهاب حماس القاعدة الطلابيه واستعدائها ضد النظام القائم ، كما اوردت المذكرة اسم المتهم احمد فؤاد نجم باعتباره احد اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى واستناداً الى ما جاء فى تلك المذكرة صدر امر النيابة العامة بتفتيش مسكن المتهم المذكور بعطفة حوش قدم بالغورية وذلك بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٢ واسفر التفتيش عن ضبط بعض البيانات الطلابية وبعض الخطابات الخاصة واوراق خطية دونت فيها بعض الكلمات المنظومة ، كما ضبط كتيب بعنوان (الحريات السياسية) .

وحيث انه بالنسبة لشهادة كل من محمد حاتم زهران ومحد عزالدين عنتر،

فإن اقوال الشاهد الاول التى تتناول نشاط المتهم احمد فؤاد نجم تتحصل فى ان المتهم المذكور والشيخ امام عيسى كانا يحضران الامسيات الشعرية والسياسية فى الكليات المختلفة وكان الشيخ امام يغنى الشعر الذى ينظمه المتهم احمد فؤاد نجم وكان الاخير يقوم بالقاء القصائد المناهضة للنظام القائم. وتتحصل اقوال الشاهد محمد عزالدين عنتر فى ان اسرة التقدم بكلية الهندسه دعت الى ندوة منذ شهرين قبل سؤاله فى ١٩٧٧/٢/٣ وكان من بين من حضروها المتهم احمد فؤاد نجم والشيخ امام اللذان القيا اشعاراً وازجالاً تهاجم النظام .

وحيث انه من بين من سئلوا فى تحقيق النيابه كشهود على نشاط احمد فؤاد نجم وان كانت النيابة لم تدرج اسمه فى قائمة الشهود الرائد ثروت فهمى القداح وقد تحصلت اقواله فى ان التحريات قد دلت على ان كلاً من احمد فؤاد نجم وامام عيسى ومحمد محمد على احمد يقومون بنشاط مناهض للنظام القائم عن طريق الاغانى التى يؤلفها الاول وينشدها الآخران وان هذه الاغانى تهدف الى اثارة الجماهير والحض على كراهية النظام ، وانهم يقيمون امسيات شعرية يرددون خلالها تلك الاغانى اما فى محل اقامتهم بعطفة حوش قدم بالغوريه واما فى منازل بعض الاشخاص ومنهم محمد نصرالدين الغزالى الذى عقدت فى مسكنه امسيه شعرية يوم ١٩٧٤/٧/٥ رددت فيها بعض هذه الاغانى وتم تسجيل تلك الامسية بعد الحصول على اذن من النيابة العامة ، واضاف الشاهد ان تلك الاغانى يجرى تسجيلها على اشرطة تسجيل ويتم تداولها على نطاق واسع .

وحيث انه بسؤال امام محمد احمد عيسى الشهير بالشيخ امام قرر ان صلته بالمتهم احمد فؤاد نجم هى صلة قديمة ، وانه يلحن الاغانى التى ينظمها المتهم ويقوم بانشادها وانه غنى فى الامسية الشعرية التى عقدت فى منزل محمد نصر الدين الغالى قصيدتين هما شرفت يا نيكسون بابا ، ونويت اصلى كما غنى القصيدة الاولى ليلة القبض عليه بمنزل عطفة حوش قدم .

وحيث انه بسؤال المتهم احمد فؤاد نجم فى تحقيق النيابة اعترف بانه هو الذى نظم القصائد التى لحنها وتغنى بها الشيخ امام عيسى وغيره من الملحنين، وان مصر وآمالها هى غايته من نظم اشعاره وانه الف بعض الاغانى بمناسبة حرب اكتوبر واذاعتها اجهزة الاعلام ، وقرر انه يردد قصائد فى الامسيات والندوات وان هذه القصائد لا تهاجم النظام القائم وان كانت تتضمن نقدا للانحرافات الموجودة بجهاز الدولة .

وحيث انه بالنسبة لتحريات مباحث امن الدولة فإنها لا تنهض دليلا أوقرينة قبل المتهم ولا تعدو كونها مجرد استدلالات لا تصلح وحدها لتكوين عقيدة المحكمة فى شأن مانسب اليه .

وحيث انه بالنسبة لاقوال الشاهدين محمد حاتم زهران ومحمد عز الدين عنتر فإن المحكمة لا تطمئن اليها ولا تقيم لها وزناً نظرا لأن كليهما لم يكن يملك حريته وقت ان ادلى بها وهو ما سبق ان افاضت فيه القول فيما سلف من اسبابها ، كذلك لا تخرج شهادة الرائد ثروت فهمى القداح عما ورد بمحاضر التحريات والضبط المشار اليهما آنفا .

وحيث وان كان المتهم قد اقر بتأليف القصائد التى يلقيها احيانا بنفسه أويتغنى بها الشيخ امام محمد عيسى أو غيره من المغنيين والتى سجلت على اشرطه يتداولها الناس ، فإن ذلك لا ينهض دليلاً على ادانته ، ذلك ان القصائد التى اقر بانشاءها سواء فى الامسية الشعرية بمسكن محمد نصر الدين الغزالى أو فى الامسية التى عقدت فى مسكنه بعطفة حوش قدم لم يتحقق لانشادها ركن العلانية كما عرفته المادة ١٧١ من قانون العقوبات نظراً لأن نشاط المتهم فى الامسيتين قد وقع فى مكان خاص ولم يجر ترديد الانشاد أو الالقاء باحدى الوسائل الميكانيكيه . اما القصائد التى انشدها بالندوات سواء فى كليات الجامعه أو سواها من الاماكن العامه فإنه لم يقم دليل من الاوراق تطمئن إليه المحكمة على ان الاقوال التى رددها المتهم قد تضمنت اخبارا كاذبة أو اشاعات مغرضة او حضا على كراهته النظام القائم والازدراء به ، وفضلاً

عن ذلك كله فإن كلمات القصائد التى نسبت الى المتهم وطبقاً لما هو وارد فى اوراق -الدعوى حافلة بالمتشابهات والرمزيات لدرجة ان النيابة العامة قد وصفت واحدة من هذه القصائد بالغموض وهى قصيدة كلمة بمناسبة زيارة ابن الهرمة، كما استوضحت المتهم فى كثير من الاسئلة عن كنه ما يقصده بهذه العبارة أو تلك مما ورد فى قصائدة مما يشعر بأن المعنى فيه خفاء ويحتاج للشرح أو مشبه ويحتمل التأويل . ومادامت قصائد المتهم هى على هذا المنوال من النسج اللفظى فلا ينبغى اعتصار كلماتها لانتزاع دليل منها على مناهضة المتهم للنظام القائم وعلى قيامه بالتحريض على كراهيته والازدراء به وينبغى حملها على حقيقتها باعتبارها كلمات لشاعر اتسمت بجموع الخيال ، ولاعجب فى ذلك فالشعراء فى كل وادى يهيمون ، والظاهر من امر المتهم انه من قبيل هؤلاء الشعراء ، مما يجعل المحكمة تضرب الذكر صفحا صفحا عما اسند إليه، اذ لا جريمة فيه طبقاً للمادتين ١٠٢/١-٣ و ١٧٤/١ من قانون العقوبات ، ويتعين من ثم القضاء ببراءة المتهم الثامن والخمسين بعد المائه احمد فؤاد نجم من التهمة السادسة المنسوبه اليه .

وبالنسبة للمتهم التاسع والخمسين بعد المائة حمدى ياسين على عكاشة فإن الوقائع المسندة اليه حسبما صورته النيابة العامة - موضوع التهمة السادسة - تتحصل فى أنه دأب على التظاهر ضد نظام الحكم والدعوة لمؤتمرات وندوات سياسية هاجم من خلالها سياسة الدولة فى جميع المجالات بهدف التشهير بالنظام واظهار عجزه ، وانه شارك فى تحرير مجلات حائط تضمنت هجوماً على سياسة النظام فى المجالات السياسية والاقتصادية ووصفت المسئولين بالخيانة .

واستندت النيابة فى اثبات ما نسب الى المتهم المذكور الى ماورد فى محضر تحريات مباحث امن الدولة المؤرخ ١٩٧٧/١/١٩ والى محضر تحرى مؤرخ ١٩٧٧/١/٢٤ محرر بمعرفة المقدم جمال الدين محمد الضابط بمباحث

امن الدولة ورد فيه ان المتهم من العناصر الناصرية المناهضة للنظام وارفق بمحضره عدداً من مجلات الحائط والملصقات نسب الى المتهم المسئوليه عن اعدادها وعرضها فى معارض صحفية بجامعة عين شمس بمناسبة ذكرى ميلاد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر .

وحيث ان المتهم سئل بتحقيق النيابة فأنكر ما اسند إليه ونفى صلته بالاوراق المذكورة .

وحيث ان ما ورد فى تحريات امن الدولة بشأن النشاط الذى نسب الى المتهم لايعدو كونه مجرد استدلالات هى دون القرينة ولا ترقى الى مرتبة الدليل، ولا يغير من هذا النظر ما ارفقته مباحث امن الدولة من مجلات وملصقات بمحضر التحرى المؤرخ ٧٧/١/٢٤ طالما لم تكشف عن كيفية اتصال تلك الاوراق به وهو ما يحدو بالمحكمة لطرحها وعدم الاعتداد بها وذلك اخذاً بمبدأ التزمته حيال مثل هذه الاوراق . ومتى كان ذلك فإن ما نسب الى المتهم التاسع والخمسين بعد المائة يكون مجرداً من الدليل مما يتعين معه القضاء ببراءته من التهمة السادسة المسندة إليه .

واما بالنسبة للوقائع المنسوبة الى المتهم الستين بعد المائه حسين محمد محمود معلوم وذلك حسبما صورته النيابة موضوع التهمة السادسة – تتحصل فى ان المتهم قام بدور رئيسى فى التحريض على احداث شهر يناير سنه ١٩٧٧ وشارك فى تلك الاحداث وضبط فى حيازته لدى تفتيش مسكنه اوراق خطيه تتضمن تحليلات سياسيه مناهضة لنظام الحكم كما ضبط بيان صادر عن الاتحاد العام لطلبة جمهورية مصر العربيه فى الذكرى التاسعه والخمسين لميلاد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر .

واستندت النيابة فى اثبات ما نسب الى المتهم الى محضر تحريات مباحث امن الدولة المؤرخ ٧٧/١/١٩ والى الاوراق المضبوطه بمسكنه .

وحيث ان المتهم انكر اشتراكه فى احداث ١٩٧٧/١/١٨ وقرر انه قبض عليه فجر يوم ١٩٧٧/١/١٩ ، واقر ان الاوراق التى ضبطت فى مسكنه هى

اوراق شخصية ومادونه فيها من تحليلات سياسيه أو مقالات انما كان تعبيرا عن مكنون نفسه وارائه الشخصية .

وحيث انه يتضح من الاطلاع على الاوراق المضبوطه فى مسكن المتهم ان من بينها ورقة واحدة مطبوعه وهى عبارة عن بيان صادر من الاتحاد العام لطلاب مصر العربية بمناسبة الذكرى التاسعة والخمسين لميلاد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر ، اما باقى الاوراق فهى محررات خطية تتضمن وجهات نظر محررها وهى تخالف رأى الحكومة فى مجالات شتى ولا يوجد من بين الاوراق سالفة الذكر نسخ مكررة .

وحيث ان ما ورد فى تحريات مباحث امن الدولة بشأن النشاط الذى نسب الى المتهم لا يعدو كونه مجرد استدلالات هى دون القرينة ولا ترقى الى مرتبة الدليل كما ان ما ضبط فى مسكن المتهم من اوراق لا تشكل حيازتها اية جريمة لأن ملابسات ضبطها والمكان الذى ضبطت فيه ونوعية هذه الاوراق وعدم وجود نسخ مكررة منها ، كل ذلك لا يستفاد منه انها كانت معدة للتوزيع أو اطلاع الغير عليها ، ومن ثم فإن التهمة السادسه المنسوبة الى المتهم الستين بعد المائة تكون غير ثابتة فى حقه ولم يقم عليها دليل من الاوراق مما يتعين معه القضاء ببراءته منها .

واما بالنسبة للمتهم الحادى والستين بعد المائة سيد عبدالغنى عبدالمطلب فإن الواقعه التى نسبتها إليه النيابة موضوع التهمة السادسه تحصل فى انه ساهم بدور فعال فى التحريض على المظاهرات التى وقعت فى شهر يناير سنه ١٩٧٧ وشارك فيها ، كما ضبط فى حيازته لدى تفتيش مسكنه خمس نسخ من كتاب كلام العيون يتضمن كلاماً منظوماً يناهض نظام الحكم ويشهر بالقيادة السياسيه فى اسلوب بذئ ويدعو للثورة عليه ، كما ضبط بيانات من اللجنة الثقافية بمناسبه ذكرى الرئيس جمال عبدالناصر مادون فيها يتضمن الهجوم على سياسة الدولة فى المجالين السياسى والاقتصادى وكذلك وصف النظام الحاكم بالخيانة والاستسلام .

واستندت النيابة فى اثبات ما نسب الى المتهم المذكور الى ما ورد فى محضر تحريات مباحث امن الدولة المؤرخ ١٩٧٧/١/١٩ والى الكتب والاوراق المقال ضبطها فى مسكنه .

وحيث ان المتهم انكر اشتراكه فى المظاهرات وقرر انه قبض عليه فجر يوم ١٩٧٧/١/١٩ دون ان يصدر منه اى نشاط ، واقر بحيازته للبيانين الصادرين بمناسبة ذكرى الرئيس جمال عبدالناصر ولكنه انكر صلته بالكتب ونفى ضبطها فى مسكنه .

وحيث ان ما ورد فى تحريات مباحث امن الدولة بشأن النشاط الذى نسب الى المتهم لا يعدو كونه مجرد استدلالات دون القرينة ولا ترقى الى مرتبة الدليل، وفى الوقت ذاته فإن المحكمة لا تطمئن الى سلامة اجراءات الضبط التى اعقبت تفتيش مسكن المتهم وذلك بالنسبة للنسخ الخاصة بكتاب كلام العيون والتى انكر المتهم ضبطه بمسكنه ، ذلك ان الثابت من محضر الضبط والتفتيش المحرر بمعرفة الملازم اول عبدالرحمن فوده ان عملية التفتيش والضبط وقعت فى ساعة مبكرة من صباح يوم ١٩٧٧/١/١٩ بينما لم تعرض المضبوطات على النيابة إلا فى يوم ١٩٧٧/١/٢٧ اى بعد مضى اكثر من ثمانية ايام على واقعة الضبط ، كما لم يرد فى اوراق الدعوى اية اشارة الى ان تلك المضبوطات كانت محرزة لدى عرضها على النيابة وهو ما يوهن الدليل المستمد منها ، هذا فضلاً عن ان البيانين اللذين اقر المتهم بضبطهما فى مسكنه لا تشكل حيازتهما أية جريمة لأن ماضبط من البيان كان نسختين فحسب ولأن ملابسات الضبط ومكانه لا يستفاد منها ان نسختى البيان كانت معدتين للتوزيع او اطلاع الغير عليها .

ومتى كان ذلك فإن التهمة السادسة المنسوبة الى المتهم الحادى والستين بعد المائة تكون غير ثابتة فى حقه ولم يقم عليها دليل تطمئن إليه المحكمة مما يتعين معه الحكم ببراءته منها .

وحيث انه بالنسبة للمتهم الثانى والستين بعد المائه احمد عبدالرحمن

الجمال فإن الوقائع المنسوبة إليه ، حسبما صورتها سلطة الاتهام موضوع التهمة السادسه تحصل فى انه دأب على القاء الخطب المعادية لنظام الدولة فى المؤتمرات والندوات العامة بجامعة عين شمس مستهدف التشكيك فى سياسة الحكومة .

وقد استندت النيابة فى اثبات ما نسب الى المتهم الى المعلومات الواردة فى تحريات مباحث امن الدولة ، كما استندت الى شهادة محمد عزالدين عنتر ، وتتحصل اقوال الشاهد المذكور التى ادلى بها فى تحقيق النيابة فى انه منذ شهر ونصف قبل احداث يناير سنة ١٩٧٧ ، نظمت جماعة ناصر بكلية الهندسه جامعة عين شمس ندوة فى مدرج فلسطين لمناقشة قضية الديمقراطية والاحزاب فى مصر ، وحضر الندوة حوالى سبعين أو ثمانين شخصاً ، وكان المتهم احمد الجمال من بين المتحدثين فى الندوة وسمعه يقول ان التنظيم الناصرى نابع من الشارع وانه لن ينضم لأى حزب .

وحيث ان المتهم انكر مانسب إليه .

وحيث انه بالنسبة لتحريات مباحث امن الدولة ، سواء مذكرة العقيد منير محسن المؤرخه ٧٧/١/١٩ ومحضر التحريات المؤرخ ١٩٧٧/١/٢٥ والمحرر بمعرفة النقيب ماهر محمد زايد فإن ما ورد فيهما من معلومات بشأن المتهم لايعدو فى حقيقة الامر كونه مجرد استدلالات هى دون القرينة ولا ترقى الى مرتبة الدليل .

وحيث انه بالنسبة لاقوال الشاهد محمد عزالدين عنتر فإنه يكفى المحكمة ما قرره الشاهد بجلسة المحاكمة كى تطرح اقواله وتلتفت عنها فقد قرر ان المباحث قد صنعت منه شاهداً رغم ارادته وهو تقرير قاطع الدلالة على ان الشاهد لم يكن حراً مختاراً فيما ادلى به من اقوال فى التحقيق الابتدائى الامر الذى يعمق شك المحكمة فى اقواله باعتباره شاهداً صنع على عين المباحث ، وفوق هذا كله ومع التسليم جدلاً بصحة ما نقله الشاهد المذكور من حديث المتهم فى الندوة فإنه ليس فى ذلك الحديث قول مؤثم يؤخذ المتهم بجريرته ، لأنه

حين وصف التنظيم الناصرى بأنه نابع من الشارع فقد قصد انه نابع من الشعب، ولا تثريب عليه فيما قال فذلك رأيه ، وليس فى الجهر به تحريض على كراهية نظام الحكم أو الازدراء به ، كما لا يعتبر الجهر به بثاً لدعايات مثيرة ضد نظام الحكم القائم من شأنه تكدير الامن العام ، ومتى كان ذلك فإن التهمة السادسة المنسوبة الى المتهم الثاني والستين بعد المائة تكون غير متوافرة الاركان فضلاً عن انه لم يقم عليها دليل تطمئن إليه المحكمة مما يتعين معه القضاء ببراءته منها .

وبالنسبة للمتهم الثالث والستين بعد المائه احمد مبروك محمد حسن فان الوقائع المنسوبة إليه حسبما صورته النيابة موضوع التهمة السادسه تتحصل فى انه حرض على الاضطرابات التى حدثت يومى ١٨ ، ١٩من يناير سنة ١٩٧٧ وانه ضبط فى حوزته لدى تفتيش مسكنه عدد من الاوراق تضمنت عبارات مناهضة من بينها منشور بعنوان **"فلنناضل فى مواجهة سياسه القتل والتشريد"** صادر عن احدى الجماعات التى يعمل المخطط الشيوعى من خلالها، وهو منشور يهاجم نظام الحكم ويندد بسياسته فى المجالات المختلفة .

واستندت النيابة فى اثبات ما نسب الى المتهم الى تحريات مباحث امن الدولة والى الاوراق المقال بضبطها فى مسكنه .

وحيث ان المتهم انكر ما نسب إليه .

وحيث انه بالنسبة لتحريات مباحث امن الدولة والوارد فى مذكرة العقيد منير محسن المؤرخه ١٩٧٧/١/١٩ فإن ما بها من معلومات بشأن النشاط المنسوب الى المتهم لم يرد فيه ذكر لأى عمل أتاه المتهم يوم ١٩٧٧/١/١٩ وكل ما نسب إليه هو انه كان من المتزعمين والمحركين لاحداث يوم ١٨ يناير ، وانه من ضمن العناصر الماركسيه ومدعى الناصرية . وهذه المذكرة بما حوته من معلومات لا تعلم المحكمة كنه مصادرها ، لا تعدو فى حقيقة الامر كونها مجرد استدلالات هى دون القرينة ولا ترقى بحال الى مرتبة الدليل .

وبالنسبة للاوراق المقال بضبطها فى مسكن المتهم فإنه برغم العوار الذى لحق اجراءات الضبط وذلك بعدم تحريزها والتراخى فى عرضها على النيابة العامة ، إذ ان ضبطها وقع فى يوم ٧٧/١/١٩ ولم تعرض على النيابة إلا فى يوم ١٩٧٧/١/٢٧ ولم يرد فى محضر الضبط ومحضر الاطلاع ما يفيد تحريزها ، الامر الذى يوهن الدليل المستمد من هذه الاوراق ، فإنه مع ذلك رغم ماحوته الاوراق من نقد لسياسة الدولة فان حيازتها لا تشكل اى جريمة ، ذلك انه ليس من بينها نسخ مكررة وهو ما ينفى اعدادها للتوزيع أو إطلاع الغير عليها ومتى كان ذلك فإن التهمة السادسة المنسوبة الى المتهم الثالث والستين بعد المائة لا تكون متوفرة الاركان فضلا عن افتقارها الى الدليل مما يتعين معه الحكم ببراءته منها .

اما بالنسبة للمتهم الرابع والستين بعد المائة محمد محمود جاد النمر فان الوقائع المنسوبة إليه موضوع التهمة السادسة كما حصلتها المحكمة من سائر الاوراق وما دار بجلسة المحاكمة ، تخلص فى ان المتهم من المناهضين لنظام الحكم القائم وضبط فى حوزته لدى تفتيش مسكنه اثنان وستون مجلة حائط وعدد كبير من الاوراق الخطية تتضمن هجوماً على النظام القائم والقيادة السياسية وانتقاداً لكل ما تتخذه من اجراءات بشأن المشكلات الداخلية والخارجية .

واستندت النيابة فى اثبات ما هو منسوب للمتهم الى تحريات مباحث امن الدولة والى الاوراق المضبوطة بمسكنه. وحيث أن المتهم انكر ما اسند اليه ونفى صلته بالاوراق المضبوطة .وحيث أنه بالنسبة للآوراق المضبوطة فى مسكن المتهم ، فقد ورد فى محضر ضبط المتهم المؤرخ ١٩٧٧/٦/٢ والمحرر بمعرفة النقيب محمد فوزى فتحى الضابط بمباحث امن الدولة انه قبض على المتهم فى اليوم المذكور واشار فى محضره الى انه سبق تفتيش مسكن المتهم يوم ١٩٧٧/١/١٩ وان التفتيش اسفر عن ضبط عدد من الرسوم الكاريكاتيريه التى

تعبر عن نقد النظام السياسى القائم ، وكذلك مجموعة من مجلات الحائط مكتوبة بخط اليدتهاجم النظام . ويتضح من الاطلاع على الاوراق المضبوطه ان من بينها عشرات من مجلات الحائط مكتوبه بخط اليد على ورق مقوى ودون على بعضها رسوم بخط اليد كما لصق على بعضها صور للرئيس الراحل جمال عبدالناصر والبعض من هذه المجلات اقتصر على ابراز سياسة الرئيس جمال عبدالناصر ومبادئه وانجازاته ، والبعض الآخر عنى ببث دعايات مثيرة واخبار وبيانات من شأنها تكدير الامن العام والحاق الضرر بالمصلحة العامة . ومن امثلة ذلك مجلة حائط تحمل عنوان "**خطاب الى السيد المحترم الاستاذ مجلس الشعب**" انطوت على السخرية من الديمقراطية التى يتبعها النظام القائم ونسبت اليه انتهاج سياسة طرد الفلاحين من الارض والعمال من المصانع ، ومجلة حائط بعنوان "**الناصرية وقضايا الديمقراطية**" تحدثت عن البيروقراطية داخل اجهزة الدولة وانها قد تسربت الى التنظيم السياسى وما صحب ذلك من تخريب للقطاع العام ومحاولات الثراء من خلال سرقته . ومجلة حائط اخرى بعنوان "**لماذا الازمة الاقتصادية** " انصب الحديث فيها على فساد النظام الذى اغرق مصر بالديون حتى بلغت ٤٦٠٠ مليون جنيه فى حين انها كانت منذ خمس سنوات ٩٥ مليون جنيه فقط ، واتهمت النظام بانه بعيد عن مصالح الجماهير العريضة وملتصق بمصالح الباشوات .

وحيث انه بالنسبة لتحريات مباحث امن الدولة والتى تضمنتها مذكرة العقيد منير محيسن فقد ورد فيها ان المتهم من العناصر الماركسية ومدعى الناصرية الذين تزعموا حركة الاحداث يوم ١٨ يناير سنة ١٩٧٧ .

وحيث انه يتضح مما تقدم ان مجلات الحائط التى ضبطت فى مسكن المتهم هى بحكم نوعيتها وبالكثرة التى وجدت بها لابد انها كانت معدة لاطلاع الغير عليها ، وما نشر فيها سواء ما تعلق بطرد الفلاحين من الارض والعمال من المصانع وما تعلق بتخريب القطاع العام والاثراء من سرقته وما تعلق بديون

مصر والمقارنة بين حجمها الحاضر وحجمها فى الماضى وانفصال نظام الحكم عن مصالح الجماهير والتحامه بمصالح الباشوات ، كل ذلك يتضمن بلا ريب اخبارا وبيانات ودعايات مثيرة من شأنها تكدير الامن العام والحاق الضرر بالمصلحة العامة ، واذ احتفظ المتهم بالمحررات المذكوره وابقاها فى حوزته وهو عالم بمحتواها فإن القصد الجنائى يكون متوافراً لديه وتكون الجريمة موضوع التهمة السادسة المسندة إليه قد ثبتت فى حقه وقام الدليل عليها من اوراق الدعوى ومن المضبوطات ذاتها ويكون المتهم الرابع والستين بعد المائة محمد محمود جاد النمر فى يوم ١٩٧٧/١/١٩ بدائرة محافظة القاهرة حاز بالذات محررات (مجلات حائط) تتضمن اخباراً وبيانات كاذبة ودعايات مثيرة من شأنها تكدير الامن العام والحاق الضرر بالمصلحة العامة الامر المعاقب عليه بالفقرتين الاولى والثالثة من المادة ١٠٢ مكرر من قانون العقوبات .

وبالنسبة للمتهم الخامس والستين بعد المائه عبدالرحيم رياض الكريمى فإن الواقعة المنسوبة إليه حسبما صورته النيابة العامة موضوع التهمة السادسه تتحصل فى ان المتهم من العناصر المناهضة وانه ضبط فى حوزته لدى تفتيش مسكنه عدد من الكتب والمنشورات ومجموعة كبيرة من الاوراق الخطية التى تحتوى تحليلات سياسيه تندد بالنظام القائم وتعرض برئيس الجمهورية وكبار المسئولين بالدولة .

واستندت النيابة فى اثبات ما نسب الى المتهم الى تحريات مباحث امن الدولة والى ما ضبط لديه من اوراق ومطبوعات .

وحيث ان المتهم انكر ما نسب إليه واقر بملكيته للكتب المضبوطه ونفى صلته بما عداها .

وحيث انه بالنسبة لتحريات مباحث امن الدولة فقد ورد اسم المتهم فى مذكرة مباحث امن الدولة المؤرخه ١٩٧٧/١/٢١ بوصفه احد اعضاء تنظيم التيار الثورى إلا ان المذكرة لم تسند إليه نشاطاً محدداً ، وما ورد فيها لا يعدو

كونه مجرد استدلالات هى دون القرينة ولا ترقى الى مرتبة الدليل .

وحيث انه بالنسبة للمضبوطات فإن الثابت على المحضر المؤرخ ١٩٧٧/١/٢٢ المحرر بمعرفة النقيب وحيد حبشى ان تفتيش مسكن المتهم قد جرى فى اليوم المذكور وانه اسفر عن ضبط عدد من الكتب والكراسات والاوراق ولم يرد فى المحضر ما يفيد ان هذه المضبوطات قد حرزت عقب ضبطها ، كما انها لم تعرض على النيابة العامة إلا فى يوم ١٩٧٧/١/٣٠ اى بعد مضى ثمانية ايام من ضبطها ، كما لم يرد فى محضر اطلاع النيابة ما يفيد انها كانت محرزة ، وهو عوار لحق اجراءات الضبط مما يوهن الدليل المستمد من المضبوطات سالفة الذكر . وفضلاً عن ذلك وبالرغم من ان المتهم قد نفى صلته بالمنشورات والاوراق الخطية المقال بضبطها فى مسكنه ، فان ما ضبط لديه من كتب واوراق ومنشورات لا يوجد من بينها نسخ متكررة مما ينفى كونها معدة للتوزيع أو اطلاع الغير عليها . متى كان ذلك فإن التهمة السادسة المنسوبة الى المتهم الخامس والستين بعد المائه تكون واهنة الاساس عارية عن الدليل ، مما يتعين معه الحكم ببراءته منها .

اما بالنسبة للوقائع المنسوبة الى المتهم السادس والستين بعد المائة وجيه يوسف الشربينى موضوع التهمة السايسة ، فإنها تتحصل حسبما صورته سلطة الاتهام فى انه حرض على التظاهر والإثارة ضد النظام القائم إبان الاضطرابات التى وقعت خلال شهر يناير سنة ١٩٧٧ ، وانه دعا الى اجتماع مساء يوم ١٩٧٧/١/١٨ لتأبين من وصفهم بضحايا تصادم مترو حلوان ، وانتهز فرصة وقوع الاضطرابات بمناسبة صدور القرارات الاقتصادية فأخذ يحرض المجتمعين للقيام بمظاهرة تتوجه الى منطقة المصانع بحلوان للانضمام الى العمال المتظاهرين فى ذلك اليوم . كذلك ضبط فى حيازته لدى تفتيش مسكنه اوراق تحتوى على كتابات سياسيه تشيد باحداث يومى ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ .

واستندت النيابة فى اثبات ما نسب الى المتهم الى محضر تحريات مباحث امن الدولة والى شهادة المقدم على محمود ابوالسعود مأمور قسم المعادى ومحمد نجيب محمد حسن وعبدالحميد ابراهيم ميره .

وحيث انه بالنسبة لتحريات مباحث امن الدولة فقد ورد فى المذكرة المؤرخة ١٩٧٧/١/١٩ التى حررها العقيد منير محسن ان المتهم من بين العناصر الماركسية ومدعى الناصرية التى تزعمت التحريض على احداث يوم ١٩٧٧/١/١٨ إلا ان المذكرة لم تسند إليه نشاطاً محدداً أتاه فى ذلك اليوم .

كذلك جاء فى محضر التحريات المؤرخ ١٩٧٧/٢/٥ والمحرر بمعرفة العقيد على حسن محمود الضابط بمباحث امن الدولة فرع القاهرة ، انه ورد إليه محضر مؤرخ ١٩٧٧/١/١٣ محرر بمعرفة المقدم على ابوالسعود مأمور قسم المعادى بشأن السيد/ وجيه يوسف الشريتلي وان التحريات التى وصلته تفيد بأن المذكور اشترك فى تحريض العمال على حوادث الشغب والتظاهر وقام بتوزيع بيان صادر عن حزب التجمع على الجماهير يدعوها لإقامة ندوة لتأبين ضحايا حادث قطار حلوان . اما المحضر المحرر بمعرفة مأمور قسم المعادى والذى سلفت الإشارة إليه فهو مؤرخ ١٩٧٧/١/١٣ وقد اثبت فيه محرره ان السيد/ وجيه يوسف الشريتلى سكرتير حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى بالمعادى قدم طلبا بشأن التصريح له باقامة سرادق مع تركيب مكبرات للصوت بميدان المحطه بالمعادى لتأبين ضحايا حادث مترو حلوان وذلك مساء يوم ١٨ يناير سنة ١٩٧٧ ، وانه قام باخطار جهات الامن المختصه إلا انها لم توافق ، وفى يوم ٧٧/١/١٧ احيط الطالب علماً برفض طلبه إلا انه أصر على عقد الاجتماع ، واثبت محرر المحضر بتاريخ ١٩٧٧/١/١٨ انه توجه فى الساعة الخامسة والنصف من مساء ذلك اليوم الى المكان الذى كان مطلوباً عقد الاجتماع فيه فرأى اشخاصاً يتوافدون الى المكان حتى بلغ عددهم مائتى شخص تقريباً ، ووصل الى علمه ان مقدم الطلب يحاول اثارة هؤلاء الاشخاص

ضد السلطة واجهزة الامن لرفضها التصريح بعقد الاجتماع ، كما وصل الى علمه ان الطالب حض المجتمعين معه فى مبنى الاتحاد الاشتراكى وكانوا حوالى ثمانين شخصاً – حضهم على القيام بمسيرة من المعادى الى حلوان ، لكن الجمع قد انفض حوالى التاسعة والنصف مساء وتفرق كل فى سبيله .

وحيث انه بالنسبة لاقوال لشهود وهم المقدم على محمود ابو السعود ومحمد نجيب حسن وعبدالحميد ابراهيم ميره ، فإن مضمون ما شهدوا به فى تحقيق النيابة ان المتهم بوصفه سكرتير حزب التجمع الوطنى بالمعادى دعا الى عقد اجتماع مساء يوم ١٩٧٧/١/١٨ لتأبين ضحايا حادث تصادم مترو حلوان الا ان جهات الامن لم تصرح بعقد الاجتماع ورغم ذلك تجمع حوالى مائة وخمسين شخصاً فى الموعد الذى كان محدداً للاجتماع وخطب المتهم فى الحاضرين محتجاً على عدم التصريح بعقد الاجتماع كما تناول مشكلة ارتفاع الاسعار والفوارق بين الطبقات وأهاب بالحاضرين لينضموا للمتظاهرين فى حلوان إلا ان المجتمعين تفرقوا ، واضاف الشاهد الاول ان المتهم هدد باستعمال القوة اذا حصل تعرض للمسيرة ، إلا ان الشاهدين الآخرين نفيا سماعهما ذلك من المتهم.

وبسؤال هؤلاء الشهود بجلسة المحاكمة لم تخرج اقوالهم فى جملتها عما سبق ان أدلوا به فى تحقيق النيابة ، واضاف الشاهد الثالث ان المتهم طالب بربط الاجور بالاسعار .

وحيث انه بالنسبة للاوراق المضبوطة فى مسكن المتهم فإنه يتضح من الاطلاع عليها ان معظمها اوراق خطية تضمنت تسجيلاً لخواطر المتهم وافكاره السياسيه وليس من بين هذه الاوراق ما هو متشابه او مكرراً إلا ورقة خطية طبع منها تسعون نسخة بالاستنسل وهى منهاج العمل مقدم من سكرتارية المعادى الى حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى بخصوص مواجهة اساليب حزب مصر ، كذلك ضبط لدية عدد من الكتب .

وحيث ان المتهم انكر ما نسب إليه لدى سؤاله بتحقيق النيابة وقرر انه طلب من جهة الامن المختصه التصريح بعقد اجتماع حزبى لتأبين ضحايا حادث تصادم مترو حلوان كان قد مضى على وقوعه خمسة عشر يوماً ، إلا ان طلبة قوبل بالرفض . وفى مساء اليوم الذى كان محدداً للاجتماع وهو يوم ١٩٧٧/١/١٨ حضر عدد كبير من اعضاء حزب التجمع فعمل على تفريقهم ومن بقى منهم وكانوا حوالى ثمانين شخصا دخل بهم مبنى الاتحاد الاشتراكى بالمعادى وكان هو المقر المصرح به لاجتماعات الاحزاب الثلاثة التى كانت قائمة وقتئذ وان المجتمعين انتهزوا فرصة وجود نائب المعادى والذى ينتمى الى حزب مصر واثاروا مسأله رفع الاسعار فتطرق الحديث اليها ، وبعد ذلك تفرق الحاضرون فى هدوء ، ولم يصدر عنه اى تحريض على التظاهر .

وحيث ان الادلة المقدمة قبل المتهم لا تنهض لحمل الاتهام ضده ذلك ان تحريات مباحث امن الدولة لا تعدو كونها مجرد استدلالات هى دون القرينة ولا ترقى الى مرتبة الدليل ، واقوال الشهود مع ماشابها من تناقض فى بعض المواطن كاختلاف الشاهدين الثانى والثالث بشأن عبارات التهجم التى صدرت من المتهم اثناء الاجتماع ، فبينما يذكر الشاهد الثانى ان المتهم هاجم الاغنياء وانتقد قرارات رفع الاسعار وانتقد الحكومة لاتخاذها القرارات المذكورة دون تشاور مع حزب التجمع ، اذ بالشاهد الثالث يقرر ان المتهم تكلم فى موضوع رفع الاسعار وهاجم اعضاء مجلس الشعب والحكومة ورئيس الوزراء وطالب باستقالته ووصف اعضاء حزب مصر بأنهم بهائم ، هذا فضلاً عن اختلاف روايتها مع رواية الشاهد الاول بشأن تهديد المتهم باستعمال القوة لتأمين المسيرة التى دعا اليها ، برغم اختلاف اقوال الشهود على النحو السابق الامر الذى ينال حتما من الثقة فيها فإنه لا يستفاد من هذه الاقوال قيام المتهم بترديد اخباراً أو اشاعات كاذبة ، كما ان ما صدر عنه من اقوال بشأن مشكلة الاسعار أو وجود تفاوت بين الطبقات لا يعتبر تحريضا على كراهية نظام الحكم

أو الازدراء به لأن الحديث الذى خاض فيه يمس حقائق موجودة فى المجتمع ، وما ضبط فى مسكن المتهم من اوراق خطية تتضمن افكارا سياسيه له ، فإنه لا يستفاد من ظروف ضبطها كما لا تنبئ نوعيتها عن انها كانت معدة للتوزيع أو اطلاع الغير عليها ومن ثم فإن حيازتها لا تشكل اية جريمة . ومتى كان ذلك فإن التهمة السادسه المسنده الى المتهم السادس والستين بعد المائة تكون واهية الاساس وغير قائمة على دليل تطمئن إليه المحكمة مما يتعين معه القضاء ببراءته منها .

اما بالنسبة للمتهم السابع والستين بعد المائه ماهر سيد بدوى فإن الوقائع المنسوبة إليه حسبما صورته النيابة تتحصل فى انه حرض طلبة جامعة القاهرة على التظاهر ايام ١٢ ، ١٣ ، ١٤ فبراير سنة ١٩٧٧ وتزعم فى اليوم الاخير مظاهرة سارت فى الحرم الجامعى احتجاجاً على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ، وانه ردد خلالها هتافات معادية للنظام القائم .

واستندت النيابة فى اثبات ما نسب الى المتهم المذكور الى شهادة الرائد نبيل عبدالسلام يوسف والى صور فوتوغرافيه قيل بأنها التقطت للمتهم اثناء اشتراكه فى المظاهرات الطلابية ، وتتحصل اقوال الشاهد المذكور فى انه كان منوطاً به فى يوم ١٩٧٧/٢/١٤ مراقبة المتهم ماهر سيد بدوى وانه رآه وهو يتزعم مظاهرة طلابية فى اليوم المذكور ، وكانت المظاهرة قد بدأت فعلاً قبل وصوله الى الجامعة وانه اتخذ موقعه وسط الطلبة وسمع المتهم وهو يردد اثناء ذلك هتافات معادية لسياسة الدولة ومعارضته للقانون موضوع الاستفتاء كما وصف رئيس الجمهورية بالدكتاتوريه لاصداره القانون سالف الذكر ، وان المظاهرة انفضت حينما لم يجد المتظاهرين استجابة من باقى الطلبه ولم تتعطل الدراسة . وأضاف الشاهد ان زملاءه تمكنوا بالوسائل الفنية من التقاط صور فوتوغرافية للمتهم اثناء اشتراكه فى المظاهرة وبعد أنتهائها استقل سيارة من سيارات النقل العام فركب خلفه وعند اشارة المرور الموجودة قرب كوبرى

الجامعه هبط المتهم فهبط فى اثره وحاول المتهم الهرب إلا انه تمكن من القبض عليه بمعاونة زميله الرائد الريدى عباس وبعض رجال الشرطة السريين ، وحينما سئل الشاهد بجلسه المحاكمة اضاف الى الافعال التى اتاها المتهم والتى سلفت الاشارة اليها انه كان يشرف على تعليق مجلات الحائط ويتمم عليها بين الحين والآخر ، كما ذكر انه بعد ان هبط المتهم من السيارة جرى فى شارع النيل محاولاً الهرب فصاح وهو يتبعه بقوله حرامى فاحاطت الناس بالمتهم وتمكن بذلك من اللحاق به والقبض عليه . وبالنسبة للصور الفوتواغرافية فقد ورد بمحضر ضبط المتهم المؤرخ ١٩٧٧/٢/١٤ والمحرر بمعرفة الرائد نبيل عبدالسلام يوسف انه امكن التقاط صور فوتوغرافية للمتهم ماهر سيد بدوى خلال اشتراكه فى المظاهرات التى وقعت بالجامعه ايام ٢٥/ ١١/ ١٩٧٦ ، ٢/١٣/ ١٩٧٧ و ١٩٧٧/٢/١٤ . وورد فى محضر تحقيق النيابة انه قد ارسل اليها اربع صور فوتوغرافية على ظهر ثلاثة منها انها التقطت للمتهم يوم ٢٥/١١/ ١٩٧٦ ودون على ظهر الرابعة انها التقطت للمتهم يوم ١٩٧٧/٢/١٤ وبعرضها عليه اثناء التحقيق قرر ان الصور له عدا واحد منها ، وعلل ظهوره فى واحدة من الصور الثلاث بأنها التقطت له اثناء مظاهرة كان موقعه منها هو موقف المتفرج وانه لا يعلم مناسبة ظهوره فى الصورتين الآخريين ، وحينما سئل عما هو منسوب إليه انكر ونفى اشتراكه فى المظاهرة المقال بقيامها يوم ١٩٧٧/٢/١٤ كما انكر ترديده لأى هتافات معادية .

وحيث انه بالنسبة لشهادة الرائد نبيل عبدالسلام يوسف فإن روايته قد تناقضت فى اكثر من موضع ، ذلك ان اقواله بشأن الهتافات التى كان يرددها المتهم فى المظاهرة تختلف فى لفظها ومدلولها عما دونه فى محضر الضبط المؤرخ ١٩٧٧/٢/١٤فقد ذكر فيه ان المتهم كان يردد العبارات التاليه فى هتافاته : انه يجب الاعتراض على الاستفتاء الخاص بالقرارات الاستثنائيه ، ان كبار المسئولين ينهبون اقوات الشعب ، انه يجب الامتناع عن الدارسة واستمرار

التظاهر لاجبار السلطة من الرجوع عن قراراتها . بينما ذكر فى تحقيقات النيابة ان الهتافات التى صدرت عن المتهم كانت تتضمن الاحتجاج على سياسية الدولة وتصف رئيس الجمهورية بالدكتاتورية كما تصف اجهزة الامن بالعمالة وانه كان من بين الهتافات كذلك هتاف : لم كلابك يا ممدوح ... دم الطلبة مش حايروح . كذلك تناقضت اقوال الشاهد بشأن التحريض على المظاهرة يوم ١٩٧٧/٢/١٤ اذ هو يقرر فى تحقيق النيابه انه حينما وصل الجامعة كانت المظاهرة قائمة فعلاً ولا يعلم من الذى حرض على قيامها ، بينما اورد فى محضر الضبط المحرر بمعرفته ان المتهم ردد الهتافات وجمع حوله مائة طالب. كذلك تناقضت أقوال الشاهد بشأن واقعة الضبط على المتهم فبينما يقرر فى تحقيق النيابة ان زميله الرائد الريدى عباس وبعض رجال الشرطة السريين قد عاونوه فى القبض على المتهم اذ به يقرر فى جلسة المحاكمة ان المتهم جرى فى شارع النيل محاولاً الهرب فتتبعه بالصياح قائلاً حرامى فعاونه الناس فى القبض عليه. كذلك لم يذكر الشاهد فى تحقيق النيابة أو فى محضر الضبط ان المتهم كان يشرف على تعليق مجلات الحائط ويتمم عليها من وقت لآخر ، وهو اضطراب شاب اقوال الشاهد المذكور فى مواطن كثيرة مما يجعل المحكمة فى شك من أمرها ومن ثم فإنها لا تعول عليها كدليل ضد المتهم المذكور كما لا تأخذه المحكمة بالصور الفوتوغرافية التى يظهر فيها لأن دلالتها بعيدة عن اليقين سواء من حيث وقوع الفعل المنسوب الى المتهم أو زمانه أو مكانه . ومتى كان فإن التهمة السادسه المنسوبه الى المتهم السابع والستين بعد المائه تكون غير ثابتة فى حقه ولم يقم عليها دليل تطمئن إليه المحكمة ، مما يتعين معه القضاء ببرائته منها .

وبالنسبة للمتهم الثامن والستين بعد المائه عمرو عباس حلمى فإن الوقائع المنسوبة إليه حسبما هى واردة فى اوراق الدعوى تتحصل فى انه توجه الى جامعة عين شمس يوم ١٩٧٧/٢/١٥ وحرض طلبتها على التجمهر وتعطيل

الدراسة والخروج فى مظاهرة الى الشارع واحتجاجاً على صدور قانون حماية امن المواطن . وانه ردد هتافات معادية للنظام منا بسط على الارض مجلات حائط تضمنت التنديد بالقانون السالف ذكره وكذلك التحريض على اسقاط النظام والتخلص منه ، وانه لدى القبض على المتهم بعد خروجه من الجامعة ضبطت معه بعض المنشورات التى كان يخفيها تحت ملابسه .

واستندت النيابة فى اثبات ما نسب الى المتهم المذكور الى شهادة عدد من طلبة جامعة عين شمس وهم : عبدالرازق كبارى بخواجى وعبدالرحمن عامر على الطحاوى ومحمود شيرين على محمود حسن ، كما استندت الى شهادة الرائد محمد اسامة مازن الضابط بمباحث امن الدولة . وتتحصل اقوال الشاهد الاول التى ادلى بها فى تحقيق النيابه فى انه رأى المتهم عمر عباس حلمى يوم ١٩٧٧/٢/١٥حوالى الساعة الحادية عشر والنصف صباحاً بين كليتى الحقوق والآداب داخل حرم جامعة عين شمس وكان يحيط به لفيف من الطلبة وهو يشرح لهم الوضع القائم ويطالب بالافراج عن الطلبة المعتقلين وبرفض القرارات موضوع الاستفتاء ، ثم حمله المجتمعون على الاكتاف واخذ يردد هتافات تهجم فيها على نظام الحكم ، واضاف الشاهد الاول ان المتهم عرض كذلك مجلات حائط الا انه لم يطلع على ما مكان مدوناً فيها ، وانه لا يعرف المتهم من قبل وقد عرف اسمه من الطلبة الملتفين حوله . ولم تخرج اقوال الشاهدين الثانى والثالث فى مضمونها عما قرره الشاهد الاول ، إلا ان الشاهد الثانى قرر باطلاعه على ما دون بمجلات الحائط وان مضمونها كان مهاجمة النظام كما قرر بأن المتهم حرض الطلبة على الخروج فى مظاهرة خارج الجامعه للمطالبة بالافراج عن الطلبة المعتقلين .

وشهد الرائد محمد اسامه مازن بتحقيق النيابة بأنه كان مكلفاً بمراقبة حالة الامن بجامعة عين شمس والمنطقة المتاخمة لها ، وفى حوالى الساعة الواحدة مساء ١٩٧٧/٢/١٥ كلفه المقدم جمال ابوذكرى بضبط شخص يقوم بتحريض طلبة عين شمس على التجمهر والتظاهر فتربص به حتى خرج من باب

الجامعة حوالى الساعة الثانية والربع مساء وتتبعه حتى بلغ نفق العباسيه وهناك قام بضبطه بمساعدة المقدم محمد امام ولما فتشه وهو جالس بجواره فى المقعد الخلفى لسيارة الشرطة التى اقلتهم لمبنى الادارة عثر معه على كمية من المنشورات كان يخفيها اسفل قميصه تضمنت حضاً على الإثارة وتحريضاً ضد النظام ، واضاف الشاهد ان مصادر سريه هى التى دلته على المتهم وعينت له شخصه ، وانه لم ير بنفسه اعمال التحريض والإثارة التى قام بها المتهم داخل الحرم الجامعى . وحينما سئل الشاهد المذكور بجلسة المحاكمة قرر انه وهو موجود بمكتبة فى مقر عمله بالقاهرة يوم ١٩٧٧/٢/١٥ تلقى تكليفاً من مفتش فرع القاهرة بالتوجه الى جامعة عين شمس للقبض على شخص موجود فى حديقة الجامعة يحاول إثارة الطلبة ودفعهم الى التظاهر ، فانتقل الى الجامعه ووصل فى حوالى الساعة الثانية عشر ظهرا ، وانه اهتدى بواسطة المصادر الموجودة بالجامعة الى الشخص المعنى بالتكليف وقبض عليه بعد خروجه من الجامعة وقام بتفتيشه عقب وصوله للادارة فعثر على منشورات كان يخفيها تحت ملابسه .

وحيث انه يتضح من الاطلاع على الاوراق المقال بضبطها مع المتهم ان معظمها محرر بخط اليد وان من بينها منشوراً يصف الرئيس السادات بالخيانة ويدعو لاسقاطه وآخر يمجد احداث ١٨ ، ١٩ يناير ، وان ثمة منشوراً آخر يحض الجماهير على رفض القوانين التى صدرت اخيرا ويندد بالقرارات الاقتصاديه وليس من بين الاوراق المذكورة نسخ مكررة . كذلك يتضح من الاطلاع على المنشورات والمجلات المقال بان المتهم قد عرضها بحديقة حرم الجامعة والتى جلبتها مصادر الشرطه يتضح انها لا تخرج فى مضمونها عما جاء فى الاوراق التى زعم بضبطها مع المتهم .

وحيث ان المتهم قد انكر ما نسب اليه ونفى صلته بالاوراق المضبوطه .

وحيث انه لما كان الثابت عن اقوال الشهود الثلاثة الاول انهم لا يعرفون المتهم من قبل ، وان معلوماتهم عن اسمه هى معلومات سماعية ، واذ لم يجر

عرض المتهم عليهم عرضا قانونيا حتى يمكن الاطمئنان الى ان المتهم هو بذاته الشخص المعنى بشهادتهم ، كما لم تر المحكمة اجراء عملية العرض لعدم جدواها بعد فوات مدة طويلة على الوقائع المدعى بها ، ومن ثم فإنها لا تعتد باقوال الشهود الثلاثة السالف ذكرهم وتطرحها ورائها ظهريا ، كما لا تعول على شهادة الرائد محمد اسامه مازن نظراً لأنه لم ير بنفسه اعمال التحريض والاثارة التى نسب الى المتهم القيام بها داخل الحرم الجامعى بل انه لا يعرف المتهم من قبل ولم يدله عليه سوى مصادر الشرطه احاط أمرها بالكتمان ، فإذا ما اضيف الى ذلك ان اقواله لم تخل من التناقض ، فقد شهد بجلسة المحاكمة انه كان فى مكتبه بمقر عمله حينما كلفه مفتش فرع القاهرة بالتوجه لجامعه عين شمس للقبض على شخص موجود فى حديقة الجامعه يحاول اثارة الطلبه ودفعهم الى التظاهر ، وهو يخالف ما اثبته المقدم جمال ابوذكرى فى محضره المؤرخ ١٩٧٧/٢/١٥ من ان الشاهد كان متواجداً معه بالجامعة حينما كلفه بالقبض على المتهم ، ويتناقض كذلك مع رواية الشاهد ذاته التى ادلى بها فى تحقيق النيابة من انه كان معينا لمراقبة حالة الامن بجامعة عين شمس والمنطقة المتاخمة لها حينما كلفه المقدم جمال ابوذكرى بالقبض على المتهم . كما تناقضت اقواله بشأن المكان الذى فتش فيه المتهم ، فبينما يقرر فى تحقيق النيابة انه فتشه عقب ضبطه وهو جالس بجواره فى المقعد الخلفى للسيارة ، اذ به يقرر بجلسة المحاكمة انه فتشه بعد وصوله للادارة ، ومن شأن هذا التناقض ان يعمق الشك فى وجدان المحكمة فيما قرره هذا الشاهد من اقوال ، مما لا تجد معه مندوحة من طرحها ، ومن ثم فإن الدليل قبل المتهم لا يكون أهلاً بثقة المحكمة واطمئنانها ولا يغير من هذا النظر ما ارفقته مباحث امن الدولة من مجلات حائط ومنشورات بمحضر الضبط المؤرخ ١٩٧٧/٢/١٥ والمحرر بمعرفة المقدم جمال ابوذكرى طالما ان مصادرها المجهولة هى التى جلبت لها تلك الاوراق فجعلت بين المحكمة وبين مصدر الدليل حجابا وحاجزاً ، ومن ثم فانها لا تقيم وزناً لهذه الاوراق وتلتفت عنها ، ومتى كان ذلك فإن التهمة

السادسة المنسوبة الى المتهم الثامن والستين بعد المائه تكون غير ثابتة فى حقه مما يتعين معه القضاء ببراءته منها .

اما بالنسبة للمتهمة التاسعه والستين بعد المائه ايمان عطيه محمد والمتهم الحادى والسبعين بعد المائه محمود محمد مرتضى والمتهم الثانى والسبعين بعد المائه حسين عبدالستار سيد احمد فإن ما نسب اليهم من وقائع تتحصل حسبما هو وارد فى اوراق الدعوى فى انهم تزعموا يوم ١٩٧٧/٢/١٤ مظاهرة طلابيه بحرم جامعة القاهرة رددوا خلالها هتافات معادية للنظام القائم . وان المتهمين محمود محمد مرتضى وحسين عبدالستار سيد احمد عاونا المتهمة ايمان عطيه محمد فى تعليق مجلات الحائط بكليتى العلوم والتجارة والتى تضمنت تنديداً بقانون حماية الوطن ، كما تضمنت هجوماً على السلطة الشرعية ، وبعد ان عرضتها بعض الوقت قامت بجمعها ووضعها فى حقيبة ضبطت فى حوزتها لدى خروجها من الجامعة .

واستندت النيابة فى اثبات ما نسب الى المتهمين الثلاثة السالف ذكرهم الى شهادة المقدم عصام الدين فتيح صالح والى صور فوتوغرافية التقطت للمتهم محمد محمود مرتضى وكذلك بعض مجلات الحائط التى ضبطت مع المتهمة ايمان عطية محمد .

وحيث ان اقوال المقدم عصام الدين فتيح صالح التى ادلى بها فى تحقيق النيابة تتحصل فى انه كان مكلفاً بمراقبة المظاهرات الطلابية بجامعة القاهرة التى قامت ايام ١٢ ، ١٣ ، ١٤ فبراير سنة ١٩٧٧ وانه رأى المتهم محمود محمد مرتضى يحرض الطلبة على التظاهر وتجمع بعضهم من قبيل حب الاستطلاع ، ثم رآه يحمل على الاعناق ويتزعم مظاهرة طافت بالحرم الجامعى كان يردد خلالها هتافات معادية لرئيس الدولة ووصفه بأنه فاق هتلر وموسولينى. واضاف الشاهد انه رأى المتهمة ايمان عطية محمد كذلك وهى تخطب فى الطلبة بعبارات مناهضة للنظام ونادت بسقوط الحكومة وذلك اثناء اشتراكها فى المظاهرة ، وانها قامت هى والمتهم حسين عبد الستار سيد احمد

بتعليق بعض مجلات الحائط ، وبعد انتهاء المظاهرة يوم ١٩٧٧/٢/١٤ رأى المتهمين الثلاثة ينزعون مجلات الحائط ويضعونها فى حقيبة بلاستيك حمراء اللون ضبطت مع المتهمة ايمان عطيه محمد ، وذكر الشاهد ان القوة المرافقة له هى التى قبضت على المتهمة المذكورة كما قبضت على المتهم حسين عبدالستار حسين سيد احمد وانه هو الذى قبض على المتهم محمود محمد مرتضى الذى التقطت له صور فوتوغرافية اثناء اشتراكه فى المظاهرات ايام ١٢ ، ١٣ ، ١٤ فبراير سنه ١٩٧٧ . وبجلسة المحاكمة يوم ١٩٧٩/٥/٣٠ قرر الشاهد ان الاحداث بدأت يوم ١٩٧٧/٢/١٤بكلمة القتها المتهمة ايمان عطية محمد امام قاعة جمال عبدالناصر وحرضت الطلبة على عدم الانتظام فى الدراسة تضامنا مع الطلبة المعتقلين ، ثم اعقبها المتهم محمود محمد مرتضى الذى خطب هو الآخر فى الطلبة المجتمعين وحملوه على الاعناق وتزعم مسيرة طافت الحرم الجامعى ، وان المتهمة ايمان عطيه محمد قامت كذلك بتعليق مجلات حائط على جدران الجامعة وجلست بعض الوقت فى مقصف كلية التجارة مع ماهر سيد بدوى المتهم ١٦٧ والمتهم حسين عبدالستار سيد احمد وان المتهمين المذكورين اشتركا معها فى جمع مجلات الحائط وقامت بوضعها فى حقيبة كانت معها وانه لم يصرف انتباهه الى المتهم حسين عبدالستار سيد احمد الا حينما رآه جالسا معها فى الصف لأن انتباهه كان منصرفاً الى المتهم محمود محمد مرتضى والمتهمة ايمان عطيه محمد ، وذكر انه هو الذى قبض على المتهمة سالفة الذكر، وان القوة المرافقة له قبضت على المتهم محمود محمد نرتضى والمتهم حسين عبدالستار سيد احمد .

وحيث انه بالنسبة لمجلات الحائط التى ضبطت مع المتهمة ايمان عطيه محمد فإنه يتضح من الاطلاع عليها انها اربع مجلات محررة على ورق رقيق ، واحدة بعنوان " **التخريب مسئوليه السلطة الحاكمة**" والثانية بعنوان "**لنواصل النضال**" والثالثة بعنوان "**حفل تأبين شهداء ١٨ ، ١٩**"

والرابعة بعنوان " وجه النظام الحقيقى " ويتضح من الاطلاع على المجلات الاربع ان مضمون ما ورد فيها هو التنديد بالجيش المصرى لتركه مواقعه فى مواجهة اسرائيل ونزوله الى الشارع ضد الشعب ، وكذلك التنديد بالشرطة التى شوهت وجه الانتفاضة الشعبية بافتعال بعض حوادث التخريب مما يكشف عن الوجه الحقيقى للنظام الدكتاتورى الارهابى المنحاز لصف الاقلية الغنية ، وكذلك المطالبة باستقالة القتلة والسفاحين والاشادة باحداث ١٨ ، ١٩ يناير والتنديد باقتحام الشرطه للحرم الجامعى والمدينة الجامعية .

وحيث انه بسؤال المتهم ايمان عطيه محمد بتحقيق النيابة انكرت اشتراكها فى المظاهرة أو قيامها بالقاء خطب أو ترديدها هتافات ، ولكنها اعترفت بأنها هى التى حررت مجلات الحائط التى ضبطت معها وانها هى التى قامت بلصقها عملا بمبدأ حرية التعبير عن الرأى التى كفلها الدستور كما تبيحها اللوائح الخاصة بالجامعة .

وحيث ان المتهم محمود محمد مرتضى انكر ما هو مسند إليه وقررا ان الصور الفوتوغرافية التى عرضتها عليه النيابة اثناء التحقيق تظهر صورته حقاً إلا انه لا يذكر مناسبة ظهوره فيها .

وحيث انه بسؤال المتهم حسين عبد الستار سيد احمد انكر هو الآخر ما هو منسوب إليه .

وحيث ان اقوال المقدم عصام الدين فتيح صالح قد شابها التناقض فى مواطن كثيرة ، ذلك أنه حينما سئل فى تحقيق النيابة قرر ان المتهم حسين عبدالستار سيد احمد قد عاون المتهمة ايمان عطية محمد فى تعليق مجلات الحائط وبعد عرضها بعض الوقت ساعدها هو والمتهم محمود محمد مرتضى فى جمعها ، بينما شهادته بجلسة المحكمة يستفاد منها ان المتهمة المذكورة وحدها هى التى قامت بتعليق مجلات الحائط وان الذى ساعدها فى جمعها هو المتهم حسين عبدالستار سيد احمد وماهر سيد بدوى (المتهم ١٦٧) مع ان

اسم المتهم الأخير لم يرد له ذكر على لسان الشاهد حينما سئل بتحقيق النيابة ولم يسند له الاسهام بنشاط ما مع احد من المتهمين الثلاثة . كذلك تناقضت اقوال الشاهد بشأن واقعة القبض على المتهمين الثلاثه فبينما يذكر فى تحقيق النيابة انه هو الذى قبض على المتهم محمود محمد مرتضى وان القوة المرافقة له قبضت على المتهم حسين عبدالستار سيد احمد والمتهمة ايمان عطيه محمد ، اذا به فى جلسة المحاكمة يقرر انه هو الذى قبض على المتهمة الاخيرة وان القوة المرافقة له هى التى قبضت على المتهمين الآخرين كذلك لم يحدد الشاهد عبارات الهتافات التى قرر فى تحقيق النيابة ان المتهم حسين عبدالستار سيد احمد كان يرددها فى المظاهرة وذلك عندما رآه جالساً مع المتهمة ايمان عطيه محمد وماهر سيد بدوى فى مقصف كلية التجارة . ومن شأن اضطراب اقوال الشاهد على هذا النحو السابق ان ينال من ثقة المحكمة فيها مما يحدوها لطرحها وعدم التعويل عليها ومن ثم لا يبقى من دليل قبل المتهم محمود محمد مرتضى سوى الصور الفوتوغرافية التى يظهر فيها وهى - كما سبق القول - دلالتها بعيدة عن اليقين سواء من جهة وقوع الفعل المنسوب الى المتهم أو زمانه أو مكانه . وبالنسبة للمتهم حسين عبدالستار سيد احمد فإنه بعد ان استبعدت المحكمة شهادة المقدم عصام الدين فتيح صالح لا يكون فى الاوراق ثمة دليل قبله مما يتعين معه القضاء ببراءة كل من المتهمين الحادى والسبعين بعد المائه والثانى والسبعين بعد المائه من التهمة السادسة المسندة اليهما .

وحيث انه بالنسبة للمتهمة التاسعه والستين بعد المائه ايمان عطيه محمد فإن المحكمة تأخذها باعترافها الذى ادلت به فى تحقيق النيابة وهو اعتراف تطمئن المحكمة الى صحة صدوره منها ، فقد ضبط فى حوزتها عدد من مجلات الحائط اعترفت بتحريرها وبتعليقها على جدران جامعة القاهرة يوم ١٩٧٧/٢/١٤ وكان فى وسع من تواجد وقتها فى ذلك المكان رؤيتها والاطلاع على ما دون فيها ، وقد تناولت فيها نظام الحكم بالتشهير والتجريح بالفاظ تدل مراميها على انها قصدت إثارة النفوس ضد النظام وبث كراهيته وازدرائه لدى

الناس ، ولا يشفع للمتهمة ما تذرعت به من حرية الرأى التى كفلها الدستور ، ذلك ان المادة ٤٧ من الدستور التى كفلت هذا الحق قد اشترطت ممارسته فى حدود القانون ويهدف النقد البناء ضماناً لسلامة البناء الوطنى ، وهو غاية بعيدة عما توخته المتهمة من عملها ، ومن ثم تكون المتهمة التاسعة والستون بعد المائه ايمان عطيه محمد فى يوم ١٩٧٧/٢/١٤ بدائرة محافظة الجيزة حرضت علانية على كراهة نظام الحكم القائم فى مصر وعلى الازدراء به بأن قامت بتعليق مجلات حائط على جدران بعض كليات جامعة القاهرة تضمنت وصف القائمين على النظام بالدكتاتورية والانحياز لطبقة الاغنياء ، كما وصفت الجيش والشرطة بالوقوف ضد الشعب الامر المعاقب عليه بالمادتين ١٧١ فقرة اخيرة و١٧٤ فقرة اولى من قانون العقوبات .

وبالنسبة للمتهمة السبعين بعد المائه أمال حسين حافظ فإن الوقائع المنسوبة اليها طبقاً لما هو وارد فى الاوراق تتحصل فى انها اشتركت فى مظاهرة بحرم جامعة القاهرة يوم ١٩٧٧/٢/١٤ رددت خلالها هتافات معادية لرئيس الجمهورية ومناهضة للنظام والتقطت لها صور فوتوغرافية فى ذلك اليوم كما انها عرضت يوم ١٩٧٧/٢/١٦ مجلات حائط بكلية العلوم تضمنت التنديد بالقانون رقم ٢ لسنة ٧٧ وكذلك الهجوم على الرئيس السادات كما تضمنت دعوة الطلاب للاعتصام ، وضبط فى حقيبتها مجلتا حائط وكيس نشا وبعض الاقلام والاوراق البيضاء .

واستندت النيابة فى اثبات ما نسب الى المتهمة المذكورة الى شهادة المقدم نبيل عباس صيام والى صور فوتوغرافية قيل بأنها التقطت لها اثناء اشتراكها فى مظاهرة يوم ١٩٧٧/٢/١٤ والى لاوراق التى ضبطت فى حوزتها . وتتحصل اقوال الشاهد المذكور التى ادلى بها فى تحقيق النيابة فى انه كان مكلفاً بملاحظة الحالة بجامعة القاهرة يوم ١٩٧٧/٢/١٦ واثناء ذلك رأى المتهمة آمال حسين حافظ تلصق مجلات حائط على جدران كلية العلوم تضمنت عبارات مناهضة للنظام وتدعو للاضراب والاعتصام ، ولما قام احد موظفى كلية العلوم

بنزعها قامت المتهمة بلصق غيرها ، وانه القى القبض عليها بعد ان خرجت من الحرم الجامعى وضبط فى حقيبتها مجلتى حائط وكمية من النشا وعدداً من الاقلام واوراق بيضاء شبيهة باوراق مجلات الحائط ، واضاف الشاهد انه حصل على اذن من النيابة بتفتيش مسكنها واسفر التفتيش عن ضبط بعض المطبوعات والكراسات . وقرر الشاهد كذلك ان المتهمة معروفة بميولها الماركسية وسبق ان قادت مظاهرة طلابية داخل الحرم الجامعى يوم ١٩٧٧/٢/١٤ رددت خلالها الهتافات المعادية للنظام ولرئيس الجمهورية ، وانه امكن التقاط صور فوتوغرافية لها فى اليوم المذكور . وحينما سئل الشاهد بجلسة المحاكمة لم تخرج اقواله فى مضمونها عما سبق ان أبداه من اقوال بالتحقيق الابتدائى .

وحيث انه بالنسبة للاوراق ، فإن ما ضبط مع المتهمة لدى القبض عليها ، كان مجلتى حائط مكتوبتين بخط اليد وكشكولاً يحمل اسمها تضمن كتابات بخط اليد فى بعض صفحاته ، وما ضبط فى مسكن المتهمة كان ثلاثة كتب وكراسة تحمل اسمها وكشكولاً يحمل اسم شخص يدعى صبرى فوزى السيد، وكذلك بعض الاوراق المحتوية على كتابات بخط اليد عبارة عن كلام منظوم . ويتضح من الاطلاع على مجلتى الحائط ان احداهما تحمل عنوان " **الاضراب هو الرد على الارهاب** " وقد وصفت نظام الحكم بأنه نظام الجبروت والهيمنة البوليسية ، كما وصفته بالانهيار اقتصادياً وبأنه سلم كل مقادير البلد الى الاستعمار الامريكى ، ووصفته كذلك بأنه يسعى لتجويع الشعب بسياسة الانفتاح على الاستعمار الغربى ، وهاجمت الجيش لترك مواقعه فى مواجهة اسرائيل لارهاب الشعب ، ودعت الى مقاومة النظام بالاضراب والتظاهر وبالانتفاضة الشعبية ، والمجلة الاخرى عنوانها "**الافراج الفورى عن شباب مصر الثورى** " وقد حضت على الاضراب والتظاهر والاعتصام وتكوين تنظيمات شعبيه مستقله ضد السلطة . وبالنسبة لما حوته الاوراق الاخرى فهى آراء فى السياسة وخواطر تعبر عن فكر محررها ولا يوجد من بينها نسخ مكررة .

وحيث انه بسؤال المتهمة بتحقيق النيابة انكرت اشتراكها فى التظاهر يوم ١٩٧٧/٢/١٤ كما نفت صلتها بمجلتى الحائط المضبوطتين وانكرت تعليقها مجلات حائط بالجامعه ، وأقرت بملكيتها للكتب المضبوطه بمسكنها وكذلك الكراسة التى تحمل اسمها ، وحينما عرضت عليها النيابة الصورتين الفوتوغرافيتين المقال بانها تظهر فيهما قررت ان صورتها غير واضحة وأنها ليست متأكدة من ظهورها فيها .

وحيث انه ايا ما كان ظهور المتهمة فى الصورتين فإن المحكمة لا تعول عليهما فى مقام التدليل على قيام الاتهام وثبوته نظراً لأن دلالة الصور الفوتوغرافية هى كما سلف القول بعيدة عن اليقين سواء من حيث وقوع الفعل موضوع الاتهام أو زمان وقوعه ومكانه .

وحيث انه بالنسبة لاقوال المقدم نبيل عباس صيام فإنها لم تتضمن تحديداً للالفاظ التى قال بأن المتهمة هاجمت بها رئيس الجمهورية ونظام الحكم ، كما لم تحدد عبارات التهجم التى حوتها مجلات الحائط التى نسب الى المتهمه لصقها مما يحول بين المحكمه وبين وزن هذه العبارات وتلك الاقوال وتقدير مدى تأثيمها، ومن ثم فإن اقوال الشاهد فى هذا الخصوص لا تكون منتجة فى تكوين عقيدة المحكمة ، اما اقواله بخصوص المجلتين مع المتهمة فإن المحكمة تطمئن اليها وتأخذها بما جاء فيهما .

وحيث ان مجلة الحائط التى ضبطت مع المتهمة والمعنونه " **الاضراب الاضراب هو الرد على الارهاب**" فقد تضمنت اخباراً وبيانات واشاعات كاذبة ومغرضة وبث دعايات مثيرة من شأنها تكدير الامن العام والقاء الرعب بين الناس والحاق الضرر بالمصلحة العامة ، ومن ثم يكون قد ثبت فى يقين المحكمة ثبوتاً لا شك فيه ان المتهمة السبعين بعد المائه آمال حسين حافظ فى يوم ١٩٧٧/٢/١٦ بدائرة محافظة الجيزة احرزت محرراً (مجلة حائط) معداً لاطلاع الغير عليه تضمن اذاعة اخبار وبيانات واشاعات كاذبة ومغرضه وبث دعايات مثيرة من شأنها تكدير الامن العام والقاء الرعب بين الناس والحاق الضرر

بالمصلحة العامة الامر المعاقب عليه بموجب المادة ١٠٢/١-٣ مكرراً من قانون العقوبات .

وبالنسبة للوقائع المنسوبه الى المتهم الثالث والسبعين بعد المائه مصطفى محمد مصطفى الخطيب فإنها تتحصل حسبما صورتها سلطة الاتهام فى انه حرض طلبة جامعة القاهرة على التظاهر يومى ١٢ ، ١٣ فبراير سنة ١٩٧٧ كما ضبط فى حوزته منشور صادر من العناصر المرتبطة بحزب العمال الشيوعى المصرى بعنوان **"لنوحد صفوفنا ضد الارهاب والتجويع"** واستندت النيابة فى اثبات ما نسب الى المتهم الى تحريات لمباحث امن الدولة مضمونها ان المتهم من العناصر المناهضة التى حاولت تجديد الاضطرابات بالجامعة فى اعقاب استئناف الدراسة بقصد تعطيلها ومواصلة اعمال الشغب . كما استندت النيابة الى شهادة المقدم عصام الدين فتيح والى المنشور المقال ضبطه مع المتهم .

وحيث انه بالنسبة لتحريات مباحث امن الدولة والتى وردت فى خطاب مساعد وزير الداخليه والمرسل الى رئيس نيابة امن الدولة بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٣ فإن اسم المتهم قد جاء ذكره ضمن اسماء لخمسة اشخاص لم يقدم منهم للمحاكمة سوى هذا المتهم والمتهم السادس والسبعين بعد المائة عفيف فؤاد صليب ، وقد نسب اليهم تحريض طلبة جامعة القاهرة على التظاهر يوم ١٩٧٧/٢/١٣ وتعليق مجلات الحائط وتوزيع بيان بعنوان **"لنوحد صفوفنا ضد الارهاب والتجويع"** ونسب الى هذا المتهم على وجه التحديد انه شوهد متزعما للمسيرة بالحرم الجامعى وانه بضبطه وتفتيشه لم يعثر معه على شئ .

وحيث ان اقوال الشاهد المقدم عصام الدين فتيح صالح التى ادلى بها فى تحقيق النيابة لم يرد فيها قط اى ذكر لرؤيته المتهم يحرض طلاب جامعة القاهرة على التظاهر ، وقرر انه لم يكلف بتتبعه ومراقبته ولا يعرف ظروف ضبطه وكل ما يعلمه عنه انه من العناصر المشاغبة المعروفة بميولها الماركسية

وحينما مثل الشاهد المذكور بجلسة المحاكمة لم يشر فى اقواله من قريب أو بعيد الى اى نشاط اتاه المتهم .

وحيث ان المتهم قد انكر ما اسند إليه وقرر بتحقيق النيابة انه بعد ظهر يوم ١٩٧٧/٢/١٣ خرج من الجامعة قاصداً منطقة بين السرايات واثناء سيره فى الطريق فوجئ بشخص يجرى نحوه ويبادره بضربة من كعب مسدسه فوق رأسه ثم قبض عليه واقتاده بمعاونة شخص آخر الى مبنى مرور الجيزة ، ثم نقل الى مباحث امن الدولة معصوب العينين حيث جرى استجوابه .

وحيث انه يتضح مما تقدم ان الاوراق قد خلت تماما من اى دليل قبل المتهم ، ذلك ان المعلومات الواردة بخطاب مباحث امن الدولة بشأن نشاط المتهم لا تعدو كونها مجرد استدلالات هى دون القرينة ولا تبلغ شأن الدليل ، كما ان شهادة المقدم عصام الدين فتيح صالح لم تتضمن اسناد أى فعل أو نشاط للمتهم ولم يثبت انه قد ضبط فى حوزته المنشور المعنون " **لنوحد صفوفنا ضد الارهاب والتجويع** " أو سواه من المنشورات أو الاوراق وذلك على نحو ما هو وارد فى كتاب مساعد وزير الداخليه السالف ذكره ، وهو ما يتعين معه القضاء ببراءة المتهم الثالث والسبعين بعد المائه من التهمة السادسه المسندة إليه .

اما بالنسبة للوقائع المنسوبة الى المتهم الرابع والسبعين بعد المائة عبدالخالق فاروق حسن فإنها حسبما صورتها سلطة الاتهام تتحصل فى انه حرض طلبة جامعة لقاهرة يوم ١٩٧٧/٢/١٢ على التظاهر احتجاجاً على قانون حماية الوطن واحرز اوراقاً ضبطت معه لدى القبض عليه كما حاز اوراق اخرى ضبطت فى مسكنه ، وهى اوراق تكشف عن اتصاله بحزب العمال الشيوعى المصرى وتنطوى على التنديد بالحكومة والاشادة باحداث يناير.

واستندت النيابة فى اثبات ما هو منسوب الى المتهم ما جاء بتحريات مباحث امن الدولة من انه من العناصر الماركسية المرتبطة بحزب العمال الشيوعى المصرى ، وانه حرض على مظاهرات مناهضة بالجامعة فى يوم

١٩٧٧/٢/١٢ بقصد تعطيل الدراسة والتصدى لتشريعات حماية الوطن الصادرة عقب اضطربات شهر يناير سنة ١٩٧٧ ، وانه تزعم هذه المظاهرات ، كذلك استندت النيابة الى الاوراق المقال بضبطها فى حوزة المتهم .

وحيث انه بالنسبة لتحريات مباحث امن الدولة والتى وردت فى خطاب مساعد وزير الداخلية المرسل الى رئيس نيابة امن الدولة العليا بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٣ فإن اسم المتهم قد جاء ذكره ضمن اسماء لسبعة اشخاص نسب اليهم انهم تزعموا التحرك الطلابى بجامعة القاهرة يوم ١٩٧٧/٢/١٢ ولم يقدم من هؤلاء السبعة سوى هذا المتهم والمتهم الخامس والسبعين بعد المائه مجدى تاج الدين خطاب . كما ورد فى الخطاب المذكور انه بضبط المتهم عبدالخالق فاروق حسن وتفتيشه عثر معه على ورقة دونت عليها رسالة الى رئيس الجمهورية وصف فيها السلطة القائمة بالخيانة . كما ضبطت مفكرة صغيرة دونت فيها بعض العناوين وارقام تليفونات .

كذلك ورد فى محضر مؤرخ ١٩٧٧/٢/١٢ محرر بمعرفة العقيد منير محيسن ان معلومات مؤكدة قد وصلته تفيد بان المتهم من الماركسيين المرتبطين بحزب العمال الشيوعى المصرى وانه حاول يوم ١٩٧٧/٢/١٢ تحريض طلبة جامعة القاهرة على الخروج فى مسيرة ، فجرت مراقبته وتتبعه الى ان قبض عليه بالطريق العام بقسم مصر القديمه وبتفتيشه عثر معه على ورقة خطية تدعو لاستقالة الرئيس السادات كما تندد بالقرارات الاخيرة .

وبالنسبة للاوراق المقال بضبطها فى مسكن المتهم فقد عثر عليها الرائد ماجد على الجمال لدى قيامه بتفتيش مسكن المتهم يوم ١٩٧٧/٢/١٣ وهى عبارة عن اربع كتب وعدد من الاوراق بها كتابة بخط اليد تتضمن افكارا سياسية ، ومن بينها بيانا بعنوان "ياجماهير شعبنا" بتوقيع لجان الدفاع عن الديمقراطية .

وحيث ان المتهم انكر ما اسند إليه لدى سؤاله بتحقيق النيابة ، وقرر انه قبض عليه بعد خروجه من الجامعه يوم ١٩٧٧/٢/١٢ ولم يتجاوز نشاطه يومها

حضور نقاش بين مجموعات من الطلبه بشأن القرارات التى اصدرها رئيس الجمهورية وبشأن الديمقراطية بوجه عام وانه لم يشترك فى ذلك النقاش ونفى صلته بمعظم الاوراق المقال بضبطها فى حوزته وذلك حينما واجهته النيابة بها .

وحيث ان ما ورد فى تحريات مباحث امن الدولة سواء ما تضمنته رسالة مساعد وزير الداخلية المؤرخه ١٩٧٧/٢/١٣ او ما تضمنه محضر العقيد منير محيسن المؤرخ ١٩٧٧/٢/١٢ لا يعدو فى حقيقة الأمر كونه مجرد استدلالات هى دون القرينه ولا ترقى الى مرتبة الدليل ، كما ان ما تم ضبطه فى حوزة المتهم من كتب واوراق لا تشكل حيازتها أية جريمة لأن ملابسات ضبطها ونوعية هذه الاوراق لا يستفاد منها انها كانت معدة للتوزيع أو اطلاع الغير عليها وذلك مهما كان مدونا فيها من كتابة تتضمن اخبارا كاذبة أو دعايات مثيرة أو تتضمن حضا على كراهية نظام الحكم والازدراء به . ومن ثم فإن التهمة السادسة المنسوبة الى المتهم الرابع والسبعين بعد المائة تكون غير ثابته فى حقه ولم تتوفر اركانها القانونيه ، مما يتعين معه القضاء ببراءته منها .

وبالنسبة للمتهم الخامس والسبعين بعد المائة مجدى تاج الدين خطاب فان الوقائع المنسوبة إليه - حسبما صورته النيابة - تتحصل فى انه حرض طلبة جامعة القاهرة على التظاهر يوم ١٩٧٧/٢/١٢ وتزعم مسيرة احتجاجاً على صدور القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ كما قام بتعليق ملصقات وتوزيع منشورات مناهضة للنظام القائم كما حاز فى مسكنه اوراقا ومنشورات تدل على اتصاله بحزب العمال الشيوعى المصرى .

واستندت النيابه فى اثبات ما هو منسوب للمتهم الى تحريات مباحث امن الدولة والى ما ضبط لدى المتهم من اوراق ومنشورات قيل بانها صادرة من الجماعات التى يعمل حزب العمال الشيوعى من خلالها وهى اوراق تهاجم سياسة الدولة فى جميع المجالات وتشيد باعمال التخريب التى وقعت فى شهر يناير سنة ١٩٧٧ وتحريض العمال على مهاجمة النظام لاسقاط رئيس الجمهورية .

وحيث انه بالنسبة لتحريات مباحث امن الدولة والتى وردت فى خطاب مساعد وزير الداخلية المؤرخ ١٩٧٧/٢/١٣ والمرسل الى رئيس نيابة امن الدولة العليا فإن اسم المتهم قد جاء ذكره ضمن اسماء لسبعة اشخاص نسب إليهم انهم تزعموا التحرك الطلابى بجامعة القاهرة يوم ٧٧/٢/١٢ ولم يقدم من هؤلاء الى المحاكمة سوى هذا المتهم والمتهم الرابع والسبعين بعد المائه عبدالخالق فاروق حسن وورد فى خطاب لاحق لمباحث امن الدولة المؤرخ ١٩٧٧/٢/١٤ ان المتهم قد قبض عليه وفتش مسكنه وتم العثور على بعض الاوراق .

وحيث انه بالنسبة للاوراق المقال بضبطها فى مسكن المتهم فقد عثر عليها المقدم عادل بسيونى لدى تفتيشه مسكن المتهم يوم ١٩٧٧/٢/١٣ وهى عبارة عن جملة اعداد من مجلة ٢١ فبراير الصادرة من نادى الفكر الاشتراكى التقدمى بجامعة القاهرة ، ونسخة من برنامج النادى المذكور ، وعدد من البيانات الصادرة عنه وكذلك عدد من البيانات الصادرة من بعض الهيئات الطلابية الفلسطينية ومن سكرتاريه لجان مناصرة الثورة الفلسطينية والقوى التقدمية اللبنانية ، ونشرة صادرة من اسرة عبدالحكيم الجراحى ومفكرة مدون فيها بعض الآراء السياسيه ، وقد احتوت الاوراق سالفه الذكر - جلها - على آراء واتجاهات معارضه للحكومة وسياستها وليس من بينها نسخ مكررة سوى ثلاث نسخ مطبوعة بالاستنسل من مجلة نادى الفكر الاشتراكى بجامعة القاهرة العدد الثانى ١٩٧٦/١١/١٩ وكذلك ثلاث نسخ مطبوعة بذات الطريقة من بيان صادر من سكرتارية لجان مناصرة الثورة الفلسطينية والقوى التقدمية اللبنانية.

وحيث ان المتهم انكر ما اسند اليه ونفى صلته بالاوراق المقال بضبطها فى مسكنه .

وحيث ان ما ورد فى تحريات مباحث امن الدولة التى تضمنتها رسالة مساعد وزير الداخليه المؤرخه ١٩٧٧/٢/١٣ السالف ذكرها لا يعدو كونه مجرد استدلالات هى دون القرينة ولا تبلغ شأو الدليل ، كما ان الاوراق

المضبوطه فى مسكنه مهما كان مدوناً فيها من كتابة وعلى فرض انها تضمنت اخبارا كاذبه أو دعايات مثيرة أو تضمنت حضا على كراهية النظام والازدراء به فإن ملابسات ضبطها ونوعيه هذه الاوراق لا يستفاد منه انها كانت معدة للتوزيع أو اطلاع الغير عليها ومن ثم فإن حيازتها لا تشكل اية جريمة ، ولا ينال من ذلك ان بعض هذه الاوراق قد ضبط منه ثلاث نسخ ذلك انها أوراق مطبوعة ولا يتصور ان تكون وهى بهذه القلة الضئيلة معدة للتوزيع . ومتى كان ذلك فإن التهمة السادسة المنسوبة الى المتهم الخامس والسبعين بعد المائه تكون غير ثابتة فى حقه فضلاً عن عدم توافر اركانها مما يتعين معه القضاء ببراءته منها .

وبالنسبة للمتهم السادس والسبعين بعد المائه عفيف فؤاد صليب فإن الوقائع المنسوبة إليه حسبما صورته النيابة العامة تتحصل فى انه حرض طلبة جامعة القاهرة على التظاهر يوم ١٩٧٧/٢/١٣ وانه كان من العناصر الماركسية التى تزعمت التحرك الطلابى يومها وقامت بتعليق مجلات الحائط وتوزيع بيان "**لنوحد صفوفنا ضد الارهاب والتجويع**" وانه حاز فى مسكنه اوراقاً تحتوى تحليلات سياسية معادية لنظام الحكم .

وقد استندت النيابة فى اثبات ما هو منسوب للمتهم الى تحريات مباحث امن الدولة والى الاوراق المقال بضبطها فى مسكنه .

وحيث انه بالنسبة لتحريات مباحث امن الدولة التى وردت فى خطاب مساعد وزير الداخلية المؤرخ ١٩٧٧/٢/١٣ والمرسل الى رئيس نيابة امن الدولة العليا فإن اسم المتهم قد جاء ذكره ضمن اسماء لخمسة اشخاص لم يقدم منهم للمحاكمة سوى هذا المتهم والمتهم الثالث والسبعين بعد المائه مصطفى محمد مصطفى الخطيب ، وقد نسب الى الاشخاص الخمسة تحريض طلبة جامعة القاهرة على التظاهر يوم ١٩٧٧/٢/١٣ وتعليق مجلات الحائط وتوزيع بيان بعنوان "**لنوحد صفوفنا ضد الارهاب والتجويع**" إلا انه لم يسند الى المتهم عفيف فؤاد صليب افعال محدده سوى ما نسب إليه والى الآخرين جملة.

وحيث انه بالنسبة للاوراق المضبوطه بمسكن المتهم فإنه يتضح من الاطلاع عليها ان معظمها اوراق خطيه تضمنت خواطر وافكاراً لمحررها ، وكذلك قصاصات من اقوال الصحف وصوراً مما ينشر فيها جمعت فى ملف .

وحيث ان المتهم انكر ما اسند إليه ونفى صلته بالاوراق المضبوطة .

وحيث ان ما ورد فى تحريات مباحث امن الدولة بشأن النشاط الذى نسب الى المتهم لا يعدو كونه مجرد استدلالات هى دون القرينة ولا تبلغ مرتبة الدليل، كما ان ما ضبط فى مسكنه من اوراق لا تشكل حيازتها أية جريمة لأن ملابسات ضبطها والمكان الذى ضبطت فيه ونوعية هذه الاوراق وعدم وجود نسخ مكررة منها ، كل ذلك لا يستفاد منه انها كانت معدة للتوزيع أو اطلاع الغير عليها ، ومن ثم فإن التهمة السادسة المنسوبة الى المتهم السادس والسبعين بعد المائه تكون غير متوافرة الاركان فضلاً عن افتقارها الى الدليل مما يتعين معه القضاء ببراءته منها .

عن التهمة الثامنة

مخالفة احكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧

بشأن حماية امن الوطن

حيث انه بالنسبة للتهمة الثامنه ، فقد اسندت النيابة العامة الى المتهمين من الحادى والعشرين حتى التاسع والعشرين ومن السابع والستين بعد المائه حتى المتهم الاخير انهم فى خلال الفترة اللاحقة على نفاذ احكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية أمن الوطن دبروا وشجعوا وشاركوا فى تجمهر يؤدى الى إثارة الجماهير بدعوتهم الى تعطيل تنفيذ القوانين واللوائح بهدف التأثير على ممارسة السلطة الدستورية ومعاهد العلم لاعمالها باستعمال القوة والتهديد باستعمالها وذلك ببث الدعايات المثيرة وترديد الشعارات والهتافات العدائية وترويج بعضهم لنشرات سرية بقصد حمل الجماهير على التجمهر والتظاهر ضد السلطات بالقوة والعنف مستهدفين تجديد اعمال الفوضى

والارهاب وتعطيل الدراسة بالقوة ، وشارك بعضهم فى مظاهرات ومسيرات تألفت لهذا الغرض .

وحيث انه طبقاً لما استقر عليه الفقه والقضاء فإنه يشترط لقيام جريمة التجمهر ان يتجمع عدد من الاشخاص لا يقل عددهم عن خمسة ، وان يكون تجمعهم علنيا بمعنى ان يكون على مرأى من الناس وان يصدر إليهم أمر من رجال السلطة بالتفرق ويبلغهم هذا الامر فلا ينصاعون له ، وذلك فى حالة ما اذا كان تجمعهم من شأنه ان يجعل السلم العام فى خطر ، ويتحقق القصد الجنائى بالنسبة لهذا النوع من التجمهر بمجرد ارادة الجانى الاشتراك فى التجمهر وعصيانه الأمر الصادر بالتفرق مع علمه بما ينطوى عليه التجمهر من تهديد للسلم العام ومع علمه كذلك بصدور امر التفرق . فإن كانت خطورة تجمعهم غير ظاهرة على النحو السابق ولكنه انعقد لغرض غير مشروع كارتكاب جريمة أو الدعوة لتعطيل تنفيذ القوانين واللوائح او التأثير على السلطات فى اعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل سواء كان ذلك التأثير أو الحرمان باستعمال القوة أو بالتهديد باستعمالها فإنه يشترط لمعاقبة الجانى المشارك فى التجمهر ان يكون عالما بالغرض منه، وهو ما يعبر عنه بالقصد الخاص، ويستوى فى ذلك ان يكون هذا العلم متوافر من البداية أو جاء لاحقاً ولم يبتعد عن التجهر بمجرد علمه . واذا وقعت الجريمة تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر ، فجميع الاشخاص الذين يتألف منهم التجمهر وقت ارتكاب الجريمة يكونون مسئولين جنائيا عنها بصفتهم شركاء اذا ثبت علمهم بالغرض المذكور وكانت نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم من التجمع، كما ان مديرى التجمع يكونون مسئولين كذلك عن الافعال التى يرتكبها المشاركون فى التجمهر تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر .

وما سلف ذكره من قواعد قانونيه هو المستفاد من المواد ١،٢،٣،٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر وهى قواعد لم يغير منها صدور القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ الذى غلظ العقاب على التجمهر سوى انه نص فى

مادته السادسة على الجهات التى حرص على حرية العمل فيها وكفالة استمراره ، وهى الهيئات الحكومية ومؤسسات القطاع العام او الخاص ومعاهد العلم ، كما نص فى المادة المذكورة على التسوية فى العقوبة بين المشاركين فى التجمهر وبين المحرضين والمشجعين وهو لايعدو فى حقيقتة ان يكون تطبيقاً للمبادئ العامة فى المسئولية الجنائية .

وغنى عن البيان ان جريمة الاشتراك فى مظاهرة هى غير جريمة التجمهر، وسواء أكان الفعلين قد نشأ عن الآخر أم كانا فعلين مستقلين فإنهما على كل حال يكونان جريمتين مختلفتين . وطبقا للمادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بشأن المظاهرات فى الطرق العامة فإن ثمة شرطاً جوهرياً لمساءلة المشارك فى المظاهرة ، وهو ثبوت قيام البوليس بتحذير المتظاهرين والتنبيه عليهم بالتفرق وبلوغ هذا الامر للمتظاهرين وعصيانهم له .

وحيث ان الوقائع المنسوبه الى المتهمين السالف ذكرهم – وطبقاً لما صورته النيابة العامة – لم تقع منهم جملة واحدة ولم يقارفوها كفريق انتظمت افراده نية مشتركه ، وانما هى وقائع متجمعة وقعت فى ايام متفرقة واماكن متباينة وتمثلت اما فى نشاط فردى لمتهم واحد أو نشاط اسهم فيه متهمان أو ثلاثة . وفى مقام التدليل على ثبوت ما نسبته النيابة العامة الى هؤلاء المتهمين فقد استندت الى شهادة بعض الشهود ومنشورات ومطبوعات وهو ما ستعرض له المحكمة بالنسبة لكل متهم من هؤلاء .

فبالنسبة للمتهم الحادى والعشرين احمد عبداللطيف حمدى فقد اسندت اليه الاشتراك فى توزيع منشور على طلبة جامعة القاهرة يوم ٢/١٤/ ١٩٧٧م عنوانه "**لنوحد صفوفنا ضد الارهاب والتجويع**" كما ردد بعض الهتافات المعادية لرئيس الجمهورية ولرئيس الوزراء اثناء مظاهرات قامت فى ذلك اليوم ، وانه شوهد يوم ١٩٧٧/٢/١٦ جالساً فى مقصف كلية الآداب ، كما شوهد وهو يمشى فى طرقات الحرم الجامعى مع بعض الطلبة وضبطت بعض الاوراق بمسكنه . وقد استندت النيابة العامة فى اثبات ما نسب الى المتهم المذكور الى

شهادة كل من الرائد اشرف محمد فهمى والنقيب ماهر محمد والى صور فوتوغرافية قيل انها التقطت له اثناء اشتراكه فى المسيرة الطلابية وكذلك الى اوراق قيل انها ضبطت فى مسكنه .

وتتحصل اقوال الشاهدين السالف ذكرهما التى ادليا بها فى تحقيق النيابة فى انهما شاهدا المتهم الحادى والعشرين بحرم جامعة القاهرة يوم ١٩٧٧/٢/١٤ وكان يردد هتافات معادية لرئيس الجمهورية فى مظاهرة طلابيه، كما وزع منشوراً بعنوان "**لنوحد صفوفنا ضد الارهاب والتجويع**" وانه تم تصويره فوتوغرافيا فى ذلك اليوم اثناء اشتراكه فى المظاهرة وانهما لم يقبضا عليه نظراً لدواعى الامن وتفاديا لتصعيد الموقف بين طلاب الجامعة، وانهما قبضا عليه فى يوم ١٩٧٧/٢/١٦ فى منطقة بين السرايات بعد خروجه من الجامعة وكان نشاطه فى ذلك اليوم هو الجلوس فى مقصف كلية الآداب والمشى فى طرقات الحرم الجامعى مع بعض الطلبة . وبجلسه المحاكمة يوم ١٩٧٩/٢/٥ شهد الرائد أشرف محمد فهمى انه القى القبض على المتهمين يوم المسيرة الطلابية التى شارك فيها وذلك بعد خروجه من الجامعة .

أما الصور الفوتوغرافية فقد ارسلت الى النيابة العامة فى ظرف كتب عليه من الخارج انها التقطت للمتهم اثناء اشتراكه فى التجميع الطلابى داخل حرم الجامعة يوم ١٩٧٧/٢/١٣ وان ما دون من كتابة على ظهر الظرف بشأن تاريخ التقاط الصور هو مجرد خطأ مادى ، وازاء هذا التعارض استعلمت النيابة عن زمان ومكان التقاط صور المتهم ومناسبة التجمعات التى تظهرها فأفادت مباحث امن الدولة بكتابها المؤرخ ١٩٧٧/٥/٩ بأن الصور التقطت للمتهم يومى ١٤،١٣ فبراير سنة ١٩٧٧ وانها تضم تجمعات طلابية داخل حرم جامعة القاهرة دعت اليها بعض العناصر الماركسية .

وبالنسبة للاوراق المقال بضبطها فى مسكن المتهم فإنه يتضح من الاطلاع عليها انها غير متكررة وجميعها بخط اليد باستثناء منشور مطبوع صادر من اتحاد طلاب جامعة القاهرة ، وما دون فى هذه الاوراق من كتابة يفصح عن رأى معارض للحكومة وانتقاد لسياستها .

وحيث ان المتهم انكر ما اسند إليه وقرر بتحقيق النيابة انه لم يتوجه الى الجامعة بعد استئناف الدراسة عقب الاحداث إلا فى يوم ١٩٧٧/٢/١٦ ووصم الصور الفوتوغرافية المنسوبة إليه بالتلفيق ونفى صلته بالاوراق المقال بضبطها فى مسكنه .

وحيث ان اقوال الشاهدين السالف ذكرهما بشأن نشاط المتهم يوم ١٩٧٧/٢/١٤ لا يستفاد منها سوى انه نشاطاً فردياً أتاه المتهم وحده ، ومن ثم لا تقوم به جريمة التجمهر قانوناً لتخلف ركنها المادى الذى يلزم لقيامه تجمع خمسة اشخاص على الاقل ويشرط ان تنتظمهم نية مشتركة ، وما قيل عن اشتراكه فى المظاهرة الطلابية يومها لا يصلح منطلقا لمساءلته جنائياً وذلك لعدم ثبوت صدور أمر من رجال الشرطه للمتظاهرين بالتفرق وبلوغ هذا الامر اليهم وعدم انصياع المتهم له . ومن ناحية اخرى فإن الشك يخالط وجدان المحكمة فيما قرره الشاهد ان رؤيتهما المتهم يوم ١٩٧٧/٢/١٤ يوزع المنشورات ويشارك فى التظاهر ويردد الهتافات المعادية ومع ذلك يغضان الطرف عنه متذرعين بدواعى الامن وعدم تصعيد الموقف بين طلاب الجامعة فى الوقت الذى قبضت فيه مباحث امن الدولة على بعض المتهمين من طلبة جامعة القاهرة الذين نسبت اليهم الاسهام فى مظاهرة ١٤/٢/ ١٩٧٧ وهو ما سلف بيانه لدى تناول المحكمة لوقائع التهمة السادسة بالنسبة للمتهمين ارقام ١٧٢،١٧١،١٦٩،١٦٧ مما يكشف عن وهن الحجة التى تذرع بها الشاهدان فى عدم القبض على المتهم يوم ١٤/٢/ ١٩٧٧ ولعل ذلك هو ما فطن إليه الشاهد الاول فقرر فى اقواله امام المحكمة انه قبض على المتهم يوم اشتراكه فى المظاهرة وليس يوم ١٩٧٧/٢/١٦ وتناقضت اقواله مع اقوال الشاهد الآخر التى ادلى بها فى تحقيق النيابة كذلك لم تتفق اقوالهما فى خصوص تاريخ التقاط الصور الفوتوغرافية للمتهم مع البيان الذى دون على الظرف المحتوى لهذه الصور وكذلك مع افادة مباحث امن الدولة على النحو الذى سلفت الاشارة اليه ، هذا فى الوقت الذى خلت فيه الاوراق من اية اشارة الى نشاط

نسب الى المتهم يوم ١٩٧٧/٢/١٣ الامر الذى يحيط اقوال الشاهدين بالظنون على نحو لا ترى معه المحكمة التعويل عليها كدليل فى الدعوى كما يشكك فى دلالة الصور الفوتوغرافية الخاصة بالمتهم سواء من حيث وقوع الفعل المنسوب إليه أو زمانه أو مكانه مما يجعل المحكمة تطرحها طرحا عملاً بالرأى الذى اعتمدته فى شأن الصور الفوتوغرافية بوجه عام .

متى كان ذلك فإن التهمة الثامنة المنسوب الى المتهم الحادى والعشرين تكون غير متوافرة الاركان مفتقرة الى الدليل مما يتعين معه القضاء ببراءته منها .

وبالنسبة للمتهمات الثانية والعشرين راندا عبدالغفار البعثى والرابعة والعشرين شوقية الكردى شاهين والخامسة والعشرين فاتن السيد عفيفى فيما يتعلق بالتهمة الثامنة فقد اسندت اليهن النيابة العامة انهن قمن فى يوم ١٩٧٧/٢/١٠ بتوزيع نشرات صادرة عن حزب العمال الشيوعى المصرى تدعو لاسقاط النظام ، بينها نشرة الانتفاض التى اصدرها الحزب يوم ١٩٧٧/١/٢٢ وبيان بعنوان لن يوقف الارهاب انتفاضة الشعب ، وان المتهمتين الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين قبض عليهما بدائرة قسم الساحل اثناء قيامهما بتوزيع المنشورات وضبط بعضها معهما بينما لاذت المتهمة الثانية والعشرين بالهرب .

واستندت النيابة العامة فى اثبات ما نسب الى المتهمات الثلاث السالف ذكرهن الى شهادة كل من السيد جمال ابراهيم الدسوقى وصالح احمد حسن ومحمود على جاد الله وفارس محمد شريف وجلال حامد خليل . وتتحصل اقوال السيد جمال الدسوقى فى انه وهو راكب احدى سيارات الاتوبيس فى ميدان المظلات صباح يوم ١٩٧٧/٢/١٠ صعدت فتاه الى السيارة ووزعت منشورات على الركاب واحدًا منها ، وعلم من احد راكبى السيارة انها منشورات ضد الرئيس السادت ، واثناء سؤاله فى النيابة اشار الى المتهمة شوقية الكردى شاهين التى كانت موجودة بحجرة التحقيق وقتها وقرر انها هى

الفتاة التى كانت توزع المنشورات . وشهد صالح احمد حسن بأنه فى صباح يوم ١٩٧٧/٢/١٠ كان سائراً فى الطريق قرب مصنع ادوية الساحل وقابلته فتاة سلمته منشوراً اعطاء لاحد الاشخاص قرأ محتواه وافهمه انه ضد الحكومة ، ورأى الشاهد محمود على جاد الله جالساً بمقهى ويمسك منشوراً مماثلا وانضم إليه فى مطاردة الفتاة وزميلين كانت ترافقانها ، وتمكن هو والشاهد الآخر من القبض على الفتاة وعلى واحدة من زميلتها بينما لاذت الاخرى بالهرب واشار الى المتهمة فاتن السيد عفيفى التى كانت موجودة بحجرة التحقيق وهو يدلى باقواله فى النيابة وقررا انها هى التى اعطته المنشور، واضاف ان المتهمة شوقية الكردى شاهين كانت فى صحبتها وقت توزيع المنشورات وان كلاً منهما كانت تحمل حقيبة ، كما ادلى باوصاف قال أنها للفتاة التى هربت وذكر أن صورتها عرضت عليه فى المباحث واذ عرضت عليه النيابة صورة المتهمة رانداه عبدالغفار البعثى قرر ان الفتاة التى هربت هى صاحبة الصورة . واتفقت اقوال الشاهد محمود جاد الله فى مضمونها مع اقوال الشاهد السابق إلا انه قرر ان المتهمة شوقية الكردى شاهين هى التى سلمته المنشور وانه لم يتأكد من ملامح وجه الفتاة الثالثة التى لاذت بالهرب وشهد فارس محمد شريف بانه رأى الشاهدين السابقين ممسكين بالمتهمتين شوقية الكردى شاهين وفاتن السيد عفيفى فى صباح يوم ١٩٧٧/٢/١٠ وعلم منهما ان المتهمين كانتا توزعان منشورات ضد الحكومة فاشار بتسليمهما الى قسم الشرطة . وشهد جلال حامد خليل بأنه كان متوجهاً الى لجنة الاستفتاء يوم ١٩٧٧/٢/١٠ - والتقت به المتهمتان شوقيه الكردى شاهين وفاتن عفيفى فى الشارع وسلمته الاخيرة منشوراً ، فلما اطلع عليه ووجده منشوراً معادياً للحكومة توجه الى قسم الساحل وقام بالإبلاغ . وبسؤال هؤلاء الشهود بجلسه المحاكمة لم تخرج اقوالهم فى مضمونها عما سبق ان ادلوا به فى تحقيق النيابة ، إلا ان الشاهد صالح احمد حسن قرر انه ليس متأكداً من ان فتاة ثالثة كانت تصاحب المتهمين شوقية الكردى شاهين وفاتن السيد عفيفى

اثناء توزيعهما المنشورات كما انه ليس متأكداً من صاحبة الصورة التى عرضت عليه فى المباحث ، كما نفى الشاهد ان محمود على جاد الله وفارس محمد شريف ذكرا له رؤيتهما فتاة ثالثة فى صحبة المتهمتين شوقيه الكردى شاهين وفاتن السيد عفيفى .

وحيث انه بالنسبة للاوراق التى ضبطت مع المتهمتين الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين والتى تستند اليها النيابة كدليل قبل المتهمات الثلاثة فإن ما ضبط مع المتهمة الرابعة والعشرين كان عبارة عن ورقة واحده هى جزء من منشور بعنوان **"بيان من حزب العمال الشيوعى المصرى. لن يوقف الارهاب انتفاضة الشعب"** وما ضبط مع المتهمة الخامسة والعشرين كان عبارة عن : ١- نسختين من منشور صادر من حزب العمال الشيوعى المصرى بعنوان **"قاوموا القانون الارهابى . قانون حماية الرأسمالية قاوموا تزييف ارادة الشعب بالانتفاض"**. ٢- نسختين من المنشور الصادر من الحزب المذكور تحت عنوان " بيان من حزب العمال الشيوعى المصرى لن يوقف الارهاب انتفاضة الشعب . ٣- اربع نسخ من العدد الرابع من السنة الخامسة من مجلة الانتفاضة مؤرخ ١٩٧٧/١/٢٢ تتضمن مقالاً بعنوان **"بيان من حزب العمال الشيوعى المصرى. انتفاضة الشعب المصرى خطوة بارزة على طريق الثورة"** . كما تحمل شعار **"فلتنتفض جماهيرنا الشعبية بقيادة الطبقة العاملة لتحقيق شعار الجمهورية الديمقراطية"** .

وخلاصة ما تضمنته الاوارق السالف الذكر - حسبما يتضح من الاطلاع عليها - هو الدعوة لمقاطعة الاستفتاء على القانون سالف الذكر ووصفت الرئيس السادات بالخيانة والتبعية للاستعمار ودعت لاسقاطه واقامة الجمهورية الديمقراطيه فى شكل برلمانى دستورى على طريق الثورة الاشتراكيه .

وحيث ان المتهمات الثانيه والعشرين والرابعة والعشرين والخامسه والعشرين انكرن ما نسب اليهن وقررت الاخيرة انها عثرت على لفافة فى

الطريق العام فوضعتها فى حقيبتها وان المباحث استبدلت المنشورات بها .

وحيث انه بالنسبة للمتهمة الثانية والعشرين رنده عبدالغفار البعثى فإنها لم تضبط وهى توزع المنشورات كما لم يضبط لديها شئ منها ولم يجر عرضها على الشهود عرضا قانونياً والشاهد الذى تعرف على صورتها الفوتوغرافية وهو صالح احمد حسن قد شهد بجلسة المحاكمة انه ليس متأكد انها صاحبة الصور التى عرضت عليه ، ولا يستطيع الجزم بان فتاة ثالثة كانت ترافق المتهمين شوقية الكردى شاهين وفاتن السيد عفيفى ، وكذلك قرر الشاهدان محمود على جاد الله وفارس محمد شريف ، وهو ما يجعل الاتهام المسند اليها مجرد من الدليل مما يتعين معه القضاء ببراءتهما من التهمة الثامنة المسندة اليها .

وحيث انه بالنسبة للمتهمتين الرابعة والعشرين شوقية الكردى شاهين والخامسة والعشرين فاتن السيد عفيفى فان ما اسند اليهما من افعال قام عليها الدليل من اقوال الشهود السالف ذكرهم ومن ضبط بعض المنشورات معهما وهذه الافعال تمثلت فى نشاط صدر منهما وحدهما ، ومن ثم لا تقوم به جريمة التجمهر قانوناً وذلك لعدم اكتمال النصاب العددى اللازم وهو اجتماع خمسة اشخاص على الاقل وبشرط ان تنتظمهم نية مشتركة مما تنهار معه اركان تلك الجريمة ، كما ان ما ورد فى بعض المنشورات من الدعوة الى التظاهر احتجاجا على صدور القانون ٢ لسنة ١٩٧٧ لا تقوم به جريمة التحريض على التجمهر وذلك لاختلاف جريمة التجمهر عن جريمة التظاهر كما سلف القول . بيد ان المحكمة وهى ملزمة بتمحيص الواقعة المطروحه عليها بجميع اوصافها وبتطبيق القانون عليها تطبيقاً صحيحاً ترى عملاً بحقها المقرر بالمادة ٣٠٨ / ١ من قانون الاجراءات الجنائية تغيير وصف التهمة الثامنة المسندة الى المتهمين الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين وهو تعديل التكييف القانونى للتهمة قائم على ذات الافعال المادية التى صدرت عن المتهمين سالفتى الذكر والتى تمثلت فى قيامهما بتوزيع منشوارت تضمنت التشهير بنظام الحكم

القائم واظهاره بمظهر العجز والهوان مما يولد حتما شعوراً بكراهيته واحتقاره قاصدتين اثارة النفوس ضده على النحو السابق ، وهى افعال قد ثبتت فى حقهما من اقوال الشهود السالف ذكرهم وضبط بعض هذه المنشورات فى حوزتهما ، ومن ثم تكون المتهمتان الرابعة والعشرين شوقية الكردى شاهين والخامسة والعشرين فاتن السيد عفيفى فى يوم ١٩٧٧/٢/١٠ بدائرة محافظة القاهرة والقليوبيه حرضا علانية على كراهية نظام الحكم القائم فى مصر وعلى الازدراء بأن قامتا بتوزيع منشورات على عدد من الناس بغير تمييز تضمنت وصف القائمين على النظام بالخيانه والتبعية للاستعمار الامر المعاقب عليه بالمادتين ١٧١ فقره أخيره و ١٧٤ فقرة اولى من قانون العقوبات .

وحيث انه بالنسبة للمتهمة الثالثة والعشرين نجوى عبدالغفار البعثى فإن الاوراق قد خلت تماماً من أى ذكر لقيامها بنشاط خلال الفترة اللاحقة على نفاذ احكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ولم يشهد احد باشتراكها فى تجمهر أو انها دبرت أو حرضت أو شجعت على قيام تجمهر فى الفترة التالية ليوم ٣فبراير سنة ١٩٧٧ وهو بداية نفاذ القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ، ومتى كان ذلك فان التهمة الثامنة المسندة الى المتهمة الثامنه والعشرين تكون منهارة الاساس مما يتعين معه القضاء ببراءتها منها .

وحيث ان الواقعة المنسوبة الى المتهمين السادس والعشرين رزق الله بولس رزق الله والسابع والعشرين محمد الطيب احمد على تتحصل فى انهما فى يوم ١٩٧٧/٢/٩ قاما بتوزيع منشورات صادره عن حزب العمال الشيوعى المصرى تدعو لمقاطعة الاستفتاء على القانون رقم٢ لسنة ١٩٧٧ وتصف حكم الرئيس السادات بالخيانة ، وقبض على المتهم السادس العشرين بمنطقة الوايلى امام احد مصانع النسيج ومعه بعض هذه المنشورات بينما لاذ المتهم السابع والعشرين بالهرب .

وحيث ان النيابة العامة استندت فى اثبات التهمة الثامنه المسندة الى المتهمين السالف ذكرهما الى شهادة كل من : عبدالحميد تبيحى وابو المحاسن

عبدالحميد بريك ومصطفى محمود احمد وشعبان عفيفى عبدالفتاح ، كذلك استندت الى المنشورات التى ضبطت مع المتهم السادس والعشرين ، وتتحصل الاقوال التى ادلى بها الشاهد الاول فى النيابة فى انه لدى خروجه من الورديه فى مصنع النسيج الذى يعمل به وذلك فى حوالى الساعة الثالثة بعد ظهر يوم ١٩٧٧/٢/٩ رأى المتهم السادس والعشرين خارج المصنع يوزع منشورات على العمال وسلمه واحد منها ولما اطلع عليه ووجده يهاجم الرئيس السادات قام بالقبض عليه بعاونه الشاهدين الثانى والثالث وكان لا يزال مع المتهم بعض المنشورات ، واضاف انه رأى شخصين لاذا بالهرب كانا يوزعان منشورات على العمال كذلك وانه استطاع التعرف عليهما من الصور التى عرضت عليه فى المباحث العامة واتفقت باقى الشهود مع اقوال الشاهد الاول إلا ان الشاهدين الثالث والرابع لم يذكرا شيئا عن رؤيتهما لاحد آخر كان يشارك المتهم السادس والعشرين توزيع المنشورات على العمال ، وبسؤال هؤلاء الشهود وبجلسة المحاكمة رددوا - اقوالهم التى سبق ان ادلوا بها فى تحقيق النيابة ونفوا - فيما عدا الشاهد الاول - رؤيتهم لشخص آخر شارك المتهم السادس والعشرين توزيع المنشورات.

وحيث انه بالنسبة للمنشورات المضبوطه مع المتهم السادس والعشرين فهى عبارة عن ستة وعشرين نسخة من منشور صادر من حزب العمال الشيوعى المصرى بعنوان قاوموا القانون الارهابى ، قانون حماية الرأسمالية ، قاوموا تزييف ارادة الشعب بالانتفاض . وخلاصة ما تضمنه المنشور وذلك حسبما يبين من الاطلاع عليه هو دعوة الجماهير لمقاطعة الاستفتاء على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ودعوتها للاضراب والتظاهر والاعتصام احتجاجاً على القانون سالف الذكر ، كما وصف الرئيس السادات بالخيانة وتبعية للاستعمار ونادت بسقوط حكمه .

وحيث ان المتهم السادس والعشرين اعترف فى تحقيق النيابة بواقعة توزيعه للمنشورات واعترف كذلك بأن المتهم السابع والعشرين هو الذى أمده

بها وطلب منه المساعدة فى توزيعها على عمال مصنع نسيج الوايلى ، ولما قبض عليه اسرع المتهم السابع والعشرين بالهرب إلا ان المتهم مالبث ان عدل عن اقواله السابقة وقرر انها صدرت منه تحت تأثير الضغط عليه من رجال المباحث.

وحيث انه بالنسبة للمتهم السابع والعشرين محمد الخطيب أحمد على الذى لم يسأل فى تحقيق النيابة فانه لم يضبط وهو يوزع المنشورات ولم يقرر احد من الشهود انه هو الشخص الذى كان يشارك المتهم السادس والعشرين فى توزيع المنشورات ومن ثم فإنه لا يوجد من دليل قبله سوى اعتراف المتهم السادس والعشرين ، وهو دليل لا تطمئن المحكمة اليه ، وبذلك تكون التهمة الثامنة المسندة الى المتهم السابع والعشرين مفتقرة الى دليل تطمئن اليه المحكمة مما يتعين معه القضاء ببراءته منها .

وحيث انه بالنسبة للمتهم السادس والعشرين فإن ما اسند اليه من نشاط لا تقوم به جريمة التجمهر قانونا وذلك لعدم اكتمال النصاب العددى اللازم وهو اجتماع خمسة اشخاص على الاقل تجمعهم نية مشتركة ، مما تنهار معه اركان تلك الجريمة ، كما ان ما ورد فى المنشور من الدعوة الى التظاهر احتجاجاً على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ لا تقوم به جريمة التحريض على التجمهر وذلك لاختلاف جريمة التجمهر عن جريمة التظاهر ، وهو ما سلف الاشارة إليه . بيد ان المحكمة وهى ملزمة بتمحيص الواقعة المطروحة عليها بجميع اوصافها وبتطبيق القانون عليها تطبيقا صحيحاً ترى عملاً بحقها المقرر بالمادة ١/٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية تغيير وصف التهمة الثامنة المسندة الى المتهم السادس والعشرين ، وهو تعديل للتكييف القانونى للتهمة قائم على ذات الافعال المادية التى صدرت من المتهم المذكور ، والتى تمثلت فى قيامه بتوزيع منشورات على عدد من العمال تضمنت التشهير بنظام الحكم القائم واظهاره بمظهر العجز والهوان ، مما يولد حتماً شعوراً بكراهيته واحتقاره قاصد اثارة النفوس ضده على النحو السابق وهى افعال ثبتت فى حق المتهم

المذكور من اعترافه بتحقيق النيابة وهو اعتراف تطمئن المحكمة لصحة صدوره منه ومن اقوال شهود الاثبات السالف ذكرهم ومن ضبط بعض هذه المنشورات في حوزته، ومن ثم يكون المتهم السادس والعشرين رزق الله بولس رزق الله في يوم ١٩٧٧/٢/٩ بدائرة محافظة القاهرة حرض علانية على كراهية نظام الحكم القائم في مصر وعلى الازدراء به بان قام بتوزيع منشورات على عدد من الناس بغير تمييز تضمنت وصف القائمين على النظام بالخيانة والتبعية للاستعمار ، الامر المعاقب عليه بالمادتين تبين ١٧١ فقرة اخيرة و ١٧٤ فقرة اولى من قانون العقوبات .

اما بالنسبة للمتهمة الثامنه والعشرين ماجده محمد على والمتهم التاسع والعشرين عمر محمد عبدالمحسن خليل ، فإن الواقعة المنسوبه اليهما - موضوع التهمة الثامنة - تتحصل في انهما قاما يوم ١٩٧٧/٣/١٤ بتوزيع منشورات على طلبة كلية الآداب بجامعة عين شمس تندد بالسلطة الشرعية وتدعو للحداد على شهداء يومي ١٩،١٨ يناير وقد تم القبض عليهم وفي حوزتهما عدد كبير من هذه المنشورات .

وحيث ان النيابة استندت في اثبات ما نسب الى المتهمين سالفي الذكر الى شهادة كل من متولى السيد متولى عبده ومحمد ماجد عبدالحميد زكى وبسيونه احمد سلامه نجم ومحمد فهيم حبيب ومجدى بنيامين عطوان وعماد الدين فكرى ابراهيم كما استندات الى الاوراق المضبوطه مع المتهمين .

وتتحصل اقوال الشهود السالف ذكرهم في انهم قد رأوا المتهمة الثامنة والعشرين والمتهم التاسع والعشرين وهما يوزعان منشورات على طلبة السنة الاولى بكلية الآداب بجامعة عين شمس في مدرج شفيق غربال وان المتهمة الثامنة والعشرين دعت الطلبه الى الوقوف حدادا على ارواح شهداء يومي ١٩،١٨ يناير ، وان اشتباكاً وقع بينها وبين الطلبة واثناء ذلك القت بمنشورات كانت تحملها ، كما قام المتهم التاسع والعشرين هو الاخر بتوزيع منشورات كان يحملها في حقيبة من البلاستيك .

وحيث ان ماضبط مع المتهمين سالفى الذكر من منشورات بلغ عدده (٣٧٤) منشوراً (ثلاثمائه واربعة وسبعين منشورا) منها ٢٤٧ منشورا (مائتان وسبعة واربعون منشوراً) يا جماهيرنا الطلابيه المنضاله ،و١٢٠ (مائه وعشرون) منشوراً بعنوان يوم الحداد ، واربع نسخ من منشور بعنوان فلننتظم فى لجان التجمع الوطنى الديمقراطى ، وثلاث نسخ من منشور بعنوان تسقط حكومة التجويع والقتل - وخلاصة ما تضمنته الاوراق سالفة الذكر حسبما يتضح من الاطلاع عليها هو الاشادة باحداث ١٨، ١٩ يناير واظهار الحداد على شهدائها والدعوة للثأ ر لهم والعمل على اسقاط نظام الحكم الذى وصمته بالخيانة.

وحيث ان الثابت من اقوال الشهود السالف ذكرهم ان ما اسند الى المتهمة الثامنة والعشرين والى المتهم التاسع والعشرين كان نشاطاً صدر منهما وحدهما ولم يثبت ان غيرهما شارك فيه ، ومن ثم فإن اركان جريمة التجمهر المسندة اليهما لا تكون متوفرة قانوناً وذلك لعدم اكتمال النصاب العددى اللازم وهو تجميع خمسة اشخاص على الاقل تجمعهم نية مشتركة . بيد ان المحكمة وهى ملزمة بمتحص الواقعة المطروحة عليها بجميع اوصافها وبتطبيق القانون عليها تطبيقاً صحيحاً ، ترى عملاً بحقها المقرر بالمادة ١/٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائيه تغيير وصف التهمة الثامنة الى المتهمين الثامن والعشرين والتاسع والعشرين وهو تعديل للتكييف القانونى للتهمة قائم على ذات الافعال المادية التى صدرت عن المتهمين المذكورين والتى تمثلت فى قيامهما بتوزيع منشورات على عدد من الطلبة تضمنت التشهير بنظام الحكم القائم واظهاره بمظهر العجز والهوان ، مما يولد حتماً شعوراً بكراهيته واحتقاره ، قاصدين إثارة النفوس ضده على النحو السابق ، وهى افعال ثبتت فى حق المتهمين المذكورين من اقوال الشهود السالف ذكرهم ومن ضبط هذه المنشورات فى حوزتهما ، ومن ثم تكون المتهمة الثامنة والعشرين ماجده محمد على والمتهم التاسع والعشرين عمر محمد عبدالمحسن خليل فى يوم ١٩٧٧/٣/١٤ بدائرة

محافظة القاهرة حرضا علانية على كراهة نظام الحكم القائم فى مصر وعلى الازدراء به بأن قاما بتوزيع منشورات على عدد من الناس بغير تمييز تضمنت وصف القائمين على النظام بالخيانة الأمر المعاقب عليه بالمادتين ١٧١ فقرة اخيرة و ١٧٤ فقرة اولى من قانون العقوبات .

وبالنسبة للمتهم السابع والستين بعد المائه ماهر سيد بدوى فقد سبق للمحكمة ان تناولت الوقائع المنسوبة إليه ومحصت الأدلة المقدمة ضده وهى بصدد الفصل فى التهمة السادسة المسندة إليه والى آخرين مما لا ترى معه حاجة الى اعادة سردها .

وحيث ما اسند الى المتهم المذكور من نشاط انما كان نشاطاً فردياً أتاه المتهم وحده ، ومن ثم فإنه مع الافتراض جدلاً بصحة هذا الاسناد فإن ما صدر عن المتهم من افعال واقوال لا تقوم به جريمة التجمهر قانوناً وذلك لعدم اكتمال النصاب العددى اللازم وهو اجتماع خمسة اشخاص على الاقل تجمعهم نية مشتركة،وما قيل عن اشتراك المتهم المذكور فى المظاهرات الطلابيه يوم١٤/٢/١٩٧٧ لا يصلح منطلقاً لمساءلته جنائياً ، وذلك لعدم ثبوت صدور أمر من رجال الشرطة الى المتظاهرين بالتفرق وبلوغ هذا الأمر للمتظاهرين وعدم انصياع المتهم له ومتى كان ذلك فإن التهمة الثامنة المسندة الى المتهم السابع والستين بعد المائه ماهر سيد بدوى تكون فضلاً عن قصور الأدلة عن اثباتها غير متوفرة الاركان مما يتعين معه القضاء ببراءة المتهم منها .

وبالنسبة للمتهم الثامن والستين بعد المائة عمرو عباس حلمى حسن فان حديث الوقائع المنسوبة إليه والدليل القائم ضده قد سبق للمحكمة ان افاضت فيه لدى تناولها التهمة السادسة المسندة إليه والى آخرين مما لا تجد معه الحكمة حاجة لاعادة ترديده .

وحيث انه فضلاً عن الشك الذى احاط بالدليل المقدم ضد المتهم المذكور، فان النشاط الذى نسب إليه القيام به فى حرم جامعة عين شمس يوم١٥/٢/١٩٧٧ كان نشاطاً فردياً قام به وحده ولم يكتمل النصاب العددى

اللازم وهو اجتماع خمسة اشخاص على الاقل تنظمهم نية مشتركة ، مما تنهار معه اركان جريمة التجمهر المسنده إليه ويتعين القضاء ببراءته منها .

وحيث انه بالنسبة للمتهمة التاسعة والستين بعد المائه ايمان عطيه محمد والمتهم الحادى والسبعين بعد المائه محمود محمد مرتضى والمتهم الثانى والسبعين بعد المائه حسين عبدالستار سيد احمد بأن المحكمة سبق لها ان احاطت بالوقائع المنسوبة اليهم وبالدليل المقدم ضدهم وذلك لدى تمحيصها التهمة السادسة المسندة اليهم والى آخرين .

وحيث انه مع الافتراض جدلاً بأن الدليل المقدم ضد المتهمين الثلاثة لم يصبه العوار بالنسبة للبعض منهم ، فإن ما نسب اليهم من نشاط لا تقوم به اركان جريمة التجمهر قانوناً ، ذلك ان النصاب العددى اللازم لم يكتمل وهو اجتماع خمسة اشخاص على الاقل تنتظمهم نية مشتركة، وما قيل عن اشتراك المتهمين فى مظاهرة يوم ١٩٧٧/٢/١٤ بحرم جامعة القاهرة لا يكفى لمساءلتهم جنائياً ، وذلك لعدم ثبوت صدور أمر من رجال الشرطة الى المتظاهرين بالتفرق وبلوغ هذا الأمر للمتظاهرين وعدم انصياع المتهمين له . ومتى كان ذلك فإنه يتعين القضاء ببراءة المتهمين الثلاثة من التهمة الثامنة المسندة اليهم .

وبالنسبة للمتهمة السبعين بعد المائة آمال حسين حافظ فإن المحكمة تحيل بصدد بيان الوقائع والاسناد الى ما سبق ان اوردته فى شأن التهمة السادسه المنسوبة إليها والى آخرين .

وحيث ان النشاط الذى اسند الى المتهمة القيام به يومى ١٤، ١٦ فبراير ١٩٧٧، فإنه رغم قيام الدليل عليه ، فهو لم يكن إلا نشاطاً فردياً لها ، ومن ثم لا تقوم به جريمة التجمهر قانوناً ، وذلك لعدم اكتمال النصاب العددى اللازم وهو اجتماع خمسة اشخاص على الاقل تجمعهم نية مشتركة ، وما قيل عن اشتراكها فى المظاهرة يوم ١٩٧٧/٢/١٤ لا يصلح لمساءلتها جنائياً وذلك لعدم ثبوت صدور امر من رجال الشرطة الى المتظاهرين بالتفرق وبلوغ هذا الأمر للمتظاهرين وعدم انصياع المتهمة له . ومتى كان ذلك فإنه يتعين القضاء ببراءة

المتهمة السبعين بعد المائة من التهمة الثامنة المسندة اليها .

وبالنسبه للوقائع المسندة الى المتهم الثالث والسبعين بعد المائه مصطفى محمد مصطفى الخطيب وبالنسبة للأدلة المقدمة ضده ، فإن المحكمة لا ترى موجباً لإعادة سردها بعد ما سلف القول فيها بصدد الفصل فى التهمة السادسة المسندة الى المتهم المذكور وآخرين .

وحيث انه برغم تهافت الادلة المقدمة ضد المتهم المذكور ، فإن النشاط الذى اسند اليه القيام به يوم ١٩٧٧/٢/١٣ كان نشاطاً فردياً أتاه وحده ، ومن ثم لا تقوم به جريمة التجمهر قانوناً وذلك لعدم اكتمال النصاب العددى اللازم وهو اجتماع خمسة اشخاص على الأقل تجمعهم نية مشتركة ، وما قيل عن تزعمه لمظاهرة يوم ١٩٧٧/٢/٢٣ بحرم جامعة القاهرة لا يصلح اساساً لمساءلته جنائياً وذلك لعدم ثبوت صدور أمر من رجال الشرطة الى المتظاهرين بالتفرق وبلوغ هذا الأمر للمتظاهرين وعدم انصياع المتهم له ، الأمر الذى يتعين معه القضاء ببراءة المتهم الثالث والسبعين بعد المائه من التهمة الثامنة المسندة إليه .

وبالنسبة للمتهم الرابع والسبعين بعد المائه عبدالخالق فاروق حسن فإن حديث الوقائع المنسوبة إليه والدليل المقدم ضده قد افاضت فيه المحكمة لدى تناولها التهمة السادسة المنسوبة اليه وآخرين .

وحيث انه برغم خلو الاوراق من دليل قبل المتهم المذكور فإن ما نسب اليه من نشاط – على فرض صحة الاسناد – كان نشاطاً فردياً للمتهم أتاه وحده ومن ثم لا تقوم به جريمة التجمهر قانوناً والتى لا تتوافر اركانها الا باجتماع خمسة اشخاص على الاقل تنتظمهم نية مشتركة ، وما نسب إليه من اسهامه فى المظاهرة الطلابية بجامعة القاهرة يوم ١٩٧٧/٢/١٢ وتزعمه لها لا يصلح منطلقاً لمساءلته جنائياً وذلك لعدم ثبوت صدور امر من رجال الشرطة للمتظاهرين بالتفرق وبلوغ هذا الامر للمتظاهرين وعدم انصياع المتهم له . ومتى كان ذلك فإنه يتعين الحكم ببراءة المتهم الرابع والسبعين بعد المائة من التهمة الثامنة المنسوبة إليه .

وبالنسبة للوقائع المنسوبة الى المتهم الخامس والسبعين بعد المائة مجدى تاج الدين خطاب والى الدليل المقدم ضده فإنه بحسب المحكمة ان تحيل فى هذا الشأن الى ما سبق ان اوردته وهى بصدد بحثها التهمة السادسة المنسوبة الى المتهم المذكور وآخرين .

وحيث انه برغم ان الوقائع المنسوبة الى المتهم قد انحسر عنها الدليل ، فإنه مع الافتراض جدلاً بأن ثمة دليلاً يساندها ، فإن ما نسب الى المتهم انما كان نشاطاً فردياً أتاه وحده ، ومن ثم لا تقوم به جريمة التجمهر قانوناً ، ذلك انه يلزم لقيامها اجتماع خمسة اشخاص على الاقل تنتظمهم نية مشتركة ، كما ان ما نسب إليه من اسهامه فى المظاهرة الطلابية بجامعة القاهرة يوم ١٩٧٧/٢/١٢ لا يصلح مدخلاً لمساءلته جنائياً وذلك لعدم ثبوت صدور امر من رجال الشرطة للمتظاهرين بالتفرق وبلوغ هذا الأمر للمتظاهرين وعدم انصياع المتهم له وهو ما يتعين معه القضاء ببراءة المتهم الخامس والسبعين بعد المائة من التهمة الثامنة المسندة إليه .

وبالنسبة للمتهم السادس والسبعين بعد المائه عفيفى فؤاد صليب فقد سبق للمحكمة ان احاطت بالوقائع المنسوبة اليه وبالدليل المقدم ضده ، وهو بصدد الفصل فى التهمة السادسة المسندة اليه وآخرين .

وحيث انه وان كانت اوراق الدعوى قد خلت من دليل على ارتكاب المتهم لفعل مؤثم يوم ١٩٧٧/٢/١٣ على نحو ما رمته به تحريات مباحث امن الدولة فإنه مع التسليم جدلاً بصحة ما ورد فى هذه التحريات فإن نشاط المتهم يومها لم يتجاوز كونه نشاطاً فردياً أتاه وحده ومن ثم لا تقوم به جريمة التجمهر قانوناً وذلك لعدم اكتمال النصاب العددى اللازم وهو اجتماع خمسة اشخاص على الاقل تجمعهم نية مشتركه ، كما ان ما اسند إليه من اسهامه فى المظاهرة الطلابيه بجامعه القاهرة يوم١٩٧٧/٢/١٣ لا يصلح ذريعة لمساءلته جنائياً وذلك لعدم صدور امر من رجال الشرطة للمتظاهرين بالتفرق وبلوغ هذا الأمر للمتظاهرين وعدم انصياع المتهم له ، الأمر الذى يتعين معه القضاء ببراءة المتهم السادس والسبعين بعد المائه من التهمة المسندة إليه .

وحيث ان المحكمة قد فرغت من تمحيص التهمة الثامنة بالنسبة لكل من المتهمين الذين اسندت اليهم فإن لها كلمة باقية تتعلق بركن القوة الذى نصت عليه المادة السادسة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية الوطن والمواطن ، فلم يرد قط فى اوراق الدعوى ان احد من هؤلاء المتهمين قد لجأ الى استعمال القوة أو هدد باستعمالها ، وانما كان سبيله الى توصيل فكره ورأيه الى الآخرين هو الكلمة مسموعة كانت أو مكتوبه ، ولم يثبت ان احد منهم قد نشأ عن نشاطه تأثير على السلطة الدستوريه فى ممارستها لاعمالها أو منع الهيئات الحكومية أو مؤسسات القطاع العام أو الخاص أو معاهد العلم عن ممارسة عملها ، بل ان احد الشهود من ضباطه مباحث امن الدولة قد شهد بجلسه المحاكمة ان نشاط الطلاب الذين كانوا تحت مراقبته بجامعة القاهرة لم ينشأ عنه تعطيل للدراسة . كما لم يثبت ان تجمهراً قد وقع بالشروط التى حددها القانون رقم ١٠ لسنه ١٩١٤ وكان من شأنه تعرض السلم العام للخطر. وهو ما اشترطته المادة الثامنه من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ومن ثم يكون ما انتهت إليه المحكمة من عدم توافر اركان الجريمة موضوع التهمة الثامنة هو رأى صادق صحيح القانون .

تغيير وصف التهمة بالنسبة لبعض المتهمين

ومن حيث انه من المقرر ان على المحكمة وفقاً لنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ان تسبغ التكييف القانونى الصحيح على الواقعة المطروحة عليها بعد تمحيصها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقاً صحيحاً ويجب ان تتقيد المحكمة فيما تجريه من تعديل او تغيير فى وصف التهمة بما اشتملت عليه اوراق الدعوى من وقائع وتضمنها امر الاحالة وهى ليست ملزمة بتنبيه المتهم الى ذلك التعديل أو التغيير اذا لم يترتب عليه محاكمة المتهم بوصف اشد من الوصف الذى رفعت به الدعوى أو اضافة عناصر جديده الى الواقعة المرفوعة بها الدعوى فيجوز لمحكمة الموضوع ان تحكم على المتهم بشأن كل جريمة

نزلت اليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى دون لفت نظر الدفاع الى ذلك .

ومن حيث انه تطبيقاً لذلك فإن الثابت من اقوال مصطفى محمود على البرماوى الشرطى بمديرية امن الجيزة انه اثناء توجهه الى عمله صباح يوم ١٩٧٧/١/١٩ استقل سياره عامة وعندما علم محصل السيارة انه شرطى اخبره ان شخص يركب السيارة منذ الصباح الباكر ذهاباً وعودة ويوزع منشورات على ركاب السيارة ويحمل لفة كبيرة من المنشورات يقوم بتوزيعها على الركاب مستفسراً منهم عن سبب سكوتهم بعد ان انزلت الحكومة قوات الامن المركزى منادياً بسقوط الحكومة وكانت السيارة قد وصلت حينئذ قسم شرطة العجوزة فانتزع اللفافة منه واقتاده الى القسم بمعاونة رجال الشرطة الآخرين .

ومن حيث ان الثابت ايضا من الاوراق ان عدد المنشورات التى ضبطت مع المتهم تزيد على الف نسخة معنون كل منها بعبارة فلنتضامن ضد قرارات الحكومة وجاء به ان الحكومة تلجأ دائماً الى تزييف الحقيقة خلف بؤس الجماهير وشقائها فتتعلل بأن الحرب هى سبب الازمة وان أس البلاء هو ان الحكومة تحمل الطبقات الفقيرة وحدها اعباء الحرب وتعفى منها الطبقات العليا فتزيد الفقراء فقراً وتحافظ على ثراء الاغنياء ، وان الحكومة تواصل سياسة استغلال الجماهير وسلب قوت يومها فترفع اسعار السلع الأساسيه بدعوى العجز فى الميزانية بدلاً من مصادرة اموال المليونيرات لسد هذا العجز ، وان الأمر لم يعد يحتمل السكوت واختتم المنشور بعبارة لتسقط قرارات الحكومة الاخيرة او لتسقط الحكومة ذاتها .

ومن حيث ان المتهم انكر التهمة المسندة إليه ولم يدفعها بأى دفاع جدى .

ومن حيث ان ما جاء بالمنشور يتضمن تحريضاً على كراهية نظام الحكم المقرر فى القطر المصرى والازدراء به .

ومن حيث انه لكل ما تقدم يكون قد ثبت فى يقين المحكمة انه المتهم طلعت حسن معاذ رميح فى يوم ١٩٧٧/٧/١٩ بدائرة محافظة الجيزة وزع بغير تمييز على عدد من الناس منشورات تتضمن كراهية لنظام الحكم المقرر فى

القطر المصرى والازدراء به ويتعين عقابه بالمادتين ١٧١، ١٧٤ اولاً من قانون العقوبات .

ومن حيث ان الثابت ايضاً من اقوال المقدم عبدالعزيز محمد قمحاوى رئيس فرع مباحث امن الدولة بالمحلة الكبرى انه بناء على التحريات ومعلومات المصادر السريه التى قام بها بالاشتراك مع الرائد سامح بليح الضابط بفرع الغربية والتى دلت على ان المتهم الثامن احمد مصطفى اسماعيل يقوم بكتابة منشورات يحرض فيها عمال المحلة على التظاهر ويتعرض لشخص رئيس الجمهورية وسياسة الحكومة القائمة ويحث على مواصلة النضال ضد السلطة القائمة ويوزع هذه المنشورات على العمال بشركة مصر للغزل والنسيج والنصر للصباغة والتجهيز اثناء دخولهم وخروجهم لورردياتهم ، فقام بمراقبة تحركاته ووضع اكمنة على بوابات الشركتين ، وفى يوم ١٩٧٧/١/٢٤ اثناء خروج ودخول عمال الورديتين الاولى والثانية بشركة مصر للغزل والنسيج وامام بوابة مصنع السجاد شاهد المتهم يقوم بتوزيع بعض المنشورات على العمال فقام بضبطه وكان بحوزته احد عشر منشوراً مكتوباً بخط اليد واعترف له المتهم بكتابته لهذا المنشور بنفسه ، ثم توجه معه الى منزله وحصل معه على اقرار كتابى يتضمن موافقته على التفتيش وقام بتفتيش المنزل وعثر على ثمانية منشورات مماثلة للتى ضبطت مع المتهم مع اوراق اخرى تحمل اتجاهاً عدائياً للنظام القائم .

ومن حيث ان المتهم اعترف بتحقيقات النيابة انه هو الذى قام بكتابه هذه المنشورات وتوزيعها على عمال الشركة .

ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على هذه المنشورات ان كلا منها معنون بعبارة الانتفاضة وموقع عليها بعبارة حزب العمال الشيوعى المصرى ويتضمن ان ما حدث بالقاهرة رد فعل طبيعى لسلوك الحكومة وعدائها الواضح للطبقات الشعبية الكادحة ورد فعل لاستفتاء الرئيس ، ودعا المنشور الى فضح سياسة الحكومة العميلة ونظام أنور السادات الخائن .

ومن حيث ان ما جاء بالمنشور يتضمن التحريض على كراهية نظام الحكم المقرر فى القطر المصرى والازدراء به .

ومن حيث انه لكل ما تقدم يكون قد ثبت فى يقين المحكمة ثبوتا لا شك فيه ان المتهم احمد مصطفى اسماعيل فى يوم ١٩٧٧/١/٢٤ بدائرة بندر المحلة محافظة الغربية وزع بغير تمييز على عدد من الناس منشوراً يتضمن التحريض على كراهية نظام الحكم المقرر فى القطر المصرى والازدراء به ويتعين عقابه طبقاً للمادتين ١٧١، ١٧٤ أولاً من قانون العقوبات .

ومن حيث ان الثابت من مطالعة الاوراق انه فى يوم ١٩٧٧/١/٢٤ بناء على اذن النيابة بضبط وتفتيش شخص ومسكن ومحل عمل المتهم العاشر سيد احمد حفنى قام المقدم عبدالعزيز ابراهيم حسنى رئيس مكتب مباحث امن الدولة بنجع حمادى بتفتيش مسكن المتهم بحضوره وعثر على اعداد متكررة من مجلة الانتفاض يتضمن العدد ٤٠ من السنة الرابعة الصادر فى ١٩٧٦/١٠/٢ مفاده ان معركة انتخابات مجلس الشعب هى حلقة هامة من سلسلة معاركنا لمواجهة سياسة التسوية والخيانة التى يجر نظام السادات البلاد وراءها بخطوات تتسع كل يوم حلقة هامة من سلسلة جهد دءوب لتصبح الدولة البوليسية المرتكزة على اكثر التشريعات والقوانين المعادية للحريات ومن استعداد هذا النظام للقمع والبطش بالجماهير التى تناضل من اجل انتزاع حقها فى التعبير عن مواقعها . كما تضمن العدد الواحد والعشرين من السنة الرابعة الصادر فى٢٢/٥/١٩٧٦ والمعنون بعبارة كيف تتسلل التبعية الى الجيش المصرى تحت ستار تنويع مصادر السلاح ، وان الجيش المصرى اليوم مهمته حماية نظام الحكم القائم ، نظام حكم الطبقة الرأسمالية الخائنة والمستغلة والتحالف مع اعداء الشعب ، واختتم هذا العدد بعبارة ان حكومة السادات تفتح بلادنا من جديد للقواعد الاجنبية الاستعمارية فى نفس الوقت الذى يستمر فيه احتلال الارض فهل هناك كارثة وتفريط فى السيادة الوطنية وخيانة للمصالح الوطنية اكثر من هذا الذى نراه . ان معارك الشوارع التى دارت فى مدن المحلة

الكبرى فى مارس سنة ١٩٧٥ قادتها الشرطة بالهليوكبتر ، والمعارك التى تندلع مرة فى اسيوط ومرة فى بورسعيد ومرة فى دمياط تحتاج من الامن المركزى سرعة الحركة والنقل ولم يعد الامر ينتظر التأخير فى وصول عربات نقل الجنود فلذا هم يحتاجون الى طائرات النقل لنقل الجنود فهذه هى المعارك التى يعدون انفسهم لها بعد ان نفضوا ايديهم من سيناء ووافقوا على الاكتفاء بالمفاوضات .

اما هؤلاء الملايين الذين كفروا بالمفاوضات عمال حلوان وشبرا والاسكندريه والمحله وبورسعيد والطلاب والمهنيين الكادحين عموماً فلم يعد لهم سوى القنابل المسيلة للدموع والهرواوات والرشاشات والطائرات الهليوكويتر وطائرات نقل الجنود لذلك فالنظام يتوسع فى هذه الاسلحة الهجومية وغيرها من الادوات المساعدة السلكية واللاسلكية لاحكام تصديه للصراعات المقبلة.

ومن حيث ان هذه المطبوعات تتضمن اخباراً أو بيانات واشاعات كاذبة ومغرضة ، كما تتضمن دعايات مثيرة من شأن ذلك القاء الرعب بين الناس والحاق الضرر بالمصلحة العامة .

ومن حيث ان هذه المطبوعت كانت اعدادها متكررة مما يقطع انها كانت معدة للتوزيع واطلاع الغير عليها .

ومن حيث ان المتهم انكر تهمة حيازته لهذه المطبوعات ولم يدفعها بأى دفا ع جدى .

ومن حيث انه لكل ما تقدم يكون قد ثبت فى يقين المحكمة ثبوتاً لا شك فيه ان المتهم سيد أحمد حفنى فى يوم ١٩٧٧/١/٢٢بدائرة مركز نجع حمادى محافظة قنا حاز مطبوعات معدة للتوزيع تتضمن اخباراً وبيانات واشاعات كاذبة ومغرضة ودعايات مثيرة من شأنها القاء الرعب بين الناس والحاق الضرر بالمصلحة العامة ويتعين عقابه بالمادة ١٠٢ / ١ - ٢ مكرر عقوبات .

ومن حيث انه بناء على اذن النيابة بضبط وتفتيش المتهم الخامس عشر محمد هشام عبدالفتاح ابراهيم وتفتيش مسكنه انتقل المقدم عطيه محمود عطيه الضابط بمباحث امن الدولة بالغربية الى مسكن المتهم وقام بتفتيشه وعثر فيه

على اوراق خطية ومكتوبه على الآله الكاتبه ومطبوعة بينها نشرات عديدة من مجلة الانتفاض متكررة الاعداد ، وجاء بالعدد رقم ٢٢ السنة الرابعة الصادر فى ١٩٧٦/٥/٢٩ ان ثورة يوليو مارست الدكتاتورية باسم الوحدة الوطنية وان البلاد تمر بكارثة وطنية وان الحكم الموصوف بالبرجوازية خان مصالح الجماهير ودخل فى فلك الامبريالية الامريكية قبل وبعد حرب اكتوبر فى سبيل تصفية القضية لصالح اسرائيل وامريكا . كما جاء بالعدد ٣٩ من السنة الرابعة الصادر فى ١٩٧٦/٩/٢٥ مهاجمة لسياسة الانفتاح التى ترتب عليها قيام الادارة فى شركة المحلة بفصل آلاف العمال تنفيذاً لاشتراط احد البنوك الامريكية لتمويل عقد قرض تم طبقاً لسياسة الانفتاح مع انه فى الامكان توفير مئات الملايين من الجنيهات التى تنفق على اجهزة الامن واستيراد السلع الكمالية للحكام الذين ينهبون ثروة البلاد .

ومن حيث ان المتهم محمد هشام عبدالفتاح قد اعترف بتحقيقات النيابة ان هذه النشرات كانت ترد إليه عن طريق مصطفى الخولى وانها ضبطت فى حيازته بمنزله .

ومن حيث ان هذه النشرات تتضمن اخباراً أو بيانات أو اشاعات كاذبة ومغرضة كما تتضمن بث دعايات مثيرة من شأنها تكدير الامن العام والقاء الرعب بين الناس والحاق الضرر بالمصلحة العامة .

ومن حيث ان اعداد هذه المطبوعات كانت متكررة مما يقطع فى انها كانت معدة للتوزيع واطلاع الغير عليها .

ومن حيث انه لكل ما تقدم يكون قد ثبت فى يقين المحكمة ان المتهم محمد هشام عبدالفتاح فى يوم ١٩٧٧/١/١٩ بدائرة مركز طنطا محافظة الغربية حاز مطبوعات معدة للتوزيع تتضمن اخباراً وبيانات واشاعات كاذبة ومغرضة وبث دعايات مثيرة من شأنها تكدير الامن العام والقاء الرعب بين الناس والحاق الضرر بالمصلحة العامة ، ويتعين عقابة بالمادة ١٠٢ مكرر / ١-٣ عقوبات .

ومن حيث انه فى يوم ١٩٧٧/٢/١٠ بناء على اذن النيابة بضبط وتفتيش المتهم الرابع والاربعين محمد حسن بنوان وتفتيش مسكنه لضبط اى منشورات مناهضة قام المقدم عصام محمد عبدالنبى بمباحث امن الدولة ببورسعيد بتفتيش مسكنه وعثر ضمن المضبوطات على منشور عبارة عن بيان صادر من حزب العمال الشيوعى المصرى بعنوان : لن يوقف الارهاب انتفاضة الشعب واشير فيه الى الاستفتاء على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ووصفه بأنه مزيف ، وجاء بالمنشوران السادات اعتمد على بعض مواد الدستور البوليسى ، وأن السلطة دخلت بقرار الاستفتاء مرحلة الارهاب وانها تريد حكماً بوليسياً ، وان هذا القانون سيتحول فى يد السلطة الحاكمة إلى اداة توجه به الضربات تلو الضربات ازاء ابسط اجتماع يعبر عن معاناة الشعب .

ومن حيث ان المتهم محمد حسن بنوان اعترف تفصيلياً فى تحقيقات النيابة بضبط المنشور فى منزله واضاف ان المتهم عاطف عبدالجواد سلمه احد عشر منشورا مماثلاً للمنشور سالف البيان قام بتوزيعه باحد الاحياء بأن كان يضعه بالمساكن تحت عقب الباب دون تمييز . وقد اعيد سؤاله بالنيابة فصمم على كل ما جاء باقوال السابقة ثم عاد وانكر بدعوى انه حدث ضغط عليه .

ومن حيث ان المنشور سالف الذكر يتضمن التحريض على كراهية نظام الحكم المقرر فى القطر المصرى والازدراء به ، وقد اعترف المتهم محمد حسن بنوان صراحة بتوزيعه المنشورات بغير تمييز على عدد من الناس ولا تعول المحكمة على عدوله بعد ذلك اذ لم يبد مبرراً مقبولاً لهذا العدول .

ومن حيث انه لكل ما تقدم يكون قد ثبت فى يقين المحكمة ثبوتاً لا شك فيه ان المتهم محمد حسن بنوان فى ليلة ١٩٧٧/٢/١٠ بدائرة بورسعيد محافظة بورسعيد وزع بغير تمييز على عدد من الناس منشوراً يتضمن التحريض على

كراهية وازدراء نظام الحكم المقرر ويتعين عقابه بالمادتين ١٧١ و١٧٤ أولاً من قانون العقوبات .

ومن حيث انه بتاريخ ١٩٧٧/٢/١١ بناء على اذن النيابة قام المقدم عبدالوهاب زغلول بمباحث امن الدولة بينها بتفتيش منزل المتهم السابع والاربعين محمد كمال عبدالفتاح شعيب فى حضور والده لهروبه عند التفتيش وعثر على المضبوطات المبينة بالمحضر ومن بينها خمس نسخ من مجلة الانتفاضة العدد ٤٢ السنة الرابعة الصادر فى ١٩٧٦/١٠/١٦ وخمس نسخ اخرى من نفس المجلة السنة الخامسة العدد ٤ الصادر فى ١٩٧٧/١/٢٢ والاول معنون عبارة "**معركة مجلس الشعب بالاسكندرية** " جاء به ان الاضطهاد والقمع البوليسى اداة السلطة الحاكمة للسيطرة على الشعب ، وان توجيهات الزعيم السادات قادت سفينة البلاد الى الخراب التام بمهارة يحسد عليها ، وقاد الشعب الى ادنى درجات الفقر وان الشركة العربية قامت باضراب قمعته قوات الامن المركزى فهب الحى كله ليدافع عن ابنائه فى معركة استمرت حتى تباشير الفجر ، وان النظام مستعد لاتخاذ أشد الاجراءات قمعا كلما شعر بخطر يهدده ، وهذه الاجراءات لا تتمثل فقط فى الاعتقال أو السجن أو اختلاق القضايا بل ايضاً فى استخدام البلطجية فى الاعتداء على المرشحين الدستوريين ، وان شركة مصر للغزل والنسيج قامت بفصل الف عامل دفعة واحدة من العمال المؤقتين وبدأت فى فصل العمال المثبتين بناء على طلب البنك الدولى . اما الثانى فبعنوان : "**انتفاضة الشعب المصرى خطوة بارزة على طريق الثورة** " وجاء به انه فى مواجهة انتفاضة الشعب اصيبت السلطة الطبقية بالرعب والفزع الى حد عدم التورع عن استخدام الجيش ضد الشعب بصورة مباشرة الى حد التنكيل الدموى بالشعب على اوسع نطاق بصورة لم يسبق لها مثيل منذ ايام العهد الملكى الاستعمارى البائد ، وهكذا حفرت فى ايام

قليلة هوة هائله بينها وبين الشعب ، لقد نكلت السلطة بشعبنا فى كل مكان تنكيلاً دموياً كان حصاده المر عشرات ومئات الجرحى وما يزيد كثيراً على الالف من المحبوسين والمعتقلين . اننا نعيش فى بلد لا يعرف الديمقراطية بل تحكمه وسائل القمع وديكتاتوريتها البوليسيه .وجاء فى الختام لنناضل من اجل الاطاحة بحكم السادات الديكتاتور الخائن الذى بطش بشعبنا وبكل طلائعه ومن اجل الاطاحة بوزارة حزب النظام .

ومن حيث ان مجلتى الانتفاضة سالفتى الذكر تتضمنان اخباراً وبيانات واشاعات كاذبة ومغرضه ودعايات مثيرة من شأنها تكدير الامن العام والقاء الرعب بين الناس والحاق الضرر بالمصلحة العامة .

ومن حيث ان تكرار كل مجلة يقطع بأنها كانت معدة للتوزيع واطلاع الغير عليها .

ومن حيث ان المتهم محمد كمال عبدالفتاح شعيب انكر التهمة المسندة إليه ولم يدفعها بأى دفاع جدى .

ومن حيث انه لكل ما تقدم يكون قد ثبت فى يقين المحكمة ثبوتاً لا شك فيه ان المتهم محمد كمال عبدالفتاح شعيب فى يوم ١٩٧٧/٢/١١ بدائرة مركز طوخ محافظة القليوبية : حاز مطبوعات معدة للتوزيع تتضمن اخباراً وبيانات واشاعات كاذبة ومغرضة ودعايات مثيرة من شأنها تكدير الامن العام والقاء الرعب بين الناس والحاق الضرر بالمصلحة العامة ، ويتعين عقابه بالمادة ١٠٢/ ١-٣ مكررا عقوبات .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المتهم الخامس والخمسين عدلى محمد احمد عليوه ضبط يوم ١٩٧٥/١/١٠ يوزع منشوراً على عدد من الاهالى دون تمييز بناحية بندر اسيوط .

ومن حيث ان قطب حسن محمد على الشهير بقطب حسن داه شهد انه اثناء وجوده بصالون الحلاقة حضر المتهم واعطاه منشوراً ووزع غيره على

الموجودين بالمكان ولما تصفحه وتبين مضمونه استفسر من المتهم عن شخصيته فأخبره انه طالب بكلية الهندسة وعرض عليه بطاقته الشخصية ، ثم اسرع بالفرار فغادر الدكان فوراً واتجه الى منزله واتصل برجال الشرطة وعاد مع رجال الشرطه الى مكان الحادث -حيث علم من الاهالى ان المتهم موجود باحد المنازل فقام رجال الشرطة بالقبض عليه .

ومن حيث ان جميل محمد حموده صاحب صالون الحلاقة شهد بأنه اثناء وجود الشاهد لسابق بمحله دخل المتهم عدلى محمد احمد عليوه وسلمه ورقه ولما تبين ضمونها سأله عن شخصيته فاخبره باسمه وعرض عليه بطاقته ثم اخذها وانصرف مسرعاً .

ومن حيث انه جاء بالمنشور عبارات : يشربوا ويسكى ويأكلوا فراخ والشعب من الجوع هو داخ . . . يا جماهير شعبنا لقد زادت اسعار السلع الضرورية كالفول والسكر والزيت والدقيق زيادة كبيرة وانخفضت اسعار السلع الكمالية كالثلاجات والتليفزيونات والسيارات ، والحكومة تقول ان سبب ارتفاع الاسعار هو الحرب وارتفاع الاسعار فى العالم ، ولا تقول الحكومة لماذا تتحمل الغالبية الفقيرة اعباء الحرب ولا يتحمل كبار رجال الدولة . ان سبب ارتفاع الاسعار هو الاجور الضخمة والامتيازات الكبيرة التى يتمتع بها المديرون وكبار الضباط واعضاء الاتحاد الاشتراكى ومجلس الشعب الذين لا يفعلون شيئاً سوي الموافقة على ما تقوله الحكومة بل والدفاع عنها ضد الشعب . ولقد قام الامن المركزى اخيراً بضرب العمال والاهالى فى القاهرة الذين خرجوا يطالبون برفع الأجور .

ومن حيث ان المنشور سالف الذكر يتضمن الحض على كراهية وازدراء نظام الحكم المقرر فى القطر المصرى .

ومن حيث ان المتهم انكر التهمة المسندة إليه ولم يدفعها بأى دفاع جدى ،

ومن ثم لا تعول المحكمة على انكاره لأنه من قبيل الدفاع للافلات من العقاب .

ومن حيث انه لكل ما تقدم يكون قد ثبت فى يقين المحكمة ثبوتا لاشك فيه ان المتهم عدلى محمد احمد عليوه فى يوم ١٩٧٥/١/١٠ بدائرة بندر اسيوط محافظة اسيوط : وزع بغير تمييز على عدد من الناس منشورات تتضمن التحريض على كراهية وازدراء نظام الحكم المقرر فى القطر المصرى ويتعين عقابه بالمادتين ١٧١ و ١٧٤ اولا من قانون العقوبات .

ومن حيث انه فى يوم ١٩٧٧/٦/١٣ بناحية اسيوط بناء على اذن النيابة قام الرائد عاطف شريف عبدالسلام بمباحث امن الدولة باسيوط بتفتيش منزل المتهم السابع والخمسين لطفى عزمى مصطفى وعثر على مطبوعات كثيرة منها عدد ٣٥ نسخة من مجلة الانتفاضة بعضها مكرر مثل العدد ١٩ الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٥/٧ وبلغ عدد نسخة سته ، وجاء به ان القمع هو اداة السلطة فى التعامل مع الشعب .

ومن حيث ان ما ورد بهذه المجلة يتضمن بث دعاية مثيرة من شأنها القاء الرعب بين الناس .

ومن حيث ان المتهم انكر حيازته لاعداد المجلة سالفة البيان ولم يقدم أى دفاع جدى .

ومن حيث ان حيازة المتهم لستة اعداد من مجلة الانتفاضة سالف البيان بالصورة التى عثر عليها يقطع بأنها كانت معدة للتوزيع واطلاع الغير عليها .

ومن حيث انه لكل ما تقدم يكون قد ثبت فى يقين المحكمة ثبوتا لاشك فيه ان المتهم لطفى عزمى مصطفى فى يوم ١٩٧٧/٦/١٣ بناحية قسم اول اسيوط محافظة اسيوط : حاز بقصد التوزيع اعداد مجلة الانتفاضة المبينة بالمحضر والمتضمنه بث دعايات مثيرة من شأنها القاء الرعب بين الناس ويتعين عقابه بالمادة ١٠٢/ ١-٣ مكرر عقوبات .

ومن حيث انه بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٤ ابلغ وقرر محمد عبدالمطلب العنانى

العامل بشركة القاهرة للصباغة بشبرا الخيمة واثناء وجوده بمسكنه بمبانى الشركة وجلوسه بصالة المسكن شاهد ورقه تلقى من اسفل الباب فسارع الى فتحة حيث شاهد المتهم الواحد والثمانين خالد محمد السيد الفيشاوى ينزل السلم مسرعا فاسرع خلفه مستغيثا بزملائه من العمال وتمكن بمساعدة كل من سيد احمد انور وصبحى طه النجار وحليم بشاى من الامساك به وكانت بيده حقيبة اسرع بالقائها وتبين ان بداخلها منشورات مطبوعه مماثلة لما وضعه اسفل باب مسكنه .

ومن حيث ان سيد احمد انور وصبحى طه النجار وحليم حلمى بشاى قد ايدوا الشاهد السابق فيما قرره من استغاثته بهم ومطاردتهم للمتهم ومساعدتهم فى الامساك به وضبط المنشورات بالحقيبة التى كان يحملها .

ومن حيث انه بالاطلاع على المنشورات المضبوطه مع المتهم خالد محمد السيد الفيشاوى تبين ان عددهاً مائه وسبعة وعشرين منشوراً معنون كل منها : الذكرى رقم ٦ لجمهورية ١٥ مايو الدكتاتوريه ، وجاء به نداء الى عمال مصر وهل يخفى عليكم حقيقة ما جرى فى ١٥ مايو سنه ١٩٧١ ان ما حدث هو صراع على السلطة بين جميع ورثة الدولة الدكتاتوريه التى اقامها عبدالناصر الكل تآمروا على بعضهم ولكن الصراع كسبه المتآمر الذى ساعدته المخابرات الامريكية كما تقول صحف امريكا علناً ، الافاق الذى كان آخر من يمكن تصوره حاكما ، واتفه شخص فى الضباط الاحرار **(انور السادات)** كانت الطبقات الرأسمالية الحاكمة تتطلب رئيساً يتناسب مع خياناتها ونذالتها ويكون رجل امريكا والاحتكارات الامريكية والخضوع امام اسرائيل ويعيد الاعتبار للملكية الخاصة الكبيرة .

ومن حيث ان ما جاء بالمنشور يتضمن تحريضاً على كراهية الحكم والازدراء به .

ومن حيث ان المتهم خالد محمد السيد الفيشاوى انكر التهمة المسندة اليه ولم يدفعها باى دفاع جدى .

ومن حيث ان المحكمة تلتفت عن انكار المتهم لأنه من قبيل الدفاع الذى قصد منه الافلات من العقاب لاطمئنانها الى شهادة شهود الاثبات سالفى الذكر

ومن حيث انه لكل ما تقدم يكون قد ثبت فى يقين المحكمة ثبوتاً لا شك فيه ان المتهم خالد محمد السيد الفيشاوى فى يوم ١٩٧٧/٥/١٤ بناحية شبرا الخيمة محافظة القليوبية : وزع بغير تمييز على عدد من الناس منشورات تتضمن كراهية نظام الحكم المقرر فى القطر المصرى والازدراء به ويتعين عقابه بالمادتين ١٧١ ، ١٧٤ اولاً عقوبات .

ومن حيث ان الثابت من مطالعة الاوراق انه فى يوم ١٩٧٧/١/٢٢ تم تفتيش منزل المتهم السابع والثمانين مبارك عبده فضل حجى فى حضور زوجته بناء على اذن النيابة وعثر النقيب ابراهيم محمود السيد على تسعه عشر منشوراً معنون كل منها فلنناضل فى مواجهة سياسة القهر والتشريد ، وموجه الى جماهير الشعب جاء به : لم تكتف الطبقة الحاكمة بحدة المعاناة التى يعيشها شعبنا المصرى فأنياب الرأسماليين تمتد لتنهش الدخل المحدود للمواطن الكادح عبر حريق الاسعار الذى يشتد لهيبه ليلتهم دخول الكادحين موجها حياتهم الى جحيم لا يطاق ، لم يعد يكفيهم استغلالهم البشع الذى يدفع بالآلاف من مواطنينا الى الإقامة فى عشش الصفيح ومشاركة الموتى قبورهم فى مقام الامام ، ولم يكتفوا بتجريد حملاتهم العسكرية ضد المصريين المطالبين بحقوقهم العادله وسقوط العشرات من شهداء النضال العمالى على ايدى قوات القمع المركزى (شهداء عمال المحلة فى مارس سنة ١٩٧٥ ، وشهداء هيئة النقل العام فى سبتمبر سنه ١٩٧٥) لم يكتفوا بكل ذلك بل سارعوا بدعوة حلفائهم

من الرأسماليين العرب والاجانب ليشاركوهم فى نهب الشعب المصرى عبر ما سمى بسياسة الانفتاح فاصبحت حياتنا خاضعة لمشيئة السادة الجدد ، فالبنك الدولى يطلب رفع الدعم عن السلع الشعبية لترتفع اسعارها فيزيد ربح التجار المحليين والاجانب ، وتزايد تدفق السيل الجارف للسلع الاجنبية الى السوق المحلى الامر الذى يصيب الانتاج المحلى بالكساد مما يؤدى الى ارتفاع الاسعار وتفاقم البطالة . وانتهى المنشور الى المطالبة برفض سياسة الانفتاح لأنها لا تخدم سوى مصالح حفنة من العملاء والسماسرة .

ومن حيث ان المنشور يتضمن اخباراً وبيانات واشاعات كاذبة ومغرضة ، كما يتضمن بث دعايات مثيرة من شأنها تكدير الامن العام والقاء الرعب بين الناس والحاق الضرر بالمصلحة العامة .

ومن حيث ان الدفاع عن المتهم ردد فى مذكرة دفاعه ان هذه النشرة صادرة عن اسرة طلابية شرعيه تعمل فى اطار الشرعية ومع ذلك فهى مدسوسة على المتهم ولا علاقة له بها .

ومن حيث انه ليس بالاوراق من دليل يؤيد دفاع المتهم الذى ما قصد منه سوى الافلات من العقاب ومن ثم ترى المحكمة الالتفات عنه .

ومن حيث ان حيازة المتهم لتسعة عشر منشوراً يقطع بأن هذه المنشورات كانت معدة للتوزيع واطلاع الغير عليها .

ومن حيث انه لكل ما تقدم يكون قد ثبت فى يقين المحكمة ثبوتا لا شك فيه ان المتهم مبارك عبده فضل حجى فى يوم ١٩٧٧/١/٢٢ بائرة قسم المعادى محافظة القاهرة : حاز نشرات مطبوعة معدة للتوزيع تتضمن اخباراً وبيانات واشاعات كاذبة ومغرضة وبث دعايات مثيرة من شأنها تكدير الامن العام والقاء الرعب بين الناس والحاق الضرر بالمصلحة العامة ، ويتعين عقابه بالمادة ١٠٢/١-٣ مكرر عقوبات .

ومن حيث انه ثابت من الاطلاع على الاوراق انه فى يوم ١٩٧٧/١/١٩

بدائرة قسم روض الفرج - محافظة القاهرة بناء على اذن النيابة بضبط وتفتيش شخص ومسكن المتهم الثانى والعشرين بعد المائه محمد احمد عيد الشهير بحمدى عيد ، انتقل الرائد ماجد الجمال الى منزل المتهم وقام بتفتيشه وعثر على مجموعة من المنشورات المطبوعة معنون كل منها بعبارة : "**وكشف الوسط عن وجهه القبيح**" يتضمن نداء الى اهالى روض الفرج جاء به ان السلطة قد اعتقلت بعض اعضاء تنظيم اليسار لأنهم يعبرون بصوت عال عن معاناة الشعب التى يتهامس بها خوفاً من البطش ورفعوا مع بقية الشباب الثورى بالقسم شعارات تطلب رفع الاجور وتخفيض الاسعار واستمرار دعم السلع الاساسيه ، كما طالب المنشور معالجة سوء الخدمات التعليمية والصحية والمرافق فى الوقت الذى تعتمد فيه الحكومة الملايين لتجميل شارع الهرم (**شارع الدعارة**) مفخرة الانفتاح متناسية ملايين الشعب الكادح المريض بسوء التغذية ، وانتهى المنشور الى ان الشعب قادر على اسقاط مرشحى الحكومة بسبب المأساة التى يعيشها نتيجة الانفتاح والدخول عليهم بالشعارات الزائفة مهما كان الارهاب ومهما كانت التضحيات .

ومن حيث ان المنشور يتضمن اذاعة اخبار وبيانات واشاعات كاذبة ومغرضة وبث دعايات مثيرة من شأنها تكدير الامن العام والقاء الرعب بين الناس .

ومن حيث ان المتهم انكر التهمة المسندة إليه ولم يدفعها بأى دفاع جدى .

ومن حيث ان تكرار المنشور وضبط اعداد كثيرة منه فى حيازة المتهم يقطع بانه كان معداً للتوزيع واطلاع الغير عليه .

ومن حيث انه لكل ما تقدم يكون قد ثبت فى يقين المحكمة ثبوتاً لا شك فيه ان المتهم محمد احمد حمدى عيد الشهير بحمدى عيد فى يوم ١٩٧٧/١/١٩ بدائرة قسم روض الفرج محافظة القاهرة : حاز محررات معدة للتوزيع تتضمن اخباراً وبيانات واشاعات كاذبة ومغرضة وبث دعايات مثيرة من شأنها تكدير

الامن العـام والقـاء الرعب بين الناس ، ويتـعـين عـقـابه بالمادة ١٠٢/١-٣ مكرر عقوبات .

ومن حيث انه عن المضبوطات فترى المحكمة مصادرتها ماعدا الكتب منها عملا بنص المادة ٣٠ من قانون العقوبات .

ومن حيث انه وقد انتهت المحكمة من معالجة هذه الدعوى والفصل فيها فانه لا يفوتها ان تعرض لما حفلت به الدعوى من خصائص عامة ، فقد اتسمت بالضخامة اذ بلغ عدد المتهمين فيها مائه وسته وسبعين متهما ، كما ان الزمن الذى استغرقته احداثها قد بلغ حوالى خمس سنوات منذ سنة ١٩٧٣ حتى منتصف عام ١٩٧٧ واتسع نطاقها مكاناً فامتد من اقصى الشمال الى اقصى الجنوب وشمل معظم مناطق الجمهورية ، ثم ان وقائع تلك الدعوى قد تعددت وتنوعت ، كما انها انتظمت عديداً من القضايا جمعها قرار اتهام واحد وفوق ذلك فإن المحكمة لا يفوتها ايضاً ان تبدى ملاحظات تتمثل فيما يلى :

أولاً: انه فى غضن فترة وجيزة عاصرت ولحقت احداث ١٨ و١٩٧٧/١/١٩ تم القبض على اعداد غفيرة من الاشخاص قارب الالف عدداً ولكن لم يقدم منهم الى المحاكمة الجنائية سوى مائه وسته وسبعين متهما ومع ذلك فقد برأت المحكمة هؤلاء المتهمين إلا قليلا منهم اما لعدم توافر اركان الجريمة واما لانعدام الدليل أو الى ضعفه وتفاهته بصورة واضحة وصريحه .

ثانياً : فى كثير من الاحيان قامت النيابة العامة باجراء التحقيق خارج مبنى النيابة اذ باشرت التحقيق اما فى مبنى هيئة الامن القومى أو فى مبنى مباحث امن الدولة أو من سجن القلعة وغيره من السجون مما لا يشعر المتهمين بالطمأنينه عند مباشرة اجراءات التحقيق معهم .

ثالثاً: تم ضبط كميات هائلة من الكتب والصحف والنشرات والمذكرات والاوراق الشخصية ، وقد طرحت هذه الاوراق على ضخامته على المحكمة وكان

يجب تنقيتها واستبعاد ما ليس له اتصال بأدلة الدعوى فلا يطرح منها على القضاء الا ما رجح ان يكون منتجا فيها .

رابعاً : صدر أمن نيابة امن الدولة العليا بضبط المتهم محمد شهاب سعد بدر وتفتيش منزله بتاريخ ١٩٧٧/١/٢١ الساعة السابعة والنصف مساء وقد قرر والد المتهم السيد المستشار سعد بدر والد المتهم وهو طالب يقيم معه ، قرر فى اقواله التى ادلى بها امام النيابة بتاريخ ١٩٧٧/٣/٧ والتى تطمئن المحكمة الى صحتها ومطابقتها الحقيقة ان رجال المباحث قاموا بتفتيش منزله بتاريخ ١٩٧٧/١/١٩ رغم اعتراضه بأنه يتمتع بالحصانه القضائية ،وعندما طلب الاطلاع على اذن التفتيش اخبره الضابط الذى اجرى التفتيش ويدعى بدر القاضى ان الاذن بالادارة ، ثم اعيد تفتيش منزله مرة اخرى بعد منتصف ليلة ١٩٩٧/١/٢٢ بمعرفة الضابط صلاح رستم رغم اعتراضه بأنه مستشار وتبين بعد ذلك انه قد حرر محضر واحد مؤرخ ١٩٧٧/١/٢٢ بمعرفة الضابط بدوى القاضى . ويستفاد من ذلك ان منزل المستشار قد فتش مرتين مره بتاريخ ١٩٧٧/١/١٩ واخرى بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٢ وهى التى حرر عنها محضر التفتيش المؤرخ ١٩٧٧/١/٢٢ وهذا يعنى انه قد انتهكت حرمة منزل السيد المستشار اذ تم تفتيشه دون اذن بتاريخ ١٩٧٧/١/١٩ كما ان التفتيش فى المرتين قد وقع بالمخالفة لاحكام قانون السلطة القضائية التى تستلزم استصدار اذن من اللجنة التى نصت عليها المادة ٩٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية عملاً بحكم المادة ٩٦ من ذات القانون والتى تضمنت احكام الحصانة القضائية التى اسبغت على رجال القضاء وهى احكام تتعلق بالنظام العام .

ومن حيث انه وقد انتهت المحكمة من معالجة الدعوى والفصل فيها فإنها تصدر حكمها فيها على النحو الوارد بالمنطوق .

فلهذه الاسباب

بعد الاطلاع على المواد سالفة البيان

حكمت المحكمة :

أولاً : بانقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم الخامس والثمانين زكى مراد ابراهيم بوفاته .

ثانياً: غيابياً بالنسبة للمتهمين السابع احمد بهاء الدين شعبان والثالث عشر محمد محمد محمد فتيح والتسعين عبدالقادر احمد شهيب والثامن والخمسين بعد المائه احمد فؤاد نجم وحضورياً للباقين .

ثالثاً : برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى امام هذه المحكمة بوصفها محكمة امن الدولة العليا .

رابعاً: برفض الدفع ببطلان امر الاحالة .

خامساً: برفض الدفع ببطلان اذن الضبط والتفتيش الصادر من رئيس نيابة امن الدولة العليا بتاريخ ١٩/١/١٩٧٧ .

سادساً : بقبول الدفع ببطلان الاجراءات التى قام بها رجال هيئة الامن القومى فى الدعوى رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ حصر امن دولة عليا .

سابعاً : بمعاقبة كل من المتهمين الثالث طلعت معاذ رميح والثامن احمد مصطفى اسماعيل والرابعه والعشرين شوقيه الكردى نصر شاهين والخامسة والعشرين فاتن السيد عفيفى والسادس والعشرين رزق الله بولس رزق الله والثامن والعشرين ماجده محمد عدلى والتاسع والعشرين عمر محمود عبدالمحسن خليل والرابع والاربعين محمد حسن محمد بنوان والخامس والخمسين عدلى محمد احمد عليوه والحادى والثمانين خالد محمد السيد الفيشاوى والتاسع والستين بعد المائة ايمان عطيه محمد بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه مائة جنيه .

ويمعاقبة كل من المتهمين العاشر سيد احمد حفنى والخامس عشر محمد هشام عبدالفتاح ابراهيم والسابع والاربعين محمد كمال عبدالفتاح شعيب والسابع والخمسين لطفى عزمى مصطفى والسابع والثمانين مبارك عبده فضل والثانى والعشرين بعد المائه محمد احمد عيد الشهير بحمدى عيد والثالث والعشرين بعد المائه محمد محمد فتحى عبدالجواد والرابع والستين بعد المائة محمد محمود جاد النمر والسبعين بعد المائة امال حسين حافظ جامح بالحبس مع الشغل لمدة سنه واحدة وتغريمه خمسين جنيها وبراءتهم من باقى التهم المسندة اليهم .

ثامناً: ببراءة باقى المتهمين من التهم المسندة اليهم .

تاسعاً: بمصادرة ماعدا الكتب من المضبوطات .

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسه يوم السبت الموافق ١٩ من ابريل سنة ١٩٨٠ .

رئيس المحكمه

حكيم منير

البـــاب الثانى

حوادث ١٩ يناير سنة ١٩٧٧

بمحافظة الجيزة



الفصل الاول

محاضر الشرطة

(١) فى الساعة الثامنة من صباح يوم ١٩يناير سنة ١٩٧٧ حرر الملازم اول جاد جميل يوسف رئيس التحقيقات بقسم شرطة امبابه تحت اشراف العقيد يحيى زكى مأمور القسم محضره الذى اثبت فيه انه نظراً لاحتمال وقوع حوادث شغب واعلان الحالة جيم منذ أمس الموافق ١٩٧٧/١/١٨فقد تبين من نتيجة المرور على شركات الشوربجى ان الوردية الليلية انصرفت الساعة السادسة من صباح اليوم وظلت متواجدة امام المصنع لتحريض عمال الوردية الصباحية على عدم الخدمة اليوم وتم اقناع من اراد الدخول منهم للمصنع للعمل بالانضمام اليهم وسار افراد الورديتين على هيئة جماعات الى مصنع الشرق حيث انضم اليهم عمال قسم النسيج بمصنع الشرق وتوجهوا الى مبنى المطابع الاميرية فى محاولة لاخراج عمالها الذين رفضوا فى بادئ الامر وحاولوا تفريقهم بالمياه من داخل ورش المطابع الا انهم بدأوا فى القاء الحجارة من الخارج وتهشم بعض زجاج هيئة المطابع الاميرية واصيب ثلاثة عمال وعندما اخطر اللواء مدير الامن بذلك امر بتوجيه قوات الامن المركزى للمنطقة الا انه سمح لعمال المطابع بالانصراف دون عمالة اليوم من المطابع الاميريه الذين خرجوا الى منازلهم وانضم بعضهم للمتظاهرين ، وعندئذ قامت مجموعة من المتظاهرين بالمرور امام مبنى القسم واخذوا يرددون بعض الهتافات العدائية ضد الحكومة ومنها (بالطول بالعرض حانجيب ممدوح الارض) وقذفوا

القسم بالحجارة فتهشمت بعض نوافذ الواجهة وتم ضبط اثنتين منهم وهما محمود محمد طه وابراهيم عطيه ابراهيم الطالبان ولاذ الباقى بالفرار عندما هاجمتهم قوات الامن المركزى .

(٢) وفى حوالى الساعة العاشرة والنصف صباحا عقب وصول قوات الامن المركزى رئاسة اللواء صلاح امين للقسم وردت اشارة من مهندس سكة حديد امبابه تفيد خروج العمال والاهالى بمظاهرات وقيامهم بوضع اجسام صلبه على خطوط السكه الحديد تهدد مرور وتعطل سير القطارات وتعرض حياة الركاب للخطر ، فقام اللواء مساعد المدير ويصحبته العميد مساعد فرقة الشمال ومأمور القسم وبعض ضباط القسم ، بتشكيل من قوات الامن المركزى حوالى مائه جندى بالاتجاه الى داخل محطة سكة حديد امبابه والى اول نفق المنيرة برياسة اللواء صلاح امين للتعامل مع المتظاهرين ، ولكن عند التعامل تبين ان عدد المتظاهرين اخذ فى التزايد من داخل منطقة المنيرة وظل التعامل معهم حتى الساعة الحادية عشر صباحاً تقريباً وتم طلب تشكيلات اخرى للمعاونة فى السيطرة على الموقف ولكنها تأخرت فى الوصول وكانت الذخيرة الخاصة بالقوة قد اوشكت على النفاذ فصدرت الاوامر من مساعد مدير الامن بسحب القوات تباعا الى ان وصلت الى مقر تشكيلها الاساسى بالقرب من ميدان الكيت كات لتزود بالذخيرة وتركت قوات امناء الشرطة السريين والجنود برياسة الضباط المسئولين للزود عن القسم من اى تعد .

(٣) وفى الساعة الثانية عشر ظهرا وخمسة عشر دقيقة اثبت الملازم اول جاد يوسف بمحضره الثانى تحت اشراف العقيد يحيى محمد زكى مأمور قسم امبابه انه اثناء مطاردة قوات امن القسم لجمهور المتظاهرين بقصد الاعتداء على مبنى القسم وعقب تكسير بعض نوافذ الدور العلوى والسفلى

بالحجارة تم اعتدائهم على سيارة مباحث امن الدولة وكسر زجاج سيارة فرقة الشمال المتواجدين داخل فناء القسم الخلفية المطلة على الحجز واشتعال النيران بالسيارة الاولى واحتراقها وكسر زجاج سيارة القسم التابعة للشرطة وبدأ صدور طلقات نارية من جمهور المتظاهرين موجهة تجاه القسم تبينها بعض أمناء الشرطة الذين صعدوا الى الدور العلوى وسطح القسم لاستطلاع عددهم، وعقب محاولة مأمور القسم الاتصال المتكرر بقوات الامن المركزى ومساعد الفرقة والنقيب مصطفى ماهر من مباحث امن الدولة أمر اللواء مدير الامن عن طريق جهاز اللاسلكى المأمور باستخدام كافة الوسائل المتاحة للدفاع عن القسم، حتى آخر لحظة لحين حضور قوات الامن المركزى ، فاصدر المأمور اوامره باطلاق الاعيرة النارية باشراف نائب المأمور فى الهواء لارهاب المتظاهرين الذين اوشكوا دخول القسم الامامى عقب تسلل بعضهم من الباب الخلفى واشعالهم النيران بسيارة مباحث امن الدولة ، وقد ظلت الاعيرة النارية تطلق فى الهواء لمدة ما يقرب من نصف ساعة تقريباً كانت تتبادل بين المتظاهرين والامناء من خلف سواتر داخل مبنى القسم وخارجه وقد نجم عن ذلك اصابة العريف السرى كمال جمال عامر من قوة وحدة مباحث القسم بعيار نارى بالصدر ودخوله مستشفى امبابه المركزى واصابة شخص مجهول توفى اثر اصابته ونقل لمشرحة مستشفى الحميات وتبين بعد ذلك انه يدعى فرج نبوى محمد سالم ، كما اصيب الملازم اول محمود فريد قريطم بمفصل الكوع الايمن من حجر القى عليه من المتظاهرين ، وكذلك اصيب الملازم اول محمد حسن جاب الله والامين عادل عبدالعظيم جمال الدين والجندى محمد السيد حسنين ، كما كسرت الواح زجاج القسم والسجل المدنى ومخازن المديرية واتلفت نوافذ مخزن التعبئة وفقدت العهدة الموجودة به واصيبت سيارة الاطفاء

التى حضرت لاطفاء سيارة مباحث امن الدولة المشتعلة واصيب من طاقم سيارة الاطفاء كل من : السائق حمدى محمد عبدالمجيد والرقيب عبدالمجيد هيكل والشرطى فايز فرحات وعبدالرازق رجب وشعبان حميده وذلك نتيجة قذفهم بالحجارة من المتظاهرين . كذلك اصيب بعض الموجودين بحجز القسم من القاء الحجارة على مبنى القسم من الخلف .

وقد تمكنت قوة القسم من ضباط وامناء وجنود ووحدة المباحث من ضبط كل من المتهمين المشتركين فى المظاهرة التى حاولت اقتحام مبنى القسم وهم : بسوس السيد محمد حسن ، احمد فرغلى خليل ، محمد عبدالرحمن عزام ، رضا شمس الدين ابراهيم ، جمال محمد السيد ، محمود هاشم محمد ، الدسوقى محمد محروس ، فتحى عبدالعزيز حجاج ، محمد الشاذلى محمد ، جمال محمد غزال ، عادل شعبان احمد ، حسنى محمد محمد السيد ، محمد ابراهيم فرج ، صلاح محمد حسن ، ضرغام مصطفى السيد ، ابراهيم فايق خليل سلامه ، محمد يوسف مشعل ، فرج عبدالعال على ، مجاهد معوض مجاهد .

ثم حضرت قوات الامن المركزى برئاسة اللواء صلاح امين متقدمة بفصائل تجاه القسم وسيطرت على الموقف بميدان القسم والشوارع الفرعية المؤدية إليه فقط مع استمرار تواجد جمهور المتظاهرين يلقون الحجارة عن بعد على قوات الامن المركزى .

(٤) وفى الساعة الثانية والنصف من ظهر يوم ١٩/١/ ١٩٧٧ حرر الملازم اول محمد حسن جاب الله من قسم شرطة امبابه محضره الذى اثبت فيه انه اثناء قيامه وقوات الامناء والجنود بالتصدى لجموع المتظاهرين المعتدين على مبنى القسم والذين كانوا يلقون بالحجارة وكرات اللهب المشتعلة على مبنى

القسم، فقد تمكن من متابعة بعض الاشخاص المتصدرين للمظاهرة والذين يقومون بالقاء الاحجار والنيران المشتعلة ويحرضون باقى المتظاهرين على اقتحام القسم وانه قد شاهدهم وهم يقومون باتلاف السيارات والاشتراك فى احراق سيارة مباحث امن الدولة والتى كانت متواجدة بالفناء الخلفى للقسم ، وسيارة الشرطة وسيارة الاطفاء ، وانه اخذ فى متابعتهم حتى دخولهم الفناء الخلفى للقسم ثم قام بارتداء بلوفر بنى اللون بعد خلع السترة العسكرية حتى تمكن من الوصول الى مكانهم فى وسط المتظاهرين وقام بضبطهم بمساعدة الامناء والجنود الذين توجهوا ناحيته لاتمام عملية الضبط وقد تبين ان المضبوطين هم : مرسى السيد محمد حسن محجوب ، احمد فرغلى خليل ، محمد عبدالرحمن على عزام ، جمال محمد السيد احمد، محمد هاشم محمد فرغلى ، رضا شمس الدين ابراهيم عبدالعال .

(٥) كما حرر الملازم اول جاد جميل يوسف محضره الثالث فى الساعة الثانية والنصف بعد الظهر يوم ١٩/ ١/١٩٧٧ الذى اثبت فيه انه اثناء تصديه وقوات الامناء والجنود جموع المتظاهرين المعتدين على مبنى القسم ، اخذ فى متابعتهم حتى دخولهم الفناء الخلفى للقسم ثم قام بارتداء چاكت زيتى اللون حتى تمكن من الوصول اليهم فى اماكنهم وسط المتظاهرين وقام بضبطهم بمساعدة الامناء والجنود الذين هرعوا إليه لاتمام عملية الضبط وقد تبين ان المضبوطين هم : محمد ابراهيم فرج ، صلاح محمد حسن ، ضرغام مصطفى السيد ، ابراهيم فايق خليل سلامة ، وفرج عبدالعال على ، وانه اثناء اقتياده للمذكوريم للقسم وجد المدعو مجاهد معوض مجاهد يقف على مقربة من المتظاهرين وبمناقشته تبين انه يقيم بامبابه ولكنه لم يشاهده يشارك المتهمين اعتدائهم على القسم .

وفى الساعة الثانية والنصف بعد ظهر يوم ١٩/١/١٩٧٧ حرر الملازم محمد محمد عرابى رئيس الدوريه اللاسلكيه محضره الذى اثبت فيه انه اثناء مشاركته لقوات الامناء والجنود بالتصدى لجموع المتظاهرين المعتدين على مبنى القسم وانه بمتابعته للاشخاص المتصدرين للمظاهرة حتى دخولهم الفناء الخلفى للقسم ، فقام بارتداء قميص ملكى ملون حتى تمكن من الوصول الى مكانهم فى وسط المتظاهرين وقام بضبطهم بمساعدة الامناء الذين هرعوا اليه لاتمام عملية الضبط وقد تبين أن المضبوطين هم : محمد الدسوقى محمد محروس ، فتحى عبدالعزيز حجاج ، جمال محد غزال ، محمد الشاذلى محمد، عادل شعبان احمد ، حسنى محمد السيد ، محمد يوسف مشعل.

(٦) وفى الساعة التاسعة والنصف مساء يوم ١٩/ ١/ ١٩٧٧ حرر الرائد محمد عاصم عبدالحق رئيس نقطة الحوامدية محضره الذى اثبت فيه ان الدكتور محمد عطية الكفراوى مدير مستشفى الحوامدية العام اتصل تليفونياً وابلغه بوصول الطفل خالد محمد عبدالوهاب مصاب من طلق نارى وانه توفى بعد وصوله للمستشفى ، وانه انتقل بعد ذلك الى المستشفى حيث حضر والد الطفل محمد عبدالوهاب احمد العامل بمجلس مدينة الجيزة وابلغه ان ابنه يبلغ حوالى عشرة اعوام وانه عندما سمع على المظاهرات فى الطريق عند بلدة ابوالنمرس ذهب للتفرج عليها فاصيب بعيار نارى من مجهول وكان ذلك فى الساعة الرابعة مساء بالطريق الزراعى مصر اسيوط ، واضاف ان المظاهرات كان فيها ناس بتضرب نار .

(٧) كمات قام المقدم حسين عرفه مفتش مباحث شمال الجيزة بتحرير محضر بتاريخ ٢٣/ ١/ ١٩٧٧ الساعه الخامسه مساء الذى اثبت فيه انه بالنسبة لحوادث الشغب والمظاهرات التى وقعت بدائرة امبابه كانت سكة حديد

امبابه وقطار المناشى المار بها مسرحاً لهذه الحوادث وتعرضا للتلف والحريق حيث قام المتظاهرون باحتجاز القطار اعلى نفق المنيرة بأن قاموا بوضع قضبان حديدية على شريط السكة الحديد فوق القطار وقيامهم بحرق بعض عرباته وقد نجم عن هذه الاحداث استغلال بعض العناصر من الاشقياء الفرصة وقيامهم بعمليات سلب ونهب لمحتويات القطار وذلك اثناء انشغال اجهزة الشرطة بالتصدى والتعامل مع المتظاهرين وما ان تمكنت اجهزة الشرطة المختلفة من السيطرة على حالة الامن حتى نشطت اجهزة البحث الجنائى بالتخطيط لضبط مرتكبى حوادث التخريب والاتلاف وسرقة بعض محتويات قطار المناشى وقد اعدت خطة بحث اعتمدت على عنصرين اولهما اجراء التحريات فى مسرح الحادث والتى اعتمدت على الرؤية والمراقبة الشخصية للضباط والقوات السرية التى اندست وسط المتجمهرين ومثيرى الشغب وجمع المعلومات الصحيحه والمستقاة من المواطنين الشرفاء الذين استنكروا هذه الحوادث . وثانيهما رصد تحركات المسجلين والمشهود عنهم ارتكاب حوادث السرقات والتعدى على المرافق العامة وعملاء هذه المسروقات . وقد انيط بتنفيذ هذه الخطه الى كل من: النقيب محمود حنفى بركات رئيس وحدة مباحث قسم امبابه والنقيب سمير بدوى الضابط بادارة البحث الجنائى والنقيب بهاء الدين مصطفى الضابط بادارة البحث الجنائى والملازم اول اسامة كامل ضابط مباحث قسم امبابه .

وقد اسفرت التحريات والمعلومات المستقاة من المصادر السرية الموثوق بها والتى تجمعت لدى فريق البحث على ان بعض العناصر من الاشقياء والمسجلة جنائياً اشتركت فى عمليات سلب ونهب محتويات القطار وقد تم رصد تحركاتهم فى تلك الفترة الامر الذى تأكد معه اشتراكهم بالفعل وقد تم ضبطهم وهم :

١ – فضل محمد محمد الفضالى تاجر خرده وقد تم ضبط كمية من مفصلات ابواب القطار وهى من النحاس الاصفر بمسكنه واعتراف بالاستيلاء عليها من قطار المناشى بعد اندلاع النيران فيه .

٢ – حمدى ابراهيم على تاجر خرده وقد تم العثور على كمية من مفصلات القطار وكذلك قواعد مرواح القطار وكمية من الكابلات الكهربائية الخاصة بانارة القصار واعترف بالاستيلاء عليها من القطار بعد احتراقه .

٣ – سيد احمد الدجوى بائع ملح وقد اسف تفتيش مسكنه عن العثور على جوال من القطن اعترف بالاستيلاء عليه من كراسى القطار بعد تمزيقها .

٤ – صبحى على يونس بقال وبتفتيش مسكنه تم العثور على باب خشبى اعترف بالاستيلاء عليه من مقر وحدة الاتحاد الاشتراكى بميدان الترولى بامبابه اثناء حوادث المظاهرات والشغب .

٥ – فوزيه محمد محمود زوجة فرحات عبدالرحمن حسن وقد اسفرت المعلومات على انها تخفى بمسكنها بعض متعلقات القطار وبمواجتها اعترفت وقررت :

٦ – ان المدعو صالحى عبدالصادق الشاعت اشترى منها جوال مملؤ باجزاء من القطار وبضبط المذكور اعترف بذلك وارشد عن مكان اخفائه حيث انتشله من ترعة مياه كان يخفيه فيها وعثر بداخله على كميات ممن الالومنيوم المنصهر وكذلك قواعد المراوح الخاصة بالقطار وبعض اسلاك الانارة وفوانيس القطار.

٧ – مصباح عتريس تاجر خرده وقد تم العثور بمسكنه على بعض قواعد مراوح القطار واجزاء من سوست العربيات وثلاث مصدات خاصة بعربيات القطار .

(٨) وبتاريخ ١٩٧٧/٢/١ الساعة الثانية عشر ظهرا حرر المقدم محمد ماهر الرملى محضره الذى اثبت فيه انه بالنسبة لاحداث الشغب التى حدثت بدائرة قسم امبابه يوم ١٩٧٧/١/١٩ فقد افادت معلومات مصادر الفرع ان بعض عناصر حزب التجمع الوطنى التقدمى بمنطقة قسم امبابه قد قادت وشاركت وحرضت على المظاهرات التى حدثت بهذه المنطقة فى هذا اليوم والتى ترتب عليها قتل واصابة عدد من المواطنين ورجال الشرطة وتعطيل واتلاف المواصلات العامة وتخريب بعض المنشآت العامة والخاصة . ومن بين تلك العناصر كل من :

١ - على عبدالحميد على عبدالقادر خريج كلية الاقتصاد والعلوم السياسيه عضو حزب التجمع الوطنى التقدمى ومعروف بميوله الناصرية . وتفيد المعلومات من ان المذكور قام بالتحريض والاشتراك فى اثارة الجمهور عند مقر مبنى وحدة الاتحاد الاشتراكى بجزيره محمد التى حدث بها عدة تلفيات، كما تزعم العناصر التى احدثت تلفيات بسكة حديد امبابه وقسم شرطة امبابه وكان يردد الهتفات التاليه : يسقط انور السادات وچيهان لابسه موده وعشرة قاعدين فى اوده . مات الوحش وعاش الجحش . لم كلابك يا ممدوح .

٢ - محمد فرج عطيه احمد محاسب بشركة الشوربجى بامبابه ومقرر حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى بامبابه وممن كانت له تحركات مضادة عام ١٩٧١ حيث قام بتحريض العمال على التظاهر احتجاجاً على استقالة المحكوم عليه على صبرى .

وقد قام المذكور خلال الاحداث الاخيرة بمشاركة على عبدالحميد عبدالقادر فى اعمال التحريض والاشتراك والاثارة السابق التنويه عنها .

٣ - محمد محمد عيد عضو لجنة منظمة الشباب بوحدة مدينة امبابه معروف بميوله الناصرية وممن اشتراكوا فى احراق مبنى محطة سكة حديد امبابه .

وافادت المعلومات ان المواطنين المذكورين بعد لديهم معلومات قد تفيد فى كشف بعض جوانب حوادث الشغب التى وقعت بمنطقة قسم امبابه وهم :

١ - محمد مسعود صاحب مقهى بحى المنيرة وعلم انه هدد المتظاهرين الذين حاولوا التعدى على مقهاه باطلاق النار عليهم .

٢ - جمال الدين محمد قطب خطيب مسجد الهنيدى بامبابه وعضو فنى بمجمع البحوث الاسلامية بالازهر وقد تقدم المذكور بمذكرة للفرع اوضح فيها ان كلا من على عبدالحميد عبدالقادر ومحمد فرج عطيه احمد قد اشتركا فى حوادث الشغب .

٣ - عبدالجواد عبدالجواد بخيت امين وحدة الاتحاد الاشتراكى وسكرتير حزب مصر بوحدة اسكان ناصر . وقد علم ان المذكور لديه معلومات عن المشاركين فى هذه الحوادث إلا انه قرر انه يخشى من التعدى عليه حالة تقدمه للشهادة بصفة رسيمة .

٤ - صلاح مصطفى مسئول الشباب بحزب مصر العربى الاشتراكى بقسم امبابه كان من ضمن من شاهدوا اشتراك المذكورين فى احداث الشغب علماً بأنه على معرفة وثيقة بهم بحكم موضعه التنظيمى .

الفصل الثانى

معاينة النيابة لمحطة سكة حديد امبابه

وسؤال ناظر المحطة

فى يوم ٢٢/ ١/١٩٧٧ قام وكيل اول نيابة الجيزة الكلية بسؤال محمود على السيد النمر ناظر محطة سكة حديد امبابه الذى افاد انه كان يباشر عمله بالمحطه صباح يوم ١٩/ ١/ ١٩٧٧ وانه لاحظ وجود تجمهر بالقرب من نفق امبابه واعتراض عربة اتوبيس النقل العام رقم ١٧٣ واتلاف زجاجها ، فصعد على البلوك لمراقبة الحالة ، وفى حوالى الساعة التاسعة والنصف لاحظ ان بعض المتظاهرين بدأوا يصعدون فوق النفق باعداد كبيرة ويقفون على شريط السكة الحديد وفقاموا برفع بعض القضبان التى كانت مرتكزه بطول الشريط وطولها حوالى ١٨ متر وقاموا بوضعها بالعرض على الشريط بغرض تعطيل القطارات عن السير وانقلابها واتلافها ، فقام بابلاغ الرئاسة لاخطار المحطات القريبة والمجاورة من الناحيتين حتى يلاحظ سائقى القطارات الحالة ويقومون بتهدئة السرعة . كما قام باخطار الشرطة . واثناء عبور القطار رقم ٨٩ نوم القادم من اسوان الى القاهرة فوجئ بالمتظاهرين يقذفونه بالطوب . وفى حوالى الساعة العاشرة والنسف صباح يوم ١٩٧٧/١/١٩ أبلغ تليفونيا كالعادة بالقطار رقم ٤١٩ القادم من دهشور الى القاهرة وكان الاهالى قد ابلغت بعد قيام القطار من بلوك (١) بولاق ان المتظاهرين وضعوا بعض القضبان امام

القطار على شريط السكة الشغال فيها ، وكان على عامل المزلقان المختص بين بلوك (١) بولاق وبين امبابه ان يضع كبسول الخطر المخصص لانذار السائق القادم على الشريط لحجز القطار وتنبيهه لكى يقف ، وفعلاً وقف القطار قبل منطقة التجمهر وصادف وقوفه بعرباته الاحدى عشر على طول شريط السكة الحديد امام مصنع الشوربجي والشونه المخصصه لحفظ القطن . وفى الساعة الحادية عشر والنصف ابلغه عامل بلوك (١) القريب من محل الحادث خلف القطار ان الاهالى المتظاهرين بدأت فى اشعال النار فى عربات القطار، وكان مفتش الحركة قد وصل فسارعنا بسحب الجرار قبل اشعال النار فيه واتلافه خاصة وانه كان مرفق به كالعادة مخزن السولار الخاص بتشغيله خشية تدميره وتهديد المنطقة كلها ، وفعلاً تم سحب الجرار بالرغم من قيام الاهالى بمحاولة التعدى على المسئولين بالحجارة وكانت النار قد بدأت تشتعل فى العربات وقد تم اخطار المسئولين وتوجهت قوات الامن المركزى للسيطرة على الحالة .

وفى حوالى الساعة الثانية بعد الظهر انسحبت قوات الامن المركزى ولاحظ ان الاهالى متجهة الى المحطة فاوقف صرف التذاكر ونبه على الموظفين بغلق النوافذ والابواب للسيطرة على الحالة ، وعندما اقترب المتظاهرون بدأوا بقذف المحطه ومبنى المدرسه المجاورة ومبنى برج تشغيل التحكم المركزى بالطوب فتوجه وبعض معاونى المحطه للابلاغ وبعد ذلك عادوا فوجدوا المحطه مشتعلة وكذلك اكشاك الفراشين ومخزن الجاز والهندسه .

وعندما سئل عن الساعة التى بدأ فيها مداهمة القطار والمحطه ، قال انهم بدأوا فى مهاجمة القطار الساعة الحادية عشر من صباح يوم

١٩٧٧/١/١٢ ومبنى المحطة حوالى الساعة الرابعة بعد انسحاب قوات الامن المركزى ، وان عدد المتظاهرين كان يزيد على خمسة آلاف شخص ، وان جميع عربات القطار وعددها ١١ عربة قد اتلفت وان ركاب القطار قد غادروه بمجرد توقفه .

المعاينة

وعقب الانتهاء من استجواب ناظر المحطة قرر وكيل النيابه المحقق الانتقال الى مكان الحادث للمعاينة ومعه المقدم بركات محمد بركات نائب مأمور قسم امبابه وقد بدء بمعاينة مبنى محطة امبابه ثم انتقل منها الى محل وجود القطار الذى اتلفه واحرقه المتظاهرون والمجاور لمصنع الشوربجى والشونة الملحقة به ثم انتقل بعد ذلك الى مكان الشونه لمعاينة القطن المحترق وقد بان له من المعاينة ما هو آت :

أولاً : معاينة محطة سكة حديد امبابه :

مبنى المحطة يرتفع عن سطح الارض بحوالى متر ونصف متر وهو مكون من جناحين ايمن وايسر والايمن مكون من ثلاث حجرات والايسر مكون من حجرتيين واخرى ثالثه تستعمل كمقهى لرواد المحطة .

وقد تبين منذ الوهلة الاولى آثار الحريق الظاهرة على المظلة الخشبية التى تظلل المبنى من الناحيتين المواجهة لباب المحطة وتلك المواجهة لشريط السكة الحديد وبكل من المظلتين الخشبية آثار الاحتراق ببعض اجزائه .

وقد بدأ وكيل النيابه بدخول الجهة الاولى على يمين الداخل من الباب العمومى للمحطة وهى خاصة بجميع معاونى المحطة وملحق بها غرفة اصغر مساحة بباب داخلى خاصة بمكتب التذاكر، وبمناظرة حجرة المعاونية تبين :

احتراق النافذة بضلفتيها الخشبية والزجاجية

واحتراق اجزاء من الخشب المحيط بالنافذة واثار تلوث احتراق بكافة انحاء الحجرة وعلى اقصى يمين الحجرة وفى مواجهة الداخل يوجد تبلوه كهربائى خاص بكهرباء المحطة والتحكم فى المصابيح الكهربائيه الخاصة بها وقد وجد هذا الصندوق محترقاً وما بداخله من اسلاك كهربائية غير صالح للاستعمال ، كما وجد آثار الاحتراق لكافة محتويات الحجرة من مكاتب وصواوين وادوات خاصة بالعاملين احترقت بالكامل ، وقد ذكر معاون المحطة اثناء المعاينة ان الحجرة كان بها صوانين من الخشب ومنضدة خاصة بالتليفون ومكاتب للعاملين احترقا بالكامل ، كما وجد بغرفة صرف التذاكر ساعة حائط محترقة بالكامل وكذلك وجدت جميع محتويات الحجرة محترقة بالكامل وكذلك نوافذ الحجرة الخشبية والزجاجية مليئة بالرماد والآثار المتبقية من حريق المنقولات .

اما حجرة ناظر المحطة الموجودة بالجناح الايسر للداخل من مبنى المحطة فقد وجدت هى ومحتوياتها كاملة لم يحدث بها اتلاف سوى ناقذة زجاجيه ومرآه حائط صغيرة .

واما الحجرة المخصصه لتخزين الطرود فقد وجد بابها محطما باكمله وبداخلها ميزان كبير الحجم وجد محطماً تحطيماً متعمداً ، كما وجدت نافذتى الحجرة محطمتين ، وكذلك الحجرة الثانية المجاورة والتى تستعمل كمقهى أو بوفيه لرواد المحطه وجدت به بعض الارائك الخشبية والمقاعد محطمه وكذلك زجاج نافذتى الحجرة .

كذلك اثبت بمحضر المعاينة وجود قطن محترق حوالى مائة كيلو على شريط السكة الحديديه قرر ناظر المحطه انها كانت ضمن الطرود . اما الحجرة المخصصة للعهدة المصلحية فقد وجد جميع ما بها محترقا وليس بها سوى آثار رماد واحتراق وكذلك الكشك الموجود بجوارها والمخصص لفراش المحطة . كما وجدت عربة ترولى صغيرة تستعمل فى الاصلاحات محترقة بالكامل ، اما المخزن فقد كان به اوان مملوءة بالكيروسين وجد محترقاً . اما المبنى الجديد الذى أنشئ للتحكم المركزى ولم يفتتح بعد فقد وجدت نافذته الزجاجية محطمة وتهدم بعض المبنى من اثر اتلاف متعمد .

واثبت وكيل النيابة بمحضر معاينته نزع احدى القضبان الحديديه .

ثانياً : معاينة مكان وجود القطار :

وقد ارشد معاون المحطة الى مكان وجود القطار الذى داهمه الموطنوان واحرقوه فوجد فى منطقة فضاء واسعة وبجوارها غرباً مدينة المنيره بامبابه والى الناحية البحرية مدينة العمال والى الشرق مصنع الكبريت ومصنع الشوربجى وشونة القطن الخاصة به التى امتدت اليها النيران .

واثبت فى محضر المعاينة عدم وجود القطار المحترق اذ تبين ان هيئة السكة الحديد قد سارعت بنقله الى محطة المخزن ببولاق الدكرور ، الا ان وكيل النيابه لاحظ وجود عدة قضبان من شريط السكة الحديد الى جوار شريط السكة الحديد .

ثالثاً : وصف الشونه :

مكان فسيح حوالى خمسة افدنه ويلتف حولها من الناحية الغربيه المطلة

على السكه الحديد سور من الطوب الاحمر والاسمنت ارتفاعه حوالى مترين باعلاه برج مراقبة صغير ووجدت الشونه مليئة ببالات القطن ، ووجدت الاقطان المحترقة مكدسه فى الركن الغربى البحرى من الشونه ويبلغ عددها حوالى ١٢٥ باله بها آثار احتراق بجوانبها وباعلى البلات فقط .

رابعاً : وصف القطار :

انتقل وكيل النيابه بعد ذلك ومعه معاون المحطه الى حيث توجد عربات القطار بمحطة مخزن بولاق الدكرور حيث وجد عربات القطار وعددها ١١ عربه احدها درجة اولى وعربتين درجة ثانية وباقى العربات الثمانية درجة ثالثة ، وشاهد جميع العربات تالفه ومحترقه عن آخرها وبدخول جميع العربات تبين ان النيران اتت على جميع المقاعد والاثاث وجسم العربات من الداخل كما اتت على ارض العربات وجميع نوافذ العربات والاثاث محترق عن آخره .

الفصل الثالث

سؤال ضباط الشرطة ومدير ملهى الباريزيانا

بمعرفة النيابة العامة

(١) سئل اللواء محمد صلاح الدين امين بمعرفة النيابة ١٩٧٧/٢/٨ ، وأعيد سؤاله بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٣، وسئل للمرة الثالثة بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٠ .

وتخلص شهادته فى انه فى اعقاب الاعلان عن القرارات الاقتصادية الاخيرة وما تلاها من واقعات التجمهر انتقل صبيحة يوم الاربعاء الموافق ١٩ يناير ١٩٧٧ الى قسم شرطة امبابه اذ بلغه نحو العاشرة صباحاً تجمهر عدد من الاهالى امامه ، فأصدر أمره الى ضابط ورجال المباحث ان يثبتوا فى مواجهة صفوف المتجمهرين الرافضين للتفرق توطئة لضبط قادة التجمهر البارزين ، واثر صدور هذا الامر قام النقيب بهاء ابراهيم الدين مصطفى الخليفى ابوطالب والنقيب حنفى بركات بضبط الحدثين محمود محمد طه وابراهيم عطيه ابراهيم من بين افراد هذا التجمهر .

وفى حوالى العاشرة والنصف صباحاً تلقى اخطارا من محطة السكة الحديدية بامبابة يتضمن ان الجموع المتجمهرة اخذت فى القاء الحجارة على القطار رقم ٨٩ القادم وقتذاك من اسوان متجها الى القاهرة ثم وضعت قضبانا من الحديد بعرض الخط الحديدى الذى تسير عليه القطارات لاعاقتها عن استئناف السير ، وعلى الفور هيأ قوة من شرطة الامن المركزى وتحرك بها قاصدا تلك المحطة واثناء الطريق اليها صادف جماعات من المتجمهرين هاجمت القوة رمياً بالحجارة بيد انه شق الطريق وتابع السير حتى بلغ المحطة وتوجه

على رأس القوة الى كوبرى المنيرة مارا فوق خطوط السكة الحديديه وعندئذ ابصر تجمهراً ثائراً قوامه عدة ألاف من الافراد يعتدون على رجال الشرطه كما وجد قطاراً محتجزاً بالمحطة وقضيبين لا يقل طول كل منهما عن عشرة امتار وضعهما المتجمهرين بعرض الخطوط الحديديه بعد ان افلحوا فى تثبيت اطرافها الى الاعمدة حاملة الاسلاك التليفونيه كى يحولوا بهذه الوسيلة دون مسير القطارات . وازاء ذلك كله تصدى ومرافقيه من رجال الامن للمتجمهرين الذين ركبوا متن الشطط واستمرت الحاله على هذا النسق مدة لاتقل عن الساعة اخذت بعدها كفة المتجمهرين فى الرجحان اذ كانوا قد ازدادوا عددا بينما كانت القوة قد مالت الى النقصان بسبب سقوط البعض من افرادها جرحى والبعض الآخر اجهادا واعياء ونفاذ ما كانوا يتزودون به من طلقات الرش ، الامر الذى دعاه الى ان يأمر الضباط بتجميع القوات والاحتماء بالمساكن المتاخمة ريثما يتصل برؤسائه طلبا للمزيد من القوات المهيأة بالاسلحة المناسبة ، ومن ثم سارع الى قسم شرطة امبابة حيث علم بانسحاب قوات الامن المركزى صوب ميدان الكيت كات فعاود اللحاق بها فى الوقت الذى اقبلت فيه قوات اخرى من فرق امن الجيزة يتصدرها العميد عزت محمد حسان وعدد من الضباط ومضت القوات الى مقر قسم شرطة امبابه حيث كان افراد التجمهر آنف الذكر قد بلغوا القسم وهم يتتبعون قوات الامن المركزى المنسحبه من منطقة كوبرى المنيرة وحاولوا اقتحام وتخريب القسم واحرقوا سيارة مباحث امن الدولة التى كانت تقف خلف القسم وحطموا اجزاء اخرى من سيارات الشرطه واصابوا عريفا سريا من قوة المباحث اصابة اودت بحياته . وصدا لزحف المتجمهرين ومنعا لهم من احتلال القسم قامت القوات باطلاق بعض الاعيرة النارية للتخويف والارهاب فارتدت الجموع المتجمهرة قاصدة الى كوبرى المنيرة حيث اخذت فى حرق عربات القطار القادم من دهشور ونهب محتوياته وسرعان ما انتشرت النيران وامتدت السنة اللهب فى شونه للاقطان تمتلكها شركة النصر للغزل والنسيج والتريكو **(الشوربجى سابقا)** فأتت على بعض

مـا بهـا . واضـاف الشـاهد انه علم من بعض رجـال الشـرطه ان نفـرا من المتجمهرين القى بالشونه قطعا من الاخشاب المشتعله انتزعها من عربات القطار المحترقة مما ساهم فيما وقع بها من حريق .

وقـد قـرر اللواء مـحـمـد صـلاح امين انه على الرغم من تصـدى قـوات الشرطة للمتجمهرين منذ التاسعه والنصف صباحا فقد امكن للمتجمهرين ان يتقدموا الى محطة السكه الحديدية ومخازنها مستأنفين الاعتداء عليها وطاردتهم قوة من الشرطه يترأسها العميد عزت محمد حسان وظلت هذه القوة تباشر مهامها صونا للمحطة مما يحيق بها حتى حان وقت حظر التجول واقبلت قوات من رجال الجيش فعززت ما كان من قوات الشرطه .

واضاف ان التجمهر الذى مارس العدوان بمنطقة قسم امبابه هو بعينه الذى مارس العدوان على محطة السكة الحديديه ومخازنها ومركباتها ، وقد تيسر للمتجمهرين سبيل التحرك بين المنطقتين قرب المسافة بينهما ومن ثم كانوا يتتبعون قوات الامن المركزى فى طريق انسحابها من كوبرى المنيرة الى مبنى القسم .

(٢) المقدم محمد ماهر الرمالى ضابط بادارة مباحث امن الدولة فرع الجيزة .

سئل المقدم محمد ماهر الرمالى فى يوم ١٩٧٧/٢/١٢ الساعة الثانية والنصف بعد الظهر بمعرفة النيابه بعد تقدمه ببلاغ ذكر فيه ان المعلومات والتحريات السرية اسفرت عن ان بعض اعضاء حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى بقسم امبابه وآخرين من ذوى الميول الناصريه الاعضاء فى منظمة الشباب قادت جموع المتجمهرين التى طافت بدائرة هذا القسم يوم ١٩٧٧/١/١٩ وقامت بتخريب المنشأت والتى ترتب عليها قتل واصابة عدد من المواطنين ورجال الشرطه .

وقد قرر فى التحقيقات ان مصادره اكدت ان من بين تلك العناصر كل من على عبدالحميد عبدالقادر خريج كلية الاقتصاد والعلوم السياسيه والموظف

بوزارة الحكم المحلى والمعروف بميوله الناصرية ، كما افادت المعلومات انه قام بالتحريض والاشتراك فى اثارة الجماهير امام مبنى وحدة الاتحاد الاشتراكى بجزيرة محمد واحدث بها عدة تلفيات كما تزعم العناصر التى احدثت التلفيات بمحطة سكة حديد امبابه وقسم شرطة امبابه وكان يردد الهتافات التالية :

لا حرية مع فساد يسقط انور السادات .

كما اضاف الشاهد ان من بين تلك العناصر محمد فرج عطيه احمد محاسب بشركة الشوربجي بامبابه ومقرر حزب التجمع الوطنى الوحدوى بامبابه وكانت له تحركات مضادة سنه ١٩٧١ حيث قام بتحريض العمال وقتذاك على التظاهر احتجاجاً على اعتقال المحكوم عليه على صبرى . وقرر الشاهد ان المذكور قام خلال الاحداث الأخيره بمشاركة على عبدالحميد عبدالقادر فى اعمال التحريض والاشتراك والاثارة .

كذلك افادت المعلومات ان شوقى محمد عيد عضو لجنة منظمة الشباب بوحدة مدينة العمال ومن المعروفين بميولهم الناصريه اشترك فى حرق مبنى محطه السكه الحديد بامبابه وعندما سئل الشاهد عن تاريخ ورود هذه المعلومات اجاب ، عقب حدوث احداث الشغب الأخيرة توالت على الفرع من بعض مصادر المباحث ما يفيد ويؤكد ذلك ، وان المصادر هى المرشدين وبعض المواطنين الذين طلبوا عدم الادلاء باسمائهم وان احدهم قدم مذكرة بذلك وهو جمال الدين محمد قطب .

(٣) الملازم اول جاد جميل يوسف ضابط بقسم شرطه امبابه .

سئل الملازم اول جاد جميل يوسف بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٧ فقرر انه فى حوالى الساعه الثامنه من صباح يوم الاربعاء ١٩ يناير سنه ١٩٧٧ تجمهر نفر من عمال الوردية الصباحية بمصنع شركة النصر للغزل والنسيج والتريكو **(الشوربجى سابقاً)** وامتنعوا عن دخول المصنع لمزاولة اعمالهم بعد ان انضم اليهم اخرون من عمال الوردية الليلية بالمصنع ذاته ومن عمال شركة النيل للكبريت وشرعوا فى وضع المواسير بعرض شارع ترعة السواحل

قاصدين عرقلة تحريك قوات الامن المركزى ، ثم توجهوا الى مصنع شركة الشرق للنسيج وقد انضم الى صفوفهم جمعا من عمال الشركة الأخيرة ، ومنها انتقلوا الى هيئة المطابع الاميرية محاولين اخراج عمالها بالقوة ولما اعرض هؤلاء عنهم اخذوا يقذفون مبنى الهيئة بالحجارة فخربوا بعضا من زجاجه واصابوا عدداً من عماله وفى اعقاب ذلك مضت الجموع المتجمهرة التى بلغ تعدادها حوالى الالفين حاملة الحجارة والزجاجات الفارغة ومزودة بقطع من الحديد وتفرعت الى قسمين اتخذ اولهما طريقه الى ميدان الكيت كات ماراً امام قسم شرطة امبابه حيث تصدت لهم قوات الامن المركزى وامكنها تفريق افراده وسلك ثانيهما طريقه الى نفق المنيره وقد تألفت الاهالى القاطنين بالمنطقة معهم وهاجموا محطة السكة الحديد بامبابه فخربوا عربات قطار متوقف بها الامر الذى حفز قوات الامن الى التصدى لهم بيد انهم القوا الحجارة على القوات ورموا عليها كرات من الاسفنج المشتعل ناراً بعد ان تحصلوا عليه من عربات القطار آنف الذكر وسمع صوت اعيرة ناريه تطلق من ناحيتهم فاضطرت قوات الامن الى التراجع لمبنى القسم بسبب كثرة اعداد المتجمهرين ونفاذ ما معها من القنابل المسيلة للدموع ، ولم يتوقف المتجمهرون عند هذا الحد بل زحفوا وراء القوات العائدة حت بلغوا مبنى شرطه قسم امبابه فداهموه رجما بالحجارة وقذفا بكرات من اللهب المشتعل وخربوا بعضاً من زجاج نوافذه واقتحموا سوره الخلفى حيث قلبوا سيارة كانت تقف عنده تابعة لمباحث امن الدولة واشعلوا النار فيها فاحرقوها واتلفوا اجزاء من سيارات اخرى للشرطة والاطفاء ونهبوا قدرا من المهمات الاميريه المودعة مخزن التعبئة واطلقوا اعيرة ناريه فاصابوا العريف السرى كمال جمال عامر الذى كان يزود مع اقرانه عن القسم واودت الاصابة بحياته كما اصابوا آخرين من ضباط وجنود الشرطة ، وازاء تتابع الحوادث وتفاقم الموقف على هذا الوجه صدرت الاوامر لقوات الشرطه بان تقف امام مبنى القسم دفاعا عنه ومنعهم من تدميره ، غير انه لتزايد الاعداد المتجمهرة اضطرت القوات الى دخول مبنى القسم حيث اتخذ كل افرادها له موقعا فصعد البعض منهم الى القسم من اعلى ثم اطلقت القوات

من اسلحتها اعيرة نارية فى الهواء ارهابا للمتجمهرين وتخويفا لهم واذ ذاك وصلت قوات الامن المركزى لنجدة القسم من الاذى الذى حاق به ، فى حين بادر الشاهد الى تبديل زية العسكرى وارتدى زيا مدنيا حيث تسنى له بمعاونه بعض رجال الشرطه والمباحث ان يتقدم الى صفوف المتجمهرين بفناء القسم الخلفى وان يقبض على المتهم محمد ابراهيم فرج وهو عامل بمصنع شركة الغزل والنسيج والتريكو وصلاح محمد حسن وضرغام مصطفى السيد وابراهيم فايق خليل سلامه وفرج عبدالعال على بعد ان كان قد رصد تحركاتهم وشاهدهم يتصدرون افراد التجمهر ويحرضونهم على اقتحام القسم عنوه ورميه بالحجارة والكرات المشتعلة نارا ويسهمون معهم فى احراق سيارة مباحث امن الدولة .

(٤) الملازم اول محمد حسن جاب الله الضابط بقسم شرطة امباية .

سئل الملازم اول محمد حسن جاب الله بمعرفة النيابة بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٧ ، فشهد انه فى نحو العاشرة من صباح يوم الاربعاء ١٩٧٧/١/١٩ توجهت قوة من رجال الشرطه لتفريق المتجمهرين بمنطقة نفق المنيرة ومحطة السكه الحديد بامبابه وفى الساعة الحادية عشر والربع عادت القوة وقد اخفقت فى تفريق المتجمهرين لكثرة اعدادهم ، ولم يمض إلا زمناً يسيراً حتى اقبل المتجمهرون الى القسم فى اثر القوة وهم يحملون عصيان وقطع من الحجارة وكرات من اللهب المشتعل وشنوا هجوماً على القسم استمر زهاء الساعة توصلا لاقتحامه فقذفوه رمياً بما حملوه من الحجارة وما تزودوا به من كرات تلتهب نارا وقلبوا سيارة تابعة لمباحث امن الدولة كانت تقف خلف مبنى القسم واشعلوا النار فيها فأتت عليها والحقوا التلف بسيارات اخرى للشرطة والمطافى كما اصابوا عددا من رجال الامن الذين هبوا يدافعون ويتصدون للعدوان فقام الشاهد بابدال ثيابه العسكريه وارتدى ملابس مدنيه حيث انتقل الى صفوف المتجهرين والقى القبض عليهم تباعاً من بينهم احمد

فرغلى خليل ومحمد عبدالرحمن على عزام ورضا شمس الدين ابراهيم عبدالعال وبعض الاحداث .

واضاف الشاهد ان المتجمهرين كانوا يبتغون مما قارفوه من افعال اذكاء الفتنه واثارة الذعر والتأثير على السلطات العامة فى اعمالها ، وان التجمهر الذى مارس هجومه على قسم شرطة امبابه هو ذاته الذى اغار على منطقة نفق المنيره ومحطة السكة الحديدية وقد وطأ السبيل الى ذلك قرب المسافة التى تربط المنطقتين .

(٥) الملازم اول محمد محمد عرابى رئيس الداوريه اللاسلكيه بقسم شرطة امبابه .

سئل الملازم اول محمد محمد عرابى بمعرفة النيابة بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٦وقد شهد انه فى يوم الاربعاء الموافق ١٩٧٧/١/١٩ حال تواجده بقسم شرطة امبابه اقبلت جمهرة هائلة العدد أتيه من نفق المنيرة وتجمع افرادها امام مبنى القسم وهم يحملون عصياً وحجارة وكرات تتقد لهباً ويطلقون اعيرة ناريه مبتغين تدمير القسم وحرقه والتعدى على رجاله وتنفيذا لما قصدوا إليه حاولوا اقتحام القسم وامطروه بوابل من الحجارة وقلبوا سيارة لمباحث امن الدولة ثم احرقوها كما اتلفوا اجزاء من سيارات اخرى للشرطه واذ آذن الامر بالفوضى اطلقت الشرطة اعيرة نارية فى الهواء للارهاب والتخويف واسرع الشاهد الى التخلى عن زيه العسكرى والتخفى فى زى مدنى ثم تقدم الى المتجهرين خلف القسم حيث امكنه بمعاونه اخرين من رجال الشرطة ان يلقى القبض على المتهمين محمد دسوقى محمد محروس وفتحى عبدالعزيز حجاج ومحمد الشاذلى محمد وبعض الاحداث وكان قد ابصرهم يشاركون فى حادثات التجمهر ويقذفون القسم بالحجارة وقد قام بضبطهم وهم يقفون عن كثب من المكان الذى احرقت فيه سيارة مباحث امن الدولة ، واضاف الشاهد ان اطلاق النار من المتجمهرين ادى الى اصابة عريف شرطة السرية كمال جمال عامر الذى اسلم الروح بعد ذلك متأثرا بجراحه .

(٦) المقدم محمد طه برانق مفتش مباحث شمال الجيزة بمديرية امن الجيزة .

شهد انه فى يوم الاربعاء الموافق ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ قامت جمهرة من الاهالى بوضع النار عمداً فى محطة السكة الحديدية بامبابه وعربات القطار الذى توقف بها ونهب محتوياته وكان قد اندس فى صفوفهم بعض الضباط ورجال لشرطة السريه لمراقبة الجناة ورصد نشاطهم . وفى اعقاب ما وقع باشر النقيب بهاء الدين مصطفى الخليفى ابوطالب والنقيب سمير محمد بدوى والنقيب عمرو حنفى بركات والملازم اول اسامه كامل وصفى التحرى عن مرتكبى الحادث فاسفرت تحرياتهم التى ساندتها معلومات تقدم بها نفر من المواطنين عن ان فضيل محمد محمد الفضالى وحمدى ابراهيم على وسيد احمد الدجوى وصبحى على يونس وصبحى عتريس جمعه اشتركوا فى التجمهر انف الذكر وساهموا فى حرق عربات القطار بمحطة سكة حديد امبابه ونهب محتوياته ، ومن ثم استدعى هؤلاء وواجه كلا منهم بما دلت عليه التحريات فاعترفوا بمشاركتهم فى واقعات التجمهر وحرق عربات القطار ونهبها وابدوا استعدادهم لمصاحبة مأمور الضبط القضائى وارشادهم عما يحتفظون به فى مساكنهم من المنقولات المنهوبة ، وفور ذلك تم تفتيش منازلهم فى حضورهم وبموافقتهم فضبت لدى المتهمين فضيل محمد محمد الفضالى وحمدى ابراهيم على وسيد احمد الدجوى وصبحى عتريس جمعه الشهير بمصباح منقولات من التى نهبت من عربات السكك الحديديه وضبط لدى صبحى على يونس باب خشبى اعترف بنهبه من مقر وحدة الاتحاد الاشتراكى العربى بميدان الترولى بامبابه .

(٧) لواء شرطه بالمعاش عبدالعزيز شاكر مراد مستشار الامن بشركة النصر للغزل والنسيج والتريكو (شوريجى سابقاً)

شهد بأنه فى حوالى العاشرة من صباح يوم الاربعاء الموافق ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ حال تواجده بمصانع الشركة بامبابه شاهد تجمهراً شرع افراده فى وضع اجسام صلبه على خطوط السكك الحديديه المجاورة للمصنع فعاقوا

احدى القطارات عن المسير وانهالوا على عرباته رمياً بالحجارة فحطموا قواعده وزجاج نوافذه مما حدا به الى ابلاغ الامر لقسم شرطة امبابه ، واثر ذلك قدمت قوات الامن المركزى التى تصدت للمتجمهرين الذين كانوا يعتدون عليها ثم اضطرت للانسحاب فى حين تابع المتجمهرون عدوانهم بأن احرقوا عربات القطار ولخشيته ان تمتد السنة اللهب الى شونة الاقطان المملوكة للشركه والمتاخمة لمكان الحريق عهد الى عمال الاطفاء بها بمهمة اخماد الحريق الناشب فى عربات القطار غير ان المتجمهرين قاوموا هؤلاء العمال ومضوا فى اشعال النيران الامر الذى اجبر عمال الاطفاء على التوقف عن ممارسة ما كلفهم به وفى تلك الاثناء تطاير اللهب المنبعث من عربات القطار المحترقه واتصل بالاقطان المودعه شونه الشركة فاحرق كمية منها تبلغ قيمتها نحو تسعة وثلاثين الفا من الجنيهات كما ادرك التلف بعض نوافذ مكاتب الشركة وابراج الدفاع الشعبى بها

(٨) كمال محمد سلامه مدير ملهى الباريزيانا .

شهد انه فى يوم الاربعاء ١٩ يناير ١٩٧٧ عقب الاعلان عن القرارات الاقتصادية الأخيرة وما تلاها من واقعات التجمهر توجه الى ملهى الباريزيانا الذى كان مديراً له فبلغه نحو الرابعة مساء ، وحال وجوده به اقبل جمع يزيد تعداده عن الاربعمائه شخص يحملون عصيا وحجارة وسياط وما ان وصلوا الى المبنى فى حوالى السادسه إلا ربع مساء حتى اخذوا يلقون الحجارة على المبنى كاشفين بذلك عن اعتزامهم تخريبه ونهبه وافلحوا بالفعل فى تحطيم واجهته الزجاجية ولمبات اضاءته ، ثم استدار نفر منهم وتسلق من وراء الملهى سور قاعدته الصيفية وامكنهم دخول الملهى فى الوقت الذى استطاع فيه المتجمهرون الآخرون المتواجدون امام الملهى من اقتحامه عنوة ودخوله من بابه الرئيسى ولم يمض إلا زمن يسير حتى كان المتجمهرون قد اندفعوا جميعاً داخل الملهى ووضعوا النار فيه وابصر بعضهم يغادر الملهى حاملاً بعض منقولاته حين كان هناك آخرون لا يزالون لتوهم يتوافدون وللنهب يبتغون ، ومن

ثم اسرع الشاهد الى بيت مجاور كى يتصل منه تليفونياً بأجهزة الشرطة بيد انه تعذر عليه الاتصال بقسم شرطة بولاق الدكرور فبعث بواحد من عمال الملهى الى قسم شرطة الاهرام لابلاغه بما آلت إليه الامور ، وما ان حانت الساعة السابعة تقريباً حتى شاهد النقيب ابراهيم محمد بكير قادماً بشارع الاهرام يرافقه آخران فاستنجد بهم مخبراً اياهم بمهاجمة التجمهرين للملهى وحرقه واعتدائهم عليه نهبا فدخلوا معه الى الملهى حيث صادفوا صلاح عبده صالح عبد ربه وعيد فرحات قطب وصابر عبدالمقصود وجمعه شافعى حاملين بعضا من منقولات الملهى فامسكوا بثلاثتهم حيث تخلوا عما يحملونه من تلك المنقولات وآنذاك كان التجمهر وشيك الانفضاض اذ اقبلت شرطة المطافى وقوات الامن لنجدة الملهى بما حاق به .

(٩) النقيب ابراهيم محمد بكير رئيس وحدة مباحث قسم شرطة الاهرام .

شهد انه فى نحو السادسة من مساء يوم الاربعاء ١٩ يناير سنه ١٩٧٧ اثناء مروره بشارع الاهرام يرافقه الملازم اول خالد الجيوشى والملازم اول سعيد عبداللطيف حسن وقوة من رجال الشرطة السرية لتفقد حالة الامن العام بالمنطقة التى كانت جموع المتجهرين قد اخذت فى الطواف بها ، ابصر لهيبا تتصاعد السنته من ملهى الباريزيانا فاتجه ومن معه الى مكانه حيث شاهد النيران تجتاح الملهى وبعض المتجمهرين يخرجون حاملين ما نهبوه من منقولات فاسرع الى مطاردتهم وامكنه ان يلقى القبض انذاك على المتهمين جابر عبدالمقصود جمعه شافعى وصلاح عبده صالح عبدربه وعيد فرحات قطب وهم يغادرون الملهى حاملين بعض المنقولات التى جرى نهبها منه .

(١٠) الرائد احمد نصر الدين رمضان رئيس وحدة مباحث قسم شرطة العجوزة .

شهد انه فى حوالى الساعة السابعة من مساء يوم الثلاثاء الموافق ١٨ يناير سنه ١٩٧٧ عقب الاعلان عن القرارات الاقتصاديه الأخيرة ابلغت شرطه

الدورية اللاسلكيه ان بعض الاهالى تجمهروا بميدان الجلاء وقذفوا الحجارة صوب فندق شيراتون وعندما استشعروا مقدم قوات الشرطة للتصدى لهم وايقاف عدوانهم سلكوا طريقهم متجهين الى كوبرى الزمالك فاسرع الخطى الى شارع نوال الواقع بدائرة قسم العجوزة ترافقة قوة من امناء ورجال الشرطه السريه حيث شاهد تجمعاً ثائراً قوامه نحو مائتين من الافراد يهاجمون المركبات العابرة أو المتوقفه رمياً بما يحمونه من حجارة وتدميراً بما تزودوا به من العصى والاخشاب ، وافلحوا بهذه الوسيلة من تحطيم زجاج سبع مركبات للترولى المملوكة لهيئة النقل العام وبعض السيارات الخاصة الامر الذى ادى الى تعطيل سير وسائل النقل العامة تماماً ، وفى تلك الاثناء كان ومرافقوه من رجال الشرطة السرية يراقبون مجريات الحوادث بالمنطقة التى يغشاها المتجمهرون واتخذوها مسرحاً لاعتداءاتهم بغيه التعرف على قادتهم المتزعمين لهم . ولما ركب المتجمهرون متن الشطط واذن الامر بالفوضى على هذا النحو اقبلت قوات الامن المركزى لتفريقهم وانذاك امكنه ان يلقى القبض تباعاً على مصطفى عبدالصادق حسين ورجب امين احمد محمد وسعيد احمد ابراهيم حماد وسيد احمد الكريوس وسمير عبدالكريم وعاطف حسن مشتهرى وسعيد على حسين على ابراهيم وعاطف السيد كامل وبعض الاحداث بعد ان ابصرهم بين صفوف المتجمهرين يعتدون ويخربون .

(١١) اللواء عدلى لوقا مليكه مساعد مدير امن الجيزة .

شهد انه حوالى الساعة السادسة والنصف من صباح يوم الاربعاء ١٩ يناير ١٩٧٧ عهد إليه مدير امن الجيزة بالانتقال الى دائرة قسم امبابه للعمل على تفريق الجموع المتجمهرة انذاك ، ومن ثم اسرع اليها ترافقه قوة من رجال الامن المركزى ولدى بلوغه ميدان الكيت كات فى حوالى السابعة صباحا فوجئ بتجمهر قوامه نحو الف من الافراد وهم يحملون عصياً وقطعاً من الحجارة ، وقد شاهد بعضهم يحطم زجاج احدى مركبات الترولى المتوقفة بالميدان مما نجم عنه تعطيلها عن السير ، وازاء ذلك توقف والقوة فى هذا المكان للحيلولة

دون وصول المتجمهرين الى الكوبرى فتراجع هؤلاء الى شارع السودان فى الوقت الذى تم فيه نشر القوات وتوزيعها على المنافذ التى تؤدى الى الميدان وعندئذ اخذ المتجمهرون الهجوم على القوات قذفاً بالحجارة واستمروا على هذا النحو يعتدون زهاء ساعتين ثم ارادوا التحرك صوب مكتب البريد لاقتحامه وامكنهم بالفعل ان يتقدموا إليه وان يحطموا زجاجه الخارجى فاضطرت القوات الى استخدام طلقات الرش والقنابل المسيلة للدموع مبتغية صون المكتب مما يتهدده الامر الذى اجبر المتجمهرون على الارتداد عنه والرجوع الى الوراء ، وفى تلك الاثناء قدم العقيد ابراهيم ابراهيم على وامكنه بمعاونة جنود الامن المركزى ضبط المتهمين حسين فتحى اسماعيل وعلى سيد على بدر ، وعبدالمجيد طه عبدالجواد ، ومحمد عبدالصمد السيد ، وابوالعلا ابوسريع وهيب ، ومحمد عبدالصادق البكرى ، وابو العينين محمد عبدالرسول ، ومحمد عبد المقصود عفيفى ، وخالد على محمود بسيونى ونفر من الاحداث وقد كانوا يتصدرون الصفوف الاماميه للمتجمهرين .

واضاف الشاهد الى ما تقدم ان القبض على المتهمين آنفى الذكر جرى تباعاً فى حضوره والعقيد ابراهيم ابراهيم على وتحت اشرافهما وان المتجمهرين كانوا يهدفون من تجمهرهم الى التأثير على السلطات العامه فى اعمالها وزعزعة الثقة فى الامن وتخريب المنشآت والاموال واشاعة الفوضى .

(١٢) العقيد ابراهيم ابراهيم على

نائب مأمور قسم شرطة الجيزة .

شهد انه فى حوالى الساعة الحادية عشر والنصف من صباح يوم الاربعاء ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ حال تواجده مع مساعد مدير امن الجيزة وقوات الامن المركزى بميدان الكيت كات وشارع السودان للعمل على تفريق الجموع المتجمهرة والمحافظة على الامن ابصر المتجمهرين الذين يتجاوزون الالف عدداً يتصدون لقوات الامن ويهاجمونها من الشوارع الجانبية قذفاً بالحجارة مبتغين من ذلك مقاومتها ومنعها من ممارسة مهامها ، وفى تلك الاثناء امكنه بمعاونه

جنود الامن ضبط كل من : حسين فتحي اسماعيل ، وعلى السيد على بدر ، وعبدالمجيد طه عبدالجواد ، ومحمد عبدالصمد السيد ، وابوالعلا ابوسريع وهيب، ومحمد عبدالصادق البكرى ، وابوالعينين محمد عبدالرسول ، ومحد عبدالمقصود عفيفى ، وخالد حلمى محمود بسيونى وبعض الاحداث وقد كانوا يلقون الحجارة على القوات .

واضاف الشاهد ان ضبط المتهمين المذكورين تم تباعاً وتحت اشرافه اذ كان يعهد الى جنوده بتعقب من كان بارزاً من المتجمهرين حال رميهم القوات بالحجارة .

(١٣) المقدم عبدالفتاح حسن سعده

الضابط بشرطة الامن المركزى .

شهد انه فى يوم الاربعاء ١٩ يناير سنه ١٩٧٧ كان معينا قائدا لقوات الامن المركزى بميدان الجيزة وفي نحو الثانية عشر من ظهيرة ذلك اليوم شاهد تجمهرا قوامه حوالي اربعة آلاف من الافراد تجمهروا بالميدان بعد ان قدموا إليه من منافذ اربعة يبتغون تخريب المنشآت والاملاك ويحملون كميات هائلة من الحجارة فضلاً عن قطع من الحديد تزود بها بعضهم وكرات مشتعله ناراً كان يلقى بها نفر آخر منهم واخذوا في القاء الحجارة على القوات التي تصدت لهم سعياً الى تفريقهم فاصيب عدد من رجالها وامكن آنذاك ان يقبض على المتهمين احمد عباس حسين ، عبدالوهاب عبدالغنى عبداللطيف واثنين من افراد هذا التجمهر بعد ان شاهدهم يقذفون رجال الامن بالحجارة وكان المتهم عبدالوهاب عبدالغنى عبداللطيف قد اصيب تلك الاثناء ، وقد قام الشاهد عقب ذلك بتسليم المقبوض عليهم للملازم اول احمد فكرى النواوى رئيس الدورية اللاسلكيه بقسم شرطة الجيزة .

(١٤) الملازم اول احمد فكرى النواوى ضابط بقسم شرطة الجيزة

شهد انه فى صباح يوم الاربعاء ١٩ يناير سنه ١٩٧٧ كان مكلفاً برئاسة الدورية اللاسلكية بميدان الجيزة واثناء مباشرته مهمته قدم له المقدم عبدالفتاح حسن سعده المتهمين احمد عباس حسين وعبدالوهاب عبدالغنى

عبداللطيف وآخرين حدثين مخبراً إياه انه القى القبض عليهم حال اشتراكهم فى حادثات التجمهر التى كانت جارية وقتذاك فسلمهم بدوره الى الملازم ماهر الراسى الضابط بقسم شرطة الجيزة والذى حرر محضراً سأل فيه المتهمين عما نسب اليهم . واضاف الشاهد انه شاهد المتهم عبدالوهاب عبدالغنى عبدالمقصود عند ضبطه بمعرفة قوات الامن المركزى عقب اصابته .

(١٥) النقيب احمد مصطفى احمد الحجار الضابط بادارة البحث الجنائى بمديرية امن الجيزة .

شهد انه حوالى الساعة الواحدة من مساء يوم الاربعاء ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ حال ممارسته مهامه فى ملاحظة حالة الامن بميدان الجيزة أبصر تجمهرا ثائراً يتألف من جماعات قوام كل منها خمسين أو ستين من الافراد الذين داهموا رجال الشرطة قذفا بالحجارة ، واذ تصدت لهم قوات الامن المركزى ارتدوا الى الوراء فتسنى له أنئذن ان يضبط المتهمين عبدالرحيم محمود محمد مباشر ، ومحمد فهمى جبر حسن ، وحدثين اثنين بعد ان راهم يسهمون فى ذلك التجمهر ويعتدون على حفظة الامن رمياً بالحجارة وفى اعقاب ضبطهم سلمهم للعقيد فاروق هلال مفتش مباحث بمديرية امن الجيزة والذى حرر فى التاريخ عينه محضراً عن تلك الواقعات .

(١٦) جمال خليفة زناتى العامل بمصنع تريكو رمضان يونس محمد .

شهد انه فى حوالى الساعة الواحدة من مساء يوم الاربعاء ١٩ يناير سنه ١٩٧٧ حال سيره بميدان الجيزة لشراء بعض حاجاته شاهد المتهم محمود ابوالعلا محمود قاسم وآخر من الاحداث وهما يعملان معه بمصنع تريكو رمضان يسكبان سائلاً بتروليا على سيارة للشرطه لورى ويشعلان النار فيها ، واذ عاد الى المصنع انهى ذلك الى صاحب المصنع الذى ابلغ بدوره الشرطه .

واضاف الشاهد الى ما تقدم ان المتهم محمود ابوالعلا محمود قاسم اخبره بعد ذلك بجريمته وبأنه اشتبك وقتها مع احد الجنود .

الفصل الرابع

استجواب النيابة للمتهمين

(١)

المتهم الاول
على عبدالحميد على عبدالقادر
باحث بامانة الحكم المحلى

قبض عليه بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢ واستجواب بمعرفة النيابة بتاريخ ١٩٧٧/٢/٣ فنفى ما نسب إليه وقرر انه ناصرى وانه ليس عضواً فى اى من الاحزاب القائمة وانه يعمل بالسياسة منذ فترة طويله بمنظمة الشباب الاشتراكى وانه انتخب امينا لشباب قسم امبابه فى عام ١٩٧٥، وانه يعتبر قيام مخالف للدستور الذى ينص فى مادته الخامسة على ان الاتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم السياسى لقوى الشعب العاملة وانه التنظيم السياسى الوحيد، وانه يتمنى ان يكون هناك تنظيم ناصرى، اما بالنسبة للماركسية فانه يختلف معها ايدلوجيا وعقائديا ويرفضها كفكرة مادية جدلية

وبالنسبة لواقعه المظاهرات يؤكد ان اسلوب التخريب للمنشآت العامة هو اسلوب مرفوض وانه ينأى بنفسه عن المشاركة فى مثل هذه الاساليب الغوغائيه، كما انه يرفض الرأى القائل بان هناك قوى أو مجموعات قادت المظاهرات وحركتها ويعتقد ان الناس تحت وطأة الظروف الاقتصادية والقرارات الاقتصادية قد خرجوا تلقائياً للتعبير عن رأيهم ورفضهم لهذه القرارات .

واما عن المضبوطات التى وجدت بمنزله فقد أقر بحيازتها وهى كتب ليست محرمه ومسموح بتدوالها .

واما عن المبلغ المضبوط فهو مبلغ اقترضه من والده الذى اقترضه من بنك ناصر وذلك استعداداً لزواجه الذى سيتم فى خلال الشهور القادمة .

وعندما سئل عن تصورات الناصرية بالنسبة للشئون الاقتصادية والديمقراطية والاجتماعية ، اجاب ان الناصرية تقوم على اساس سلمية الصراع الطبقي والتضامن من خلال تذويب الفوارق بين الطبقات سلمياً من خلال الاجراءات التى تتخذها السلطة متمثلة فى التأميم ، والناصرية تعنى حتمية الحل الاشتراكى على اساس انها المعالجة الوحيدة لمشاكل التخلف فى كافة النواحى ورفع مستوى حياة الفلاح والعامل ، والناصريه كذلك ترفض التعدد الحزبى الذى كان قائماً فى مجتمع ما قبل عام ١٩٥٢ ، وتعمل على اعادة بناء الدولة اقتصادياً بما يكفل دور تصاعد وتزايد للقطاع العام ، كما ان الناصريه هى حركة للتحرر الوطنى عالمياً تقف ضد الاستعمار وان انشاء تنظيمات داخل هذا الجسد الميت الذى يدعى الاتحاد الاشتراكى يعتبر ضحك على الجماهير .

وسئل عن الورقة التى ضبطت بمسكنه والتى تبدأ بعبارة ان الواقع المصرى الآن يشهد محاولات مستيرة تضر المجتمع المصرى لصالح قوة الثورة المضادة إلا ان ذلك يفرض على شعبنا ضرورة النضال من اجل انتزاع حقه فى ان يعيش حياة شريفة ، فاقر بانها كتبت بخطه ، فواجهه المحقق بأن هذا المنشور فيه هجوم على انظمة الدولة وتحريض على الثورة بالقوة ، فقرر ان ماجاء بالمنشور هو رأى دونه كى يسجل خواطره وهو ليس بمنشور وأن ما جاء بهذه الورقة يعبر عن رأيه فى ظل حرية الرأى وأنه لم يقم بطبعها أو توزيعها او اطلاع احد عليها.

وعندما سئل عن الورقة الخطية المحررة بالمداد الاخضر والتى تبدأ بعبارة لجنة الوعى الانتخابى والتى جاء بها عبارة الانفتاح والسياسة الاستسلاميه للتصالح مع اسرائيل، ذكر ان هذه الورقة كتبت بخطه وانها تعبر عن خاطر خاص لم يطبع ولم ينشر وان ما جاء بها قيل اكثر من مرة على لسان كثيرين فى مجلس الشعب .

وسئل عن الورقة التى ورد بها ان النظام المصرى اصبحت حركته منسقة تماماً مع الانظمة الرجعية والتى يؤكدها محور القاهرة - الرياض -

الخرطوم - ايران ، فقال ان هذه الورقة ايضاً من خواطره حيث انه اعتاد ان يسجل ارائه وخواطره فى اوراق يحتفظ بها .

كما سئل عن منشور نادى الفكر الاشتراكى ومنشور الدفاع الوطنى الديمقراطى ، فقرر انه حصل على هذه الاوراق اثناء حضوره بالجامعة اذ انه طالب منتسب بكلية الحقوق .

وسئل عن تحركاته يوم ١٩٧٧/١/١٩ فقال انه غادر منزله الساعة الثانيه والنصف لكى يتوجه الى عمله فى الحكم المحلى بميدان لاظوغلى فعلم ان حركة المواصلات موقوفه وان ميدان التحرير غير صالح للسير نظراً لوجود مظاهرات فيه فعاد ادراجه فى طريقه الى منزله فوجد مظاهرات قادمة من شارع النيل متجهة الى الكيت كات فعاد الى المنزل دون الاشتراك فى هذه المظاهرات وبقى فى المنزل حتى الساعة الحادية عشر صباحا ونزل مرة اخرى فوجد مظاهرات قادمة من نفق امبابه فى اتجاه جزيرة امبابه فمشى فيها حتى قرب آخر شارع مراد وكان قد هتف بعض الهتافات مع الناس مثل عبدالناصر ياما قال خلوا بالكم من العمال زودوا لهم الاجور . واضاف ان الناس كانت تقول شعارات مضمونها انها تطالب بالغاء زيادة الاسعار وانه عندما بدأ الاصطدام مع الامن المركزى عاد الى منزله وتناول طعام الغذاء ، ثم نزل للتمشية فى امبابه لمعرفة وضع حظر التجول الذى كان غير منفذ فعاد الى منزله .

وعندما سئل عن الموقع الذى انضم فيه الى المظاهرة قال عند جزيرة امبابه (مساكن الاوقاف) وكانت المظاهرة متجهة الى الكيت كات ولم تكن مظاهرة تخريب وكانت تردد هتافات فقط . وقرر انه سمع هتاف قوم يا وحش شوف الجحش ، وانه يعتقد ان هذه المظاهرات كانت تعبر عن رأيها والضيق من القرارات الاقتصادية الاخيرة .

وعن سبب انضمامه للمظاهرة قرر انه شعوره مثل شعور الناس بالضيق الاقتصادى واكد انه ضد اسلوب التخريب ويرفضه رفضاً باتاً .

ونفى اشتراكه فى المظاهرة التى هاجت قسم امبابه أو محطه سكة حديد امبابه .

ووجه بما ذكره عبدالجواد عبدالجواد بخيت من انه شارك فى المظاهرة التى احرقت الترولى باس فقال ان ذلك لم يحدث وان هناك خلاف شخصيته بينه وبين هذا الشخص منذ ايام الانتخابات .

كما نفى ماورد بالتحريات من انه كان يهتف عبارات لا حرية مع فساد يسقط انور السادات ، وچيهان تلبس موده ، وعشرة نايمين فى اوده .

ووجه اليه اتهام الاشتراك فى تجمهر بقصد تخريب الاملاك العامة وادى الى موت شرطى واصابة بعض افراد الشرطة فنفى ذلك كما نفى اشتراكه فى تنظيم يهدف الى قلب نظام الحكم .

(٢)

المتهم الثانى

محمد ابراهيم فرج

عامل بمصنع شركة النصر للغزل والنسيج والتريكو

استجوب بمعرفة النيابة بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٥ وقرر انه كان عائداً الى منزله صباح امس حوالى الساعة الحادية عشر واثناء سيره فى آخر سور الكوبرى قبض عليه عسكرى شرطه وادخله القسم . ووجه بما ورد بمحضر الضبط المحرر بمعرفة الملازم اول جابر جميل يوسف من انه تم القبض عليه عند فناء القسم فانكر ذلك ، كما ووجه بما جاء بالمحضر من انه اشترك فى التجمهر الذى كان القصد منه اقتحام مبنى القسم بالقوة فانكر ذلك ، ووجه باتهام الاشتراك فى تجمهر بقصد اقتحام مبنى قسم امبابه واصابة بعض افراده وقذفه بالنيران والحجارة فنفى ذلك ايضا .

(٣)

المتهم الثالث

صلاح محمد حسن

فلاح

قرر فى التحقيق انه كان يسير مع زوجته على الكوبرى متوجهاً لحجز تذاكر سفر الصعيد فقام احد رجال المباحث بالقبض عليه وانه شاهد مظاهرة

فى الطريق وان ذلك كان حوالى الساعة العاشرة والنصف صباحاً . ووجه بما جاء بمحضر الضبط انه ضبط فى فناء القسم فاقسم بالله العظيم انه لم يدخل القسم فووجه ايضاً بأن محرر الضبط اثبت انه كان ضمن المتظاهرين الذين حاولوا اقتحام القسم والقوا الحجارة والنيران ، وانه ضرب فى وجهه بمعرفة رجال البوليس ووجه باتهام الاشتراك فى تجمهر بقصد اقتحام مبنى حكومى وذلك بالقوة مما ترتب عليه اصابة افراده . واتلاف السيارات وحرقها فنفى حدوث ذلك .

(٤)

المتهم الرابع

ضرغام مصطفى السيد

عامل بمصلحة المجارى

قرر انه اثناء عودته الى منزله حوالى الساعة الحادية عشر صباحا قام امينا شرطة بجذبه من الشارع واحضراه الى القسم ولا يعلم سبب القبض عليه . فووجه بما جاء بمحضر الضبط المحرر بمعرفة الملازم اول جابر جميل يوسف من انه ضبط بمبنى القسم اثناء محاولته اقتحامه بالقوة فنفى ذلك . فووجه باتهامه بالاشتراك فى تجمهر بقصد اقتحام مبنى قسم شرطة امبابه بالقوة مما ترتب عليه بعض الاتلافات، كما اتهم باحراق سيارة المباحث العامة واتلاف سيارة الشرطة وسيارة المطافى فنفى ذلك .

(٥)

ابراهيم فايق خليل

بائع جرائد

نفى اشتراكه فى المظاهرة فووجه بما جاء بمحضر الضبط من انه قام بالتظاهر والهتاف هتافات عدائيه وقذفه قسم شرطة امبابة بالحجارة وكرات اللهب محاولاً اقتحامه مما تسبب فى اصابة بعض افراد القوة واحراق بعض السيارات ، فنفى ذلك . ووجه باتهام التجمهر والتعدى على مبنى حكومى ومحاولة اقتحامه بالقوة مما ادى الى اصابة بعض افراده واحراق اشياء مملوكة للدولة فنفى ذلك .

(٦)

المتهم السادس

فرج عبدالعال على

عامل بمحافظة الجيزة

قرر انه كان متوجها لركوب اتوبيس ١١١ فوجد ان المواصلات معطله فتوجه الى روض الفرج فوجد مظاهرات هناك وعندما عاد عن طريق كوبرى امبابه وجد مخبرين فى نهاية الكوبرى قاموا بالقبض عليه واحضروه الى القسم وكان ذلك حوالى الساعة العاشرة والنصف صباحا . ووجه بما جاء بمحضر الملازم اول جابر محمود يوسف من انه كان ضمن التجمهر الذى هاجم قسم شرطة امبابه وانه شارك فى احراق سيارات القسم فنفى ذلك ، فوجه اليه اتهام الاشتراك فى تجمهر بقصد اقتحام مبنى امبابه بالقوة باستعمال الاجسام الصلبة والنيران مما ترتب عليه حدوث بعض الاصابات لافراد القوة واحداث تلفيات واحراق سيارات فنفى ذلك .

(٧)

المتهم الثامن

محمد عبدالدحمن على عزام

كهربائى

قرر انه كان فى مكتب السجل المدنى بالقسم لتجديد بطاقته واثناء وقوفه بالمكتب القى على القسم طوب مما ادى الى كسر الزجاج فطلب منه احد العاملين بالخروج من المكتب وعند محاولته الانصراف حوصر بين الطوب والمخبرين فسلم نفسه . ووجه بما جاء بالمحضر المحرر بمعرفة محمد محمد جاب الله من انه تم القبض عليه فى فناء القسم ، فطلب سماع شهادة العاملين بالسجل المدنى واكد انه هو الذى قام بتسليم نفسه للمخبرين ، فووجه بما جاء بمحضر الضبط من انه كان ضمن المتجمهرين وانه اشترك فى قذف الطوب والنيران بقصد اقتحام مبنى القسم كما اشترك فى احراق السيارات ، فنفى ذلك .

(٨)

المتهم التاسع

رضا شمس الدين ابراهيم

طالب

ذكر انه حضر الى امبابه لزيارة اخيه الذى يعمل بمصنع الشوربجى فاخبره بوصول خطاب يفيد مرض والده فتوجه للسفر فوجد القطار عطلان فتوجه لركوب تاكسى عند النفق واثناء انتظاره حضر امين شرطة وصاحبه الى القسم وكان ذلك حوالى الساعة ١٢ ظهرا . ووجه بما اثبته الملازم أو جابر محمود يوسف من انه كان من المتجمهرين الذين حاولوا اقتحام مبنى القسم مما ترتب عليه اصابة بعض افراده وحدوث تلفيات واحراق سيارات ، فنفى ذلك.

(٩)

المتهم العاشر

محمد دسوقى محمد محروس

جزمجى

قرر انه كان يسير امام مبنى قسم امبابه فى طريقه الى منزله فى الساعة الحادية عشر والنصف صباحاً فحضر إليه عسكرى شرطة وقبض عليه، ووجه بما ورد بمحضر الضبط من انه كان ضمن افراد آخرين كانوا يهاجمون القسم فنفى ذلك، وقرر انه ضرب بالحجز، فوجه اليه اتهام بالاشتراك فى تجمهر امام قسم امبابه وحاول اقتحامه بالقوة مما ترتب عليه بعض اصابات بافراد القوة واحداث تلفيات واحراق سيارات ، فنفى ذلك .

(١٠)

المتهم الثانى عشر

محمد الشاذلى محمد

عامل نظافة

قرر انه كان فى طريقه الى عمله للتمام حيث انه يعمل عامل نظافة حوالى الساعة الحادية عشر صباحاً فقبض عليه واحضروه الى القسم ، وان

الذى قام بضبطه امين شرطة . ووجه بما ورد بمحضر الضبط المحرر بمعرفة الملازم محمد محمد عرابى من انه تم القبض عليه فى فناء القسم وانه اشترك فى التجمهر بقصد اقتحام مبنى القسم بالقوة مما ترتب عليه اصابة بعض افراد القسم وحدوث بعض التلفيات واحراق بعض السيارات فنفى ذلك .

(١١)

المتهم الثالث عشر

فضل محمد محمد الفضالى

بائع متجول

سئل بمعرفة النيابة بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٥ ، فقرر انه تقابل مع مخبرى القسم عند كوبرى نفق امبابه وطلبوا منه مصاحبتهم فذهب معهم الى القسم وكان ذلك يوم السبت السابق على سؤاله الساعة الخامسه مساء بجوار قهوة محمد مسعود . ووجه بتحريات المقدم حسين عرفه من انه قام بالاشتراك فى المظاهرات والاستيلاء على بعض متحصلات القطار فنفى ذلك . ثم ووجه بما اثبت بالمحضر انه بتفتيش مسكنه ضبطت كمية من مقابض ابواب القطار من النحاس الاصفر وانه اعترف بالاستيلاء عليها من قطار المناشى ، فانكر ذلك وقرر انه رجال البوليس لم يقوموا بتفتيش مسكنه كما انه لم يعترف بشئ . فووجه باتهام الاشتراك والتجمهر والاستيلاء على بعض الممتلكات العامة واخفائها .

(١٢)

المتهم الرابع عشر

حمدى ابراهيم على

تاجر خراده

ذكر انه اثناء مغادرته منزله قابله النقيب محمود بركات رئيس مباحث القسم وطلب منه الركوب معه وصاحبه الى قسم شرطة امبابه وكان ذلك يوم الجمعه السابق على سؤاله (سئل يوم ٢٥ يناير ١٩٧٧) .

ووجه بما اسفرت عنه تحريات المقدم حسنين عرفه من انه اشترك فى

المظاهرات الاستيلاء على المتحصلات وانه بتفتيش مسكنه عثر على متحصلات القطار وقاعدة مرواح القطار وكمية من الكابلات الكهربائيه فقل محصلش وكل ده ظلم ، كما نفى انه اعترف بمحضر الضبط . فووجه باتهام الاشتراك فى التجمهر والتظاهر والاستيلاء على بعض الممتلكات العامة واخفائها .

(١٣)

المتهم الخامس عشر

سيد احمد الدجوى

بائع متجول

قرر انه كان متوجها الى بولاق بعربته الكارو وفى شارع البطراوى قابل مخبر بالقسم واخبره انه عاوزه وسأله ايه القطن ده انت سارقه ثم اصطحبوه الى القسم وصاحب احد ضابط القسم الى منزله ولم يجد شيئاً وكان ذلك يوم السبت السابق على سؤاله (سئل يوم ١٩٧٧/١/٢٥) حوالى الساعة الثانية عشر والنصف .

ووجه بما اثبته المقدم حسنين عرفه بمحضر تحرياته من انه قام بالاشتراك فى المظاهرات والاستيلاء على بعض متحصلات القطار ، فرد بقوله انه لم يحدث شئ من ذلك على الاطلاق . فووجه بما اثبت بمحضر تفتيش منزله من العثور على جوال من القطن وانه اعترف بالاستيلاء عليه من القطار ، فقال محصلش وانه مظلوم ولم اسرق شيئاً ، فوجه إليه اتهام الاشتراك فى التجمهر والاستيلاء على بعض الممتلكات العامة المملوكة للدولة .

(١٤)

المتهم السادس عشر

صبحى محمد يونس

بقال

سئل عن ظروف ضبطه واحضاره فقرر انه ذهب الى سوق الخردة فى امبابة واشترى باب خشب باثنين جنيه واودعه فى منزله ثم جاء البوليس وفتش المنزل فاخبر الضابط انه اشترى الباب الخشب من سوق الخرده واعطاه لهم

فاحضروه الى القسم وكان ذلك يوم السبت السابق على سؤاله الساعة العاشرة صباحا (سئل يوم ١٩٧٧/١/٢٥) .

ووجه بما دلت عليه تحريات المقدم حسين عرفه برانق مفتش مباحث شمال الجيزة من انه قام بالاشتراك فى المظاهرات والاستيلاء على بعض ممتلكات وحدة الاتحاد الاشتراكى بميدان الترولى . فنفى ذلك فووجه بما اثبت بمحضر الضبط من انه بتفتيش مسكنه عثر على باب خشبى واعترف بالاستيلاء عليه من وحدة الاتحاد الاشتراكى بميدان الترولى ، فنفى ذلك وقرر انه لم يعترف بالسرقة . فووجه باتهام الاشتراك والتجمهر والاستيلاء على الباب الخشبى لوحدة الاتحاد الاشتراكى بامبابه .

(١٥)
المتهم السابع عشر
صبحى عتريس جمعه وشهرته مصباح
فران

قرر فى التحقيقات انه كان متوجه الى مستشفى الصدر لزيارة زوج اخته الذى طلب ان يذهب الى شقيقته التى تقيم فى امبابه لاحضار ملابس ونقود ، وعندما ذهب الى منزل اخته لم يجدها فجلس على مقهى قريب من منزلها لانتظارها ، واثناء جلوسه حضر احد المخبرين وسأله عن بطاقته ثم اصطحبه الى قسم امبابه وان ذلك كان يوم السبت السابق على سؤاله (سئل يوم ١٩٧٧/١/٢٥) .

ووجه بما اثبته المقدم حسنين عرفه برانق من انه قام بالاشتراك فى المظاهرات والاستيلاء على بعض متحصلات القطار ، فنفى ذلك ، فووجه بما اسفرت عنه تفتيش منزله من ضبط قواعد مراوح القطار واجزاء من سست القطار ، فنفى ذلك وقرر انه لا يقيم بامبابه وانه يسكن فى جزيرة بدران ، فووجه باتهام اشتراكه فى التجمهر والاستيلاء على بعض اجزاء سست القطار المملوك للدولة واخفائها .

الفصل الخامس

الاطلاع على مضبوطات على عبد الحميد على عبد القادر

(المتهم الاول)

بتاريخ ١٩ ، ٢٠ من شهر فبراير سنه ١٩٧٧ قام رئيس النيابه بالمكتب الفنى للنائب العام الاستاذ سليمان عبدالمجيد بالاطلاع على مضبوطات المتهم على عبدالحميد على عبدالقادر على النحو التالى :

(١) بيان صادر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى مؤرخ ١٩٧٧/١/١٩ .

موجه الى جماهير الشعب المصرى ونصه كالآتى :

فى الوقت الذى كانت الجماهير المصرية تنتظر كما بشرتها الصحافة وبيان الحكومة وتصريحات المسئولين تحقيق خطوات فعالة على طريق تصحيح المسار الاقتصادى وتحسين احوال الجماهير الكادحة فوجئت بقرارات من مجلس الوزراء برفع اسعار عدد من السلع الاساسيه الذى يؤدى الى المزيد من الارتفاع فى الاسعار عامة والتى تتحمل اعباءها فى النهاية الطبقات الشعبيه ، والغريب ان تتم هذه الخطوة دون الرجوع الى مجلس الشعب والتنظيمات الجماهيريه .

وكان رد الفعل التلقائى من الجماهير التى تعانى من قسوة ظروف المعيشة، هو محاولة التعبير عن رفضها لهذه القرارات عن طريق التوجه الى مجلس الشعب لمطالبته برفض هذه الزيارات التى امتصت اضعاف العلاوات المقررة للعاملين فى الحكومة والقطاع العام رغم ما وعدت به الحكومة فى بيانها بتحقيق توازن بين الاسعار والاجور .

ولقد ادى تدخل قوات الامن المركزى ومحاولتها وقف حركة الجماهير بالقوة الى وقوع صدامات دامية واعمال عنف وتخريب فى بعض المواقع ،

وكالعادة فوجئت الجماهير المصرية ببيان للسيد وزير الداخليه يسارع فيه بالقاء تبعة ما حدث على بعض التيارات السياسيه ، كما فوجئت ببعض الصحف تتهم حزبنا بأنه وراء عمليات التخريب والمظاهرات وتزور توجيهاتنا لفروع الحزب بالمحافظات .

ويهم التجمع الوطنى التقدمي الوحدوى ان يضع بعض الحقائق امام جماهير الشعب .

١- ان موقفنا من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التى تمر بها البلاد ، ورفضنا للسياسة التى تمارسها حكومة حزب مصر العربى ، حرصا على مصالح البلاد والجماهير الكادحة أمر معلن ومعروف وقد حذرنا دائماً من العواقب الوخيمة لهذه السياسة من قبل وطرحنا سياسة بديلة متكاملة .

٢- وفى برنامجنا الانتخابى طالبنا بتوزيع السلع التموينيه والضرورية بالبطاقات وتطبيق التسعيرة الجبرية على كل السلع الغذائية والاستهلاكية الاساسيه واستمرار نظام دعم السلع الاساسيه الشعبية وربط الاجر بالاسعار ووضع سياسة شاملة للأجور والدخول والانتاج والتجارة الداخلية والخارجيه والسياسة الضريبية وتثبيت الاسعار والعودة لاسلوب التخطيط الشامل بدلاً من المواجهات الجزئية الموسمية القاصره .

وقد حذرنا فى ردنا على بيان الحكومة من التصريحات غير المسئولة واكدنا ان غالبية الفئات الشعبية تعيش على حد الكفاف أو دونه ، ولكن ثمة فئات طفيلية فى المجتمع تحصل على دخول سريعة وضخمة لا تشقى فى سبيلها وانما تستند فى تحقيقها على الفساد والافساد والاستفادة من ازمات الاقتصاد المصرى التى تعمقها فى احوال كثيرة ، ومن نزعات الاستهلاك غير الصحية التى تخلقها فى المجتمع .

وأكدت ان شعبنا لم يرفض فى تاريخه اية تضحية ولكن من حقه ان يقول اذا كان البلد فقيرا فلتختفى مظاهر الترف ، واذا كان اقتصادنا يسمح بهذه المظاهر فلماذا ينكر عليه البعض ان يطالب بالقليل من الضروريات .

وطرح التجمع سياسة اقتصادية بديلة تحمى مصالح الطبقات الشعبية وتقدم خلاصاً حقيقياً من الازمات كلية وتقوم على تصفية النشاط الطفيلى

بصفة كاملة لأنه يمتص عرق الفئات العاملة والمستهلكه ويبدد موارد البلاد المالية ، واعادة النظر فى كل القوانين والقرارات التى استخدمت تحت شعار الانفتاح ولم تؤد الى اى زيادة فى الانتاج ، واعادة النظر فى نمط توزيع الدخل القومى ونقل القوة الشرائيه من الفئات المسرفة الى الفئات المحرومه . فبدون ذلك لا تتصور التنمية ويصبح السلام الاجتماعى فى خطر وتضطرب الاوضاع الاقتصادية .

وعندما وقعت احداث الامس ومن واقع الاحساس الكامل بالمسئولية قررت لجنة المتابعة ارسال برقية الى فروعنا فى المحافظات توضح فيها رفضنا لهذه القرارات من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية التى تحمل الجماهير الشعبية عبئاً ثقيلاً وطلبت برقيتنا من مسئولى التجمع بالمحافظات تحديد مطالبنا الاولية بالاتصال باعضاء مجلس الشعب من كافة الاحزاب والمستقلين للمطالبه برفض هذه السياسة وبصفة خاصة المطالبة بالغاء رفع أسعار السلع الشعبية .

وان حزبنا اذ يؤكد على حق الجماهير الشعبية فى التظاهر السلمى تعبيراً عن مطالبها ومشاكلها ، يؤكد ان حماية المنشآت واجب وطنى على كل مواطن ويحذر تجمعنا كافة القوى الوطنية والديمقراطية من ان اعداءها يحاولون تشوية جبهتنا بأن يسندوا اليها اعمال التخريب التى نعلم ان جماهيرنا لايمكن ان ترتكبها ، كما اننا نرفض فى نفس الوقت تصريحات بعض المسئولين وما جاء فى بعض الصحف من القاء الاتهامات جزافاً على القوى والتيارات السياسية الوطنية قبل ظهور الحقائق كاملة بالطرق القانونيه والشرعية ، وقد يحسن ان نذكر الجميع بأنه فى مناسبات سالفة القيت جزافاً مثل هذه التهم الى نفس الذين تلقى عليهم الآن ثم ثبت قضائياً ألا علاقة لهم بها .

ان التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى حرصاً منه على مصالح الشعب ووحدته الوطنية ليطالب بوقف تنفيذ حملة الاعتقالات التى تتم ضد بعض المواطنين والقيادات السياسية وتطالب بالافراج عنهم كما تطالب بوقف تنفيذ القرارات الاقتصادية الاخيرة حتى تتم مناقشتها فى مجلس الشعب مع الميزانيه وادارة اوسع حوار ممكن حولها فالقضية تمس حياة كل مواطن .

(٢) تقرير سياسى صادر عن تنظيم التجمع الوطنى التقدمى الوحدى مؤرخ ١٩٧٦/٦/١٠ .

المؤتمر التأسيسى لمحافظة الدقهلية . الدقهليه والثورة الوطنية الديمقراطيه . مقدم من عبد الغفار شكر

وقد جاء بهذا التقرير ان الحركة الاجتماعيه قد بلورت عدداً من التيارات والقوى السياسية الوطنية والتقدمية لكل منها منابعه الفكريه المستقله وان كانت تلتقى حول الاهداف العامة للثورة الوطنية الديمقراطية والاستجابة لدعوة الرئيس انور السادات وبدء مرحلة جديدة من الممارسة الديمقراطية تقوم على تعدد التنظيمات فى اطار الاتحاد الاشتراكى العربى .

وقد افاد كاتب التقرير انه يأخذ هذه الدعوة ماخذ الجد اذ انه قد صدق الاتجاه الديمقراطى للرئيس انور السادات ويدين بشدة ما يشيعه البعض من ان المسألة مجرد مصيدة لليساريين ، كما اننا نرفض ما يقوله البعض من ان التنظيمات الثلاثة ستقوم بأداء دور مرسوم لها .

وينتقل التقرير الى استعراض القوى السياسية التى يضمها التجمع وحددها بقوى اربع اولها ابناء ثورة ٢٣ يوليه الذين تفتح وعيهم على مسيرة الثورة ونضجوا فكرياً وسياسياً فى اطار مواثيقها وهم يشكلون غالبية التجمع وثانيها اصحاب التيار الدينى المستنير وثالثها من ذوى الاتجاه الماركسى ورابعها العناصر الديمقراطيه والشخصيات العامة المتطلعة الى المثل الانسانيه .

ويطالب التقرير بالغاء كافة القوانين المقيدة للحريات وكفالة حق التنظيم المستقل وحق التعبير عن الرأى وحق الاضراب وضمان حرية الانتخابات لمجلس الشعب تحت اشراف لجنة محايدة والمطالبة بسياسة اقتصاديه جديدة .

(٣) تقرير نادى الفكر الاشتراكى التقدمى ابريل سنة ١٩٧٦ .

يتضمن ما سمى بالبرنامج الوطنى الديمقراطى لهذا النادى .

وقد بدأ ببيان ان صراع القوى الشعبية والطبقية الحاكمه يدور حول محاور ثلاثة :

١- الموقف من قضايا الديمقراطية فى المجتمع المصرى .

٢- الموقف من القضية الوطنية والنضال من اجل تحرير الارض المحتله .

٣- الصراع الاجتماعى وقضايا رفع مستوى المعيشة للجماهير الشعبيه .

فعلى محور الصراع الديمقراطى فإن فرض حقيقة التنظيم الواحد على الجماهير المصرية مع العديد من انتشريعات المقيدة للحريات ساعد على تكبيل الحركة الجماهيريه كما ساعد على انتشار الفساد والسلبيه فى المجتمع المصرى وظهور طبقة طفيليه اثرت ثراء فاحشا على حساب الشعب وتساعد بشكل واضح على تمرير سياسات استسلام السلطة امام عدونا دون معارضة حقيقية وفعالة .

وعلى محور الصراع فى القضية الوطنية فإن مصالح الطبقة الحاكمة تلتقى ومصالح الامبرياليه الامريكيه والعالمية والصهيونيه وتنهى بشكل عملى حالة الحرب مع التفريط فى الاقتصاد الوطنى وانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى واطلاق اوسع الحريات للاقتصاد العالمى .

وعلى محور الصراع الاجتماعى يشهد المجتمع تركيز تراكم الثروة لصالح حفنه محدودة من المستغلين التى تسعى بشراهة لنهب وتبديد الثروة القوميه بينما تتردى احوال الجماهير الكادحة وتتزايد معدلات الافقار والتجويع .

(٤) بيان نادى الفكر الاشتراكى التقدمى عن الحريات الديمقراطيه فى مصر مؤرخ ١٩٧٦/١١/١٨ .

يعيش شعبنا تحت وطأة حكم دكتاتورى فردى يواجه انتفاضات جماهيرنا المقهورة بالمدرعات وقوات الامن المركزى سيئة السمعة ، ويمارس اسلوب الاعتقال والحبس المطلق ضد القيادات الوطنية الديمقراطية كما حدث لهيئات الطلاب والعمال اعوام ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٥ . ان بلادنا محكومة بالاحكام العرفيه منذ ٢٥ سنه وقانون الحراسة الذى يعطى للمدعى الاشتراكى حق التحفظ على الاشخاص لمدة تصل الى خمس سنوات امام محكمة القيم التى تشكل من عناصر غير قضائية . ان الحرية المكفوله فى ظل هذا النظام هى حرية النهب والسلب لاموال الشعب وثرواته . وكيف يستمر حتى الآن قانون التجمهر الذى اصدرته سلطات الاحتلال عام ١٩١٤ والذى يعاقب على مجرد

تجمع خمسة اشخاص أو اكثر ، مجرد التجمع فى حد ذاته حتى ولم ترتكب جريمة يعاقب عليها القانون ويكفى لتطبيق احكام هذا القانون مجرد التنبيه عليهم بالتفرق ! اما عن حق الاضراب فإذا طالب به العمال اصاب الحكام حالة هستيريه انها مؤامرة قصد بها تعطيل الانتاج وتدمير اموال الشعب . من هم الذين يعطلون الانتاج ويدمرون اموال الشعب ؟ هل هم العمال الكادحين المحرومين من اسلحتهم المشروعه للدفاع عن حقوقهم العادلة أم اولئك الذين ينهبون اموال القطاع العام وثروات الشعب ؟ اليس للعمال من حق فى هذه البلد ؟ وأخيراً جاءت المفاجأة السارة بتحويل المنابر الثلاثة الى ثلاثة احزاب مع الاصرار العنيف على حرمان الشعب من تكوين احزابه المعبره عنه . ان هذه الصيغة التى فاجأتنا بها الحكومة لن تخدم سوى الطبقات الرجعيه واعوانها وتكرس الوضع غير الديمقراطى الذى يتم من خلاله حرمان الطبقات الشعبيه من حقوقها السياسيه والنقابيه . سوف تلعب هذه الصيغة دوراً سلبياً خطيراً اذ انها تحصر الاحزاب فى ثلاث فقط وهى الاحزاب التى تدس الافكار والمصالح المتفق عليها فى اطار السلطة ، حزبان للرأسماليه (الديمقراطيه والتقليديه) وحزب ثالث يسير فى ركاب الحكومة ، وبذلك تصبح هذه التظيمات الثلاثة التى ارتضتها السلطة لا تملك اى منها صفة الحزب فهى لا تستطيع التصرف إلا بما يتفق عليه مع الحكومة وتوافق عليه السلطة الرجعيه الحاكمة داخل اللجنة المركزية الموسعة التى تضمها جميعا . .

كما ان هذه الاحزاب ليست خطوة على طريق الديمقراطية ، فلا يمكن ان يوجد حزب حقيقى فى ظل هذا النظام ، فكيف يتحقق ذلك وكل الحقوق والحريات الديمقراطية مسلوبة ومهدرة فى هذا المجتمع ، فكيف يمكن تصور وجود احزاب بدون حق التجمع والاجتماع وكيف تمارس هذه الاحزاب دورها فى ظل الاحكام العرفية التى هى بطبيعتها احكام استثنائية تهدد ابسط حقوق المواطنين ، كما ان هذه الصيغة الملفقة تضفى نوعاً من الشرعية على تدخل السلطه فى الحركة النقابيه ، اذ سوف يتم فرض الوصاية البيروقراطية على هذه الحركة من خلال قرار السلطة بانضمام النقابات الى الاحزاب الثلاثة فيما

يسمى باللجنة المركزية الموسعة ، اى ان هذه المؤتمرات تستهدف جر الحركة النقابية الى احضان السلطة وتهذيبها بحيث تفقد استقلاليتها نهائياً .

كما ان السلطة التى اصدرت قراراً بالسماح بوجود هذه الاحزاب الثلاثة تستطيع ان تصدر قراراً بحل هذه الاحزاب اذا خرجت عن قواعد اللعبة وتعدت الاطار المتفق عليه .

ان قبول هذه الصيغة يعنى اخفاء طابع ديمقراطى زائف على نظام غير ديمقراطى بمساعدته فى تطويق المطالب الديمقراطية التى تتبناها الجماهير مقابل تنازلات شكليه فارغة من اى معنى .

اننا باسم نادى الفكر الاشتراكى التقدمى نهيب بكل العناصر الوطنية الثوريه ان تعلن باعلى صوتها رفضها القاطع لهذه المؤامرة وان تكف عن المشاركة فى هذه اللعبة التى تتم ضمن مخطط لافقاد بلادنا استقلالها وجرها الى حظيرة التبعية الامبرياليه . وان تناضل بكل الطرق من اجل بناء احزابها المستقله بعيدا عن اطار السلطة .

(٥) بيان صادر عن نادى الفكر الناصرى غير مؤرخ .

يهاجم سياسة الانفتاح الاقتصادى التى تعطى الحرية الكاملة لرأس المال الخاص والاجنبى لتخريب الاقتصاد القومى ، كما تشجع عمليات التهريب المشروع كقانون الاستيراد بدون تحويل عملة وتعطى الحق للسماسرة فى ابتزاز اموال الجماهير على شكل عمولات من الصفقات التجارية التى تعقدها الحكومة مع المؤسسات الغربية .

ان المخرج الوحيد من الأزمة الاقتصاديه يكمن فى التخطيط المركزى الاشتراكى للموارد المحلية والعربيه وتشجيع القطاع العام وتدعيمه لا تصفيته كما يحدث الآن .

(٦) مهام اساسيه نحو برنامج عمل ناصرى .

وقد جاء بهذا البيان ان من مهام الحركة الناصريه كشف مشاركة النظام فى مخطط ممارسات المحور الرجعى الامبريالى المعادى للجماهير العربيه وذلك عن طريق فضح الحلول الاستسلاميه والانهزاميه ورفض اتفاقيتى سيناء الاولى

والثـانيـه ، وادانة القـول بأن ٩٩٪ من اوراق اللعـبـة فى يد الولايات المتـحـدة الامـريكيـه ، مع التـاكـيد على ان ١٠٠٪ من مـقـومـات حـسم الصـراع فى يد الجماهير العربية . وكشف تورط النظام فى اعادة ترتيب الأوضاع فى المنطقة العربيه طبقاً للمخطط الامريكى . ورفض مؤتمر جنيف وكشف ابعاده التآمرية على مصير القضية الفلسطينيه والعربيه . والنضال من اجل حشد الجماهير على اساس ان ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة .

ومن تلك المهام ايضـاً فـضـح اشكال التـزييف الديمقـراطى ، وحق القـوى السيـاسيـه المصرية فى اقامة تنظيمـاتهـا الشعبية المعبرة عنهـا وانتزاع كـافة الحريات الديمقراطيـة المتمـثله فى حق الاضـراب والاعتصـام والتظاهر السلمى واسقاط القوانين المعطلة للحريات وتوفير حرية الرأى والقول والاعتقاد والتعبير .

(٧) مؤتمر جماهيرى

بيـان مـحـرر بخط اليد يشـير الى موتمر مـقـترح عقده يوم ١٤ ينـاير سنة ١٩٧٧ بميدان نفق امبابه بالقرب من مصنع شـوربجى أو امام المصنع ويهدف الى تعميق وعى الجماهير من اجل الدفاع عن الديمقراطيه ومكتسباتها واقتراح بتوجيه الدعوة فيـه لاعضـاء مجلس الشـعب من المستقلين وبعض الشـخصـيات العـامـة ، ويتم تنيظم المؤتمر بالتنسيق بين لجنة شـبـاب القسم والاسـتـاذ احـمـد ناصـر عضـو مـجلس الشـعب ويتـولى فـيـه إقـامـة سـرادق يتـسع لحـوالى الفين مواطن .

(٨) ورقتان محررتان بخط اليد تتضمنان معارضة للسياسات الاقتصادية الجديدة

والتى تجسد ما اسماه الكاتب بالتحالف الطبقى الجديد ، وقد جاء بهما ان مقتضيات الواقع تؤكد ان الفلاحين والعمـال والمثقفين الثوريين والجنود لابد ان يتقدموا لاداء دورهم التاريخى فى التصدى لتلك الاوضاع الجديدة وذلك بابداع تنظيمها الثورى المعبر عنها وخلقه جماعياً وان تخوض معركتها ضد التحالف الرجعى .

الفصل السادس

أمر احالة

فى قضية الجناية رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ كلى الجيزة
والمقيدة برقم ٤٣ لسنه ١٩٧٧ امن دولة عليا

ابراهيم مصطفى القليوبى النائب العام

بعد الاطلاع على القضية وما تم فيها من تحقيقات

نتهم :

١- على عبدالحميد على عبدالقادر	باحث بامانه الحكم المحلى
٢- محمد ابراهيم فرج	عامل بشركة النصر للغزل والنسيج والتريكو
٣- صلاح محمد حسن	فلاح
٤- ضرغام مصطفى السيد	عامل بمصلحة المجارى
٥- ابراهيم فايق خليل سلامه	بائع جرائد
٦- فرج عبدالعال على	عامل بمجافظة الجيزة
٧- احمد فرغلى خليل	طالب ثانوى
٨- محمد عبدالرحمن على عزام	كهربائى
٩- رضا شمس الدين ابرهيم عبدالقادر	طالب بمعهد السكرتارية
١٠- محمد دسوقى محمد محروس	صانع احذيه
١١- فتحى عبدالعزيز حجاج	عربجى
١٢- فضيل محمد محمد الفضالى	عامل نظافة
١٤- حمدى ابراهيم على	بائع متجول
١٥- سيد احمد الدجوى	تاجر خرده
١٦ صبحى على يونس	بائع متجول

١٧- صبحي عتريس جمعه وشهرته مصباح	بقال
١٨- جابر عبدالمقصود جمعه شافعي	فران
١٩- صلاح عبده صالح عبدربه	عامل بمحطة بنزين
٢٠- عيد فرحات قطب	عامل بمجلس مدينة الجيزة
٢١- مصطفى عبدالصادق حسين	خراط
٢٢- رجب امين احمد محمد	طاه
٢٣- سعيد احمد ابراهيم حماد	سباك
٢٤- سمير السيد احمد الكربوسي	جندي بالقوات المسلحه
٢٥- سمير حسن عبد الكريم	مبيض معماري
٢٦- عاطف حسن مشتهري	رقيب بالقوات المسلحة
٢٧- سيد على حسين على ابراهيم	حداد مسلح
٢٨- عاطف السيد كامل	فران
٢٩- حسين فتحي اسماعيل	جندي
٣٠- على سيد على بدر	مطبعجي
٣١- عبدالمجيد طه عبدالجواد	طالب ثانوي
٣٢- محمد عبدالصمد السيد	نجار
٣٣- ابوالعلا ابوسريع وهيب	لحام كهربائي
٣٤- محمد عبدالصادق البكري	بقال
٣٥- ابوالعينين محمد عبد الرسول	عامل بشركه النصر للغزل والنسيج
٣٦- محمد عبدالمقصود عفيفي	جلاخ الومنيوم
٣٧- خالد حلمي محمود بسيوني	لحام كهربائي
٣٨- احمد عباس حسين	طالب بكلية الزراعة
٣٩- عبدالوهاب عبدالغني عبداللطيف	عامل
٤٠- عبدالرحيم محمود محمد مباشر	طالب بالمعهد العالي الفني
٤١- محمد فهمي جبر حسن	طالب
٤٢- محمود ابوالعلا محمود قاسم	عامل بمصنع تريكو

لأنهم فى يومى ١٨ ، ١٩ من يناير سنه ١٩٧٧ بدائرة اقسام امبابه وبولاق الدكرور والعجوزة والجيزة محافظة الجيزة .

(أ) - المتهمين من الاول حتى السابع عشر :

بدائرة قسم امبابه

اشتركوا مع آخرين مجهولين فى تجمهر مؤلف من اكثر من خمسة اشخاص من شأنه ان يجعل السلم العلم فى خطر ، وكان الغرض منه التأثير على السلطات العامه فى اعمالها وارتكاب جرائم الاعتداء على الاشخاص والاموال حالة كونهم حاملين اسلحة ناريه ومديا وآلات من شأنها احداث الموت اذا استعملت بصفة اسلحة (عصياً وقطعاً من الحديد) .

وقد وقعت حال اشتراكهم فى هذا التجمهر وبقصد تنفيذ الغرض المقصود منه مع علمهم به ، الجرائم الآتيه :

أولاً : خربوا عمدا مبانى واملاكاً عامة مخصصه لمصالح الحكومة والمرافق العامة وشركات القطاع العام والجمعيات المعتبره قانونا ذات نفع عام ، بان وضعوا النار عمداً فى عربات القطار رقم ٤١٩ ، ومبنى محطة ومخازن السكك الحديديه بامبابه ، وشونة اقطان شركة النصر للغزل والنسيج والتريكو (شوريجى سابقاً) ومقر وحدة الاتحاد الاشتراكى العربى بجزيرة امبابة ، وسيارة لفرع مباحث امن الدولة بالجيزة ، وهاجموا قذفا بالحجارة مبانى الهيئة العامة لشئون المطابع الاميريه والمركز النموذجى لتدريب العاملين لرعاية الطفولة والاسرة التابع لوزارة الشئون الاجتماعية ، ومدرستى التحرير الاعداديه للبنات بامبابه ، ومصابيح الاضاءة الكهربائيه بالطريق العام ، وعربات قطار السكة الحديد رقم ٨٩ ، وسيارات الشرطة والمطافى والاسعاف والنقل العام ، فخربوا تلك المبانى والاملاك وكان ذلك بقصد احداث الرعب بين الناس واشاعة الفوضى.

وقد نجم عن هذه الجريمة موت ممدوح احمد عثمان الذى كان موجودا باحدى تلك الاماكن المخربة .

ثانيا: عرضوا للخطر عمداً سلامة وسائل النقل العامة البريه ، وعطلوا سيرها ، بان قذفوا بالحجارة سيارة النقل العام رقم ٢٤٨١ ، وعربات القطار رقم ٨٩ ، ووضعوا قطعاً حديديه على قضبان السكك الحديديه فاوقفوا القطار رقم ٤١٩ واشعلوا النار فى عرباته فعرضوا بذلك تلك الوسائل للخطر وحالوا دون سير القطارات .

ثالثا : تسببوا عمداً فى انقطاع المواصلات التليفونيه التى انشأتها الحكومة بان قاموا بقطع الاسلاك الموصلة لاجهزة التليفونات والخاصة بمحطة السكك الحديديه بامبابه .

رابعا:سرقوا ادوات مستعملة من المواصلات التليفونيه وتوصيل التيار الكهربائى مملوكة للمرافق التى انشأتها الحكومة ، بأن استولوا على الاجهزة التليفونيه آنفه الذكر ، وادوات الكهرباء المستخدمة فى اضاءة الطرق العامة .

خامسا : وهم جماعة نهبوا بالقوة الاجبارية بضائع وامتعة لوزارة الحربية والهيئة العامة للسكك الحديديه والاتحاد الاشتراكى العربى بأن اقتحموا المبانى والاماكن المودعة بها تلك البضائع والامتعة واستولوا عيها منها على الوجه المبين بالتحقيات.

سادسا : استعملوا القوة والعنف مع موظفين عموميين ومكلفين بخدمة عامة لحملهم بغير حق على الامتناع عن اداء عمل من اعمال وظيفتهم ، حالة كون بعضهم حاملا سلاحاً ، بأن اطلقوا اعيرة ناريه صوب رجال الشرطة وقذفوهم وعمال الهيئة العامة لشئون المطابع الاميريه بالحجارة ، لمنعهم من اداء واجباتهم من حماية المنشآت والاموال العامة والخاصة وفض التجمهر ، فاحدثوا بالضباط والجنود والعمال المبينة اسماؤهم بالتحقيقات الاصابات الموصوفة بالتقارير الطبيه والاوراق وبلغوا بذلك مقصدهم .

سابعا : قتلوا عمداً العريف السرى كمال جمال عامر بأن اطلقوا عليه عيارا ناريا قاصدين قتله فاحدثوا الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبى والتى اودت بحياته .

(ب) المتهمون من الثامن عشر حتى العشرين :

بدائرة قسم بولاق الدكرور

اشتركوا مع آخرين مجهولين فى تجمهر مؤلف من اكثر من خمسة اشخاص من شأنه ان يجعل السلم العام فى خطر وكان الغرض منه التأثير على السلطات العامة فى أعمالها وارتكاب جرائم الاعتداء على الاموال ، حالة كونهم حاملين آلات من شأنها احداث الموت اذا استعملت بصفة اسلحة (عصيا).

وقد وقعت ، حال اشتراكهم فى هذا التجمهر ويقصد تنفيذ الغرض المقصود منه مع علمهم به الجرائم الآتيه :

اولاً: وضعوا النار عمداً فى مبنى ليس مسكونا ولا معداً للسكن بأن اشعلوا النار فى مبنى ملهى الباريزيانا المملوك لكاشف محمد كاشف وآخرين وذلك على النحو الموضح بالتحقيقات .

ثانياً: وهم جماعة ، نهبوا بالقوة الاجبارية امتعة من ملهى الباريزيانا سالفة البيان ، بأن اقتحموا مبنى الملهى واستولوا على الاشياء المبينه الوصف والقيمة بالتحقيقات .

ثالثاً: خربوا عمداً اموالاً ثابته منقولة لا يمتلكونها ، بأن قذفوا قذفاً بالحجارة مبنى الملهى آنف الذكر واشعلوا النار فيه فخربوه ومحتوياته على الوجه المبين وضعاً وقيمة بالتحقيقات .

(ج) المتهمين من الحادى والعشرين حتى الثامن والعشرين :

بدائرة قسم العجوزة

اشتركوا مع آخرين مجهولين فى تجمهر مؤلف من اكثر من خمسة اشخاص من شأنه ان يجعل السلم العام فى خطر وكان الغرض منه التأثير على السلطات العامة فى اعمالها ، وارتكاب جرائم الاعتداء على الاموال حالة كونهم حاملين آلات من شأنها احداث الموت اذا استعملت بصفة اسلحة (عصياً واخشاباً) .

وقد وقعت حالة اشتراكهم فى هذا التجمهر وبقصد تنفيذ الغرض المقصود منه مع علمهم به الجرائم الآتيه :

أولاً: خربوا عمداً املاكاً عامة مخصصة للمرافق العامة ، بأن هاجموا قذفا بالحجارة وحطموا بالعصى والاخشاب سبعاً من مركبات الترولى ، فخربوها على الوجه المبين بالتحقيقات ، وكان ذلك فى زمن هياج وفتنه وبقصد احداث الرعب بين الناس واشاعة الفوضى .

ثانياً: عرضوا للخطر عمداً سلامة وسائل النقل العامه البريه ، وعطلوا سيرها ، بأن هاجموا مركبات الترولى آنفة البيان رمياً بالحجارة ، وتحطيماً بالعصى والاخشاب ، فحالوا بذلك دون سيرها .

ثالثاً: اتلفوا عمداً اموالاً منقولة لا يمتلكونها ، بأن قذفوا بالحجارة السيارة رقم ١٢٢١٣ جمرك الاسكندرية المملوكة لمحمد على الحاج على فاتلفوا اجزاء منها على الوجه المبين وصفاً وقيمة بالتحقيقات .

(د) المتهمون من التاسع والعشرين حتى السابع والثلاثين:

بدائرة قسم العجوزة ايضا

اشتركوا مع أخرين مجهولين فى تجمهر مؤلف من اكثر من خمسة اشخاص من شأنه ان يجعل السلم العام فى خطر وكان الغرض منه التأثير على السلطات العامة فى اعمالها وارتكاب جرائم الاعتداء على الاشخاص والامن .

وقد وقعت حال اشتراكهم فى هذا التجمهر وبقصد تنفيذ الغرض منه مع علمهم به الجرائم الآتية :

اولاً : خربوا عمداً مبانى واملاكاً عامة مخصصة لمصالح الحكومة والمرافق العامة بأن هاجموا قذفا بالحجارة مبنى مكتب بريد امبابه واحدى مركبات الترولى ، فخربوا هذا المبنى وتلك المركبة على الوجه المبين بالتحقيقات وكان ذلك فى زمن هياج وفتنه وبقصد احداث الرعب بين الناس واشاعة الفوضى .

ثانياً: عرضوا للخطر عمداً سلامة وسيلة من وسائل النقل العامة البريه وعطلوا سيرها بأن هاجموا مركبة الترولى آنفة البيان رمياً بالحجارة فحالوا بذلك دون سيرها .

ثالثاً: استعملوا القوة والعنف مع موظفين عموميين ومكلفين بخدمة عامه لحملهم بغير حق على الامتناع عن اداء عمل من اعمال وظيفتهم بأن اعتدوا على رجال الشرطه وقوات الامن المركزى وقذفوهم بالحجارة لمنعهم من اداء واجباتهم فى حماية المنشآت والاموال العامه والخاصة وفض التجمهر .

(هـ) المتهمون من الثامن حتى الاخير :

بدائرة قسم الجيزة

اشتركوا مع آخرين مجهولين فى تجمهر مؤلف من اكثر من خمسة اشخاص من شأنه ان يجعل السلم العام فى خطر ، وكان الغرض منه التأثير على السلطات العامة فى اعمالها وارتكاب جرائم الاعتداء على الاشخاص والاموال حالة كونهم حاملين آلات من شأنها احداث الموت اذا استعملت بصفة اسلحة (قطعاً من الحديد) .

وقد وقعت حال اشتراكهم فى هذا التجمهر وبقصد تنفيذ الغرض منه مع علمهم به الجرائم الآتيه :

اولا: خربوا عمداً مبانى واملاكا عامة مخصصة لمصالح الحكومة والمرافق العامة وشركات القطاع العام والجمعيات المعتبرة قانوناً ذات نفع عام بان وضعوا النار عمداً فى كشك الاستعلامات بمبنى مديرية التموين بالجيزة وكشك هيئة النقل العام بها ومجمع متنقل لشركة الاهرام للمجمعات الاستهلاكيه ومركبات الترولى والشرطة وشركة النيل العامة للخرسانه المسلحة المبينة ارقامها بالاوراق ، وهاجموا قذفاً بالحجارة مبانى مجمع المصالح الحكومية ومديرية التموين ومركبات الأخيرة وهيئة النقل العام والاسعاف والمصابيح واللافتات والاعلانات المملوكة لمؤسسه التحرير للطبع والنشر ، فخربوا تلك المبانى والاملاك على الوجه المبين بالتحقيقات وكان ذلك فى زمن هياج وفتنه وبقصد احداث الرعب بين الناس واشاعة الفوضى .

ثانيا: عرضوا الخطر عمداً سلامة وسائل النقل العامة البرية وعطلوا سيرها بأن اشعلوا النار فى بعض مركبات الترولى وقذفوا بالحجارة بعضها الآخر فحالوا بذلك دون سيرها .

ثالثاً: استعملوا القوة والعنف مع موظفين عموميين مكلفين بخدمة عامه لحملهم بغير حق على الامتناع عن اداء عمل من اعمال وظيفتهم ، بأن اعتدوا على رجال الشرطة والامن المركزى قذفاً بالحجارة لمنعهم من اداء واجباتهم فى حماية المنشآت والاموال العامة والخاصة وفض التجمهر وبلغوا بذلك مقصدهم .

بناء عليه

يكون المتهمون قد ارتكبوا الجنايات والجنح المعاقب عليها بمقتضى المواد ١/٩٠ ، ٢ ، ٣ ، ٤، و ١٣٧ مكرر (أ)/١ ، ٢ و١٦٤ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١/٢٣٤ و٢٥٢ و٢٥٣ و١/٢٥٥ و ٣١٦ مكرر ثانياً و ١/٣٦١ و ٣٦٦ من قانون العقوبات و ١ ،٢ ، ٣ ، ٣ مكرر من قانون ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٨ .

لذلك

وبعد الاطلاع على القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن اعلان حالة الطوارئ .

وعلى الامر الجمهورى رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن احالة بعض الجرائم لمحاكم امن لبدولة العليا والامر الجمهورى رقم ١٩ لسنه ١٩٦٨.

نأمر

بإحالة الدعوى الى محكمة امن الدولة العليا بدائرة محكمة استئناف القاهرة لمعاقبته المتهمين طبقاً لنصوص مواد الاتهام سالفه الذكر مع استمرار حبس المحبوسين منهم احتياطياً .

النائب العام

١٩٧٧/٤/٢٠ ابراهيم مصطفى القليوبى

ملاحظات النيابة العامة

عن الجرائم المرتكبة بدائرة قسم الدكرور

الملاحظات العامه

بالنسبة للاموال التى جرى تخريبها وحرقها ونهبها من المتجمهرين المعتدين على ملهى الباريزيانا ، ثبت من المعاينه التى باشرتها كل من النيابة العامة وادارة الدفاع المدنى والحريق بمديرية أمن الجيزة لملهى الباريزيانا ان اسواره وواجهته ومخازنه قد حطمت وان النيرانَ اتت على خيمة كائنه بالجزء الخلفى منه فضلاً عن منقولات اخرى ، واوردت تقرير الدفاع المدنى والحريق انها تقدر بحوالى خمسة وعشرين الف جنيه وان سبب الحريق قذف لهب مكشوف فى اماكن عدة متفرقة مع استعمال المواد البتروليه لزيادة وسرعة الاشتعال .

بلاغات واقوال ذوى الشأن عن هذه الاموال

١- قرر كاشف فتحى وعبدالفتاح زكى شمس الحارسان القضائيان على ملهى الباريزيانا فى تحقيقات النيابة العامة أن الحريق اتى على اجزاء من الملهى وبعض منقولاته ، وان النهب امتد الى البعض الآخر من المنقولات ، وتبلغ جملة الخسائر وفقاً لتقديرهما نحو مائتين وخمسة عشر الف وخمسمائة وثمانين جنيها .

٢- ابلغ حسن محمد سيد خضر متعهد الفراشة وقرر فى تحقيقات النيابه العامة انه بصفته وكيلاً عن عطيات عبدالمجيد عبدالمقصود ، يؤجر منذ الخامس من اكتوبر ١٩٧٦ لملهى الباريزيانا خيمة كاملة بمحتوياتها من اخشاب وبساط قيمتها بحسب تقديره أربعة وعشرون الفا وثلاثمائه وثلاثين جنيها وقد كانت تستخدم فى قاعة الملهى الصيفية حتى حرقها المتجمهرون يوم الاربعاء الموافق ١٩ يناير سنه ١٩٧٧ .

٣- ابلغ عادل خيرى بطرس وقرر فى تحقيقات النيابة العامة انه كان يحتفظ فى ملهى الباريزيانا ببعض آلات الايقاع والموسيقى التى يمتلكها وقيمتها

وفقا لتقديره الفان ومائتان واربعون جنيها وانها نهبت حال التجمهر الذى جرى يوم ١٩٧٧/١/١٩ .

٤- ابلغ محمد حسن الطالب بمعهد السينما وقرر فى تحقيقات النيابه العامة انه يؤجر منذ الثالث عشر من نوفمبر عام ١٩٦٦ للهى الباريزيانا جهاز صوت موسيقى قيمته على ما يقدره الف وثمانمائه وسبعون جنيها وانه كان يجرى استعماله بالملهى الى ان نهبه المتجمهرون فى التاريخ انف الذكر .

٥- ابلغ محمد عبدالحميد حمدى رئيس فرقة المشى على السلك العالى وقرر فى تحقيقات النيابة العامة ان معدات فرقته قد حرقت حال التجمهر بملهى الباريزيانا وقدر قيمتها بالف وخمسمائة جنيه .

رد بعض الاموال المنهوبة لاصحابها

اثبت العقيد فاروق هلال مفتش المباحث بمديرية امن الجيزة بمحضريه المؤرخين ٢٠، ١٩٧٧/١/٢١ انه اثر حادثان النهب والتخريب التى اصابت ملاهى شارع الهرم ، انتشرت قوات الامن فى المناطق المتاخمة والتى وردت معلومات عن اخفاء بعض المنقولات المنهوبه بها ، وبادرت تلك القوات الى توعيه المواطنين بالتخلى عما عساه ان يكون لديهم من المنقولات المشار اليها ، محذرة من عاقبة الاحتفاظ بها ومستعينة ببعض الاهالى من ذوى الثقة بيهم ، وقد افلح هذا الاسلوب اذ تخلى بعض الافراد عما فى حوزته من المنقولات المنهوبه والتى القى بها فى الشوارع والطرقات فقامت القوات بجمعها وعرضها على اصحابها . ومن بين اولئك الذين استردوا بعضاً من المنقولات التى نهبت حسين محمد لبيب مدير ملهى الباريزيانا وحسن محمد سيدخضر متعهد الفراشة .

الملاحظات الخاصة :

تم ضبط المتهمين الثامن عشر والتاسع عشر والعشرون مساء يوم ١٩ يناير ١٩٧٧ داخل ملهى الباريزيانا بشارع الهرم بين افراد التجمهر الذين وضعوا النار عمداً فيه ونهبوا بالقوة الاجبارية منقولاته وكانوا ثلاثتهم يحملون انذاك منقولات استولوا عليها حال التجمهر من الملهى .

عن الجرائم المرتكبه بدائرة قسم العجوزة:

والمسندة الى المتهمين من الحادى والعشرين حتى السابع والثلاثين

أ - بالنسبة للمتهمين من الحادى والعشرين حتى الثامن والعشرين :

قرر محمد على الحاج على فى تحقيقات النيابة العامة انه حوالى السابعه من مساء يوم الثلاثاء ١٨ يناير ١٩٧٧ شاهد تجمهراً هائل العدد مضى افراده بشارع النيل بالعجوزة فى الاتجاه الى كوبرى الزمالك واخذوا يرددون هتافات تندد بالمسئولين فى البلاد ويرمون بالحجارة ما يصادفهم من الاملاك والمبانى ، واذ كان بسيارته فى ذلك الوقت فقد خشى من غائلة العدوان فآثر ان ينصرف تاركا سيارته فى الطريق العام واذ عاد اليها بعد حين تبين ان اجزاء منها قد حطمت حال التجمهر .

ب- بالنسبة للمتهمين من التاسع والعشرين حتى السابع والثلاثين :

١- قرر فؤاد فهمى عبدالغفار هراس فى تحقيقات النيابة العامة انه حوالى العاشرة من صباح يوم الاربعاء الموافق ١٩ يناير ١٩٧٧ اثناء وجوده بمكتب بريد امبابه الذى يعمل رئيساً له فوجئ بالمتجمهرين يقذفون بالحجارة قوات الامن المركزى التى تقف الى جوار مبنى المكتب فحطموا بعضا من الواجهة الزجاجية ، ومن ثم بادر الى اغلاق المكتب ، واذ عاد إليه فى اليوم الثانى تبين أن سائر الواجهه الزجاجيه تهشمت ، وقد ايده السيد سلامه عزام المفتش بمراقبة بريد الجيزه فى شأن ما وقع لمكتب البريد المنوه عنه حال التجمهر الذى جرى فى التاريخ سالف البيان .

٢- تبين من معاينة الشرطه لمبنى مكتب بريد امبابه الكائن بميدان الكيت كات تحطيم مائة وثلاثة عشر لوحاً من زجاجه .

الجرائم المرتكبه فى قسم الجيزة .

والمسنده الى المتهمين من الثامن والثلاثين الى الاخير

الملاحظات العامه :

عن مجريات التجمهر الذى شارك المتهمين فيه

١- قرر اللواء احمد محمد مختار نائب مدير امن الجيزة فى تحقيقات النيابه العامة انه فى حوالى العاشرة من صباح يوم الاربعاء ١٩ يناير ١٩٧٧ تلقى بلاغا بأن تجمهراً قدم افراده من ميدان محطة الجيزة فى الاتجاه الى ميدان الجيزة وهاجموا فصيلتين من قسم قوات الامن واحرقوا سيارتين للشرطه احداهما كانت معدة لنقل القوات وثانيتهما كان يجرى اصلاحها باحدى المحلات قرب الميدان ومن ثم تحرك تشكيلان من جنود الامن المركزى صوب ميدان الجيزه ولحق هو بهما سيرا على الاقدام فبلغ الميدان فى حوالى الحادية عشر إلا ثلث صباحاً ووجد ان القوات سيطرت عليه واخلته من المتجمهرين بيد ان هولاء اخذوا ينتشرون فى الشوارع الجانبية ويقذفون القوات بالحجارة مما اضطرت القوات معه الى اطلاق القنابل مسيلات الدموع توسلاً الى تفريقهم وفى تلك الاثناء انتقل جمع من المتجمهرين الى مبنى مديرية تموين الجيزة القريب من الميدان فحطم واحرق بعض السيارات التى كانت بفنائه ولم تفلح القوات فى التصدى لهم لكثرتهم وموالاتهم قذف الحجارة ، كما وضعوا النار فى عدد من مركبات النقل العام المتوقفة فى الطريق ما بين الجيزة والمحطه حيث يقع به مجمع المصالح الحكوميه مما ادى الى توقف حركة وسائل النقل العامة طوال اليوم . وفى حوالى الواحدة والنصف مساء وصلت قوة من رجال الجيش وبدأت فى اطلاق الاعيرة النارية فى الهواد للارهاب فى حين استمر المتجمهرون فى قذف الحجارة مبتغين تخريب المنشآت والاملاك وحاولوا اشعال النيران فى محطة قريبة للوقود واقتحام احد البنوك بالميدان وحال تدخل القوات المسلحة دون ذلك ، وفى اعقاب هذا علم ان بعض هؤلاء المتجمهرين هاجم مجمع المصالح الحكوميه بشارع صلاح سالم فبعث بقوة من الامن المركزى افلحت فى مطاردتهم والقبض على بعضهم .

٢- قرر المقدم السيد محمود همت رئيس قسم الاحداث فى تحقيقات النيابة العامة انه فى حوالى الثانيه إلا ربع من مساء يوم الاربعاء ١٩ يناير ١٩٧٧ عقب الاعلان عن القرارات الاقتصادية كان معيناً وقوة من رجال الشرطة بالمنطقة الجنوبيه من محافظة الجيزة لضبط حالة الامن فشاهد جموعاً متجمهرة من الاهالى قوامها يزيد على الاربعمائه وقد قام لفيف من افرادها بحرق اربع مركبات الترولى ومجمعاً استهلاكياً متنقلاً وكشكاً لهيئة النقل العام بمحطة ميدان الجيزة وسيارتين للشرطة وقذفوا بالحجارة عددا من مركبات الترولى ، واذ تصدت لهم قوات الامن المركزى قاوموها رمياً بالحجارة ثم تقهقروا والقوا الحجارة على المبنى مجمع المصالح الحكوميه فخربوا بذلك زجاج واجهاته ونوافذه وابوابه .

عن المنشات والاموال التى جرى تخريبها حال التجمهر .

تبين من معاينات النيابه العامة والشرطة وتقارير الجهات الاداريه وبلاغات ذوى الشأن ما يلى :

بالنسبة للمنشآت :

١- تحطيم زجاج مدخل وجميع نوافذ الطابق الخامس من طوابق مجمع المصالح الحكومية الكائن بشارع صلاح سالم بالجيزة .

هذا وقد قرر المقدم السيد محمود همت رئيس الاحداث بمديرية امن الجيزة واللواء احمد مختار محمد نائب مديرية امن الجيزه ان افراد التجمهور هم الذين اوقعوا هذا التخريب بالمجتمع .

٢- تحطيم لافته وزجاج مدخل وبعض نوافذ مبنى مديرية التموين الكائن بشارع الاهرام بالجيزة وآثار احتراق بكشك الاستعلامات .

وقد عزا المقدم ماهر احمد سالم رئيس قسم مباحث التموين الجيزة هذا التخريب الى افراد التجمهر آنف الذكر .

بالنسبة للمركبات:

١- احتراق مركبات الترولى ارقام ٥ ، ١٠ ، ٢٣ ، ٨٦ احتراقاً تاماً من الداخل والخارج بحيث لم تعد صالحة للاستعمال .

٢- احتراق سيارتى الشرطه رقمى ٣٢١٨ ، ٣٤٣٨ وقد شوهد كسر طوله حوالى خمسة عشر سنتيمتر فى منتصف الجزء العلوى من مستودع وقود السيارة الاولى مما يحدث من آله حادة :

وقد قرر عبدالحميد عبدالغنى منصور صاحب المحل الذى كان يجرى اصلاح السيارة الاولى رقم ٣٢١٨ شرطه انه فى حوالى الساعة الحاديه عشر والنصف من صباح يوم ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ قام المتجمهرون بالقاء الحجارة على السياره ووضع النار فيها فاحرقوها تماماً .

هذا وقد قرر الجندى عثمان حسن محمد خير قائد السياره الثانيه رقم ٣٤٣٧ شرطه انه فى حوالى العاشرة صباحا حال قيادته لها مقله جنود طرق الامن فوجئ بالمتجمهرين بميدان الجيزه يهاجمون السيارة بعد ان هبط الجنود منها ثم قلبوها على جانبها فقذفها بعضهم بالحجارة واوقد بعضهم الاخر النار فيها فاحترقت باكملها .

وشهد المقدم السيد محمود همت واللواء احمد مختار محمود ان المتجمهرين هم الذين احرقوا السيارتين أنفتى الذكر .

٣- احتراق المجمع الاستهلاكى رقم ٣٣ المملوك لشركة الاهرام للمجمعات الاستهلاكية احتراقاً تاماً لفقده صلاحيته للاستعمال .

وقد قرر فهمى ابراهيم احمد محمود العامل بهذا المجمع انه فى حوالى الساعة الثانية عشر من ظهيرة يوم ١٩ يناير ١٩٧٧ هاجم المتجمهرون المجمع وكسروا بابه عنوه ثم وضعوا النار فيه فاتت على محتوياته من السلع التموينيه .

وشهد المقدم السيد محمود همت ان افراد التجمهر هم الذين اشعلوا النار فى هذا المجمع .

وأفادت شركة الاهرام للمجمعات الاستهلاكية بكتابها المؤرخ ١٩٧٧/٣/٨ ان قيمة الخسائر الناتجة عن حرق هذا المجمع تقدر بمبلغ ثلاثة الاف ومائتين وسته جنيه .

٤- احتراق السيارة رقم ٨٦ محافظة الجيزة التابعة لقسم مباحث التموين وتحطيم زجاج السيارتين رقمى ٢٢٠٨٢ ، ٢٤٨٥٨ حكومة التابعة لمديرية تموين الجيزه، وقد كانت السيارات الثلاث بفناء مبنى المديريه .

وقد قرر المقدم ماهر احمد سالم رئيس قسم مباحث تموين الجيزه انه فى ظهيرة يوم ١٩ يناير ١٩٧٧ اقتحم المتجمهرون مبنى مديرية تموين الجيزة واشعلوا النيران فى السيارة الاولى رقم ٨٦ محافظة الجيزة وحطموا زجاج السيارتين الاخريتين قذفا بالحجارة .

وقرر اللواء احمد مختار محمد نائب مدير امن الجيزة ان جمعا من المتجمهرين انتقل الى مبنى مديريه التموين القريب من ميدان الجيزه حيث احرق وحطم بعض السيارات التى كانت بفنائه ولم تفلح القوات آنذاك فى التصدى لهم لكثرة اعدادهم وموالاتهم القاء الحجارة وذلك على النسق السالف ايراده بملاحظات النيابة عن مجريات التجمهور .

٥- تحطيم عدد من المصابيح المضيئة واللافتات والاعلانات الخشبيه والمواسير الكائنة بميدان لجيزة والمملوكة لمؤسسة دار التحرير والنشر .

وافادت المؤسسه بكتابها المورخ ١٩٧٧/٢/١٩ ان الخسائر السابقة بمبلغ الفين وثمانمائه من الجنيهات .

٦- احتراق السيارة رقم ٤٩١٦٥ نقل القاهرة المملوكة لشركة النيل العامة للخرسانه المسلحة .

وقد قرر شحاته ابراهيم جرجس قائد السيارة انه كان يقوم بقيادتها يوم الاربعاء ١٩ يناير ١٩٧٧ ثم تعطلت فتركها فى جانب شارع الاهرام بالقرب من مستشفى الرمد بالجيزة وانصرف كى يبلغ الشركة عنها واذ عاد اليها فى حوالى الساعة الحادية صباحاً وجد ان المتجمهرين اوقدوا النار فيها فاحرقوها باكملها .

٧- تحطيم الزجاج الجانبى للسيارة رقم ٤٧ المملوكه لمرفق الاسعاف بالجيزة .

وقد قرر شعبان عباس ابراهيم الفيومى السائق بهذا المرفق فى تحقيقات

النيابة العامة ان المتجمهرين هاجموا السيارة وخربوها على هذا النحو فى حوالى الساعة العاشرة والنصف صباح يوم ١٩ من يناير ١٩٧٧ حال عودتها من مستشفى ام المصريين .

الملاحظات الخاصة

بالنسبة للمتهم الاخير محمود ابو العلا محمود قاسم

١- قرر رمضان يونس محمد صاحب المصنع الذى يعمل به المتهم الاخير فى تحقيقات النيابة العامة انه فى صباح يوم الاربعاء ١٩ يناير ١٩٧٧ طلب الى عمال مصنعه ومن بينهم المتهم المذكور والحدث محمد عبدالله شحاته الا يغادروا المصنع لوجود تجمهر خارجه وان ينصرفوا الى عملهم ، ثم تركهم وعاد اليهم بعد فترة فعلم ان المتهم والحدث السالفين خرجا من المصنع رغم تحذيره السابق وان ثانيهما اصيب حال التجمهر وقد انهى إليه جمال خليفه زناتى انه ابصر المتهم والحدث آنفى الذكر بين المتجمهرين الى جوار السيارة التى يجرى حرقها فقام بدوره بابلاغ ذلك للشرطه .

٢- ثبت من تقرير اللجنه المشكلة برياسة العقيد مجدى رياض جرجس رئيس قسم المركبات بمديرية امن الجيزة ان سيارة الشرطه رقم ٣٤٣٧ من طراز لورى نصر احترقت تماماً حال التجمهر بميدان الجيزة بحيث لم يعد يجدى الاصلاح فيها .

تحريراً فى ٥ ابريل سنة ١٩٧٧ رئيس ووكلاء النيابه العامة

سليمان عبدالمجيد

رئيس النيابه بمكتب النائب العام

محمد توفيق محمد جلال الدين طه نجيب يونس

وكلاء النيابة بمكتب النائب العام

النائب العام ١٩٧٧/٤/٥

ابراهيم مصطفى القليوبى

الباب الثالث

قضية حزب العمال الشيوعى المصرى

(المطرية)

الفصل الاول
محضر تحريات مباحث قسم المطريه ومذكرتها
وبلاغ مباحث امن الدوله

فى الساعة الثامنة من صباح يوم ١٩٧٧/٧/٩ أثبت الرائد علاء الدين مقلد معاون مباحث قسم المطريه بمحضر تحرياته انه وردت له معلومات من احد مصادره السريه تفيد ان هناك بعض الاشخاص يقطنون باحد الشقق المفروشه بالعقار رقم ٦ شارع ابراهيم عبد الرازق المتفرع من شارع عين شمس تبع القسم وانه ظهرت عليهم علامات الارتباك فى تصرفاتهم داخل الشقة المقيمين بها ، وانه عقب تلقيه هذه المعلومات انتقل على الفور لضيق الوقت وخشية هروب المذكورين ، الى المكان المذكور وقد تبين ان الشقة المذكورة بالدور الاول فطرق الباب ففتح له احد الاشخاص الذين تبين انه يدعى عيد سيد عبد المغيث ، كما اثبت محرر المحضر انه شاهد صفيحه زباله بها كميات كبيرة من الاوراق يقوم بحرقها وبجوارها كميات اخرى احضرها للتخلص منها بحرقها ، وانه عرفه بشخصه وقام بضبط بعض الاوراق قبل ان يتمكن من حرقها ، وانه تبين ان الموجودين بالشقة بالاضافة الى الاول هم : مديحه خليل ابراهيم وتحمل بكالوريوس صيدله ولا تعمل ، وبشير محمد ادريس ومعه دبلوم صناعة ، واحسان محمد حسين بكالوريوس تجارة ، وافاد الاول انه خريج كلية الصيدلة ويعمل مدرس خصوصى واضاف محرر المحضر انه تم ضبط بعض الاوراق من بينها منشور توجيه أمنى عاجل يتضمن بعض النقاط منها وقف الاجتماعات الحزبيه وخطورة السير فى الشوارع ليلاً وخطورة الاجتماعات فى الكازينوهات وعدم التجمع فى الطرقات وعدم الانتظار اكثر من عشر دقائق والوقف المؤقت لجهاز الاتصال واخلاء الشقق المفروشه فوراً ونقل الاوراق الموجودة بها أوحرقها

فى حالات الخطر والتصرف بطريقة طبيعيه لا تثير اية شكوك . واثبت محرر المحضر التحفظ على الشقه ووضع اكمنه حول المنزل لضبط من يتردد على هذه الشقة وبمواجهه هؤلاء الاشخاص بهذه الشقه التزموا الصمت .

كما قام محرر المحضر بتحرير مذكرة اثبت فيها موجزاً لما اثبته فى محضره واضاف انه انتقل على وجه السرعة الى الشقه المذكورة حيث اشتبه ان يكون سكان الشقة من جماعات التكفير والهجرة .

كما اوضح ان المقيمين بالشقة هم :

١- عيد سيد عبد المغيث مدرس خصوصى .

٢- مديحة خليل ابراهيم زوجة الاول .

٣- بشير محمد ادريس .

٤- احسان محمد حسين .

وقد قرروا انهم استأجروا هذه الشقه مفروشه من حوالى ثلاثه شهور بإيجار شهرى قدره عشرون جنيها كما اورد انه ضبط بطاقة عائليه باسم عيد سيد عبد المغيث مشرف فنى كهرباء وبمجلس مدينة ديروط ومنزوع منها الثلاث ورقات الاولى الخاصه بالزوجات ، كما عثر على بطاقه اخرى باسم بشير محمد احمد ادريس ويعمل بالسكة الحديد ويوجد كشط وتغيير فى هذه الخانة كما ورد ببند الزوجة اسم احسان ابراهيم حسين ، ووجد ايضاً بطاقة شخصية باسم مديحه عبد العزيز الملوانى صيدليه مستشفى قطور المركزى ، كذلك عثر على بطاقة بدون صورة باسم احمد محمد السعيد حسن .

وقد اثبت فى هذه المذكره العثور على اربع ورقات عنوانها توجيه أمنى عاجل ويتلخص فى عدة نقاط التى تدعو الرفاق الى الانضباط الحديدى الصارم لما تتخذه اللجنة المركزية من قرارات بهدف حماية العمل ومعالجة الاوضاع التى سوف تترتب على هذه الخطة الجديدة التى اعلنت عنها أجهزة الامن واعلان حالة الطوارئ حتى حدودها القصوى وتفادى الضربات العشوائيه والرقابة المكثفة ، ومن اجل حماية برنامج العمل قررت اللجنة المركزية الآتى :

١- الوقف المؤقت والكامل للاجتماعات الحزبية .

٢- الحظر الفعلى للسير فى الشارع قبل الساعة السابعه صباحاً وبعد الثانيه عشر مساء .

٣- الحظر الفعلى للاجتماعات فى الكازينوهات .

٤- الحظر الفعلى لتواجد اكثر من ثلاثة زملاء معاً فى الشارع .

٥- عدم الانتظار فى المواعيد لاكثر من عشر دقائق مهما تكن الاسباب .

٦- الوقف المؤقت لعمل جهاز الاتصال حيث يعتمد فى عمله على حركة كثيفة للاوراق المحمولة فى حقائب وعلى التواجد المؤقت فى المقار قبل التوزيع .

٧- اخلاء بعض ما تبقى من الشقق السرية المفروشه على وجه السرعه وبدون إثارة الشكوك .

٨- نقل الاوراق فوراً من الشقة المفروشه الى الاماكن التى تحددها الخطة المركزية .

٩- يتم اخلاء الشقة المفروشه من الاوراق قبل اخطار مالكها بتركها .

١٠- فى حالة وجود أى شكوك من قبل المالك أو الجيران يتم النقل دون اخطارهم وعلى اسرع وقت وفى هذه الحالة ايضاً (حالة الخطر) يتحتم حرق كل الاوراق .

١١- يراعى التصرف بطريقه طبيعيه لا تثير شكوك فى حالة التخلى عن الشقة قبل اخلائها .

١٢- فى الحالات التى تثار فيها الشكوك يهدد بخطر مباشر سريع لا يجب اخلاء الشقة بدون اخطار اصحابها لان اوصاف المستأجر ومن يترددون عليه سوف تكون فى يدى الشرطة السياسيه فى مثال هذه الحالات .

١٣- يلتزم الزملاء التزاماً كاملاً بالاقامة فى المكان المؤقت الذى سوف ينتقلون إليه .

١٤- يلتزم الزملاء الوافدين على اماكن غير اماكنهم الاصلية بعدم الخروج منها إلا بأذن من المسئول المركزى .

١٥- يجب ان يراعى الزملاء الوافدين على اماكن جديدة بضرورة الا يشعر الجيران ان هناك وافدين جدد على المكان .

١٦- مسئول المكان هو المسئول مسئولية كاملة عن مراعاة هذه القواعد مهما كانت مستويات الوافدين عليه .

١٩- مسئولى الامن أو المسئولين التنظيميين فى اللجان القيادية المختلفة هم المسئولين عن تحديد المخاطر الامنيه ومتابعتها .

٢٠- لا يجب على الاعضاء تغيير اماكن اقامتهم العلنيه .

كما قام محرر المذكرة بإثبات مضمون الاوراق التى عثر عليها فى الشقه وهى عبارة عن مجموعة مقالات والعديد من الكتب منها مقال عن التنظيم السياسى والسلطه ، وآخرى عن تنظيم الاحزاب السياسيه ، ومقال حول الاندماج بين الحركتين الشيوعيه والجماهيريه ، والانتفاضة الشعبية الضخمه فى ١٨ ، ١٩ يناير وتقرير عن اوضاع كلية الهندسه ، وكتاب من اجل وحدة وطنيه حقيقية وفى سبيل انتصارتها على العدو . مناقشة نقديه لخطب الرئيس السادات بقلم محمد عباس فهمى ١٩٧٦ ، واللجنة المركزيه للحزب الشيوعى المصرى . واختتم محرر المذكرة مذكرته بأنه قام باصطحاب من وجدهم فى الشقه بعد ان وضع اكمنه من الشرطه السرية حول الشقة المذكوره لضبط من قد يتردد عليها كما تم التحفظ على الشقة .

وقد قام مساعد وزير الداخليه لمباحث امن الدولة فى نفس اليوم بتقديم بلاغه الى رئيس نيابة امن الدولة العليا الذى ورد به بتاريخ ٩ الجارى تبلغ لقسم شرطة المطرية من بعض الاهالى ان بعض الاشخاص يقطنون الشقة المفروشة بالعقار رقم ١٦ شارع ابراهيم عبد الرازق المتفرع من شارع عين شمس ويشكون انهم من عناصر جماعة التكفير والهجرة فانتقل معاون مباحث القسم للتثبت من شخصياتهم فى اطار الجهود المبذولة بشأن تعقب افراد هذه الجماعة وخاصة بعد صدور الامر العسكرى الخاص بالاخطار عن الشقق المفروشه ،

وتقابل مع شاغليها وكانوا فى حالة ارتباك ملحوظ ، وقدموا انفسهم باسماء :

١- عيد سيد عبد المغيث ٢- احسان محمد حسين ٣- بشير محمد ادريس ٤- مديحة خليل ابراهيم وقد تبين كذب ادعاء المذكورين بالنسبه لاسمائهم وتبين انهم على التوالى :

(١) جمال عبد الفتاح عبد الدايم طالب بكلية الصيدلة جامعة الاسكندريه وهو من عناصر حزب العمال الشيوعى المصرى ومتهم فى القضية رقم ٥٠١ جنايات الرمل لسنة ١٩٧٣ وتهمته تكوين تنظيم شيوعى .

(٢) سعيد عبد المنعم ناطوره عاطل من عناصر حزب العمال الشيوعى المصرى ومتهم فى القضية رقم ٥٠١ جنايات الرمل لسنة ١٩٧٣ وتهمته تكوين تنظيم شيوعى .

(٣) رحمه محمد رفعت طالبة بكلية البنات الإسلاميه من قيادات حزب العمال الشيوعى المصرى وهاربه من قرار ضبطها على ذمة القضية رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٧ جنايات امن دولة وشملها قرار الاتهام فى القضية المذكوره .

(٤) مديحه عبد العزيز الملوانى خريجة كلية الصيدلة جامعة الاسكندريه وسبق ضبطها على ذمة قضايا شيوعيه وهى من عناصر حزب العمال الشيوعى المصرى وشقيقة الماركسى عبد الحكيم الملوانى من قيادات حزب العمال الشيوعى المصرى ومحبوس على ذمة القضيه رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٧ جنايات امن دولة عليا .

وقد قرروا جميعاً انهم قد استأجروا الشقة مفروشه من حوالى ثلاثه اشهر واضاف محرر البلاغ انه بتفتيش الشقة عثر على بطاقة عائليه مزورة تحمل صورة جمال عبد الفتاح عبد الدايم وتحمل رقم ٤٦٣٤ صادرة من سجل مدنى ديروط باسم عيد سيد عبد المغيث ، كما عثر على بطاقه اخرى مزورة تحمل صورة سعيد عبد المنعم ناطوره تحمل رقم ٤٦٤٢ صادرة من سجل مدنى عابدين باسم بشير محمد احمد ادريس ، وبطاقه شخصية منزوع صورة صاحبها وهى باسم احمد محمد السعيد حسن صادرة من سجل مدنى كرموز

وتحمل رقم ٣٤٩٠٨ ، وبطاقه شخصية خاصة بمديحه الملوانى وكذلك كارنيه خاص بالمذكورة يفيد انها صيدليه . كما عثر على العديد من التحليلات والوثائق الخاصة بحزب العمال الشيوعى المصرى محررة بخط اليد ، وقد قام محرر البلاغ بتعديدها فيما يلى :

١- توجيه امنى عاجل .

٢- الجمهورية الديمقراطيه .

٣- حول الاندماج بين الحركتين الشيوعية والجماهيريه .

٤- حول قانون تنظيم الاحزاب السياسيه .

٥- سيقطع شعبنا يد الاستبداد التى تتطاول .

٦- موقف البرجوازية المصريه من نضال الطبقات الشعبية فى افريقيا .

٧- طبقية وراء الاسوار قراءة فى لائحة السجون المصريه .

٨- فلنناضل من اجل اسقاط حكم السادات الخائن ، فلنناضل من اجل مواجهة الغلاء الفاحش .

٩- كيف نادى الشعب باسقاط حكم السادات .

١٠- النقطة التى اثيرت فى الاجتماع ولم تحسم .

١١- تقرير آخر عن اوضاع كلية الهندسه .

١٢- مسألة انتصار الاشتراكية فى بلد واحد .

١٣- عن عمال الشحن والتفريغ .

١٤- الدروس المستفادة من حركة عمال الشحن .

١٥- قانون الاحزاب قانون مصادرة حق الجماهير فى التنظيم المستقل .

١٦- حول الاحداث العماليه الأخيرة فى الاسكندرية .

١٧- مع كل الرفاق أو مع القرار .

١٨- المقدمات والانتفاضه .

١٩- انتفاضة ١٨ يناير الشعبيه .

٢٠- توجيه جماهيرى بشأن الحركة الطلابيه فى فترة الصيف .

٢١- الزملاء الاعزاء اعضاء لجنة ديمتروف .

٢٢- الزملاء الاعزاء فى المنظمات .

٢٣- عناوين بعض الكتب الماركسيه .

٢٤- الجريدة فى علاقتها بالامن الهجومى .

٢٥- مزيد من الدروس الشعبيه لسلطة القمع .

٢٦- حول شعار الجمهورية الديمقراطيه .

٢٧- حول اوضاع الزميلة نجلاء .

٢٨- لن يكون هذا دور مصر .

٢٩- عن الاحداث - يرسل الى جريدة الانتفاض .

٣٠- كشكول به بعض الدراسات التنظيميه .

٣١- حول ازمة المسكن .

٣٢- عمال المحروسه بين شقى الرحى القطاع الخاص والانفتاح الاقتصادى .

٣٣- ازمة الاقتصاد المصرى وسلطة الخيانه .

٣٤- رسالة سريعه الى نادى الفكر الاشتراكى التقدمى ، ماذا بعد جلسة الاستماع .

٣٥- هيكل لدراسة حول مقتل الدكتور الذهبى .

٣٦- موقف الاشتراكية الديمقراطيه من حركة الفلاحين .

٣٧- خطاب معنون العزيز جوركى بتوقيع ناجى .

٣٨- خطاب معنون عزيزى .

٣٩- عدد ١٦ تحليلاً سياسياً بدون عنوان .

٤٠- رسالة الى رفيق حول مهامنا التنظيميه .

٤١- العدد الثامن نشرة الانتفاض بعنوان (الكارثة الوطنيه فى لحظتها الراهنة) .

٤٢- التنظيم السياسى والسلطة .

٤٣- اربعة نسخ من العدد ١٩من نشرة الانتفاض .

٤٤- نسخه من العدد الثانى من مجله شيوعى مصرى .

٤٥- دراسة بعنوان دكتاتورية البروليتاريا والطبقات الاجتماعية وايديولوجية البروليتاريا .

٤٦- النص الكامل لحديث الرفيق نايف حواتمه .

٤٧- كتاب بعنوان موقف القائلين بسلطة البرجوازية الصغيرة بقلم شيوعى مصرى .

٤٨- وثيقه محررة على الآلة الكاتبه ومطبوعه بالرونيو معنونه (حول شعار حرب التحرير الشعبية) .

٤٩- مجلة صادرة عن جمعيه رواد قصر الثقافة بدمياط .

٥٠- وثيقة صادرة عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى مؤرخه اول اغسطس سنه ١٩٦٤ .

٥١- بعض الوثائق الصادرة عن تنظيم التيار الثورى وبياناتها كالآتى :

- وثيقه بعنوان قرار عام ١٩٧١.

- وثيقه بعنوان التحالف يجب ان يكون من خلال احزاب مستقله .

- وثيقه بعنوان لتسقط مراكز القوى .

- وثيقه بعنوان (من اجل وحدة وطنيه وفى سبيل انتصار نهائى على العدو) من تأليف محمد عباس فهمى احد قيادات تنظيم التيار الثورى .

واضاف محرر البلاغ انه بمناقشة المتهمين الاربعة اوضحوا انهم ماركسيين وليس لهم علاقة بجماعة التكفير والهجرة .

وقد تأشر فى نهاية البلاغ انه بالاتصال بالاستاذ عادل حسين رئيس النيابة فى الساعة العاشرة مساء امر سيادته بحجز المتهمين لباكر وعرضهم صباح باكر .

ووقع العقيد امين اسماعيل فى نهاية التأشيرة بتاريخ ٩/٧/١٩٧٧ .

الفصل الثانى

تحقيقات نيابة امن الدولة العليا

فى يوم الاحد الموافق ١٩٧٧/٧/١٠ شرع الاستاذ حسيب البطراوى وكيل اول نيابة امن الدولة العليا فى التحقيق مع المتهمين .

(١)

استجواب المتهمة الاولى : رحمه محمد رفعت

الطالبة بكلية البنات جامعه الازهر

نفت التهمة المنسوبه اليها وقررت انه لاعلاقه لها بحزب العمال الشيوعى المصرى ورفضت الاجابة على سؤال خاص بميولها السياسيه ، كما نفت انتمائها لأى تنظيم سياسى معلن فى البلاد . وقررت انها لا تعلم شيئاً عن احداث ١٨ ، ١٩ يناير ، وعن سبب تواجدها فى الشقة التى تم ضبطها فيها قررت انها قابلت مديحه اللوانى فى يوم الجمعه الماضى بمنطقة المطريه ودعتها لزيارتها وتمضية يوم معها فصاحبتها الى هذه الشقه ثم حضرت المباحث وقبضت عليها مع مديحه وزوجها جمال عبد الفتاح وصديقه سعيد عبد المنعم وان هذا القبض تم دون أمر بالضبط والتفتيش ، وكان الضابط الذى حضر الى الشقة يحمل مدفع رشاش .

وعن بداية صلتها بمديحه عبد العزيز اللوانى قررت ان هذه المعرفة ترجع الى سنه ١٩٧٢ فى معسكر اعداد القادة بالاسكندرية ، وانها قابلتها بعد ذلك حوالى خمس او ست مرات على فترات متباعدة وبالصدفة . وعن سبب تواجدها بمنطقة المطريه قررت انها كانت فى زيارة لبعض اقاربها فى المطريه وعندما سئلت عن ساعة ضبطها اجابت الساعة الرابعه من صباح امس ، وفتش المنزل بسرعه وانها تعتقد انهم لم يجدوا شيئاً .

وعندما ووجهت بما جاء بتحريات مباحث امن الدولة انها من اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى ومن اكثر عناصره تعصباً ونشاطاً ، نفت ذلك وقالت انها تحريات غير صحيحة . وعندما ووجهت بما اسفر عنه تفتيش منزل عائلتها من ضبط عدد كبير من المحررات الخطية والمطبوعة تتضمن مقالات وتحليلات سياسية مناهضة ومنشورات صادرة عن بعض الجماعات الطلابية المرتبطة بحزب العمال الشيوعى المصرى تندد بالنظام القائم وتتهجم على رئيس الجمهوريه وبها دعوة صريحه للاطاحة به ، قررت ان تفتيش منزلها تم بدون حضورها وانها لا تعرف عن هذه المضبوطات شيئاً . وسئلت ماذا كانوا يفعلون وقت حضور رجال المباحث ساعة الضبط قالت كان الجميع نياماً . وعندما واجهها بما اثبته معاون مباحث قسم المطريه فى محضره من انه عندما قام بطرق الباب فتح له جمال عبد الفتاح لاحظ وجود صفيحه يحرق فيها بعض الاوراق وبجوارها اوراق اخرى معدة للحريق ، فقالت محصلشى وانها لا تعلم عن ذلك شيئا . ورفضت الاجابة عندما سألها المحقق ان كانت تعتنق الفكر الماركسى او ان كان لها رأى فى المسائل العامة . وعن رأيها فى احداث ١٨ ، ١٩ يناير قالت انها سمعت ان الناس خرجت لتعبر عن رفضها لزيادة الاسعار ونفت اشتراكها فى هذه الاحداث . ورفضت الاجابة عندما سئلت عن موقفها من النظام القائم ، واضافت انها تعترض على ضبطها بدون امر ضبط .

(٢)

استجواب مديحه عبد العزيز خليل الملوانى

صيدليه بالصحة المدرسيه بقطور غربية

نفت انضمامها لأى تنظيم شيوعى سرى أو ان يكون لها ميول ماركسيه وان كانت تتفق مع الافكار التقدميه بصفة عامه . كما نفت انضمامها لأى تنظيم سياسى معلن وانه ليس لها نشاط سياسى من اى نوع ، وعندما سئلت ان كانت تعتنق الفكر الماركسى ذكرت انها مع أى فكر تقدمى إلا انها لا تعتنق

الفكر الماركسى اذ ان قراءاتها لازالت محدده . ورفضت الاجابة عندما سئلت ان كان لها رأى فى المسائل العامة القائمة . وعندما سئلت عن معلوماتها عن احداث ١٨ ، ١٩ يناير قالت انها رد فعل طبيعى لوضع اقتصادى متردى ونفت اشتراكها فى هذه الاحداث بأى صورة ، وانها كانت فى هذين اليومين بمكان عملها بقطور غربيه . وعندما سئلت عن رأيها فى هذه الاحداث قالت هى انتفاضة شعبيه تعبيراً عن سخط الجماهير الشعبيه من وضع اقتصادى متردى. ونفت معرفتها بأى من اعضاء حزب العمال الشيوعى السرى . وسئلت عن موقفها من النظام القائم فقالت انه رأى خاص تحتفظ به لنفسها . ثم سألها المحقق ان كان قد سبق ضبطها فى جرائم سياسيه ، فقررت انه قبض عليها فى شهر يناير سنه ١٩٧٥ اثناء دراستها بكلية الصيدله بالاسكندريه وحبست احتياطياً لمدة ثلاثه اشهر وكانت تهمتها الاشتراك فى مظاهرة فى شوارع الاسكندرية امام المحكمة .

سئلت عن ظروف ضبطها فى القضيه التى يحقق فيها فقالت انها سمعت خبط شديد على باب الشقه فى الساعة الثالثة صباحاً امس وان صديقتها رحمه رفعت قامت بفتح الباب ففوجئوا بضابط بوليس وثلاث مخبرين رفضوا ابراز امر الضبط وسألوهم عن اسمائهم وفتشوا الشقه تفتيش سريع ولم يجدوا شئ وطلبوا منهم مصاحبيهم فسألوا عن امر الضبط فقال مفيش وهددهم بالسلاح الذى كان يحمله فاضطروا الى النزول معهم .

وعندما سئلت عن سبب تواجد رحمه رفعت معها وقت الضبط ، قالت انها صديقة لها منذ عام ١٩٧٣ منذ ان كانا فى معسكر اعداد القادة بأبو قير بالاسكندريه التابع لاتحاد طلاب الجامعات وانها لم تقابلها منذ مدة طويلة وفى يوم الجمعه ١٩٧٧/٧/٩ قابلتها الساعه السادسه مساء فى المطريه وفهمت منها انها كانت تزور بعض اقاربها بالمطريه فصممت على اصطحابها الى منزلها فقبلت ذلك وطلبت منها ان تنام عندها فوافقت .

وسئلت عن سبب تواجد سعيد عبد المنعم ناطوره بالسكن ، فاجابت بأن سعيد صديق لزوجها منذ سنة ١٩٦٨ وهو يعمل فى احدى شركات الغزل والنسيج بالاسكندريه وكان متهما فى القضية رقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٣ جنايات اسكندريه ولم يصدق رئيس الجمهوريه على الحكم الذى صدر ببراءته ونظراً لأن وضعه غير آمن فقد حضر الى القاهرة للبحث عن مسكن وعمل ونزل علينا ضيفا منذ حوالى اسبوع .

وسئلت عن تاريخ اقامتها بهذا السكن فقالت منذ اول مايو سنة ١٩٧٧ ، كما سئلت عن العمل الذى يباشره زوجها فاجابت بأنه مدرس خصوصى طبيعه وكيمياء ورياضه والسبب انه هو ايضاً متهم فى القضية رقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٣ جنايات الاسكندريه وموقفه مثل موقف سعيد فيعمل بالدروس الخصوصيه لاكتساب معاشه .

وسئلت ان كانت لاتزال تباشر عملها بالصحة المدرسيه بقطور ، فقررت انها انقطعت عن العمل منذ ثلاثة اسابيع لأن هناك وعود من بعض شركات الأدويه فى مصر ، فسئلت ان كانت قد قدمت استقالتها فقالت انها مكلفه بالعمل فى الصحه المدرسيه بقطور وان التكليف لم ينته بعد وانها انقطعت عن العمل .

وعندما سئلت ان كان زوجها وصديقه يعتنقون الفكر الماركسى : اجابت تقريباً ، اذ ان زوجها كثير القراءة فى الكتب الماركسيه وبالنسبة لسعيد فإنها تسمع من زوجها انه يعتنق الفكر الماركسى ، ونفت العثور على اى اوراق فى مسكنها .

(٣)

استجواب جمال عبد الفتاح عبد الدايم
طالب بالسنة النهائية بكلية الصيدلة جامعة الاسكندريه

سئل عن الاتهام الموجه إليه وهو انضمامه لحزب العمال الشيوعى فقال هذا الاتهام باطل من اساسه . فسئل عن ميوله السياسيه فاجاب ماركسى وانه يعتنق هذا الفكر منذ عام ١٩٧٤ وبدأت علاقته به منذ عام ١٩٦٥ عندما بدأ فى

قـراءة الكتب الماركـسيـه واعـتنقـه منذ سنة ١٩٧٤ .ونفى انتمـائه لأى تنظيم سياسى مـعلن فى البلاد فـسئل عن رأيه فى النظم السياسيـة والاقـتصـادية والاجتماعيه للدولة : أجاب انه نظام رأسمالى . فسئل عن معلوماته عن احداث ١٩،١٨ يناير الماضى ، فقرر ان معلوماته لا تخرج عن حدود ما جاء بالصحافة الرسميه واجهزة الاعلام ونفى اشتراكه فيها ، وعندما سئل عن رأيه فيها فقال انها انتفاضة شعبية تعبر عن مصالح شعبنا بالنسبة لارتفاع الاسعار الخاصة ببعض السلع الضروريه .

وسئل عن موقفه من النظام القائم فقرر انه مع نظام ديمقراطى يكون فيه البرلمان المنتخب بعيداً عن وزارة الداخلية والأجهزة الرسميه عموماً بعد تغيير قانون الانتخابات وتخفيض سن الترشيح للعضويه الى عشرين سنه وتعديل القانون المنظم للدوائر الانتخابية على اساس تمثيل نسبى وان يشرف على تلك الانتخابات لجنة شعبية عامة . وان يكون للبرلمان وفقا لدستور ديمقراطى حق انتخاب الحكومة واعلان حاله الطوارئ ومعظم سلطات رئيس الجمهورية فى ظروف ديمقراطية تتيح للقوى الوطنية والشعبية تشكيل تنظيماتها السياسيه والجماهيرية المستقله وان يكون لتلك القوى كافة الحقوق والحريات الديمقراطية فى الصحافة والطباعة والنشر .

سئل ان كان قد سبق ضبطه فى جرائم سياسية ، فقرر انه سبق ضبطه فى ١١ يونيو سنة ١٩٧٣ على ذمة قضية تنظيم شيوعى بمدينة الاسكندريه وهى القضيـه رقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٣ امن دولة الاسكندريه وانه حبس فيـها حوالى ٢٢ شهراً قبل المحاكمة وحكم ببراءته فى عام ١٩٧٦ الا ان رئيس الجمهورية لم يصدق على الحكم الشهر الماضى .

سئل عن ظروف ضبطه فى القضية الحاليه : اجاب بانه عندما طرق الباب قامت زوجته بفتحه فدخل مجموعة من الرجال احدهم يحمل مدفع رشاش وقال انه ضابط ويريد تفتيش الشقـه . فطلب منه ان يبرز امر القبض والتفتيش

فرفض وقال اذا لم تسمح لنا بالتفتيش فسيحدث ذلك بالقوة ونرجو عدم الشوشرة وبدأ فى الحال يقلب فى اثاث المنزل وفرض علينا ان نجلس فى حراسة المخبرين باستثناء زوجته التى طلب منها ان تصحبه فى عملية التفتيش، ثم طلب منهم ان ينزلوا معه وإلا استعمل القوة للتوجه الى قسم المطريه فخضعوا لذلك .

وسئل عن الميول السياسية لكل من رحمه رفعت وسعيد عبد المنعم فاجاب بالنسبة لرحمة فلا يعرف شيئاً عن ميولها السياسيه اما بالنسبة لسعيد عبدالمنعم فيعرف انه يقرأ فى الماركسية ويهتم بها وان كان لا يجزم باقتناعه بها من عدمه .

ونفى جمال عبد الفتاح على عثور محرر محضر الضبط على بطاقة عائليه مزورة عليها صورته وتحمل اسم الشخص الذى تسمى باسمه ، كما انكر عثوره ايضا على بطاقة مزورة باسم بشير محمد احمد وعليها صورة سعيد عبد المنعم .

(٤)

استجواب سعيد عبد المنعم ناطورة
ميكانيكى اعمال حره بالاسكندريه

سئل عن انضمامه لحزب العمال الشيوعى المصرى فنفى ذلك ، ثم سئل عن ميوله السياسية فقرر انه شيوعى منذ عام ١٩٦٨ ، ونفى انتمائه لأى تنظيم سياسى معلن فى البلاد . وسئل عن رأيه فى المسائل العامة القائمة فقرر انه مختلف مع النظام القائم جذرياً فى كل سياساته لأنه شيوعى ماركسى لينينى والنظام القائم رأسمالى .

كما سئل عن معلوماته عن احداث ١٨ ، ١٩ يناير فقرر انه لا يعرف اكثر مما نشر فى الصحف . ونفى اشتراكه فى هذه الاحداث وانه فى هذين اليومين كان متواجد فى منزله بالاسكندريه ، وقرر ان الاسباب المباشرة لهذه الاحداث

زيادة الاسعار المرتبطة بما فرضه البنك الدولى على مصر والذى يرضخ النظام له نتيجة لانفتاحه الاقتصادى والسياسى والدبلوماسى على الغرب الاستعمارى، واضاف أنه لعل الاسباب الاعمق لهذه الحوادث التى يسميها على وجه التحديد انتفاضة شعبيه خرج فيها الشعب المصرى عن بكرة ابيه لرفضه هذه السياسه الاقتصاديه وما عاناه الشعب على يد النظام القائم من اضطهاد طبقى اقتصادى وسياسى .

وعندما سئل عن موقفه من النظام القائم اجاب بأنه يتناقض معه تناقضا جذريا فى كل شئ على وجه التحديد ، اذ انه قال من قبل انه ماركسى لينينى فهذا يؤدى بطبيعة الحال ان يكون متناقضاً مع النظام الرأسمالى القائم تناقضا اساسياً ، ولكن عندما كان النظام القائم فى اواسط الخمسينيات ومعظم الستينيات يتناقض مع الاستعمار الى هذا الحد او ذالك فان الموقف الصحيح منه برغم انه نظام رأسمالى الا ان هذا الموقف من المنطقى ان يكون هو تأييد المواقف الوطنية التى كان ينتهجها النظام فى ذلك الحين ، ولكن مع سياسة الانفتاح الشامل على الغرب الاستعمارى كسياسة رسمية للدولة والاتفاقيات التى عقدها النظام المصرى مع العدو الصهيونى والتى بمقتضاها انهيت الحرب مع اسرائيل من الناحية الفعليه واتت بمحطات انذار امريكيه ، الامر الذى فضلاً عن انه يحول بشكل مستحيل امكانية خوض حرب مع اسرائيل لتحرير ارض الوطن ، هذا غير ما اضاف فتح القناة للملاحة وعبور اسرائيل فيها من مستحيلات لامكانيه اى هجوم مصرى على اسرائيل عبر القناة ، وبكلمة اقول ان النظام القائم خان القضية الوطنية للشعب المصرى وهو لذلك لا يستحق ان يعيش .

وعندما سئل ان كان قد سبق ضبطه فى جرائم سياسية ذكر انه اتهم فى القضية المعروفه باسم التنظيم الشيوعى بالاسكندرية رقم ٥٠١ /١٩٧٣ جنايات امن دولة الاسكندريه وبعد سنتان من الحبس الاحتياطى على ذمة هذه القضية

حكمت محكمة امن الدولة العليا ببراءة جميع المتهمين إلا ان رئيس الجمهورية لم يصدق على الحكم مما يؤكد زيف ادعاء النظام لسيادة القانون والديمقراطيه اذ ان الامور فى النهاية فى يد رئيس الجمهوريه صاحب السلطات المطلقة .

وعندما سئل عن ظروف ضبطه فى هذه القضية قرر انه ذهب الى صديقه جمال عبد الفتاح الذى كان متهما معه فى القضية رقم ١٩٧٣/٥٠١ جنايات امن دولة اسكندريه ليستضيفه بعض ايام حيث انه لا اقارب له فى القاهرة وذلك للبحث عن عمل وسكن اذا كان هناك عمل ، وان ذلك كان منذ حوالى اسبوع وعلى وجه التحديد يوم السبت قبل الماضى ، واضاف انه مكث فى ضيافته طيله هذه المدة ، وكان ينوى العودة الى الاسكندريه لفشله فى البحث عن عمل الى ان كان امس الساعة الثالثة صباحاً حيث حضرت قوة مسلحة من رجال الامن وقامت بالتفتيش والقبض عليه على الرغم من ان الضابط المكلف بذلك لم يبرز لهم أمر القبض والتفتيش عند طلبهم له .

وعندما ووجه جمال عبد الفتاح بما اثبته محرر ضبط الواقعه من انه بعد دخوله للمنزل شاهد وعاء تحرق فيه اوراق كما شاهد مجموعة من الاوراق بجوار الوعاء معدة للاحراق قام بضبطها ، ذكر ان هذا لم يحدث ، وان الاوراق التى دون الضابط انه قد ضبطها لم توجد بالشقة .

وعندما ووجه بما ذكره الضابط بأنه ذكر له اسماً غير اسمه كما ضبط بطاقة عليها صورته وتحمل اسم بشير محمد احمد ، قال هذا ادعاء غير صحيح .

الفصل الثالث

اطلاع نيابة امن الدولة العليا على المضبوطات

قام الاستاذ محمد عمر وكيل اول نيابة امن الدولة العليا والاستاذ انور العاصى وكيل النيابه بالاطلاع على مضبوطات القضية فى يومى ١٠، ١١ ، ١٢ /١٩٧٧/٧ على النحو التالى :

(١) العدد الثامن من مجلة الانتفاض

الصادر فى ١٩٧٦/١٢/٣١

والمعنون الكارثة الوطنية فى لحظتها الراهنة

سبق الحديث من قبل اننا لسنا ازاء اى ثمار طيبه لأى انتصار مزعوم من حرب اكتوبر بل ازاء الثمار المرة لهزيمة سنة ١٩٦٧ .

وتحدث العدد عن اتفاقية الفصل بين القوات فى سيناء باعتبارها احدى هذه الثمار المرة وجاء به ان الرئيس السادات صرح لسليم اللوزى بأن رفض الموافقة على استعادة بوصة واحدة من الاراضى المحتله فى نظره خطأ جسيم يصل الى الخيانه ، وقد علق الكاتب بقوله هل قد نسى قائد سلطة الخيانة ان البوصة الواحدة بل عشرات الاميال عندما يتم استردادها مقابلاً لتفريط فى استقلالنا الوطنى ذاته فما ذلك سوى الخيانة العظمى التى يتباها الرئيس السادات الآن بانجازها وتحقيقها .

وفى نهاية العدد ذكر ان من واجبنا الآن هو الاستمرار على نفس الاسس الثورية فى النضال ضد هذه التسوية الجديدة ضد الكارثة الوطنيه بكل اسسها ودقائقها ومواقفها ولحظاتها وخطها وضد الذين قادوا اليها ويقودون الآن بقية فصولها .

(٢) العدد ١٩ من جريدة الانتفاض

الصادر فى ٧ مايو سنه ١٩٧٧

ومن بين محتوياته :

١- المقاومة الفلسطينيه الى اين بعد جنوب لبنان .

٢- فى قرية ميت عزون دقهليه ايضاً القمع هو اداة السلطة فى التعامل مع الشعب . وجاء فى هذا الموضوع ان اهالى قرية ميت عزون دقهليه قد رفعوا فى صباح يوم الاربعاء ١٦ ابريل ١٩٧٧ هتافات وشعارات معادية للحكومة تعبر عن سخطهم وكفرهم بالحكومة . وقد كان من نتيجة هذا الاعتداء من الحكومة على الاهالى بواسطة قمعها المركزى ، وكانت النتيجة انتفاضة الاهالى مثلما حدث فى انتفاضة شعبنا الأخيرة فى ١٨، ١٩ يناير الماضى وهذا معناه ان فئات شعبنا الكادحة بدأت تدرك انها لا يمكن ان تحقق مصالحها إلا بالقوة بعد ان جربت الانتظار لسنوات طويلة دون فائدة ، وقد استطاع اهالى القرية فرض مطالبهم على الحكومة بقوة وتصميم وفعلا وصلت اعمدة النور الى القريه بعد ايام قليلة من هبتها .

(٣) مجلة الشيوعى المصرى

العدد الثانى اكتوبر سنه ١٩٧٥

المجلة النظرية لحزب العمال الشيوعى المصرى

تحوى موضوعاً بعنوان (الديمقراطية البرجوازيه فى مصر بين الفهم الماركسى وشعوذات المتمركسين) وتدور حول مناظرة مع الرفيق طه شاكر وآخرين حول ما كتبه تحت عنوان الخريطة الاجتماعية للريف والمدينة الناصريه .

(٤) تقرير سياسى صادر عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى

اول اغسطس سنة ١٩٦٤

معنون من اجل تأمين سير بلادنا فى طريق التطور غير الرأسمالى .

من اجل وحدة كل قوى التقدم والاشتراكية فى بلادنا ودحر قوى الثورة المضادة .

جاء به ان غاية هذا التقرير السياسى ان يوضح الجديد الذى طرأ على مسار الثورة الوطنيه الديمقراطية فى بلادنا والمتطلبات الضرورية للمحافظة على مكتسباتها وتأمين سيرها لتنجز اهدافه .

وذكر بالتقرير ان الحزب الشيوعى المصرى اذ يتقدم بهذا التقرير انما يؤمن ايماناً عميقاً بأن المناقشة الجاده والاقتراحات البناءة التى سوف يتقدم بهااعضاؤها انما هى الضمان الوحيد لتطويره ودعمه أو تصحيحه حتى يصبح فعلا الخط الصحيح لحركته المندفعه دوما الى لامام .

(٥) تحليل سياسى معنون (التحالف يجب ان يكون من خلال احزاب مستقلة) مؤرخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٧٤.

جاء به ان الرئيس السادات اوفى بوعده وقدم للشعب تصوره للكيفية التى يجب ان يكون عليها الاتحاد الاشتراكى والشيوعيون المصريون مطالبون بالاشتراك بشكل جدى فى النقاش الدائر حول هذه الورقة باعتبارهم ماركسيين لينينيين ، وإلا فلن تكون إلا حلقة من سلسلة المسرحيات الكثيرة التى قدمتها ٢٣ يوليو والتى ادعت انها حققت الوحدة الوطنية وما فعلته فى الحقيقة إلا اتاحة الفرصة لقلة القلة للتحكم فى مقدرات البلاد وخلق مراكز القوى التى تحتكر لنفسها العمل السياسى ، وانتهى التحليل بأنه ان لم يعترف السادات والنظام الحالى بحريات الشعب فسينزعها الشعب بكل الوسائل ، فلم تكن الورقه بداية مرحلة جديدة مرحلة كل الحريات لطبقات الشعب المختلفه من اجل اقامة تحالف حقيقى لضمان احراز النصر على العدو الاسرائيلى الامريكي وبناء مصر العصرية المستقلة .

(٦) فلنناضل من اجل اسقاط حكم السادات الخائن . فلنناضل من اجل مواجهة الغلاء الفاحش .

وجاء بهذا المقال ان جماهير شعبنا البطل بقيادة الطبقة العاملة تنتفض اليوم ١٨ يناير سنة ١٩٧٧ مفتتحة عهداً جديداً للنضال ضد حكم السادات

الخائن الذى باع بلادنا للغرب الاستعمارى ويدفع الجماهير بانتظام الى حافة المجاعة بالقرارات الاستغلالية الاجرامية الاخيرة التى رفعت اسعار السلع الاساسية .

ان المظاهرات المجيدة لجماهير شعبنا التى قد دشنت انتفاضة جديدة فى مواجهة الدكتاتورية البوليسيه للنظام الخائن قد وجهت اقصى الضربات لمزاعم السادات حول الديمقراطيه وحول شغب السيد الحر فى ظل حكمه الخائن. ان جماهير شعبنا اثبتت اليوم لكل الشعوب العربيه ولكل العالم ان حركتها خارج مجلس الشعب هذا المجلس الكرتونى الذى يضم الوجهاء والاعيان والعملاء المختلفين داخل الاطار الفكرى والسياسى والتنظيمى للنظام الحاكم وحسب ما يسمح لهم بينما يستغرق هؤلاء الاعيان فى السفسطة الفارغة وفق الديمقراطية المزعومة التى وضعها نظام الخيانة على مقاسه .

ان إسقاط حكم السادات وكافة الاتفاقيات والتسويات الخيانية لابد ان تكون فى صدارة الشعارات الثوريه .

عاشت انتفاضة الجماهير المصرية العظيمة . يسقط حكم السادات الخائن. يسقط حكم الاسد الخائن .

(٧) تحليل يتناول موضوع اعتذار الدكتور عصمت زين الدين للرئيس السادات

يتضمن التحليل ان الاعتذار قوبل بالتهليل من الصحافة الحرة ويهاجم النظام القائم بذكره انه لا توجد سوى طريقتان للافراج عن المعتقلين : طريقة تقديم الاعتذارات والاسترحامات لرب العائلة واستنكار كفاح الشعب ، وطريق مواصلة النضال من اجل تحقيق المطالب وتحرير المناضلين من قبضة العدو وعلى كل مناضل واعى ان يحاول بكافة السبل ان ينظم اوسع حملات الاحتجاج على المحاكمات الجارية وتنظيم اوسع المؤتمرات لمواصلة رفع راية النضال من اجل اهداف ومطالب انتفاضة يناير فيد المستبد لن تقطعها سوى قبضة الشعب.

(٨) تحليل بعنوان ازمة الاقتصاد المصرى وسلطة الخيانة

جاء به ان السلطة البرجوازية أتت بالدكتور القيسونى ليحل لها ازمتها وذلك فى التعديل الوزارى الأخير ولكن الأزمة الحالية ليست ازمة عابرة أوطارئه لأن اسبابها عميقة الجذور بل هى نتيجة للكارثة الوطنية التى تمر بها البلاد .

(٩) مقال يحوى هجوما على رحلة انور السادات الى امريكا .

جاء بها السادات ينادى بضرورة تحقيق السلام الشامل الكامل فى المنطقه وان الفرصة الذهبيه قد حانت لتحقيق ذلك السلام المزعوم القائم على العدل . والسادات لم يتورع عن ان يعلن انه لا مانع من عقد اتفاقيات مباشرة مع اسرائيل خاصة بعد التوقيع على اتفاقيتى الفصل الاولى والثانية والتى تنص صراحة على انهاء حالة الحرب وان النظام لا يتورع عن طرح آرائه باشكال فجة ومخزية تصل الى حد الاستجداء على عتبات البيت الابيض الامريكى .

ان المعارك العظيمة التى خاضتها جماهيرنا فى ١٨ ، ١٩ يناير اعطت للنظام درسا لن ينساه وان نستغل كل موقف وكل خطوة يتخذها النظام على المستوى الاقتصادى والسياسى للتشهير به والتحريض الواسع لبرنامجنا الوطنى والديمقراطى الذى يمثل النقيض الجذرى .

عاش كفاح الطبقات الشعبية من اجل تحقيق الجمهورية الديمقراطية على طريق الثورة الاشتراكية العظمى

(١٠) رسالة سريعة الى نادى الفكر الاشتراكى

جاء به اننا نشاهد تطوراً محدوداً لنادى الفكر الاشتراكى دون ان يصل فى كفاحه الى موقف ثورى متماسك .

ان هيئة تحرير الانتفاض تدعو كافة القوى الوطنية والديمقراطيه فى الحركة الطلابيه والعماليه والمهنية ان تحضرمن اجل مؤتمر وطنى عام فى احدى الجامعات خلال شهر يناير ذكرى انتفاضة ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ، مؤتمر يركز على النضال ضد انعقاد مؤتمر جينيف ومن اجل تحويل المؤتمر الى صفعة

قوية مؤثرة فى وجه الخيانة والقهر والقمع ، صفعة مؤثره لحكم السادات .

عاش كفاح كافة القوى الوطنيه والديمقراطية المصرية من أجل برنامج ثورى مبدئى يسقط النظام الرأسمالى الخائن .

عاشت الثورة الفلسطينيه والثورة اللبنانية وثورة حتى النصر

(١١) موقف البرجوازية المصرية من نضال الطبقات الشعبية فى افريقيا

ويهاجم هذا المقال السياسة الدولية الخارجيه . ويذكر ان نضال الطبقات الشعبيه المصرية بقيادة حزبها الثورى حزب العمال الشيوعى المصرى لن توقفه البرجوازية فى الداخل او الخارج ذلك ان الطبقة العاملة وحلفائها عندما تتعلم تنظيم نفسها وتعى دورها التاريخى فى التطويح الثورى باسس النظام البرجوازى الخائن .

(١٢) حول ازمة السكن

مقال جاء به اننا لا نعانى من هذه المشكلة فحسب بل نعانى من مشاكل عدة تتفاقم يوماً بعد يوم والتى ان دلت على شئ فإنها تدل على فشل النظام الرأسمالى الحاكم فى حل هذه المشكلات وكيف يحلها وهو سببها الاساسى ، وان من واجب الطبقات الشعبية مواجهة سلطة رأس المال والخيانة فنحن فى حاجة الى اسقاط القوانين التى تحمى الرأسمالية لانقاذ بلدنا من التبعية والاستعمار ولاسقاط النظام الرأسمالى الحاكم واقامة جمهورية ديمقراطيه ، وعلينا ان نعمل على اسقاط سياسات الخيانة التى تعتبر الاب الشرعى للانفتاح، ويجب ان نعمل على تنظيم انفسنا ولعل من اكبر الدروس التى استفدناها من حركة ١٨ ، ١٩ يناير ان الحركة كان ينقصها التنظيم والالتفاف حول سياسات محددة وواضحة بما فيه الكفاية .

(١٣) طبقية وراء الاسوار

مقال يدور حول لائحة السجون المصرية ، جاء به ان مجتمعنا الطبقى لا يقف عند حدود اسوار السجون والمعتقلات بل يمتد الى داخلها حيث تمارس

البرجوازية الحاكمة صنوفاً من القهر والاذلال على قطاع عريض ممن دفعهم النظام المريض الى السلوك الاجرامى . وتحت الاعلان المضحك عن الاصلاح والتقويم يستمر القهر الطبقى الذى تمارسه السلطة على الجاهير الكادحة سواء خارج الاسوار أو داخلها .

(١٤) التنظيم السياسى والسلطة

تحليل سياسى يدور حول ورقة اغسطس لتطوير الاتحاد الاشتراكى مستعرضاً تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ، كما تحدث التحليل عن الحركات الطلابيه سنة ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ذاكرا انه يجب على الحركة الطلابيه ان تساهم بشكل فعال فى الرد على ورقه اغسطس رغم قفل السلطات لباب النقاش الذى فتحته لمدة رسميه محده ، وان على الحركة الطلابية الوطنيه وكل القوى الديمقراطية الاخرى والشيوعية الحقيقية ان ينطلقوا فى نضال ثورى يستخدم كل الاساليب المشروعة وغير المشروعة من خلال النقابات المختلفه والاتحادات الطلابية ومن خارجها وفى المؤتمرات وصحف الحائط والمظاهرات والاضرابات وعليهم تكتيل كل الحقوق والحريات الديمقراطية وعلى رأسها حق هذه الجماهير فى تكوين احزابها السياسيه الوطنيه والشعبية المستقله .

(١٥) تقرير عن آخر اوضاع كلية الهندسة والكفاح الجماهيرى

وجاء بالتقرير انه فى اطار متابعة النشاط الجماهيرى بالكلية فقد اعلن عن بدء المعسكرات الصيفية ومنها معسكر الاتحاد يوم ١٩٧٧/٧/١٦ وقد اعلن عن هذا المعسكر تحت شعار اعداد قادة فى كل المجالات ، وقد تم نقاش حول التوجه الى هذا المعسكر والاشتراك فيه ، ودار نقاش اساسى حول اهمية قيادتنا لهذا المعسكر والتواجد فيه وحشد اكبر عدد ممكن من جمهورنا السياسى الملتف حولنا داخل الكلية . وحتى الآن فقد اشترك بالفعل حوالى ثمانيه تقريباً ، ومن المتوقع بل من المؤكد اشتراك اسر الوسط بالكلية فى هذا المعسكر ومحاولة التصدى ومنع اى محاولات لاستصدار قرارات أو اعلان اى موقف سياسى مضاد للنظام فى هذه اللحظة .

وعلى المحاور يجرى توجيه الوطنيين الديمقراطيين للعمل داخل المصانع واستغلال فترات التدريب وذلك بعد العودة من المعسكر مباشرة . كما يجرى ايضا تنشيط لجنة الوعى الانتخابى فى حى الماظة ومصر الجديدة والتى تشكلت فى المعركة الانتخابيه الأخيرة .

(١٦) قانون الاحزاب

تحليل سياسى عن قانون الاحزاب وانه قانون مصادرة حق الجماهير فى التنظيم المستقل ، وانه بعد ولادة متعثرة استخرج قانون الاحزاب السياسية من احشاء مجلس الشعب ومن براثن حكومته ، ويهاجم التحليل النظام السياسى للدولة ذاكراً ان مجموعة المستقلين ومجموعة حزب مصر شاركوا فى مهرجان الزيف الوقح الذى أقامة السادات لادانة انتفاضة شعبنا العظيم فى ١٨ ، ١٩ يناير ، وتحدث التحليل عن موقف حزب العمال الشيوعى المصرى ذاكرا ان قانون الاحزاب لن يخدع احداً لأن الطلائع المتقدمة الواعيه من جماهيرنا سوف تواصل نضالها كى تظهر لكل الشعب حقيقة هذا القانون وغيره من وسائل خداع شعبنا وقهره ، ويجب ان نناضل لنجعل ركيزة حياتنا السياسيه هى الجمهورية الديمقراطية اى المجتمع الذى تتمتع فيه الجماهير بحق انشاء تنظيماتها المستقلة وتتمتع فيه بالحقوق الديمقراطيه العامة وحقوق الاضراب والاعتصام والتظاهر وان حزب العمال الشيوعى المصرى لا يمكن الا ان يكون من طليعة الجماهير فى نضالها ضد هذا القانون وواضعيه عبر جريدته ومجلته واعضائه وعبر قيادته لحركة الجماهير ، فلنشدد القبضة سوياً لكى نسقط الدكتاتور الخائن ولكى نسقط قانون الاحزاب الورقيه ولكى نبنى ديمقراطيه حقيقيه لكل الكادحين فى مصر .

(١٧) عمال المحروسة بين شقى الرحى القطاع الخاص والانفتاح الاقتصادى

هل نبالغ اذا قلنا ان الجوع والفقر هما الوجه الآخر لسياسة الانفتاح السياسى والاقتصادى .

وهل نبالغ اذا قلنا ان القطاع الخاص فى مصر بات عقبه امام تطور كفاح

الطبقة العاملة فى مصر فضلاً عما يلحقه بالعمال من اضرار متزايدة فى ظل نفس السياسة الانفتاحية للسلطة الحاكمه . الحقيقة ان الواقع امامنا يشهد بصحة ما نقوله . والمثال الذى نعالجه ما يجرى اليوم بشركة المحروسه للصباغة والتجهيز فى شبرا الخيمه من تخفيض شديد لمعدلات الانتاج وما تبعه من تخفيض اشد واقصى لاجور اكثر من ٦٠٠ عامل ، انما يفضح بشكل مباشر طبيعة العلاقات الرأسماليه التى تحكم بلدنا بسلطتها البولسيه وحكومتها واجهزتها وقوانينها المختلفه .

ان على العمال ان يتمسكوا بتقاليدهم الثورية التى اظهروها فى عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ وبقادتهم الشرفاء وان يراسلوا الانتقاض بكل تطورات الامور .

(١٨) تحليل سياسى بعنوان النقطة التى اثيرت فى الاجتماع لم تحسم

وقد جاء بهذا التحليل ان البرجوازية المصريه لم تنجز مهام الثورة البرجوازية لنهايتها وانها لا تستطيع ذلك وان هذا يقع على عاتق الطبقة العاملة اتى ستتم بقية مهام الثورة البرجوازية وستسير بها الى نهايتها .

(١٩) الاسباب الحقيقية للغلاء فى مصر

جاء به ان من بين الاسباب بطء النمو الاقتصادى وسوء تخطيط التنميه والانفاق العسكرى الذى يصرف فى معركة التحرير والنمو السريع للسكان .

(٢٠) مقال بعنوان (كيف نادى الشعب باسقاط حكم السادات)

يتضمن الاشادة باحداث ١٨ ، ١٩ يناير ويهاجم رئيس الجمهورية بعبارات جارحة ويطالب باسقاطه فضلاً عن مهاجمة كبار المسئولين السياسيين كما يشيد بالاحداث الطلابيه السابقة عام ١٩٧٢ واحداث عمال حلوان والمحلة ودمياط والاسكندرية سنه ١٩٧٥ . ويهاجم المقال ايضا كافة سياسات الدولة فى المجالين الخارجى والداخلى خاصة حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ وسياسة الانفتاح الاقتصادى واتفاقيتى الفصل بين القوات فى سيناء . ويصف السياسة العامة للدولة بالانحياز الى جانب الاستعمار الامريكى وحلفائه ، كما يتضمن مهاجمة

لقوات الامن والجيش لقمعها المظاهرات . ويشير المقال الى انه صادر عن الحزب باعتباره طليعة الحركة الديمقراطية الشعبية ويشير الى انه سبق للحزب ان اوضح بجريدته الانتفاض ما اسماه كل حلقات ومظاهر الكوارث التى تسبب فيها النظام الحالى . كما يحوى المقال ما يدل على مسئولية الحزب عن احداث ١٨، ١٩ يناير وما صاحبها من عنف وصدام ومواجهة دموية ويدعو ما اسماه الطبقات الوطنيه وعلى رأسها الطبقة العامله الى ان تحمل السلاح عند مواجهتها القادمة مع قوات الامن والجيش وذلك بالاستيلاء على اسلحة الجيش من المخازن . كما ينوه المقال بالنداءات والهتافات التى ترددت خلال احداث يناير الماضى ويهاجم قانون حماية امن الوطن ويطالب الطبقات الشعبية بالالتجاء الى اساليب الاضراب والتظاهر والاعتصام فى مقاومة السلطة وينتهى الى المطالبة باسقاطها لاقامة المجتمع الشيوعى .

(٢١) عمال الشحن والتفريغ

يتضمن هذا التحليل اوضاع ووسائل القهر التى يتعرض لها عمال الشحن والتفريغ ، ويشيد بالاحداث التى قاموا بها سنه ١٩٧٢ ويندد بالقوانين الوظيفية التى تحكمهم كما يندد بسياسة الحكومة فى هذا الشأن ، كما يحوى مطالب عمال الشحن واهمها الغاء العمل المؤقت واعادة تقييم الوظائف وصرف المنح السنويه وحل اللجنة النقابية وتقرير تأمين صحى لهم .

ويشير الى اهمية منطقة الميناء باعتبارها قريبة من التجمعات العماليه والصناعية وان اخبارها تنقل بسرعة الى كافة انحاء العالم الخارجى مما يجعل منها قاعدة هامة للتحرك المضاد ضد السلطة فى المستقبل لو أمكن توعية العمال وقيادتهم نحو اهداف معينة .

(٢٢) توجيه امنى عاجل

تكليف تنظيمى صادر عن اللجنة المركزية للحزب ينوه الى انه بمناسبة اختطاف وقتل المرحوم الدكتور الذهبى والقاء المتفجرات بسينما سفنكس ومعهد الموسيقى فإن السلطة قامت وستقوم بحملة واسعة لضبط افراد هذه الجماعة ،

ومن ثم اصدرت امراً عسكرياً بالابلاغ عن مستأجرى الشقق المفروشه .

وجاء بالتوجيه انه يتعين على اعضاء التنظيم الشيوعى السرى ان يلتزمون عدة قواعد لتأمين سلامتهم والحفاظ على سرية نشاطهم من اهمها وقف الاجتماعات واللقاءات التنظيميه ووقف عمل جهاز الاتصال واخلاء ما تبقى من الشقق المفروشه السرية على وجه السرعة وبطريقة لا تثير الشك او الريبة والاقامة فى المقار المؤقته للتنظيم وفق خطة مركزيه سيتم وضعها .

(٢٣) احداث يناير سنة ١٩٧٧

وثيقة تتضمن تحليلاً لهذه الاحداث وتشير الى ان هذه الوثيقة صادرة من الحزب وتنوه بدور كوادره الشيوعية فى الاحداث . كما تشير الى المشاكل الاقتصادية التى كانت سائدة قبلها ، وتهاجم سياسة الدولة فى المجالين الداخلى والخارجى .

كما يتضمن المقال ما يفيد انه يوم ١٧ يناير عندما صدر قرار منح العلاوة الاستثنائيه واقتراح رفع حد الاعفاء الضريبى فقد توقع الجميع زيادة الاسعار وهو ما حدث فعلا بعد ذلك .

ويشير المقال الى ما اسماه اخر تطورات النضال العمالى والشعبى قبل الانتفاضة وينوه فى هذا الصدد بالاحداث العماليه السابقة بالاسكندريه وحلوان والجيزة وشبرا الخيمه والمحلة ودمياط ويركز على احداث اول يناير سنة ١٩٧٥ باعتبارها اوضح واقوى ما اسماه نضالات الطبقة العاملة المصريه فى مواجهة الطبقة الحاكمة فضلا عن احداث عماليه اخرى وقعت بعد ذلك .

كما جاء بالمقال ان الشيوعيين استغلوا انتخابات مجلس الشعب فى اكتوبر سنه ١٩٧٦ لتنظيم اعمال التحريض والدعاية للبرنامج الثورى للطبقة العاملة وانطلقت مظاهرات كبيرة تردد شعاراتها ، وان الشيوعين ايضاً اشتركوا فى الحركة الطلابيه التى اسفرت عن احداث ٢٥ نوفمبر ١٩٧٦ .

وينتقل المقال بعد ذلك الى ما اسماه الانتفاضة التى انطلقت فى جميع

انحاء البلاد موضحاً تفصيلاتها والعنف الذى صاحبها والدروس المستفادة منها ويهاجم فى هذا الشأن قوات الجيش حيث يصفها بعبارات جارحة .

واشار المقال الى شعارات الانتفاضة ودور القادة الجماهيريين والشيوعيين ويوضح ان تلك المظاهرات تولى قيادتها العناصر الشيوعية .

(٢٤) شعار حرب التحرير الشعبية

مقال ينوه فيه كاتبه الى حوادث لبنان ويسخر من حرب اكتوبر ١٩٧٣ ويصفها بأنها حرب تحريك الحل السلمى ويطالب بتسليح الشعب بقيادة الثورية العاملة لخوض حرب تحرير شعبية ويدعو الى توحيد الروابط بينها وبين حركة التحرير العالمى وما اسماه المنظومة الاشتراكيه .

(٢٥) قانون تنظيم الاحزاب السياسية

ويحوى تحليلاً لهذا القانون من وجهة النظر الشيوعية وبياناً لما اسماه بالمسرحية الهزلية التى صاحبت اصداره واشادة باحداث يناير ١٩٧٧ وينتهى الى مهاجمة هذا القانون ورفضه ويقرر ان الاحزاب الشيوعيه ليست فى حاجة الى قانون ينظمها ، كما يرفع شعار المطالبة ان يكون للطبقات الشعبية احزابها المستقلة وعلى رأسها حزب العمال الشيوعى المصرى رغم ارادة الطبقة الحاكمة كما يدعو الى الاطاحة بالنظام القائم .

(٢٦) الصراع بين العرب والاشراف بمحافظة قنا

مقال مؤرخ ١٩٧٧/٢/٢١ يتناول بالتحليل اسباب الصراع الدامى بين العرب والاشراف بقنا ويرجع ذلك الى الصراع الطبقى بينهما ومحاولة كل عائلة السيطرة على المنطقه وينتهى الى المطالبة باستغلال هذه الظروف فى توعية جماهير الفلاحين الغفيرة .

(٢٧) حول الاندماج بين الحركتين الشيوعية والجماهيرية

ويبدو انه يتضمن نقدا لمقال نشر فى جريدة الانتفاض ويدور حول الدعوة

الى توحيد المنظمات الشيوعيه وتجميع قوة الماركسيين والى التحام الشيوعيين المنظمين بالعمال والطلبة .

(٢٨) حول شعار الجمهورية الديمقراطية

ويتضمن تحليلاً تاريخياً واقتصادياً وسياسياً لأوضاع البلاد من وجهة النظر الشيوعية وفق افكار كارل ماركس ، كما يحوى نقداً لسياسة الدولة فى هذه المجالات المختلفه ويوضح ما اسماه المهمة الاستراتيجية للطبقة العاملة وحزبها الشيوعى فى اقامة المجتمع الشيوعى وان العائق الوحيد فى نظره لتحقيق ذلك هو الحكم الديكتاتورى البوليسى الاستثنائى الذى تفرضه البرجوازية الحاكمة وان السبيل لتخطى هذا الحاجز هو تغيير ميزان القوى لصالح الطبقة العامله وحلفائها والاطاحة بالطبقة الحاكمة ويشير المقال الى أن هدف القوى الثورية الاشتراكية سبق افراغه فى وثيقة تنظيمية صادرة عن الحزب بعنوان (طبيعة الثورة المقبلة) والتى تضمنت ما اسمى البرنامج الوطنى الديمقراطى الذى يمثل الحد الادنى لمطالبهم وفى القلب منه شعار الجمهورية الديمقراطيه . كما طرحته وثيقة تنظيميه بعنوان (موقف حزب العمال الشيوعى من حكم السادات) والتى حددت الخطوات التى لابد منها لتحقيق سلطة البروليتاريا وبناء الشيوعية وفق تعليمات من اسماه معانى لينين . كما يشتمل على تجريح مهين للسلطة الحاكمة الحالية ويصفها بالخيانة ويؤكد على ضرورة استغلال ذلك لاسقاطها عن طريق تفجير الصراع الطبقى ودفعه للامام .

كما يستعرض المقال بعض التطورات التى لحقت بالحركة الشيوعية القديمة فى فرنسا والمانيا وروسيا ويدعو المقال الى سبيلين لتحقيق قيام الجمهورية الديمقراطية احدهما الحرب الاهلية او حرب تحرير شعبية مسلحة .

(٢٩) توجيه جماهيرى بشأن الحركة الطلابية فى فترة الصيف

يتضمن توجيها للجان الحزب بضرورة استغلال فترة الاجازة الصيفية فى الالتحام بالجماهير الشعبية بالاحياء الكثيفة المكتظة وكذا الاتصال بالتجمعات

الصناعية والمعسكرات الطلابية والتدريبية وغيرها لاكتساب اكبر عدد من الاعضاء الى الحركة الشيوعيه عن طريق طرح افكارهم ومبادئهم والتشهير بالنظام السياسى للبلاد والمسئولين عنه وتوفير اكبر عدد من القراء للجريدة الجماهيرية للتنظيم .

(٣٠) لا يا سادة لن يكون هذا دور مصر

مقال يتضمن تحليلاً لاحداث الجنوب اللبنانى والحرب الدائرة فى زائير ويتهم المسئولين السياسين بالبلاد بممالأة الاستعمار الامريكى الجديد عن طريق اثبات حسن نواياهم وان امريكا يمكنها الاعتماد عليهم فى المنطقة العربيه والافريقية وذلك بقصد الحصول على المساعدات الاقتصادية والسياسية وانهاء حالة الحرب مع اسرائيل ومن ثم تقوم مصر بعد ذلك بدور الحارس للمصالح الامريكية بالمنطقة .

(٣١) مع كل الرفاق ومع كل القراء

نداء الى من اسماهم الكاتب كل الذين يكافحون لتحقيق الحرية والديمقراطية للجماهير الكادحه ، ومع من يقفون بحزم وصلابة ضد مجمل سياسات النظام القائم . كما يهاجم الكاتب المسئولين فى البلاد والسياسة العامة للدولة .

(٣٢) مزيد من الدروس الشعبية لسلطة القمع

مقال يتضمن اشادة باحداث يناير الماضى وهجوماً عنيفاً وجارحاً على السلطات السياسة والمؤسسات الدستوريه بالبلاد وعلى شخص رئيس الجمهورية وتنديداً بما اسماه القوانين المقيدة للحريات واشادة بالبرنامج الوطنى الديمقراطى الذى اصدرته المنظمة الشيوعيه التى يتبعها محرر المقال والذى انتهى بالمطالبة بوقف التحقيق مع من اسماهم المناضلين الشرفاء والغاء القضايا الخاصة بهم والافراج عن المتهمين بالانضمام الى منظمات سرية وارتكاب قضايا الشغب والتخريب والغاء ما اسماه بالقوانين الاستثنائية والمعوقة للحريات .

الفصل الرابع

اجراءات المحاكمة

اولاً: بتاريخ ١٩٧٧/٧/٢٠ أصدر الاستاذ مصطفى طاهر أمر الاحالة فى الجناية رقم ٥٢٦٠ سنه ١٩٧٧ المطرية المقيدة برقم ١٠٤ سنه ١٩٧٧ كلى شرق القاهرة ورقم ٦٧ لسنة ١٩٧٧ أمن دولة عليا.

ثانياً: وبتاريخ اول يناير سنه ١٩٧٨ اصدرت محكمة جنايات القاهرة وامن الدولة العليا برئاسة المستشار حسن اسماعيل حكمها ببراءة جميع المتهمين .

ثالثاً: وبتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٧٨ الغى رئيس الجمهورية الحكم على أن تعاد المحاكمة امام هيئة اخرى وذلك بناء على مذكرة مكتب شئون امن الدولة المؤرخة ١٩٧٨/١/٢ .

رابعاً: وبتاريخ ٣ يناير سنه ١٩٧٩ قضت محكمة امن الدولة العليا برئاسة المستشار عبد الغفار محمد احمد غيابياً بمعاقبة المتهمين بالسجن ثلاث سنوات

خامساً: وبتاريخ ٢٥ يناير ١٩٨١ نظرت القضية امام محكمه جنايات امن الدوله العليا برئاسة المستشار حسن حلمى وهبى وقدم دفاع المتهمين مذكرة شارحة بدفاعهم .

سادساً: وبتاريخ ٣١ يناير سنه ١٩٨١ أصدرت محكمة امن الدولة العليا حكمها ببراءة المتهمين .

أولا
أمـر احـالـة

فى الجناية رقم ٥٢٦٠ سنه ١٩٧٧ المطرية
المقيدة برقم ١٠٤ لسنه ١٩٧٧ كلى شرق القاهرة
والمقيدة برقم ٦٧ لسنه ١٩٧٧ امن دولة عليا

نحن مصطفى طاهر رئيس نيابة امن الدولة العليا

بعد الاطلاع على القضية وما تم فيها من تحقيقات

نتهم:

١- **رحمة محمد رفعت محمود** : سن ٢٤ طالبة بكلية البنات جامعة الازهر

٢- **جمال عبد الفتاح عبد الدايم** : سن ٢٩ طالب بكلية الصيدلة جامعة الاسكندرية ومقيم ١٩ شارع ابراهيم عبد الرازق المتفرع من شارع عين شمس المطرية .

٣- **مديحة عبدالعزيز الملوانى** : سن ٢٧ صيدليه بالصحة المدرسية بقطور غربيه ومقيمه ١٦ شارع ابراهيم عبد الرازق المتفرع من شارع عين شمس تبع قسم المطريه .

٤- **سعيد عبدالمنعم ناطوره** : سن ٣١ ميكانيكى ومقيم بالاسكندريه ارض المفتى الجديدة بالسيوف شارع رقم ٦ ملك السعدنى تبع الرمل .

لأنهم فى الفترة اللاحقة على ١٨ ، ١٩ يناير وحتى ١٩٧٧/٧/٩ بدائرة قسم المطرية محافظة القاهرة . شاركوا فى منظمه شيوعيه سريه معادية لنظم المجتمع بأن انضموا لتنظيم حزب العمال الشيوعى المصرى والذى يروج لهدم النظام السياسى المقرر والانظمة الاقتصاديه والاجتماعية السائدة فى البلاد عن

طريق دعوة الجماهير بواسطة النشرات السرية وغيرها من اساليب الدعاية المثيرة الى القيام بثورة شعبية للاطاحة بالسلطة الشرعية وفرض النظام الشيوعى بالقوة والعنف وحازوا نشرات ومطبوعات ومحررات صادرة عن هذه المنظمة تتضمن التحبيذ والدعاية لمبادئها واهدفها بقصد الترويج والتوزيع على افراد الجمهور .

بناء عليه

يكون المتهمون جميعاً قد ارتكبوا الجنايات والجنح المعاقب عليها بمقتضى المواد ٩٨أ /٣،١/ ، ٩٨ ب مكرر، ٩٨ هـ عقوبات والمادة ٢ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ .

لذلك

وبعد الاطلاع على القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن اعلان حالة الطوارئ.

وعلى الامر الجمهورى رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن احالة بعض الجرائم الى محاكم امن الدولة العليا والمعدل بالامر الجمهورى رقم ١٩ لسنة ١٩٦٨ .

نأمر

– باحالة الدعوى الى محكمة امن الدولة العليا بدائرة محكمة استئناف القاهرة لمعاقبة المتهمين طبقاً لنصوص مواد الاتهام سالفة الذكر مع استمرار حبس المتهمين المحبوسين .

– بندب المحامين اصحاب الدور للدفاع عن المتهمين .

ومرفق بهذا الامر قائمة باسماء شهود الاثبات وتحوى شهادتهم وملاحظات النيابه العامة فى الدعوى .

القاهرة فى ١٩٧٧/٧/٢٠   رئيس نيابة امن الولة العليا

(مصطفى طاهر)

(ثانيا)

باسم الشعب

محكمة جنايات القاهرة وامن الدولة العليا

المشكله برئاسه السيد الاستاذ المستشار/ حسن اسماعيل رئيس المحكمة .

وعضويه السيدين الاستاذين المستشارين / زهير جلال صادق وحسن سناء الدين الشافعى المستشارين بمحكمة استئناف القاهرة .

وحضور السيد الاستاذ / على احمد على وكيل النيابه

والسيد / نبيل شهاب امين سر المحكمة

أصدرت الحكم الآتى

فى قضية النيابة العامة رقم ٥٢٦٠ سنة ١٩٧٧ المطريه ورقم ١٠٤ سنة ١٩٧٧ كلى شرق ضد :

١- رحمه محمد رفعت

٢- جمال عبد الفتاح عبد الدايم

٣- مديحه عبد العزيز خليل الملوانى

٤- سعيد عبد المنعم ناطوره

حضرت المتهمة الاولى وحضر المتهم الرابع

وحضر الاستاذ/ عادل امين المحامى الموكل للدفاع عن المتهمين الحاضرين ولم يحضر المتهم الثانى والمتهمة الثالثه .

بعد سماع امر الاحاله وطلبات نيابة امن الدولة العليا واقوال المتهمه الاولى والمتهم الرابع وتلاوة اقوال الشاهد والمرافعه والاطلاع على الاوراق والمداولة .

اتهمت النيابة العامة المتهمين الاربعه المذكورين لانهم فى الفترة اللاحقه على ١٨ ، ١٩ يناير وحتى ١٩٧٧/٧/٩ بدائرة قسم المطريه محافظة القاهرة :

شاركوا فى منظمة شيوعيه سريه معارضة لنظام المجتمع بأن انضموا لتنظيم حزب العمال الشيوعى المصرى الذى يروج لهدم النظام السياسى المقرر والانظمة الاقتصاديه والاجتماعيه السائدة فى البلاد عن طريق دعوة الجماهير بواسطة النشرات السريه وغيرها من اساليب الدعاية المثيرة الى القيام بثورة شعبيه للاطاحة بالسلطة الشرعيه وفرض النظام الشيوعى بالقوة والعنف وحازوا نشرات ومطبوعات ومحررات صادرة عن هذه المنظمة تتضمن التحيز والدعاية لمبادئها وأهدافها بقصد الترويج والتوزيع على افراد الجمهور .

قد امرت نيابة امن الدولة العليا باحالة المتهمين الاربعه المذكورين لمحاكمتهم امام هذه المحكمة طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام بتاريخ ١٩٧٧/٧/٢٠ .

وبجلسة اليوم سمعت الدعوى على النحو المبين تفصيلاً بمحضر الجلسه .

المحكمة

بعد سماع امر الاحالة وطلبات النيابة العامة واقوال التهمة الاولى والمتهم الرابع والمرافعه والاطلاع على الاوراق والمداولة .

بما ان المتهم الثانى والمتهمة الثالثة تخلفاً عن حضور جلسه اليوم المحددة لنظر الدعوى مع صحة اعلانهما بامر الاحالة وورقة التكليف بالحضور ، ترى المحكمه لهذا الحكم فى غيبتها عملاً بالمادة ٣٨٤ من قانون الاجراءات الجنائيه .

وبما ان النيابة العامة قد طالبت بمعاقبة المتهمين بالمواد ٩٨ (أ) ١-٣ ، ٩٨ (ب) مكرر ، ٩٨(هـ) من قانون العقوبات والمادة الثانيه من القانون ٢ لسنة ١٩٧٧ ، على اعتبار انهم فى المدة اللاحقة على يومى ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ حتى ٩ يوليو من ذات العام بدائرة قسم المطريه بمحافظة القاهرة ،

شاركوا فى منظمة شيوعيه سريه معاديه لنظام المجتمع بالانضمام الى حزب العمال الشيوعى المصرى الذى يروج لهدم النظام السياسى المقرر والانظمة الاقتصاديه والاجتماعيه السائدة فى البلاد عن طريق دعوة الجماهير بواسطة الشرعية وفرض النظام الشيوعى بالقوة والعنف وحازوا نشرات ومطبوعات ومحررات صادرة عن هذه المنظمة تتضمن التحبيذ والدعاية لمبادئها واهدافها بقصد الترويج والتوزيع على افراد الجمهور ، انما تستدل على صحة هذا الاتهام وثبوته فى حقهم بما ذهب إليه الرائد علاء الدين مقلد معاون مباحث قسم المطريه فى محضره المحرر بتاريخ ١٩٧٧/٧/٩ اذا سجل فيه انه قد بدأ فى البحث والتحرى عن قاطنى الاماكن المفروشه بدائرة القسم نفاذاً لاوامر الامن التى اتخذت اثر وقوع جرائم التكفير والهجرة ففاجأ المتهمين فى عقر دارهم بينما كانوا قائمين بحرق بعض اوراق تنبئ عن نشاط تنظيمى يتضمن توجيهات لعناصر معينه باتخاذ بعض الاجراءات الكفيلة بتأييد حركته وانه ما ان شك عندئذ فى امرهم واخذ فى تفتيش هذا المكان ضبط العديد من المنشورات والمطبوعات وبعض الاوراق الخاصة باحد التنظيمات السريه ، ومن سبق اتهامهم فى قضايا شيوعيه اخرى ، وتتولى المتهمة الاولى مركزاً قيادياً فى حزب العمال الشيوعى المصرى واتهامها فى الجناية ٥٧ لسنة ١٩٧٧ امن الدولة العليا ومن ان فحص المطبوعات المضبوطة كشف عن صدورها عن ذاك الحزب ، ومن تحريف كل منهم اسمه لدى ان قام باستجوابه وحمله اخفاء لذلك بطاقة اثبات شخصيه مزورة ، ومن اقرار الاخير ايمانه بالمذهب الشيوعى ، ومن اقرار كل من الثانى والثالث بميله لهذا المذهب ، ومن تلك المطبوعات المضبوطه التى تشتمل على بعض اعداد من نشرتى الانتفاض وشيوعى مصرى اللتين يصدران عن حزب العمال الشيوعى المصرى ، ومن تلك الاوراق والتقارير الخطيه والمطبوعة التى تعالج مختلف اوجه نشاط هذا التنظيم وتهاجم فى مجموعها نظام الحكم القائم وتندد بقيادته السياسيه .

وبما ان المتهمين الحاضر منهم والغائب أنكروا الاتهام المنسوب إليهم ، ودفع المدافع عن الحاضرين عدم دستوريه قرار رئيس الجمهوريه بالقانون رقم ٢ سنة ١٩٧٧ ثم ببطلان اجراءات الضبط والتفتيش ترتيباً على انه لم يستأذن في ذلك النيابة العامة .

وبما ان ضبط المتهمين مجتمعين فى مسكن يحوى العديد من المطبوعات اليساريه لا يرقى ذاته دليلاً على انضمامهم الى احدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات التى ترمى الى سيطرة طبقه اجتماعيه على غيرها من الطبقات أو القضاء على طبقة اجتماعية ، أو الى قلب نظم الدولة الاساسيه الاجتماعيه أو الاقتصاديه أو الى هدم نظام من النظم الاساسيه للهيئه الاجتماعيه أو الى تحبيذ شئ من ذلك أو الترويج له ، فمثل تلك المطبوعات التى ضبطت فى ذاك المكان انما تعبر عن ايمان اولئك المتهمين بالفكر الماركسى ليس إلا دون ان يثبت من التحقيقات حتى انصراف نيتهم الى الترويج لتلك المبادئ الهدامه باللجوء الى القوة أو الارهاب أو اى وسيلة اخرى غير مشروعه ، ولا ادل على ذلك انه لم يضبط لدى اى منهم اسلحة أو ادوات مما تستعمل فى التعدى على النفس ، الامر الذى ترى معه المحكمة كذلك ان ايمان كل منهم بتلك العقيدة مازال حبيس نفسه ووجدانه ، وعليه فمسلك كل منهم والامر كذلك بمنأى عن المسئوليه الجنائيه مادام ان حرية الانتماء الى اى مذهب مكفولة للجميع دون ثمة قيود . متى كان ذلك يضحى الاتهام المنسوب الى جميع المتهمين والامر كذلك على غير سند من الواقع والقانون ، ويتعين لذلك القضاء ببراءة كل متهم .

فلهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على المواد سالفة الذكر

حكمت المحكمة حضوريا للاولى والرابع وغيابياً للثانى والثالثه ببراءة كل

من رحمة محمد رفعت محمود وجمال عبدالفتاح عبدالدايم ومديحه عبدالعزيز خليل الملوانى وسعيد عبدالمنعم ناطوره من المسند اليهم .

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسه ١٩٧٨/١/١ .

امين السر — **رئيس المحكمه**

نبيل شهاب — **حسن اسماعيل**

١٩٧٨/١/٢٥

يرى المكتب

الغاء الحكم واعادة محاكمة المتهمين امام هيئه اخرى

المحامى العام — **مدير المكتب**

امضاء — **قيس الرأى**

يلغى الحكم وتعاد المحاكمة امام هيئه اخرى

رئيس الجمهوريه

٢١ فبراير ١٩٧٨ — **انور السادات**

(ثـالـثـاً)

رياسة الجمهورية

مكتب شئون امن الدولة

مـذكـرة

فى قضيه الجناية رقم ٥٢٦٠ سنة ١٧٧ المطريه

(٧٧/١٠٤ كلى شرق)

المتهمين :

١- رحمه محمد رفعت

٢- جمال عبد الفتاح عبد الدايم

٣- مديحه عبد العزيز خليل الملوانى

٤- سعيد عبد المنعم ناطورة

التهم :

شاركوا فى منظمة شيوعية سرية معارضة لنظام المجتمع بأن انضموا لتنظيم حزب العمال الشيوعى المصرى الذى يروج لهدم النظام السياسى المقرر والانظمة الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى البلاد عن طريق دعوة الجماهير بواسطة النشرات السرية وغيرها من اساليب الدعاية المثيره الى القيام بثورة شعبيه للاطاحة بالسلطة الشرعيه وفرض النظام الشيوعى بالقوة والعنف وحازوا نشرات ومطبوعات ومحررات صادرة عن هذه المنظمة تتضمن التحبيذ والدعاية لمبادئها واهدافها بقصد الترويج والتوزيع على افراد الجمهور .

الحكم:

حضوريا للاولى والرابع وغيابياً للثانى والثالثه

ببراءة كل من الاولى والثانى والثالثه والرابع مما اسند اليهم .

الوقائع

أقام الحكم قضاءه بالبراءة استناداً الى ان الاوراق والمطبوعات التى

ضبطت لدى المتهمين لا تتضمن دليلاً على اسهامهم بالانضمام لمنظمة شيوعيه او بالترويج للمبدأ الشيوعى ولا تنم إلا عن اعتناقهم الشخصى للفكر الماركسى بغير انصراف نيتهم الى اللجوء الى القوة والعنف .

وهذا الذى اورده الحكم وأسس عليه قضاؤه ينطوى على فساد فى الاستدلال فضلاً عما يشوبه من خطأ فى تطبيق القانون ذلك ان المستفاد من ظروف الدعوى والاوراق التى سلمت المحكمه بضبطها لدى المتهمين أنهم اعضاء فى تنظيم سرى يدعو للمبدأ الشيوعى ويروج له وآية ذلك ما انطوت عليه تلك الاوراق من عبارات صريحه دالة بذاتها على هذا المفهوم ومن بينها الاوراق التى تحمل الدعوة الى ان يكون للطبقات الشعبية احزابها المستقله وعلى رأسها حزب العمال الشيوعى المصرى رغم ارادة السلطة الحاكمه مع الدعوة الى الاطاحة بالنظام القائم بالبلاد .

كما اوضحت بعض تلك الاوراق بمطالبة الطبقات الشعبيه بالالتجاء الى اساليب الاضراب والتظاهر والاعتصام فى مقاومة السلطات وانتهت الى المطالبة باسقاطها لاقامة المجتمع الشيوعى .

وهذه العبارات تفصح بجلاء عن انضمام المتهمين الى تنظيم سرى يدعو الى مناهضة المبادئ الاساسية التى يقوم عليها نظام الحكم الاشتراكى فى الدولة والذى يقوم اساساً على تحالف قوى الشعب العاملة لاعلى سيطرة قوة على اخرى . وهو ما يكون الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٩٨ (أ) مكرر من قانون العقوبات .

هذا ولا يمكن بحال التسليم بأن تلك المنشورات لا تعتبر إلا اعتناقاً للفكر الماركسى كما ذهبت الى ذلك الحكم ، ذلك انها تحوى عبارات صريحه بالتحريض على مقاومة السلطات العامة وتغيير مبادئ الدستور الاساسية وكذلك النظم السياسية للمجتمع باستعمال القوة والارهاب وهو ما دلت عليه

عبارات الاشارة لاحداث التخريب والتدمير التى حدثت يومى ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ والدعوة الى اتخاذ هذه الاحداث نموذجاً لاحداث التغييرات فى المجتمع .

الامر الذى تتوافر به الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٩٨ (ب) عقوبات وجدير بالذكر ان القانون لا يستلزم لقيام تلك الجريمة اقتران الدعوة فعلا بالعنف المادى أو بحيازة القائمين عليها لاحدى وسائله أو ادواته كالاسلحة وغيرها بل يكفى ان ترد الدعوة على احد المذاهب الهدامة ومن بينها المذهب الشيوعى طالما كان مفهوماً انه لا سبيل الى فرضه بغير القوة والعنف وهو الامر الذى يستفاد مباشرة من عبارات الاوراق المضبوطه الصريحه والتى تفصح بجلاء عن اتخاذ وسائل العنف والتدمير سبيلاً للاطاحة بالانظمة الدستورية القائمه وهدم أسس المجتمع لسيطرة الطبقة العامله فيه على سائر طبقاته ومؤسساته .

وحيث انه لما تقدم بأن الحكم يكون قد انطوى على خطأ مبطل فى تطبيق القانون فضلاً عما شابه استدلاله من فساد اثر فى تكييف الوقائع وفى انزال حكم القانون الصحيح عليها .

لذلك

يرى المكتب : الغاء الحكم ومحاكمة المتهمين امام هيئه اخرى .

" المحامى العام "

مدير المكتب

توقيع

(رابعا)

بأسم الشعب

محكمه أمن الدولة العليا

المشكله علناً برئاسة السيد المستشار عبد الغفار محمد احمد رئيس المحكمة والسيدين الاستاذين ابراهيم رشدى وحسين عطا المستشارين بمحكمة استئناف القاهرة

والسيد الاستاذ ابراهيم الهنيدى : وكيل النيابة

والاستاذ عباس حشاد : امين سر المحكمة

أصدرت المحكمة الآتى :

فى قضيه النيابة العامة رقم ٥٢٦٠ سنه ٧٧ المطريه ورقم ١٠٤ سنة ٧٧ كلى و٦٧ عليا

ضد

١- رحمة محمد محمود سن ٢٤ طالبه بكلية البنات جامعة الازهر **غائبة**

٢- جمال عبد الفتاح عبد الدايم سن ٢٩ طالب بكلية الصيدله جامعه الاسكندريه **غائب**

٣- مديحه عبد العزيز خليل الملوانى سن ٢٧ صيدليه بالصحة المدرسيه **غائبة**

٤- سعيد عبد المنعم ناطوره سن ٣١ ميكانيكى **غائب**

لأنهم فى الفترة اللاحقه على ١٨ ، ١٩ يناير وحتى ١٩٧٧/٧/٩ بدائرة قسم المطريه محافظة القاهرة شاركوا فى منظمة شيوعيه معادية لنظام المجتمع بأن انضموا لتنظيم العمال الشيوعى المصرى الذى يروج لهدم النظام السياسى المقرر والانظمة الاقتصاديه والاجتماعيه السائدة فى البلاد عن طريق دعوة الجماهير بواسطة النشرات السريه وغيرها من اساليب الدعاية المثيرة الى القيام بثورة شعبيه للاطاحة بالسلطات الشرعيه وفرض النظام الشيوعى بالقوة

والعنف وحازوا نشرات ومطبوعات ومحررات صادرة عن هذه المنظمة تتضمن التحبيذ والدعاية لمبادئها واهدافها بقصد الترويج والتوزيع على افراد الجمهور .

وبتاريخ ١٩٧٧/٧/٢٠ احال المتهم النيابة الى محكمة امن الدولة العليا لمحاكمتهم بالقيد والوصف الواردين بامر الاحالة .

وبجلسات المرافعه سمعت الدعوى على الوجه المبين تفصيلاً بمحضر الجلسه .

المحكمه

بعد تلاوة امر الاحالة وسماع طلبات النيابه العامة والاطلاع على الاوراق والمداولة قانوناً حيث ان المتهمين لم يحضروا رغم اعلانهم ويكون للمحكمة ان تحكم فى غيبتهم عملاً بنص المادة ١/٣٨٤ من قانون الاجراءات الجنائيه .

(ص٢) وبعد سماع امر الاحالة وطلبات النيابة العامة والمرافعه

وبعد الاطلاع على الاوراق والمداولة قانوناً .

وحيث ان واقعه الدعوى كما استقرت فى يقين المحكمة واطمأن اليها وجدانها مستخلصة من الاوراق وما تم فيها من تحقيقات ودار بجلسه المحاكمه تتحصل فى ان الرائد علاء الدين مقلد معاون مباحث المطريه فى اطار البحث والتحرى عن قاطنى الشقق المفروشه بدائرة القسم نفاذا لاوامر الامن التى صدرت بمناسبة ما وقع من جرائم جماعة التكفير والهجرة فاجأ فى ١٩٧٧/٧/٩ المتهمين رحمة محمد رفعت وجمال عبدالفتاح عبدالدايم ومديحه عبد العزيز خليل الملوانى وسعيد عبدالمنعم ناطوره مجتمعين فى شقه مفروشه وانتحل المتهمون الاربعة اسماء كاذبه عند بداية سؤالهم وقدموا تعزيزاً لمزاعمهم بعض البطاقات العائليه والشخصيه المزورة فداخله الريبه فى الامر واجرى تفتيش الشقه فضبط بها كمية من النشرات والمطبوعات وغيرها من الاوراق الخاصه بتنظيم شيوعى سرى وذكر المتهم الثانى انه يستأجرها مفروشة بغير عقد ايجار وكان يقيم بها مع زوجته المتهمة الثالثه والمتهمين الأخرين باعتبارهما

صديقين . كما اقروا جميعاً عدا المتهمة الاولى باتجاهاتهم الماركسيه وزاد المتهم الاخير بأنه يعتنق المذهب الشيوعى ثم جاءت مذكرة مباحث امن الدولة بأن المتهمين الاربعة من العناصر الماركسيه المعروفة التى سبق اتهامها فى قضايا شيوعيه وان المتهمة الاولى من قيادات حزب العمال الشيوعى المصرى احيلت للمحاكمة فى القضيه ٥٧ سنة ١٩٧٧ جنايات امن الدولة العليا وصادر امر بضبطها وحبسها احتياطياً على ذمة الجناية المذكورة لهروبها وكان المتهمون عند ضبطهم يشرعون فى حرق بعض الاوراق الموضوعة فى وعاء لجمع القمامه . كما تم ضبط اوراق تنبئ عن نشاطهم التنظيمى بالحزب الشيوعى المصرى وتتضمن توجيهات لعناصره بسرعة اتخاذ بعض الاجراءات الكفيلة بتأمين حركته التى ترمى الى سيطرة طبقه اجتماعيه على غيرها من الطبقات والى قلب نظم الدولة الاساسيه الاجتماعيه والاقتصاديه والترويج له واوامر بالتخلص من وثائق الحزب ووقف اجتماعاته ومن بينها كذلك نشرات هذا الحزب المعروفة (الانتفاض) و (شيوعى مصرى) تعالج مختلف اوجه نشاط هذا التنظيم وتحتوى على تحليلات للاوضاع السياسيه والعامة من وجهة نظره تهاجم فى مجموعها نظام الحكم القائم وتركز للإطاحة به عن طريق القوة والعنف بزعم انه نظام خائن وعميل للاستعمار فضلاً عن العديد من وثائق الحزب وتوجيهاته الدالة على استمرار نشاطاته الهادفة لتأمينه فى تلك الآونه ، وضبط لديهم كذلك اوراق وتقارير خطيه ومطبوعة من بينها توجيه معنون (توجيه امنى عاجل) يدعو لسرعة اتخاذ بعض الاجراءات الضروريه لتأمين نشاط التنظيم بمناسبة الحملة التى يشنها رجال الامن للبحث عن اعضاء بعض الجماعات السريه الارهابيه ومن ضمن ما جاء بهذا التوجيه ضرورة الاسراع بالتخلص من وثائق التنظيم واخلاء ما لدى اعضائه من شقق مفروشه مستخدمة فى نشاطه ، ومن بين تلك الاوراق ما انطوت عبارتها صريحة دالة بذاتها على دعوة الافراد الى ان يكون للطبقات الشعبية احزابها المستقله وعلى رأسها حزب العمال الشيوعى المصرى رغم ارادة السلطة الحاكمة ومطالبة تلك الطبقات الشعبيه بالالتجاء الى اساليب

الاضـراب والتظاهر والاعتصام فى مقاومة السلطات والمطالبة باسقاط السلطة الحاكمة لاقامة المجتمع الشيوعى فضلاً عن عبارات بالاشارات لاحداث التخريب والتدميـر التى حدثت فى يومى ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ للتحريض بعبارات صريحه على مقاومة السلطات العامة وتغيير مبادئ الدستور الاساسيه والدعوة الى اتخاذ تلك الاحداث نموذجاً لاحداث التغيير فى المجتمع .

وحيث ان واقعـه الدعوى على النحو سـالف البيـان قد قـام الدليل القـاطع على صـحتـهـا وثبـوتها فـى حق المتـهـمين كمـا اسـتقر فـى يقين المحكمـة من ادلة الاثبات التاليه :

١- ثبت بمحضر الواقعه المؤرخ ١٩٧٧/٧/٩ المحرر بمعرفة الرائد علاء الدين مـقلد مـعـاون مـبـاحث المطريه انه فى اطار البحث والتحـرى عن قـاطنى الشقق المفروشة بدائرة القسم تنفيذاً للاجراءات الامنيه التى اتخذت بمناسبة ما وقع من جرائم جماعة التكفير والهجرة انتقل لاحدى هذه الشقق حيث وجد بها المتـهمين الاربعة ولاحظ انهم يشتـركون فى حرق بعض الاوراق الموضوعـة فى وعـاء لجـمع القـمـامـة من بينهـا اوراق تنبئ عن وجـود نشـاط تنظيـمى وتتـضـمن توجيهات لعناصره بسرعة اتخاذ بعض الاجراءات الكفيلة بتأمين حركته ومنها التـخلص من وثائقـه ووقف اجـتـمـاعـاته وانتـحل له المتـهـمون اسـمـاء كـاذبة عند محـاولته التحقيق من شـخصيـاتهم فاجرى تفتيش الشقة وعثر بها على كمية كبيرة من النشرات والمطبوعات وغيرها من الاوراق الخاصه بتنظيم سرى .

٢- ثبت بمذكـرة مـبـاحث امن الدولة المؤرخـه ١٩٧٧/٧/٩ انه تبين من فحص الامـر اثر ضبط المتـهمين الاربعه أنهم من العناصـر المـاركسيه المعروفه التى سبق اتهـامـهـا فى قـضـايا شيـوعيـه وان المتـهـمـه الاولى من قـيادات حـزب العمـال الشيوعى المصرى وصدر الامر باحالتـها للمحاكمة فى القضيه ٥٧ سنة ١٩٧٧ جنايات امن الدولة العليا ومـأمور بضـبطهـا وحبسـهـا احتـيـاطيا على ذمة الجناية المذكورة لهروبها .

٣- تبين من فحص الاوراق المضبوطه ما كشف عن اتصالها وصدورها عن منظمة حزب العمال الشيوعى المصرى . وان من بينها بعض نشرات هذا الحزب المعروفه (الانتفاض) و (الشيوعى المصرى) فضلاً عن العديد من وثائقه وتوجيهاته الدالة على استمرار نشاطه والهادفة لتأمينه فى الآونه الاخيرة واسفر الاطلاع التفصيلى على الاوراق المضبوطه بحوزة المتهمين عن انها تشتمل على بعض اعداد من نشرتى (الانتفاضه) و (شيوعى مصرى) اللتين يصدرهما حزب العمال الشيوعى المصرى فضلاً عن العديد من الاوراق والتقارير الخطيه والمطبوعة التى تعالج مختلف اوجه نشاط هذا التنظيم وتحوى تحليلات للاوضاع السياسيه والعامه من وجهة نظره وهى تهاجم فى مجموعها نظام الحكم القائم وتندد بقياداته السياسيه وتدعو للاطاحة به عن طريق القوة والعنف بزعم انه نظام خائن وعميل لاستعمار . كما ان من بينها توجيه معنون (توجيه أمنى عاجل) يدعو لسرعة اتخاذ بعض الاجراءات الضروريه لتأمين نشاط التنظيم بمناسبة الحملة التى يشنها رجال الامن للبحث عن اعضاء بعض الجماعات السريه الإرهابيه وما قد يؤدى ذلك من كشف اوكاره . ومن ضمن ما جاء بهذا التوجيه ضرورة الاسراع بالتخلص من وثائق لتنظيم واخلاء ما لدى اعضائه من شقق مفروشه مستخدمة فى نشاطه مع حظر اجتماعات ولقاءات عناصره مؤقتاً .

٤- اقر المتهمون الاربعة بضبطهم معا فى الشقة وذكر المتهم الثانى انه مستأجرها مفروشه بغير عقد ايجار وكان يقيم بها مع زوجته المتهمه الثالثة والمتهمين الآخرين باعتبارهما صديقين كما اقروا عدا الاولى باتجاهاتهم الماركسيه وزاد المتهم الأخير بأنه يعتنق المذهب الشيوعى .

وحيث ان المتهمين لم يحضروا ولم يبدوا دفاعاً ولا تعول المحكمة على انكارهم بالتحقيقات بعد ان اطمأنت تمام الاطمئنان الى ادلة الاثبات سالفة البيان ويكون قد قام الدليل القاطع على ان المتهمين :

١- رحمة محمد رفعت ٢- جمال عبد الفتاح عبد الدايم

٣- مديحه عبد العزيز الملوانى ٤- سعيد عبد المنعم ناطوره

من الفترة اللاحقه على ١٨ ، ١٩ يناير وحتى ١٩٧٧/٧/٩ بدائرة قسم المطريه محافظة القاهرة شاركوا فى منظمة شيوعيه سريه معاديه لنظام المجتمع بأن انضموا لتنظيم "حزب العمال الشيوعى المصرى" الذى يروج لهدم النظام السياسى المقرر والانظمة الاقتصاديه والاجتماعيه السائدة فى البلاد عن طريق دعوة الجماهير بواسطة النشرات السريه وغيرها من اساليب الدعاية المثيرة الى القيام بثورة شعبيه للاطاحة بالسلطة الشرعيه وفرض النظام الشيوعى بالقوة والعنف وحازوا نشرات ومطبوعات ومحررات صادرة عن هذه المنظمة تتضمن التحبيذ والدعاية لمبادئها واهدافها بقصد الترويج والتوزيع على افراد الجمهور بما يتعين معه معاقبتهم عملاً بالمواد ٩٨ أ/ ١-٣ و ٩٨ ب مكرر، ٩٨ هـ من قانون العقوبات .

فلهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على المواد سالفة الذكر

حكمت المحكمة غيابياً بمعاقبة كل من رحمة محمد رفعت محمود وجمال عبدالفتاح عبدالدايم ومديحه عبدالعزيز خليل وسعيد عبدالمنعم ناطوره بالسجن ثلاث سنوات وغرامة خمسين جنيها وحل حزب العمال الشيوعى المصرى ومصادرة المضبوطات .

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسه يوم الاربعاء ٣ يناير سنة ١٩٧٩ .

رئيس المحكمة

(خامسا)

محكمة أمن الدولة العليا

بدائرة محكمة أستئناف القاهرة

(الدائرة الرابعه)

مكتب

عادل أمين

المحامى

مذكرة الدفاع

المقدمة فى القضيه رقم ٥٢٦٠ سنة ١٩٧٧ جنايات المطريه

المقيدة برقم ١٠٤ سنة ١٩٧٧ كلى شرق

ورقم ٦٧ سنة ١٩٧٧ حصر أمن دولة عليا

تطالب النيابه العامة طبقاً لما جاء بأمر الاحالة الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٧/٢٠ بتطبيق احكام المواد ٩٨ أ فقرة ١، ٣ و ٩٨ ب مكرر و ٩٨ هـ من قانون العقوبات والمادة ٢ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ .

فيما يتعلق بتطبيق المادة ٢ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ، فنقرر ان هذه المادة قد الغيت بمقتضى الفقرة الثانيه من المادة/٣٢من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية وقد صدر هذا القانون فى ٢ يوليه سنة ١٩٧٧ ونشر بالجريدة الرسميه فى ٧ يوليه سنة ١٩٧٧ ونص فى المادة/٣٢ منه على ان يعمل به من تاريخ نشره ، اى ان هذا الالغاء قد تم ونشر واصبح نافذاً فى تاريخ سابق لصدور أمر الاحالة فى هذه الدعوى ، الامر الذى يجب معه استبعاد هذه المادة من مواد الاتهام المطلوب تطبيقها .

فيما يتعلق بتطبيق المواد ٩٨ أ ، ٩٨ ب مكرر ، ٩٨ هـ فقد عرض هذا الامر على محكمة امن الدولة العليا بتاريخ ١٩٧٨/١/١ التى قضت ببراءة

المتهمين جميعا استناداً الى ان ضبطهم فى مسكن يحوى العديد من المطبوعات اليسارية لا يرقى فى ذاته دليلاً على انضمامهم الى احدى المنظمات التى ترمى الى سيطرة طبقه اجتماعيه على غيرها من الطبقات أو القضاء على طبقة اجتماعيه أو الى قلب نظم الدولة الاساسيه الاجتماعيه أو الاقتصاديه أو الى هدم نظام من النظم الاساسيه للهيئه الاجتماعيه أو الى تحبيذ شئ من ذلك أو الترويج له ، واضاف الحكم ان مثل تلك المطبوعات التى ضبطت فى ذلك المكان انما تعبر عن ايمان اولئك المتهمين بالفكر الماركسى ليس إلا ، دون ان يثبت من التحقيقات حتى انصراف نيتهم الى الترويج لتلك المبادئ الهدامة باللجوء الى القوة أو الارهاب أو اى وسيلة اخرى غير مشروعة ، ولا ادل على ذلك انه لم يضبط لدى اى منهم اسلحة أو ادوات مما تستعمل فى التعدى على النفس ، الامر الذى ترى معه المحكمة لذلك ان ايمان كل منهم بتلك العقيدة مازال حبيس نفسه ووجدانه ، وعليه فمسلك كل منهم والامر كذلك بمنأى عن المسئولية الجنائيه ما دام ان حرية الانتماء الى اى مذهب مكفولة للجميع دون ثمة قيود ، وانتهت المحكمة الى ان الاتهام المنسوب الى المتهمين يضحى والامر كذلك على غير سند من الواقع والقانون ، ويتعين لذلك القضاء ببراءة كل منهم .

غير ان هذا الحكم لم يلق قبولاً لدى مكتب امن الدولة برياسة الجمهوريه فحرر مذكرة يطلب فيها الغاء الحكم ومحاكمة المتهمين امام هيئة اخرى ، بمقولة ان هذا الذى اورده الحكم وأسس عليه قضاؤه ينطوى على فساد فى الاستدلال فضلاً عما يشوبه من خطأ فى تطبيق القانون ذلك ان ظروف الدعوى والاوراق المضبوطه لدى المتهمين تقطع بانهم اعضاء فى تنظيم سرى يدعو الى المبدأ الشيوعى ويروج له كما يدعو الى ان يكون للطبقات الشعبيه احزابها المستقله وعلى رأسها حزب العمال الشيوعى رغم ارادة السلطة الحاكمة مع الدعوة الى الاطاحة بالنظام القائم بالبلاد .

كما أضافت مذكرة مكتب شئون امن الدولة ان القانون لا يستلزم لقيام

الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٩٨ (ب) عقوبات اقتران الدعوة فعلاً بالعنف المادى أو بحيازة القائمين عليها لاحدى وسائله أو ادواته كالاسلحة وغيرها بل يكفى ان ترد الدعوة على احد المذاهب الهدامة ومن بينها المذهب الشيوعى طالما كان مفهوما انه لا سبيل الى فرضه بغير القوة والعنف والتدمير سبيلاً للاطاحة بالانظمة الدستوريه القائمه وهدم أسس المجتمع لسيطرة الطبقة العاملة فيه على سائر طبقاته ومؤسساته .

وقد استجاب رئيس الجمهوريه الى طلب مكتب شئون امن الدولة فقرر فى ٢١ فبراير سنة ١٩٧٧ الغاء الحكم واعادة المحاكمة امام دائرة اخرى .

وقبل ان نناقش هذه الامور جميعا .

ندفع ببطلان اجراءات الضبط والتفتيش :

فالثابت من المحضر المحرر بمعرفة الرائد علاء الدين مقلد معاون مباحث قسم المطريه فى ١٩٧٧/٧/٩ الساعة الثامنه صباحاً انه قد وردت له معلومات من احد مصادره السريه ان هناك بعض الاشخاص يقيمون باحدى الشقق المفروشة فى العقار رقم ١٦ شارع ابراهيم عبد الرازق وانه قد ظهرت عليهم علامات الارتباك فى تصرفاتهم داخل الشقة فانتقل على الفور لضيق الوقت وخشية هروب المذكورين الى المكان المذكور .

وقد اثبت الضابط المذكور فى مذكرته التفصيلية التى حررها بعد ذلك - انه انتقل على وجه السرعة الى العنوان المذكور "حيث اشتبهنا ان يكونوا من جماعات التكفير والهجرة ".

كما ذكر الضابط فى محضره انه عندما طرق باب الشقة فتح له شخص تبين انه يدعى/ عيد سيد عبد المغيث كما تبين ان الموجودين بالشقة بالاضافة الى الاول هم مديحة خليل ابراهيم وبشير محمد ادريس واحسان محمد حسن.

وبعد ذلك تأشر على محضر الضبط بعرض المتهمين والمضبوطات على مباحث امن الدولة فرع القاهرة ، وقد اثبتت مباحث امن الدولة فى خطابها

الموجه الى نيابة امن الدولة العليا ، انه بتاريخ ٩ الجارى تبلغ لقسم شرطة المطريه من بعض الاهالى بأن بعض الاشخاص يقطنون احد الشقق المفروشة بالعقار ١٦ شارع ابراهيم عبد الرازق ويشكون انهم من عناصر جماعة التكفير والهجرة ، فانتقل السيد معاون مباحث القسم للتثبت من شخصايتهم فى اطار الجهود المبذولة بشأن تعقب افراد هذه الجماعة وخاصة بعد صدور الامر العسكرى الخاص بالاخطار عن الشقق المفروشة وتقابل مع شاغليها وكانوا فى حالة ارتباك ملحوظ وقدموا انفسهم باسماء ١- عيد سيد عبد المغيث ٢- بشير محمد ادريس ٣- احسان محمد حسن ٤- مديحه خليل ابراهيم .

وقد تبينت مباحث امن الدولة فرع القارة كذب ادعاء المذكورين بالنسبة لاسمائهم وتبين انهم على التوالى : ١- جمال عبد الفتاح عبدالدايم ٢- سعيد عبد المنعم ناطوره ٣- رحمة محمد رفعت ٤- مديحه عبد العزيز الملوانى .

ويتبين من هذا ان معاون مباحث قسم المطريه قد انتقل الى الشقة المذكورة بمجرد ابلاغه عن طريق مصادره السريه دون ان يستأذن النيابة فى ضبط المذكورين وتفتيش محل اقامتهم وذلك طبقا لما قرره بمذكرته المرفقه بمحضر الضبط من انه انتقل على وجه السرعة الى العنوان المذكور "حيث اشتبهنا فى ان يكونوا من جماعات التكفير والهجرة ."

اما ما ورد فى خطاب مباحث امن الدولة فرع القاهرة الى رئيس نيابة امن الدولة العليا من ان السيد معاون المباحث قد انتقل الى العنوان المذكور للتثبت من شخصياتهم فى اطار الجهود المبذولة لتعقب افراد جماعة التكفير والهجرة وخاصة بعد صدور الامر العسكرى الخاص بالشقق المفروشه ، فهو أمر لا يصلح لتصحيح الاجراء الباطل الذى تم بمقتضاه الضبط والتفتيش ، فمعاون مباحث قسم المطريه لم ينتقل الى العنوان المذكور لمجرد التثبت من شخصياتهم وانما قام بضبطهم داخل محل اقامتهم فى الساعة الثالثة من صباح يوم ٩ يوليه ١٩٧٧ ، كما قام بتفتيش هذا المكان وضبط كميات من الاوراق كما تحفظ على الشقة المذكورة .

اما ما جاء بخطاب مباحث امن الدولة الموجه الى النيابه من ان هذا الامر قد تم فى اطار الجهود المبذولة لتعقب افراد جماعة التكفير والهجرة وخاصة بعد صدور الامر العسكرى الخاص بالشقق المفروشه ، فهو أمر يؤكد بطلان اجراءات الضبط والتفتيش ، اذ قد تبين من اللحظة الاولى انهم لا ينتمون الى جماعة التكفير والهجرة ، ولا ادل على ذلك مما ورد بالصفحة ١٦ من ملف الدعوى "وبمناقشة المتهمين الاربعه شفاهة اوضحوا انهم ماركسيين وليس لهم علاقه بجماعة التكفير والهجرة "

هذا بالاضافة الى ان صدور الامر العسكرى الخاص بالشقق المفروشه وهو الامر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٧٧ قد صدر بتاريخ ٧ يوليه ١٩٧٧ ونشر فى الجريدة الرسميه فى العدد ٢٧ تابع الصادر فى ٧ يوليه ١٩٧٧ ونص فى المادة الثانيه منه على ان يعمل به من تاريخ صدوره ، هذا الامر يوجب على مؤجرى الشقق المفروشه ان يقوموا بالاخطار عن شاغليها فى خلال ثلاثة ايام من تاريخ العمل به وإلا عوقبوا بالحبس والغرامة .

والملاحظ ان المهلة التى حددها الامر العسكرى المذكور -وهى ثلاث أيام- لم تكن قد انتهت بعد فى تاريخ ضبط الواقعة حتى تستطيع مباحث امن الدولة ان تدعى القيام بضبط واقعة عدم الاخطار عن مكان مؤجر مفروشاً ، اذ ان هذه المدة تنتهى فى ١٠ يوليه ١٩٧٧ ، وهو تاريخ لاحق لضبط الواقعه ، اذ ان اقتحام هذا المكان وتفتيشه وضبط من فيه قد تم فى الساعة الثالثه من صباح يوم ٩ يوليه سنة ١٩٧٧ .

قد يقال ان هناك امرا قد صدر بالقبض على المتهمة الاولى رحمة محمد رفعت فى ٣١ مايو سنة ١٩٧٧ عندما صدر امر الاحالة فى القضيه رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٧ جنايات امن دولة عليا ، وان هذا الامر يصحح الاجراء الباطل الذى قام به معاون مباحث المطريه فى ١٩٧٧/٧/٩ .

إلا ان هذا القول يجانب الصواب ولا اساس له من صحيح القانون ، اذ

انه يشترط لذلك ان يكون الضابط اذى قام بالضبط والتفتيش يعلم قبل قيامه بهما بوجود المطلوب القبض عليها فى هذا المكان الذى توجه اليه وقام بتفتيشه ، والثابت من محضر الضبط والتفتيش والمذكرة المحررة بمعرفة الرائد علاء الدين مقلد انه كان يجهل كلية شخصية رحمة محمد رفعت ، وانه اثبت فى محضره ومذكرته ان اسمها احسان محمد حسن ، وان الاسم الحقيقى للمتهمه لم يتبينه رجال الامن الا بعد ان رحل المتهمون الى مباحث امن الدولة فرع القاهرة .

الامر الذى تكون معه اجراءات ضبط وتفتيش المتهمين اجراءات باطلة لا يمكن ان يؤسس عليها اى اتهام بصرف النظر عن طبيعة الاوراق المضبوطة .

وجوب توافر ركن القوة والارهاب والوسائل غير المشروعه فى الجرائم المسندة الى المتهمين :

تطالب النيابه العامة بتطبيق المواد ٩٨ (أ) فقرة اولى وثالثه و٩٨ (ب) مكرر و٩٨ هـ من قانون العقوبات . والمادة ٩٨ (أ) فقرة الاولى تعاقب كل من أنشأ أو اسس أو نظم أو ادار منظمات ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات ، أو الى القضاء على طبقة اجتماعيه أو الى قلب نظم الدولة الاساسيه الاجتماعيه أو الاقتصاديه أو الى هدم نظام من النظم الاساسيه للهيئه الاجتماعيه ، أو الى تحبيذ شئ مما تقدم أو الترويج له ، متى كان استعمال القوة أو الارهاب أو اية وسيلة اخرى غير مشروعه ملحوظاً فى ذلك .

والمادة ٩٨ (أ) فقرة ثالثه تعاقب كل من انضم الى احدى المنظمات المذكورة او اشترك فيها بأية صورة.

والمادة ٩٨ (ب) مكرر تعاقب كل من حاز أو احرز محررات أو مطبوعات تتضمن تحبيذاً أو ترويجاً لشئ مما نص عليه فى المادتين ٩٨ (ب) و ١٧٤ اذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها .

ويلاحظ ان المادة ٩٨ (ب) التى اشارت اليها المادة ٩٨ (ب) مكررا قد اشترطت ايضاً استعمال القوة أو الارهاب أو اية وسيلة اخرى غير مشروعة ، وكذلك الفقرة (ثانيا) من المادة ١٧٤ عقوبات .

والمادة ٩٨ (هـ) قد نصت على ان تقضى المحكمه بحل المنظمات المذكورة ومصادرة اموالها والادوات – والاوراق وغيرها مما قد يكون استعمل فى ارتكاب الجريمة .

ويهمنا فى هذا الخصوص ان نناقش احد الاركان الاساسيه لهذه الجرائم وهو ركن العنف ومدى توافره فى الجناية المنظورة ، اذ جرى نص مواد الاتهام "متى كان استعمال القوة أو الارهاب أو اية وسيلة اخرى غير مشروعه ملحوظاً فى ذلك ".

والواقع ان الافعال المجرمه بالتطبيق لمواد الاتهام تدخل فى نطاق حماية النظام الاجتماعى .

ولم تكن فكرة حماية النظام الاجتماعى معروفة فى التشريع المصرى قبل صدور دستور سنة ١٩٢٣ ، وكان كل ما يعاقب عليه قانون العقوبات القديم من افعال – قبل صدور هذا الدستور هو تحريض الناس على كراهة الحكومة الخديويه وبغضها أو على الازدراء بها ، وذلك تطبيقاً لنص المادة ١٥١ من قانون العقوبات القديم .

ولما صدر الدستور المصرى سنة ١٩٢٣ وتضمن ما تضمن من حرية الصحافة (مادة ١٥ من الدستور) وحرية الاجتماع (مادة ٢٠ من الدستور) وحظر النفى لجرائم سياسية (مادة ١٥١ من الدستور) كان من الطبيعى إلا تقيد هذه الحريات مبدئياً إلا بمقتضى نصوص قانون العقوبات ، وكان هذا ما قررته لجنة الثلاثين فى المشروع الذى وضعته لهذا الدستور ، فجاءت فيه هذه الحريات مطلقة دون ما قيد يرد عليها فى نصوص الدستور ذاتها . ولكن جاء بالمذكرة التفسيرية التى وضعها وزير الحقانيه والتى عدل بمقتضاها المشروع الذى وضعته لجنة الثلاثين يشرح فيهاالحالة الجديدة التى يخلقها دستور سنة ١٩٢٣ ، ويبرر اسباب التعديل الذى ادخل على مشروع لجنة الثلاثين فيما يتعلق بهذه الحريات ... ان بعضاً من الحرية الدستوريه لا يمكن تطبيقه على حملات تحمل على اساس الهيئه الاجتماعيه كخطر الدعوى البلشيفيه الموجودة الآن

فإنه يضطر جميع الحكومات الى اتخاذ تدابير قد تكون مناقضة للمبادئ المقررة بالدستور لاجل ضمان حرية اهل البلاد المسالمين والموالين للقانون ، فلكى يمكن إنشاء تشريع لمكافحة امثال هذه الدعوة الضارة نص فى المادة (١٥) على ان انذار الصحف وتعطيلها والغاءها بالطرق الاداريه قد يجوز فى حالة ما تقضى الضرورة بالالتجاء إليه لحماية النظام الاجتماعى وأضيف تحفظ مماثل لهذا الى المادة (٢٠) التى تكفل للمصريين حق الاجتماع بسكينه ومن دون سلاح والمادة(١٥١) التى تحظر النفى لجرائم سياسيه .(الجزء الاول ص ١٤ مجلس الشيوخ – الدستور – تعليقات على مواده بالاعمال التحضيريه والمناقشات البرلمانيه) .

وهكذا جاءت المادة (١٥) من دستور سنة ١٩٢٣ بعد التعديل الذى ادخله وزير الحقانيه على مشروع لجنة الثلاثين تنص على ان : "الصحافة حرة فى حدود القانون . والرقابة على الصحف محظورة . وانذار الصحف أو وقفها أو الغاؤها بالطريق الادارى محظور كذلك إلا إذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى ".

وكانت هذه الفقرة هى اول اشارة فى التشريع المصرى الحديث الى فكرة حماية النظام الاجتماعى ومحاولة وضع أسس لها وتأصيلها .

وكان من الضرورى عقب صدور دستور سنة ١٩٢٣ تعديل قانون العقوبات بما يتلاءم ويتوافق مع ما جاء فى هذا الدستور ، فعدلت المادة (١٥١) من قانون العقوبات القديم والتى كانت تعاقب على التحريض على كراهة الحكومة الخديويه وبغضها والازدراء بها ، فأصبحت بمقتضى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ تعاقب فى فقرتها الاولى على التحريض على كراهية نظام الحكومة او على الازدراء به ، كما تعاقب فى فقرتها الثانيه على نشر الافكار الثوريه المغايرة لمبادئ الدستور الاساسيه ، وفى فقرتها الثالثة على تحبيذ تغيير النظم الاساسيه للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الارهاب أو بوسائل اخرى غيرمشروعه .

وقد جاء فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ : "ومن الواضح ان لكل انسان الحرية فى نقد النظم الاساسيه للدولة بشرط ان يكون الغرض الحقيقى لهذا النقد الوصول الى اصلاح النظم المذكورة بالطرق القانونيه . لكن اذا كان ينشأ عن النقد التحريض على كراهة نظام الحكومة والازدراء بها فحينئذ يكون قد وقع تجاوز لحدود النقد المسموح به وتجب العقوبة اذا اريد الاحتفاظ بالهيئة أو السلطه اللتين لاغنى عنهما للحكومة ولنظم الدولة الاساسية للقيام بالاعمال المنوط بها".

وأردفت المذكرة الايضاحيه ذلك بقولها : "اما الفقرتان الثانيه والثالثه من المادة (١٥١) فالغرض منهما قمع الدعوى المضرة التى تقوم بها الهيئات الفوضويه أو الشيوعيه ".

ويلاحظ ان اول تشريع نص على حماية النظم الاساسيه للهيئه الاجتماعيه فى مصر فى سنة ١٩٢٣ قد نص صراحة فى الفقرة الثالثه من المادة ١٥١ عقوبات قديم على وجوب ان يتم هذا التغيير بالقوة أو الارهاب أو بوسائل اخرى غير مشروعه .

وبمقتضى المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ عدلت المادة (١٥١) من قانون العقوبات القديم للمرة الثانيه فادمجت فى فقرة واحدة هى الفقرة "ثانياً" الجديدة الافعال التى كانت مذكورة فى الفقرتين "ثانياً" و"ثالثاً" من المادة القديمه، فأصبحت الفقرة الثانيه الجديدة تعاقب على : "تحبيذ او نشر المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الاساسيه أو النظم الاساسيه للهيئه الاجتماعيه بالقوة أو الارهاب أو بأية وسيلة اخرى غير مشروعة ".

وقد عدلت بعد ذلك الفقرة الثانيه من المادة (١٥١) من قانون العقوبات القديم بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ واستبدل بكلمة "نشر" كلمة "ترويج" لأن هذه الكلمة الأخيرة طبقاً لما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم - أصح أداء للمعنى المقصود .

وقد اوضحت محكمة النقض المصرية مدلول هذه التعديلات التى أدخلت على المادة (١٥١) من قانون العقوبات القديم بما اوردته فى حكمها الصادر بجلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٥ فى القضيه رقم ٢١٢٤ السنة الخامسة القضائيه : "ان التعديل الذى ادخل على المادة (١٥١) من قانون العقوبات بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ ثم بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ قد غير حكم الفقرة الثانيه منها تغييراً جوهرياً ، اذ فضلاً عن انه قد ادمج الفقرة الثانيه بالفقرة الثالثه من المادة فأنه ادخل على الجريمة التى كانت تعاقب عليها الفقرة الثانيه قيوداً حدت من واسع مداها ، فبعد ان كان النص القديم يعاقب على مجرد "نشر الافكار الثورية المغايرة لمبادئ الدستور الاساسيه" أصبح النشر وحده غير كاف لايجاب العقاب إلا: (١) إذا تضمن تحبيذاً أو ترويجاً ، (٢) وكان الامر المحبذ أو المروج مذهباً (لا مجرد افكار كما كان يقول النص القديم) ، (٣) وكان المذهب من المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الاساسيه (فلا يكفى فيها ان تكون بذاتها مغايرة لتلك المبادئ كما كان يقول النص القديم)، (٤) واهم من كل ما تقدم ان النص الجديد يشترط ان يكون المبدأ الذى يقوم عليه المذهب المدعو له هو حصول التغيير المرغوب فيه بالقوة أوالارهاب أو بأى وسيلة اخرى غيرمشروعة (ولم يكن لهذا الشرط وجود فى النص القديم فى الفقرة الثانيه منه) وهذه القيود قد تجعل النص الجديد أصلح فى التطبيق فى بعض الاحوال ، لأنها قد تخرج من حكم الفقرة الثانيه اشخاصاً كان ينطبق عليهم النص القديم".

وبصدور القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ بشأن العقوبات ليحل محل قانون العقوبات الجارى العمل به امام المحاكم الاهليه وقانون العقوبات الذى تطبقه المحاكم المختلطه وقتذاك ، أصبحت المادة (١٥١) عقوبات قديم هى المادة (١٧٤) من قانون العقوبات الحالى .

والمادة (١٧٤) من قانون العقوبات الحالى تشترط لتوافر العقاب على

التحريض على قلب نظام الحكومة أو على تحبيذ أو ترويج المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الاساسيه للهيئة الاجتماعيه بالاضافة الى وجوب توافر ركن القوة أو الارهاب أو الوسائل غير المشروعه ، ان تتم هذه الافعال باحدى وسائل العلانيه المنصوص عليها فى المادة (١٧١) من قانون العقوبات .

وعندما قامت وزارة اسماعيل صدقى فى شهر يونيه سنة ١٩٤٦ بحملتها الضاريه ضد طليعة العناصر الوطنيه ، والقت القبض على حوالى (١٧٠) مواطناً من الكتاب والصحفيين والمثقفين وزعماء الطبقه العامله وطليعة الحركة الطلابيه ، وأحالتهم الى النيابة العامة بتهمة التحريض على قلب نظام الحكم وترويج المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الاساسية والنظم الاساسيه للهيئه الاجتماعيه ، لم يستطع المحققون اثبات وقوع هذه الافعال باحدى وسائل العلانيه ، وبات واضحاً منذ بداية التحقيق عدم انطباق نص المادة (١٧٤) من قانون العقوبات على المقبوض عليهم ، فأفرجت عنهم المحاكم المختصه ، وانتهت القضيه بعد ذلك بعدة سنين ببراءة المتهمين جميعا .

وعقب هذه الحملة التى حدثت فى شهر يوليو سنة ١٩٤٦ ، عمد الشارع الى ادخال اضافات الى قانون العقوبات ، فأضيفت الى المادة (٩٨) من قانون العقوبات المواد ٩٨ (أ) ، ٩٨ (ب) ، ٩٨ (جـ) ، ٩٨ (د) و ٩٨ (هـ) بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٧لسنة ١٩٤٦ فى شهر اغسطس من هذا العام ، ثم عدلت هذه المواد بالقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٤ ، لسد النقص والقصور الموجود بالتشريع العقابى اذ ان هذه المنظمات كما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون الاخير – تستعين فى عملها بالسريه والحيطه التامه مما يصعب أويستحيل معه الكشف عن نشاطها ، فكفل نص المادة الجديد العقاب على مجرد انشاء أو تأسيس أو تنظيم أو ادارة هذه المنظمات المحظور تكوينها ولو لم تقم بأى مجهود نحو تنفيذ هذه الاغراض وبذلك يمكن القضاء – طبقا لما جاء بالمذكرة الايضاحية على مثل هذه المنظمات وهى فى مهدها دفعاً لشرها وخطرها المتوقع (المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٤) .

على انه يلاحظ انه رغم عدم اشتراط توافر احد وسائل العلانيه فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٩٨ (أ) و٩٨ (ب) ، ٩٨ (ب) مكررا ، إلا انه اشترط لتوافر اركان الجرائم المنصوص عليها فى هذه المواد وجوب توافر ركن القوة أو الارهاب أو الوسائل غير المشروعه .

وتوافر ركن القوة أو الارهاب أو الوسائل غير المشروعه من الامور التى أثارت جدلاً طويلاً فى القضاء والفقه ، يرجع هذا الى ما جاء فى المذكرة الايضاحيه للمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ الخاصه بتعديل المادة ١٥١ من قانون العقوبات القديم : "...... فوصف الجريمة بحسب صيغة المادة الجديدة لا يقتصر على من يحبذ بنفسه استعمال القوة لتغيير نظم الهيئه الاجتماعيه الاساسيه أو مبادئ الدستور الاساسيه بل تتناول كذلك من ينشر أويحبذ المذاهب التى ترمى الى تغيير هذه المبادئ أو هذه النظم بالقوة ولو لم ينصح هو نفسه باستعمالها أو صرح بأنه لا يشير باستعمالها فمن يحبذ مثلاً نظريات شيوعيه كما تطبق فى روسيا ومعنى هذه البلشيفيه ، أو من يقر مذهب لينين يقع تحت طائلة العقاب ولو احتاط لنفسه وصرح بأنه لا يشير باستعمال القوة وذلك لأن هذه المذاهب تنطوى على ان يستولى العمال مباشرة وبالقوة على مقاليد الاحكام فى الدولة اذ كانت تعتبر وسيلة اخرى لبسط النظام الشيوعى غير فعالة .

وقد عرض أمر هذه التعديلات التى ادخلت على قانون العقوبات فى هذا الخصوص وما ورد بالمذكرات الايضاحيه على محاكم الجنايات ومحكمه النقض المصريه ، وتضاربت الاحكام وتعارضت منذ عام ١٩٣١ حتى استقرت فى عام ١٩٦١ .

وفى احدى القضايا أحيل احد المتهمين الى محكمة الجنايات بقرار قاضى الاحالة بالفقرة الثانيه من المادة (١٥١) من قانون العقوبات القديم المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ طلبت النيابة بالجلسة تطبيق المادتين ٤٧ ، ١٥١

من قانون العقوبات القديم على اعتبار ان المتهم اتفق مع غيره اتفاقاً جنائياً على ارتكاب الجنايات المنصوص عليها فى الفقرة الثانيه من المادة ١٥١ من قانون العقوبات القديم وذلك لأن ركن النشر غير متوفر فعلاً يمكن طلب تطبيق المادة (١٥١) وحدها . وقد فصل الحكم وقائع الدعوى التى ثبتت لدى المحكمة من اقوال الشهود ومحصلها ان المتهم اتفق مع آخرين (سبق الحكم عليهم) على طبع منشور ونشره فى ليلة اول مايو سنة ١٩٣٠ وان المتهم هو الذى كتب المنشور باملاء زميل له ، وبعد ان تم طبع المنشور فى الليلة المذكورة أخذ فريق من المؤتمرين النسخ التى طبعوها وزجاجة من الغراء واستقلوا سيارة بنية الصاق هذه النسخ على الجدران فى الشوارع ولكن البوليس كان يتعقب خطواتهم وعند منتصف الليل ضبطهم فى السيارة ومعهم المنشورات وزجاجة الغراء قبل ان تتم عملية النشر . وقد تبين من الاطلاع على المنشور أنه حوى بيانات عن تاريخ الاحتفال بأول مايو باعتباره عيداً للعمال ، وانه لابد لطبقة العمال فى مصر ان تحتفل بهذا العيد العالمى مقدمة فيه مطالبها كسن تشريع للعمال والاعتراف بنقابتهم وتحديد ساعات العمل والضمان ضد الشيخوخة والاخطار ومساواة اجور العمال الوطنيين بالاجانب وحرية الاجتماعات والسماح للعمال بدخول المجالس النيابيه . وانتقل المنشور بعد ذلك الى القول بأن الدولة الوحيدة فى العالم التى تحتفل بأول مايو هى الحكومة السوفيتيه وهى المثل الاعلى لطبقه العمال فى العالم وان الحكم السوفيتى هو النظام الوحيد الذى يقضى على النظم الرأسماليه والازمات الاقتصاديه والفوضى فى الانتاج ويقضى على العطل الموجود فى العالم وكذلك الحروب الاستعماريه وما ترتب عليها من الآثار السيئه وتيتيم الاطفال وترميل النساء . فليحيى عيد أول مايو العالمى . وليحيى الحكم السوفيتى فى العالم . وليسقط المجتمع الرأسمالى .

وعن التطبيق القانونى ذكرت محكمه الجنايات انه لامحل للبحث فى التهمة كما وردت فى أمر الاحالة لأن النشر لم يتم فيتعين قصر البحث على ما إذا

كانت جريمة الاتفاق الجنائى متوافرة ام لا وما هى الجناية التى انتوى المتهم وزملاءه ارتكابها . واوضحت محكمه الجنايات بعد ذلك ما طرأ على حكم المادة (١٥١) من تعديلات وانتهت الى وجوب معاملة المتهم بالتعديل الذى حصل فى سنة ١٩٣٥ لأن مصلحته محققه فى تطبيق ذلك القانون على الفعل المسند اليه . وفى سبيل تعليل ذلك ذهب الحكم الى القول بأن المنشور الذى اتفق المتهم وآخرون على نشره لا يحتوى على امر معاقب عليه لأن المادة (١٥١) من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٥ التى تتطلب ان يكون النشر لتغيير الدستور بالقوة أو الارهاب أو الوسائل غير المشروعه . وان المحكمة ترى انه لم يدر بخلد واضعى المنشور الحض على القوة أو استعمال وسائل غير مشروعة لتقرير النظام الذى يرمون إليه ، وان ماضيهم وطريقة تفكيرهم وما اشار إليه المنشور نفسه من وسائل الاصلاح التى يرغبون فيها وما رواه الكيوس (وهو احد شهود الاثبات) عنهم لا يدع مجالاً للشك فى ان ما جاء بالمنشور من تحبيذ انما هو من باب الاشادة بنظام يراه الكاتب املاً يتطلع إليه ولعله يرجو تحقيقه تدريجياً بالوسائل التى تضمنها المنشور والتى يستشف منها انها تؤدى الى صلاح حال العمال وتسمح لهم بدخول المجالس النيابيه والسيطرة عليها . ثم خلص حكم محكمه الجنايات من هذا الى القول بأن الفقرة الثانيه من المادة (١٥١) معدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ غير منطبقه لفقدان ركن من اركانها وانه لا محل بعد هذا للقول بأن المتهم اتفق مع آخرين اتفاقا جنائيا على ارتكاب جناية لأن الفعل المقول بأن الاتفاق تم على ارتكابه لا عقاب عليه .

وقد طعنت النيابة فى هذا الحكم امام محكمة النقض وكان محصل الطعن ان الحكم المطعون فيه اخطأ فى تأويل القانون وتطبيقه وان ما ذهب اليه من آراء بنى عليها تبرئة المتهم لا يستقيم مع نص الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من قانون العقوبات القديم سواء قبل تعديل هذه المادة أو بعده ولان المنشور الذى

اتفق المتهم مع زملائه الآخرين على كتابته وطبعه ونشره يتضمن قولاً صريحاً في تحبيذ المذهب المأخوذ به في روسيا السوفيتيه وهو قول يغاير مبادئ الدستور الاساسيه بل ويرمي الى تغييرها وان ما رأته محكمة الموضوع في تفسير الفقرة الثانية من المادة (٥١) من قانون العقوبات القديم من انه يشترط لتطبيقها ان يكون الناشر قد دعا الى تغيير مبادئ الدستور بالقوة أو الارهاب أو بوسائل غير مشروعه - ما رأته المحكمة في ذلك هو تفسير خاطئ لنص القانون يتعارض مع قصد المشرع من وضع هذه المادة وقد ظهر قصده هذا بجلاء في المذكرة الايضاحيه للمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ .

وقد ذكرت محكمة النقض في حكمها الصادر في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ان المستفاد من عبارات المنشور انه تضمن تحبيذاً لنظام الحكم السوفيتي ودعاية للمذهب الشيوعي وحض العمال على اعتناقه كما انه اختتم بالدعوة بحياة الاتحاد السوفيتي وبسقوط المجتمع الرأسمالي ، وهذه العبارات كما تتضمن افكاراً ثوريه مغايرة لمبادئ الدستور الاساسيه بحسب النص القديم للفقرة الثانيه من المادة (١٥١) الذى ارتكبت الجريمة تحت سلطانه فإنها تتضمن ايضا تحبيذاً وترويجاً لمذهب يرمي الى تغيير مبادئ الدستور الاساسيه بالقوة أو الارهاب أو بوسائل اخرى غير مشروعه ، ذلك لأن النظام السوفيتي أو المذهب الشيوعي كما هو مطبق في روسيا يقوم على اساس استيلاء العمال مباشرة على مقاليد الاحكام في الدولة ، اذ كانت تعتبر كل وسيلة اخرى لبسط النظام الشيوعي غير فعالة - كما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ اما ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من القول بأنه لم يدر بخلد واضعي المنشور الحض على القوة أو على استعمال وسائل غير مشروعه في سبيل الوصول الى النظام الذى يبغون تقريره وان ذلك هو المستفاد من سيرتهم الماضية وطريقة تفكيرهم وما اشار اليه المنشور هذا القول قد تكفلت المذكرة الايضاحيه السالف بيانها بالرد عليه حيث تقول "ان وصف الجريمة

بحسب صيغة المادة الجديدة لا يقتصر على من يحبذ بنفسه استعمال القوة لتغيير نظم الهيئه الاجتماعيه الاساسيه أو مبادئ الدستور الاساسيه بل يتناول كذلك من ينشر أو يحبذ المذاهب التى ترمى الى تغيير هذه المبادئ بالقوة ولو لم ينصح هو نفسه باستعمالها أو صرح بانه لا يشير باستعمالها فلا محل بعد هذا للاعتذار عن المتهم بأنه لم يشر باستعمال القوة مادام المذهب الذى يحبذه فى منشوره يقوم على اساس التذرع بالقوة والارهاب كما تقدم .

وانتهت محكمة النقض فى حكمها الى انه : "ومن حيث انه مما تقدم يبين ان الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون اذ قضى ببراءة المتهم بناء على ان المادة (١٥١) من قانون العقوبات لا تنطبق على الواقعة المسندة إليه ويتعين اذن نقضه ومعاقبة المتهم بالمادة المذكورة مع المادة ٤٥ ، ٤٦ من ذلك القانون". (محكمة النقض المصرية - جلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٥ - القضيه رقم ٢١٢٤ سنة ٥ قضائيه) .

على ان محكمة النقض المصرية قد عدلت بعد ذلك عن هذا التفسير الخاطئ للفقرة الثانيه من المادة (١٥١) من قانون العقوبات القديم التى اصبحت بعد ذلك المادة (١٧٤) من قانون العقوبات الحالى ، ورفضت الاخذ بما ورد بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ من ان المذهب الشيوعى بطبيعته يقوم على اساس التذرع بالقوة والارهاب ، وذلك فى حكمها الصادر بجلسة ١٥ يونيه سنة ١٩٤٨ فى القضيه رقم ١١٥٣ سنة ١٧ قضائيه.

وكانت النيابة العامة قد طالبت امام محكمة الجنايات بعقاب المتهم تطبيقاً لنص المادة (١٧٤) فقرة ثانيه من قانون العقوبات لانه حبذ وروج علناً بمدينة القاهرة مذهبا يرمى الى تغيير مبادئ الدستور المصرى الاساسيه والنظم الاساسيه للهيئة الاجتماعيه بالقوة ، وذلك بأن وزع بغير تمييز على عدد من الناس نسخا من منشور يحمل عنوان "نشرة دوريه رقم ١ تصدرها اللجنة المركزيه للحزب الشيوعى المصرى" . وقد تضمن حضاً على الثورة ودعوة الى الآخذ فى المملكه المصريه بمذهب الشيوعيه الذى يرمى الى ما يأتى :

"فليطمئن حماة النظام فكلمة الشيوعيه هي التي بقيت نظيفة ... ولتعد الارض الى فلاحيها المصريين والسودانيين ولتحفظ الاعمال للعمال".

وقد قضت محكمة الجنايات ببراءة المتهم ما اسند إليه ، مؤسسة قضاءها على ان ما جاء بتلك العبارات بصدد النظم المذكورة قد خلا من اية اشارة الى الالتجاء الى القوة أو الارهاب أو اية وسيلة اخرى غير مشروعة ، فطعنت النيابه فى هذا الحكم بالنقض ، فقضت محكمة النقض بجلسه ١٥ يونيه سنة ١٩٤٨ برفض الطعن وقالت فى حكمها :

"وحيث ان الحكم المطعون فيه قد عرض عبارات المنشور محل المحاكمة وناقشها وانتهى الى تفسيره على النحو الذى قال به . ولما كانت المحكمة قد استخلصت من عبارات المنشور فى مجموعها ان الوسائل الواردة ذكرها فيه ، وان ما جاء بتلك العبارات بصدد النظم المذكورة قد خلا من أية اشارة الى الالتجاء الى القوة أو الارهاب أو اية وسيلة اخرى غير مشروعه الامر الواجب توفره للعقاب على الجريمة المرفوعة به الدعوى وكان ما قالته المحكمة فى ذلك له ما يبرره ، فلا يصح الطعن على ان حكمها مشوب بالخطأ مادامت قد انتهت الى ان المتهم لم يصل ولم يقصد ان يصل من قريب أو من بعيد - صراحة أوضمنا - بين الوسائل التى ذكرها والنظم المراد حمايتها بالنص المطلوب تطبيقه".

ومن الواضح ان ما انتهى إليه حكم محكمة النقض فى هذا الخصوص هو التفسير السليم لنص الفقرة الثانية من المادة (١٧٤) من قانون العقوبات المصرى الأمر الذى ينطبق على ذات الافعال الواردة بنص المادة ٩٨ (أ) فقرة اولى والمادة ٩٨ (ب) والمادة ٩٨ (ب) مكرر والمادة ٩٨ (هـ) من قانون العقوبات وهو ما اوضحته محكمه النقض المصريه مؤخراً فى حكمها الصادر بجلسه ٢٧ فبراير سنة ١٩٦١ فى الطعن رقم ٢٣٧٩ لسنة ٣٠ قضائيه (المنشور بمجوعة احكام النقض الجزائيه - السنة الثانيه عشر ص ٢٧٢ الى ٢٧٥ - قاعدة رقم(٤) .

وكانت النيابة العامة قد اتهمت المتهمين بأنهم انضموا الى جمعية فى الاقليم المصرى ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات والى القضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظم الدولة الاساسيه الاجتماعيه والاقتصاديه وهدم النظم الاساسية للهيئة الجتماعية وكان استعمال القوة والعنف والوسائل غير المشروعة ملحوظاً فى ذلك بأن انضموا الى منظمة الحزب الشيوعى المصرى التى تهدف الى تطبيق المبادئ الشيوعيه وتنادى بالقضاء على الطبقات الاجتماعيه وتحقيق سيادة الطبقه العامله وحكمها المطلق والغاء الملكيه الخاصة لوسائل الانتاج ونقلها للدولة كل ذلك عن طريق خلق مجتمع شيوعى بالاسلوب الثورى الذى اتبع فى الثورة الروسيه وبتحريض العمال على الاعتصام والاعتداء على حق الغير فى العمل وتحريضهم على بغض طائفة الملاك والرأسماليه تحريضا من شأنه تكدير السلم العام وروجوا فى الاقليم المصرى لتغيير المبادئ والنظم الاساسيه للهيئه الاجتماعيه ولقلب نظم الدولة الاساسيه الاجتماعيه والاقتصاديه وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظاً فى ذلك بأن انضموا الى منظمة الحزب الشيوعى المصرى سالفة الذكر وهى تعمل على تحقيق هذه الاهداف وترويج تلك المبادئ وتحبيذها بتكوين اللجان والخلايا وترويج الافكار وتوزيع النشرات التى تدعو الى هذه المبادئ ، والمتهمان الاول والثانى حازا واحرزا مطبوعات تتضمن تحبيذاً وترويجاً للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٩٨ (ب) عقوبات موضوع التهمة السابقه وذلك بأن حازا نشرات صادرة من منظمة الحزب الشيوعى المصرى سالف الذكر وكانت هذه المطبوعات معدة للتوزيع واطلاع الغير عليها . وقد بان من الاطلاع على الاوراق التى ضبطت مع المتهم الاول ان الكتب السبعة التى استخرجت من جيبه تشتمل على لائحة الحزب الشيوعى المصرى وان الورقه الخطيه المكتوبه بخط المتهم الثانى - فهى موجهة الى من يدعى الرفيق احمد وعبارتها (تسليم البوستة كما اتفقنا واحدة سلمها الى الرفيق بتاع الرمل والثانيه سلمها ليحيى وسيقابلك اليوم

الساعة ثمانيه يوم الخميس على محطة ثروت الثالثه وسأقابلك انا على محطة السيوف الساعة الثامنة والنصف باكر الخميس لتسليمها الى الرفيق نعيم الذى سيأخذ اللفة الكبيرة) واما الاوراق المضبوطه بحقيبه المتهم الاول فهى عبارة عن اعداد من جريدة اتحاد الشعب العدد ٢٠ الصادر فى ١٩٥٩/٢/٣ وعليها شعارات (من اجل الدفاع عن الاستقلال الوطنى والسلام العالمى ، وحدة عربيه شاملة متحررة ديمقراطيه – الحريات السياسيه والنقابيه للشعب – رفع مستوى معيشة الطبقات الشعبيه – وحدة العمال والفلاحين – جبهه وطنية متحدة) – ثم نسخ من بيان الى الشعب بتوقيع الحزب الشيوعى المصرى السكرتاريه المركزيه ومؤرخ فى ١٦ من مارس سنة ١٩٥٩ وهو يتضمن خطاباً الى المواطنين خاص بسحق العدوان الدموى الذى قام به الخائن الشواف .

وقد حوكم المتهمين امام محكمه الجنايات التى جاء فى حكمها :

"ومن حيث انه لما تقدم ترى المحكمة ان التهمة ثابته قبل المتهم الاول من اعترافه فى تحقيق النيابه ومن ضبطه محرزاً لهذه الاوراق التى تنطق بأنه منضم الى الحزب الشيوعى المصرى ومن اقوال الشهود ، كما ان التهمة الثابته قبل المتهم الثانى من معلومات الصاغ سعد محمد عقل التى ادلى بها فى التحقيقات والاوراق بأن الاسم الحركى حسين هو اسم المتهم الثانى الطالب بكليه التجارة بالاسكندريه وقد تأيدت هذه الاقوال بما ثبت من المضاهاة من ان الورقة الخطية المضبوطه مع المتهم الاول هى بخط هذا المتهم الثانى ومن ضبط كتاب بمنزله من تأليف عفيف البزرى الشيوعى الهارب الى العراق".

وقد قضت محكمه الجنايات حضورياً بمعاقبة كل من المتهمين الاول والثانى بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغرامه قدرها خمسون جنيها وبحل منظمة الحزب الشيوعى المصرى وبمصادرة المضبوطات وببراءة المتهم الثالث مما اسند إليه .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ، التى اصدرت حكمها بجلسة ٢٧ فبراير سنة ١٩٦١ والذى انتهت فيه الى انه :

"لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وان اورد فى بيانه لمضمون الاوراق والكتب المضبوطه بعض الاغراض المنشودة فإنه لم يوضح مدى مطابقتها للاهداف المؤثمة فى القانون ولم يستظهر من واقع هذه المضبوطات أو من ظروف الدعوى واقوال الشهود التى حصلها ان الالتجاء الى القوة أو الارهاب أو الى اية وسيلة اخرى غير مشروعة كان ملحوظاً فى تحقيقها الامر الواجب توافره للعقاب على جريمتى الانضمام الى اى جمعيه ترمى الى قلب نظم الدولة الاساسيه والجتماعيه والاقتصاديه بالقوة والترويج لأى مذهب يهدف الى ذلك ، اللتين دين بهما الطاعن ، ولا يغير من الامر ما ذهب إليه الحكم من نسبة تهمة الشيوعيه إليه لأن ذكر هذا الاصطلاح الذى لم تتضمنه نصوص القانون ولم تورد له تعريفاً -لا يغنى عن بيان العناصر التى تتألف منها الجرائم التى استند اليها الحكم فى الادانه كما هى معرفة به فى القانون - لما كان ما تقدم ، وكان هذا القصور الذى شاب الحكم يتناول مركز الطاعن الاول الذى لم يقدم اسباباً لطعنه ، فإنه يتعين نقض الحكم للطاعنين معاً عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ والاحالة ."

ومن هذا الحكم الذى حسم الخلافات والتناقضات التى جاءت بمختلف الاحكام نستطيع ان نقرر ان القضاء المصرى فى خصوص التهمة الموجهة الى المتهمين تأسيساً على المادة ٩٨ (أ) قد استقر على ما يلى :

أولاً: وجوب توافر الالتجاء الى القوة أو الارهاب أو الوسائل غير المشروعة للعقاب على جريمتى انشاء أو الانضمام الى اى جمعيه ترمى الى قلب نظم الدولة الاساسيه الاجتماعيه والاقتصاديه والترويج لأى مذهب يهدف الى ذلك ، وان الركن الاساسى فى الجريمة يجب ان يستظهر من واقع المضبوطات أو من ظروف الدعوى واقوال الشهود .

ثانياً: ان نسبة تهمة الشيوعية الى المتهمين لا تكفى للاستناد اليها فى الادانه لأن هذا الاصطلاح لم تتضمنه نصوص القانون ولم تورد له تعريفاً ،

وعلى ذلك فوجود اعداد من نشرات يصدرها حزب العمال الشيوعى المصرى لا تكفى للادانه - لأن ذكر هذا الاصطلاح لا يغنى عن بيان العناصر التى تتألف منها الجرائم التى تستند اليها المحكمة فى حكمها .

ثالثاً : ان ضبط المتهمين اثناء تبادلهم أو توزيعهم نشرات صادرة عن تنظيم سرى وضبط اعداد من لائحة هذا التنظيم مع احد المتهمين لا ينهض دليلاً على توافر اللجوء الى الوسائل غير المشروعه المنصوص عليها فى المادة ٩٨ (أ) ، ٩٨ (ب) ، ٩٨ (ب) مكررا .

ولا جدال ان كل بلد ديمقراطى يتسع لكل المذاهب والآراء مادام المنادون بها لا يعتدون على حرية الآخرين ، وعلى ذلك يتقبل النظام الديمقراطى كل جماعة أو حزب سياسى يهدف الى تحقيق مبدأ من المبادئ الاشتراكيه متطرفاً كان أو غير متطرف مادام يعتمد فى تنفيذ برنامجه على المبادئ الديمقراطيه نفسها اى على تأييد هيئة الناخبين . فمعيار التفرقة بين العمل المشروع والعمل غير المشروع ينصب اساساً على وسيلة تحقيق اهداف هذا الحزب وهل هى وسائل ديمقراطيه وطرق سليمه ام وسائل تتنافى مع الديمقراطيه وتجنح الى العنف والارهاب . وعلى هذا الاساس وسعت الديمقراطيه الاحزاب الشيوعيه فى بلاد اوربا الغربيه وفى الولايات المتحدة ذاتها مادامت هذه الاحزاب تعتمد فى تحقيق مبادئها على الوسائل السلميه والطرق الديمقراطيه وتأييد هيئة الناخبين .

وعلى ذلك يكون الحكم الذى اصدرته محكمه النقض المصريه فى عام ١٩٦١ متمشياً مع التفسير السليم لمواد القانون الواردة فى التشريع المصرى ، كما انه متلائم مع التطور التاريخى للمذهب الشيوعى وللنظرية الماركسيه اللينينيه كما هى مطبقه حالياً فى العديد من الدول .

ولقد رأى كارل ماركس فى سبعينيات القرن التاسع عشر انه توجد فى بريطانيا امكانيه لاحراز الاشتراكيه بالطرق السلميه نظراً لأنه فى الوقت ذاته

كانت العسكريه والبيروقراطيه اقل نفوذاً فى بريطانيا بالمقارنة بأى قطر آخر .

ولفترة من الزمان بعد ثورة فبراير سنة ١٩١٧ فى روسيا القيصريه كان لينين يأمل بأنه عن طريق شعار "كل السلطة للسوفيت" قد تتطور الثورة سلمياً وتنتصر نظراً لأنه فى ذلك الوقت كانت الاسلحة فى أيادى الشعب .

ولقد قال لينين ان الطبقات الحاكمة لاتتنازل عن السلطة بارادتها ، ولكن مدى حدة النضال واستخدام أو عدم استخدام العنف للانتقال الى الاشتراكيه لا يتوقف على رغبة الطبقه العاملة فحسب وانما يتوقف بصورة اساسيه على مدى مقاومة المستغلين وعلى استخدام العنف من الطبقه المستغله نفسها ، ان استخدام العنف بالنسبة للطبقه العاملة هو فى الدرجة الاولى مسألة دفاع عن النفس .

وفى شهر فبراير عام ١٩٥٦ تقدم نيكتيا خروشوف سكرتير الحزب الشيوعى السوفيتى بتقريره السياسى الى المؤتمر العشرين للحزب والذى ذكر فيه انه من المحتمل ان تكون فى المستقبل طرق اكثر تنوعاً للانتقال الى الاشتراكيه ، فليس من الضرورى ان يكون تنفيذ هذا الانتقال مرتبطاً بالحرب الاهليه ، ان اعدائنا يحبون دائماً ان يصفونا نحن انصار لينين اننا دائماً من انصار العنف وفى كل الظروف ، حقيقه اننا نطالب بضرورة التحول الثورى للمجتمع الرأسمالى الى مجتمع اشتراكى إلا ان اشكال الثورة الاجتماعية تكون دائما مختلفه ، ولذا فقد اصبح الاعتقاد بأن العنف والحرب الاهليه هى وسيلة تغيير المجتمع ، هو اعتقاد لا يتفق مع الواقع الذى يمر به العالم حالياً وفى هذا الصدد فإن استخدام الطريق البرلمانى للانتقال الى الاشتراكيه قد اصبح موضوعاً مقبولاً ، ففى بعض الدول الرأسماليه اصبح فى امكان الطبقة العاملة ان توحد تحت قيادتها الاغلبية الساحقة للشعب لهزيمة الرجعيه وكسب الاغلبيه القوية فى البرلمان وتحويل هذه المؤسسات من هيئه ديمقراطيه برجوازيه الى ارادة شعبية فعالة لتحقيق الاشتراكيه ، فتصبح هذه المؤسسات هيئه ديمقراطيه

فعالة تمكن الطبقه العامله فى بعض الدول الرأسماليه ودول المستعمرات السابقه من اجراء التغييرات الاجتماعيه الجذريه".

وقد صدرت قرارات المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى متوافقة مع ما ابداه خروشوف من آراء تضمنت امكانية الانتقال السلمى الى الاشتراكية عن طريق الديمقراطية البرلمانيه .

وقد أثارت هذه الآراء وهذه القرارات الخلافات العميقه داخل الاحزاب الشيوعيه فى كافة انحاء العالم ، الامر الذى اقتضى عقد اجتماع لممثلى ٨١ من الاحزاب الشيوعيه والعماليه فى موسكو فى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٧ ، انتهى بموافقة اعضاء المؤتمر بالاجماع على ما سمى **"بتصريح موسكو"** والذى نص فيه على امكانية الانتقال السلمى من الرأسماليه الى الاشتراكيه ، وأعيد تكرار الامر فى مؤتمر ثان للاحزاب الشيوعيه عقد فى شهر نوفمبر سنة ١٩٦١ وحضر على رأس الوفد الصينى فيه الرئيس **"ماوتسى تونج "** واصدر ما سمى "باعلان موسكو" أكد فيه ما ورد **"بتصريح موسكو"** سنة ١٩٥٧ من ان الطبقة العاملة وطليعتها الاحزاب اللينينيه الماركسيه تسعى الى القيام بثورة اشتراكيه بوسائل سلميه ، وان امكانية هذا الانتقال السلمى تتفق مع مصالح الطبقه العاملة والمصالح القوميه ومصالح الشعب كله .

وقد جاء فى هذا الاعلان : "فى الظروف الراهنة التى تسود البعض من الدول الرأسماليه توجد امكانيه تكوين جبهه العمل الشعبيه بالاتفاق والتعاون بين الحزب الشيوعى وأحزاب ومؤسسات اجتماعيه اخرى لتوحيد اغلبيه الشعب للوصول الى السلطة دون حرب اهليه وتحقيق انتقال ملكيه وسائل الانتاج الرئيسية الى ايدى الشعب استناداً الى اغلبيه برلمانيه .

ومن هذا نتبين مدى التطور الذى لحق تطبيق المذهب الشيوعى ووسيلة تحقيقه فى بلاد العالم المختلفه ، وان محاولة ربط تحقيق المبادئ التى تقوم عليها الاحزاب الشيوعيه باستخدام العنف قد اصبحت محاولة بالية تتناقض

وتتعارض مع مقررات الاحزاب الشيوعيه العالميه منذ اكثر من عشرين عاماً .

وعلى هذا الاساس وسعت النظم الديمقراطيه فى بلاد العالم الرأسمالى المتقدم قيام احزاب شيوعيه شرعيه تمثل قطاعات عريضه من هيئة الناخبين فى هذه البلاد . فالحزب الشيوعى الايطالى ممثل فى البرلمان الايطالى بثمان وثلاثين فى المائه من مقاعد هذا البرلمان والحزب الشيوعى الفرنسى يحتل حوالى ربع مقاعد البرلمان الفرنسى . بل ان النظام الديمقراطى الامريكى قد سمح بقيام حزب شيوعى امريكى يتمتع بمركزه القانونى والشرعى بكافة المقومات السياسيه والدعائيه .

وتقوم هذه الاحزاب على ظل النظم الديمقراطيه الرأسماليه على اساس طبقى ، لأن من اوليات المبادئ الديمقراطيه والمفهوم العلمى للاحزاب السياسيه هى قيام هذه الاحزاب على اسس طبقيه ، ولأن الحزب السياسى اساساً يمثل مصلحة طبقيه للمنضمين إليه ، وقيام هذه الاحزاب يكون الغرض منه الدفاع عن مصلحة الطبقه المنضم إليه افرادها . كما توجد احزاب لليمين تدافع عن مصالح الرأسماليين وكبار الملاك وهى مصلحة طبقيه - كذلك توجد احزاب لليسار تدافع عن مصالح العمال والفلاحين وهى مصلحة طبقية تتعارض مع مصالح الطبقات الاخرى .

غير انه رغم سماح النظم الديمقراطيه فى البلاد الرأسماليه المتقدمة بقيام احزاب شيوعية شرعيه فى داخل بلادها ، فإن حكومات وادرات هذه الدول تقف دائماً ضد قيام احزاب شيوعيه فى البلاد التى تحررت حديثاً من السيطرة الاستعماريه والاحتلال الاجنبى وهى ما اصطلح على تسميته بالبلاد المتخلفه التى نالت استقلالها الوطنى أو البلاد الناميه .

وقد كان هذا الامر واضحاً فى البلاد التى تحتلها الامبرياليه البريطانيه والفرنسيه قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها . ففى الوقت الذى كان مسموحاً فيه بقيام احزاب شيوعية فى كل من انجلترا وفرنسا كانت حكومات هاتين

الدولتين تحرمان قيام مثل هذه الاحزاب فى البلاد التى تحتلها وتستعمرها بمقولة تخلف هذه البلاد سياسياً وخطورة قيام مثل هذه الاحزاب فى هذه البلاد المتخلفه . والحقيقه ان الخطورة كان تكمن فى خطورة قيام هذه الاحزاب على المصالح الاستعماريه الموجودة فى هذه البلاد باعتبار الشيوعيين من طلائع حركة مقاومة الاستعمار وكان التركيز منصباً بصورة اساسيه فى خصوص هذا التحريم بالنسبة لمصر . وقد حدث فى خلال الحرب العالمية الثانيه وبعد هجوم المانيا على الاتحاد السوفيتى ودخول روسيا الاشتراكيه فى حلف مع الدول الغربيه ضد النازية الالمانيه وايطاليا الفاشستيه ، ان بدأت الادارات الاستعماريه فى الدول المستعمرة فى تخفيف تحريم نشاط الشيوعيين المحليين فى هذه البلاد ، فقام حزب شيوعى فلسطينى اثناء فترة الانتداب البريطانى ، كما قام حزب شيوعى سورى – لبنانى فى ظل الانتداب الفرنسى ، كماسمح للشيوعيين العراقيين بممارسه نشاطهم فى ظل الاستعمار البريطانى خلال الحرب العالمية الثانيه فى حين حرم اى نشاط شيوعى فى مصر فى هذه القترة. وقد سئل مستر والترسمارت السكرتير الشرقى للسفارة البريطانيه عن سبب السماح للشيوعيين بالنشاط فى هذه البلاد العربيه فى حين حرم ذلك فى مصر، فأجاب بأنه لا خطورة من قيام هذه الاحزاب فى هذه البلاد ، اما فى مصر فنظرا لتأثيرها السياسى والاجتماعى على البلاد الاخرى المجاورة فإنه من الخطورة بمكان قيام مثل هذا الحزب فيها .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانيه ، قامت الولايات المتحدة الامريكيه ، بذات الدور الخبيث الذى كانت تلعبه انجلترا وفرنسا ، فكانت دائماً تحرض الحكومات الوطنيه التى قامت فى البلاد المتحررة حديثاً على محاربة الشيوعيين فى هذه البلاد وتحريم قيام احزاب شيوعيه فيها . وكانت المعونات الامريكية لهذه البلاد ترتبط دائما بهذا التحريم .

وعلى ذلك نستطيع ات نقرر ان النظام الديمقراطى السليم يسمح بقيام

احزاب شيوعيه ، طالما ان هذه الاحزاب تعمل على تحقيق برامجها واهدافها بوسائل ديمقراطيه وبصورة سلميه لا تتنافى مع الحياة الديمقراطيه .

ومن هذا يبين انه لا يكفى لتطبيق احكام المادة ٩٨ (أ) ، ٩٨(ب) ، ٩٨ (ب) مكررا ان ترد الدعوة على المذهب الشيوعى ، بل يستلزم لقيام تلك الجرائم المنصوص عليها فى هذه المواد اقتران الدعوة فعلاً بالعنف المادى أو بحيازة القائمين عليها لاحدى وسائله أو ادواته كالاسلحة وغيرها ، وان ركن القوة ليس ركناً مفترضاً طبقاً للتفسير السليم الذى استقرت عليه احكام محكمة النقض المصريه الامر الذى يتوافق مع التطور التاريخى للمذهب الشيوعى والذى انتهى الى امكان تحول المجتمع الرأسمالى الى مجتمع اشتراكى بالوسائل السلميه وبالطرق الديمقراطيه .

وهكذا يكون ما ورد فى مذكرة مكتب شئون امن الدولة فى هذا الخصوص قد خالف صحيح القانون .

وعلى ضوء هذه الامور جميعاً علينا ان نستظهر من واقع ظروف الجناية المنظورة والمضبوطات المقال بضبطها لدى المتهمين واقوالهم فى التحقيقات ، علينا ان نستظهر من هذا كله مدى توافر ركن الالتجاء الى القوة أو الارهاب أو اية وسيلة اخرى غير مشروعه ، الامر الواجب توافره للعقاب على جرائم انشاء أو تأسيس أو ادارة أو الانضمام أو الترويج أو التحبيذ لأى مذهب يرمى الى قلب نظم الدولة الاساسيه الاجتماعيه والاقتصاديه .

فالثابت من اقوال المتهمين جميعاً نفيهم لانتمائهم الى حزب العمال الشيوعى المصرى وقد قرر المتهم جمال عبدالفتاح عبدالدايم عندما سئل بمعرفة النيابه العامة عن ميوله السياسيه انه ماركسى وانه اعتنق هذا الفكر منذ عام ١٩٧٤ ، ولكنه لا ينتمى الى اى تنظيمات سياسيه معلنة فى البلاد (ص٣٩ من ملف الجناية) .

وعندما سئل المتهم الرابع سعيد عبد المنعم ناطوره عن ميوله السياسية

بمعرفة النيابة العامة ذكر انه شيوعى وانه يعتنق هذا المذهب منذ عام ١٩٦٨ وانه لا ينتمى الى اى تنظيم سياسى فى البلاد وانه يختلف مع النظام القائم جذريا فى كل سياساته لأنه شيوعى ماركسى لينينى والنظام القائم نظام رأسمالى (ص ٥١ من ملف الجناية) ، كما قرر المتهم المذكور فى التحقيقات التى اجريت معه " ان النظام قد خان القضيه الوطنيه للشعب المصرى وهو لذلك لا يستحق ان يعيش ." (ص ٥٣ من ملف الجناية) .

وما ذكره هذان المتهمان فى هذا الخصوص لا يرقى الى مرتبة الدليل على انضمامهم الى احدى المنظمات المؤثمة بالتطبيق لاحكام المادة (٩٨) أ فمثل هذه الاقوال انما تعبر عن ايمان هذين المتهمين بالفكر الماركسى ليس إلا ، ولم يثبت من التحقيقات انصراف نيتهم الى الترويج لتلك المبادئ باللجوء الى القوة أو الارهاب أو اية وسيلة اخرى غير مشروعه ، الامر الذى يكون معه ما قرره الحكم الصادر فى هذه الدعوى فى اول يناير سنة ١٩٧٨ قد صادف صحيح القانون عندما ذكر : "فمسلك كل من المتهمين والامر كذلك يكون بمنأى عن المسئولية الجنائيه مادام ان حرية الانتماء الى اى مذهب مكفولة للجميع دون ثمة قيود".

فيما يتعلق بالمضبوطات المقال بضبطها لدى المتهمين والتى اثبتت نيابة امن الدولة الاطلاع عليها فى محضرين ، فالمحضر الاول اثبت ما يلى :

١- العدد الثامن من مجلة الانتفاض - السنة الرابعه - الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢١ وهو يتحدث عن الكارثة الوطنيه فى لحظتها الراهنة ويناقش هزيمة ١٩٦٧ وحرب اكتوبر ٧٣ ويقول "أننا لسنا ازاء اى ثمار طيبه لاى انتصار مزعوم فى حرب اكتوبر ، بل ازاء الثمار المرة لهزيمة سنة ١٩٦٧". ويتحدث العدد عن اتفاقية الفصل بين القوات فى سيناء وحول موافقه الرئيس السادات على استعادة ولو بوصه واحده من الارض المحتله ، واعتبر هذا القول خطأ جسيم بل خيانه بقوله : "لقد نسى قائد سلطة الخيانة ان البوصة الواحدة

بل عشرات الاميال عندما سيتم استردادها مقابل التفريط فى استقلالنا الوطنى ذاته ، فـمـا ذلك سـوى الخـيـانة العظمى التى يتـبناه الرئيس السـادات الآن بانجازها وتحقيقها (ص٦٦ من ملف الجناية) .

وفى نهاية هذا العدد من مجلة الانتفاض ذكر : "ان من واجبنا الآن هو الاستـمرار على نفس الأسس الثورية فى النضال ضد هذه التسوية المجرمة ضد الكارثة الوطنيه بكل اسسها ووثائقها ومواقفها ولحظاتها وخطها وضد الذين قادوا اليها ويقودون الآن بقيه فصولها".

وبصرف النظر عن سلامة وصحة هذا الرأى من عدمه فهو امر يتعلق بوجة نظر فى اخطر المشاكل الوطنيه وهو احتلال اسرائيل لسيناء وطريقة التخلص من هذا الاحتلال ، ويلاحظ ان هذا القول قد صدر فى عام ١٩٧٦ ، بعد ثلاثة سنوات من حرب اكتوبر ، وقبل ان تتضح الرؤيا بخصوص هذه المشكله ، الامر الذى انتهى بعد ذلك فى عام ١٩٧٩ بتوقيع اتفاقية السلام .

ولا شك ان لكل مـواطن الحق فى مناقشة مشكله احتلال ارض بلده وطريقة الوصول الى حل لها ، وقد يتطرف البعض ويتهمون من يعملون على تحقيق الحل السلمى بالخيانه ، إلا ان هذا التطرف ليس منبعثاً من مصلحة شخصيه وانما بغرض تحقيق مصلحة عامة يرى من ينادى بها طريقاً غير الطريق الذى تتبعه السلطة القائمة فى هذا الخصوص .

فبعد الكارثة التى حلت بالبلاد والتى تمثلت فى احتلال اسرائيل للارض المصريه فى شهر يونيه ١٩٦٧ ، كان من حق كل مصرى بل من واجبه ان يناقش هذا الامر الذى ادى الى ضياع جزء عزيز من ارض الوطن ، وقد تعددت الآراء واختلفت فى هذا الخصوص ، فمن قائل بوجوب اعادة بناء القوات المسلحة ومن منادى بوجوب تسليح افراد الشعب المصرى وخلق مقاومة شعبيه تتصدى للاحتلال الاسرائيلى ، وقد اضطرب الرأى العام المصرى بين مختلف الاتجاهات فى الفترة الممتدة من يونيه ١٩٦٧ الى اكتوبر ١٩٧٣ ، واستمر هذا

الاختلاف والتباين منذ حرب اكتوبر ١٩٧٣ حتى توقيع معاهدة السلام المصرية - الاسرائيليه فى مارس ١٩٧٩ ، على ان هذا الاختلاف والتباين والتعارض لم يكن إلا بقصد تحقيق الصالح العام والوصول الى حل امثل لهذه المشكله المعضلة ، وعلى ذلك تكون مهاجمة اتفاقية فصل القوات من الامور المشروعة والمباحة والتى من حق اى مواطن ان يبديها ، طالما انه يقصد من ذلك تحقيق الصالح العام ، وطالما ان هذه الامور لم تستقر بصورة نهائيه ، الامر الذى لم يتحقق إلا بتوقيع اتفاقية السلام المصرى - الاسرائيلى فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ .

فبعد توقيع الاتفاق الاول لفصل القوات فى سيناء ، ثم توقيع الاتفاق الثانى، لم تكن الامور قد استقرت بعد ، ولا نستطيع ان ندعى ان اتفاقيتى فصل القوات هى من النظم الاساسيه التى يجب حمايتها ، لأن اتفاقيتى فصل القوات هى من قبيل الاتفاقات المؤقتة كما كانت محددة المدة وكان من الممكن لأى من الطرفين انهاءها فى اى لحظة واللجوء الى وسيلة اخرى لتحقيق تحرير الوطن من الاحتلال الاسرائيلى .

اما عن نعت من قام بابرامها بالخيانة العظمى فهو امر لا يدخل ضمن الافعال المجرمة بالتطبيق للمادة ٩٨ (أ) عقوبات ، وانما يندرج هذا الفعل تحت طائلة المادة ١٧٩ عقوبات والتى تعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنتين كل من اهان رئيس الجمهوريه بواسطة احدى طرق العلانيه المنصوص عليها فى المادة ١٧١ عقوبات .

وأما عن المناداة بالنضال ضد هذه التسويه التى اعتبرها كاتب المقال كارثة وطنيه وضد الذين قاموا إليها ويقومون الآن بقية فصولها ، فهو امر لم يقترن بالعنف أو الارهاب أو اية وسيلة اخرى غير مشروعه الامر الذى لا تتوافر معه اركان الجريمة المنصوص عليها فى المادة (٩٨) أ من قانون العقوبات .

٢- كما اطلعت النيابة العامة فى محضر اطلاعها الاول على اربع نسخ من مجلة الانتفاض جريدة حزب العمال الشيوعى المصرى - العدد ١٩ - السنة الخامسة الصادر بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٧٧ .

وقد احتوى هذا العدد على مقال عن المقاومة الفلسطينية الى اين بعد جنوب لبنان ، وعلى مقال آخر عما حدث باحدى قرى مدينة الدقهليه (ميت عزون) – ذكر كاتبها ان القمع هو اداة السلطة فى التعامل مع الشعب – وقد جاء فى هذا المقال ان اهالى هذه القرية قد رفعوا فى صباح يوم الاربعاء ١٦ ابريل ١٩٧٧ هتافات وشعارات معادية للحكومة تعبر عن سخطهم وكفرهم بالحكومة ، وكان من نتيجة هذا ان قامت الحكومة بالاعتداء على الاهالى بواسطة قمعها المركزى ، إلا ان الاهالى قد استطاعوا فرض مطلبهم على الحكومة بقوتهم وتصميمهم وفعلاً وصلت اعمدة النور الى القرية بعد ايام قليلة من رهبتها . وقد جاء بهذا المقال "وهذا معناه ان فئات شعبنا الكادحة بدأت تدرك انها لا يمكن ان تحقق مصالحها إلا بالقوة بعد ان جربت الانتظار لمدة سنوات طويله دون فائدة"

وواضح من هذا المقال ان ما ورد به عن القوة ، لا يقصد به استخدام العنف والارهاب ، وانما قصد من استخدام هذا اللفظ هو قوة اهالى هذه القريه فى تصميمهم على مطلبهم الذى عبروا عنه برفع الشعارات والمناداة بالهتافات ، وعلى العكس من ذلك فيبين من هذا المقال ان السلطة هى التى استخدمت العنف ضد الاهالى ، إلا انهم نجحوا اخيراً فى ادخال اعمدة النور الى قريتهم بعد وقوع هذه الحوادث بعدة أيام .

٣- كما أطلعت النيابة العامة فى محضر اطلاعها الاول على العدد الثانى من مجلة الشيوعى المصرى وهى المجلة النظرية لحزب العمال الشيوعى المصرى تحوى موضوعاً بعنوان **"البيروقراطيه البرجوازية فى مصر بين الفهم الماركسى وشعوذات المتمركسين"** ، وهى رد على ما كتب تحت عنوان **"الخريطة الاجتماعيه للريف والمدينة الناصرية"**. تتضمن بعض المحاولات النظريه حول التحليل الاجتماعى للمجتمع المصرى وليس فيها ما ينبئ عن الدعوة الى استخدام العنف أو الارهاب أو الوسائل غير المشروعه .

٤- كما اطلعت النيابة العامة فى محضر اطلاعها الاول على تقرير سياسى صادر عن اللجنة المركزيه للحزب الشيوعى المصرى فى اول اغسطس ١٩٦٤ ، وقد جاء بهذا التقرير دعوة من اجل وحدة كل قوى التقدم والاشتراكية فى بلادنا ودحر قوى الثورة المضادة ، وانه يوضح الجديد الذى طرأ على مسار الثورة الوطنيه الديمقراطيه ، وذكر بالتقرير ان الحزب الشيوعى المصرى يؤمن ايماناً عميقاً بأن المناقشة الجادة والاقترحات البناءة انما هى الضمان الوحيد لتطويره ودعمه أو تصحيحه حتى يصبح فعلاً الخط الصحيح لحركته المندفعه دوما الى الامام .

وليس فى هذا التقرير ما يمكن ان يؤثم بالتطبيق لنص المادة ٩٨ (أ) اذ هو يدعو يدعو الى المناقشة السلميه والاقتراحات البناءة والديمقراطية السياسيه لتطوير المجتمع ومنظماته السياسيه ، الامر الذى ينتفى معه توافر ركن القوة والعنف والارهاب والوسائل غير المشروعه .

٥ - كما أطلعت النيابة العامة فى محضر اطلاعها الاول على تحليل سياسى مطبوع على الرونيو مكون من ١٥ ورقه معنون "التحالف يجب ان يكون من خلال احزاب مستقله" ومؤرخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٧٤ - وجاء بهذا التقرير ان الرئيس السادات اوفى بوعده وقدم للشعب تصوره للكيفيه التى يجب ان يكون عليها الاتحاد الاشتراكى ، وذكر كاتب التقرير ان الشيوعيين المصريين مطالبون بالاشتراك بشكل جدى فى النقاش الدائر حول هذه الورقة باعتبارهم ماركسيين لينينيين ، واردف - اما اذا انغلقت هذه المناقشة فلن تكون الا حلقة من سلسلة المسرحيات الكثيره التى قدمها نظام ٢٣ يوليه والتى ادعى انها حققت الوحدة الوطنيه ومافعلته فى الحقيقه ما هو إلا اتاحة الفرصة لقلة القلة للتحكم فى مقدرات البلاد وخلق مراكز القوى التى تحتكر لنفسها العمل السياسى .

وانتهى التحليل بأنه ان لم يعترف السادات والنظام الحالى بحريات الشعب

فسينتزعها الشعب بكل الوسائل ، فإن لم تكن الورقه بداية مرحلة جديدة مرحلة كل الحريات لطبقات الشعب المختلفه من اجل اقامة تحالف حقيقى لضمان احراز النصر على العدو الاسرائيلى الامريكى وبناء مصر العصرية المستقله . (ص ٦٩ من ملف الجناية) . ولا يخرج هذا التحليل السياسى عن كونه دعوة صريحه الى اشتراك كافة طبقات الشعب وفئاته فى مناقشة احدى الاوراق السياسية التى طرحتها السلطة الحاكمة بواسطة رئيس الجمهوريه للمناقشة ، ووجوب اشتراك الشيوعيين المصريين فى النقاش الدائر حول هذه الورقه ، وليس فى هذا الامر ما يهدد النظام الاجتماعى ، بل على العكس فإن فى تحقيقه ما يدعم هذا النظام .

٦- كما اطلعت النيابة العامة فى محضر اطلاعها الاول على خمس ورقات مكتوبه بخط السيد معنونة :

"فلنناضل من اجل اسقاط حكم السادات الخائن . فلنناضل من اجل مواجهة الغلاء الفاحش" وقد جاء فى هذا المقال ما يفيد ان حوادث يناير ٧٧ تعتبر افتتاح لعهد جديد للنضال ضد حكم السادات الذى باع بلادنا للغرب الاستعمارى وانها انتفاضة جديدة فى مواجهة الدكتاتوريه البوليسيه للنظام الخائن وجهت أقسى الضربات لمزاعم السادات حول الديمقراطيه ، وانها اثبتت ان نبض حركة الجماهير هو خارج مجلس الشعب ، هذا المجلس الكرتونى للوجهاء والاعيان والعملاء داخل الاطار الفكرى والسياسى والتنظيمى للنظام الحاكم وحسب ما يسمح لهم ، بينما يستغرق هؤلاء الاعيان فى السفسطة الفارغة وفق الديمقراطيه المزعومه التى صنعها نظام الخيانة على مقاسه . ان اسقاط حكم السادات وكافة الاتفاقيات والتسويات الخيانيه لابد ان تكون فى صدارة الشعارات الثوريه ، وانتهت الاوراق بالنداء بسقوط حكم السادات الخائن (ص ٧٠ من ملف الجناية).

ويلاحظ ان هذه الاوراق قد كتبت بخط اليد ، ولم يثبت انها كتبت بخط

المتهم الماثل امام عدالتكم ، ولو افترضنا صحة ضبطها بمسكنه فإنها لاتعدو ان تكون خواطر شخصيه قام بكتابتها من اراد التعبير عن ارائه الخاصه وضمنها مكنون نفسه ولكنه لم يخرج بها الى حيز الترويج والتحبيذ . وهى وان كانت قد تضمنت المطالبة باسقاط نظام الحكم ، إلا انها لا تندرج ضمن الافعال التى أثمتها المادة ٩٨ (أ) أو المادة ٩٨ (ب) مكررا والتى تطالب النيابة العامة تطبيقهما فى هذه الدعوى ، والنص الذى يعاقب على هذه الاقوال أو هذه الافعال بالتطبيق لاحكام قانون العقوبات المصرى هو نص المادة ١٧٤ (أولا) والتى نصت على التحريض على قلب نظام الحكومة المقرر فى القطر المصرى أو على كراهته أو الازدراء به . وقد اشترطت المادة ١٧٤ من قانون العقوبات للعقاب على هذه الافعال وجوب توافر احدى طرق العلانيه المنصوص عليها فى المادة ١٧١ عقوبات وهو امر غير متوفر فى الحالة المعروضة على عدالتكم .

٧- كما أطلعت النيابة العامة فى محضر اطلاعها الاول على اربع ورقات مكتوبه بخط اليد بالمداد الجاف معنونه "كلا سيقطع شعبنا يد الاستبداد ."

وتتناول هذه الاوراق المكتوبه بخط اليد موضوع المعتقلين عقب حوادث يناير وتذكر اعتذار احد اساتذة جامعة الاسكندريه كان ضمن المقبوض عليهم عقب هذه الحوادث وان هذا الاعتذار قد قوبل بالتهليل من الصحافة الحرة . وقد جاء فى هذه الورقه الخطيه انه لا يوجد سوى طريقتين للافراج عن المعتقلين طريق تقديم الاعتذار والاسترحامات لرب العائلة وطريق مواصلة النضال من اجل تحقيق المطالب وتحرير المناضلين ، وتدعو الى تنظيم حملات الاحتجاج على المحاكمات الجاريه وتنظيم اوسع المؤتمرات . (ص ٧١ من ملف الجناية) .

ولم يكشف التحقيق الذى اجرته النيابة العامة ان احداً من المتهمين فى هذه الدعوه هو كاتب هذه الاوراق . ولا نستطيع ان ننسب هذه الاوراق كذلك الى التنظيم الذى نسب الى المتهمين الانضمام إليه . بالاضافة الى ان الدعوة الى حملات الاحتجاج على المحاكمات أو تنظيم المؤتمرات لهذا الغرض لا يمكن اعتبارها من وسائل العنف أو الارهاب أو احدى الوسائل الغير مشروعة .

٨- كما اطلعت النيابة العامة فى محضر اطلاعها الاول على سبع ورقات مكتوبه بخط اليد بالحبر الجاف تحوى مقالاً عن "ازمة الاقتصاد المصرى" جاء به - ان السلطة البرجوازيه قد جاءت بالدكتور القيسونى فى التعديل الوزارى الاخير لكى يحل لها ازمتها ، إلا ان هذه الازمة ليست بأزمة عابرة بل هى عميقة الجذور نتيجة للكارثة الوطنيه التى تمر بها البلاد وانها ستؤدى الى الاطاحة بالنظام الرأسمالى واقامة نظام اشتراكى على انقاضه .

ولم يثبت ايضاً ان هذه الاوراق الخطيه قد كتبت بيد احد من المتهمين ، كما لم تتضمن ما يفيد صدورها عن التنظيم المنسوب الى المتهمين عضويته ، وليس فى الانهيار الاقتصادى للنظام الرأسمالى ما يفيد توافر ركن القوة .

٩- كما اطلعت النيابة فى محضر اطلاعها الاول على سبع ورقات مكتوبه بخط اليد بالمداد الازرق تحوى هجوماً على رحلة رئيس الجمهوريه الى امريكا كما هاجمت سعيه لتحقيق السلام الشامل والمفاوضات المباشره مع اسرائيل وصفت النظام بالخيانة ، ودعت الى النضال من اجل تحقيق الديمقراطيه واسقاط حكم السادات ومجموعته الخائنه .

ولم يثبت ايضاً ان ايًا من المتهمين هو الكاتب لهذه الاوراق - كما انها لم تنسب الى التنظيم المدعى بعضويه المتهمين فيه . ورغم ورود هذه الاتهامات بالخيانة فى الاوراق والدعوة الى اسقاط نظام الحكم ، إلا ان هذه الافعال التى تندرج تحت نص المادتين ١٧٩ ، ١٧٤ عقوبات يجب للعقاب عليها ان ترتكب باحدى وسائل العلانيه وهو امر غير متوافر فى هذه الحالة ، كما انها لا تتضمن دعوة الى استخدام العنف أو الارهاب أو اية وسيلة اخرى غير مشروعه بل على العكس فإنها تنادى من اجل النضال لتحقيق الديمقراطيه الوطنيه .

١٠- كذلك اطلعت النيابة العامة فى محضر اطلاعها الاول على اربع ورقات مكتوبه بخط اليد بالمداد الجاف بعنوان "رساله سريعه الى نادى الفكر الاشتراكى" ونادى الفكر الاشتراكى هو احد النوادى التابعه لاتحاد طلاب

جامعة القاهرة وتدعو هذه الاوراق هذا النادى الى اقامة مؤتمر وطنى عام فى احدى الجامعات خلال شهر يناير للتذكرة بانتفاضة الطلبه فى عامى ٧٢ ، ٧٣ لتوجيه صفعه الى الحكم الخيانى ، كما تدعو كافة القوى الوطنيه والديمقراطيه المصريه للتحالف على برنامج ثورى يسقط النظام الرأسمالى الخائن . (ص ٧٤ من ملف الجناية) .

ولم يثبت ايضاً ان احداً من المتهمين فى هذه الدعوى قد قام بكتابة هذه الاوراق ، كما لم يثبت نسبتها الى التنظيم المقال بانضمامهم إليه .

١١- كما اطلعت النيابه فى محضر اطلاعها الاول على ورقتين مكتوبتين بخط اليد بالمداد الجاف معنونه "موقف البرجوازيه المصريه من نضال الطبقات الشعبيه فى افريقيا". تهاجم فيه السياسه الخارجيه للدولة وذكرت ان الطبقات الشعبية المصريه بقيادة حزبها الثورى حزب العمال الشيوعى المصرى عندما تتعلم تنظيم نفسها وتعى دورها التاريخى فى التطويع الثورى بأسس النظام البرجوازى الخائن الرجعى فلن تستطيع ان يوقف زحفها البرجوازيه المصريه (ص ٧٥ من ملف الجناية) .

ويلاحظ ان هذه الاوراق تتكلم عن امر مستقبلى عندما تتعلم هذه الطبقات تنظيم نفسها وتعى دورها وهو امر لم يتحقق بعد ، الامر الذى يجعل ما ورد فى هذه الاوراق مجرد تصورات يرجى تحقيقها ، وعلى آيه حال فإنها لا تتضمن دعوة الى الارهاب أو العنف أو سلوك وسائل غير مشروعه .

١٢- كما اطلعت النيابة فى محضر اطلاعها الاول على نسخة كربونيه من ورقه بخط اليد تحوى مقالاً عن ازمة السكن وتدعو الى اسقاط القوانين التى تحمى الرأسماليين وتهاجم سياسة الانفتاح وتدعو الى اسقاط النظام الرأسمالى الحاكم . واقامة جمهورية ديمقراطيه .

ولم يثبت ايضا ان احداً من المتهمين هو الكاتب لهذه الورقه كما لم يثبت

نسبتها الى تنظيم حزب العمال الشيوعى ولم يقترن ما ورد بها بالدعوة الى استخدام العنف .

١٣- كما اطلعت النيابة العامة فى محضر اطلاعها الاول على ورقتين مكتوبتين بخط اليد بعنوان "**طبقيه وراء الاسوار**" وهو مقال يدور حول لائحة السجون فى مصر وانها انعكاس للوضع الطبقى الموجود فى المجتمع وسياسة القمع التى تمارسها السلطة ضد الجماهير الكادحه خارج الاسوار . وليس فى هذا القول ما يمكن ان يؤثم قانوناً .

١٤- كما اطلعت النيابة العامة فى محضر اطلاعها الاول على مجموعة من الاوراق مكتوبه بخط اليد بالقلم الرصاص بها تحليل سياسى بعنوان "التنظيم السياسى والسلطة" يدور حول ورقه اغسطس لتطوير الاتحاد الاشتراكى ، وتدعو كافة القوى الى استخدام كل الاساليب المشروعه وغير المشروعة من خلال النقابات المختلفه والاتحادات الطلابيه ومن خارجها فى المؤتمرات وصحف الحائط والمظاهرات والاضرابات للرد على ما جاء فى هذه الورقة ومناقشتها وتكتيل كل الجماهير الشعبيه وراء برنامج وطنى ديمقراطى حتى تتمكن من انتزاع كل الحقوق والحريات الديمقراطيه وعلى رأسها حق هذه الجماهير فى تكوين احزابها السياسيه الوطنيه والشعبية المستقله .

وتتعلق المناقشة التى اثارتها هذه الاوراق بالاتحاد الاشتراكى العربى وهو تنظيم قد زال من الوجود بعد تعديل المادة الخامسه من الدستور فى ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ ، والذى ادى الى الغاء هذا الاتحاد الاشتراكى والنص على ان النظام السياسى فى مصر يقوم على اساس تعدد الاحزاب السياسيه .

١٥- كما اطلعت النيابة العامة فى محضر اطلاعها الاول على ست ورقات مكتوبه بخط اليد عبارة عن تقرير عن اوضاع كليه الهندسه وتتناول موضوع المعسكرات الصيفيه التى ستبدأ فى ١٩٧٧/٧/١٦ وتدعو الى الاشتراك

والتواجد فيه . وليس فى هذه الاوراق ما يفيد نسبة الاتهام الموجه الى المتهمين فى هذه الدعوى .

١٦- كما اطلعت النيابه العامه فى محضر اطلاعها الاول على سبع ورقات مكتوبة بخط اليد ، تحوى تحليلاً سياسياً بعنوان **"قانون الاحزاب قانون مصادرة حق الجماهير فى التنظيم المستقل"** . ويهاجم المقال هذا القانون ، ويدعو الى تحقيق الديمقراطيه الكامله لكل الكادحين فى مصر .

ويلاحظ ان هذا التحليل مؤرخ ١٩٧٧/٦/٢٢ ، فى حين ان قانون الاحزاب السياسيه رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ لم ينشر إلا فى يوليه ١٩٧٧ ، الامر الذى يعنى ان هذا التعليق قد كتب قبل صدور القانون وقبل صيرورته نافذاً .

١٧- كما اطلعت النيابة العامة فى محضر اطلاعها الاول على مجموعة من الاوراق مكتوب بخط اليد تحوى تحليلاً سياسياً عن سياسة الانفتاح واثرها على الطبقه العامله فى مصر، وتحدث المقال عن عمال شركة المحروسه للصباغة والتجهيز بشبرا الخيمه وما حدث من تخفيض شديد لمعدلات الانتاج وما تبعه من تخفيض اشد واقصى لاجور اكثر من ٦٠٠ عامل .

١٨- كما اطلعت النيابة العامة فى محضر اطلاعها الاول على تحليل مكتوب بخط اليد مكتوب به ان البرجوازيه المصريه لم تنجز مهام الثورة البرجوازيه للنهاية وانها لن تستطيع ذلك وان هذا يقع على عاتق الطبقه العامله.

١٩- كما اطلعت النيابة العامة على اوراق تحوى كتابات بخط اليد تحت عنوان انتصار الاشتراكيه فى بلد واحد وعلى غلاف كشكول به اوراق مكتوب عليها الاسباب الحقيقيه للغلاء فى مصر - ابراهيم العيسوى - جاء بها ان من بين الاسباب بطء النمو الاقتصادى وسوء تخطيط التنميه والانفاق العسكرى والنمو السريع للسكان وليس فى هذه الاوراق ما يتعلق بموضوع الاتهام المنسوب الى المتهمين .

٢٠- اما عن الكتيبات التى اطلعت عليها النيابة العامة فهى كتب مطبوعه فى دور نشر علنيه ، ولا تتضمن ما يمكن ان يستند إليه فى الاتهام المنظور كما ان حيازتها غير معاقب عليها .

واما عن محضر الاطلاع الثانى للنيابة العامة فقد اثبت بعض الكتب الاوراق ومنها :

١- وثيقة مكونه من ١٣ صفحة محرره بخط اليد بالكربون عبارة عن مقال بعنوان "كيف نادى الشعب باسقاط حكم السادات" . وتتضمن الاشادة باحداث ١٧ ، ١٨ يناير ومهاجمة رئيس الجمهوريه بعبارات جارحه والمطالبه باسقاطه ومهاجمة كبار المسئولين السياسيين ، ومهاجمة سياسة الدولة فى المجالين الخارجى والداخلى خاصه سياسه الانفتاح واتفاقيتى الفصل بين القوات ، ويشير المقال الى الحزب باعتباره طليعة الحركة الديمقراطيه الشعبيه ، ويدعوا الطبقات الشعبيه الى ان تحمل السلاح عند مواجهتها القادمة مع قوات الامن والجيش وذلك بالاستيلاء على اسلحة الجيش من المخازن (ص٨٨ و ٨٩ من ملف الجناية) .

ولم يثبت التحقيق ان احدا من المتهمين قد قام بكتابة هذه الوثيقة أو انها منسوبة الى حزب العمال الشيوعى ، ولا يمكن والامر كذلك ان نعتبر ما ورد فيها من دعوة الى حمل السلاح فى المواجهة القادمة والاستيلاء على اسلحة الجيش من المخازن امر يتعلق باسلوب هذا التنظيم المنسوب الى المتهمين عضويته اذ ان مثل هذا الامر لا يمكن تأسيسه على اوراق مجهولة النسب كتبت بخط اليد ولا يعلم إلا الله مدى صحة نسبتها الى المتهمين .

٢- تحليل من ١٣ ورقه مكتوبه بخط اليد وموقع من ٥٣ عاملاً من عمال الشحن ويتناول الاوضاع السيئة التى يمرون بها كما يحوى مطالبهم واهمها الغاء العمل المؤقت واعادة تقييم الوظائف وصرف المنح السنويه وتقرير تأمين صحى لهم .

٣- ورقتان محررتان بخط اليد بعنوان **"الدروس المستفادة من حركه عمال الشحن"** . تشير الى مطالبهم واهمية منطقة الميناء مما يجعل منهم قاعدة هامة للتحرك المضاد ضد السلطة ، وليس فى هذه الاوراق ما يشير الى توافر ركن العنف والارهاب أو اية وسيلة غير مشروعة .

٤- وثيقه مكونه من اربع صفحات محررة بخط اليد بعنوان **"توجيه امنى عاجل"**. تفيد انها صادرة عن اللجنة المركزيه للحزب وتحذرهم من الاجراءات التى ستتخذها السلطة نتيجة لاحداث جماعة التكفير والهجرة .

٥- وثيقه عن احداث يناير الماضى مكونه من ثلاثين صفحة محررة بالكربون بخط اليد تحوى تحليلاً لهذه الاحداث وحوادث يناير ١٩٧٥ وانتخابات مجلس الشعب فى اكتوبر ١٩٧٦ ، واحداث الطلبه فى نوفمبر ١٩٧٦ والدروس المستفادة منها .

٦- كما اطلعت النيابه على اوراق اخرى متعلقه بذات الموضوع ومكتوبه بخط اليد .

٧- وكذلك اوراق مكتوبه بالرونيو حول حرب التحرير الشعبيه وحوادث لبنان، وليس فى هذه الاوراق ما يفيد توافر العنف أو الارهاب أو الوسائل غير المشروعة .

٨- كما اطلعت النيابه على تحليل سياسى مكتوب بخط اليد فى ١٥ ورقه عن قانون تنظيم الاحزاب السياسيه ويحوى تحليلا لهذا القانون ويدعو الى شعار المطالبه بأن يكون للطبقات الشعبيه احزابها المستقله .

٩- كما اطلعت النيابه على تحليل من عشر صفحات بخط اليد يتناول الصراع الموجود بين العرب والاشراف بقنا ، وآخر من اربع صفحات عن الاندماج بين الحركتين الشيوعية والجماهيريه ويدور حول الدعوة الى توحيد المنظمات الشيوعيه .

١٠- واثبتت النيابة العامة كذلك اطلاعها على ٣٢صفحة محررة بخط اليد **"حول شعار الجمهوريه الديمقراطيه"** يتضمن تحليلاً تاريخياً واقتصادياً وسياسيا لاوضاع البلاد من وجهة النظر الشيوعية وليس فى هذه الاوراق ما يفيد توافر ركن العنف والارهاب .

١١- كما اطلعت النيابة العامة على خمس ورقات محررة بخط اليدعن الحركة الطلابيه ووجوب التحامها بالجماهير فى فترة الاجازة الصيفيه . وسبع صفحات اخرى محررة بخط اليد عن حوادث لبنان . واوراق اخرى حول بعض الاشخاص ونشاطهم ومتابعة بعض الاعضاء . وبعض الاسئلة الموجهة الى المسئول التنظيمى ، وبعض المسائل التاريخيه .

١٢- كما اثبتت النيابة اطلاعها على ٤٣ صفحة محررة بخط اليد عن سياسة منظمة اخرى تدعى التيار الثورى ويطالب فى نهاية المقال باسقاط السلطة بالاساليب الثوريه ، كما تضمنت بعض الاوراق هجوماً على شخص رئيس الجمهوريه وتصفه بالخيانه والاستسلام للمخططات الامبرياليه .

وقد سبق ان اوضحنا انه لم يثبت قيام احد من المتهمين بتحرير اى من هذه الاوراق ، بالاضافة الى انها لا تتضمن ما يفيد من قريب أو بعيد الى الدعوة لاستخدام العنف او الارهاب الامر الذى تكون معه اركان المادة (٩٨) أ عقوبات غير متوافر فى الوقائع والافعال المنسوبه الى المتهمين ويستحيل والامر كذلك تطبيق هذه المادة على واقعات الدعوى المنظورة .

وجوب اعداد الاوراق للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها لتطبيق احكام المادة ٩٨(ب) مكرراً :

يبقى بعد ذلك بحث مدى توافر اركان المادة ٩٨ (ب) مكررا لانطباقها على الواقعه المنسوبه الى المتهمين .

فقد نصت المادة ٩٨ (ب) مكررا على عقاب من حاز بالذات أو بالواسطة

أو احرز محررات أو مطبوعات تتضمن تحبيذاً أو ترويجاً لشئ مما نص عليه في المادتين ٩٨ (ب) و ١٧٤ اذا كانت معدة للوزيع أو لاطلاع الغير عليها .

ومقتضى هذا النص انه يلزم لتطبيق احكام هذه المادة ان تكون هذه المحررات أو المطبوعات معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها .

وقد اثبت محرر محضر الضبط في محضره المؤرخ ١٩٧٧/٧/٩ انه عند دخوله الشقة شاهد صفيحة الزبالة بها كميات كبيرة من الاوراق يقوم بحرقها وبجوارها كميات اخرى احضرها للتخلص منها بحرقها .. "فقمنا بضبط بعض الاوراق قبل ان يتمكن من حرقها" . كما قام محرر محضر الضبط بضبط منشور امني عاجل يتضمن بعض النقاط ومنها حرق الاوراق الموجودة ، ويبين من ذلك لم يكن يعد هذه الاوراق للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها وانما على العكس من ذلك يقوم باحراقها والتخلص منها الامر الذى يكون معه الشرط الذى اشترطته المادة ٩٨ (ب) مكرراً والخاص بأن تكون الاوراق معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها غير متوافر ، ويترتب على ذلك عدم انطباق هذه المادة على واقعة الدعوى المنظورة

بناء عليه

نلتمس الحكم ببراءة المتهم مما اسند إليه .

وكيل المتهم

عادل أمين

المحامى

(سادساً)

بأسم الشعب

حكم محكمة جنايات أمن الدولة العليا

المشكله علنا برياسة السيد الاستاذ حسن حلمى وهبى رئيس المحكمه وحضور السيدين الاستاذين/ محمد محمود نديم وعبد المجيد ابوعلم المستشارين بمحكمة الاستئناف والسيد الاستاذ شوقى قابل وكيل النيابة والسيد الاستاذ حسن محمود امين سر المحكمة فى قضيه النيابه العامة رقم ٥٢٦٠ سنة ١٩٧٧ المطرية ورقم ١٠٤ سنة ١٩٧٧ كلى .

ضـد

جمال عبد الفتاح عبد الدايم

وحضر معه مدافعا الاستاذ عادل امين المحامى الموكل .

اذ اتهمته النيابه العامة بأنه فى الفترة من ١٨ ، ١٩ يناير الى ١٩٧٧ بدائرة قسم المطريه محافظة القاهرة .

شارك وآخرين - حكم عليهم غيابياً - فى منظمة شيوعيه سريه معاديه لنظام المجتمع بأن انضم لتنظيم حزب العمال الشيوعى المصرى الذى يروج لهدم النظام السياسى المقر والانظمة الاقتصادية والاجتماعيه السائدة فى البلاد عن طريق دعوة الجماهير بواسطة النشرات السريه وغيرها من اساليب الدعاية المثيرة وقيام ثورة شعبية للاطاحة بالسلطة وفرض النظام الشيوعى بالقوة والعنف وحازوا نشرات ومطبوعات ومحررات صادرة عن هذه المنظمة تتضمن التحبيذ والدعاية لمبادئها واهدافها بقصد الترويج على افراد الجمهور .

وبتاريخ ١٩٧٧/٧/٢٠ احالت النيابة الدعوى الى محكمة امن الدولة العليا لمحاكمتهم بالقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة .

وسمعتها المحكمة بهيئة سابقة وقضت فيها غيابياً بادانه المتهمين فيها ويجلسه اليوم ١/٢٥ بعد القبض على المتهم جمال عبد الفتاح عبد الدايم سمعتها هذه المحكمة بالنسبة له وصدر الحكم فيها بجلسه اليوم على ما يبين مفصلاً بمحضرها .

المحكمة

بعد سماع امر الاحالة وطلبات النيابه والدفاع ومطالعة الاوراق والمداولة .

ومن حيث ان النيابة العامة نسبت الى المتهم جمال عبد الفتاح عبد الدايم انه فى الفترة من ١٨ ، ١٩ يناير الى ٩يوليو سنة ١٩٧٧ بدائرة قسم المطريه محافظة القاهرة : شارك وآخرين حكم عليهم غيابياً فى منظمة شيوعيه سريه معاديه لنظام المجتمع بأن انضم لتنظيم حزب العمال الشيوعى المصرى الذى يروج لهدم النظام السياسى المقرر والانظمة الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى البلاد عن طريق دعوة الجماهير بواسطة النشرات السرية وغيرها من اساليب الدعاية المثيرة لقيام ثورة شعبيه للاطاحة بالسلطة وفرض النظام الشيوعى بالقوة والعنف وحازوا نشرات ومطبوعات ومحررات صادرة عن هذه المنظمة تتضمن التحبيذ والدعاية لمبادئها واهدافها بقصد الترويج على افراد الجمهور . وطلبت عقابه بمقتضى المواد ٩٨ أ فقرة اولى وثالثه ، ٩٨ ب مكرر ، ٩٨ هـ عقوبات والمادة ٢ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ .

وحيث ان النيابة العامة استندت فى اثبات هذا الاتهام على ما يأتى :

أولاً:

ما سطره الرائد علاء مقلد معاون مباحث قسم المطريه فى محضره المؤرخ ١٩٧٧/٧/٩ من انه فى اطار البحث والتحرى عن قاطنى الشقق المفروشه بدائرة القسم تنفيذاً للاجراءات الامنيه التى اتخذت بمناسبة ما وقع

من جرائم جماعة التكفير والهجرة الارهابية ، انتقل لاحدى هذه الشقق حيث وجد بها المتهم الماثل مع باقى المتهمين المحكوم عليهم غيابياً ، ولاحظ انهم يشرعون فى حرق بعض الاوراق الموضوعه فى وعاء للقمامة من بينها اوراق تنبئ عن وجود نشاط تنظيمى وتتضمن توجيهات لعناصره بسرعه اتخاذ بعض الاجراءات الكفيله بتأمين حركته ومنها التخلص من وثائقه ووقف اجتماعاته مما زاده ريبه فى الامر خاصة وقد انتحل له المتهم - مع الآخرين اسماء كاذبة عند محاولته التحقيق من شخصيته ، فاجرى تفتيش الشقة وعثر بها على كمية كبيرة من النشرات والمطبوعات وغيرها من الاوراق الخاصه بتنظيم شيوعى سرى.

ثانياً

ما جاء بمذكرة مباحث امن الدولة المؤرخ ١٩٧٧/٧/٩ من انه تبين من فحص الامر بعد ضبط المتهم الماثل وزملائه انه من العناصر الماركسيه المعروفه التى سبق اتهامها فى قضايا شيوعيه وانه انتحل اسماً كاذباً عند بداية سؤاله ، وقدم تعزيزاً لمزاعمه بطاقة عائليه مزورة ومن انه بفحص الاوراق المضبوطه كشف عن اتصالها - اى الاوراق - وصدورها من منظمة حزب العمال الشيوعى المصرى وان من بينها بعض نشرات هذا الحزب المعروفة بالانتفاض وشيوعى مصرى ، فضلاً عن العديد من وثائقه وتوجيهاته الدالة على استمرار نشاطه والهادفه لتأمينه فى الآونه الأخيرة .

ثالثاً

ما اقر به المتهم الماثل بالتحقيقات من ضبطه مع زملائه الآخرين بشقه سالفة الذكر وبأنه استأجرها بغير عقد ايجار وبأنه يقيم بها مع زوجته المتهمه مديحه عبد العزيز خليل والآخرين باعتبارهما صديقين وباقرار المتهم المذكور باتجاهاته الماركسيه .

رابعاً

ما اسفر عنه الاطلاع التفصيلي على الاوراق المضبوطه بحوزة المتهم وزملائه من انها تشتمل على بعض اعداد من نشرتي الانتفاض وشيوعي مصري اللتين يصدرهما حزب العمال الشيوعي المصري فضلاً عن العديد من الاوراق والتقارير الخطيه والمطبوعة التي تعالج مختلف اوجه نشاط هذا التنظيم وتحدث عن تحليلات للأوضاع السياسيه العامه في نظره وهي تهاجم في مجموعها نظام الحكم القائم وتندد بقيادته السياسيه وتدعو للاطاحة به عن طريق القوة والعنف بزعم انه نظام خائن وعميل ، كما اشتملت على توجيه امني عاجل يدعو لسرعة اتخاذ بعض الاجراءات الضرورية لتأمين نشاط التنظيم بمناسبة الحملة التي يشنها رجال الامن للبحث عن اعضاء بعض الجماعات السريه الإرهابيه وما قد يؤدي إليه ذلك من كشف امر تنظيمهم وما تضمنه ذلك التوجيه من ضرورة الاسراع بالتخلص من وثائق التنظيم واخلاء ما لدى اعضائه من شقق مفروشه مستخدمة في نشاطه مع حظر اجتماعاتهم ولقاءات عناصره مؤقتاً .

وحيث انه بجلسه المحاكمة انكر المتهم ما نسب إليه والتمس الحاضر معه براءته فيها على الاسس التاليه :

أ – ان المادة /٢ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ الواردة بقرار الاتهام قد الغيت بالمادة ٣ من القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن نظام الاحزاب السياسيه مما يعتبر قانوناً اصلح للمتهم .

ب – الدفع ببطلان اجراءات ضبط وتفتيش مسكن المتهم التي اسفرت عن ضبط بعض الاوراق به .

جـ - خلو الاوراق مما يفيد ان استعمال القوة أو الارهاب أو اية وسيلة اخرى غير مشروعه كان ملحوظاً فى التنظيم الذى قيل بانضمام المتهم إليه ، وقدم مذكرة شارحه بدفاعه .

وحيث ان ما نسب للمتهم من انه انضم لتنظيم حزب العمال الشيوعى المصرى الذى يروج لهدم النظام السياسى المقرر والانظمه الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى البلاد ... الخ هذا الانضمام يستلزم ان يثبت قيام علاقة وثيقه بين المتهم واعضاء هذا التنظيم أو مندوبيه فى سبيل قيامهم بعمل مشترك يقومون به وهم جميعاً على علم بحقيقه امره ومنفذين لبرامجه المرسومه فى مزاولة نشاطه وهو الامر الذى ترى المحكمة انه غاب فى صدد الدعوى المطروحه بالنسبة للمتهم الماثل ، وذلك ان - الادلة والقرائن التى ساقتها النيابة فى حق المتهم المذكور وخاصة ما ضبط فى حوزته من اوراق ومطبوعات لا يستدل منها على وجه القطع بأنه انضم فعلاً لجميعه أو هيئه أو منظمة . أو جماعة مما نص عليها فى المادة ٩٨ أ مكرر من قانون العقوبات وبالمعنى الآنف بيانه ، وكل ما تكشف عن تلك الأدلة والقرائن انه مطلع فقط على آراء ونظريات ونشاط منظمة ما يسمى بحزب العمال الشيوعى المصرى دون ان يرقى ذلك الى حد الانضمام لتلك المنظمة أو الاتصال بها لاغراض غير مشروعه وتشير المحكمة فى هذا الصدد الى ان المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ الواردة بقرار الاتهام قد الغيت بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن نظام الاحزاب السياسيه المعمول به من ٧ يوليو سنة ١٩٧٧ وبالتالى لا محل لاعمالها باعتبار ان هذا القانون الأخير هو الاصلح للمتهم صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً كذلك الامر بالنسبة لحيازة المحررات والمطبوعات التى عثر عليها فى شقة المتهم بانه بالنظر الى أنها كلها

من نسـخـة واحـدة ومـعـظـمـهـا مكـتـوب بخط اليد وبالنظر الى عدم ضـبط اية ادوات أو مـاكـينات للطبـاعـه أو لما شـابـه ، فـإن المحكمـة ترى من ذلك ان هذه المحررات لم تكن معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها ، وهو ما يلزم للتأثيم فى حكم المادة ٩٨ ب مكرر من قانون العقوبات الأمر الذى يتعين معه والأمر كذلك وعملاً بالمادة ١/٣٠٤ ، ١/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائيه ، القضـاء ببراءة المتهم مما اسند إليه .

فلهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على ما سلف من مواد

حكمت المحكمة حضوريا ببراءة جمال عبد الفتاح عبدالدايم مما اسند إليه.

صدر هذا الحكم وتلى علناً بجلسه يوم السبت الموافق ٣١ من يناير سنة ١٩٨١ .

امين السر   رئيس المحكمة

الباب الرابع

قضية حزب العمال الشيوعى المصرى

والحزب الشيوعى المصرى

امام المحكمه العسكرية العليا

الفصل الاول

تحريات مباحث امن الدولة
واذن نيابه امن الدولة العليا وتحقيقاتها

الفرع الاول : البلاغ والقبض

بتاريخ ١٩٧٧/٩/٢٦ تقدمت مباحث امن الدولة ببلاغها الى رئيس نيابة امن الدولة العليا الاستاذ مصطفى طاهر افادت فيه استمرار المنظمتين السريتين المعروفتين بالحزب الشيوعى المصرى وحزب العمال الشيوعى المصرى فى نشاطهما التنظيمى الهادف الى تغيير النظم الاساسية السياسية والاقتصاديه والاجتماعيه بالبلاد . وان القائمين بهذا النشاط عباره عن خمسة عشر عضواً منضمين للحزب الشيوعى المصرى هم :

١- محمد على عامر الزهار ٢- جوده سعيد الديب ٣- فتحى عبدالعزيز فرج ٤- ماهر سمعان اسحق ٥- شاكر محمد عبد الرحمن الدغار ٦-صلاح السيد عبد الرحيم ٧- حمدى محمود عبد الحافظ ٨- عبدالخالق محمد عبد المنعم ٩- هانى على هريد ١٠- نور الدين السيد محمد ابراهيم ١١-جمال احمد رضوان ١٢- محمد فرغلى عبد الرحمن موسى وشهرته رينو ١٣- محمد ابراهيم عويس ١٤- سيد محمد عبد البارى ١٥- محمد احمد حسانين على .

اما اعضاء منظمة حزب العمال الشيوعى المصرى عبارة عن سته وعشرين عضواً هم :

١- علاء الدين عبد العظيم عطيه ٢- محمد عبد الرسول عفيفى ٣- تحيه حسن السيد خليل ٤- محمد محمد على الليثى ٥- احمد محمد على الليثى

٦- نادر عبد الوهاب عنانى ٧- عزت ماهر عبد الخالق ٨- حسناء عبدالعظيم عطيه ٩- محمد احمد الرملى ١٠- محمد كمال عبد الفتاح شعيب ١١- فهمى عبد المعطى النكلاوى ١٢- صابر محمد محمد بركات ١٣- مهدى احمد مندور ١٤- ابو الحسن عبد الحميد سلام ١٥- على السعيد زهران ١٦- احمد ماهر انيس ايوب ١٧- جمعه عبد الحميد سلام ١٨- عبد الفتاح ابراهيم عيد وشهرته فتحى ١٩- عيد محمد محمد مصطفى ٢٠- فراج عبدالرحيم سالم العينى ٢١- احمد محمد متولى حجى ٢٢- احمد محمد على عمر ٢٣- خالد محمود حسن حماد ٢٤- نبيل عتريس عطيه رضوان ٢٥- عبد الله محمد سليمان احمد ٢٦- اسامه شحاته عرابى

وتضمن البلاغ التوزيع الجغرافى لمجالات نشاط هذه العناصر بمختلف انحاء البلاد بالاضافه الى تحديد مستوياتهم التنظيميه ، كما تضمن ان من بينهم بعض العناصر السابق ضبطهم فى احداث ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧٧ من اعضاء المنظمتين السابقتين والذين افرج عنهم قبل احالتهم للمحاكمة .

كما اوضح البلاغ ملخص نشاط المنظمتين من تكوينهم أشكالاً تنظيمية سرية اطلق عليها لجان المناطق والقيام بتجنيد اعضاء جدد مع جمع اشتراكات ماليه من الاعضاء للانفاق على اوجه النشاط وبث وترويج المبادئ الماركسية بواسطة النشرات والتحليلات السريه والعمل على اثارة الجماهير ضد النظام القائم بمختلف صنوف الدعايات المثيرة باستغلال بعض المشاكل الاقتصادية ومن بينها قضية الدعم الممنوح للسلع الاستهلاكية بمقولة ان رفضه ينطوى على ردة عن الخط الاشتراكى وافقار للطبقات الشعبية بالاضافة للتشكيك فى سياسات النظام القائم بصدد موضوع الحريات الديمقراطية والقضية الوطنيه بزعم تفريطه فى الاستقلال الوطنى لصالح اسرائيل .

وقد ارفق هذا البلاغ بمذكرة تضمنت بياناً مجملاً بالدلائل التى توافرت على قيام هذا النشاط اشير فيها الى ضبط عدد كبير من الوثائق والنشرات

السريه لكل من المنظمتين ومنها بالنسبة للحزب الشيوعى المصرى اعداد من نشرته الجماهيريه الانتصار ونشرة الارض والفلاح ونشرته التنظيميه الوعى فضلاً عن عدد آخر من البيانات والنداءات والتحليلات السياسية المناهضه فى مختلف الشئون الداخلية والخارجية ، كما ان المضاهاه الفنية المبدئية قد اظهرت ان بعضها محرر بخط بعض العناصر المذكورة ، ومنها مجلة حائط معادية بعنوان (مركز شباب درنكه) التى تبين انها بخط حمدى محمود عبد الحافظ .

اما ما ضبط من نشرات ومطبوعات خاصه بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى فقد بينت المذكرة انه عبارة عن اعداد من نشرة هذه المنظمة التى تحمل اسم (الانتفاض) بالاضافة الى العديد من البيانات والتحليلات والكتيبات التى تدور فى فلك الدعاية لمبادئه .

كما توضح بالمذكرة ان من بين الدلائل تسجيلات صوتيه لمحادثات جرت . ما بين مصادر مباحث امن الدولة والمتهمين على السعيد زهران وجمعه سلطان ومحمد عبد الرسول عفيفى واحمد محمد على عمر .

وقد طلب محرر البلاغ اتخاذ اجراءات ضبط وتفتيش العناصر السابقه . وقد اصدر رئيس نيابة امن الدولة الاذن بذلك فى ١٩٧٧/٩/٢٦ ، كما اصدر اذناً تكميلياً فى ١٩٧٧/٩/٢٧ باجراء تفتيش منزلى رشدى ابو الحسن ومحمد محمد على الليثى وهما من غير المتهمين المأذون بضبطهم وتفتيشهم بناء على ما جاء بالتحريات من حيازة المتهمين محمد على عامر الزهار ومحمد على محمد الليثى اوراقاً تنظيميه بهما .

وبتاريخ ١٩٧٧/٩/٢٨ اخطرت نيابه امن الدولة العليا بضبط عدد من العناصر المأذون بضبطها وتفتيشها ، وقدم لها المحضر الخاص بضبط وتفتيش عبد الوهاب العنانى ومرزق به بعض المضبوطات المعثور عليها ، وكذلك المحضر الخاص بضبط وتفتيش المتهم هانى على هريدى مبين به انه لم يعثر لديه على مضبوطات كما يتضمن هذا المحضران المذكور ادلى لمحرره باقوال حاصلها

ان عبد الخالق محمد عبد المنعم اتصل به وتحدث إليه ببعض الآراء السياسية المناهضة ثم ما لبث ان عرض عليه الانضمام لخلية ماركسية الا انه رفض ، ثم وردت الى النيابة المحاضر الخاصه بضبط وتفتيش المتهمين فهمى التكلاوى وصابر بركات ومحمد الليثى وعزت ماهر عبد الخالق وجوده سعيد الديب وحسناء عبد العظيم عطيه وفتحيه حسن السيد خليل وعلاء الدين عبد العظيم عطيه ومحمد احمد الرملى ومحمد عبد الرسول عفيفى وفتحى عبد العزيز فرج.

وفى يوم الخميس ١٩٧٧/٩/٢٩ اخطر رئيس نيابة امن الدولة العليا بضبط خمسة متهمين جدد هم : جمعه عبد الحميد سلطان وعبد الفتاح ابراهيم عيد ومحمد محمد مصطفى واحمد ماهر انيس ايوب وعلى السعيد زهران .

كما اخطرت النيابه بعد ذلك بضبط عشرة متهمين جدد وهم : مهدى احمد بندق وابو الحسن عبد الحميد سلام وعبدالخالق محمد عبدالمنعم ونور الدين السيد محمد ابراهيم وجمال احمد رضوان ومحمد فرغلى عبدالرحمن موسى ومحمد ابراهيم عتريس وسيد محمد عبد البارى ونبيل عتريس عطيه رضوان واحمد محمد متولى حجى .

كما قبض يوم ١٩٧٧/١٠/١ على محمد على عامر الزهار وقدم الى النيابه ومعه المحضر الخاص باجراءات ضبطه وتفتيشه الذى اثبت فيه انه كان يتخفى فى هيئة شيخ يطلق لحيته .

وبتاريخ ١٩٧٧/١٠/٨ تم ضبط احمد محمد على الليثى واحمد محمد على عمر ولم يسفر التفتيش عن ضبط شئ لديهما إلا ان الأخير اقر فى التحقيقات بمحاولة بعض العناصر الشيوعية التى سماها ضمه وسرد مظاهر نشاط تلك العناصر معه .

وبتاريخ ١٩٧٧/١٠/١٣ اثبتت النيابه فى محاضرها القبض على متهم جديد هو حسان هاشم عثمان الذى كانت قد اصدرت امراً بضبطه وتفتيشه بناء على ما جاء باقوال المتهم احمد محمد على عمر عن محاولته ضمه لتنظيم حزب العمال الشيوعى المصرى .

وفى الساعة الواحدة بعد ظهر يوم الخميس الموافق ١٣/١٠/١٩٧٧ ورد الى النيابة من رئاسة مجلس الوزراء صورة رسميه من قرار رئيس الجمهوريه رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٧٧ باحالة القضية الى النيابة العسكريه .

الفرع الثانى : تحقيقات نيابة امن الدولة العليا مع المتهمين

(١) استجواب محمد عبد الرسول عفيفى

بتاريخ ٢٨/٩/١٩٧٧ قام الاستاذ مصطفى طاهر رئيس نيابة امن الدولة بالتحقيق مع محمد عبد الرسول عفيفى وكيل مؤسسة يوم المستشفيات لتأهيل المعوقين ، الذى نفى الاتهام المنسوب إليه ، إلا انه قرر انه يعتنق الماركسيه ، كما نفى مباشرته لأى نشاط فى بث المبادئ الماركسيه . وعندما سئل ان كان يرى ضرورة لتغيير النظام القائم الى النظام الماركسى اجاب بأنه يرى ان هذا السؤال غير جائز دستورياً لأنه يسأل عن عقيدته الشخصية ، كما نفى انتمائه لأى منظمة سياسيه علنية أو سرية .

وعندما وجه بما ورد بتحريات مباحث امن الدوله انه عضو لجنه مركزيه لحزب العمال الشيوعى المصرى ، اجاب بأن هذا غير صحيح وعليهم ان يقدموا الدليل على ذلك ، وعرضت النيابة عليه الاسماء الواردة ببلاغ مباحث امن الدوله قرر انه لا يعرف من هذا الاسماء سوى جمعه عبدالحميد سلطان النجار بدمياط بمناسبة قيامه بتصنيع اثاث زواجه منذ سنتين ، وان آخر مره رآه فيها كان بمناسبة مرض والده ، واحضاره الى مستشفى العجوزة وزيارته له منذ حوالى عشرين يوما .

(٢) استجواب فتحى عبد العزيز فرج

كما قام رئيس النيابة باستجواب : فتحى عبد العزيز فرج النساج بشركه مصر حلوان الذى نفى انضمامه لمنظمة الحزب الشيوعى المصرى أو اى منظمة

سياسية أو علنيه كما نفى اعتناقه للماركسية أو مباشرة اى نشاط سياسى أو نقابى ، وقرر ان تحريات المباحث غير صحيحه ، وعندما عرضت عليه الاسماء الواردة ببلاغ المباحث قرر انه لا يعرف احداً منهم واضاف أنه عضو فى المنبر الوطنى التقدمى .

(٣) استجواب محمد احمد احمد الرملى

وقام رئيس النيابة باستجواب محمد احمد احمد الرملى الطالب بكلية الهندسة جامعة عين شمس الذى نفى انضمامه الى حزب العمال الشيوعى المصرى أو اعتناقه للماركسية أو انضمامه لاى تنظيم سياسى علنى أو سرى . إلا انه ذكر انه قد ساهم فى عمل مشروع لجنة وعى انتخابى بمنطقه الماظه اثناء انتخابات مجلس الشعب ومناقشة بعض المرشحين فى المشروعات التى وعدوا بها وذلك بعد نجاحهم فى الانتخابات مثل الدكتور حلمى مراد عضو مجلس الشعب عن دائرة مصر الجديدة . واوضح ان طبيعة لجنة الوعى الانتخابى اتاحه الفرصة لاختيار المرشح الاصلى وانها كانت لجنة علنيه باسم لجنة الوعى الانتخابى دائرة مصر الجديدة ومدينة نصر ، ويحتوى هذا البيان على ثلاث قضايا بالتحديد هى القضية الاجتماعيه وتدور حول معاناة الناس اليومية وضرورة اصلاحها اى كيفية اصلاحها ، والقضية الآخرى هى قضية الديمقراطية والرأى فيها انه توجد بعض قوانين فى حاجة الى تعديل اذا كنا نريد حرية تكوين احزاب مستقله اذ كان من رأى اللجنة ان الاحزاب الموجودة غير كافيه ، والقضية الثالثة هى القضية الوطنية وضرورة تحرير الارض من العدو الصهيونى . وكان الهدف اساساً من اللجنة توعية الناس لاختيار اصلح المرشحين من حيث مبادئه دون تحديد للاسماء ، وبانتهاء الانتخابات توقف نشاط اللجنة . ونفى ان تكون هذه اللجنة واجة لنشاط شيوعى ، كما نفى ما

ورد ببلاغ مباحث امن الدولة من انه عضو لجنة منطقة جامعة عين شمس التابعه لحزب العمال الشيوعى .

وعندما سئل عن الاسماء الواردة ببلاغ المباحث والمنسوب إليها الانضمام لهذا الحزب قرر ان له علاقة زمالة بعزت ماهر عبد الخالق وحسناء عبدالعظيم عطية .

(٤) استجواب جمعه عبدالحميد سلطان

وبتاريخ ١٩٧٧/٩/٢٩ قام رئيس نيابة امن الدولة باستجواب جمعه عبدالحميد سلطان ميكانيكى نجار بدمياط الذى نفى الانضمام لمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى أو اعتناقه للماركسيه وقرر انه كان منضماً لمنظمة الشباب التابعه للاتحاد الاشتراكى خلال سنتى ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ، وانه حالياً عضو فى حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وعضو بسكرتارية هذا الحزب بمحافظة دمياط وانه ملتزم ببرنامج هذا الحزب الشرعى .

وعندما عرضت عليه الاسماء المنسوب إليها الانضمام لحزب العمال الشيوعى المصرى ، قرر انه يعرف فقط محمد عبدالرسول عفيفى اذ انه قد حضر الى دمياط فى الصيف الماضى واشترى منه جهاز بمناسبة زواجه ، كما انه يعرف على السعيد زهران فهو صديقه من دمياط . ثم اضاف ان محمد عبد الرسول قام بتوصيله للدكتور اسماعيل السباعى لاجراء عملية لوالده بمستشفى العجوزة ، كما كان يتردد لزيارة والده بالمستشفى ثم قام بتعزيته فى وفاته . ونفى ان تكون هناك احاديث تنظيميه جرت بين احد مصادر المباحث وبينه هو والسعيد زهران .

(٥) استجواب احمد محمد متولى ابو حجى

كما قام رئيس النيابة باستجواب احمد محمد متولى ابو حجى الامين العام لنقابة شركة مصر للالومنيوم بنجع حمادى ، الذى نفى الاتهام الموجه إليه

بالانضمام لمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى أو اعتناقه للماركسية ، واوضح انه امين لجنة الشباب التقدمى بحزب التجمع الوطنى بقنا وله نشاط نقابى بالشركه التى يعمل بها وهى شركة مصر للالومنيوم .

وعندما سئل عن الاسماء الواردة فى بلاغ مباحث امن الدولة قرر انه لا صله له باحد منهم ، ونفى ما ورد بتحريات المباحث من انه عضو لجنة منطقة قنا لحزب العمال الشيوعى المصرى .

وسئل عن مناسبة كتابته للكلمة التى يهاجم فيها الصحفى موسى صبرى فقرر انه كتبها لنفسه ولم يطلع عليها احد وذلك لضيقه من مهاجمة هذا الصحفى لتنظيم اليسار وادعائه ان الفين من عمال الالومنيوم استقالوا من تنظيم اليسار وهو خبر مكذوب من اساسه .

(٦) استجواب نور الدين سيد ابراهيم

ثم قام رئيس النيابة باستجواب نور الدين سيد محمد ابراهيم المهندس الزراعى بتفتيش زراعة مركز بنى سويف ، الذى نفى انضمامه الى منظمة الحزب الشيوعى المصرى ، كما نفى اعتناقه للماركسيه وقرر انه عضو فى حزب التجمع الوطنى ، كما نفى ما ورد بتحريات المباحث من انه عضو لجنة منطقة بنى سويف بالحزب الشيوعى المصرى .

وعندما سئل عن الاسماء الواردة ببلاغ المباحث ذكر انه يعرف منهم جمال رضوان جاره فى السكن ومحمد ابراهيم عويس عضو التجمع وكذلك سيد محمد عبد البارى عضو التجمع .

وسئل عن الورقة المعنونه (سألناهم ماذا فعلتم لنا اجابوا اذن انتم شيوعيين) فقال انه كتبها وانتقد فيها تجربة المجالس المحليه مع المرشحين السابقين الذين كانوا يحضرون للدعاية لانفسهم وانتقد فيها موقف هؤلاء الذين يتهمون خصومهم بالشيوعيه لمجرد الخلاف فى الرأى .

(٧) استجواب محمد على عامر الزهار

وبتاريخ ١٩٧٧/١٠/١ قام الاستاذ مصطفى طاهر رئيس نيابة امن الدولة العليا باستجواب محمد على عامر الزهار الذى نفى انضمامه للحزب الشيوعى المصرى أو ممارسته نشاط تنظيمى فى هذا الحزب وقرر انه ينتمى الى التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى .

اما عن ضبطه هارباً متخفياً فى هيئه شيخ فقد قرر انه فعلاً كان هارباً ولحيته طويله وذلك لسوء تقدير وعدم صحة معلومات المباحث ولا ادل على ذلك من انهم طلبوا من النيابه القبض على الدكتور محمود القويسنى وظريف عبدالله اثر حوادث ١٨، ١٩ يناير فى حين ان الدكتور القويسنى متوفى وظريف عبدالله غادر البلاد منذ تسع سنوات ويعمل كموظف باليونسكو ، كما طلبوا القبض على احمد الرفاعى فى حين انه يعمل باليمن الديمقراطيه منذ اكثر من ثلاث سنوات ، وقرر انه مريض بالروماتيزم فتهرب من افتراءات المباحث وطلبها القبض عليه لأنه فى كل قضية يضعوا اسمه ضمن المطلوب القبض عليهم اعتمادا على ملفه القديم اذ انه اتهم سنة ١٩٧٣ فى قضيه المدعى العام الاشتراكى كما انه حوكم امام مجلس عسكرى سنة ١٩٦٠ .

ووجه بتحريات مباحث امن الدولة من انه عضو باللجنة المركزية للحزب الشيوعى وانه لازال يباشر نشاطه فيه ، فقرر ان هذه معلومات مرشدين يقومون بكتابتها وهم فى مكاتبهم دون ان يكلفوا انفسهم عناء البحث والتحرى .

الفرع الثالث: الاطلاع على المضبوطات

فى يوم السبت الموافق ١٩٧٧/١٠/١ قام الاستاذ محمد منيع وكيل نيابة امن الدولة العليا بالاطلاع على المضبوطات التى وجدت بمسكن المتهم احمد محمد متولى حجى وهى :

١- عددان من النشرة السرية (الانتفاض) العدد الاول الصادر يوم السبت ١٩٧٦/٨/٧ ويتضمن موضوعاً عنوانه حول انتخابات مجلس الشعب

واستفتاءات السادات وفيه يهاجم المنشور شخص رئيس الجمهورية ويصفه بانه بطل الخيانة الوطنيه وموقع لصكوك الخيانة ، كما يهاجم نظام الحكم القائم وسياسة الاستفتاء على رئاسة الجمهوريه وتقع هذه النشرة فى عشر صفحات.

٢- العدد الثانى من نشرة الانتفاض الصادر فى ١٩٧٦/٨/١٤ الذى يتضمن موضوعاً عنوانه (تبادر الانتفاض بنشر بيان حزب العمال الشيوعى المصرى عن انتخابات مجلس الشعب) ويقع فى سبع صفحات وفيه يهاجم نظام انتخابات مجلس الشعب الاخيرة ونظام الحكم القائم .

٣- منشور عنوانه (**يا لها من ديموقراطية**) وفيه يهاجم نظام الحكم القائم والاجراءات التى اتخذتها السلطة فى مواجهة بعض الطبقات الشعبية التى قامت بالمظاهرات واعتصمت فى مواقعها .

٤- منشور من خمس صفحات يتضمن موضوعاً عنوانه (**لعبه المنابر داخل الاتحاد الاشتراكى**) ويصف هذا الاتحاد بأنه جهاز معادى دائماً لمصالح الجماهير الشعبية وانتهى الى الدعوة الى رفض الشعارات التى ترفعها السلطة عن تطور الاتحاد الاشتراكى وانه يجب النضال بقوة من اجل انتزاع حقوق الشعب بالدم والتصدى للسلطة .

٥- منشور يقع فى سبع صفحات يتضمن موضوعاً عنوانه (**موسى صبرى والبعث السورى ولبنان**) وهو يتضمن استعراض الموقف الراهن فى لبنان والتعاطف مع القوى اللبنانيه الوطنيه المتحالفة مع المقاومة الفلسطينيه والحركة الشيوعية .

٦- منشور يقع فى ثمان صفحات مضمونه تحديد موقف النظام السورى والنظام المصرى من انقلاب لبنان ودورهم فى مشكله لبنان ووصف النظامين بالخيانه .

٧- نسخه من كتيب بعنوان (**الدين والاشتراكيه**) تأليف خالد محيى الدين ومطبوع بدار الثقافة الجديدة .

الفرع الرابع : اقوال مصدر مباحث امن الدوله

في يوم الاثنين الموافق ١٩٧٧/١٠/٣ قام الاستاذ انور العاصي وكيل اول نيابة امن الدولة العليا بسؤال الشاهد احمد طمان احمد الالفي احد مصادر مباحث امن الدولة ، وهو طالب بكلية التجارة جامعة القاهرة ، الذي قرر انه تعرف اثناء انتخابات مجلس الشعب الأخيرة بدائرة بندر دمياط على المرشح على السعيد زهران الذي كان يعقد اجتماعات وندوات ويوزع منشورات للدعاية ويتناقش مع الشباب في برنامجه الانتخابي وقد تعرف عليه باعتباره شاب وطني يساري اذ كان قد سمع ان المصدر اشترك في مظاهرات قبل ذلك وعندما سأله قال له المصدر ايوه انا يساري ، ومن هذا التاريخ بدء يتردد عليه في بلدته كما ان المصدر اخذ يتردد عليه في ورشته وبيته في دمياط وتدور بينهم مناقشات عاديه بخصوص الانتخابات والقضايا الوطنيه والمشاكل الداخليه ، وبعد ظهور نتيجه الانتخابات وسقوطه فيها استمر في التردد عليه وعندما وثق فيه أفهمه بأنه فيه حزب شيوعي سري اسمه حزب العمال الشيوعي المصري وانه عضو فيه وعرض عليه الانضمام الى عضوية هذا الحزب فتظاهر بالموافقة وكان في نيته ابلاغ مباحث امن الدولة لكنه لم يبلغ مباشرة وانتظر حتى يعرف اسرار التنظيم ، وفي شهر مارس ١٩٧٧ افهمه على زهران ان الحزب يعتنق الفكر الماركسي ، كما شرح ان هذا التنظيم السري يسعى الى قلب نظام الحكم بالقوة وانه افضل التنظيمات السرية الموجودة في مصر ، لأن اهدافه انتزاع حقوق العمال من الدولة واقامة نظام شيوعي لحكم البلاد ، كما افهمه ان قلب نظام الحكم سيتم بعدة وسائل منها تجنيد افراد من القوات المسلحة للاستعانه بهم وباسلحتهم للقيام بانقلاب مسلح وفي نفس الوقت اثارة الجبهة الداخلية خصوصا العمال والطلبة عن طريق ابراز المشاكل الداخليه خصوصاً المشاكل

المادية وتحريض العمال على الاضراب والاعتصام والتظاهر ومعاداة السلطة مع اظهار الفوارق بين الطبقات ومهاجمة النظام باعتباره نظام رجعى عميل يعمل ضد مصلحة الطبقات الفقيره . ويدأ زهران يعطيه الكتب الماركسية لقراءتها ودراستها ومناقشته فيها ، وكان يقوم بتسليمها لرجال المباحث ، كما كان يسلمه نشرات يصدرها حزب العمال الشيوعى تسمى الانتفاض وكان من بينها عدد عن الانتخابات وعدد عن مظاهرات الطلبه فى سنة ١٩٧٧ واعداد اخرى قام بتسليمها للمباحث ، وطلب منه فى شهر ابريل سنة ١٩٧٧ دفع اشتراك شهرى للانفاق على الحزب فقام بذلك، وحتى هذا التاريخ لم يلتق باحد أخر من اعضاء الحزب .

واضاف المصدر انه فى اواخر شهر مارس حضر الى القاهرة وتقابل مع اللواء محمد فؤاد فريد مفتش مباحث امن الدولة فرع القاهرة واخبره بهذه المعلومات فطلب منه الاستمرار فى التعامل مع زهران على ان يبلغه باى حاجه تحصل وان يسلمه النشرات التى يعطيها له ، وانه بعد ذلك بدأ يدفع الاشتراك الشهرى فى شهر ابريل ١٩٧٧ حتى شهر سبتمبر بواقع ٢ جنيه كل شهر . وذكر المصدر ان زهران عرفه بعد ذلك بجمعه سلطان وهو صاحب ورشه نجارة بدمياط وافهمه انه عضو بالحزب وتعددت لقاءاتهم همه الثلاثه وتأكد له ان جمعه عضو فى الحزب لأنه كان يحضر النشرات من منزله ، كما فهم من زهران ان الحزب له فروع اخرى فى معظم انحاء البلاد وله قيادة مركزيه وجهاز فنى مخصص للطباعة والتوزيع وهو منفصل عن العمل الجماهيرى محافظة على امن التنظيم ، إلا انه لم يذكر له اسم احد من قيادات التنظيم سوى اسم محمد عبدالرسول وكيل مؤسسة علاجية بالقاهرة والذى سيبين

وضعه فيما بعد ، واضاف ان رجال المباحث زوده بأجهزة تسجيل لتسجيل اللقاءات والاجتماعات بينه وبين اعضاء الخلية والتى كانت تتم فى ورشة النجارة أو على احد الكازينوهات أو فى منزل على زهران بالليل ، وانه عندما عرض عليه على زهران تجنيد اعضاء جدد عرض الامر على المباحث فقالوا له ما فيش داعى لمحاولة توريط احد آخر ، وانه فى اواخر شهر ابريل سنة ١٩٧٧ عاد الى دراسته بالقاهرة فطلب منه على زهران الاتصال بشخص يدعى محمد عبد الرسول عفيفى باعتباره عضو فى اللجنة المركزية للحزب والمسئول عن اعضاء دمياط وان يبلغه انه من طرف على زهران ، فذهب إليه فى محل عمله وكانت مقابلته له تتم اما فى منزل المصدر أو فى مكان عمل محمد عبد الرسول ، وقد تأكد بعد ذلك انه عضو قيادى بحزب العمل الشيوعى المصرى اذ انه كان يكلفه باعمال تنظيميه ، كما سلمه نشرات تنظيميه وقد تم تسجيل لقاءات معه وكان يتردد كثيرا على دمياط وانه التقى به فعلاً هناك ، واضاف انه ذكر لمحمد عبد الرسول انه تعرف على اثنين طلبه فى هندسة عين شمس وهما عزت ماهر وحسناء عبده فطلب منه اعطائهما نشرات الانتفاض بصورة دوريه لأن دول ناس بتوعنا ويقصد اعضاء فى الحزب وفعلاً قام بمقابلتهم فى الجامعه كما ترددوا عليه فى شقته اكثر من مرة واخذوا اعداد نشرة الانتفاض وتناقش معهم وتأكد انهم اعضاء فى الحزب . وانه لاحظ ان عزت ماهر كان يتكلم مع زميل له اسمه الرملى وذكر له عزت انه كان معه فى لجان الوعى الانتخابى وانه استنتج من ذلك ان الرملى عضو فى الحزب الا انه لم يلتق به مطلقا .

واضاف المصدر ان على زهران ذكر له ان جهات اجنبية خارجية لم يحددها بالاضافة الى جبهات الرفض الفلسطينيه ترسل مساعدات ماليه

للتنظيم كما ذكر له ان النشرات السريه للتنظيم كانت تطبع فى بيروت بمعرفة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التى يرأسها جورج حبش وترسل بعد ذلك الى مصر ، ولكن حالياً النشرات تطبع فى مصر الا انه لا يعرف كيفية ذلك أو المسئولين عن طباعتها . وذكر المصدر ايضا ان آخر عدد من الانتفاض صدر هو العدد ٢٦ وهناك نشرات اخرى تصدر عن التنظيم لا يعرف اسماءها وكان يسلمها للمباحث دون قراءتها .

وعندما سأل المحقق المصدر عن مظاهر النشاط التنظيمى ذكر ان من بين مظاهر هذا النشاط الخاص بالدعاية المضادة ومهاجمة السلطة ما حدث بالنسبة لالغاء معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفيتى فكانت الدعاية تقوم على اساس ان هذا خطأ وانه يجب تقوية الصداقة مع روسيا وان وجود الرئيس السادات فى الحكم هو الذى يعوق التعاون مع روسيا ، كما قاموا بمهاجمة اتفاقات الفصل بين القوات فى سيناء ووصفها بالخيانة والعمالة لامريكا وبانها باعت الوطن لامريكا ، كما كانوا يركزون ايضا على اتهام المسئولين فى الحكم بالفساد وتقاضى العمولات والرشاوى .

الفصل الثانى

تحقيقات النيابة العسكريه

الفرع الاول: سؤال العقيد امين محمود اسماعيل

بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٢٢ قام العميد عز الدين حسن رياض مساعد المدعى العام العسكرى بسؤال العقيد امين محمود اسماعيل من ادارة مباحث امن الدولة عن صلته بالوقائع الواردة فى بلاغ الادارة المقدم بتاريخ ١٩٧٧/٩/٢٥ فقرر المذكور انه المشرف على مكافحة النشاط الشيوعى بادارة مباحث امن الدولة والمرجع فى كل ما يتعلق بالقضية المحالة الى القضاء العسكرى والخاصة بالشيوعيه .

سئل عن الاشخاص الواردة اسماءهم فى هذا البلاغ والمتهمين بمزاولة نشاط ضار بأمن الدولة وأنه بتفتيش منازلهم لم يعثر على مضبوطات تدعم هذا الاتهام كما نفوا فى التحقيقات ما ورد فى التحريات بشأنهم ، فقرر الشاهد ان هذه العناصر تشكل اعضاء بلجان مناطق الحزب الشيوعى المصرى وهى عناصر قياديه ويمثلون كوادر لهذين التنظيمين ، وان التحريات ومعلومات المصادر والمتابعة أكدت ان هذه العناصر تتحرك فى اطار هذين التنظيمين هم وغيرهم ممن امكن الكشف عن حيازتهم للعديد من الوثائق والمطبوعات الحزبية ، ويشار فى هذا الصدد الى ان قادة هذين التنظيمين قد اصدروا تكليفات لباقى مستويات التنظيمين بضرورة وسرعة التخلص من أيه اوراق حزبيه قد تضبط لديهم فقامت تلك العناصر التى لم يسفر ضبطها عن العثور على مثل هذه الاوراق باعدام كل ما له صلة بنشاطهم الحزبى استشعاراً منهم باحتمال ضبطهم وتنفيذا للتكليفات الصادرة اليهم . وقد جاء باحد التسجيلات الذى ضم

احد مصادر مباحث امن الدولة والشيوعى احمد محمد على عمران وآخرين من عناصر حزب العمال الشيوعى المصرى قد قاموا باحراق الوثائق التنظيمية التى كانت بحوزتهم .

وقد سئل العقيد امين اسماعيل عن المتهمين الواردة اسماءهم بالبلاغ رغم ورود اسمائهم فى قرار الاتهام الصادر من نيابة امن الدولة العليا فى القضية رقم ٥٧ لسنه ١٩٧٧ وهم محمد على عامر الزهار ، ونادر عبدالوهاب ، وكمال شعيب ، وسمعان اسحق ، وابراهيم فرنسيس وبذات التهم ، فاجاب الشاهد بأن ورود اسماء هؤلاء بالبلاغ المقدم يرجع الى الوقائع الجديدة المسندة الى هذه العناصر الامر الذى يفيد استمرارهم فى مشروعهم الاجرامى ومحاولة سد الثغرة التى نتجت عن ضبط قيادات وكوادر التنظيمين فى اعقاب احداث يومى ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ ، ومن الوقـــائع الجـــديدة المسندة اليـــهم الى جـــانب استمرارهم فى نشاطهم تكوين لجان المناطق وتجنيد وتثقيف بعض العناصر الجديدة وضمها الى التنظيم وجمع الاشتراكات .

وعندما سئل العقيد محمود امين اسماعيل عن المقصود بلجان المناطق ذكر انها بعض الاشكال الحزبية السريه ذات المستوى القيادى وبناط بها تنفيذ الخط السياسى لكل من الحزبين والعمل على تحقيق اهدافها ، وقد تم تكوين هذه اللجان فى اعقاب احداث يناير الماضى ، اذ قام قادة هذين التنظيمين بتحليل الاجراءات الامنية التى اتخذت ضدهم وخرجوا بما اسموه الدروس المستفادة وانتهوا الى ضرورة تشكيل هذه اللجان لدعم هيكل هذين التنظيمين كى تقود العمل المناهض واستمرار نشاطهما وحتى لا يتوقف ذلك طوال فترة حبس هذه القيادات .

وسئل الشاهد عن وسائل ترويج فكر هذين التنظيمين ، فقرر ان هذه الوسائل متعددة ومنها اطلاع الغير على ما تتضمنه الوثائق كاحد اساليب الاستقطاب والتجنيد وتعليق مجلات حائط مناهضة بأماكن التجمعات الجماهيرية واستغلال الاجتماعات العامة فى الترويج لفكر التنظيمين المذكورين .

وسئل عن وسائل الاتصال التى تمكن اعضاء الحزب السرى من تبادل المعلومات والاوامر والافكار ، فذكر ان ذلك يتم عن طريق احد العناصر القيادية وهو مسئول الاتصال الذى يقوم بابلاغ ما لديه من تكليفات لمسئول احدى الاشكال الحزبية الذى يوازيه فى المستوى ويقوم الأخير بابلاغها الى العناصر المعروفة له بالتبعية وهكذا فى باقى الاشكال الحزبية الاخرى امعاناً فى السريه وتأمينا لتحركاتهم واتصالاتهم واجتماعاتهم ، وعادة ما يكون مسئولى المناطق هم المنوط بهم مهمة مندوب الاتصال .

وعندما سئل الشاهد عن مسئولى لجان المناطق فى التنظيمين قدم ورقتين فلوسكاب مرسوم على كل منهم كروكى يمثل قيادات التنظيمين ، الاولى تحمل عنوان حزب العمال الشيوعى المصرى ويتضمن اسماء اللجنة المركزية للحزب ثم لجان المناطق اولها لجنه منطقة جنوب القاهرة وتنتهى بلجنه منطقة المنيا ومدون تحت كل لجنة اسماء اعضاءها . والثانيه تحمل اعلاها عنوان الحزب الشيوعى المصرى ثم يلى ذلك اللجنة المركزية ثم ثلاثة اسهم يشير الاول الى لجنة منطقة شرق القاهرة والثانى الى لجنة منطقة اسيوط والثالث لجنة منطقة بنى سويف ومدن تحت عنوان كل لجنة اسماء اعضائها . وقد وضعت علامة × داخل علامه حمراء قرين مسئولى لجان المناطق .

وقد لاحظ المحقق من مطالعة الكروكى الخاص بحزب العمال الشيوعى المصرى ان لجنة منطقة السويس لا تضم اعضاء ، فذكر الشاهد انه قد اسندت الى نبيل عتريس عطية رضوان مهمة هذه اللجنة وتشكيلها من عناصر الحزب واعادة ترتيب اوضاعها فى اعقاب الافراج عنه فى قضية حوادث ١٧ ، ١٨ يناير وقد تحرك المذكور فى اتجاه تنفيذ هذه التكليفات ومازالت العناصر التى وقع عليها اختياره محل متابعة من جانب الادارة لتقييم نشاطهم حتى يمكن اتخاذ الاجراءات ضدهم .

كما لاحظ المحقق من الكروكى الخاص بحزب العمال الشيوعى المصرى ان فتحيه حسن السيد خليل تشغل مركز عضو اللجنة المركزية ومسئولة القطاع

الطلابى ، فتساءل الم يكن من خلال متابعتها فى هذا القطاع المحدد المعالم وهو القطاع الطلابى التوصل الى ادلة يقينية لهذا النشاط بخلاف المتابعة ، فقرر الشاهد ان المذكورة من العناصر النشطة بحزب العمال الشيوعى المصرى فى القطاع الطلابى ولها نشاط ملحوظ فى كلية البنات الاسلامية ولذلك فقد اسندت اليها مهمة الاستعداد للعام الدراسى الحالى ، وقد تم القبض عليها قبل تنفيذها لمخططات الحزب خلال هذا العام الدراسى .

كما لاحظ المحقق انه ضبط لدى احمد متولى ابو حجى المذكور فى البلاغ انه عضو لجنة منطقة قنا لحزب العمال الشيوعى المصرى ، اوراقاً تشير الى انه عضو بحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، وتساءل عما يعنيه هذا الازدواج فقرر الشاهد ان المذكور يستغل شرعية حزب التجمع فى الدعاية والترويج لاهداف التنظيم السرى الذى ينتمى إليه . واضاف ان كافة العناصر الشيوعية تتخذ موقف الرفض من تجربة الممارسة الديمقراطية من خلال الاحزاب الثلاثة الشرعيه ، وذلك من منطلق الادعاء بأن هذه الاحزاب لا تمثل الديمقراطيه ، وتحرص هذه العناصر على التركيز على رفع شعار تكوين الاحزاب لكل من يطلب ذلك ومن بينها الحزب الشيوعى ، وعلى الرغم من ذلك فإن البعض منهم يحاول استغلال شرعية حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى الدعاية والترويج لافكارهم .

وسئل العقيد محمود امين اسماعيل كيف تسنىٰ لكل من محمد على الزهار ونادر عبدالوهاب احمد ومحمد عبدالفتاح شعيب وماهر سمعان اسحق ومحمد ابراهيم عويس الاستمرار فى النشاط المؤثم بتكوين لجان المناطق رغم اتهامهم فى القضيه رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٧ ، فاجاب بانه بالنسبة لمن تم حبسه على ذمة هذه القضية من هؤلاء فكان نشاطه من خلال التكليفات وهو فى السجن التى يصدرها لبعض المرتبطين به تنظيمياً خلال الزيارات ، ثم اخذوا فى التصاعد بنشاطهم بعد الافراج عنهم ، وبالنسبة للباقين وهم محمد على عامر الزهار ومحمد كمال شعيب فقد ظلا شهوراً عديدة هاربين من امر

ضبطهم ولم يقبض على محمد على عامر الزهار إلا فى اول الشهر الحالى بينما لم يتم ضبط محمد كمال شعيب حتى الآن . فتساءل المحقق وكيف امكن متابعة نشاط الهاربين الى حد اسناد وقائع جديدة لهم بتشكيل لجان المناطق وهم ليسوا تحت بصر اجهزة الامن ، فاجاب بأن هؤلاء الناس يتبعون وسائل تأمينيه غاية فى الدقة فهم يتصلون بالمصادر فجأه بدون موعد مسبق ويصطحبون المصدر الى مكان الاجتماع حيث يتم التلقين واصدار القرارات والتكليفات ثم ينفض الاجتماع وتكون العناصر الهاربة هم اول المنصرفين ويظل المجتمعون فترة كافية بعد انصراف الهاربين بما يتيح لهم الاختفاء الكامل .

وسئل الشاهد هل حاول التنظيمان تجنيد أو نشر مخططاتهم واهدافهم فى القوات المسلحة ، فاجاب نعم حاول هذين التنظيمين ذلك فى نشراتهم ويشار فى هذا الصدد الى العدد الثامن من نشرة الانتفاض الصادر فى٢٩/١/١٩٧٧ ويتضمن نداء بعنوان نداء الى الجنود والضباط الوطنيين ورد به العبارة التاليه : ومن هنا وطالما ان عدونا واحد هو الاستعمار واسرائيل والطبقة الحاكمة التى تتواطأ معه فى سلبنا لحريتنا واستقلال بلادنا وبيعها على دفعات ، لكل ذلك نتوجه اليكم بندائنا هذا . كما يشار ايضا الى البيان الصادر عن الحزب الشيوعى المصرى والمعنون ارسال قواتنا المسلحة الى زائير دليل جديد على عمالة وخيانة النظام الحاكم وهو موجه اساساً الى القوات المسلحة كما سئل الشاهد عن التاريخ السياسى لحزب العمال الشيوعى المصرى ، فقرر انه اعلن عن وجود هذا التنظيم عن طريق نشرة الانتفاض العدد الثامن الصادر فى شهر سبتمبر سنة ١٩٧٥ ويضم بعض القيادات الشيوعية التى انسلخت عن منظمة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى كما تضم هذه القيادات بعض من يرجع اصلهم التنظيمى الى منظمة وحدة الشيوعيين وهى منظمة شيوعية متطرفة .

ثم سئل عن لجان يناير الشعبيه التى ورد ذكرها فى كتاب مباحث امن الدولة المؤرخ ١٦/١٠/٧٧ ، فذكر انه فى اعقاب احداث يناير الماضى قام تنظيم

الحزب الشيوعى المصرى بتكوين لجان يناير الشعبيه ومهمتها هى التحرك بين القطاعات الجماهيرية المختلفة للترويج والدعاية لنشر افكاره ومخططاته والهجوم على النظام والتشكيك فى سياسته واتهامه بالخيانة والعمالة وتفجير ثورة شعبيه، وقد اصدرت هذه اللجان ثلاث بيانات تحمل اسم لجان يناير الشعبية .

الفرع الثانى

القبض على ابراهيم البدراوى يونس البدراوى

بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٢٥ ابلغت ادارة مباحث امن الدولة المدعى العام العسكرى ان المتابعة ومعلومات المصادر والمرقبات كشفت عن ان المسمى حركياً حامد والمقيم ١٥ شارع احمد كامل المتفرع من شارع الهرم بالجيزة بجوار محافظة الجيزة هو مسئول الجهاز الفنى حالياً بالحزب الشيوعى المصرى وينوى نقل احد اجزاء الجهاز وهو عبارة عن ماكينه رونيو تستخدم فى طباعة وثائق ونشرات وبيانات التنظيم الى مكان امين ، واضاف البلاغ اوصاف هذا الشاب الذى يبلغ حوالى خمسة وثلاثون عاماً متوسط الحجم طوله حوالى ١٧٠ سم اسود الشعر له شارب كثيف وانتهى الى طلب الاذن بضبط وتفتيش شخصه ومحل اقامته وعناصر التنظيم التى قد تتواجد معه اثناء نقل الماكينه المشار إليها ومحل اقامتهم .

وقد اصدر مساعد المدعى العام العسكرى الاذن للعقيد امين اسماعيل ومن يرافقه من رجال الضبط القضائى التابعين له بضبط وتفتيش شخص المسمى حركياً حامد وتفتيش مسكنه لضبط الاشياء المذكورة فى بلاغ مباحث امن الدولة .

وبتاريخ ١٩٧٧/١١/٣ تم ضبط المسمى حركياً حامد والذى تبين ان حقيقة اسمه ابراهيم البدراوى اثناء استقلاله العربة الأجرة رقم ٨٢٧٥ أجرة القاهرة قيادة السائق ابراهيم عبدالمعطى موسى وقد تبين ان بداخل الحقيبة الخلفيه

للعربة صندوق من الكرتون يحوى ماكينة الطباعة الخاصة بالحزب الشيوعى المصرى وعدد اثنين انبوبة حبر طباعة من الحجم الكبير وعدد ثلاثة رزم ورق ابيض معدة للطباعة .

كما قام الرائد عبدالوهاب دكرورى الخطيب بتفتيش منزل ابراهيم البدراوى فعثر بداخل درج سحرى بكنبه استوديو خشبيه ورقه محرر عليها كلمة الوعى ورسم المطرقه والمنجل شعار الحزب الشيوعى المصرى ونشرة مطبوعة معنونة الطليعة الوفديه واصل البيان الصادر عن الحزب الشيوعى المصرى والمعنون نداء الى الشعب ، واصل البيان الخاص بزيارة فانس ونهايه المطاف للحل الامريكى .

وبتاريخ ١٩٧٧/١١/٥ قام الرائد فاروق احمد سلطان عضو النيابة العسكرية باستجواب ابرهيم البدراوى يونس المحامى ، وقد ووجه بالاتهام المنسوب إليه فقرر انه يمتنع عن الادلاء باقواله فى تحقيقات النيابة العسكرية ويطلب عرضه والتحقيق معه بمعرفة النيابة العامة المختصة كما يطلب اخطار نقابة المحامين لانتداب احد السادة المحامين لحضور التحقيق معه بصفته محاميا وان يكون حضور احد اعضاء مجلس نقابة المحامين لذلك . واصر على الامتناع على كافة الاسئلة الموجهة اليه .

وتساءل المحقق عن سبب امتناعه عن الاجابة رغم ان النيابة العسكرية هى المختصة بتحقيق الواقعة لصدور قرار من رئيس الجمهورية باحالة القضية اليها للتحقيق ، فرد ابراهيم البدراوى على ذلك بذكره ان هذا القرار مخالف للدستور الدائم الصادر سنة ١٩٧١ .

وبتاريخ ١٩٧٧/١١/٧ سئل ابراهيم عبد المعطى موسى سائق السيارة رقم ٨٢٧٥ اجرة القاهرة ، فقرر انه كا قادماً من شبرا الخيمه الساعة الثانية عشر ظهراً وعند مزلقان السكة الحديد استوقفه احد الاشخاص وطلب منه توصيله الى كوبرى الملك الصالح وكان معه كرتونه صغيره ، وبعد ان عدى

المزلقان قال له توديني المنصورة فوافق واتجه الى طريق المنصورة على ان يدفع له العداد رايح جاى فوافق وبعد ان تركا كشك المرور بحوالى ٣٠٠ متر استوقفه راكب آخر فطلب منه الاول ان يتوقف فقال له الثانى انا رايح المنصورة فركب معهما ، وبعد حوالى ٥٠٠ متر على الطريق طلب منه سائق عربيه ١٣١ فيات ملاكى وعربيه فلوكس وعربيه جيب وموتوسيكلات الوقوف فتوقف على جنب الطريق ، فنزل شخص منهم وطلب فتح الشنطه الخلفيه فقام بذلك فاخذ منها الكرتونه ، كما صاحب الشخصين اللذان ركبا معه وركب معاه احد الاشخاص الذين استوقفوه وقال له لا تخف احنا مباحث امن الدوله واصطحباه الى مبنى مباحث امن الدولة وقام احد الضباط بسؤاله إن كان يعرف الراكبين المذكورين فنفى ذلك فقال له خش عشان تشوف اللى انت كنت شايله وادخله احدى الغرف وفتح الكرتونه فوجد فيها ماكينة طباعة وورق وانبوبتين حبر وشرائط وبوسيهات .

كما سئل الرائد عبد الوهاب دكرورى الخطيب وهو الذى قام بتفتيش منزل ابراهيم البدراوى فقررانه اصطحب بعض الضباط لتفتيش هذا المنزل وانه وجد بحجرة الاعاشه كنبه ستوديو خشبيه وجد بداخلها درج سحرى عثر فيه على المضبوطات المذكوره بمحضره ، فسئل عن كيفيه اكتشافه للدرج السحرى ، فاجاب بأنه عند رفع المرتبة الموجودة بالكنبه تبين وجود درج حاول فتحه فوجده مغلقا فارسل احد معاونيه لاحضار نجار وفعلا حضر نجار وفتحه وكذلك فتح درج المكتب ووجد جميع المضبوطات داخل الكنبه ماعدا النقود التى وجدها بدرج المكتب .

الفرع الثالث

استجواب المتهمين بمعرفة النيابه العسكريه

(١) بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٣٠ استجوب على السعيد على زهران نجار موبليا بدمياط بمعرفة النيابة العسكرية بعد ان استمع الى اقوال مصدر مباحث

امن الدولة احمد طمان احمد الالفى من وقائع تخصه ، فقرر انه يرفض التحقيق بمعرفة النيابة العسكريه ، واضاف انه لا يعرف احمد طمان هذا من قبل ، وامتنع بعد ذلك عن الرد على ايه اسئلة ، فسئل عن تعليله لهذا الرفض ، فاجاب بأن احالة قضايا الرأى الى النيابة العسكرية يتنافى مع ابسط الحقوق الديمقراطيه المعترف بها فى البلاد المتحضرة .

(٢) كما قام عضو النيابة العسكرية بسوال جمعه عبدالحميد سلطان ميكانيكى نجار بدمياط ، سئل عن عضويته بحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، فقرر انه عضو بسكرتارية هذا الحزب لمحافظة دمياط ، كما قرر ان الكتب المضبوطه بمنزله تخصه ، وعندما سئل عن محمد عبد الرسول قرر انه يرفض التحقيق معه بمعرفة النيابة العسكريه ورفض الاجابة على اية اسئلة .

(٣) كما قام عضو النيابة العسكريه بسؤال محمد عبد الرسول عفيفى فواجهه بالتهمة المسندة إليه فرفض الاجابه ، وامتنع عن الادلاء باى بيانات خاصه باسمه وسنه وعمله ومحل اقامته . وفى اليوم التالى (١٩٧٧/١٠/٣١) اعاد المحقق سؤال محمد عبد الرسول عفيفى فأصر على رفضه الادلاء بأى اقوال امام النيابة العسكرية .

(٤) وبتاريخ ١٩٧٧/١١/١ قام النقيب يحيى حسن قاسم عضو النيابة العسكرية باستجواب عزت ماهر عبدالخالق الطالب بكلية الهندسة جامعة عين شمس الذى رفض التحقيق امام النيابة العسكرية كما رفض التوقيع على محضر التحقيق .

(٥) كما قام عضو النيابة العسكرية بسؤال محمد احمد الرملى الطالب بهندسة جامعة عين شمس الذى رفض التحقيق امام النيابة العسكريه كما رفض التوقيع على محضر التحقيق .

(٦) وبتاريخ ١٩٧٧/١١/٢ قام عضو النيابة العسكرية بسؤال حسناء عبدالعظيم عطيه الطالبة بكلية الهندسة جامعة عين شمس التى رفضت التحقيق امام النيابة العسكرية ، كما رفضت التوقيع على محضر التحقيق .

(٧) وبتاريخ ١٩٧٧/١١/٥ قام عضو النيابة العسكرية باستجواب فتحيه حسن السيد خليل الطالبة بكلية الطب جامعة الازهر التى رفضت الاجابة على اسئلة المحقق لرفضها التحقيق امام النيابة العسكرية ، كما رفضت التوقيع على محضر التحقيق .

وقد تلقى المدعى العام العسكرى خطاب مساعد وزير الداخليه لمباحث امن الدولة وجيزه ان مصلحة السجون قد اخطرت بأنه تم ضبط منشور محرر بخط اليد ومعنون بعبارة بيان صادر من المعتقلات السياسيات بسجن النساء بالقناطر بشأن زيارة السادات لاسرائيل وذلك يوم ١٩٧٧/١١/٢٦ وان هذا البيان ضبط اثناء محاولة المتهمة فتحيه حسن خليل المحبوسة على ذمة القضية تسليمه لاحد زائريها ، وجاء ايضا بالكتاب ان المنشور يتضمن تعريضاً بزيارة الرئيس الى القدس وتعريضاً بالنظام واتهامه بالخيانة والمطالبة باسقاطه ، واضاف الكتاب انه يتضح من هذا المنشور الخط السياسى العام الذى ينتهجه حزب العمال الشيوعى المصرى . وقد ارفق بهذا الكتاب هذا البيان المحرر بالمداد الاسود على ورقه متوسطة الحجم ومذيل بالمداد الازرق بعبارة نظر وتحرر البلاغ ٤٥٥ سجن النساء ١٩٧٧/١١/٢٦ وترفع للمصلحة .

وقد كلف المدعى العام العسكرى مباحث امن الدولة بموافاته بمذكرة وافيه وتفصيليه عن كيفية ضبط هذا المنشور وكيفية نسبته الى المتهمة فتحيه حسن خليل وموافاته بالبلاغ الذى تحرر عن واقعة ضبط هذا المنشور بمعرفة مصلحة السجون .

وبتاريخ ١٩٧٨/١/١٦ اثبت النقيب يحيى حسن قاسم عضو النيابة العسكريه ورود المحضر المحرر عن واقعه ضبط البيان الصادر عن المعتقلات السياسيات بسجن القناطر للنساء والمعنون بعنوان بشأن زيارة السادات لاسرائيل المنسوب صدوره الى المتهمة فتحيه حسن السيد خليل ، وقد وقع هذا المحضر من مدير سجن القناطر للنساء ووجيزه ارسال محضر يحمل رقم ادارى ١٠ سجن النساء ٧٧ المحرر عن ضبط بيان سياسى بحيازة المحبوسه

احتياطيا فتحيه حسن السيد خليل ومرفق بالكتاب مذكرة توضح كيفية ضبط هذا البيان موقع عليها من مأمور سجن النساء ومرفق بالكتاب ايضاً محضر عن واقعة الضبط محرر بمعرفة مارى رمزى من قوة سجن القناطر بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢٩ والمحضر يقع فى خمس صفحات من تلك التى تستخدم فى محاضر الشرطه وثابت به مضمون البيان واقوال العريفه صابرين نصار القائمة بالضبط والمتهمة فتحيه حسن خليل وثبت بهذا المحضران واقعة الضبط تمت يوم ١٩٧٧/١١/٢٧ بعد ان اشتبهت فى المتهمة المشرفة الادارية عند محاولتها الاتصال باحدى زائرات متهمة اخرى فى السجن وعند تفتيشها عثر معها على هذا البيان وبسؤال المتهمة فى هذا المحضر انكرت اتصالها بهذا البيان او ضبطه معها ورفضت التوقيع .

وكانت ادارة ابحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى قد ارسلت تقريرها المحرر فى ١٩٧٧/١٢/٢٤ الذى انتهى الى ان الخط المحرر به عبارات البيان الصادر عن المعتقلات السياسيات بسجن القناطر بشأن زيارة السادات لاسرائيل موضوع البحث يتفق مع خط النموذج الخطى لفتحيه حسن خليل المرسل الى الطب الشرعى للمضاهاة .

وقد اعيد سؤال فتحيه حسن خليل بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١ بمعرفة النيابة العسكرية عن هذه الواقعه فرفضت التحقيق لحين الفصل فى القضية المرفوعة امام القضاء الادارى رقم ١٤٩ لسنه ٣٢ قضائيه والمحجوزة للنطق بالحكم يوم ١٩٧٧/١٢/٢٧ ، ورفضت التوقيع على محضر التحقيق .

(٨) وبتاريخ ١٩٧٧/١١/٦ قام النقيب يحيى حسن قاسم عضو النيابه العسكرية بسؤال احمد محمد على عمر الذى ترك العمل بمجمع الالومنيوم ويعمل بالاعمال الحرة ، فواجهه بالاتهام المنسوب إليه فقرر انه كتب اقرارا بمباحث امن الدولة ونوقش فيه بالتفصيل امام نيابة امن الدولة العليا ، وذكر انه يعمل بمجمع الالومنيوم منذ عام ١٩٧٤ ، وفى نهاية شهر سبتمبر سنة ١٩٧٥ حصل اعتصام بالمصنع بزعامة احمد متولى حجى وكان هذا الحدث بداية

معرفته به اذ انه سأله عن معنى الاعتصام فذكر له حجى ان معناه عدم مغادرة العمال للمصنع حتى تجيبهم الادارة الى مطالبهم ، وقد تضامن مع العمال فى هذا الاعتصام عمال المسبك وعمال العنابر وان الاعتصام استمر حتى الثالثه صباحاً حين حضر المسئولين وفكوا الاعتصام .

واضاف احمد عمر انه قابل حسان هاشم بعد ذلك وطلب منه ان يقوم بتوعية العمال ليطالبوا بحقوقهم من اجور وحوافز والمطالب المادية الاخرى ، ثم طلب منه ان يزوره فى منزله واطلعه على مجلة الانتفاض ، ثم عرفه بمحمد ابو المكارم الذى كان يعطيه مجلة الانتفاض التى تبين له فى شهر ديسمبر سنة ١٩٧٦ انها تصدر عن حزب العمال الشيوعى المصرى ، وانه تقابل بعد ذلك مع محمد ابو المكارم وتناقش معه على اساس ان الشريعة الاسلاميه تنادى بالخير لكل البشرية فما سبب اللجوء الى ناس ملحدين فثار ابو المكارم ضده وشعر ان اسلوبه معادى له فقرر انهاء علاقته به وعاد الى منزله واحرق الاعداد السته من الانتفاض التى كانت لديه ، وامتنع عن مقابلتهم إلا مصادفة حتى وقعت حوادث ١٨ ، ١٩ يناير واعتقل خمسة من عمال المصنع هم : حسان هاشم ومحمد ابو المكارم وسيد احمد حفنى وعطيه قبيع وجابر محمود مبارك، واضاف احمد عمر انه حدث فى يوم ٢١ أو ٢٢ يناير ان تقابل مع احمد حجى فى المصنع الذى طلب منه مقابلتة فى النقابة ، وعندما ذهب إليه هناك اخذ يهاجمه وواجهه بشكه فى انه يتعاون مع المباحث ويعمل لحسابها وانه هو الذى ابلغ عن الخمسة الذين اعتقلوا فاحتج احمد عمر على هذا الاسلوب فاسترضاه حجى وقال له دى مجرد شكوك وتأسف له وطلب منه ان يقوم بزيارة زوجة سيد حفنى لطمأنتها وهكذا إنتهت علاقته بهذه المجموعة الى ان قبض عليه .

وسأله المحقق بعد ذلك عن الاقرار الذى حرره بالمباحث وهل صدر بمحض ارادته ام تحت اكراه ، فأجاب انه كتب بخطه ومن غير ضغط . وسئل ان كان حسان هاشم قد اعطاه الانتفاض لقراءتها وتداولها فى سرية فقرر ان

حسان لم يعطه اى عدد من اعداد الانتفاض وانما كان يقرأها فى بيته ، اما ابو المكارم فهو الذى اعطاه نشرات الانتفاض .

وسئل عن افكار واهداف هذا التنظيم ، فقال ان هذا التنظيم كان يدافع عن مكاسب العمال والمطالبه بحقوقهم بالاعتصام والتظاهر السلمى والاضراب عن العمل وفى حالة اعتداء السلطة عليهم يتصدوا لها .

تم ووجه بما ورد فى التسجيل الذى اجراه مصدر مباحث امن الدولة عزت دردير فى شهر سبتمبر سنه ١٩٧٧ والذى وردت به العديد من العبارات التى يستفاد منها انه ضمن التنظيم السرى الذى رمز له بحرف الشين وتعرض فيه للوحدة الوطنيه بين المسلمين والمسيحيين ، كما تعرض للتنظيم الذى وصفه بأنه تنظيم كبير ، كما تحدث عن الخبراء الروس وان المصنع لا يستطيع العمل بدونهم ، فبرر ذلك بأنه كان يحس ان عزت دردير على اتصال بمجموعة كبيرة منهم وكان دائما يقول له ان من يترك الخط النضالى يبقى خائن وانه كان يجاريه فى بعض كلامه .

واخيرا نفى اشتراكه فى هذا التنظيم وطلب ان ينقل من السجن الذى يوجد به بقية المتهمين لأنهم لو علموا بأنه اجاب على اسئلة المحقق لعمدوا الى ايذائه

(٩) كما قام النقيب يحيى حسن قاسم باستجواب احمد محمد متولى حجى امين عام نقابة شركة مصر للالومنيوم بنجع حمادى ، فواجهه بالاتهام المنسوب إليه وهو انضمامه لحزب العمال الشيوعى المصرى فرفض الاجابه وقرر انه يرفض التحقيق امام النيابة العسكريه ، كما عرض عليه المحضر المحرر بمعرفة المقدم عبد العزيز حسنى بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٢ والمثبت فيه ان لجنة العاملين بمجمع الالومنيوم بنجع حمادى قد قامت بجرد مقر النقابه بعد سحب الثقة من المتهم وتسليمها للسيد محمد محمد طاهر عبدالغنى ، وقد رفض احمد حجى مطالعة المحضر . كما ووجه بما قرره احمد محمد على عمر

بأنه (احمد حجى) واحمد ابو المكارم وحسان هاشم عثمان من اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى وانه كان يتولى تثقيفه كما التقى به بالنقابة بعد احداث يناير واتهمه واثنين آخرين بخيانة التنظيم ، فرفض التحقيق امام النيابة العسكرية . كما ووجه بتزعمه الاعتصامات داخل المصنع ، فرفض الاجابه .

فقام المحقق بمواجهة المتهم احمد محمد على عمر بالمتهم احمد متولى حجى فتعرف الاول على الثانى وقرر انه هو نفس الشخص الذى يعنيه فى كل اقواله وانه هو الذى اتهمه بخيانة التنظيم واصر المتهم على اقواله جملة وتفصيلاً ورفض احمد متولى حجى التعقيب على تلك المواجهة انطلاقاً من رفضه التحقيق امام النيابة العسكرية .

(١٠) كما قام عضو النيابة العسكريه باستجواب حسان هاشم عثمان العامل بمجمع الالومنيوم بنجع حمادى فواجهه بالتهمة المنسوبه إليه فرفض الاجابه لرفضه التحقيق امام النيابة العسكرية ورفض التعليق على ما جاء بتحريات مباحث امن الدولة وما جاء باقوال احمد محمد على عمر من انه عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى وانه كان يعرض عليه نشرات هذا الحزب ، كما رفض التعليق على ضبط الاصول الخطيه لنشرة الانتفاض السريه التى تصدر عن حزب العمال الشيوعى المصرى . ووجه بالمتهم احمد محمد على عمر الذى تعرف عليه وقرر ان اسمه حسان هاشم عثمان وانه هو الذى كان يعنيه فى الاقرار الخطى المحرر بيده وفى اقواله امام نيابة امن الدولة وامام المحقق العسكرى واصر على كل ما اسنده اليه جملة وتفصيلا واضاف انه هو الشخص الذى عرفه على محمد ابو المكارم وانه كان يعرض عليه نشرات الانتفاض ، ورفض حسان هاشم التعقيب على ما ورد على لسان احمد عمر لرفضه التحقيق اصلا بمعرفة النيابة العسكريه .

(١١) كما قام المحقق العسكرى بالتحقيق مع خالد محمد حسين حماد الطالب بكليه التربية بقنا والمنتظر التحويل لكلية الآداب بجامعة اسيوط ، وقد

ووجه بالاتهام المنسوب إليه وبالتحريات المقدمة من مباحث امن الدولة من انه عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى فرفض الاجابة لرفضه التحقيق بمعرفة النيابة العسكريه . كما ووجه بالاوراق التى تتضمن نداءات وشعارات تروج لفكر التنظيم والتى تبين من المضاهاة المبدئيه انها مدونة بخطه فرفض مطالعتها لرفضه التحقيق امام النيابة العسكريه .

(١٢) كما قام عضو النيابه العسكريه باستدعاء فراج عبد الرحيم سالم العينى الموظف ببنك التنمية فرع الاقصر وسئل عن علاقته بكل من احمد متولى حجى واحمد محمد عمر وخالد محمود حسين حماد وحسان هاشم عثمان فرفض الاجابه لرفضه التحقيق امام النيابه العسكرية ، فسأله المحقق عما ذكره من اقوال امام نيابة امن الدولة العليا من انه كان عضواً فى حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وانه استقال منه ، وسئل ان كان يسارى النزعة وعن سبب تقديم استقالته من هذا الحزب ، فرفض الاجابه لرفضه التحقيق امام النيابة العسكرية . فقام المحقق بسؤاله عن نشرات حزب العمال الشيوعى المصرى التى ضبطت فى منزله حال تفتيشه ، فرفض الاجابه لرفضه التحقيق بمعرفة النيابة العسكريه ، فووجه باتهامه بالاشتراك فى تنظيم شيوعى هو حزب العمال الشيوعى المصرى فرفض التعليق .

(١٣) وبتاريخ ١٩٧٧/١١/١٩ قام المقدم محمود متولى احمد عضو النيابة العسكرية باستجواب محمد محمد على الليثى الحاصل على دبلوم التلمذه الصناعيه شعبة الكهرباء والذى لا يعمل حالياً وسأله عن التهمة المنسوبه إليه وهى انضمامه الى تنظيم شيوعى هو حزب العمال الشيوعى المصرى فنفى ذلك مقرراً انه يرفض المثول والادلاء باقواله امام النيابة العسكرية بوصف ان القضاء العسكرى غير مختص بنظر هذا النوع من الجرائم بحسب ان ما هو منسوب اليه هو جريمة من جرائم الرأى ، وان هذا الحق قد كفله له الدستور اذ يجب استجوابه بمعرفة قاضيه الطبيعى وهو القاضى المدنى واحال فى الرد

على كافة الاسئلة التى وجهت إليه الى اقواله التى ادلى بها فى تحقيقات نيابة امن الدولة العليا . وعندما عرضت عليه هذه التحقيقات المؤرخه ١٩٧٧/٩/٢٨ وهل مازال مصراً على ما ورد بها فاجاب بانه مازال مصراً على موقفه احتجاجاً على قرار رئيس الجمهوريه بتحويل قضايا الرأى والفكر الى النيابة العسكريه وان هذا يتعارض مع ابسط حقوق الانسان فى النصف الثانى من القرن العشرين وما يتنافى مع ابسط مبادئ الديمقراطيه .

(١٤) كما قام المحقق المذكور بالتحقيق مع عبدالله محمد سليمان الطالب بكلية الزراعة جامعة المنيا وواجهه بالاتهام المنسوب إليه وهو انضمامه الى منظمة سريه شيوعيه هى حزب العمال الشيوعى المصرى ، فقرر انه سئل عن هذا الامر بمعرفة نيابة امن الدولة العليا وهى النيابة المختصة باستجوابه ولا يدرى ما سبب اعادة سؤاله ثانية امام النيابة العسكريه . ورفض الاجابه على اى سؤال يوجه إليه كما رفض التوقيع على محضر التحقيق .

(١٥) وبتاريخ ١٩٧٧/١١/١٣ قام رئيس النيابة العسكرية العقيد حسين عبد القادر حسن بالتحقيق مع صلاح السيد عبد الرحيم محمود الطالب بكلية الطب جامعة اسيوط وسأله عن التهمة المسندة إليه وهى انضمامه لتنظيم الحزب الشيوعى المصرى فقرر انه سبق التحقيق معه بمعرفة نيابة امن الدولة العليا وقد ذكر امامهما جميع اقواله ، بالاضافه الى انه يحتج على صدور قرار رئيس الجمهورية باحالة هذه القضية الى القضاء العسكرى ولذلك فهو يرفض التحقيق امام النيابة العسكريه . ووجه بما جاء بتحريات مباحث امن الدولة من انه امكن ضبط بعض التحليلات السياسيه ومنها التحليل السياسى حول منهج تحليل التاريخ الطبقى منها اربع صفحات بخطه وكذلك تحليل آخر معنون بالبرجوازيه العربيه وطريق الخيانه وانه ثبت من المضاهاة انها محررة بخطه ، فرفض التعليق لرفضه التحقيق امام النيابة العسكريه ، كما رفض التعليق على ما جاء باقوال العقيد امين محمود اسماعيل من انه عضو لجنه منطقة اسيوط بالحزب الشيوعى المصرى .

الفصل الثالث

واقعة الهتافات المعادية

بتاريخ ١٩٧٧/١١/٥ اثبت العميد عز الدين حسن رياض مساعد المدعى العام العسكرى بمحضر التحقيقات ، ان المدعى العام العسكرى قد كلفه بتقصى بعض أصوات هتافات تصدر من فناء مبنى الادارى وتنامى الى سمعه البعض منها اثناء وجوده فى مكتبه بادارة المدعى العام العسكرى ، وباجراء التقصى المطلوب تبين انها صادرة من المتهمين فى القضية رقم ٧٧/٩ امن دولة عسكرية عليا عند حضورهم الى مقر الادارة بناء على سابق تحديد السادة رؤساء واعضاء النيابة لجلسة اليوم لسماع اقوالهم ، وقد قام باستدعاء الضابط المرافق لقوة الحراسة على المذكورين وسأله شفاهة عن مصدر تلك الهتافات فنسبها الى المتهمين الذين يرافقهم وانها تكررت معهم طوال الطريق من سجن الاستئناف بالعربة المخصصة للانتقال فقد اخذ المتهمون يرددون هتافات بعضها يتعلق بتحبيذ النشاط الشيوعى وبعضها موجه الى رئيس الجمهوريه وانهم كرروا هذه الهتافات فى الطريق لاسيما فى اماكن التجمع السكانى ، كما بدرت منهم عند وصولهم الى مقر ادارة المدعى العام العسكرى وداخل اسوارها نفس الهتافات .

وبتاريخ ١٩٧٧/١١/٦ قدم ضابط الشرطة المدنيه المرافق للمتهمين تقريرا يتضمن صدور هتافات من المتهمين معادية لنظم الحكم السياسية والاجتماعيه وذلك خلال الطرقات اثناء القدوم من سجن الاستئناف الى مقر ادارة المدعى العام العسكرى .

وقد قرر مساعد المدعى العام العسكرى ندب الرائد صلاح الدين زيدان طه لتحقيق الوقائع التى وردت فى المذكرة التى تقدم بها الملازم عاطف عبد المسيح غبور من قسم مصر الجديدة بتاريخ ١٩٧٧/١١/٥ التى نسبت الى كل من محمد محمد فرغلى عبد الرحمن وسيد محمد عبد البارى وفهمى عبدالمعطى النكلاوى وصابر محمد محمد بركات ، كما ندبه ايضا للتحقيق فى الواقعة الثانيه التى وقعت بتاريخ ١٩٧٧/١١/٦ والتى نسبت الى كل من احمد متولى حجى ، احمد محمد على عمر ، خالد محمود حسن ، فرج عبد الرحيم صالح ، وحسان هاشم عثمان .

وقد قام الرائد صلاح الدين زيدان طه باجراء التحقيق فى الواقعة الاولى فاثبت فى صدر محضر بعض هذه الهتافات وهى يا سادات يا اكبر هتلر حكم النازى جنبك يصغر ، ياحكمنا بالمباحث كل الشعب بظلمك حاسس ، الدجوى مات طلع لينا السادات ، لا محاكم عسكريه ، عاش الشعب العامل ، عاش كفاح الشعب العامل .

وقد استمع المحقق الى اقوال عاطف عبد المسيح غبور زكى من قسم مصر الجديدة الذى قرر انه عين لحراسة المتهمين محمد فرغلى وسيد محمد عبد البارى وفهمى عبد المعطى صابر يوم ١٩٧٧/١١/٥ الساعة العاشرة والنصف صباحا وكان معه عريف شرطه ابراهيم احمد دسوقى وعريف على عبد الغفار عوض الله وجابر عمر خطاب وامين شرطه سعيد غريب احمد وهم من رجال الشرطة المدنيه . وبمجرد خروج المتهمين من باب سجن الاستئناف بدأ المتهمين يرددون هتافاتهم ومن داخل العربيه فى تقاطع الشوارع واشارات المرور وقرب التجمع السكانى ، وكان ترديدهم لهذا الهتافات بصورة جماعية وهى هتافات معادية لرئيس الجمهوريه ولنظام الحكم ، واضاف الشاهد انه نصح المتهمين بالامتناع عن تلك الهتافات إلا انهم لم يمتثلوا ، واستمروا فى

ترديدها امام مبنى ادارة المدعى العام العسكرى وفى الفناء الخارجى لهذا المبنى .

ثم قام المحقق بسؤال امين الشرطه سعيد غريب احمد الذى قرر انه عين خدمة نجده يوم ٧٧/١١/٥ لاحضار المتهمين الى مقر المدعى العام العسكرى وكان عددهم اربعة واصطحبهم بسيارته من سجن الاستئناف حتى ادارة المدعى العام العسكرى وكانوا طوال الطريق يرددون هتافات بصوت عالى ومرتفع ومعاديه للسيد رئيس الجمهوريه ونظام الحكم .

كما استمع المحقق الى اقوال العريف ابراهيم احمد الدسوقى الذى كان من افراد قوة الحراسة على المتهمين محمد فرغلى وسيد عبد البارى وآخرين يوم ٧٧/١١/٥ وذلك من سجن الاستئناف حتى ادارة المدعى العام العسكرى وكانوا طوال الطريق يرددون هتافات معاديه مثل ياسادات يا اكبر هتلر حكم النازى جنبك يصغر ، الدجوى مات طلع لينا السادات ، كما سئل العريف على عبد الغفار عوض الذى كان معينا وفق افراد الحراسة على المتهمين فذكر انهم كانوا يهتفون بهتافات معادية لرئيس الجمهورية وتهدف الى سقوط الحكم وكانوا يرددون هذه الهتافات بصوت مرتفع وبشكل اغانى مرتله ، وان الهتافات بدأت من داخل السجن واستمروا يرددونها فى الشارع قبل ركوبهم العربيه واثناء ركوبهم وامام مبنى ادارة المدعى العام اعسكرى .

ثم قام المحقق بسؤال المتهمين ، فسأل محمد فرغلى عبد الرحمن طالب ثانوى وواجهه بالتهمة المنسوبة إليه فرفض الاجابة لحين حضر محامى معه التحقيق فسئل عن اسم المحامى الذى يطلبه للحضور معه فقال نبيل الهلالى ، كما طالب بتحويل التحقيق والقضيه الى النيابة المدنيه ورفض التوقيع على محضر التحقيق كما استدعى المحقق سيد محمد عبد البارى واحاطه شفاهه بالتهمة المسندة إليه فرفض التعامل والاجابة امام القضاء العسكرى ، فووجه

بأنه متهم باهانه رئيس الجمهوريه وبترديد هتافات معاديه لنظام الحكم وتدعو لإثارة الفتن فرفض الاجابه كما رفض التوقيع على محضر التحقيق .

ثم استدعى المحقق فهمي عبد المعطى النكلاوى رئيس قسم بشركة اسكو وواجهه بالاتهام فانكر التهمة وامتنع عن الاجابة ورفض التوقيع على محضر التحقيق .

ثم استدعى المحقق صابر محمد محمد بركات رسام هندسى بشركه مصانع الدلتا للصلب وواجهه بالتهمة المنسوبة إليه وبعقوبتها فاجاب بالرفض والامتناع عن الادلاء بأى اقوال امام النيابة العسكرية .

وبتاريخ ١٩٧٧/١١/٦ قام عضو النيابة العسكرية بالتحقيق فيما ورد بالتقرير المقدم من الملازم سامح الوكيل قائد حراسة المتهمين احمد متولى حجى وفراج عبد الرحيم سالم واحمد محمد على عمر وخالد محمود حسن ، وتبين من الاطلاع على هذا التقرير أنه يتلخص فى ان الملازم سامح الوكيل عين قائداً لجماعة حراسة المتهمين المذكورين لنقلهم من سجن طره وسجن الاستئناف الى مبنى المدعى العام العسكرى ، وقد جاء فى تقريره ان هؤلاء المتهمين دأبوا على ترديد هتافات تثير البلبه والفتنه بين افراد الشعب منذ خروجهم من السجن حتى وصولهم مبنى ادارة المدعى وانه قد لاحظ ازدياد هتافات المتهمين وان تلك الهتافات تدور حول سقوط نظام الحكم ، كما تضمن تقرير الملازم سامح العبارات التى كان يرددها المتهمون وهى قلنا الدجوى مات طلع لينا انور السادات ، يا سادات اتلم اتلم قلب الشعب بينزف دم ، لا لا للمحاكمات العسكرية ، قل للنايم فى عابدين الشعب بايت جعانين .

وقد قام المحقق بسؤال الملازم سامح عبد الحليم الوكيل من قوة قسم روض الفرج فقرر انه عين لحراسة المتهمين احمد متولى حجى وفراج عبد الرحيم صالح واحمد محمد على عمر وخالد محمود حسن وحسان هاشم

عثمان صباح يوم ٧٧/١١/٦ وانه استلم احمد حجى من سجن طره والباقى من سجن الاستئناف حوالى الساعة الثامنه والنصف صباحاً وكانوا يرددون هتافات معادية لنظام الحكم ومهينة لرئيس الجمهوريه بقولهم قلنا الدجوى مات طلع لينا الســادات ، يا ســادات اتلم قلب الشـعب بينزف دم ، قل للنايم فى عـابدين الشـعب بايت جـعانين ، وكانوا يرددون هذه الهتـافات بصـورة جمـاعيـة وعلانيـه وبصـوت مرتفع . وسئل الضـابط عن افراد الحراسـة الذين كانوا مـعه لحراسـة المتـهمين ، فأجاب بانهم رقيب اول متياس سلوانى ورقيب مـاهر مـهنى وعريف محمد عبد الحميد يحيى ، وكانوا يجلسون بجوار المتهمين فى العربيه .

ثم اسـتـدعى المحقق مـتـياس سلوانى الذى قـرر انه كـان مـعينا لحـراسـة المتهمين احمد متولى حجى وفراج عبد الرحيم واحمد محمد عمر وخالد محمود حسن وكان معه مـاهر مـهنى وعريف مـحمد عبد الحميد يحيى وقـائد مـجموعة الحراسه الملازم سـامح الوكيل لنقل المتهمين الى ادارة المدعى العسكرى ، وافاد ان المتـهـمين بدأوا من داخل سـجن الاسـتـئناف واثناء ركـوبهم العـربيـه وخـارج السجن يرددون هتـافات معاديه لنظام الحكم واستمروا يرددونها طوال الطريق وهى قلنا الدجوى مـات طلع انور الســادات ، يا ســادات اتلم اتلم قلب الشـعب بينزف دم والفاظ أخرى معادية وكانوا يرددون الهتافات لما يلاقوا جمهور كثير وكانوا يرددون هذه الهتـافات مع بعض جماعة وبصوت مرتفع على مسمع من الجمـهور خاصة وان السيارة مكشوفه ، وكان الجمهور يتجمع حول العربه عند سماعه هذه الهتافات فى التقاطعات والاشارات .

ثم اسـتمـع المحقق الى اقوال الشرطى مـاهر مهنى ابو العلا الذى قرر ان المتـهـمين المذكـورين كـانوا يرددون هتـافـات مـعـادية لنظام الحكم ويهـينوا رئيس الجمهوريه ، وكانوا يرددون هذه الهتافات بصورة جماعية وبصوت واحد مرتفع.

وفى يوم ١٩٧٧/١١/٧ قام المحقق بسؤال احمد محمد على عمر الذى

قرر انه لم يحدث منه اى هتافات لأنه يرفض اسلوب التعامل مع الاحزاب وانه غير مسئول عن وجود اشخاص معه فى العربيه كانوا بيهتفوا ، وعندما سئل عن اسماء هؤلاء الاشخاص الذين كانوا معه قال حسان هاشم عثمان واحمد متولى حجى وفراج عبد الرحيم سالم وخالد محمد حسن حماد ، وانهم كانوا يرددون شعارات معاديه لشخص رئيس الجمهورية كما ضغطوا عليه ليجاريهم فى الهتافات إلا انه رفض ، فسئل من كان مع المتهمين الذين ذكرهم فى العربة، فقال انا كنت معاهم فى العربة يوم ٧٧/١١/٦ وكذلك النهارده ١١/٧ وهتفوا امبارح كما هتفوا اليوم وان الهتافات كانت العمال قالوها بثبات يسقط حكمك يا سادات ، يا سادات يا سادات حكم النازى جنبك يصغر ، لا للفاشيه لا للمحاكم العسكرية . وسئل عن من المتهمين يتزعم الهتافات ، فقال كان واحد بيهتف والباقى يردد ويتناوبون الدور ، وكانوا يرددون الهتافات بصوت عالى ، ونفى ما ذكرته قوة الحراسة من انه شارك بقية المتهمين فيما اقترفوه من هتافات وانه لم يذكر معهم بعد ان ضغطوا عليه غير نشيد بلادى بلادى وهو نشيد غير معادى.

ثم استدعى المحقق حسان هاشم عثمان وسأله عن التهمة الموجهة إليه فانكرها رفض الاجابة على اى سؤال .

وكذلك الحال بالنسبة لفراج عبد الرحيم سالم وخالد محمود حسن حماد.

وفى يوم ١٩٧٧/١١/١٦ قام المحقق بسؤال الجندى رمضان عباس عبدالغفار من قوة مكتب امن ادارة المدعى العام العسكرى الذى افاد انه كان معيناً خدمه على بوابه امن ادارة المدعى العام العسكرى يوم ٧٧/١١/٥ وان المتهمين فى قضية التنظيم الشيوعى كانوا يهتفون هتافات معادية ضد رئيس الجمهوريه امام مبنى الادارة فور نزولهم من العربه وكذلك بداخل مبنى الادارة وكان عددهم خمسة افراد ولا يعرف اسماءهم ولكن يعرفهم شكلاً .

وفى يوم ١٩٧٧/١١/١٧ استمع المحقق الى اقوال الجندى محروس كامل

محمود من قوة مكتب امن ادارة المدعى العام العسكرى ، فذكر أنه كان على بوابة مبنى الادارة وانه يمكنه التعرف على المتهمين .

وبتاريخ ١٩٧٧/١٢/٣ تلقى العميد عز الدين حسن رياض مساعد المدعى العام العسكرى مذكرة من الملازم اول عادل حنا بطرس من قسم شبرا تتضمن انه كان معينا من قبل مديرية امن القاهرة لتوصيل عشرة متهمين فى القضية ٧٧/٩ امن دولة عسكريه عليا وهم احمد محمد الليثى ، ومحمد محمد مصطفى، واحمد ماهر انيس ، وعبدالله محمد سليمان ، وعبد الفتاح ابراهيم عيد ، وسيد محمد عبد البارى وصابر محمد بركات ، وفتحى النكلاوى ، ومحمد فرغلى عبدالرحمن ، وابراهيم بدراوى وذلك لعرضهم على النيابة العسكريه للنظر فى اوامر حبسهم احتياطياً ، وقد صدرت من المذكورين هتافات اثناء توصيل المتهمين الى مقر ادارة المدعى العام العسكرى تتضمن عبارات تحرض على الاضراب وتصف رئيس الجمهورية بانه هتلر وانهم شيوعيون حتى الموت وعبارات اخرى مما ادى الى تجمهر المدنيين حول السيارة التى تقلهم .

وفى يوم ١٩٧٧/١٢/٣ قام مساعد المدعى العام العسكرى بانتداب الملازم اول عادل محمود المرسى لتحقيق ما ورد فى هذا البلاغ .

وفى الساعة الثالثه والنصف بعد ظهر هذا اليوم شرع الملازم اول عادل محمود المرسى فى تحقيق الواقعه التى تضمنها البلاغ المقدم من الملازم اول عادل حنا بطرس من قسم شبرا والذى تضمن قيام المتهمين بالقاء هتافات على طول الطريق باصوات مرتفعه ومنها : يا سادات يا اكبر هتلر يوم فى كنيسه ويوم فى الازهر ، دولة اختلاسات ودعاره فى كل حته وكل حاره ، راح نقولها بأعلى صوت شيوعيين حتى الموت ، الاضراب الاضراب هو الرد على الارهاب ، احنا حانقولها بثبات يسقط حكمك يا سادات ، وكانت هذه الهتافات امام مبنى المدعى العام العسكرى .

كما تقدم الى المحقق العريف احمد ابو بكر احمد من قوة ادارة المدعى

العام العسكرى ببلاغ تضمن انه اثناء وجوده بمقر الادارة واثناء حضور العربة المقلة للمتهمين فى القضية رقم ١٩٧٧/٩ امن دولة عسكرية عليا سمع من المتهمين بعض الهتافات ضد الحكم القائم مثل لا لا للفاشيه لا للمحاكم العسكريه ، يا سادات انت ومخلوف ارهابكم اصبح مكشوف ، يا سادات يا اكبر هتلر يوم فى كنيسة ويوم فى الازهر ، دولة اختلاسات ودعاره فى كل حته وكل حاره وبعض الهتافات الاخرى المماثله للهتافات السابقه ، وكان جميع المتهمين يرددون هذه الهتافات بصوت عالى ، واضاف ان احد المتهمين كان يتزعم باقى المتهمين وهو قصير القامه ويرتدى نظاره طبيه وبدله رمادية اللون وكان يهتف بصوت عالى وباقى المتهمين يرددون وراءه .

وقد قام المحقق بسؤال الملازم اول عادل حنا بطرس من قوة شرطة شبرا الذى اضاف الى ما ورد بمذكرته التى قدمها الى مساعد المدعى العسكرى ان الذين كانوا يقودون هذه الهتافات هم : السيد محمد عبد الهادى ، وصابر محمد محمد بركات ، ومحمد على الليثى ، ومحمد فرغلى وان باقى المتهمين كانوا يرددون ما يقولونه .

واوضح الشاهد انه كان يجلس بجوار سائق العربه اثناء ترديدهم لهذه الهتافات . وانه عند سماعه هذه الهتافات نظر الى الخلف فوجد هؤلاء الاربعه متسلقين العربة من اعلى ويرددون الهتافات المذكورة ، كما انه رآهم عندما نزل من العربة امام مبنى المدعى العام العسكرى اما بقية المتهمين فكانوا يرددون ذات الهتافات وراءهم .

وعندما سئل الشاهد عن افراد القوه التى كانت تصاحبه ذكر انهم : العريف مختار محمد سلام والعريف فتحى غريب الدسوقى والرقيب محمد عطيه محمد على والعريف خليل طلبه الدباسطى والعريف عبد العزيز حسن عابدين والعريف احمد عثمان الصعيدى .

وقد سئل مختار محمد سلام من قوة ترحيلات القاهرة فقرر انه سمع

هتافات معاديه وان المتهمين كانوا بيشتموا فى رئيس الجمهوريه .

كما ذكر فتحى غريب الدسوقى ان الذين كانوا يرددون الهتافات واحد لابس نضاره وواحد لابس فانله خضراء وكانوا يهتفون ارفع ارفع فى الاسعار واملى سجونك بالاحرار ، ويا حابسنا بالمباحث الشعب بظلمك حاسس .
واضاف الشاهد ان الشخص المدعو محمد كان يتسلق فوق العربيه فقال له انزل من على ظهر العربيه فقال ابعد عنى احسن اخرق عينك فابلغ الضابط بذلك .

كما سئل عبد العزيز حسن عابدين من قوة قسم الترحيلات الذى قرر ان المتهمين كانوا يهتفوا العشرة مع بعض ومن ضمن هتافاتهم دم اخواتنا مش قربان للعملاء والامريكان .

وقرر احمد محمد عثمان الصعيدى من قوة شرطة المرافق ان الهتافات كانت معاديه مثل انور باع سينا لليهود والامريكان .

وذكر خليل طلبه الدياسطى من قوة قسم الترحيلات ان المتهمين كانوا يهتفون وبعضهم كانوا واقفين على مقاعد العربيه وكان فيه اثنين قاعدين والباقى يهتفون ضد رئيس الجمهوريه .

كما قام المحقق بسؤال احمد بكر احمد العريف مجند من قوة ادارة المدعى العام العسكرى الذى قرر انه سمع المتهمين الذين كانوا فى العربيه يهتفون هتافات معادية مثلاً لا لا للفاشيه لا محاكم عسكريه ، وياسادات يا مخلوف ارهابكم اصبح مكشوف وان احد المتهمين كان واقف يهتف وكان لابس نضاره ويرتدى بدله رمادية اللون وقصير القامه والباقين كانوا يرددون وراه الهتافات . واضاف ان جميع افراد الامن بالادارة وهم الجندى رمضان عباس وافراد الخدمة وكل افراد الادارة سمعوا هذه الهتافات .

وعقب ذلك قام المحقق بمواجهة احمد محمد الليثى بما شهد به الملازم

اول عادل حنا بوليس وافراد الحرس المصاحب له ووجه إليه تهمة اهانة رئيس الجمهوريه عن طريق الجهر والصياح فامتنع عن الاجابة امام النيابة العسكريه .

كما قام بسؤال عبد الله محمد سليمان ومواجهته بشهادة الشهود من انه قام بترديد هتافات معادية لنظام الحكم ، فرفض الاجابه اذ أنه يرفض التحقيق والمثول امام النيابة العسكريه اذ ان هذا ضد ابسط الحقوق الديمقراطية .

ثم سئل صابر محمد بركات ووجه بما شهد به قائد الحرس والقوة المصاحبة له فرفض الرد ، فووجه بتهمة ترديد الهتافات المعادية لنظام الحكم بغرض اثارة الفتن والجهر والصياح بالهتافات المهينة لرئيس الجمهورية فامتنع عن الاجابة .

وكذلك الحال بالنسبة لكل من المتهمين سيد محمد عبد الهادى وفهمى عبدالمعطى النكلاوى وابراهيم بدراوى ومحد فرغلى عبد الرحمن واحمد ماهر انيس ، فقد رفضوا جميعا الاجابة على اى سؤال فى هذا الخصوص .

وسئل محمد محمد مصطفى فنفى قيامه بالمشاركة فى اى هتاف ، ورفض الادلاء بأى اقوال خاصة باشخاص آخرين وقال انا راجل قاعد معاهم فى السجن واخشى الضرر على نفسى وانا كنت اسمع اصلوات لكن ماعنديش قدرة على تفسيرها أو تحديد مصدرها اذ انى كنت راكب العربيه ووجهى للشارع ولا استطيع تحديد من كان يصدر هذه الاصوات وكان معايا فى الكلبش المتهم فتحى عيد وباقى الحرس كانوا جوه العربيه ووجه بما ذكره ضابط الحرس من انه شارك فى هذه الهتافات فنفى ذلك واستشهد بالعسكرى فتحى عيد والحرس الآخر الذين كانوا معه .

وقد قام المحقق باستدعاء فتحى غريب الدسوقى وخليل طلبه الدياسطى

وبمواجهتهم بالمتهم وباطلاعهم على ما قرره من انه لم يشترك مع باقى المتهمين فى الهاتف قرر الشاهدان بأن المتهم الماثل والآخر الذى كان فى نفس القيد الحديدى لم يشتركا مع باقى المتهمين ولم يصدر منهما أيه هتافات وانهما التزما فى مكانهما بالسيارة ولم يشتركا مع الآخرين فى ترديد أيه هتافات ، وهنا قرر المتهم ان الذى كان معه بالقيد الحديدى هو المتهم عبدالفتاح عيد .

وسئل عبد الفتاح ابراهيم على عيد ووجه بالاتهام فانكره واستشهد بالحرس الذى كان يرافقه ، فسئل عن الهتافات التى سمعها فقال انا سمعت الهوسه والدوشه لكن مقدرش اميز كانوا بيقولوا ايه سوى انهم كانوا بيقولوا المحكمة العسكريه ولا محاكم عسكريه وما سمعتش حاجه غير كده ، فسئل ان كان يستطيع تحديد دور واحد منهم فقال كلهم كانوا بيهتفوا مع بعض وكان وجهى للخارج العربه وانا سمعت شاويش من الحرس بيقول لهم انزلوا .

وقد قام المحقق باستدعاء العريف فتحى غريب دسوقى الذى قرر ان المتهم عبد الخالق ابراهيم عيد لم يشترك مع المتهمين فى ترديد الهتافات .

كما اثبت رئيس النيابة العسكريه حسين عبد القادر حسن بمحضره المؤرخ ١٩٧٧/١٢/٣١ تسلمه تقريراً رفع إليه من الملازم اول عادل لبيب عبدالله من قوة قسم الموسكى الذى كان معيناً لاحضار المتهمين عبدالخالق محمد عبدالمنعم ونور الدين سيد محمد ، صلاح السيد عبد الرحيم المحبوسين احتياطياً على ذمة القضية رقم ٧٧/٩ امن دولة عسكريه عليا للنظر فى تجديد حبسهم احتياطياً ومدون به ان هؤلاء المتهمين قاموا بالهتاف بالفاظ معادية للسياسة التى ينتهجها القائمين على السلطة فى البلاد وذلك عن طريق قيام احدهم بالهتاف ويردد الباقى خلفه بالهتاف منها عاش كفاح الشعب المصرى ،

عاش كفاح الطبقة العاملة ، انور يركب هليوكبتر والقيسونى يغلى السكر ، زود زود فى الاسعار واملى سجونك بالثوار ، ياللى قتلت الحريات ياللى فتحت المعتقلات ، دم اخوانا فى التراب هوه وايدن بقوا احباب ، قتلوا اخوانا جيل ورا جيل والسادات راح اسرائيل . وقد ادت هذه الهتافات الى تجمهر المواطنين بالطريق العام .

وبتاريخ ١٩٧٧/٢/١٨ اصدر العميد عز الدين رياض مساعد المدعى العام العسكرى ما يلى :

حيث كنا قد اصدرنا قرارنا بالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية على كل من محمد فرغلى عبد الرحمن ، واحمد ماهر انيس ايوب ، وفهمى عبد الحفيظ النكلاوى ، وسيد محمد عبد البارى ، وصابر محمد محمد بركات وذلك بالنسبة للجرائم المنصوص عليها فى المواد ٩٨ (أ) ، ٩٨ (ب) مكرر ، ٩٨ هـ عقوبات فى القضية رقم ٩ لسنة ١٩٧٧ امن دولة عسكريه عليا .

نأمر باحالة المتهمين سالفى الذكر الى نيابة امن الدولة العليا للاختصاص، وتنسخ صورة من التحقيقات الواردة بهذه الاوراق وكذا التحقيقات التى اجريت بتاريخ ١٩٧٧/١١/٥ بشأن وقائع الهتاف التى صدرت من هؤلاء المتهمين ، وترسل صورة التحقيقات الى نيابة امن الدولة العليا للاختصاص .

الفصل الرابع

واقعة اضراب المتهمين عن الطعام

بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٣ أثبت العميد عز الدين حسن رياض مساعد المدعى العام العسكرى فى محضره ان النقيب سيد نصر ابراهيم عضو النيابة العسكريه قد اتصل به تليفونياً اثناء وجوده بمنزله مساء يوم ١٩٧٧/١٢/١ واخطره بورود كتاب من ليمان طره بنفس التاريخ يتضمن بعض طلبات تقدم بها المتهمون فى القضية رقم ٧٧/٩ امن دولة عسكرياً عليا وبها التماسات قدمت الى السيد النائب العام تتضمن اضراب هؤلاء المتهمين عن الطعام حتى تنفذ مطالبهم وانه قد اصدر قراره شفوياً الى السيد عضو النيابه بندب احد ضباط الليمان لاسداء النصح للمضربين عن الطعام وكذا ندب طبيب السجن لتوقيع الكشف الطبى على المضربين وتغذيتهم صناعياً إذا لزم الامر وانه سوف يتم ندب احد اعضاء النيابة العسكرية للانتقال الى السجن .

وقد اثبت مساعد المدعى العام العسكرى انه قد عرض عليه ساعة افتتاح هذا المحضر ، المحضر الذى دونه النقيب سيد نصر ابراهيم بتاريخ ٧٧/١٢/١ وقد اثبت به ورود كتاب ليمان طره المؤرخ ٧٧/١٢/١ ومرفق به ١٥ طلباً من المتهمين فى القضية ٧٧/٩ امن دولة عسكرية عليا وانهم مضربون عن الطعام من يوم ١٩٧٧/١١/٢٧ فى اوقات مختلفه .

واضاف محرر المحضر انه باطلاعه على الطلبات المرفقه وجدها تتضمن بعض المطالب هى إنهاء وجودهم فى عنبر تأديب والسماح بالكتب الثقافيه والصحف والمجلات وتوفير الرعاية الطبيه والغذاء ووسائل لنظافة والسماح بالطوابير الرياضيه والسماح للطلبة بالاستذكار والسماح بالزيارة للاهل والمحامين وان تتم محاكمتهم امام القضاء المدنى .

كما اطلع محرر المحضر على كتاب مدير منطقة طره المؤرخ ١٩٧٧/١٢/١ ويتضمن ارفاق محاضر خاصة بالمتهمين المضربين عن الطعام بليمان طره وهم جوده سعيد الديب وآخرين ، واضاف انه باطلاعه على المرفقات الفاها عبارة عن محضر محرر بمعرفة المقدم فاروق الشافعى بليمان طره مورخ ١٩٧٧/١٢/١ ومرفق بالمحضر خمس ورقات الاولى مقدمة من فهمى عبدالمعطى النكلاوى بأنه يضرب عن الطعام اعتباراً من ١٩٧٧/١١/٣٠ والثانيه مقدمه من نبيل عطيه عتريس رضوان بنفس الخصوص والثالثة مقدمه من جوده سعيد الديب تتضمن نفس الاجراء ، ثم ورقه بالكشف الطبى على جوده سعيد الديب واخرى بالكشف الطبى على فهمى عبد المعطى النكلاوى .

كما اطلع محرر المحضر على كتاب مدير منطقة ليمان طره المؤرخ ١٩٧٧/١٢/١ مرفقاً به المحاضر الخاصة بالمتهمين المضربين على الطعام بليمان طره ومرفق بالكتاب المذكور ملحق المحضر رقم ٧٧١٨ ادارى المعادى لسنة ١٩٧٧ والمؤرخ ١٩٧٧/١١/٢٨ وملحق المحضر رقم ٧٧١٩ ادارى قسم المعادى لسنه ١٩٧٧ المؤرخ ١٩٧٧/١١/٢٨ .

وفى نهاية المحضر قرر مساعد المدعى العم العسكرى ما يلى:

١- ضم كافة المحاضر الى التحقيق الخاص بالقضية رقم ٧٧/٩ امن دوله عسكريه عليا .

٢- ندب الرائد فاروق سلطان والنقيب يحيى قاسم عضوى النيابة العسكريه للانتقال الى سجن طره والاطلاع على شكاوى المحبوسين احتياطياً على ذمة القضيه فى السجن المذكور وعمل محضر بما يتم وعرضه عليه فوراً .

وبتاريخ ١٩٧٧/١٢/٤ انتقل الرائد فاروق احمد سلطان عضو النيابة العسكرية الى سجن ليمان طره للاطلاع على شكاوى المحبوسين بالسجن المذكور على ذمة القضية رقم ٧٧/٩ امن دولة عسكرية عليا وعمل محضر بما يتم ، وتقابل مع المقدم محمد صفوت قائد ثان السجن وشرع فى التحقيق

واختص بسماع اقوال المتهمين : جوده سعيد الديب ، وعلى السيد زهران ، ومحمد عبد الرسول عفيفى ، ومحمد فرغلى عبد الرحمن ، وابو الحسن عبدالحميد سلام ، واحمد محمد الليثى ، اما باقى المتهمين فقد اختص بسؤالهم النقيب يحيى قاسم

سئل جوده سعيد الديب فذكر أن اسباب اضرابه عن الطعام الاحتجاج على تدخل النيابة العسكريه فى هذه القضية ومطالبته بحضور محامين معه وهما الاستاذين خليل عبد الكريم وزكى مراد ، بالاضافة الى انه يطلب نقله من هذا السجن اذ انه موضوع فى زنازين التأديب والى ان يتم نقله يطلب السماح له بالاطلاع على الكتب والمطبوعات المتداوله فى مصر وسماع اجهزة الراديو والتليفزيون وغير ذلك من وسائل الاعلام ، كما طلب من المحقق معاينة الزنازين الموجودين بها .

وسئل عن تاريخ ايداعه بسجن ليمان طره فأجاب يوم ١٩٧٧/١١/٩ ، فسئل هل سبق التقدم بطلبات لمقابلة محامى ولم يجاب طلبه ، فاجاب نعم تقدمت بطلب لادارة السجن ولم يحضر لى احد ، فطلب منه المحقق العدول عن الاضراب عن الطعام وانه سيتم تنفيذ الطلبات طبقاً لما تقضى به لائحة السجون بشأن معاملة المحبوسين احتياطياً ، فقرر المتهم انه مصر على موقفه من الاضراب حتى يتم ويلمس بداية الاستجابة لمطالبه .

ثم قام المحقق بسؤال على السعيد زهران فقرر انه مضرب عن الطعام منذ ثمانية ايام احتجاجاً على تحويل القضية الى القضاء العسكرى وما يحدث له من تعذيب بدنى ونفسى نتيجة الاعتداء عليه من مدير منطقة طره اللواء حسين زكى ووضعه فى زنازين التأديب حيث ان السجن لا يعتبر سجن تحقيق ومنع الزيارة الخاصه وتحويلها الى زيارة سلك وانعدام الرعاية الصحيه واغلاق الزنازين لفترات طويلة من النهار وحرمانه من طابور الرياضه ومنع الكتب وكافة وسائل الاعلام الاخرى مثل الراديو والتليفزيون وطلب اثبات هذه المعامله اللاانسانيه . فاستفسر منه المحقق عن تاريخ اضرابه عن الطعام ، فقرر اعتباراً

من يوم ١٩٧٧/١١/٢٦ ، فسأله عن الاعتداء الذى وقع عليه فأجاب بأن مدير المنطقة صفعه على وجهه فى يوم ٧٧/١١/١٩ وانه قد قام بتسجيل ذلك امام المحكمة العسكريه اثناء تجديد الحبس كما ابلغ النائب العام بالواقعه بواسطة اهله ، بالاضافة الى ان وضعه فى الحبس التأديبى يعتبر نوعاً من التعذيب النفسى وكذا منعه من كل حقوقه كمحبوس احتياطى .

فسئل عمن شاهد واقعة الاعتداء عليه ، فقال جميع الزملاء لأن هذه الحادثه وقعت اثناء الترحيل وقد اثبت هذا الامر امام المحكمة من زملاء عديدين. واضاف انه قام بضربه دون اسباب .

وسأله المحقق ان كان قد طلب من ادارة السجن أية طلبات بخصوص حقوقه كمحبوس احتياطى فاجاب بأنه تقدم بمجموعة طلبات لم تجاب . فطلب منه المحقق العدول عن الاضراب مع تنفيذ كافة المطالب فى حدود ما تقضى به لائحة السجون الخاصه بمعاملة المحبوسين احتياطياً فقرر انه مستعد للعدول فى حالة ان يلمس بتنفيذ المطالب الرئيسيه واولها الانتقال من هذا السجن باعتباره ليس مخصصاً للمحبوسين احتياطياً على ذمة التحقيق والحصول على المطالب الاخرى .

ثم قام المحقق باستدعاء محمد عبد الرسول عفيفى الذى لم يستطع الحضور الى غرفة التحقيق لسوء حالته الصحيه فانتقل المحقق الى الحجرة المحبوس بها المتهم المذكور وبمناظرته وجده يرقد فى حجرة ومعه كل من المتهمين فهمى النكلاوى ومهدى بندق وابو الحسن سلام ، وأخبر النكلاوى المحقق بأنه احضر محمد عبد الرسول معه فى الحجرة نظراً لحالته المرضية وحتى يقوموا برعايته ، واثبت المحقق انه بمناظرة الحجرة التى يرقد فيها تبين انها تبلغ حوالى مترين فى ثلاثة امتار ولها باب عرضه ٧٥ سم وطوله ١,٩٠ متر ويوجد بها اعلى الباب بحوالى ١,٢٥ متر فتحه تهويه مساحتها ٢٠سم×٧٥سم ولا يوجد بها منافذ اخرى وبها لمبه من اعلى للاضاءة .

وشرع فى سؤال محمد عبدالرسول الذى افاد بأنه فى يوم ١٩٧٧/١١/٩

فوجئ مع خمسة عشر من زملائه المتهمين فى نفس القضية بنقلهم من سجن الاستئناف وهو السجن المخصص قانوناً للتحقيق والمحدد فى امر الحبس الى ليمان طره حيث استقبلنا بالاعتداء من قبل مدير المنطقة اللواء حسين زكى على احد زملائنا وهو على زهران بصفعه على وجهه وتم اقتيادنا الى عنبر التأديب حيث حشرنا داخل هذه الزنازين المخصصة اساساً لتأديب المسجونين وهذا التأديب فى حالة حدوثه يكون بناء على مخالفات تقع داخل السجن ولا يكون الا لفترة محدوده . كما تم حرماننا من كافة حقوق المحبوسين احتياطياً مثل الزيارة والخروج الى طابور الشمس والاطلاع على الصحف والمجلات وجميع وسائل الاعلام ، وقد تقدمنا بشكوى كتابيه اكثر من مرة الى مدير السجن والجهات المختصه ولم تنفذ وفى اخر الامر افهمنا مدير السجن انه يسلم بأن هذا السجن بنص القانون غير مخصص للمحبوسين احتياطياً فضلاً عن ان وضعى داخل السجن ليس فى الزنزانه المخصصة للمسجون العادى وانما للمسجون الذى يرتكب جريمة ويعاقب بتأديبه بوضعه فى هذه الزنزانه كما اضاف مأمور السجن انه لا يملك تغيير هذا الوضع لأن هناك تعليمات من جهات عليا بذلك وذكر النيابة العسكريه والمباحث العامه ومدير مصلحة السجون. ولما كان هذا الوضع غير قانونى ، ولما كانت كافة الوسائل لم تجد لتصحيحه ، فقد اعلن الاضراب عن الطعام حتى الموت الى ان يتحقق مطلبه فى الحصول على حقوق المحبوس احتياطياً بوضعه فى السجن المخصص للتحقيق مع كافة الحقوق الاخرى . واضاف ان وضعه فى زنزانه الموت المغلقه طوال اليوم انما تقف وراءها المباحث العامه وتتولى تنفيذه النيابة العسكريه ومصلحة السجون ومدير منطقة ليمان طره وذلك بقصد الضغط عليه لتغيير موقفه من موضوع التحقيق فى القضيه الذى بناه على مبادئ يؤمن بها .

وعندما سئل عن تاريخ اضرابه عن الطعام ، قال اعتباراً من يوم ١٩٧٧/١١/١٦وانه اودع بسجن ليمان طره يوم ١٩٧٧/١١/٩ ، وانه احضر للاقامة مع زملائه فى هذه الزنزانه من يومين أو ثلاثه .

وطلب منه المحقق العدول عن الاضراب على ان يتم تلبية الطلبات فى حدود ما تقضى به لائحة المحبوسين احتياطياً ، فاجاب بأنه مطلوب من ممثل النيابة العسكريه ان يثبت ان هذه الجهة قادرة على حماية حقوق المحبوسين احتياطياً فى حدود هذه اللائحة ابتداء من نقله من هذا السجن غير المخصص للتحقيق وكفاله الحقوق المقررة للمحبوس احتياطياً ابتداء من وضعه فى زنزانه قانونيه وحقه فى الزيارة الخاصة والعاديه وحقه فى قراءة الصحف والمجلات والكتب المسموح بتداولها فى مصر وحق المراسلة وسائر الحقوق الاخرى ، واضاف انه لازال مصرا على الاضراب حتى تتحقق مطالبه القانونية وان استمرار هذا الوضع يزيد من يقينه من صحة موقفه من النيابة العسكرية ومقاطعتها فى التحقيق .

ثم شرع المحقق فى سؤال ابو الحسن عبدالحميد سلام فذكر انه تقدم بطلب الى النائب العام بتاريخ ١٩٧٧/١١/٩ مع بداية نقله مع زملائه من سجن الاستئناف الى ليمان طره بناء على تعليمات مدير مصلحة السجون حيث وضع فى عنبر التأديب ثم نقل مع زملائه منذ يومين الى هذا العنبر وهو تأديب التأديب واضاف انه يشكر ممثل النيابة العسكرية لهذه المبادرة الانسانيه وذلك بشكل شخصى بعد ان استجابت النيابة العامة والنائب العام ومدير مصلحة السجون لاملاءات المباحث العامة .

ثم ذكر ابو الحسن سلام انه وزملائه وضعوا فى عنابر التأديب الانفراديه فى زنازين أشبه بالقبور مليئة بالحشرات دون وجود دورة مياه بالعنبر بالاضافة الى ان ادارة السجن حولت الزيارة الخاصة التى تصرح بها النيابة العسكريه لاهالينا الى زيارة سلك مرة فى الاسبوع وعند مناقشة المدير فى ذلك اخرج له خطاب المدعى العام العسكرى الذى يأمل فيه ان تمنع الزيارة عن هذه الفئه إلا بتصريح خاص من المدعى العام العسكرى وتتم الزيارة فى مكان الزيارة العادى ، فللزيارة مكانين فى السجن احداهما مخصص للزيارة الخاصة والاخرى مخصص للزيارة المنصوص عليها فى لائحة السجون (الزيارة

السلكية). واضاف انه لما كان خطاب المدعى العسكرى لم يرد به نوع الزيارة فقد رأى مدير المنطقة ان الزيارة تكون سلكيه ، فطلب منه ان يستفسر من المدعى العام فى هذا الخصوص وبعد يومين رد عليه بأنه خاطب اللواء مخلوف وكان تفسيره مطابقاً لتفسير اللواء حسين زكى ، واثبت المتهم احتجاجه على ذلك اذا كان هذا التفسير قد صدر فعلاً من المدعى العام العسكرى لأنه تدخل فى تفسير لائحة السجون .

واضاف المتهم انه مما زاد الامر سوءاً ان قام اللواء مدير المنطقة يشرف بنفسه على خروج المتهمين من الزنازين فرداً فرداً لقضاء الحاجة والاغتسال والحلاقة بالاضافة الى منع دخول الاطعمة التى يحضرها الاهالى الا بتصريح خاص من النيابة العسكرية واضاف انه لن يعدل عن الاضراب إلا اذا اجيب الى مطالبه ، واوضح انه يعد رسالة ماجستير فى الآداب بجامعة الاسكندريه وفى حاجة الى مكان معد للاستذكار ومعه بعض الطلبة من كلية الهندسة والطب والزراعة والتجارة .

ثم قام المحقق بسؤال محمد فرغلى عبدالرحمن الذى طالب بنقله الى عنبر صحى يصلح للمذاكرة حيث انه طالب فى الصف الثانى الثانوى ، كما طالب بأن تكون زيارة اهله له زيارة خاصه وليست زيارة سلك ، واضاف اللواء حسين زكى ان الزيارة الخاصة حولت الى زيارة السلك بناء على اوامر من النيابة العسكريه وان امر الحبس قد صدر لمأمور سجن الاستئناف ومع ذلك وضع فى سجن ليمان طره . وان كشف الترحيل لم يكن متضمناً اسمه ومع ذلك وضع فى زنازين التأديب .

ثم قام عضو النيابة العسكرية بسؤال احمد محمد على الليثى الذى افاد انه سبق ان قدم لادارة السجن الاسباب التى من اجلها أضرب عن الطعام وتتلخص فى ان وضعه فى هذا السجن غير قانونى ومنع الزيارة الخاصه ومنع اتصاله بمحاميه ، وان طلباته تنحصر فى معاملته معاملة قانونيه طبقاً للائحه المحبوسين احتياطياً .

ثم سئل عزت ماهر الذى رأى ان هناك مخطط تديره المباحث العامة وتشترك فى تنفيذه النيابة العسكريه وادارة سجن طره من اجل تعذيبه جسدياً ونفسيا من حيث وضعه فى زنازين التأديب التى لا تصلح للمعيشة الانسانيه ومنع الزيارة العادية والخاصة وعدم توافر الجو الملائم للدفاع عن نفسه وعدم السماح بدخول الصحف والكتب وعدم السماح باتصاله بمحاميه .

وقد قام عضو النيابة العسكريه بعد ذلك باجراء معاينه لمكان حبس المتهمين فى القضية ٧٧/٩ امن دولة عسكريه عليا وقد تبين انهم مودعون بداخل مبنى مكتوب عليه من الخارج كلمة عنبر وبدخولنا إليه تبين انه عبارة عن مبنى كبير به مجموعة من الغرف الصغيرة على الجانبين ويفصل بين هذه الحجرات من المنتصف صالة بطول العنبر غير مسقوفه ، وبالدخول الى تلك الحجرات الصغيرة تبين ان مساحة الحجرة منها مترين × ٢ وارتفاعها حوالى اربع امتار ولها باب صغير عرضه ٧٥ سم وطوله مترين تقريبا ويوجد اعلى الباب على مسافة حوالى ١,٢٥ متر تقريباً فتحة تهوية حوالى ٢٠ × ٧٠ سم تقريباً وبداخل كل غرفه لمبه كهرباء للاضاءة وقد تبين انه مودع داخل كل حجرة من الحجرات ثلاثة من المتهمين وقد قرر لنا المسئول عن هذا العنبر انه مخصص للمتهمين الجدد الذين يوردوا الى السجن .

كما قام النقيب يحيى حسن قاسم عضو النيابة العسكرية سؤال باقى المتهمين المضربين فسأل نبيل عتريس عطيه عن سبب اضرابه عن الطعام فافاد بأنه أضرب عن الطعام لأن لديه مجموعة من المطالب فنتيجه لرفضه التحقيق بمعرفه النيابه العسكريه وضع فى ظروف غير انسانيه على الاطلاق ومنها وضعهم فى زنازين عنبر التأديب وهو مخصص لتأديب عتاة المساجين وهو غير مطابق للائحة السجون لانعدام التهويه ، كما انه ممنوع من طابور الشمس خارج العنبر وليس هناك أى رعاية صحيه أو طبية على الاطلاق وممنوع من مطالعة اى كتب أو صحف أو سماع الراديو ، كما ان الزيارات الخصوصية ممنوعه ، وحتى لو كانت الزيارة بتصريح من النيابه فإنها تتم من خلف الاسلاك

الامر الذى يعنى ان وضعه فى هذا السجن بغرض تأديبه فقط دون الحفاظ على اى حق، انسانى لدرجة انهم ممنوعين من الاستحمام إلا بالجرادل ولكل هذه الاسباب أضرب عن الطعام وطلب من المحقق معاينة الزنازين . واضاف انه يعتقد ان معاملتهم بهذه الصورة ناتجه عن اوامر صادرة من النيابة العسكريه.

ثم قام المحقق باستدعاء فهمى عبد المعطى النكلاوى فأخطرته ادارة السجن ان المتهم المذكور لا يستطيع الحضور الى غرفة التحقيق لاعيائه فتقرر الانتقال الى غرفة محبسه وسأل عن سبب اضرابه عن الطعام فقرر ان السبب هو مطالبته بالنقل من هذا العنبر المخالف للوائح السجون فهو عبارة عن مقبرة، كما ان السبب هو تعسف ادارة السجن وادعاءهم ان هذه اوامر النيابة العسكريه ومنع الزيارة الخصوصية وتحويلها الى زيارة سلك ومنع دخول الاكل والمجلات والكتب المتداولة واغلاق الزنازين ٢٠ ساعه فى اليوم ومنع طوابير الشمس وفى النهايه حمل النيابة العسكريه ومباحث امن الدولة مسئولية هذه الاوضاع .

ثم قام عضو النيابة العسكريه بسؤال المتهم علاء الدين عبد العظيم عطيه الذى افاد انه منذ نقله وزملائه من سجن الاستئناف الى سجن طره ويمارس عليهم تعذيب بدأ بضرب احد زملائه فى القضيه وهو على السعيد زهران من قبل مدير سجن طره اللواء حسين زكى ثم نقلوا الى عنابر التأديب المخصصة للمسجونين المعاقبين وهو يحتوى على زنازين مترين فى ثلاثة امتار وليس بها اى فتحات تهوية ، وفى البداية كانت تغلق الزنازين عليم لمدة ٢٣ ساعة فى اليوم ثم خفضت الى عشرين ساعة فقط ، كما ارسلت النيابة العسكريه خطاباً الى ادارة السجن بحرماننا من الزيارات العاديه مما يقطع بأن هناك مخطط لارهابهم وتعذيبهم تتعاون فيه مصلحة السجون ومدير طره والنيابة العسكرية بتوجيه من مباحث امن الدولة ، وفى النهايه حمل النيابة العسكريه مسئوليه كل هذه الاجراءات .

ثم قام المحقق بسؤال مهدى احمد بندق الذى قرر انه اضرب عن الطعام

احتجاجا على زيارة رئيس الجمهوريه لاسرائيل واحتجاجاً على تحويله الى القضاء العسكرى ثم احتجاجاً على معاملته هو وزملائه معاملة بربريه لايقرها اى منطق متحضر فضلاً عن مخالفته للوائح مصلحة السجون .

ثم سئل محمد احمد احمد الرملى عن سبب اضرابه عن الطعام فقرر ان سبب هذا الاضراب هو انه يوجد بين المباحث العامة ومصلحة السجون والنيابه العسكريه تخطيط واضح الهدف من ورائه تصفيته جسديا والضغط عليه نتيجه لموقفه من النيابة العسكرية .

ثم قام المحقق بسؤال المتهم حسان هاشم فقرر ان سبب اضرابه ايداعه فى عنابر التأديب التى لا تصلح لمعيشة البشر ومنع كافة الحقوق التى تقررها له لائحة السجون .

وسئل احمد محمد متولى حجى الذى اوضح ان سبب اضرابه عن الطعام هو وجوده داخل هذه الزنازين القذرة والاضطهاد الواضح من ادارة السجن .

ثم سئل فراج عبد الرحيم سالم العينى الذى قرر أنه قدم مذكرتين الى النائب العام بها سبعه بنود توضح سبب اضرابه عن الطعام وطلب نقله من هذه العنابر التى لا تصلح لاقامة الحيوانات والسماح بالزيارة الشخصيه والصحف والكتب وتوفير الاشراف الصحى حيث انه مريض بروماتيزم مفصلى وروماتيزم فى عضلات القفص الصدرى . وانه لن يعدل عن الاضطراب الى بعد تحقيق مطالبه .

وبتاريخ ١٩٧٧/١٢/٥ قرر مساعد المدعى العام العسكرى ارسال كتاب الى مدير مصلحة السجون لاخطاره بتطبيق نصوص لائحة السجون الخاصه بالمحبوسين احتياطياً على المتهمين فى القضيه رقم ١٩٧٧/٩ امن دوله عسكريه عليا والافادة عن سبب ايداعهم عنابر التأديب مع التنويه بأنه لم يصدر من النيابة العسكريه أية تعليمات بمنع الزيارات لمتهم أو منع الاتصال بالمحامين أومنع ادخال الصحف والمجلات أو المأكولات طالما طبقت لوائح السجون وكذلك توفير الرعاية الصحيه الكامله للمضربين على ان يتم اخطار مدير مصلحة السجون بصفة عاجلة ومع مخصوص .

وفى يوم ١٩٧٧/١٢/١٠ عرض على مساعد المدعى العام العسكرى المحضر الذى اجراه الملازم أول عادل محمود الموسى عضو النيابة العسكرية يوم ٧٧/١٢/٨ ، ٧٧/١٢/٩ ويخلص فيما اثبته من ورود اشارة صادرة من ليمان طره بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٨ نصت على ان محمد محمد شوكه وسبعة عشر متهم آخرين فى القضيتين رقمى ٣٠٠ ، ٧٧/٣٨٥ حصر امن دولة عليا بانهم مستمرون فى الاضراب عن تناول الطعام رغم نصحهم بالعدول وبدأت صحتهم تسوء وجارى ملاحظتهم طبياً يومياً لأن استمرارهم فى الاضراب يعرض حالتهم للخطر . وقد انتقل عضو النيابة الى ليمان طره يوم الجمعة الموافق ١٩٧٧/١٢/٩ واثبت فى محضره ان الحجرات المودع بها المتهمون المضربون عن الطعام سيئة التهويه والاضاءة وضيقة للغاية ورطبه وينام المتهمين ارضاً لعدم وجود اسره ولاحظ عليهم الاعياء الشديد . واستطرد المحضر بأخذ اقوال المتهمين المضربين . كما اثبت عضو النيابة ملحوظة أخرى فى محضره ان العنبر الذى ينزل به المتهم محمد احمد حجى تنبعث منع رائحة غير مستحبه كما انه غير لائق باستقبال المرضى واخذ عضو النيابة اقوال الدكتور لبيب بسطا الطبيب المقيم بمنطقة سجون طره الذى قرر فى اقواله ان حالة المتهمين تتدهور وتسوء مما يهدد حالتهم للخطر رغم ابداء النصح اليهم وبلغ بعضهم الى حالة الغيبوبة وتم نقلهم لمستشفى السجن واجريت لهم الاسعافات الطبية الأزمة . وبالنسبة للمتهم محمد احمد حجى فقد تم فحصه بمعرفة طبيب نوبتجى الليمان وشخص حالته باشتباه التهاب حاد بالزائدة الدوديه وتم استدعاء دكتور اخصائى الجراحة بالمنطقة الذى قرر اجراء عملية جراحية عاجلة للمذكور ونصح الشاهد بتحويل المريض الى مستشفى المنيل الجامعى خوفاً على حياته . وقرر الشاهد ان الاماكن المودع بها المتهمون اماكن غير صحيه لضعف التهويه ولا تدخلها الشمس وضيق الغرف وبكل غرفه جردل به مياه للشرب وجردل آخر للتبرز مما يسبب رائحة كريهة بصفة شبه مستمرة واحتمال ان تشكل اضراراً صحية بالنسبة اليهم وانتهى المحضر بقرار المحقق

بتكليف مدير ليمان طره بتطبيق لائحة السجون على المتهمين ونقل المتهم احمد محمد حجى الى مستشفى المنيل الجامعى للنظر فى حالته واجراء العملية الجراحية اللازمة اذا تطلب الموقف ذلك ووضع المتهمين المضربين عن الطعام تحت الرعاية الطبية المستمرة ويتم تغذيتها صناعياً مع موافاة النيابة بتقارير طبية عن حالتهم .

وفى نهاية محضره قرر مساعد المدعى العام العسكرى الآتى:

١- نقل كافة المتهمين المحبوسين احتياطياً فى سجن طره على ذمة القضية رقم ٧٧/٩ أمن دولة عسكريه عليا الى سجن آخر تتوافر فيه الاشتراطات القانونيه الواجب تطبيقها على المحبوسين احتياطياً وعلى مدير عام مصلحة السجون تنفيذ قرارنا هذا وافادتنا بالسجن المنقولين إليه على ان يتم الاخطار اليوم مع مخصوص .

٢- بعرض المحضر على السيد المدعى العام العسكرى قرر سيادته اخطارمدير عام مصلحة السجون بكتاب يتضمن ما قامت به النيابه من فحص اثبتته فى محاضر المعاينة التى تمت بليمان طره وضرورة تطبيق لائحة السجون فى شأن معاملة المتهمين وتوفير اماكن ملائمة باعتبارهم لايزالون فى الحبس الاحتياطى ونقل المتهم احمد محمد متولى حجى تحت الحراسة الى مستشفى المنيل الجامعى وموافاة النيابه بالجزاء المناسب توقيعه على المختص وقد صدر تنفيذا لهذا القرار كتاب السيد المدعى العام رقم ١٣٦٤٨ .

وبتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٢ اثبت مساعد المدعى العام فى محضره ورود كتاب مصلحة السجون المؤرخ ١٩٧٧/١٢/١١ الذى تضمن ان جميع المحبوسين يتمتعون بما قرره قانون السجون ولائحته الداخليه للمحبوسين احتياطياً اذ مصرح لهم بارتداء ملابسهم المدنيه واستحضار الاطعمة والتعامل مع مقصف السجن ، وبالنسبة للسماح لهم بالزيارة والمحامين فيأمل الافادة صراحة عما اذا كان يسمح للمتهمين من هذه الفئة بالزيارة العاديه دون حصول ذويهم على

تصاريح من النيابة العسكريه علما بأن احداً من المحامين عنهم لم يحضر لزيارة موكله ولم يتقدم احد من هؤلاء المتهمين بطلب لادارة السجن لتوكيل احد من المحامين وبالنسبة لصلاحية الغرف فإن غرف العنبر المودعين به حالياً من طراز الغرف الصغيرة بالمقارنه ببعض الغرف الكبيرة التى تتسع لعدد خمسة وعشرون مسجونا وطبقاً لنظام العمل فى السجون يجرى تسكين مسجون واحد أو ثلاثه بالغرفه الصغيرة وجميع غرف المسجونين بالسجون المختلفه لا يوجد بداخلها دورات مياه . وبالنسبة للاسرة فهى غير متيسرة حالياً لعدم وجود اماكن أو اسره وقد صرفت ادارة السجن لكل محبوس بطانية اضافية علاوة على بطانيتين وحصير الليف المقرر صرفها ، ويتم تمكين جميع المتهمين من هذه الفئه من الخروج نهاراً لعمل طوابير الرياضة بواقع ساعتين صباحاً وساعة ونصف مساء ويعد هذا تجاوزاً لما تقضى به التعليمات بالنسبة للمحبوسين احتياطياً من قصر مثل هذه الطوابير الى نصف ساعه صباحاً ومثلها مساء . وقد كان المتهمين مودعون بسجن الاستئناف إلا ان ظروف الامن دعت الى نقلهم الى ليمان طره نظراً لتزعمهم باقى المتهمين واثارة الشغب داخل السجن واستمرار هتافاتهم وتهديدهم بحرق السجن ودأبهم على محاولة الاتصال بالخارج بغير الطريق القانونى بالتخاطب من خلال نوافذ الغرف أو تهريب المنشورات والاوراق .

وقد تضمن الكتاب ايضاً ما يفيد صدور تعليمات مدير مصلحة السجون بنقل المتهمين الى المكان المخصص للمحبوسين احتياطياً بليمان ابى زعبل وذلك اعتباراً من ١٩٧٧/١٢/١١ ، وبالنسبة للمتهم احمد محمد متولى حجى فقد نقل بعد ظهر يوم ٧٧/١٢/١١ لمستشفى المنيل الجامعى . كما قد وردت اشارة مساء يوم ٧٧/١٢/١١ من مدير منطقة طره تفيد عدول المتهمين عن اضرابهم عن تناول الطعام ومرفق بالكتاب ورقه صغيرة الحجم عبارة عن اقرار من الدكتور وصفى لبيب بسطا الطبيب المقيم بمنطقه طره بأنه قام بالمرور بتاريخ

١٩٧٧/١٢/٩ على المحبوسين احتياطياً على ذمة القضية ٩/٧٧ امن دولة عسكريه عليا واقتصر دوره على مباشرة الرعايه الطبيه ولم يتطرق الحديث بينه وبين سيادته دون ان يتبين شخصيه المتحدث معه الى صلاحية المكان من عدمه وان ذلك جاء على لسان المتهمين انفسهم .

وبتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٣ اثبت مساعد المدعى العام العسكرى فى محضره حضور السيد اللواء شرطه ابو المجد محمود وكيل مصلحة التفتيش بالداخلية وانبأه انه مكلف من وزير الداخليه باجراء تحقيق ادارى فى شأن ما تضمنته كتب النيابة العسكرية الى مدير عام مصلحة السجون والخاصة بمعاملة المتهمين فى القضية رقم ٩/٧٧ امن دولة عسكريه عليا ، وطلب الاطلاع على محاضر النيابة العسكريه التى اجرتها فى هذا الخصوص ، وبناء عليه قامت الادارة بتسليمه صورة من المحضر الذى اجراه الرائد فاروق احمد سلطان يوم ٩٧٧/١٢/٤ وكذا صورة من المحضر الذى اجراه النقيب يحيى حسن قاسم عضو النيابة العسكريه بذات التاريخ بمقر ليمان طره وكذلك صوره من المحضر الذى اجراه الملازم اول عادل محمود المرسى يومى ١٩٧٧/١٢/٩ وذلك لاتخاذ اللازم .

وبتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٤ ورد لمكتب المدعى العام العسكرى صورة كتاب مصلحة السجون المرسل اصله الى مساعد وزير الداخليه بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٢ يتضمن انه بالنسبة لاضراب بعض المتهمين المحبوسين على ذمة القضية رقم ٩/٧٧ امن دولة عسكرية عليا عن تناول الطعام بليمان طره فإنه وردت من الليمان المذكور اشارة تليفونيه بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٠ تفيد عدولهم جميعاً عن الاضراب .

الفصل الخامس

تصرف النيابة العسكرية فى التحقيقات

اولا:

بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٢ مثل محمد على عامر الزهار ومحمد ابراهيم عويس ونادر عبدالوهاب احمد عنانى امام مساعد المدعى العام العسكرى الذى قرر انه نظراً لأن المذكورين قد تضمن أمراً لإحالة الصادر من نيابة امن الدولة العليا المؤرخ ١٩٧٧/٥/٣١ فى القضية رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٧ امن دولة عليا قد احيلوا بالمواد ٩٨ أ ، ٩٨ ب ، ٩٨ ب مكرر ، ١٧٤ عقوبات عما ارتكبوه من وقائع خلال الفترة من اواخر ١٩٧٣ حتى منتصف شهر مايو سنة ١٩٧٧ على النحو الوارد فى امراً لاحالة سالف الذكر ، وبناء على ما قره العقيد أمين اسماعيل المسئول فى مباحث امن الدولة ومكافحة النشاط الشيوعى فإن ما هو مسند الى هؤلاء من افعال تاليه لأمر الاحالة فى القضية ٥٧ لسنة ١٩٧٧ امن دولة عليا هو الاستمرار فى النشاط المؤثم لتحقيق اهداف حزب العمال الشيوعى المصرى والحزب الشيوعى المصرى هى نفس التهم المنسوبة اليهم فى امر الاحالة فى القضية رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٧ المشار إليها بالاضافة الى تشكيل منظمات جديدة فى يناير الماضى لتتابع النشاط الحزبين واهدافهما .واذ يتوحد الوصف القانونى فى الجرائم المنسوبة الى هؤلاء المتهمين بين ما ورد فى امر الاحالة فى القضية رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٧ وبين ما نسبته مباحث امن الدولة إليهم فى القضية المحالة الى القضاء إلعسكرى فضلاً عن مماثله النشاط الاجرامى فى

القضيتين يشكل الجريمة المستمرة فى اى من صورتيها المضطرد أو المتجدد وتميزه بوحدة المشروع الاجرامى من حيث تصميم المتهمين والغرض الذى يبغونه ، ومن ثم فإن افعال الاستمرار ترتبط فيما بينها برباط غير قابل للتجزئة ونظراً لأن نفس النظر ينطبق على ماهر سمعان اسحق وكمال عبدالفتاح شعيب، لذلك قرر المدعى العام العسكرى الآتى :

١- يفرج عن محمد على عامر الزهار ومحمد ابراهيم عويس ونادر عبدالوهاب احمد عنانى المحبوسين على ذمة القضية ٣٠٠ لسنه ١٩٧٧ حصر امن دولة عليا والمقيدة برقم ١٩٧٧/٩ امن دولة عسكرية عليا وذلك ما لم يكونوا محبوسين لسبب أخر أو فى قضية اخرى مع عرضهم على نيابة امن الدولة العليا.

٢- احالة الاوراق والتحقيقات المتعلقه بكل من محمد عامر الزهار ومحمد ابراهيم عويس ونادر عبدالوهاب احمد عنانى ، وماهر سمعان اسحق ، ومحمد كمال عبدالفتاح شعيب فى القضية رقم ٣٠ لسنه ١٩٧٧ حصر امن دولة عليا المقيدة برقم ٧٧/٩ امن دولة عسكريه عليا الى نيابة امن الدولة العليا للاختصاص .

ثانيا:

وبتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٠ قرر العميد عز الدين رياض مساعد المدعى العام العسكرى بعد موافقه المدعى العام العسكرى الافراج عن كل من بضمان بطاقاتهم الشخصية .

١-جوده سعيد الديب ٢- فتحى عبد العزيز فرج ٣- هانى على هريدى
٤-جمال احمد رضوان ٥- فهمى عبد المعطى النكلاوى ٦- صابر محمد بركات

٧- مهدى احمد بندق ٨- نبيل عتريس عطيه ٩- محمد محمد مصطفى ١٠-احمد محمد على الليثى ١١- احمد ماهر انيس ايوب ١٢- عبد الفتاح ابراهيم عيد .

ثالثاً:

وبتاريخ ١٩٧٨/٢/١٨ اصدر اللواء حمد عبد العليم مخلوف المدعى العام العسكرى قرار اتهام فى القضيه رقم ٧٧/٩ امن دولة عسكريه عليا نصه :

بعد الاطلاع على الاوراق والتحقيقات

تتهم النيابة العسكريه كل من :

١- على السعيد زهران

٢- جمعه عبد الحميد سلطان

٣- محمد عبد الرسول عفيفى

٤- عزت ماهر عبد الخالق

٥- محمد احمد احمد الرملى

٦- حسناء عبدالعظيم عطيه

٧- فتحيه حسن السيد خليل

٨- احمد محمد على عمر

٩- احمد محمد متولى حجى

١٠- حسان هاشم عثمان

١١- خالد محمود حسن حماد

١٢- فراج عبد الرحيم سالم العينى

١٣- محمد محمد على الليثى

١٤- عبد الله محمد سليمان

١٥ - ابراهيم البدراوى يونس البدراوى

١٦- صلاح السيد عبد الرحيم

لأنهم فى خلال الفترة من عام ١٩٧٥ حتى ١٩٧٧/١٢/٣ بجمهورية مصر العربيه

اولاً: المتهمون جميعاً:

١- انشأوا ونظموا وادارو منظمة ترمى الى قلب النظم الاساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة وللهيئة الاجتماعيه ، والى سيطرة طبقة اجتماعيه على غيرها من الطبقات وكان استعمال القوة والوسائل الاخرى غير المشروعة ملحوظاً فى ذلك . بأن شكل المتهمون من الاول وحتى الرابع عشر منظمة سرية تسمى حزب العمال الشيوعى المصرى وشكل المتهمان الخامس عشر والسادس عشر منظمة سريه تسمى الحزب الشيوعى المصرى وكان هدف كل من المنظمتين الاطاحة بالسلطات الحاكمة الشرعيه وهدم النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة وفرض سيطرة فئة العمال على غيرها من فئات الشعب واقامة نظام حكم شيوعى فى البلاد وذلك عن طريق استخدام النشرات والبيانات السريه والتحليلات السياسيه والاندساس بين الجماهير وعقد الندوات وغير ذلك من اساليب الدعوة المثيرة للترويج للنظم الشيوعية والحض على الاضراب والتظاهر ضد السلطات الشرعية ومهاجمة السياسة التى تنتهجها الدولة فى مختلف المجالات وتحريض الجماهير وتأليبها للقيام بثورة يسودها القوة والعنف ويستغلها الجناة لتحقيق الهدف المذكور على النحو الوارد تفصيلاً بالاوراق .

٢- روجوا في جمهورية مصر العربيه لتغيير مبادئ الدستور الاساسيه ولقلب نظم الدولة الاساسيه السياسية والاجتماعية والاقتصادية ولفرض سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات وكان استعمال القوة والوسائل غير المشروعة ملحوظاً في ذلك . بأن روجت المنظمتان اللتان شكلهما المتهمون على الوجه المبين في التهمة السابقة لتحقيق الاهداف المبينة بها باستخدام النشرات السرية وغيرها من الوسائل والاساليب الواردة في تلك التهمة على النحو الوارد تفصيلاً بالاوراق

ثانياً:

المتهمون السابع والتاسع والعاشر والحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر والرابع عشر والسادس عشر .

حازوا المطبوعات والنشرات المبينة بالتحقيقات والتى تضمنت تحبيذ وترويج اهداف المنظمتين سالفتى الذكر بقصد ترويجها ونشرها بين الناس على النحو الوارد تفصيلا بالاوراق .

ثالثاً:

المتهم الخامس عشر حاز الآلات وادوات الطباعة المبينة الاوصاف فى التحقيقات والتى خصصتها منظمة الحزب الشيوعى المصرى سالفة الذكر لطبع المجلات والبيانات والنشرات السريه التى تروج لاهداف المنظمة السابق بيانها على النحو الوارد تفصيلاً بالاوراق .

رابعاً: المتهمون من الثامن حتى الخامس عشر:

١- جهروا بالصياح والهتاف لاثارة الفتنة بين الجماهير بأن رددوا علانيه فى الطريق العام هتافات وشعارات مثيرة تناهض الحكومة وتروج للشيوعيه.

٢- اهانوا رئيس الجمهورية بما تضمنته الهتافات والشعارات سالفة الذكر من تعريض بالرئيس على النحو الوارد تفصيلاً بالاوراق .

بناء عليه

يكون المتهمون قد ارتكبوا الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٩٨ أ /١، ٩٨ ب ، ٩٨ ب مكرر ، ٩٨هـ ،١٠٢، ١٧١ / ٣ ، ١٧٤ عقوبات .

لذلك

نأمر باحالة المتهمين بمحاكمة امام محكمة عسكرية عليا .

الفصل السادس

باسم الشعب

حكم المحكمة العسكرية العليا

المنعقدة علنا بالقاهرة الساعة العاشرة يوم السبت الموافق ١٩٧٨/٧/١٥

برئاسة العميد	مختار محمد حسين شعبان
وعضوية العميد	محمد جمال الدين نور
والعميد	ميسرة احمد حسن
وممثل الادعاء العسكرى المقدم	محمود ابراهيم عبد العال
وقام بأمانه السر المساعد اول	عبد المعطى محمد ابراهيم

أصدرت الحكم الآتى بيانه :

فى القضية رقم ٩ لسنة ١٩٧٧ أمن دولة عسكريه عليا

المتهم فيها كل من :

١- على السعيد زهران

٢- جمعه عبد الحميد سلطان

٣- محمد عبد الرسول عقيفى

٤- عزت ماهر عبد الخالق

٥- محمد احمد احمد الرملى

٦- حسناء عبد العظيم عطيه

٧- فتحيه حسين السيد خليل

٨- احمد محمد على عمرَ

٩- احمد محمد متولى ابو حجى

١٠- حسان هاشم عثمان

١١- خالد محمود حسن حماد

١٢- فراج عبد الرحيم سالم العينى

١٣- محمد محمد على الليثى

١٤- عبد الله محمد سليمان

١٥- ابراهيم البدراوى يونس البدراوى

١٦- صلاح السيد عبد الرحيم

وطالبت النيابة العسكرية بعقابهم بموجب المواد ٩٨ أ /١ ، ٩٨ ب ، ٩٨ ب مكرر ، ٩٨ هـ ، ١٠٢ ، ٣/١٧١ ، ١٧٤ عقوبات .

وترافعت النيابة والدفاع كالثابت بمحاضر الجلسات والمدون بالمذكرات المرفقه ، وقامت المحكمة بتحقيق الدعوى تحقيقا نهائيا كالمدون بمحاضر الجلسات .

المحكمة

حيث ان السيد رئيس الجمهورية قد اصدر قراره رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٧٧ بإحالة هذه القضية الى القضاء العسكرى .

وحيث ان مجمل واقعه الدعوى ان جهاز مباحث امن الدولة تقدم الى نيابة امن الدولة ببلاغ فى صورة مذكرة مؤرخة ١٩٧٧/٩/٢٥ مضمونها ان المتابعة والتحريات ومعلومات المصادر أكدت ان بعض العناصر الشيوعية المنتسبة الى تنظيمى الحزب الشيوعى المصرى وحزب العمال الشيوعى المصرى مازالت مستمرة فى نشاطها السرى الذى يرمى الى تغيير النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى البلاد ، وان نشاط هذه العناصر تركز فيما يلى :

- تكوين بعض الاشكال الحزبية السرية وهى لجان المناطق .
- تجنيد وتثقيف بعض العناصر الجديدة وضمها الى التنظيمين .

- جمع اشتراكات من الاعضاء .

- الترويج للفكر الماركسى من خلال النشرات السرية والتحليلات السياسية والمطبوعات المختلف .

- التحرك فى اتجاه اثرة الجماهير وتحريضها ضد النظام وتشكيكها فى سياسته وخاصة فى مجال قضية الحريات الديمقراطية والقضية الاقتصادية والقضية الوطنية .

ثم استطردت المذكرة الى بيان العناصر المتهمة فذكرت واحد واربعين اسماً منهم خمسة عشر ينتمون الى الحزب الشيوعى المصرى وستة وعشرون الى حزب العمال الشيوعى ، واوضحت قرين كل اسم مركزه فى التنظيم وعنوانه ومهنته أو المعهد الذى يدرس فيه ، وانتهى البلاغ الى طلب الاذن بضبط وتفتيش اشخاص ومساكن واماكن اعمال العناصر المذكورة . وقد اذن رئيس نيابة امن الدولة بالضبط والتفتيش بتاريخ ١٩٧٩/٩/٢٦ بالنسبة للمتهمين الواحد والاربعين فبادرت المباحث الى ضبطهم وتفتيش اشخاصهم ومساكنهم ومقار اعمالهم وضبطت الكثير من النشرات والتحليلات الخطية والكتب وقدمتها لنيابة امن الدولة مع المتهمين المضبوطين فقامت النيابة باجراء التحقيق ، ثم صدر القرار الجمهورى رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٧٧ بتاريخ ١٩٧٧/٩/٣٠ باحالة هذه القضية للقضاء العسكرى ونشر هذا القرار بالجريدة الرسمية فى ١٩٧٧/١٠/١ ونص فيه على ان يعمل به من تاريخ نشره ، وبعد صدوره وتحديداً فى ١٩٧٧/١٠/٨ امرت نيابة امن الدولة بضبط وتفتيش شخص ومسكن المدعو /حسن هاشم عثمان **(المتهم العاشر)** على اساس ان احد المتهميب الوارد ذكرهم فى مذكرة المباحث وهو المتهم احمد محمد عمر قرر فى التحقيق ان المدعو/ حسان هاشم حاول تجنيده لحزب العمال الشيوعى ، وقد تم ذلك الضبط والتفتيش .

وقامت النيابة العسكرية باجراء التحقيق فسمعت الشهود واستجوبت المتهمين فأصروا جميعاً على الامتناع عن ابداء اقوالهم ، وبتاريخ يوم

٢٥/١٠/١٩٧٧ تقدمت بمذكرة للنيابة العسكرية جاء فيها ان المتابعة والمراقبة ومعلومات المصادر اكدت ان شخصاً اسمه الحركى حامد هو مسئول الجهاز الفنى للحزب الشيوعى المصرى ، وحددت المذكرة محل اقامته واستطردت ان المعلومات المتوافرة تدل على انه ينوى نقل ماكينة رونيو تستخدم فى طباعة وثائق ونشرات الحزب وطلبت الاذن بضبطه وتفتيش شخصه ومسكنه ، فاذنت النيابة العسكرية بذلك . وبعد التحقيق اصدرت النيابة العسكرية قرار الاتهام وامر الاحالة بتاريخ ١٨/٢/١٩٧٨ وقد اشتمل على ستة عشر متهماً ، اربعة عشر منهم اتهموا بانشاء حزب العمال الشيوعى المصرى واثنان فقط اتهموا بانشاء الحزب الشيوعى المصرى .

وحيث ان الدفاع ابدى دفعاً مؤداه عدم ولاية المحكمة بنظر الدعوى قبل كل من حسان هاشم عثمان **(المتهم العاشر)** وابراهيم البدراوى يونس البدراوى **(المتهم الخامس عشر)** وخالد محمود حسن حماد **(المتهم الحادى عشر)** على اساس ان الاول والثانى لا يدخلان ضمن نطاق القرار الجمهورى الصادر بإحالة القضية للقضاء العسكرى ، وان الثالث كان حدثاً وقت الافعال المنسوبة له ولا تدخل حالته ضمن حالات الاحداث الذين يختص القضاء العسكرى بمحاكمتهم .

وحيث انه تبين للمحكمة من مطالعة اوراق الدعوى ان نيابة امن الدولة ارسلت كتاباً الى مباحث امن الدولة بتاريخ ٨/١٠/١٩٧٧ يشتمل على الامر بضبط وتفتيش شخص ومسكن حسان هاشم ، فتم ضبطه وقامت نيابة امن الدولة باستجوابه فى محضر مؤرخ ١٢/١٠/١٩٧٧ اثبت بصدر المحضر ما مفاده ان اذن الضبط والتفتيش صدر على اساس ما جاء على لسان المتهم احمد محمد عمر لدى استجوابه من ان حسان هاشم حاول ضمه لحزب العمال الشيوعى ، كما تبين من مطالعة الاوراق ايضا ان مساعد المدعى العام العسكرى اذن بضبط وتفتيش شخص ومسكن المتهم ابراهيم البدراوى بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٧٧ بناء على طلب المباحث بمذكرتها المؤرخة بنفس التاريخ فتم تنفيذ

الاذن بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٣ وضبط المتهم المذكور فى سيارة تاكسى بجهة شبرا الخيمة بعد ان وضع فى حقيبتها الخلفية كرتونه بها ماكينة رونيو .

وحيث ان قرار السيد رئيس الجمهوريه رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٧٧ ينص فى مادته الاولى : يحال الى القضاء العسكرى القضية رقم ٣٠٠ حصر تحقيق امن دولة عليا لسنة ١٩٧٧ المتهم فيها علاء الدين عبدالعظيم عطيه وآخرين والخاصه بضبط بعض كوادر الحزب الشيوعى المصرى وحزب العمال الشيوعى المصرى الذين يهدفون ......الخ .

وحيث ان عبارة المادة الاولى المذكورة تتضمن معياراً لتحديد نطاق القرار ، فقد اشارت الى قضية بعينها هى القضية رقم ٣٠٠ حصر تحقيق امن دولة عليا ، والمتهمين بذواتهم فقالت : المتهم فيها علاء الدين عبد العظيم وآخرين ، كما جاء بها ان القضية خاصة بضبط بعض كوادر الحزب الشيوعى المصرى وحزب العمال الشيوعى المصرى ، فدل ذلك على ان المقصود بالاحالة للقضاء العسكرى هم الاشخاص الذين اتجه اليهم الاتهام فى القضية ٣٠٠ حصر امن دولة عليا لسنه ١٩٧٧ وقت صدور القرار الجمهورى وهؤلاء هم المتهمون الواحد والاربعون الذين شملتهم مذكرة المباحث المؤرخه ١٩٧٧/٩/٢٥ وصدر امر النيابة بضبطهم وتفتيش اشخاصهم ومساكنهم بناء على تلك المذكرة . فعبارة المادة ضيقة جامعة مانعة لا تسمح بدخول ايه عناصر شيوعية اخرى خلاف هؤلاء ، فهى لا تشمل كل العناصر الشيوعية ، بدليل استخدام كلمة (بعض) كما انها لا تسمح بدخول اى متهمين جدد على اساس الارتباط نظراً لاغفالها النص عليه ، وهو ضابط تحرص القرارات الجمهورية على ذكره كلما اريد استخدامه ، ومثال ذلك القرار الجمهورى رقم ٣٤١٨ لسنة ١٩٧٧ الذى نص على الآتى :

يحال الى القضاء العسكرى القضية رقم ٢٠٥ حصر دولة عليا لعام ١٩٧٧ الخاصة بخطف وقتل الدكتور/ محمد حسين الذهبى وما ارتبط بها من جرائم .

ولما كان ذلك وكان الثابت ان المتهمين حسن هاشم عثمان وابراهيم البدراوى يونس لم يكونا وقت صدور القرار الجمهورى ضمن متهمى القضية (٣٠٠) الذين ورد تحديدهم فى مذكرة المباحث المؤرخة ١٩٧٧/٩/٢٥ والذين أمرت النيابة العامة بضبطهم وتفتيش اشخاصهم ومساكنهم بناء على تلك المذكرة ، فقد صار لزاماً على المحكمة ان تقضى فى شأنهما بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى الجنائية المقامة ضدها .

وحيث انه بالنسبة لمتهم خالد محمود حسن حماد فقد اطلعت المحكمة فى الجلسة على بطاقة تحقيق شخصية فتبين لها ان تاريخ ميلاده هو ١٩٥٩/٩/١٤ ، ويمطالعة اوراق الدعوى تبين انه تم ضبطه بمعرفة الرائد/ محمد رفيق ابو غنيمه بتاريخ ١٩٧٧/٩/١٨ ، فكان سنة وقت ضبطه ثمانيه عشر عاماً واربعة عشر يوماً ، وقام الرائد المذكور وهو من ضباط مباحث امن الدولة بتفتيش سكنه فعثر على مطبوعات واوراق لا تدل على انضمامه لتنظيم شيوعى ما ، وفى شهادة الضابط امام المحكمة قرر ان المتهم فى تاريخ سابق على الضبط لا يستطيع تحديده حرر بخط يده عدة منشورات تهاجم الحكومة وقام بتوزيعها وان احد مصادر المباحث جاء بها ، كما انه قام بضبط واحد منها ملصقا بفناء المدرسة الثانوية بالاقصر . ولما سئل العقيد/ امين اسماعيل رئيس قسم مكافحة الشيوعية فى مباحث امن الدولة عن هذه المنشورات فى تحقيق النيابة العسكرية اجاب الآتى :" **فى اعقاب احداث يناير قام المتهم المذكور باعداد البيانات الخطية التى ترتكز على اثارة الجماهير وتحريضها ضد النظام وقام بتوزيعها والقائها ببعض المناطق السكنية بقنا وامكن الحصول على بعضها وهى المقدمة فى القضية ......"**

وبالبناء على ذلك تكون سن المتهم وقت تحرير المنشورات المدعى بها (اى **فى اواخر يناير او خلال فبراير ١٩٧٧**) اقل من ثمانية عشر عاماً ، اى انه كان حدثا وقتذاك ، ونظراً لذلك ولأنه لم يتوافر فى الدعوى دليل على انتماء

ذلك المتهم الى حزب العمال الشيوعى المصرى سوى تلك المنشورات ، ونظراً لأن القضاء العسكرى انما يختص بمحاكمة الاحداث فى حالات محددة ورد بيانها فى المادة (٨) مكرر من قانون الاحكام العسكرية المضافة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٥ والتى نصت على اختصاص القضاء العسكرى بالفصل فى الجرائم التى تقع من الاحداث الخاضعين لاحكام القانون العسكرى (**اى العسكريين ومن فى حكمهم**) وكذلك الاحداث الذين تسرى فى شأنهم احكامه (**اى المدنيين**) اذا وقعت الجريمة مع واحد أو اكثر من الخاضعين للاحكام العسكرية .

لما كان ذلك وكانت الدعوى تخلو من اى متهم خاضع للاحكام العسكرية فقد انتهت المحكمة الى عدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى الجنائية ضد المتهم خالد محمود حسن حماد .

وحيث ان النيابة العسكرية قد وجهت الاتهام الى المتهمين من الاول الى الرابع عشر ، وهم على التوالى (**بعد استبعاد المتهمين الذين انتهت المحكمة الى عدم ولايتها بنظر دعواها**) على السعيد زهران ، جمعه عبد الحميد سلطان ، محمد عبد الرسول عفيفى ، عزت ماهر عبد الخالق ، محمد احمد الرملى ، حسناء عبد العظيم عطيه ، فتحيه حسن السيد خليل ، احمد محمد على عمر ، احمد محمد متولى ابو حجى ، فراج عبد الرحيم سالم العينى ، محمد محمد على الليثى ، عبد الله محمد سليمان ... بانهم خلال الفترة من عام ١٩٧٧/١٢/٣ أنشأوا ونظموا وادارو منظمة هى حزب العمال الشيوعى المصرى هدفها الاطاحة بالسلطة الحاكمة الشرعية وهدم النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة وفرض سيطرة فئة العمال على غيرها من فئات الشعب واقامة نظام حكم شيوعى فى البلاد وذلك عن طريق استخدام النشرات والبيانات السرية والتحليلات السياسية والاندساس بين الجماهير وعقد الندوات وغير ذلك من اساليب الدعوة المثيرة للترويج للنظم الشيوعية والحض على الاضراب والتظاهر ضد السلطات الشرعية ومهاجمة

السياسة التى تنتهجها الدولة فى مختلف المجالات وتحريض الجماهير وتأليبها للقيام بثورة يسودها القوة والعنف ويستغلها الجناة لتحقيق الهدف المذكور ، وطلبت النيابة العسكرية عقابهم نظير هذه التهمة بمقتضى المادة ٩٨ أ من قانون العقوبات .

وحيث انه بالنسبة للمتهم الاول على السعيد زهران فقد ثبت للمحكمة انضمامه لحزب العمال الشيوعى المصرى من شهادة احمد طمان الالفى سواء فى تحقيق نيابة امن الدولة أو النيابة العسكرية أو امام المحكمة ، اذ شهد انه تعرف عليه اثناء المعركة الانتخابية لمجلس الشعب فى اواخر عام ١٩٧٦ وكان (المتهم) مرشحاً مستقلاً عن العمال ، وبعد الانتخابات دعاه المتهم الى الانضمام لحزب العمال الشيوعى فقام بابلاغ مباحث امن الدولة فاصدرت إليه التعليمات بالتظاهر بالقبول ومجاراته لكشف نشاطه ففعل ذلك وتمادى فى اتصاله به فكشف له صراحة عن اهداف الحزب ووسائله وافهمه ان الحزب يهدف الى قلب نظام الحكم بالقوة واقامة حكم شيوعى فى البلاد يعتمد على طبقة العمال ، وان من وسائله اثارة الشغب وخاصة بين العمال الذين وصفهم بانهم وقود الثورة ، باستغلال المشاكل الجماهيرية وخاصة المشاكل المادية لاشاعة الفوضى وركوب الموجة وثوباً الى السلطة ، وكذلك تجنيد اكبر عدد من افراد القوات المسلحة للاستعانه بهم وباسلحتهم فى الوصول الى السلطة . وسلمه المتهم اعداداً من نشرة الانتفاض الصادرة عن حزب العمال الشيوعى وطلب منه توزيعها ولكنه قام بتسليمها للمباحث ، واخذ فى تثقيفه بالثقافة الماركسية وطلب منه تجنيد افراد من معارفه وابناء بلدته (الشعراء مركز دمياط) الى صفوف الحزب منهم طالب بكلية ضباط الاحتياط فتظاهر الشاهد بتنفيذ ما طلب منه .

وحيث ان اطمئنان المحكمة الى انضمام المتهم الاول على السعيد زهران لحزب العمال الشيوعى المصرى قد تأيد بما ورد فى نشرة الانتفاض الصادرة عن ذلك الحزب والمضبوطة فى الدعوى العدد ٤٨ السنة ٤ السبت ٢٧ نوفمبر

سنة ١٩٧٦ ، اذ ورد بها تحت عنوان : انتخابات تحت الحراسة المشددة ، فى دمياط منع المرشح المستقل على زهران من استخدام الميكروفون ومورست عليه تهديدات كثيرة من قبل المباحث العامة ، كما احتجز واحد من مؤيديه فى قسم البوليس . كما ازداد ذلك الاطمئنان بمناظرة المحكمة لما ضبط لديه من مضبوطات اثبتها المقدم صبرى لبيب رشدى فى محضر التفتيش المؤرخ ١٩٧٧/٩/٢٨ الذى تم بناء على اذن نيابة امن الدولة خاصة ما يأتى :

- منشور بخط اليد عنوانه ماذا بعد احتلال العدو لقطعة من الارض
- منشور بخط اليد بعنوان صدامنا مع امريكا صدام كان لابد منه
- منشور بخط اليد عنوانه وجه امريكا القبيح ليس جديداً
- كتاب اصل الفلسفة الماركسيه
- كتاب لينين الى الفلاحين والفقراء
- مؤلفات ماوتسى تونج المختاره

وحيث انه بالنسبة للمتهم الثامن احمد محمد على عمر فقد شهد عزت درديرى احمد على أمام المحكمة بأنه تعرف عليه بنجع حمادى عن طريق المدعو محمد ابو المكارم على اساس ان اسمه الحركى "محمود" ولما أنس إليه (المتهم) أفضى إليه باسمه الحقيقى وكاشفه بأنه فى حزب العمال ويحصل على اعداد نشرة الانتفاض . وفى محضر ضبط المتهم المحرر بمعرفة المقدم عبد العزيز حسنى بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٥ أثبت المقدم المذكور انه اعترف له بأنه تم تجنيده فى حزب العمال الشيوعى بمعرفة المدعو/ حسان هاشم وانه كان على صلة ببعض عناصر ذلك التنظيم وكان يتداول معهم نشرة الانتفاض وقام بحرق اعداد منها . وعند استجوابه بمعرفة النيابة العامة فى ١٩٧٧/١٠/٧ ذكر بأن حسان هاشم سلمه اربعة اعداد من الانتفاض وكان يقرؤها معه ويشرح له ما فيها وانه عرفه بالمدعو / محمد ابو المكارم الذى سلمه بدوره عشرة اعداد منها .

وامام المحكمة ادعى المتهم ان ضابط المباحث هدده واوعده ، فلما سألته

المحكمة عن اقواله امام النيابة العامة والتى ادلى بها بالقاهرة بعد ثلاثة ايام من ضبطه عجز عن ان يقدم لها ما يثير الشك فى صحة وسلامة تلك الاقوال .

لما كان ذلك فقد أطمأنت المحكمة الى انضمامة لحزب العمال الشيوعى .

وحيث انه بالنسبة للمتهم التاسع احمد محمد متولى ابو حجى فقد شهد عزت درديرى امام المحكمة بأن احمد عمر عرفه به على اساس ان اسمه الحركى الامام وكان يقابله عند كل من سيد حفنى ومحمد ابو المكارم ، وقد علم منهما انه ينتمى لحزب العمال الشيوعى . وقرر المتهم احمد عمر عند استجوابه بمعرفة نيابة امن الدولة ان ابو حجى استدعاه لمبنى نقابة عمال مصنع الالومنيوم بنجع حمادى **(وكان امينا لهذه النقابة)** ودار بينهما حديث اعقبه اظهار ابو حجى لاحدى نشرات الانتفاض ثم حرقها قائلاً انه لا يخاف وكان ذلك فى يوم ١٩٧٧/١/٢١ .

وبتفتيش دولاب المتهم داخل مساكن العاملين بمجمع الالومنيوم بمعرفة المقدم/ عبد العزيز حسنى بتاريخ ١٩٧٧/٩/١٨ بناء على اذن نيابة امن الدولة وبحضور ضابط امن الشركة حيث كان المتهم متغيباً بالقاهرة لحضور دورة تدريبية عثر على عديد من المضبوطات من بينها عددان من نشرة الانتفاض الصادرة عن حزب العمال الشيوعى المصرى والمثبت بصدرها صراحة صدورها عن ذلك الحزب .

ولم تأخذ المحكمة بما ابداه الدفاع من بطلان تفتيش الدولاب الخاص بالمتهم وما أسفر عنه ذلك التفتيش من ضبط نظراً لعدم وجود شاهدين بالمخالفة للمادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية ذلك لأن التفتيش تم بندب من النيابة العامة فيكون النص الواجب تطبيقة هى المادة ٦١ من قانون الاجراءات وليس المادة ٥١ والاولى لا تستلزم حضور شاهدين وهو ما اخذت به محكمة النقض فى حكمها الصادر فى ١٩٦٢/٢/١٠ **(مجموعة احكام النقض س ١٣ رقم ٢٠٠ ص ٨٣٠)** .

ونظرا لما تقدم فقد اطمأنت المحكمة الى انضمام المتهم احمد محمد متولى ابو حجى لحزب العمال الشيوعى المصرى .

وحيث انه بالنسبة للمتهم الثانى عشر فراج عبدالرحيم سالم العينى فقد ثبت للمحكمة انضمامه لحزب العمال الشيوعى نظراً للمضبوطات التى اسفر عنها تفتيش منزله بمعرفة الرائد محمد وفيق ابو غنيمة بحضوره بناء على اذن نيابة امن الدولة حسبما اثبت بمحضر الرائد المذكور المؤرخ ١٩٧٧/٩/١٨ وما جاء بشهادته امام المحكمة ، اذ تم ضبط اثنى عشر عددا من نشرة الانتفاض الاسبوعية الصادرة عن حزب العمال الشيوعى وهى الاعداد الصادرة فى الفترة من اول يناير الى السابع من مايو عام ١٩٧٧ ، ومنشور بعنوان "ارسال **قواتنا المسلحة الى زائير دليل جديد على عمالة وخيانه النظام الحاكم**" وخطاب استقالة المتهم من حزب التجمع الوطنى ، وبعض الكتب الماركسيه، وفى استجوابه امام نيابة امن الدولة اجاب بأنه كان مقررا لحزب التجمع فى الاقصر ثم استقال منه لأنه شعر بأن العمل داخل الحزب غير مجد، بينما جاء بتحريات مباحث امن الدولة انه مسئول لجنة حزب العمال الشيوعى بمنطقة قنا .

وحيث انه بالنسبة للمتهم الثالث عشر محمد محمد على الليثى فقد ثبت للمحكمة انضمامه ايضاً لحزب العمال الشيوعى ، اذ تم تفتيش منزل شقيقه المتغيب فى ليبيا والذى جاء بتحريات مباحث امن الدولة انه يتخذه مقراً للقاءاته ، وتم هذا التفتيش بحضوره حسبما اثبت الرائد/ محمد نبيل هواش فى محضره المؤرخ ١٩٧٧/٩/٢٨ ، واسفر التفتيش عن ضبط ثمانية اعداد من نشرة الانتفاض الصادرة عن حزب العمال الشيوعى وتحليل خطى بعنوان "**فلتوحد القوى الوطنية الديمقراطية صفوفها وتصعد نضالها من اجل تحسين الظروف المعيشية للشعب ومعارضة سياسة الانفتاح والحل السلمى والدكتاتورية** " ، كما عثر بذلك السكن على جواز سفر المتهم . وكانت تحريات المباحث عنه قد كشفت عن انه مسئول لجنة جنوب القاهرة المنبثقة عن حزب العمال الشيوعى المصرى .

وحيث انه بالنسبة لباقى المتهمين الذين وجهت إليهم تهمة انشاء حزب

العمال الشيوعى وهم جمعة عبد الحميد سلطان ومحمد عبد الرسول عفيفى وعزت ماهر عبد الخالق ومحمد احمد الرملى وحسناء عبد العظيم عطيه وفتحيه حسن السيد خليل وعبد الله محمد سليمان فإن عناصر الاثبات المتاحة فى الدعوى لم تكشف عن انضمامهم لذلك الحزب بصورة يقينية .

وفى هذا المجال فقد وضعت المحكمة نصب عينيها الحقيقة القانونية التى مضمونها ان قيام الدليل على اعتناق الفكر الماركسى لا يكفى وحده لاثبات الانضمام الى منظمة شيوعيه بعينها ، فحرية الرأى والعقيدة مكفولة بحكم الدستور ولابد من قيام الدليل على ذلك الانضمام على نحو يقطع الشك باليقين ، اتباعا للقاعدة الاصوليه المرعية القائلة بأن ما تطرق إليه الاحتمال لا يصح به الاستدلال .

فبالنسبة للمتهم الثانى جمعة عبدالحميد سلطان فقد تقدمت النيابة العسكرية ضده بتسجيل لمقابلة تمت بينه وبين كل من المتهم على زهران ومصدر المباحث احمد طمان الالفى ، وتبين للمحكمة ان هذا التسجيل وتاريخه ١٩٧٧/٦/٩ تم قبل اذن نيابة امن الدولة الصادر فى ١٩٧٧/٦/١٤ بتسجيل المحادثات التليفونيه والاحاديث الخاصة لعدد من المتهمين من بينهم جمعه ، ولذلك فقد أهدرت المحكمة الدليل المستمد من ذلك التسجيل ، كما انها ايضا لم تعتد بشهادة احمد طمان الالفى بشأنه لكونه شارك ولو بحسن نيه فى مثل هذا الاجراء الباطل ، اما المضبوطات التى اسفر عنها تفتيش مسكن ذلك المتهم فهى وان كانت واضحة الدلالة على عقيدته الماركسية إلا انها فاقدة الدلاله على انتمائه لمنظمة شيوعية بعينها .

وفيما يتعلق بالمتهم الثالث محمد عبد الرسول عفيفى فإن المحكمة لم تأخذ فى حقه ايضاً بشهادة احمد طمان الالفى الذى قال انه (المتهم) دأب على زيارته فى شقته بشارع الفلكى مرات كثيرة يصل عددها الى المائة ومعه فتاة تدعى مريم تعمل معه فى نفس المؤسسة العلاجية وانه كان فى اللقاءات الكثيرة يدرس له الماركسيه ويعطيه اعداداً من نشرة الانتفاض لتوزيعها ويكلفه بمهام

تنظيمية لحساب حزب العمال الشيوعى ، فقد وضح للمحكمة من التسجيلات المقدمة فى الدعوى والتى عنيت بالاستماع إليها فى الجلسة ان المتهم وهو شيوعى مخضرم باعترافه سبق القبض عليه واعتقاله كان يسدى النصائح والارشادات لمصدر المباحث احمد طمان الالفى الذى اتخذ ازاءه موقف التلميذ الناشئ المحتاج للنصيحة والارشاد وان ذلك المصدر امكنه ان يجذبه ومعه الفتاة المدعوة/ مريم الى الشقة التى كانت فى حوزته - وهى شقة فى وسط البلد قريبة من محل عملهما - فى زيارات كثيرة استغرقت كل منها بضع ساعات، وكشفت تسجيلات تلك الزيارات عن امور لا تتصل بالنشاط التنظيمى لحزب العمال الشيوعى ، فقد ورد مثلاً فى التسجيل الذى تم يوم١٩٧٧/٦/٢٧ قول احمد طمان للفتاه " **المياه بدأت تيجى اتفضلى حتخشى تنامى فى اليانيو** " .

ومن جهة اخرى فقد ورد فى هذه التسجيلات ما ينفى عن محمد عبدالرسول اى مركز فى حزب العمال الشيوعى ، والحوار التالى فى تسجيل ١٩٧٧/٧/١٦ يكشف عن ذلك فى وضوح وجلاء :

احمد طمان : على فكرة الانتفاض بقالى شهر ونصف ماشفتهاش هيا طبعاً فى العدد الأخير اى حاجة عن الشيخ الذهبى .

محمد عبد الرسول : مش عارف

احمد طمان : كنت انت قلت حاتجبها لى

محمد عبد الرسول : آه بس انا قلت لك بعد فترة

احمد طمان : ما الفترة اللى انت قلتها لى عدت

محمد عبد الرسول : انا قلت لك الاول ناقش على الاول واحسم المسائل معاه وبعدين ممكن اعرف واحد يجيبها ممكنه . واذا استقريت فى القاهرة ممكن اعرفك بواحد يجيب لك الاعداد دى باستمرار.

احمد طمان : طيب كده احسن فى الاجازه دى

محمد عبدالرسول : وانا ممكن اوصلك بحد يعنى

احمد طمان : انا فاضى

محمد عبد الرسول : انت ماتعرفش احد من المجموعات السياسيه هنا ؟

احمد طمان : لا

محمد عبد الرسول : ماتعرفش يعنى لا بتشوف مجموعات ولا حاجة ولامطبوعات

احمد طمان : لا الحاجه الوحيدة اللى شفتها هى الانتفاضه والكتاب اللى كان نزل فى السوق

محمد عبد الرسول : بس انت قرأت الكتاب اللى انا اعطيتهولك

احمد طمان : قرأت جزء كبير فيه

وهكذا فقد ادت بعض التسجيلات التى تقدم بها الادعاء الى بذر الشك فى ضمير المحكمة ووجدانها بشأن صلة المتهم بالتنظيم الذى قيل انه عضو لجنته المركزيه ، فلا يتصور ان يدور مثل الحديث المتقدم بين احد قادة التنظيم وعضو فيه يزعم العلم بمركزه التنظيمى وانه يتعامل معه على اساس فيصبح بما يصدره اليه من اوامر وينهض بما يعهد إليه من تعليمات .

وتلك التسجيلات وان تمت بناء على اذن نيابة امن لدولة تطبيقاً للمادة ٩٠) من قانون الاجراءات الجنائيه فقد كانت محلاً للنعى والطعن من جانب الدفاع بمقولة مخالفتها لحق الاجتماع الخاص المنصوص عليه فى المادة (٥١) من الدستور ، وتعرضها لعمليات المونتاج من جانب المباحث ، والتشكيك فى حصولها بمعرفة احد رجال الضبط القضائى ، كما أفاض الدفاع فى بيان عدم قانونيتها وعدوانها على حرية الفرد .

والمحكمة اذ اقتصرت استخدامها لهذه التسجيلات على مجال البراءة وحدها لاتجد موجباً للرد على ما ابداه الدفاع بشأن فسادها أو بطلانها أوعدم قانونيتها .

وفيما يتعلق بالمتهمين عزت ماهر عبد الخالق وحسناء عبدالعظيم عطيه (الرابع والسادس) فإن المحكمة لم تطمئن الى شهادة المصدر احمد طمان الالفى بشأنهما اذ قال انهما ترددا عليه نحو عشرين مره بشقته لدارسة الماركسية فى حلقات دراسيه وان محمد عبد الرسول هو الذى كلفه بتوثيق الصلة بهما فقد وقع الشك فى ضمير المحكمة بشأن ما كان يجرى فى هذه الزيارات التى تقدم عنها المباحث اية تسجيلات رغم الاذن والامكانيات والسابقات، والقاعدة التى لم تضعها المحكمة نصب عينيها ان ما تطرق إليه الاحتمال لا يصح به الاستدلال .

وفضلاً عن ذلك فلم يضبط مع اى من هذين المتهمين قبل احالة الدعوى الى المحكمة اية مضبوطات اما ما ضبط مع المتهمة حسناء اثناء نظر الدعوى من محررات خطية فهى فى ذاتها غير واضحة الدلالة على الارتباط بحزب العمال الشيوعى ، وفى الوقت نفسه لا يصح الاسناد اليها قانوناً حيث كانت الدعوى فى حوزة المحكمة مما يبطل التفتيش الذى جرى فى مسكن المتهمة بغير امر من المحكمة .

وبالنسبة للمتهم محمد احمد الرملى (المتهم الخامس) فإنه لم يضبط لديه شئ ، وما تقدمت به النيابة من دليل ضده هو تكوينه لجنة الوعى الانتخابى بمصر الجديدة اثناء انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٧٦ بالاشتراك مع المتهم عزت ماهر عبد الخالق . وقد اعترف المتهم بذلك فى التحقيق وامام المحكمة وقال ان هدفه فى ذلك كان تحقيق المصلحة العامه .

وقد شهد العقيد/ امين اسماعيل بان هذه اللجان كانت من اساليب حزب العمال ووسائله فى العمل الجماهيرى ، ولكن المحكمة لم تتيقن من صحة معلوماته بهذا الشأن لأن مباحث امن الدولة لم تتمكن من ضبط اى منشور مناهض تم توزيعه اثناء وجود هذه اللجان ، ولم تقدم دليلاً على نشاط اى من

المتهمين يدل على الترويج أو الانتماء لحزب العمال الشيوعى تحت ستارها وغطائها ، رغم علنية اجتماعاتها وسهولة ضبط النشرات والانشطة المناهضة ان وجدت .

وبالنسبة للمتهمة فتحيه حسن السيد خليل (**المتهمة السابعة**) فإن تفتيش مسكنها لم يسفر عن شئ ، ثم تقدمت المباحث بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٥ بمحرر عنوانه **"بيان صادر عن المعتقلات السياسيات بسجن القناطر احتجاجاً على المحاكمات العسكرية"** قالت انه تم توزيعه خارج السجن وحصل عليه آحاد الناس وتبين من تقرير خبراء الخطوط انه بخط المتهمة فتحية.

وبتاريخ ١٩٧٧/١١/٢٩ قامت المشرفة الادارية بسجن القناطر بضبط محررا آخر بجيب المتهمة بعد تفتيشها يهاجم مبادرة السلام وثبت انه ايضاً بخط يدها ، وقد تبين للمحكمة ان هذين المحررين وان كانا واضحى الدلالة على معارضة النظام والدعوة الى ازدرائه إلا انهما لا يصلحان فى مجال الاستدلال على الانضمام لحزب العمال الشيوعى .

وفيما يتعلق بالمتهم عبدالله محمد سليمان (**المتهم ١٤**) فإن المحكمة لم تطمئن ايضاً لانضمامه لحزب العمال الشيوعى نظراً لأن المضبوطات التى عثر عليها نتيجة تفتيش مسكنه حسبما أثبت فى محضر الرائد/ محمد الامير هاشم المؤرخ ١٩٧٧/٩/٢٥ لا تدل على اى انشاء لمنظمة شيوعيه ما ، وخلت الدعوى من اى دليل آخر على ذلك الانتماء .

وحيث انه تلقاء ما تقدم فقد انتهت المحكمة الى تبرئة المتهمين السبعة السالف ذكرهم من تهمة انشاء أو ادارة حزب العمال الشيوعى .

وحيث انه بالنسبة للمتهمين الخمسة الذين اطمأنت المحكمة الى ثبوت انضمامهم لحزب العمال الشيوعى حسبما سلف البيان فإنه لم يقم الدليل على قيامهم بانشاء أو ادارة الحزب الشيوعى المذكور ولم تقتنع المحكمة بما أبدته النيابة فى هذا الشأن من ان الحزب لازال فى دور التكوين وفى دور الانشاء

بحيث يكون كل منضم إليه فى هذه الحالة منشأ له ... ولم تقتنع المحكمة بذلك حيث يظهر من اعداد الانتفاض المضبوطه وما ورد بها من ذكر لسنة اصدارها، ومن شهادة العقيد/ امين اسماعيل ان الحزب انشئ من مدة تزيد على خمس سنوات ، ومن ثم فقد ارتأت المحكمة تغيير وصف التهمة بالنسبة لهؤلاء المتهمين لتكون الانضمام للمنظمة السرية المسماه بحزب العمال الشيوعى المصرى بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٩٨ (أ) من قانون العقوبات.

وحيث انه عن العناصر الماديه التى يستلزمها القانون للعقاب بمقتضى المادة ٩٨ (أ) عقوبات فإنه فضلاً عن عنصر الانضمام الى احدى المنظمات وهو ما انتهت إليه المحكمة الى ثبوته حسبما سلف البيان فإن القانون يستلزم فى المنظمة ان تكون ذات اهداف مؤثمة اورد بياناً لها وان تتبع وسائل مؤثمة اورد تحديداً لها كذلك .

وحيث انه عن الاهداف المؤثمة فقد ذكر القانون من بينها قلب و تغيير النظم الاجتماعيه أو الاقتصاديه الاساسية للمجتمع .

وحيث ان المنظمة التى انضم اليها المتهمون السالف ذكرهم لم تخف هويتها ولم تحجب حقيقة أمرها فاعلنت عن نفسها صراحة فى نشرة الانتفاض التى تصدرها اسبوعيا اذ دأبت هذه النشرة بصفة مستمرة اعلان انها صادرة عن حزب العمال الشيوعى المصرى ، فذلك الحزب اذن يعترف صراحة بأه حزب شيوعى ، ولذلك فقد خلصت المحكمة الى انه لابد وان يستهدف الاهداف عينها التى تستهدفها الشيوعية كمذهب لفرض نظام بعينه .

وقد اعتمدت المحكمة فى مجال استخلاص الاهداف الشيوعيه الى المؤلفات الاصليه لآباء ذلك المذهب ومؤسسيه وكبار فلاسفته ومؤلفيه فضلاً عما تقدم به الدفاع نفسه من مراجع ، فانتهت الى ان الشيوعية فى القدر المتيقن الذى لاشك فيه تخالف بل تناقض اثنين من المقومات الاساسيه الاجتماعية والاقتصادية التى يقوم عليها مجتمعنا فيما كان من الزمان وفى العهد الذى نحن على السواء، وهما الدور الذى يؤديه الدين فى مجتمعنا وحق اقامة المشروع الفردى الخاص.

وحيث انه بالنسبة للدور الذى يؤديه الدين فى مجتمعنا فقد نصت المادة الثانية من دستور مصر الحالى الى ان الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الاسلاميه مصدر رئيسى للتشريع .

ونصت المادة التاسعه من الدستور على الآتى : الاسرة اساس المجتمع قوامها الدين والاخلاق والوطنية.

كما نصت المادة (١٩) منه على ان التربية الدينية اداة اساسيه فى مناهج التعليم العام .

ذلك موقف دستورنا من الدين ، الذى ينزل فى قلبنا اعظم منزلة ويقع فى نفوسنا اكرم موقع ، بل هو محور حياتنا كلها .

ويقابل ذلك ويناقضه موقف كارل ماركس او الشيوعية من الدين الذى عبر عنه فى وضوح وجلاء فى مقابلته عن الفيلسوف هيجل ، قال :

"يصنع الانسان الدين ولا يصنع الدين الانسان . ان البؤس الدينى هو فى أن واحد تعبير عن البؤس الحقيقى واحتجاج عليه، فالدين نفسه المخلوق المضطهد ، وشعور بعالم لا قلب له ، انه افيون الشعوب . وزوال الدين بوصفه سعادة وهمية للشعب شرط لسعادته الحقيقية ، ودحض الدين ينير السبيل امام الانسان ليفكر ويعمل ويخلق واقعه ".

ويقول انجلز شريك ماركس فى تأسيس المذهب (فى الرد على دوهرنج):

" ينشأ الدين قبل ان يتخذ الانسان الوسائل التى يكسب بها معيشته. ويواجه الانسان فى تلك الحالة الطبيعية مباشرة ، فتقف امامه قوة غلابه غامضة يعبد فيها مالا يدركه ، وما الدين إلا انعكاس للقوى الظاهرية التى تسطير على معيشته اليومية ."

ويقول لينين (فى موقف حزب العمال من الدين) :

" قال كارل ماركس ان الدين هو افيون الشعوب وهذا حجر الزاوية فى الفلسفة الماركسية جميعها من ناحية الدين . وتعد

الماركسية الديانات الحديثة جميعها والكنائس وكل المنظمات الدينية آلة لرد الفعل البورجوازى الذى يستهدف استغلال وتخدير الطبقة العاملة ".

والحقيقة التى تكشفت للمحكمة فى وضوح وجلاء من مطالعتها لمراجع الفلسفة الماركسية ان ذلك المذهب مذهب مادى خالص يقوم على اساس المادية الجدلية والمادية التاريخية ولا موضع فيه لأى تصورات غيبية لقوة عليا فوق الطبيعة موحدة لها ومهيمنة عليها ، وبالتالى لايمكن ان يشتمل على الايمان بما نؤمن به من عبادة الله سبحانه وتعالى خالق كل شئ مدبر الامر من السماء الى الارض المهيمن المسيطر مالك الملك الرزاق الوهاب جامع الناس ليوم لا ريب فيه تبارك اسمه .

وقد ابدى الدفاع ان الاتحاد السوفيتى يأخذ بمبدأ التسامح الدينى واستند الى المادة (١٢٤) من دستور لاتحاد السوفيتى ونصها :

"لكى تؤمن للمواطنين حرية المعتقد الدينى ، تفصل الكنيسة فى الاتحاد السوفيتى عن الدولة والمدرسة عن الكنيسة ويعترف لجميع المواطنين بحرية ممارسة الشعائر الدينيه وبحرية الدعاية اللادينية".

وهو دفاع لم تقتنع به المحكمة :

اولا: لأن هذا التسامح اذا سلمنا بحقيقة لا يمكن ان يحمل على حدوث تعديل فى النظرية الماركسيه وهى مادية خالصة كما سلف البيان ، وان الاحترام الذى يصل لدرجة القداسة الذى يكنه الشيوعيون لاباء مذهبهم ماركس وانجاز ولينين لا يسمح بتصور نشوء معتقدات لديهم تخالف اقوال هؤلاء وتعاليمهم .

وثانيا: لأن التسامح الدينى والسماح بممارسة الشعائر الدينيه فى الدول الشيوعية فى الوقت الحاضر شئ مختلف عن اعتراف الدولة الرسمى للدين ودعم الدور الذى يؤديه فى المجتمع والاسرة والمدرسة ، والفرق واسع فى هذا

الصدد بين نصوص الدستور المصرى التى سلف ذكرها وبين المادة (١٢٤) من الدستور السوفيتى ، فبينما ينص الدستور المصرى على ان الاسلام دين الدولة وان الشريعة الاسلاميه مصدر رئيسى لتشريع ، نجد ان الدستور السوفيتى ينص على فصل الدين عن الدولة . وبينما ينص الدستور المصرى على ان التربية الدينية جزء من برامج التعليم العام ينص الدستور السوفيتى على فصل المدرسة عن الكنيسة .

وأخيراً فإن الدستور السوفيتى ينص على اباحة الدعاية ضد الدين اى على اباحة الدعوة للالحاد وهذا لا يتصور السماح به فى بلادنا التى ينهض فيها الدين بالدور الرئيسى الاسمى فى حياة كل فرد مسلم أو مسيحى ، ولذلك فإن الدعوة فى الحد الادنى لاستبدال احكام الدستور السوفيتى بشأن الدين باحكام الدستور المصرى تعد فى نظر المحكمة هدم لاكبر مقومات المجتمع وهو الدور الذى يؤديه الدين داخل هذا المجتمع .

وحيث انه يعبر عن الوجه الثانى من أوجه التعارض والتناقض بين الماركسية ومقومات مجتمعنا المصرى هو حق تكوين المشروع الفردى الخاص ، فإن المادة (٢٢) من الدستور الوارد فى باب المقومات الاقتصادية تنص على الآتى :

" الملكية الخاصة تتمثل فى رأس المال غير المستغل وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى وفى اطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال ولا يجوز ان تتعارض فى طرق استخدامها مع الخير العام للشعب ."

كما تنص المادة (٣٤) من الدستور على الآتى:

" الملكية الخاصة مصونة ولا يجوز فرض الحراسة إلا فى الاحوال المبينة فى القانون وبحكم قضائى ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون وحق الارث فيها مكفول ".

وفى ظل هذين النصين يجوز للفرد ان ينشئ مشروعاً اقتصادياً اما صناعياً أو زراعياً أو تجارياً أوسكانياً ، يستخدم فيه عمالاً قل عددهم أو اكثر ، يحدوه الابداع الفردى ويحفزه الربح الشخصى فى اطار التخطيط القومى والمصلحة القوميه ، وهو امر لاتسمح به النظرية الماركسية بأى حال من الاحوال.

فقد ورد فى بيان الحزب الشيوعى الصادر عن ماركس وانجلز ما يأتى :

"تستخدم البروليتاريا تفوقها السياسى لتنتزع شيئاً فشيئاً رأس المال من البرجوازية ولجعل جميع وسائل الانتاج بين يدى الدولة اى بين يدى البروليتاريا وقد انتظمت فى صورة طبقة مسيطرة".

وتنص المادة الرابعة من الدستور السوفيتى على الآتى:

"الاساس الاقتصادى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتيه هو النظام الاشتراكى فى الاقتصاد والملكية الاشتراكية للادوات ووسائل الانتاج اللذان ارست دعائمهما على اثر تصفية النظام الرأسمالى فى الاقتصاد والغاء الملكية الخاصة لادوات ووسائل الانتاج والقضاء على استغلال الانسان للانسان"

والمادة الخامسة على الآتى:

" الملكية الاشتراكيه فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتيه شكلان: اما ان تكون الدولة هى المالكة (**ملكية الشعب باسره**) أو التعاونيات (**ملكية الكولخوزات وملكية الجمعيات التعاونيه**) .

والمادة السادسة:

" الارض وما فى باطنها والمياه والغابات والمصانع والمعامل والمناجم والسكك الحديدية والنقل المائى والجوى والبنوك والبريد والبرق والتليفون والمؤسسات الزراعية الضخمة كالكولخوزات ومحطات الآلات والجرارات وغيرها والمؤسسات البلدية والقسم الاساسى من بيوت السكن فى المدن والاماكن الصناعية هى ملك الدولة اى ملك الشعب بأسره".

والمادة السابعة:

"المؤسسات الجماعية فى الكولخوزات والجمعيات التعاونيه بثروتها الحيوانية وادواتها والمنتجات التى تنتجها الكولخوزات والجمعيات التعاونيه وكذلك نشأتها الجماعية هى ملك جماعى اشتراكى للكولخوزات والجمعيات التعاونية".

ولكل كولخوزى ، عدا دخله الاساسى من الاقتصاد الكولخوزى الجماعى قطعة ارض صغيرة ملحقة بالبيت يتمتع بها بصورة شخصية وله اقتصاد اضافى على قطعة الارض هذه تابعة للسكن وماشيه منتجه وطيور داجنه وادوات زراعيه صغيره يملكها ملكا شخصيا وذلك حسب النظام الداخلى للكولوخوز "

والمادة الثامنه على الآتى:

" الارض التى تشغلها الكولوخوزات تبقى لها مجانا وتحت تصرفها الى اجل غير مسمى اى الى الابد "

والمادة التاسعة:

" الى جانب النظام الاشتراكى فى الاقتصاد الذى هو الشكل السائد من اشكال الاقتصاد فى الاتحاد السوفيتى يسمح القانون بوجود اقتصاديات حرفية صغيرة لفلاحين وحرفيين منفردين مبنية على اساس العمل الشخصى وخالية من استغلال عمل الغير ."

والمادة العاشرة:

"يحمى القانون حق المواطنين فى الملكية الشخصية للدخول والمدخرات الناتجة عن عملهم ولمسكنهم واقتصادهم المنزلى الاضافى وللادوات المستعملة فى منزلهم فى قضاء حاجاتهم اليوميه ولحاجيات الاستعمال الشخصى ووسائل الراحة الشخصية ،ويحمى القانون ايضا حق المواطنين فى وراثة الملكية الشخصية ."

ومن النصوص الدستورية المتقدم ذكرها يتضح ان وسائل الانتاج كلها وضعت بين يدى الدولة فى الاتحاد السوفيتى وان النظام الاشتراكى السوفيتى الحالى ، وهو مرحلى يتجه الى الشيوعية كهدف نهائى ، لا يسمح للفرد باقامة مشروع اقتصادى خاص فى صورة مصنع أو متجر أو مزرعة ... الخ يستخدم فيه الايدى العاملة ويجنى منه ربحا . والمشروع الفردى لا يسمح به هناك إلا بالنسبة لصغار الحرفيين وصغار الفلاحيين فى اطار العمل الشخصى وحظر تشغيل اى عدد من العمال ، وذلك يختلف اختلافاً جوهرياً عن مقومات نظامنا الاقتصادى كما نص عليها دستورنا حسبما سلف البيان .

وحيث انه عن الوسائل المؤثمة فقد نصت عليها المادة ٩٨ أ بقولها :

" متى كان استعمال القوة أو الارهاب أو أية وسيلة اخرى غير مشروعه ملحوظاً فى ذلك ."

وحيث انه فى مجال الكشف عن ارادة الشارع ومقاصده بشأن عنصر الوسائل المؤثمة المنصوص عليها فى المادة ٩٨ (أ) فقد قارنت المحكمة العبارة التى استخدمها الشارع فى هذه المادة بشأن ذلك العنصر والعبارات المقابلة لها فى المادتين ٨٧ ، ٧٤ من قانون العقوبات واستخلصت المحكمة من هذه اتجاه الشارع الى توسيع دائرة ما يدخل فى هذه الوسائل المؤثمة زيادة في درجة رعايته للمصلحة الاجتماعية المحمية .

وفى هذا الشأن ايضا رجعت المحكمة الى الاعمال التحضيرية للمادة ٩٨(أ) فتبين لها ان النص الحالى انما ادخل ابتداء فى قانون العقوبات بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ ، وقد عرضت الحكومة مشروعه مع عدد من النصوص التاليه على البرلمان سنة ١٩٤٦ فى الايام الأخيرة لدور الانعقاد فاثار مناقشات حادة ولم يسمح الوقت باستكمال المناقشة فانفضت الدورة بدون الموافقة عليه أو رفضه ، ثم اصدرته الحكومة بمرسوم أثناء العطله البرلمانيه وعرض ذلك على البرلمان فى اول انعقاد تال فلم يعترض

عليه ولم يدخل على النص تعديل تال يتصل بعنصر الوسائل كما جاء فى المشروع الاول حتى الآن .

وقد رجعت المحكمة الى مضبطة مجلس النواب ، الجلسة الحادية والاربعون يوم الاربعاء الموافق ١٩٤٦/٧/٢٤ واطلعت على تقرير لجنة الشئون التشريعية الذى ورد فيه ما يلى (ص ٣٦٥٣) .

احال المجلس بجلسه ٨ يوليو سنة ١٩٤٦ على لجنة الشئون التشريعيه مشروع قانون باضافة بعض المواد الى قانون العقوبات لمكافحة الشيوعية لنظره بطريق الاستعجال فبحثته فى جلسة عقدتها فى ١٦ يوليو سنة ١٩٤٦ وشهد هذا الاجتماع .... ويلخص بحث اللجنة فيما يلى :

ان التشريع الجنائى القائم قاصر مع الأسف عن النص على عقاب من يدعو الى الشيوعية اللهم إلا ما ورد فى المادة (١٧٤) عقوبات التى تقضى فى الفقرة الثانيه بالعقاب على تحبيذ أو ترويج المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسيه والنظم الأساسيه للهيئة الاجتماعية بالقوة أو بالارهاب أو بأية وسيلة اخرى غير مشروعة . كما تعاقب كل من شجع بطريق المساعدة المادية أو الماليه على ارتكاب هذه الجريمة . وتشترط هذه المادة على كل حال ان يكون ارتكاب الجريمة قد وقع باحدى طرق العلانيه المنصوص عليها فى المادة (١٧١) عقوبات .

لذلك رحبت لجنة الشئون التشريعية بمشروع القانون المقترح من الحكومة لأنه يرمى الى سد ثغرة فى التشريع القائم كما يزيد نصوص الدستور دعما .

" فالمادة (١٧٤) عقوبات كما رأينا تشترط للوقوع تحت طائلة العقاب شرطين اساسيين الاول توافر ركن العلانية والثانى الدعوة الى مذهب يرمى الى تغيير مبادئ الدستور الاساسية أو النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو بالارهاب أو بأية وسيلة اخرى غير مشروعة . ولا يغرب عن البال ان القائمين بمثل هذه الدعوة تخلصاً من العقاب يحرصون على الظهور بمظهر من يتجنب العنف والوسائل غير المشروعة بل قد يذهبون فى سبيل اخفاء نواياهم الى

اعلان عدم رضائهم عن مثل هذه الوسائل والنص بعدم اتباعها ، مع ان هذه الدعوة بطبيعة ما تهدف إليه من استثارة الطوائف والطبقات تنتهى فى آخر الامر الى الثورة على النظام الاجتماعى وما يصاحب هذه الثورة من وسائل العنف . لذلك تلافى مشروع القانون المعروض هذا النقص بالنص على العقاب على الدعوة وان لم تكن علنيه كما نص على العقاب وان لم تكن هذه الدعوة تنادى باستعمال القوة أو الارهاب أو اية وسيلة اخرى غير مشروعة ما دام ان القوة أو الارهاب أو هذه الوسيلة تكون ملحوظة فى الدعوة اى ان العقوبة تكون واجبة متى كان تحقيق الاغراض التى يدعون اليها يستوجب الالتجاء الى العنف أو الوسائل غير المشروعة ".

وما يستدل من هذا التقرير ان العبارة التى استحدثت فى التشريع العقابى لأول مرة إلا وهى عبارة "**متى كان استخدام القوة والارهاب أو وسيلة اخرى غير مشروعة ملحوظاً فى ذلك** " انما قصد بها مواجهة الاحوال التى تلجأ فيها الدعوة المؤثمة الى اثارة الطوائف والطبقات بما يفضى الى الثورة الشعبية نظراً لأن تلك الثورة الشعبية لابد وان تصاحبها وسائل العنف.....

فلا موجب اذن ، وفق هذا التفسير ، الذى اطمأنت المحكمة الى سلامته وصحة منطقة لاشتراط تخزين الاسلحة والمفرقعات أو استعمال القوة بالفعل بمهاجمة رجال السلطة العامة أو تحطيم المبانى أو السيارات .... الخ أو الشروع فى ذلك ، أو حتى الدعوة إليه ، اذ يكفى ان تلجأ المنظمة الى اثارة الطوائف والطبقات ودعوتها للثورة الشعبية ضد النظام الاجتماعى القائم .

وقد سبق ان اخذت بهذا التفسير محكمة النقض فى حكمها بجلسة ١٩٥٦/٥/٢٨ فى القضية رقم ٤٧٠ لسنة ٥٦ قضائيه (مجموعة النقض سنة ٧ رقم ٢١٧ ص ٧٧٩).

وحيث انه بالرجوع للنظرية الماركسية فى شأن اسلوب فرض دكتاتورية البروليتاريا وهو أهم شرائط التحول الاشتراكى وواحد من اهم الاهداف

الماركسية ، نجد ان ماركس وانجلز قد اوردا فى بيان الحزب الشيوعى ما يلى:

تفرض البروليتاريا سيطرتها بالاطاحة بالبرجوازية بالعنف .

كما جاء بخاتمة هذا البيان ما يأتى :

يتنزه الشيوعيون عن اخفاء آرائهم واهدافهم ويعلنون بدون مواربة ان الانقلاب العنيف لكل النظام الاجتماعى التقليدى هو سبيلهم لبلوغ اهدافهم .

ووصف ماركس الدور التاريخى للقوة بانها القابلة (**المولدة**) لكل مجتمع قديم حامل بمجتمع جديد .

وقال لينين (فى نبؤه) :

"ما من ثورة واحدة حدثت فى التاريخ بدون حرب اهلية ، وما من ماركسى جاد يؤمن بانه من الممكن الانتقال من الرأسماليه الى الاشتراكيه بدون حرب اهليه".

وحيث انه بالرجوع الى نشرات الانتفاض المضبوطة والصادرة عن حزب العمال الشيوعى نجدها زاخرة بالحض على الثورة وما يصاحبها من اعمال عنف ، فضلاً عن تحريض الضباط والجنود على الخروج عن طاعة قادتهم والانضمام الى صفوف الحركة الشيوعية

وعلى سبيل المثال :

فقد ورد فى العدد (١٠) السنة الخامسة بتاريخ ٥ مارس عام ١٩٧٧ تحت عنوان " **انتفاضة الشعب العظيمة والمهمات الثورية الملحه** " ما يأتى:

نعم ان حزب العمال الشيوعى المصرى يطرح نفسه قائداً للطبقة العاملة ولمجمل الحركة الشعبية من اجل اسقاط حكم السادات ومن اجل اقامة الجمهورية الديمقراطية على طريق التطويح النهائى بسلطة رأس المال وتحقيق السلطة الشعبية الاشتراكيه سلطة العمال والفلاحين وكل الكادحين .

كما جاء بذات العدد (ص٢) ما يأتى :

"ولكن حزب العمال الذى يتبنى نظرية الصراع الطبقى وفى مفهوم الماركسية اللينينية لا يقف موقف الهلع من الحرائق وتحطيم الزجاج والسيارات

لأن اشكال العنف مفروضة ومحتمة طالما وجدت طبقات استغلالية تفرض سيطرتها بقوة الجيش والبوليس".

كما ورد بـ (ص٤) ما يأتى :

"واصبح من الواضح الاهمية الحاسمة للعمل الثورى فى صفوف الجيش حيث تتغلب الجماهير الشعبية على التفوق التكنيكى للعدو البرجوازى الطبقى بكسب الجنود ، وهم فى الاصل فلاحون أو عمال أو خريجوا جامعة أو كادحون بشكل عام ، عن طريق ضم اجزاء منهم لفصائل الثورة واكتساب تعاطف الجزء الباقى بحيث يمكن شل ذبذبته وتردده . وهكذا علمتنا خبرة الثورات بدءاً من الثورة الروسيه الى الثورة الفيتنامية يجب ان ندفق مزيداً من الوعى الثورى داخل صفوف الجنود وصغار الضباط وهم لديهم من التذمر الكثير والكثير بسبب القهر الطبقي والاجتماعى بسبب القوانين واللوائح العسكريه وانخفاض المرتبات

وورد فى العدد رقم (٨) السنة الخامسة بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٩ (ص٥) تحت عنوان "**نداء الى الجنود والضباط الوطنيين** ما يأتى

ومن هنا وطالما عدونا واحد وهو الاستعمار واسرائيل والطبقة الحاكمه التى تتواطأ معهم فى سلبنا لحريتنا ونهبنا وتمريغ كرامتنا فى الوحل ، وطالما ان هذا العدو يتمادى فى سبيل الخيانة وتهديد استقلال بلادنا وبيعها على دفعات ، لكل ذلك نتوجه اليكم بندائنا هذا".

وجاء بخاتمة هذا النداء (ص ٧) :

"وعلى هذا الاساس نهيب بكم ان تنتظموا وان تصبحوا بذلك جيش مصر الوطنى الديمقراطى احد فصائل الحركة الوطنية الديمقراطيه واحد مكونات التجمع الوطنى الديمقراطى . يحيا كفاح طبقات شعبنا الكادحة مع ابناءنا فى الجيش لسلطة الاستغلال والخيانة الوطنية . يحيا كفاحنا المشترك من اجل انتزاع الحريات الديمقراطية وليسقط الحكم الرئاسى الديكتاتورى".

وحيث ان العبارات السالف بيانها واضحة الدلالة على الحض على الثورة

الشعبية التى يصاحبها استخدام القوة على وجه اللزوم الحتمى ، وهو ما تنبأ به واضعوا المادة ٩٨ (أ) عام ١٩٤٦ حسبما سلف البيان والتفصيل ، وفضلاً عن ذلك فهى تنطوى على عمل غير مشروع يعد فى القانون من قبيل الجنايات وهو تحريض الجنود على الفتنة بمقتضى المواد ١٢٧ ، ١٣٨ من قانون الاحكام العسكرية .

وجريمة التحريض هذه ينصرف الخطاب العقابى فيها الى الكافة وليس الى العسكريين وحدهم ، وهو ما يتضح من عبارة المادة (١٢٧) سالفة الذكر .

وحيث ان المحكمة قد اطرحت ما ابداه الدفاع من ان الحركة الشيوعيه العالمية قد عدلت مؤخراً عن استخدام القوة كأسلوب للوصول الى السلطة وانها اصبحت تسمح بالأخذ بالاسلوب البرلمانى ، ذلك انه وضح للمحكمة من نشرات الانتفاض السالف ذكرها وضوحاً لا يتطرق إليه الشك ان حزب العمال المصرى موضوع الاتهام لا يتخذ لنفسه سبيلاً سوى الحض على الثورة الشعبية التى تصاحبها القوة ويسودها العنف ، ولأن الاتجاهات الحديثة المذكورة والتى أفاض الدفاع فى بيانها والتدليل عليها تخالف تعاليم ماركس وانجلز ولينين حسبما سلف البيان ، ولذا فإنها محل لهجوم شديد من جانب الحزب الشيوعى فى الصين الشعبية وصل لدرجة الاتهام بتحريف المذهب ، وهو ما وضح للمحكمة وضوحاً تاماً من مطالعتها لكتاب "مناظرة حول الخط العام للحركة الشيوعيه العالمية " (دار النشر للغات الاجنبية ، بكين ١٩٦٥) .

وحيث ان المحكمة قد اطرحت كذلك ما ابداه الدفاع من ان النصوص العقابية التى طلبت النيابة تطبيقها فى الدعوى قد نسخت نسخاً ضمنياً بمقتضى التحولات الاشتراكيه التى طرأت على مجتمعنا منذ عام ١٩٦١ ، ذلك لأنه على الرغم من هذه التحولات فإن المقومات الاساسية لمجتمعنا ظلت مغايرة بل مناقضة للاساسيات الشيوعية الماركسية وخاصة فيما يتعلق بدور الدين فى المجتمع وحق تكوين المشروع الفردى الخاص حسبما اسلف البيان والتفصيل .

وحيث ان المحكمة قد استخلصت من الأدلة المتوافرة فى حق المتهمين الخمسة الذين ادانتهم بالانضمام لحزب العمال الشيوعى توافر القصد الجنائى لهذا الانتماء بما يشتمل عليه من العلم بخطورة ذلك الانضمام وآثاره القانونيه واتجاه الارادة إليه على اساس ذلك العلم ، ومن ثم تكون قد اكتملت فى حقهم كافة العناصر الماديه والمعنوية التى استلزمها القانون للعقاب بمقتضى المادة ٩٨أ من قانون العقوبات فى فقرتها الثالثة بعد ان قامت المحكمة بتعديل وصف التهمة حسبما سلف البيان .

وحيث انه بالنسبة للمتهم السادس عشر صلاح السيد عبدالرحيم وقد اتهمته النيابة العسكرية بانشاء الحزب الشيوعى المصرى **(مع المتهم الخامس عشر ابراهيم البدراوى الذى انتهت المحكمة الى عدم اختصاصها الولائى بمحاكمته)** فقد خلصت المحكمة الى براءته اذ وضح لها انه من غير المتصور ان يقوم مع متهم آخر بتأسيس مثل هذا الحزب ، كما انها لم تر وجها لتغيير وصف التهمة لتكون الانضمام لذلك الحزب مثلما فعلت بالنسبة للمتهمين بالانضمام لحزب العمال الشيوعى ، ذلك لأن التفتيش والضبط الذى اجراه الرائد/ محمد وفيق ابو غنيمة فى مسكن عائلة المتهم فى مستعمرة الرى بأسنا - بوجوده بتاريخ ١٩٧٧/٩/٢٨ اسفر عن ضبط ستة عشر عدداً من نشرة الانتقاض الصادرة عن حزب العمال الشيوعى ، وهذا الضبط لا يصلح دليلاً على انضمام المتهم للحزب الآخر المسمى بالحزب الشيوعى المصرى ، بل يصلح دليلاً على نفى ذلك الانتماء اما تفتيش مسكنه باسيوط فلم يسفر إلا عن ضبط دراسة بعنوان **"حول المسألة الاساسيه للحزب الشيوعى المصرى - المؤتمر"** وهى دراسة تتجه الى ضرورة توحيد التنظيمات الشيوعيه ولا تدل على الانتماء لتنظيم بعينه .

وحيث انه بالنسبة للتهمة المنصوص عليها فى الفقرة (٢) من اولاً من قرار الاتهام وهى تهمة الترويج لتغيير مبادئ الدستور الاساسيه وقلب نظم الدولة الاساسيه السياسية والاجتماعية والاقتصادية وسيطرة طبقة اجتماعية على

غيرها من طبقات ، والتى وجهتها النيابة العسكرية لكل المتهمين ، فقد انتهت لبراءة كل هؤلاء المتهمين منها (عدا من قررت عدم ولايتها بمحاكمتهم) ذلك لأن النيابة العسكرية قالت فى بيانها للافعال المكونة للتهمة ان المنظمتين اللتين شكلهما المتهمون هما اللتان روجتا لتغيير مبادئ الدستور اى ان النيابة لم تنسب لأى من المتهمين فعلاً جنائياً فردياً ، على خلاف ما يستوجبه قانوننا العقابى ، والمنظمة كيان معنوى مغاير لاشخاص اعضائها .

وإذا كانت النيابة قد صاغت التهمة على هذا النحو على اساس ما ذهبت إليه من ان المتهمين هم الذين انشأوا الحزبين الشيوعيين فقد تقوض هذا الاساس وانهار باستبعاد المحكمة لذلك وتغييرها لوصف التهمة كما سلف البيان .

وحيث انه بالنسبة للتهمة الواردة فى البند الثانى من قرار الاتهام وهى تهمة حيازة المطبوعات والنشرات التى تتضمن ترويجاً لاهداف حزب العمال الشيوعى المصرى والحزب الشيوعى المصرى والتى وجهتها النيابة العسكرية للمتهمين السابع والتاسع والعاشر والحادى عشر والثانى عشر والثالث والرابع عشر والسادس عشر ، وهم على التوالى (بعد استبعاد المتهمين ١١،١٠ اللذين انتهت المحكمة الى عدم ولايتها بالنسبة لهما) فتحيه حسن خليل ، واحمد محمد متولى ابو حجى ، وفراج عبد الرحيم العينى ، ومحمد محمد على الليثى ، وعبد الحميد سليمان ، وصلاح السيد عبد الرحيم ، فقد ثبت للمحكمة حسبما سلف بيانه ان المتهمين احمد ابو حجى وفراج عبد الرحيم العينى ، ومحمد محمد الليثى ، وصلاح السيد عبد الرحيم قد ضبطت لديهم اعداد من نشرات الانتفاض الصادرة عن حزب العمال الشيوعى المصرى والتى تروج لاهدافه ، والمحكمة مطمئنة الى توافر القصد الجنائى لديهم بتوافر علمهم بالخطورة الجنائية لمثل هذه النشرات نظراً لما وضح لها من انهم على درجة من الوعى والثقافة تدعو الى الاطمئنان الى توافر العلم بذلك والى ان ارادتهم قد اتجهت

للحيازة على اساسه ، ومن ثم فقد خلصت المحكمة الى ادانتهم فى هذه التهمة المعاقب عليها بمقتضى المادة ٩٨ب مكرر من قانون العقوبات . اما سائر المتهمين فلم يتضح من محاضر تفتيش مساكنهم انهم حازوا اية مضبوطات واضحة النسب لأى من الحزبين الشيوعيين ، ومن ثم فقد انتهت المحكمة الى برائتهم من هذه التهمة .

وحيث انه بالنسبة للتهمة الواردة فى البند رابعاً من قرار الاتهام والموجهة للمتهمين من الثامن حتى الخامس عشرة فقد انتهت المحكمة الى عدم اختصاصها ولائياً بالفصل فيها اذ اثبتت النيابة العسكرية فى صياغتها لها انها وقعت فى الطريق العام وبهذا فهى تخرج عن اختصاص القضاء العسكرى ، فهى ليست داخلة فى مضمون ونطاق القرار الجمهورى رقم ٤٤٩ بسنة ١٩٧٧ ، ذلك النطاق الذى سلف بيانه وتحديده ، كما انها لا تدخل فى اختصاص القضاء العسكرى وفق اى من معايير هذا الاختصاص الشخصية أو الموضوعية أو المكانية التى بينها قانون الاحكام العسكرية .

وحيث ان الافعال المتعددة المنسوبة لبعض المتهمين تكون مشروعاً اجرامياً واحد مما يستوجب بشأنها توقيع عقوبة واحدة عملاً بالمادة (٣٢) عقوبات .

وحيث ان المحكمة استشعرت وجهه للرأفة بالنسبة للمتهم احمد محمد على عمر .

وحيث ان المحكمة لم تر موجباً لإيقاف السير فى الدعوى كطلب الدفاع لتمكينه من رفع دعواه امام المحكمة العليا بشأن عدم دستورية المادة السادسة من قانون الاحكام العسكرية ، ذلك لأن موضوع دستورية هذه المادة سبق عرضه مرتين على المحكمة العليا ، وفى كلتا المرتين قضت بدستورها (الدعوى رقم ١٢ س٥ قضائية ، والدعوى رقم ١س ٧ ق) ومن ثم فقد اعتبرت المحكمة الطلب غير جدى ولم ترتب عليه أثراً .

وحيث انه عن الدفع بمخالفة القرار الجمهورى ٤٤٩ لسنة ١٩٧٧ للمادة السادسة من قانون الاحكام العسكرية بمقولة ان المادة المذكورة انما تسمح فقط باحالة جرائم بنوعها وليس قضايا بعينها ، فقد اطرحته المحكمة لأنها تبينت ان صيغة المادة من الاتساع والتعميم بحيث تسمح باحالة جرائم بنوعها وكذلك قضايا جنائيه بعينها على سواء ، فكلاهما فى المفهوم اللغوى الذى تطمئن إليه المحكمة مندرج تحت عبارة النص .

وحيث انه بالنسبة لطلب احالة الدعوى امام محكمة امن الدولة بسبب ارتباطها بقضية اخرى منظورة امامها ، فإن المحكمة لم تجد وجها لاجابته اذ لم تتبين وجود الارتباط الذى لا يقبل التجزئة اى الذى يختل بوجوده ميزان العدالة .

فلهذه الاسباب

الحكم

بعد الاطلاع على مواد الاتهام فى القضية رقم ٩ لسنة ٧٧ أمن دولة عسكريه عليا وعلى المواد ٨ مكرر ، ٧٥ ، ٨١ من قانون الاحكام العسكرية والمادتين ١٧، ٣٢ من قانون العقوبات والمادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية وبعد المداولة قانونا .

حكمت المحكمة حضورياً بالآتى :

اولاً:

بعدم اختصاصها ولائياً بمحاكمة كل من حسان هاشم عثمان ، وخالد محمود حسن حماد ، وابراهيم البدراوى يونس البدراوى .

ثانياً:

بعدم اختصاصها ولائياً بالفصل فى التهمتين الواردتين فى البند رابعاً من قرار الاتهام .

ثالثاً:

براءة كل من جمعه عبد الحميد سلطان ، ومحمد عبد الرسول عفيفى ، وعزت ماهر عبد الخالق ، ومحمد احمد الرملى ، وحسناء عبد العظيم عطيه ، وفتحية حسن السيد خليل ، وعبد الله محمد سليمان مما نسب اليهم .

رابعاً:

بمعاقبة على السعيد زهران بالسجن لمدة خمس سنوات وبغرامة مقدارها مائه جنيه نظير ما هو منسوب إليه فى التهمة المبينة فى الفقرة (١) من اولاً من قرار الاتهام مع تغيير وصفها ليكون الانضمام لحزب العمال الشيوعى المصرى بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٩٨(أ) عقوبات وبراءته من التهمة الواردة فى الفقرة (٢) من اولا من قرار الاتهام .

خامساً:

بمعاقبة كل من احمد محمد متولى ابو حجى ، فراج عبد الرحيم سالم العينى ، ومحمد محمد على الليثى ، بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغرامة مقدارها مائه جنيه نظير ما هو منسوب اليهم فى التهمة المبينة فى الفقرة (١) من اولاً من قرار الاتهام مع تغيير وصفها ليكون الانضمام لحزب العمال الشيوعى المصرى بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٩٨(أ) عقوبات والتهمة المبينة فى البند ثانيا من قرار الاتهام وبراءتهم من التهمة الواردة فى الفقرة (٢) من اولا من قرار الاتهام .

سادساً:

بمعاقبة احمد محمد على عمر بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وبغرامة مقدارها مائه جنيه نظير ما هو منسوب إليه من التهمة المبينة فى الفقرة (١) من اولا من قرار الاتهام مع تغيير وصفها ليكون الانضمام لحزب العمال الشيوعى

المصرى بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٩٨ (أ) عقوبات وبراءته من التهمة الواردة فى الفقرة (٢) من اولاً من قرار الاتهام .

سابعاً :

بمعاقبة صلاح السيد عبد الرحيم بالحبس مع الشغل سنة وبغرامة مقدارها مائه جنيه نظير ما هو منسوب إليه فى التهمة المبينة فى البند ثانياً من قرار الاتهام وبراءته من التهمتين فى الفقرتين (١) ، (٢) من اولاً من قرار الاتهام.

ثامناً :

بحل المنظمة السرية المسماه بحزب العمال الشيوعى المصرى ومصادرة الكتب والنشرات والمطبوعات والمحررات المضبوطة .

صدر هذا الحكم وتلى علنا بالجلسة فى اليوم الخامس عشر من شهر يوليو سنة الف وتسعمائه ثمانيه وسبعون ميلاديه .

التوقيع

عميد / مختار محمد حسين شعبان

رئيس المحكمة العسكرية العليا

فهرس

الجزء الثانى عشر

الباب الاول
انتفاضة القاهرة فى ١٧، ١٨ يناير ١٩٧٧
الفصل الاول

الفصل الثانى
بلاغات مباحث امن الدولة الخاصة بالتحريض

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

المحاكمة

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

الباب الثالث

قضية حزب العمال الشيوعى المصرى (المطرية)

الفصل الاول

الفصل الثانى

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الباب الرابع

قضية حزب العمال الشيوعى المصرى والحزب الشيوعى المصرى

امام المحكمة العسكرية العليا

الفصل الاول

تحريات مباحث امن الدولة واذن النيابة

الفصل الثانى

تحقيقات النيابة العسكرية

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس


يوسف درويش
المحامي
بالاستئناف ومجلس الدولة

٤٠ جنيه